مخفی نماند بر بیدکان خواص که اینست رجال الغیب ... حضرت صاحب الامر ...

... السلام علیکم یا رجال الغیب السلام علیکم یا ارواح المقدسه اعینونی بقوة وانظروا فی نظرة یا رقباء یا نجباء یا ابدال یا اوتاد یا غوث یا قطب ...

۱	۹	۱۷	۲۵	۲	۱۰	۱۸	۲۶	۳	۱۱	۱۹	۲۷	۴	۱۲	۲۰	۲۸
در جانب شرق باشند				ما بین شمال و مشرق باشند				در جانب شمال باشند				ما بین شمال و مغرب باشند			
۵	۱۳	۲۱	۲۹	۶	۱۴	۲۲	۳۰	۷	۱۵	۲۳		۸	۱۶	۲۴	
در جانب مغرب باشند				ما بین مغرب و جنوب باشند				در جانب جنوب باشند				ما بین جنوب و مشرق باشند			

ربیع الثانی	بجواهر و آب روان و در سبب شکل صورت جوانان گردد
جمادی الاولی	در دی ...
جمادی الآخره	در جواهر و زر و آینه ...
رجب المرجب	در گل و ریاحین ...
شعبان المعظم	...
رمضان المبارک	...



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين قال الشيخ

هذه اشارات الى اصول وتنبيهات على جمل يستبصر بها من تيسر له ولا ينتفع بالاصرح منها من
تعسر عليه والتكلان على التوفيق وانا اعيد وصيتي واكرر التماسي ان يضن بما يشتمل عليه
هذه الاجزاء كل الضن على من لا يوجد فيه ما اشترطه في اخر هذه الاشارات اقول اعلم ان هذين النوعين
من الحكمة النظرية اعني الالهي والطبيعي لا يخلوان عن انغلاق شديد والتباس عظيم اذ الوهم يعارض
العقل في ماخذهما والباطل يشاكل الحق في مباحثهما ولذلك كانت مسائلهما معارك الآراء للفرق
ومصادم الاهواء المتفلسفة بحيث لم يتطابق عليها اهل زمان ولا يكاد يتصالح عليها نوع الانسان
والناظر فيهما يحتاج الى مزيد تجريد للعقل وتمييز للذهن وتصفية للفكر وتدقيق للنظر وانقطاع
عن الشوائب الحسية وانفصال عن الوساوس العادية فان من تيسر له الاستبصار فيها فقد فاز
فوزا عظيما والا فقد خسر خسرانا مبينا فان الفائز بها مترق الى مراتب الحكماء المحققين هم
افاضل الناس والخاسر بها نازل في منازل المتفلسفة المقلدين الذين هم اراذل الخلق ولذلك
وصى الشيخ بحفظ هذا القسم من كتابه عن كل المتخلفة وارباب الفسق كل الفسق وانا اسال الله تعالى
الاصابة في البيان والعصمة عن الخطاء والطغيان واشترط على نفسي ان لا اتعرض لذكر ما اعتمده
فيما اجده حقا لما اعتقده فان التقرير غير الرد والتفسير غير النقد والله المستعان وعليه
التكلان النمط الاول في تجوهر الاجسام قال الفاضل الشارح ان الشيخ الطريق الواضح
النمط في غير البسط وانا اقول لما تمم ابواب المنطق بالنهج وابواب هذين العلمين بالنمط لان
المنطق علم يتوصل منه الى سائر العلوم فكانت ابوابه انهاجا وهذه مقصودة بذاتها فكان

انماطا قال والجوهر يطلق على الموجود لا في موضوع وعلى حقيقة الشيء وذاته والتجوهر بالمعنى الاول
الشيء جوهرا وبالمعنى الثاني تحقق حقيقته فالمراد بتجوهر الاجسام ليس هو الاول اذ لا يناسب ما لا يكون جوهرا
فيصير جوهرا بل هو الثاني فان المراد تحقق حقيقتها اعني تركبها من اجزاء لا تتجزى او من المادة والصورة
واعلم ان هذا النمط يشتمل على مباحث بعضها طبيعية وبعضها فلسفية وذلك لان المعلم الاول ابتدأ
في تعليمه بالطبيعيات التي هي اقدم الاشياء بالقياس الينا وختم بالفلسفيات التي هي اقدمها في الوجود
وبالقياس الى نفس الامر منه رعاية في التعليم من مبادي المحسوسات الى المحسوسات ومنتهيا الى المعقولات
الا ان موضوع الطبيعيات الجسم الطبيعي المتالف من المادة والصورة فصارت مباحث المادة والصورة
التي هي عليها العلم مصادرات فيه ومسائل من الفلسفة الاولى وكانت هي ابنية في الفلسفة الباحثة
عنها مبنية على مسائل امور طبيعية كنفي الجزء الذي لا يتجزى وتناهي الابعاد والشيخ اراد ان يبتدي بالطبيعيات
ايضا ولكن بشرط ان يرفع منها هذه الحوالات من احد العلمين الى الآخر للفلسفية لتجد المتعلم [illegible]
بتقديم الاشكالات المتعلقة باثبات المادة والصورة واحوالهما اولا ولما قصد ذلك لزمه ان يبتدي بتحرير
ذلك لانه كانت مبنية على المسائل الطبيعية قبلها فوجب عليه ان يقدم الكلام في نفي الجزء الذي لا يتجزى لانه اول
اليه مقاصده الذي انبنى على مسئلة تتقدم [illegible] فصار هذا النمط لهذا السبب مشتملا على مباحث
مختلطة من العلمين وقبل الخوض في المقصود نقول الجسم يقال بالاشتراك على الطبيعي المعلوم وجوده
بالضرورة وهو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة اعني الطول والعرض والعمق وعلى التعليمي
وهو الكم المتصل الذي له الابعاد الثلثة والمراد هنا هو الاول فانه موضوع العلم الطبيعي وقد يعرف
[illegible] بهذه المذكور اما اولا فلان الجوهر ليس جنسا له [illegible] واحال بيانه على سائر كتبه [illegible]

ثانيا فانه قابلية الابعاد ليست بفصل لانها لو كانت وجودية لكانت عرضا اذ من شانه او يعرض لكونها
عرضا احتاج محلها الى قابلية اخرى لها والتقسيم يلزم ان يكون الجسم متقوما بعرض والجواب عن الاول انه ابطل
كون الجوهر جنسا فركبه بان افتقد معنى الجوهر الموجود لا في موضوع وابطل كونه جنسا وهو لازم من
لوازم الجوهر ولا شك في انه لا يلزم التقسيم لا يكون جنسا وعن الثاني انه ابطل كون قابلية الابعاد فصلا و
ليست بفصل لانها لا تحمل على الجسم بل الفصل هو القابل للابعاد والمحمول على الجسم والشيء اذا ثبت قبول
الابعاد فظهر انه في هذا التعريف مغالطة ثم افاد ان الجسم يكون اما مؤلفا من اجسام مختلفة كالحيوان
او غير مختلفة كالسرير واما مفردا ولا شك انه قابل للانقسام فلا يخلو اما ان يكون الانقسامات الممكنة
حاصلة فيه بالفعل او لا يكون وعلى التقديرين فاما ان يكون متناهية او غير متناهية فالاحتمالات
اربع اولها كون الجسم مؤلفا من اجزاء لا تتجزى متناهية وهو مذهب قوم من القدماء واكثر المتكلمين
من المحدثين وثانيها كونه مؤلفا من اجزاء لا تتجزى غير متناهية وهو الذي نسب الى بعض القدماء والنظام من
متكلمي المعتزلة وثالثها كونه غير مؤلف من اجزاء بالفعل لكنه قابل لانقسامات متناهية وهو الذي احتج
محمد الشهرستاني في كتابه المسمى بالمناهج والبيانات وكذا قال الشيخ في كتابه الموسوم بالجوهر الفرد
ورابعها كونه غير مؤلف من اجزاء بالفعل لكنه قابل لانقسامات غير متناهية وهو مذهب
جمهور الحكماء ويريد الشيخ ان يبينه واما الجسم المؤلف فسيجيء القول فيه ان شاء الله تعالى وهم
وان ... قال الفاضل الشارح ان الشيخ يريد بالوهم في هذا الكتاب المذهب الباطل لا السؤال
الباطل وذلك لان العقل قد يعرض له الغلط من قبل معارضة الوهم اياه فتسمية الراي الباطل الوهم
تسمية المسبب باسم السبب مجازا وقد تراد ليتبين الفصل المتصل بحكم يحتاج في اثباته الى بيان ما

والفصل المتصل بحكم يكفي في اثباته تجرد الموضوع والمحمول عن اللواحق والنظر فيما بينه من الراي
بالتنبيه وما اراد في هذا الفصل ابطال الراي الاول من الاراء الاربعة المذكورة فعبر عنه بالوهم وعن ابطاله
بالاشارة فقوله من الناس من يظن ان كل جسم ذو مفاصل يعني ان كل جسم ذو مفاصل فعلية و
الجسم هو الطبيعي المذكور والمفاصل هي المواضع التي ينفصل ويتصل الجسم عندها وهي مواضع ما يلتقي
عند تجزي الجزء ولا يراد من تفصيل الجسم عند غيرها شبهها بمفاصل الحيوان وكذا سماها مفاصل
عند الاجزاء من اجسام تتالف منها الجسم وغير ذلك الاجزاء لا تقبل الانقسام لا كسرا ولا قطعا
ولا وهما وفرضا وان الواقع منها في وسط الترتيب يحجب الطرفين عن التماس اقول ذكر الاقوال
احكاما اربعة اولها انها ليست باجسام والثاني ان الاجسام يتالف منها والثالث انها لا تقبل
الانقسام البتة والرابع ان الواقع في وسط الترتيب منها يحجب طرفيه عن التماس وهذه احكام متعلقة
باي اصحاب هذا الراي اوردها والاول منها تقرير المذهب والباقية تمهيد لما ينافيه
الى بعض ما يقتضيه الاوضاع وفي الحكم الثالث اشارة الى وجوه الانقسامات الممكنة وهي مختلفة وذلك
لان الاجسام اما ان يقبل الانفكاك كالشكل والكسر كالاشياء الصلبة والمبهومة كالاشياء اللينة
واما ان لا يقبل كالفلك عند الحكماء وهذا ينقسم الاول بالكسر والثاني بالقطع والثالث بالوهم
والفرض والغاية في ايراد الفرض مع الوهم ربما يقف الوهم لانه لا يقدر على استحضار القسمة
او لانه لا يقدر على الاحاطة بالانتهاء والفرض العقلي لا يقف لتعلقه بالكليات المشتملة على الصغير و
الكبير والمتناهي وغير المتناهي والعبارة هنا في النسخ مختلفة ففي بعضها هكذا الاكسر ولا قطعا
ولا وهما وفرضا وفي بعضها بحذف لفظة لا عن القطع وفي بعضها باثباتها الى الفرض والاول

ام هذه الفرق بين القسمة الوهمية والفرضية في موضع من الكتاب والتعليق فمن الاوسط اذا كان

كما لقي كل واحد من الطرفين منه شيئا غير ما يلقى به الاخر فلا ليس ولا واحد من الطرفين يلقاه باسره

هذا ابتداء شروع في النقض وانما اخذه من الحكم الرابع وبيانه ان الاوسط الحاجب للطرفين عن التماس

لا يخلو اما ان يلاقي الطرفين او يلاقي فيهما او لا يلاقيهما فاما بالاسر او لا بالاسر فهذه اقسام ثلثة والاول

ينافي كونه حاجبا لهما وايضا يناقض الحكم الثاني وهو تتالي الاجزاء من غير هذه الاجزاء لان التاليف

لا يتصور الا بعد ملاقات الاجزاء والثاني ايضا ينافي كونه حاجبا لهما عن التماس وايضا يقتضي تداخل

الاجزاء وهو خلاف نفسه وينافي الحكم الثاني ومع جميع ذلك يستلزم المطلوب كما سيأتي والثالث يقتضي

التجزية والشيخ لم يذكر القسم الاول والثاني لو لا وجها ان لا يلاقي الطرفين او يداخلهما لان الخصم لم يذهب

اليهما فبادر الى ذكر القسم الثالث الذي يفيد النقض بقوله لقي كل واحد من الطرفين منه شيئا غير ما يلقاه

الاخر وقد تمت بذلك حجة على الخصم ثم رجع بعد ذلك الى اثبات القسم الثالث بابطال نقيضه

المشتمل على القسمين المذكورين اعني الاول والثاني فكان نقيضه قوله كل واحد من الطرفين يلقى من الاوسط

شيئا غير ما يلقاه الاخر وهو يصدق مع عدم الملاقاة ومع الملاقات والنفي ولا واحد من الطرفين

يلقاه باسره وانما خصه بالذكر لانه مذهب لبعضهم كما سيأتي ذكره ولانه مع احالته يستلزم المطلوب وانما

رجع الى اثبات القسم الثالث مع ان المناقضة قد تمت لانه لا يريد الاقتصار على نقض

الحكم بل القصد ابطال هذا الرأي في نفس الامر فالواجب عليه ان يبطل جميع الاحتمالات ولنرجع

بقي هنا بحث واجيب وان حيث لو جوز مجوز فيه مداخلة الوسط من كل منهما مكانها او غيرها

والاشتغال فيه واجسام لم يتم ان يبقى فيه ... حال القسم الثالث وهو القول الملازم

نعم

نعم ما قالوا بالحق ان المكان في الجزء واعلم ان المكان عند القائلين بالجزء غير الجزء وذلك لان المكان

عندهم قريب من مفهوم اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير والاعتماد عندهم هو الميل

الحكمي ميلا والى الجزء فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز الذي لو لم يشغله لكان خلاء كما

الكون لما او اما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهو والهوى وهو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح

الظاهر للمحوي فلما لم يكن المناقضة فيه مفيدة ههنا وكان المفهوم من المكان او الجزء المذكور المذكور

معلوما غير محتاج الى البيان ان الجسم يعقول مكانها او غيرها او ما شئت فسمه للملازمة في العبارة

والغرض الطرف لو جوز ان يداخل الوسط فلا بد من ان ينفذ في الوسط فيلقى غير ما لقيه والقدر الذي يعج

دون الفاء المتوهم للمداخلة ان يلقي الطرف حال النفوذ من الوسط غير ما لقيه حال المماسة قبل النفوذ

والقدر الذي لقيه حال المماسة قبل النفوذ دون الفاء المتوهم حال النفوذ للمداخلة والمراد بما في

الملاقي في الحال من الجانبين فان يقتضي قسمة الوسط بقسمين ويمكن ان يقرر ... فيلقى غير ما لقيه اذا

حال النفوذ من الوسط قبل تمام المداخلة غير ما لقيه حال المماسة قبل النفوذ والقدر الذي لقيه حال النفوذ

غير ما يلقاه عند تمام المداخلة وهو الفاء المتوهم للمداخلة وذلك يقتضي قسمة الوسط ثلثة اقسام و

الفاصل الذي قرره على احد هذا الوجه ثم طعن فيه بان هذا البيان اقناعي لا برهاني واقول هذا

التقرير يقتضي ان يكون للنفوذ الذي هو حركة ما اول وهو حال المماسة ووسط وهو الحال الذي بعد

المماسة وقبل تمام المداخلة واخر وهو حال تمام المداخلة وهذا انما يصح على راي نفاة الجزء وهم

يكون الحركة منقسمة وانها قابلة للانقسام انما ثبت بناء على نفي الجزء ولا يصح على راي مثبتيه فان

المتحرك لا يكون له ملاقاة في الحركة الواحدة عندهم شيئا منقسما فلا يكون للنفوذ في الجزء الواحد وسط

مسبوق بلا آخر وملحوق بآخر فاذن هذا الكلام على التقرير الثاني لا يكون اقناعيا بل يكون مشتملا على
المصادرة على المطلوب واللازم المتوهم للمداخلة يوجب ان يكون ملاقي الوسط ملاقيا للطرف الآخر
ملاقاة الوسط له دون ان لا يتميز في الوضع اذ لا فراغ عن ملاقاته فح لا يكون ترتيب ووسط وطرف
ولا ازدياد حجم فان كان شيء من ذلك لم يكن ما يكون عنه توهم المداخلة من الملاقات بالاسر
بين فراغ والتقسيم ما يتلاقى ان المداخلة التامة تقتضي ان لا يكون الطرف الملاقي للوسط بعضه
ملاقيا للطرف الآخر والمداخل اياه فانهما متلاقيان بالاسر وح يرتفع الامتياز في الوضع بين المتلاقيين
والوضع انما هو كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية وذلك يبطل الاشارة الحسية الى احدهما
يكون بعينها اشارة الى الآخر اذ لا فراغ عن ملاقاته وعلى هذا التقدير لا يكون ترتيب ولا طرف
هذا الفرض يناقض الحكم الرابع المذكور ثمة ولا ازدياد حجم ان يناقض الحكم الثاني ايضا فان كان
شيء من ذلك لم يكن احد الحكمين المذكورين صحيحا لم يكن الملاقات بالاسر وح ينافي الحكم الثالث
فينقسم الجزء والحاصل ان تجويز المداخلة ينافي الاحكام الثلثة المذكورة جميعا وتلخيص هذا الكلام
ان القول بالاجزاء يستلزم القول باحد ثلثة اشياء اما انقسام ملاقاتها او ملاقاتها بالكل او بالبعض
وذلك يستلزم القول باحد ثلثة اشياء اما انقسام تالف الاجسام منها او عدم امتيازها في الوضع
او تجزيها وهذه فح فالقول بها باطل فهذه تقرير هذه الحجة والفاضل الشارح اورد عليها منع الاجزاء
معارضة لها وهي ان الحركة موجودة غير قارة وتنقسم الى الماضي والى المستقبل وهما غير موجودين
والا فالحال وهو لا وجود له لما كانت الحركة موجودة وهو ان لا تنقسم لم يكن جميعها موجودا لكونه
غير قار فاذن لا تنقسم ولا تنقسم الى ما يقطع المتحرك من المسافة والا لانقسم في الحال فالحركة فهو اذن

فجوزوا لا يتجزى ويحل هذا الشك عند تحقيق اتصال المقادير على ما سيأتي ان شاء الله تعالى
ومن الناس من زعم ويقول بهذا التأليف وكون من اجزاء غير متناهية يريد ابطال الاحتمال الثاني من المقسوم
في النظام ومن تبعه من الاحتمالات الاربعة المذكورة وهو لما وقفوا على حجج نفاة الجزء ولم يقدروا على
ردها اذعنوا لها وحكموا بان الجسم ينقسم الى انقسامات لا تتناهى لكنهم لم يفرقوا بين ما هو موجود
بالقوة وبين ما هو موجود بالفعل فظنوا ان كل ما يمكن في الجسم من الانقسامات الى اشياء فهو حاصل
بالفعل فحكموا بانه مؤلف من الاشياء من الاجزاء [illegible] وهذا الحكم ينعكس بعكس النقيض الى ان كل ما لا يكون
حاصلا في الجسم من الانقسامات فهو لا يمكن ان يحصل فيه ثم انهم معترفون بوجود كثرة في الجسم والكثرة
انما تتألف من الآحاد والآحاد من حيث هو واحد لا ينقسم فاذن قد حصل في اقوالهم [illegible] ان الجسم
يشتمل على اشياء غير منقسمة وكل ما يشتمل عليه الجسم ولا يكون منقسما فانه لا يقبل القسمة ونتج ان الجسم يشتمل على اشياء
لا تقبل القسمة فهذا هو القول بالجزء الذي لا يتجزى وقد لزمهم وان لم يصرحوا به الا ان القائلين به يقولون
باجزاء متناهية وهؤلاء لا يقولون [illegible] بهذا التأليف ولكن من اجزاء غير
متناهية فيحل فيه مناظر الفريقان فلما الزم اصحاب المذهب الاول اصحاب هذا المذهب وجوب
وقوع قطع مسافة محدودة في زمان غير متناه انكروا القول بالطفرة ولما الزموهم وجوب كون المشتمل
على ما لا يتناهى غير متناه في الحجم جوزوا تداخل الاجزاء ولما الزم هؤلاء اصحاب المذهب الاول تجزئ
الجزء القريب من مركز الرحى عند حركة البعيد وقطعه مسافة مساوية لجزء واحد لكون القريب ابطأ التزموا
القول بسكون البطيء في بعض ازمنة حركة السريع وزعموا ان ذلك القول بانفكاك الرحى عند الحركة
فالتزم التشنيع بين الالزاميين بالطفرة وتفكك الرحى على ما هو المشهور ولا يعلم ان كل كثرة كانت متناهية
او غير متناهية فان الواحد والمتناهي موجود وان فيها قال الفاضل الشارح ان الكثرة تتقوم بالانفراد ك

على العدد ونفسه معنا ما يكون بالقياس الى فلو ما كثرة والاوساط من مقولة الكم والنسبة من مقولة المضاف
الواحد على التقدير من موجود فيها واما المتناهي فلو اراد به التناهي في المقدار فلا يكون موجودا في
كل كثرة لان الكثرة تقع على المجردات ايضا وان اراد به التناهي في العدد فلا يكون موجودا في كل كثرة
حقيقية لانه لا يكون موجودا في الاثنين اذ لا عدد اقل منه لكنه يكون موجودا في كل كثرة اضافية
لان الاثنين ليس بكثرة اضافية فينبغي ان يحمل الكثرة على الاضافية حتى يستقيم الكلام اقول هذه
مؤاخذة لفظية قليلة الفائدة اذ المقصد واضح فان كان كل شيء [illegible] مؤاخذة [illegible]
لو جاز ان يزيد حجم الواحد بكثرة الغير بغير المقدار بل على العدد وتقريره كل عدد [illegible] من الكثرة
اذا انضم سواه فلا يخلو اما ان لا يكون حجم ذلك المجموع ازيد من حجم الواحد او يكون وهذا حاصل [illegible] الشيخ
اشار به الى ابطال القسم الاول [illegible] انه لا يكفي ذلك التقدير لا يكون مفيدا للمقدار وذلك لان الحجم لا [illegible]
ثم قال بل عن العدد [illegible] ولا يفيد العدد ايضا [illegible] العدد قال الفاضل الشارح وذلك لوقوع
الظن بانه يفيد زيادة العدد ولم يفيد زيادة المقدار وفي التحقيق ليس يفيد [illegible] لان
الاجزاء اذا كان مقدارها مساويا لمقدار الواحد منها يكون في الحيز الواحد [illegible] يستحيل ان يقع التمايز
بينها بسبب الجهة او بسبب لوازمها اذ لا يختلف الحجم ولا بسبب العوارض لانها متساوية النسبة الى الجميع
واذن لا امتياز اصلا فلا تعدد الا ان الشيخ لما لم يتعرض [illegible] على هذا البيان [illegible] الحجم بالنفي والاثبات
بل بنى الامر على التجويز اقول عدم الامتياز في الوضع لا يستلزم عدم الامتياز في العوارض فان
النقط التي هي اطراف انصاف اقطار الدائرة يجتمع عند المركز بحيث لا امتياز في الوضع ويختلف احوالها
العارضة بحسب محاذاتها الخطوط المختلفة ويكون متعددة بتلك الاعتبارات والحق في ذلك ان
التعدد من لواحق التغاير والتغاير قد يكون عقليا وقد يكون وضعيا وعند التداخل يرتفع التغاير

الوضع

الوضعي ويبقى العقلي فيرتفع التعدد الوضعي دون العقلي ولذلك حكم الشيخ بارتفاع التعدد على سبيل التجويز
وعند ما لم يكن الكثرة متناهية [illegible] فوق حجم الواحد [illegible] الاضافات بينها في جميع الجهات حتى
كان حجم في كل جهة فكان جسم هذا هو القسم الثاني من القسمين المذكورين والمراد انه لو [illegible] كثرة متناهية
جسما ذا طول وعرض وعمق وذلك يظهر على تقدير ازدياد حجم الثلث حتى يصير المؤلف طويلا عريضا
عميقا فيكون جسما وقوله حتى كان حجم في كل جهة فكان جسما [illegible] لحصل حجم في كل جهة فحصل جسم والامثل
ذلك لان الحجم لا يطلق الا على المتصل في الجهات الثلث والحجم يطلق على ما يكون ذا مقدار ما مانع لان
يدخل فيه آخر في مثله قال الفاضل الشارح ينبغي ان يغير في المتن لفظة وذلك لان يقع والكثرة الاضافات
بينها ويبقى غيرها في جميع الجهات ولعل هذه اللفظة سقطت من قلم الشيخ او الناسخ او حذفها الشيخ
لدلالة الكلام عليها واقول ليس في هذا الاضمار احتياج لان الهاء في قوله والكثرة الاضافات
بينها لا يعود الى الكثرة بل يعود الى الاحاد التي يعود اليها الضمير في قوله منها والتاليف بين الاحاد
المتحصل بالاضافات بينها في الجهات لا انه يعرض للتاليف بالكثرة الاولى في جهة ثم يحتاج
في الجهات الاخر الى غير تلك الكثرة وقد ذكر الفاضل الشارح [illegible]
امكان النسبة بين الجسم الحاصل من الكثرة المتناهية وبين المؤلف من غير المتناهية في جميع الجهات فيرجع
وذلك بعيد عن الصواب لقوله بعد ذلك حتى كان حجم في كل جهة فان النسبة انما تكون بعد صيرورتها جسما
لا قبلها والاصوب ان يفسر الاضافة بضم بعض الاجزاء الى بعض كما ذهب اليه والله اعلم ان الشيخ لو
اقتصر على هذا القدر لكفى في مناقضة القائلين بان كل جسم يتالف مما لا يتناهى وذلك لان الحجم
الذي [illegible] ما يتناهى لكنه لم يقنع بذلك بل قصد بيان ان الاجسام المتناهية للمقادير [illegible]

لا بالف ما لا يتناهى مرة كان نسبة حجمه الى حجم الذي الف او غير متناهية نسبة متناهى المقدار الى متناهى
المقدار هذا تمام الكلام ان كان الجزء متناهية منها حجم الا محدود فكان حجم كان نسبة حجمه الى حجم الذي
الف لا تقول متناهى المقدار قضية واحدة موضوعها الجسم ومحمولها قضية اخرى من قوله كان
نسبة حجمه نسبة متناهى المقدار ولفظ كان رابطة والمجموع تال للمقدم المذكور والاظهر ان هذا
تقرير الكلام فيقال ان كان حجم الاجزاء المتناهية ازيد من حجم واحد منها وحصل في الجهات
الجهات حجم كان نسبة ذلك الجسم الى حجم اخر متناهى المقدار الى متناهى المقدار واعلم انه لم يعتبر
النسبة بين المؤلف من الاجزاء المتناهية وبين ساير الاجسام الابعاد بمجرد حجميتهما وذلك
لان النسبة لا تقع بين ما لا يكون من نوع واحد كالجسم والسطح والخط مثلا لكن ازدياد الحجم يجب
ازدياداً للتاليف والنظم فيكون نسبة الاحاد المتناهية الى الاحاد الغير المتناهية نسبة متناهى الى
متناهى وهذا خلف هذا الشك المستفيض على المتقدم المذكور يريد به انتاج نقيض المقدم ومنه
القياس هكذا لو كان الجسم مؤلفاً مما لا يتناهى لكان حجم المؤلف من عدد متناه من جملة ما لا يتناهى
الا ازيد من حجم الواحد او ليس بازيد منه والثاني باطل لانه لا يفيد زيادة المقدار والاول ايضاً
باطل لانه لو كان حقاً لكان نسبة حجم المؤلف من عدد متناه من الجهات الثلث الى حجم الجسم المؤلف
مما لا يتناهى نسبة متناه الى متناه لكنها كنسبة الاجزاء الى الاجزاء فنسبة متناه الى متناه كنسبة
متناه الى غير متناه وهذا خلف فليس الاول حقاً واذا ابطل القسمان بطل المقدم وهو كون الجسم
مؤلفاً مما لا يتناهى   السيد اذا اوجب النظر ان الجسم لا يجوز ان يكون مؤلفاً من مفاصل
غير متناهية وانه ليس يجب ان يكون لكل جسم مفاصل متناهية لانه لا ينفصل فقد اوجب

والجمع مرتبة متصلة وذهب الفاضل الشارح الى ان قوله فكان حجم كان نسبة حجمه الى حجم

مؤلف من اجزاء غير متناهية نسبة متناهى المقدار

امكان وجود جسم ليس له استعداد مفاصل لما ثبت امتناع كون الجسم مؤلفاً من اجزاء لا تتجزى
سواء كانت متناهية او غير متناهية ثبت ان جميع الانقسامات الممكنة ليست بحاصلة في الجسم
المفرد بل ثبت ان بعض الاجسام غير منقسم بالفعل مع كونه قابلاً للانقسام فهذا هو المطلوب وهذا
الفصل وتمامه تنبيها لعدم الاحتياج فيه الى برهان زايد على ما تقدم وانما اورد القضية الاولى
مهملة ومن ان الجسم لا يجوز ان يكون مؤلفاً ولم يقل كل جسم لان الثابت بالبرهان في الفصل الثاني
هو ان الاجسام المتناهية الاقدار لا يجوز ان يكون مؤلفة مما لا يتناهى فقط ولو جاز وجود جسم
غير متناهى المقدار لجاز وقوع مفاصل غير متناهية فيه فلم يمكن بيان امتناع وجوده بعد لم يحكم بذلك
كلياً ولم يكن ليقف قوياً لئلا يوهم كذب الكلية فاهملها وسيصير الحكم بعد بيان امتناع وجود جسم
غير متناهى المقدار كلياً قال الفاضل الشارح انه قال في القضية الاولى لا يجوز ان يكون الذي هو في قوة
قولنا يجب ان لا يكون وفي الثانية ليس يجب ان يكون وذلك لان تركب الجسم من اجزاء غير متناهية ممتنع
ان يكون ومن المتناهية ممكن ان لا يكون فلا جرم حكم في الاول بالامتناع وفي الثانية بالامكان العام اقول
انه لم يقل في الثانية لا يجب تركب الجسم من اجزاء متناهية مطلقاً بل قال لا يجب تركبه من الاجزاء المتناهية
التي لا تتجزى ويدل عليه قوله لانه لا ينفصل وقد يمكن امتناع تركبه منها فكان الواجب ان يقول
في هذا القسم ليس يجب ان لا يكون والصواب ان يقال انه لما قال في الفصل الثاني ومن الناس من يظن
ان يقول بهذا التاليف فكانه قال ومن الناس من يجوز هذا التاليف ثم لما ابطله اورد ما يناقض ذلك
وهو الحكم بانه لا يجوز ولما قال في الفصل الاول ومن الناس من يظن ان كل جسم ذو مفاصل الى ان قال
فلما ابطله اورد ما يناقضه وهو الحكم بانه لا يجب والجملة فالقضية الاولى مهملة كما مر والثانية جزئية

لان قوله ليس يجب ان يكون لكل جسم في قوة قولنا ليس يجب ان يكون لبعض الاجسام ولذلك جعل
اللازم منها جزئيا وهو قوله فقد اوجب امكان وجود جسم وذلك يكفيه بحسب غرضه هنا وذكر الفاضل
الشارح عليه سؤالا وهو ان امتناع حصول الانفصالات الغير المتناهية بالفعل يقتضي الحكم بوجود
جسم لا يكون لامتداده مفاصل على سبيل الوجوب ثم قال الشيخ فقد اوجب امكان وجود جسم وما قال
فقد اوجب وجود جسم واجاب عنه بان هذا الامكان يحتمل ان يكون عاما ولئن سلم انه كان خاصا فنقول [illegible]
وذلك لان الممتنع هو حصول جميع الانفصالات اما حصول كل واحد منها فليس بواجب ولا ممتنع
فاذن ليس في الوجود جسم معين يجب ان يحصل جميع المفاصل الا لمانع خارجي كالفلك [illegible] بواجب
فالحق الوجوب [illegible] كون الجسم مركبا من الاجزاء [illegible] وان كان غير مركب ولذلك ذكر الامكان قوله
بل هو في نفسه كما هو عند الحس اقول الحكم بانفصال الجسم واثبات المفاصل على ما ذهب اليه الفرقتان
امر عقلي غير محسوس فلا يبطل ذلك مع كون الجسم متصلا في نفس الامر كما هو عند الحس قوله لكنه ليس مما
لا ينفصل بوجه بل يجب ان يكون قابلا للانفصال ووقوع المفاصل اما بآلة قطع واما باختلاف
عرضين قارين فيه كما في البلقة واما بالوهم وفرض [illegible] ان الجسم الذي هكذا يكون
عديم الانفصال [illegible] ما لا ينفصل بل يجب ان يكون قابلا للانفصال [illegible] في الفصل الاول [illegible] الباب
وقوع المفاصل [illegible] الثلثة المذكورة في الكتاب لان الانفصال اما ان يكون موديا الى الافتراق
او لا يكون والثاني لا يكون الا في الخارج او في الوهم مثال الاول [illegible] بالالة والقطع ومثال الثاني
باختلاف العرضين القارين ومثال الثالث ما بالوهم [illegible]
القسمة وجب ان يكون احد وجوه القسمة [illegible] الوهمية لا تقف الى غير النهاية وهذا باب لا يحل

[illegible] التحصيل في [illegible] والمستقر [illegible] الذي نورده [illegible] لما ابطل احتمالين من الاربعة المذكورة
بقي الحق احد الامرين [illegible] احدهما بقوله وجب ان يكون احد وجوه القسمة لا سيما
الوهمية لا تقف الى غير النهاية وتعين الرابع الذي هو مذهب الجمهور من الحكماء وهو وجود القسمة
من الثلثة المذكورة وانما قال لا سيما الوهمية لان البرهان المذكور في الفصل الاول لا يفيد الا القسمة
الوهمية وسمى الفصل تذنيبا لان هذا الحكم فرع على ما تقدم قوله وهذا باب [illegible] الذي [illegible]
وما يتبعه من مباحث الحركة والزمان لان اهل العلم قد طلبوا الكلام فيها والمستقر [illegible]
الذي نورده [illegible] في هذا الكتاب وفي بعض النسخ [illegible] الذي اوردناه [illegible] فاعلمه
من حال احتمال المقادير قسمة بغير نهاية ان الحركة عليها والزمان [illegible] كذلك وانه لا يتألف البعض
ما لا ينقسم [illegible] قد حصل من المباحث المذكورة ان الجسم الطبيعي متصل في نفسه قابل القسمة
لا الى غير النهاية [illegible] ذلك كون الكمية القائمة بالجسم الطبيعي [illegible] الجسم التعليمي [illegible]
منه [illegible] في الجسم الواحد [illegible] الاشكال [illegible] لكن كون السطوح التي هي نهايات الاجسام والخطوط التي
هي نهايات السطوح ايضا كذلك وجميع ذلك اعني الاجسام التعليمية والسطوح والخطوط يسمى مقادير
والشيخ نبه على جميع ذلك [illegible] احتمال المقادير [illegible] احتمال الاجسام
وانما ذكر [illegible] ثم نبه [illegible] حكم المتصلات الغير القارة كالحركة والزمان
المتصلات القارة [illegible] في العقل فان الحركة في مسافة تنقسم بانقسامها وكذلك [illegible] الحركة
ينقسم بانقسامها [illegible] من اجزاء لا تتجزى [illegible]
والزمان الى ماض ومستقبل وحال لا يصح لان الحال [illegible] هو نهاية الماضي وبداية المستقبل

والمحدود والمشترك بين المقادير لا يكون اجزاء لها والا لكان التنصيف تثليثاً بل هي موجودات متغايرة
لما هي حدوده بالنوع فاذن قد ظهر فساد الحجة المذكورة على اثبات الجزء   قد علمت ان الجسم مقدارا
كمياً متصلا المقصود من هذا الفصل اثبات الهيولى للجسم فالمقدار بحسب اللغة هو الكمية وبحسب الاصطلاح
هو الكمية المتصلة التي تتناول الجسم والسطح والخط والثخن اسم لحشو ما بين السطوح وللعمق الذي يقابله رقة
القوام فالثخين يدل بالاشتراك على ما هو حشو ما بين السطوح وهو فصل الجسم التعليمي وعلى ما يقابل
الرقيق من الاجسام والمراد هنا المعنى الاول والاتصال يدل على معنيين احدهما صفة الشيء في نفسه
لا بغيره وهو كونه بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء تشترك في الحدود والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل
الكم وعلى الصورة الجسمية المستلزمة للجسم التعليمي وقد يقال للجسم التعليمي عنده ما يطلق المتصل على الصورة
الجسمية اتصال ايضا وقد يقال لهذه الصورة اتصال واستداد بالمجاز ويقال للجسم من ذلك انه متصل
وثانيهما صفة الشيء بالقياس الى غيره وهو ليفيد بعضين احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار اخر ويقال
لذلك المقدار انه متصل بالثاني بهذا المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم اخر ويقال لذلك
الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى والاسم كان بحسب اللغة للذي بالقياس الى الغير فنقل بحسب الاصطلاح
الى الاول ولما تقرر هذا فنقول المقدار في قول الشيخ مقدارا كمياً متصلا ينبغي ان يحمل على اللغوي
لئلا يتكرر المتصل والثخين على ما هو فصل الجسم التعليمي والمتصل على ما هو فصل الكم المتصل ويعني بمجموع
هو الجسم التعليمي لانه كمية متصلة ثخينة وانما قدم الثخين لانه اعرف فان القائلين بالجزء يعترفون
بثخانة الجسم ولا يعترفون باتصاله وتقديم الاعرف في قول الشارح اولى والمقدار الثخين المتصل
اعني الجسم التعليمي هو غير الجسم الطبيعي كما مر وذلك لانه يتبدل في الجسم الواحد بتبدل الاشكال كالشمعة التي

يجعل

يجعل تارة كرة وتارة مكعبا مثلا فهو امر عارض للجسم ويكون معنى قول الشيخ قد علمت ان الجسم الطبيعي شيئا
هو الجسم التعليمي وانما قال قد علمت ذلك مع ان اثبات الجسم التعليمي يجيء عند كون الكتاب لانه اثبت
بالبرهان كون الجسم متصلا في نفسه كما هو عند الحس وكان كونه ذا كمية وذا ثخانة امرا بينا غير متنازع
فيه ولا يحتاج الى برهان ومجموع هذه المعاني اعني كون الجسم ذا كمية وثخانة واتصال هو كونه ذا جسم
تعليمي فاذن قد علمت ثبوت ذلك للجسم فان قيل لم لا يعرف ان الجسم الطبيعي مغاير لهذه الامور فانه لم يعرف
مغايرته لها ما لم يثبت اثباتها قلنا كونه موجودا لا في موضوع اعني جوهريته او غير ذلك وهو مغاير
لهذه الامور وكونه شيئا من شانه ان يكون ذا جسم تعليمي اي غير جوهرية وهو فصل الذي يحصل به
جوهريته   وانه قد يعرض له انفصال وانفكاك الانفصال اعم من الانفكاك كلام ذكره وقال
الاول الذي احترز بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم عن الافلاك اقول هذا غير مستقيم لان الافلاك
قد يعرض لها الانفصال باحد معانيه اعني الوهمي ويجوز ذلك ايضا وانما هذا البرهان على ما يجيء بيانه
والصواب انه انما قيد ليجعل الحكم جزئيا لان بعض الاجسام من الفلكيات وغيرها غير منفصل ولكونه
غير قابل للانفصال جوهريا بل لعدم الانفكاك الانفصال الخارجي فيه ولعدم اعتبار الانفصال الوهمي وذلك
واجب لامتناع حصول جميع الانقسامات الممكنة فيه على ما مر   ومعلوم ان المتصل بذاته غير
القابل للاتصال والانفصال معا لا يكون هو بعينه الموصوف بالامرين جميعا اقول يريد بالمتصل
بذاته هنا الصورة الجسمية ومن الذي من شانه الاتصال لذاته اتصالها هو كونها بحيث يلزمها
الجسم التعليمي فهو ذلك الاستعداد الذي هو في الشمعة حال كونها كرة ومكعبا ومتقلبا في الاشكال الا ان الجسم
على ان اسم المتصل قد يطلق على هذه الصورة قول الشيخ في الشفاء في فصل في ان المقادير امور بعيدة

العبارة اما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة ولو حمل المتصل بذاته ههنا على
الجسم التعليمي الذي هو المقدار لكان البرهان على اثبات الهيولى بحاله الا ان الحق ما ذكرنا ويريد بالقابل في الانفصال [للاتصال م]
الهيولى وانما قيد المتصل لان المادة ليست متصلة ولكن يعني الغير الصورة وانما قيد القابل للاتصال و [بالذات م]
الانفصال بقوله فهو لا يكون هو بعينه الموصوف بالامرين لان القابل للاتصال والانفصال في الحقيقة
ومن حيث الغير الذي يقبلهما لا يكون بعينه هو الموصوف بهما وهو المادة لا غير والتقييد بالحيثية من حيث اللفظ
للذي يطلق عليه اسمهما ويتصف بطريانه فلا يكون موصوفا بالطاري كالصورة التي ينعدم هو بها الاتصال
عند طريان الانفصال فلا يكون هو بعينها موصوفة بالانفصال فان الاتصال لا يقبل الانفصال
ولا الاتصال لانه لو قبل الانفصال لكان الشيء قابلا لعدمه ولو قبل الاتصال لكان الشيء قابلا لنفسه

فان في قوة هذا القبول غير وجود المقبول بالفعل وغير هيئته وصورته قوة الشيء غير امكان
وجوده ووجوده متقابلان فالمغايرة بين قوة الانفصال قبل وجوده اي في حال الاتصال وبين
وجود الانفصال المنافي للاتصال ظاهرة والموصوف بتلك القوة ليس هو الاتصال على ما سبق فهو
شيء غير الاتصال قابل للاتصال والانفصال وهو الهيولى فالمقبول ههنا هو الصورة الجسمية وهيئته [الصورة الجسمية]
الشكل التابع لوجوده وصورة الجسم التعليمي اللازم لها فانه كالصورة للصورة الجسمية وهذا التفسير
بناء على ان الشيخ انما اراد بالمتصل بذاته الصورة الجسمية دون المقدار قال الكاتبي رحمه الله قوله فان في
قوة هذا القبول غير وجود المقبول نتيجة قياس مذكور بالقوة وذلك انه ذكر بعض الاجسام بحيث
لو الانفصال فنقول ان يضاف اليه وكل الحدث فقوة حدوثه حاصلة قبل حدوثه وكل ما هو حاصل
قبل شيء فهو غير ذلك الشيء فينتج فان في قوة قبول الشيء غير وجود ذلك المقبول وانما اقتصر على المقدمة

الاول ان الموضوع الباقي فيه قال واثبات المادة لا يمكن الا بهذه الحجة لانه فرضنا الجسم المتصل قد يعرض
له الانفصال فلا بد لذلك الانفصال من محل وليس محله الاتصال فلا بد من شيء آخر كان غير صحيح لان الانفصال
عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل والامور العدمية لا تستدعي محلا ثابتا فلا يمكن بيان مغايرة قوة
الانفصال لنفس الاتصال بتلك المقدمات ثم بيان انها ثبوتية بانها من الامور الاضافية التي تستدعي محلا
حتى اثباتها لنفس ذلك المحل ليس هو الاتصال فثبت شيء آخر هو الهيولى واقول ان هذا الكلام موضع نظر لان
اعدام الملكات ليست اعداما صرفة فهي تستدعي محلا ثابتة كالملكات والانفصال لما كان عدم الاتصال
عما من شانه ان يتصل على ما قال فقد ثبت محله وهو الذي من شانه ان يتصل والحق ان مراد الشيخ من قوله مغايرة
[قوة م] الانفصال للانفصال في كلامه هو ادخال ما لا ينفصل بالفعل في الاحتياج الى القابل ليكون البرهان كليا
ولكنه التنبيه على وجود القابل للانفصال قبل طريانه والعدم اذ لا يستبعد ان يتوهم الاستدلال بوجود
[قوله م] الانفصال على وجود القابل له فيظن انه انما يكون حال الاحتياج اليه من غير ان يستمر وجوده ذلك

القوة لغيرها هو ذات المتصل لذاته الذي عند الانفصال يعدم ويوجد غيره وعند عود الاتصال
يعود مثله متجددا اقول المتصل بذاته دائم موجود الذات فهو ذو اتصال واحد متعين ثم
اذا طرأ الانفصال زال ذلك الاتصال الواحد المتعين فانعدم ذلك المتصل وحدث اتصالان آخران
بالشخص ومتصلان آخران بحسبها فهو عند الانفصال قد عدم ووجد غيره وعند عود الاتصال يعود
مثله متجددا او لا يعود هو بعينه لان اعادة المعدوم ممتنعة فاذن الشيء الذي فيه قوة الانفصال
[جميعا م] الباقي في الاحوال جميعها هو غير المتصل بذاته وهو الهيولى وتلخيص هذا البرهان ان نقول لما ثبت
ان الجسم لا يخلو عن اتصال في حد ذاته وانه قابل للانفصال حال كونه متصلا فقوة قبول الانفصال

حاصلة حال الاتصال وبعد الانفصال ليست قابلة للانفصال بل على وجه يكون حال كونها اتصالا موصوفة
بالاتصال فان الجسم حين عروض الانفصال يقوم على قبول الانفصال وهو الذي ينفصل ويتصل مرة بعد اخرى
فهو الهيولى واعلم ان الامر في هذا الباب ليس بمعلوم انه يكون الامر لكون الاتصال والانفصال عرضيين متعاقبين
على شيء هو موضوع لها وهو الجسم كما سبق على راي المتكلمين في وجود المادة وذلك لان ذلك الشيء يجب
ان يكون في ذاته غير متصل ولا منفصل حتى يمكن ان يكون موضوعا للاتصال والانفصال فهو لا يكون من
حيث ذاته كمية يعرض فيه الابعاد فلا يكون جسما بل هو المسمى بالمادة والاجزاء انفسها في شيء متصل
بذاته اليه حتى يصير جسما فذلك الشيء هو الصورة والمجموع هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصال
والذين يجعلون المتصل عرضا على الاطلاق فيمنعون ان يكون الجسم متصلا في نفسه اذ ذاته متقوم بالجزء والجوهر
لا يتقوم بالعرض والسقيم فيقر ليس يعلم ان الوحدة الشخصية والتعدد الذي يقابلها ايضا لا يعرضان للمادة
الا بعد تشخصها المستفاد من الصورة ليتوقف على احوال الشخصية المبنية على اتصاف المادة بالوحدة والتعدد
حسب ما ذكره الفاضل المحشي وغيره كقولهم لو كان التعدد الجسمية بعد وحدتها مقتضيا لانعدامها وحدوثها
على مادة لوجد في الخارج لكان التعدد حالا ذي سبب الانفصال بعد وحدتها مقتضيا لانعدام المادة الاولى
وحدوثها بمادة اخرى وتسلسل على غير ذلك من الشبه وذلك لان المادة الموجودة في الخارج غير موصوفة بنفسها
بوحدة ولا تعدد بل انما يتصف بها عند تعاقب الصور والفاضل المحشي عارض الشيخ باقامة حجة على نفي
الهيولى ومن المتكلمين على تقدير ثبوتها لو كانت متجزئة فاما على سبيل الاستقلال فاذن كان حلول الجسمية
فيها جمعا للمثلين والثانية ان لم يكن حالة اولى فان الجسمية الثانية لا حاجة لها الى هيولى اخرى واما على سبيل التبعية
فاذن كانت صفة الجسمية ولم يكن الجسمية حالة فيها وانها لم تكن متجزئة استحال حلول الجسمية المنقسمة فيها بالبداهة

اذا الحصلت غير انضاف اليها فدخل في وجودها المحصل فان اقتضت شيئا مع ذلك الشيء غير الذي عنها
لا يقتضيه مع غيره لانها مع غيره لا يكون ذلك المحصل بعينه والفاضل المحشي اورد التشكيك اولا بان
الجسمية طبيعة نوعية واحدة بان بينهما غير معلومة والاشتراك في اللوازم لا يقتضي الاشتراك في
الملزومات وما نقض بالوجود والذي يقتضي في الواجب تجرده عن الماهية وفي الممكن لا يقتضي ذلك وثانيا بان
الحكم بحلول بعض الجسمانيات في محل لا يقتضي وجوب الحلول بل يقتضي صحته فاذن يمكن ان لا يحل فيه
البعض الآخر والجواب عن الاول ان الاحتياج الى القابل انما تقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا
بذاته قابلا للانفصال والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم وهو مشترك ومقتضى الحكم وفيه كفاية
فلا حاجة بنا الى اعداد ما الا نقل عن المناقضة في الوجود ليس من الطبائع الجنسية والنوعية كما هو صحيح
جانبه وعن الثاني ان الطبيعة المذكورة تقتضي وجوب الحلول لما قد مر الا امكان المحتمل لعدم الحلول
والتشكك الذي اورده على كون الطبيعة الجسمية مقتضية للحلول في بعض الصور دون غيره بخلاف النوعية
متعلقة بموارد اعتباره الكليات ونحلل براعات ما ذكرناه فلا فائدة في التطويل بالاعادة

او لعلك تقول ليس الامتداد الجسماني الواحد بقابل للانفصال البتة واذا انفصل الجسم

المركب منه اجسام بسيطة لا اتصال فيها للانقسام الا الذي يقع بحسب الفروض والاوهام وما يشبهها
فقد ذكرنا في صدر النمط ان الاجسام المفردة والمؤلفة وذكرنا المذاهب في الاجسام المفردة
بحسب الاحتمالات الاربعة وبقي حكم المؤلفة فنقول من المذاهب المتعلقة بهذا الموضع في الاجسام
المؤلفة منها مذهب ينسب الى بعض القدماء كذيمقراطيس وغيره وهو قولهم ان الاجسام المتاحة
ليست بسائطها على الاطلاق بل انما هي متألفة من بسائط صغار متشابهة الطبع في غاية الصغر

والاشتراك في قبول الابعاد الثلاثة معلوم لازم لها

عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالته عن التيمم فقال ان الله ... فاقطعوا ايديهما وقال فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق قال تيمم من ...
وقال وما كان ربك نسيا

... حتى يموت جميع الخلائق الا الثقلين الجن والانس

ولذلك ذهب بعض الاكثرين بان الاجسام الصغار التي وقعت والجسم البسيط الواحد منها لا ينقسم فكا اقسامه وتقسيم وهذه المجموعة
المذكورة ومقاديرها في الصغر والكبر واشكالها مختلفة وربما زعم بعضهم ان مقاديرها متساوية وقد قال
الشيخ ابو البركات البغدادي لا شك ان هذا القول في الارض وحدها وذكر الفاضل الكشي ان غيرهم
ذهب الى ان تلك البسائط كرية الشكل وفيه نظر لان الشيخ حكى في الشفاء انهم نسبوا طبيعيات الفلك انهم يقولون
انها غير مختلفة الا بالشكل وان جوهرها جوهر واحد بالطبع وانما يصدر عنها افعال مختلفة لاجل الاشكال
المختلفة وذكر ان بعضهم جعل اشكال الجسمية الخمسة المذكورة في كتاب اقليدس اشكال العناصر والفلك
ومنهم من خالفهم في ذلك وذكروا اختلافات كثيرة لهم لا فائدة في ايرادها وبالجملة هذا المذهب هو بعينه
مذهب مثبتي الاجزاء الا ان نسبة الاجزاء بالاجسام وفي تجويز الانقسام الوهمي عليها ووجه تعلقه بهذه الكتب
ان الحجة المذكورة في نفي الاجزاء انما اقتضت كون كل ذي حجم قابلا للانقسام الوهمي قابلا للانفكاك
وكانت هذه الحجة المذكورة في اثبات الهيولى مبنية على كون الامتداد قابلا للانقسام الانفكاكي فاذا
لو كانت البسائط غير قابلة للانفكاك كما ذهب اليه ديمقراطيس وشيعته ... لكان اثبات المادة
بالحجة المذكورة متعذرا فهذا الوهم هو هذا المذهب والامتداد الجسماني الواحد الذي ذكره الشيخ هو الذي
يسميه اصحاب هذا المذهب جسما بسيطا واحدا فان حفظ هذا ايا كان فاعلم ان القسمة الفرضية والوهمية
او الواقعة باختلاف عرضين قارين كالسواد والبياض في البلقة او مضافين كاختلاف محاذاة متين
او مماستين تحدث في المقسوم اثنينية يكون طباع كل من الاثنين طباع الاخر وطباع الجملة وطباع
الخارج الموافق في النوع والمعنى بين كل اثنين منها بعين اثنين آخرين فيصح الاتصال بين المتباينين
عن الانفصال الرافع للاثنينية الانفكاكية فيصح بين المتصلين ويصح بين المتصلين من الانفكاك

ولكن ليس لواحد منهم ان يكون كل قابل للانقسام الوهمي

الرافع للاثنينية الانفصالي ما يصح بين المتباينين هذا هو التقسيم المزيل لهذا الوهم وهو بعبارة اخرى
المذكورة في طباع تلك البسائط بزعمهم وذلك لان الطبيعة التي هي الماهية التقسيم حيث كانت شيئا واحدا
غير مختلف فالجزء الواحد الوهمي من حيث الطبيعة تقتضي ما تقتضيه سائر الاجزاء وما تقتضيه الكل وما يقتضيه
الخارج عن الكل الموافق له في تلك الطبيعة لاشتراك الجميع فيها ويجب من ذلك اشتراك جميع هذه الاربعة
اما في الامتناع عن قبول الافتراق والانفصال او في جواز قبولها والاول ظاهر البطلان فتعين الثاني حتى
فان قيل لعل البعض يمتنع عن قبول ذلك بسبب شكل او مقارنة قلنا لا نزاع في ان قسمة هذا القول في
الفلك انما المقصود ههنا هو امكان طريان الفصل والوصل على الاجسام المفروضة من حيث طبيعتها
المتفقة وذلك يكفي في اثبات المادة والشيخ قد خص القسمة الفرضية والتي باختلاف عرضين بالذكر لان
اصحاب هذا المذهب يجوزونهما على تلك البسائط بخلاف الفكية وقسم التي باختلاف عرضين مضافين
والاول الى قارة الموضوع في نفسه والى ما في الموضوع بحسب قياسه الى غيره والثاني الى سبيل القول في ذكر
هذه الاقسام لان الجميع مما يجوزونه ثم بين ان كل قسمة من هذه تحدث اثنينية في المقسوم ويكون
بعد القسمة طباع كل واحد من تينك الاثنين وطباع مجموعهما قبل القسمة وطباع الخارج عنهما الموافق لهما
في النوع والماهية غير مختلف فيما تقتضيه وانما قال طباع كل واحد ولم يقل طبيعة كل واحد لان الطباع
اعم من الطبيعة وذلك لان الطباع يقال لمصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شيء والطبيعة قد تخص بما
يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه اولا وبالذات عن غير ارادة ثم ذكر انه يلزم من ذلك ان يكون حكم
المتباينين في قبول الاتصال حكم المتصلين وحكم المتصلين في قبول الانفكاك حكم المتباينين اللهم الا
من عائق مانع خارج عن طبيعة الامتداد لازم او زائل هذا الشرط الذي ذهب بعض الاجسام ممتنع

لانه لم يذكر السبب عرضين قارين ولا مضافين بسبب عرضين ...

عن قبول الفصل والوصل بسبب خارج عن طبيعة الامتداد مقارن له ويكون لازما كما في الفلك او زائلاً
كما في الاجسام الصغيرة الصلبة مثلا وكان جواب سؤال منهم بهكذا ليس جزء الفلك منفصلا عنه كم جزء آخر
منه مثلا وتشكله عن الغضروف والتجويز ان انفصال الجزئين منه والقصامها بالغضروف مع اشتراك الجميع في
مفهوم الامتداد فهم التجويز من ذلك في البسائط المذكورة فيبقى لما ان يذهب في ذلك المانع
وهو ان الصورة الفلكية اعني النوعية امر مقارن للامتداد الجسمي مانع اياه عن قبول الانفصال
والاتصال بالجزء والذي هو في ختم البسائط مشابهة الطبائع فان المانع فيه حيث يخرج عن قبول الانفصال
والاتصال ولعل هذا العائق اذا كان لازما طبيعيا كان اثنينية بالفعل والفصل بين اشخاص
نوع تلك الطبيعة بل يكون نوعه في شخصه معنى فلم كل نوع ما دام يستلزم المانع عن الانفصال
بحسب الطبيعة فهو المستحيل لم يتعدد اشخاصه في الوجود لا يكون في الوجود منه الا شخص واحد وهذا
معنى نوعه في شخصه ذلك لانه لو وجد منه شخصان لكان متساويين في الماهية وكل واحد منها قابلا للانفصال
الانفكاك الحاصل بينهما مع وجود المانع عنه هف وهذا حكم كل مانع في العلوم الطبيعية
قد يجر الكلام بنا الى ذكر ما في اول هذه الشبهة واعترض الفاضل الشارح بان حجة الشيخ مبنية على ان
الاجسام متساوية في الماهية وهو ممنوع لما ذكره من قبل وذلك سهو منه لان الشيخ بنى حجته على ما سلموه
من كون البسائط متساوية في الطبع واعترض ايضا بان الاستعدادات الجسمية غير باقية عند الانفصال وتجددة
عند الاتصال فهي امور شخصية والعقل يمنع الماهية المشتركة عن فصلها وجوابه انا نسلم لزوم وقوع الاختلاف
بسبب الموانع مكرر وادراج اعتراضات فوجدت من هذين تنبيه كل نوع يحتمل ان يكون الاشخاص كثيرة
فعاق عن ذلك عائق لازم طبيعي فانه لا يوجد الا شخص الحامل فلم يكون لذلك النوع اثنينية ولا كثرة

بعرض

بعرض بل يكون نوعه في شخصه الا يوجد من ذلك النوع الا شخص واحد وكيف يوجد اثنينية او كثرة
الاشخاص من ذلك النوع والعائق عن ذلك لازم طبيعي هذا الفصل لا يوجد في بعض النسخ ولا يوجد في
التنبيه وفي بعضها ملازمة وشبيه انه كان حاشية فاثبت في المتن سهوا وذلك لان تقرير المسألة المذكورة
ومعناه ظاهر قال الفاضل الشارح في شرحه كل ماهية لا يمنع ان يكون نفس تصورها نفسه عن الشركة او ذاتي للحصول منها
الا شخص واحد او لا يكون واذن يكون تشخيص الشخص المفرد لم يمنع منها في الوجود زائدا على الماهية فذلك الزائد ان
كان لازما لم يحصل منها الا شخص واحد لا يقبل الانفكاك والا فيلزم الخلف وفي مصدر هذه الفقرة نظر لان
الماهية المعقولة لا يكون نفس تصورها مانعا عن الشركة الا اذا اعني بالماهية غير ما اصطلحوا عليه تذنيب
الهيولى بان الامتداد من حيث هو مقدار والصورة الجرمية من حيث هي صورة جوهرية مقارنة
لا تقوم بعد ويكون صورة فيه ويكون ذلك هيولى او شيئا هو في نفسه لا مقدار ولا صورة جوهرية
له ولكنه هذه هي الهيولى الاولى فاعرفها ولا تستبعدان لا يختص في بعض الاشياء قبولها
بقدر معين دون ما هو اكبر او اصغر منه بريد بيان صحة وجود التخلخل والتكاثف الحقيقيين قال
الفاضل الشارح هذه المسألة تفريع على اثبات الهيولى واذ المكن غرضه بيان معقولات الجسم الطبيعي وفي هذه
الفصل سماها تذنيبا والمشهور عند الجمهور ان العظيم لا يصير صغيرا الا اذا انفك اجزاؤه او تفتت فتنتج
او تحلل بعض الاجزاء وتقليل والصغير لا يصير عظيما الا بالعكس وغير هذين الوجهين عندهم مستبعد
جدا فالشيخ ازال ذلك الاستبعاد ببيان كون الهيولى غير متقدرة في نفسها وكون المقادير الواردة عليها
النسب فان ذلك يقتضي تجويز تبدل المقادير عليها فيصير العظيم صغيرا او بالعكس وهذا الا يفيد القطع بوجود
التخلخل والتكاثف لان هيولى الفلك ايضا بهذه الصفة مع امتناعها عن الخلو عن مقداره المعين

بسبب تقارنهما بل بنفسه الجوهرية اذ لا استعداد ولا انفكاك قال الشيخ والمستبعد والمعترض الفلك يقول انه يتخصص
في بعض الاشيا ويوجد في بعض الشيخ لعدم قبوله ولا صورة جوهرية له والكل بهذه من الحيط الا وقيد بانه
لان مادة كل مركب تكون هيولاه ولم كانت حسا اشارة يجب ان يكون متحققا عند كل التحليلية
بعد في خلاء او ملاء ان جاز وجوده ولا في الهباءة هذه مسئلة تناهي الابعاد وهي من المقاصد في العلم الطبيعي
وهي لنية مبدا للمسايل اخر منها مسئلة اثبات محدد الجهات كما سيأتي بعد وهي القضية الطبيعيات ومنها
مسئلة بيان امتناع انفكاك الصورة وابينها الغ المتقدم من الهيولي وهي من علم ما بعد الطبيعة ولبيانه
هذه المسئلة اورد ههنا وقد دل بقوله بعينه ان يكون متحققا عند كل على انها احد المطالب الجليلة قال
الفاضل الشارح لما بين الشيخ ان الجسم مركب من الهيولي والصورة اراد بعد ذلك ان يبين امتناع انفكاك
الصورة عن الهيولي ببرهان صورته هذه كل جسم متناه وكل متناه متشكل فالجسمية لا تنفك عن الشكل و
الشكل لا يحصل الا مع المادة فالجسمية لا تنفك عنها وهذه حجة عول عليها افلاطون في ان الابعاد
لا تفارق المادة قال الشيخ على ما في الفصل الثاني من سابعة الهيات الشفاء انه ليس يجوز ان يكون
بعد قايم لا في مادة لانه اما ان يكون متناهيا او غير متناه والثاني باطل لان وجود بعد غير متناه ممتنع
واذا كان متناهيا فانحصاره في حد محدود وشكل مقدر ليس الا لانفعال عرض له من خارج لا لنفس طبيعته
ولو نفعل الصورة الا لمادتها فيكون مفارقة وغير مفارقة وهذا خلف ثم قال وهذه المسئلة اعني
اثبات تناهي الابعاد مبنية على اربع مقدمات الاول ان الابعاد الغير المتناهية لو امكن لصح
ان يخرج من نقطة واحدة امتدادان غير متناهيين لا يزال البعد بينهما يتزايد كساقي مثلث
الى غير النهاية والثانية انه يجوز ان يوجد بينهما ابعاد تتزايد بقدر واحد من الزيادات مثلا يكون

واعلم ان تقدم محدد الجهات على ذوات الجهة يجوز ان يكون بالعلية لا من حيث كونه ذوات
الجهة اجساما فان الجسم لا يجوز ان يكون علة فاعلية لجسم آخر كما مر بيانه بل من حيث اي ذوات جهات
او يكون علة لهذا الوصف اللازم لها ويجوز ان يكون بالطبع فان رفع المحدد من حيث هو محدد يوجب
رفع ذوات الجهة من حيث ارتفاع الجهة ورفع ذوات الجهة لا يوجب رفع المحدد من حيث
هو محدد ولهذا لم يجزم الشيخ ههنا باحد المعنيين والسنه لم يذكر الشيخ ان وجود الجهة بعد ان ثبت
ان في وجود الاجسام ذوات الجهة هل يجوز ان يكون متقدما عليها ام لا وذكر الفاضل الشارح
انه الاليق بما ذكره في النمط السادس في بيان ان الحاوي ليس علة للمحوي انه لا يجوز ذلك لان عدم
الخلاء مقارن لوجود ذوات الجهة فان تقدم في وجوده في وجود الجهة تقدم في عدم الخلاء ايضا
والتالي وهو ان يتقدم عدم الخلاء محتمل مع وجود الجهة لا واجب ويلزم منه كون
الخلاء ممكنا في زمانه ممتنعا بغيره وهو محال فيجب ان يكون الجسم المحدد للجهات الاعلى
الاطلاق محيطا ليس في موضع يمكن فيه ولما كان الوضع بالقياس الى غيره والذي كان ليس
محيطا على الاطلاق فيكون له موضع لا يفارقه يريد ان يذهب اثبات محدد الجهات وكونه في
جهة بيان ساير احواله فنقول في تقرير الوضع والمكان اسمان مترادفان وما عند الشيخ
عبارة عن السطح الباطن للجسم المحيط بالجسم ذي المكان ويراد بذلك السطح والوضع يطلق بالاشتراك
على معان ثلثة كما مر والمراد ههنا هو احد المقولات وهو هيئة تعرض للجسم بسبب نسبة بعض
اجزائه الى بعض والى الاشيا ذوات الوضع التي لذلك الجسم الخارجة عنه او الداخلة فيه كالقيام
فانه هيئة عارضة للانسان بحسب انتصابه وهو نسبة بعض اجزائه الى البعض وبحسب راسه من فوق

وعلم من ذلك انه لو نسب اجزاؤه الى الاشياء التي خارجة عنه ولولا هذا الاعتبار لكان الانعكاس اللغوي ثابتا
واذا تقرر هذا فنقول الاحياز تنقسم الى محيط على الاطلاق وغير محيط وذكر منها ما ذكرنا في القسم الاول
لا موضع له ذاته وضع ولكن يجب ان نسب بعض اجزائه الى بعض وبحسب الاشياء الداخلة فيه والى الاشياء
الخارجة عنه فلا واما القسم الثاني فله الموضع والوضع باعتبارات جميعا واذ تبين هذا فقد تبين ان محدد
الجهات محيط بذات الجهة فهو لا يخلو اما ان يكون محيطا على الاطلاق ويكون حكمه في الموضع والوضع
ما ذكرناه واما ان لا يكون محيطا على الاطلاق ويكون حكمه في الموضع والوضع غير محيط به وان الجهة تحدد بغيره
ويكون له حالة موضع ووضع الا انه يجب ان لا يفارق موضعه لانا بينا ان المحدد لا يجوز ان يفارق
موضعه ويجاوره ولعله لا يكون المحدد الاول الا القسم الاول فان كان للقسم الثاني وجود
تحدد بالاول موضعه فيتحدد به موضع الثاني ووضعه ثم يتحدد بعد ذلك جهات الحركات المستقيمة
معناه لعل الامر في نفسه هو ان المحدد الاول لا يكون الا المحيط المطلق ثم لو كان للقسم الثاني وجود
بالاول تحدد موضعه به ان كان محدد محيط بالمحدد وملاحظا بالمحدد به فيجب ان تحدد بالاول موضع
هذا الثاني ووضعه ثم تحدد بالثاني جهات الحركات المستقيمة وقد بنى الامر على الشك لان غرضه تحديد
الجهات كيف كان وهو حاصل على التقدير ان يكون المحدد شيئا واحدا وعلى التقدير ان يكون شيئين احدهما حاو
الاخر ومحيط به والا كان الحق في نفسه هو ان المحدد الاول الذي يتحدد جهة فقط يجب ان يكون محيطا
على الاطلاق ليس له موضع على ما قرره وذلك لان الملاحظ الذي له موضع متحدد يحتاج في تحدد موضعه
الى غيره فان تحدد موضعه متقدم على موضعه ولا يجوز ان يكون هو متقدما على موضعه الذي هو اوا
بعد تحدد موضعه فيجوز ان يعد تحدد الموضع غيره وح لا يكون هو المحدد الاول بل يجب ان يكون قبله

وايضا ما علاه مما هو محل طاح

تحدد

قبل المحدد او فوقه فان المحدد الاول هو المحيط المطلق وعلى كان الشيخ غير محتاج الى هذا البيان المصرح به و انما
وقيد وجود القسم الثاني في قوله فان كان للقسم الثاني وجود بقوله تحدد بالاول موضعه تنبيها على انه لو وجد
لا يكون الا كذلك وكرر هذا المعنى بقوله تحدد به موضع الثاني لانه قال المفصل ان اول بما فان كان ... وانما
المراد بقوله ووضعه فيحتمل ان يكون المعنى الوضع الذي هو المقولة لان وضع الثاني بحسب الاشياء الخارجة
عنه انما يتحدد بالاول ويحتمل ان يكون بمعنى قبول الاشارة فان هذا المعنى لا يحصل الا الذي له موضع
الا بحصول الموضع وقال الفاضل الشارح ان الشيخ لم يحتج على كون المحدد هو المحيط الاول الا
في تحصيل جهتي البعد والقرب ودخول الملاحظ في التحديد يكفيه بالوجه على ما قرره وعليه اشكال اولها
ان هذا انما يستقيم لو كان الاول متقدما على الثاني حتى يتعين اذا اجتمع الجهة على ان ... بالعلية
واحدهما اقدم فانها مستندة الى امر اقدم ولكن الشيخ بين في النمط السادس ان الحاوي ليس باقدم
من المحوي والثاني انه لحفاء ... فان لا يكون الحاوي اولى بالتحديد من المحوي وثانيها ان المحيط كالفلك
الاعظم على تقدير تقدمه في الوجود لا يكون محددا للجهات العناصر لان النار مثلا انما تطلب مقعر
الفلك الاعظم او مقعر فلك القمر والاول باطل والا لكانت النار في حيزها ابدا طالبة للقرب ... فتعين
ان يكون فلك القمر هو المحدد لمقعره الذي تطلبه النار قال ولاجل هذين الشكلين تشكك الشيخ في
كلامه ولولا الشك الثاني لكان الاسند التحديد الى المحيط المطلق اولى لا لكونه اقدم بل لكونه اعظم
واقوى ولاجل ذلك ذهب الشيخ اليه واما انا فلقوة هذا الشك اعلم الحكم بتلك الاولوية واقول
الاوجه تقدم المحيط على الملاحظ ... لما بيناه اولا واما الشك الثاني فليس بوارد اما اولا
فلانه يقتضي ان يكون محدد جهة الهواء هو النار ومحدد الماء هو الهواء وهو ما لم يقل به قائل واما ثانيا

فلان العنصر لا يطلب بما هو جهة بالطبع بل يطلب ما هو مكانه الطبيعي في جهة من الجهات سواء كان مكانه
مشتملا على حاق تلك الجهة كالارض او لم يكن كباقي العناصر ولذلك كانت الجهات بالطبع اثنتين والامكنة
الطبيعية اكثر والسر بجملته كفضة فلك القمر على المقعر الذي هو مكان النار لم يكن محددا لجهة الفوق
على الاصل المذكور اذا فرضنا سطحا كان على حيز النار وبعيدا عن فلك القمر لكم فوقا بانه ذاهب في
جهة الفوق ولانه ذاهب من جهة الفوق الى ما يقابله فاذن ليس فلك القمر هو المحدد لجهة الفوق
واما قوله المنسوب المطلق هو الذي يطلب جهة الفوق على الاطلاق فليس المراد انه يطلب ان يكون فوق
جميع الاجسام على الاطلاق بل فوق العناصر فقط والفاضل الكاتبي اورد الخلاف في هذا الموضع
هكذا فان كان المتقدم الثاني وجود فيتحدد بالاول موضعه ويتحدد به موضع الثاني ووضعه ثم يتحدد
بعد ذلك جهات الحركات المستقيمة وقرره بان المحدد ان كان في الفلك الاعظم فيتحدد بالاول موضع
المحاط الاول كفلك الثوابت ويتحدد به موضع ما تحته كفلك زحل ثم يتحدد بعد ذلك مواضع الافلاك
على الترتيب جهات الحركات المستقيمة وذلك يقتضي ان يكون الثاني في قول الشيخ موضع الثاني ثانيا
في المعنى ويكفيه الاول انما يخلق بان يكون متقدما في رتبة الابداع اي خليق بالمحدد الاول
ان يكون في ترتيب الابداع متقدما وهو بان يكون الوسايط بينه وبين المبدأ الاول تعالى ذكره
اقل مما بين ساير الاجسام وبينه والعلة بان يكون ما دونه محتاجا اليه في تحدد مكانه ولا يلزم من ذلك
احتياج ما دونه اليه في تحقق ذاته فلا يلزم امكان الخلاء لذاته على ما سنذكره في المقالة السادسة
والفاضل الكاتبي ذكر اقسام التقدم وبين ان تقدم الفلك الاعظم ليس بالزمان قطعا ولا بالعلية
لما سيأتي فان الحكيم محدد الجهات ساير الاجسام فلا يكون ليس بالطبع ويتعين ان يكون متقدما بالشرف

الأم

البعد الاول ذراعا والثاني زايدا عليه بنصف ذراع والثالث زايدا على الثاني بثلث ذراع والرابع بربع
ذراع وهلم جرا وينبغي ان يكون الزيادات بقدر واحد ليصير البعد المتزايد بينهما المشتمل على
تلك الزيادات غير متناه في الطول الا ترى انا اذا نقصنا خطا وجعلنا احد نصفيه النصف الاول ثم نصف النصف
الباقي وهلم جرا الى غير النهاية وهذا غير ممتنع لجواز الفرض بسبب احتمال كل مقدار للانقسامات الغير المتناهية فاذا
كانت الزيادات التي لا نهاية لها على الاصل غير متناهية والاصل متزايد الى لا نهاية مع ان مجموعها مساو للاول
الاول النصف فينبغي ان هذه الزيادات اذا كانت متناقصة على الترتيب كونها غير متناهية لم يصير المزيد عليه
غير متناه الا اذا كانت بقدر واحد او كانت متزايدة فالمحصل حاصل ولما كان المثل موجودا وان ابدا
الشيخ المثل الذي هو بيان في حصول الزيادة المتناهية ان يكون غير متناه بين الامتدادين بهذه الابعاد المتزايدة
بقدر واحد الى غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات على الاول متفاوتة بغير غير نهاية الرابعة لم يكن
زيادة لم توجد فانها مع المزيد عليه قد توجد في واحد فكل بعد فرضنا توجد جميع الزيادات التي دونه موجود
فيه وان رجع الى ما قيل فيقول انا فيه الخلاف بين الفضل بقوله لم يجز وجوده لان الخلا ممتنع الوجود
فيكون شاغلا لما يرتفع لو ثبت وجوده ولكان شاغلا قوله والامتداد الحاجز لم يعرض
امتدادات عرضا بين مبدأ واحد لا يزال البعد بينهما يتزايد هو بيان للمقدمة الاولى وقوله وعرض الحاجز
لم يعرض بينهما ابعاد متزايدة بقدر واحد من الزيادات اشارة الى المقدمة الثانية وقوله وعرض الحاجز لم يجز
بينها بهذه الابعاد الى غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات على الاول متفاوتة بغير غير نهاية
اشارة الى المقدمة الثالثة وقوله وان كل زيادة لم توجد فانها مع المزيد عليه قد توجد في واحد اشارة
الى الرابعة فالان شرع في تركيب الحجة منها وقوله والثمرة زيادات الممكنة فيكون هناك بعد يشتمل
الى آخر المقدمات الاربعة هـ

اصلا وزدنا عليه بنصف ذراع

على جميع ذلك الممكن من نوع فرضي وسعته وكل الممكن زيادات يمكن وجودها فانا يمكن ان يشتمل عليها بعد الى ما ليس للزائد عليه امكان ح
ويبين هذه القضية بقوله والا فيكون امكان وقوع الابعاد اقول ويحتمل ان يكون قوله وانه زيادات
الممكنة متعلقا بالجملة مقدمة رابعة اى ان زيادات الممكنة اذا اخذت معا فانها ايضا تكون موجودة
مع المزيد عليه في واحد ويكون قوله فيلزم ان يكون هناك بعد يشتمل على جميع ذلك الممكن قضية معللة بقوله
والا فكل زيادة فيكون هذه الفاء جوابا لذلك اللام ويكون تقدير الكلام ولان كل واحدة من
الزيادات وكل مجموع منها موجود في بعد فاذن يمكن ان يوجد بعد يشتمل على مجموع الزيادات الممكنة
الغير المتناهية الغير وعلى الوجه الذي فسره الشارح لا يكون للام التعليل فيه قوله ولان معلل وما لا ايراد
لنفقة الغير وجه قال وتركيب البرهان انه لا يخلو اما ان يكون هناك بعد واحد يشتمل على الزيادات الغير المتناهية
او لا يكون والثاني باطل لان ح اما ان يوجد بين الامتدادين بعد لا يوجد فوقه بعد آخر او لا يوجد
والاول يوجب انقطاعهما مع فرض اللاتناهي وهو خلف والثاني يقتضي ان لا يكون هناك زيادة الا وهي
حاصلة في بعد آخر فاذن يصدق على كل زيادة انها حاصلة في بعد ومتى صدق على كل واحدة انها حاصلة
في غيره صدق على المجموع انه حاصل في بعد فاذن وجب ان يوجد بين الامتدادين بعد يشتمل على الزيادات
الغير المتناهية مع كونه محصورا بين حاصرين هذا خلف فثبت ان القول بلا نهاية الابعاد يؤدي الى اقسام
كلها باطلة فاذن جميع هذه المقدمات جلية الا مقدمة واحدة وهي قولنا لما كان كل واحدة من تلك
الزيادات حاصلة في بعد وجب ان يكون الكل حاصلا في بعد فان للمطالب ان يطالب عليه بالدليل وهذه المقدمة
[illegible] والاستاد [illegible] لم يجعل كون الكل حاصلا في بعد معللا بكون
كل واحد حاصلا في بعد فقط بل جعله معللا بكون كل واحد وكل مجموع ممكن ان يوجد ايضا حاصلا في بعد

والانس

والفاضل الشارح لما جعل قوله وانه زيادات الممكنة غير متعلق بالمقدمة الرابعة حصل من تقريره للدليل
ونظم البرهان على ما ذكره في تقرير مقدمة غير جلية وهي على الوجه الذي فسرناه فليس كذلك لانه اذا ثبت حصول
كل مجموع موجود في بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصول المجموع
في بعد قال ثم لما كانت هذه القضية بعينها الحكم بوجود بعد يشتمل على جميع الزيادات غير جلية قصد اثباتها
بابطال نقيضها وهو قوله والا فيكون امكان وقوع الابعاد على الحد ليس للزائد عليه امكان قال
المراد منه بيان المحال الذي يلزم من عدم بعد يشتمل على جميع الزيادات فانه يلزم انه لو لم يوجد بعد يشتمل على جميع
تلك الزيادات فالمنع انه لو لم يوجد بعد يشتمل على جميع تلك الزيادات لوجب ان يكون هناك بعد اكبر
انتهى من الزيادات في بعد آخر فوقه فلا يوجد بعد فوق ذلك البعد فيكون امكان الابعاد المفروضة بينهما
محدودا بحد معين لا يمكن ان يوجد ما هو ازيد منه قوله فيكون انما يمكن وجوده مشتملا على محدود من جملة غير
المحدود الذي في القوة يعني ان ذلك ان لم يوجد بعد يشتمل الا على عدد متناه من جملة الابعاد الغير المتناهية
التي هي موجودة بالقوة قوله فيصير البعد بين الامتدادين محدودا في الزائد منه حد لا يتجاوزه في
الاخر اذا كانت لا امكان الابعاد التي تفرض بينهما نهاية وجب ان ينتهي البعد بينهما الى بعد لا يوجد
ما هو اعظم منه قوله وهناك ينقطع لا محالة الامتدادان ولا ينفذان بعده اى اذا انتهى الى بعد لا يوجد
اعظم منه فقد وجب انقطاعهما فوقه والا لكانت الزيادة عليه ممكنة وهو ذلك المحدود من جملة غير المحدود
وذلك مع ان الشرط ان ينقطع الامتدادان فقد يوجد بعد اعظم مما فرض انه اعظم الابعاد وح يوجد بعد يشتمل على بعدم
[illegible] من الجملة الغير المتناهية [illegible] منها وهو ح مفقود وهو ذلك
المحدود من الجملة ... هو ذلك المحدود لكن الترتيب ... قال ... ان لو لم يوجد بعد واحد مشتملا

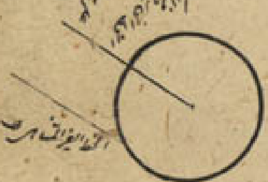
الالزام الانفرد

على الزيادات الغير المتناهية لزم انقطاع الامتدادين مع فرضهما غير متناهيين والتحقيق يعرج

اعتمادا على فهم المتعلم فقوله فينبغي ان يكون هناك امتداد لكان الذي يوجد بعد بين الامتدادين الاولين فيه
تلك الزيادات الموجودة بغير نهاية فيكون لا متناهيا محصورا بين حاصرين وهذا خلف ومعناه
ظاهر قال فان قيل الحجة مبنية على فرض بعد هو اقصى الابعاد ودون ذلك لا يمكن الا مع فرض تناهي الامتداد
اذ لو كانا غير متناهيين لما كان لا بعد الا وفوقه بعد فلا يوجد بعد هو اقصى الابعاد فاذن دليلكم
مبني على مقدمة لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات المطلوب فنقول لا شك انا اذا فرضنا الابعاد غير
متناهية لم يكن لنا بد من بعد واحد يكون مشتملا على تلك الزيادات الغير المتناهية ولكن ذلك غير
لانا نقول القول بكونهما غير متناهيين يؤدي الى القول بكونهما متناهيين فيكون خلفا وذلك
لانا نقول اما ان يكون بعد يشتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر
فوقه لانه لو كان بعد فوقه لما كان هو مشتملا على زيادة البعد الذي هو فوقه فلم يكن مشتملا على جميع
الزيادات وان لم يكن هناك بعد يشتمل على جميع تلك الزيادات لكان كل من تلك الزيادات بعد غير مشتمل
على الذي هو غير مشتمل عليه وجب ان يكون آخر الابعاد اذ لو لم يكن اخر الابعاد لكان فوقه بعد آخر
ولكان ذلك الفوق الذي مشتملا عليه وقد فرضناه غير مشتمل عليه هذا خلف فثبت ان البعد المذكور موجود
لهذه الحجة اقوى كما هذا القسم الاخير الذي فرض فيه البعد غير مشتمل على الجميع مستلزم غيره وانحصر الموقوف
تعلق فلعل في هذا الكلام فانا ما يكون منه وقد ذكر هذا الفاضل في اجوبة اعتراضات شرف
الدين محمد المسعودي هذا الشيخ بعبارة اخرى وهي ان كل واحدة من الزيادات الغير المتناهية اما ان يكون
حاصلا في بعد او فوقه او لا يكون فان لم يكن كل زيادة حاصلة في بعد او لكانت هناك زيادة غير موجودة

في بعد او

في بعد او فلا يكون فوق تلك الزيادة بعد او لو كان لكانت تلك الزيادة موجودة فيه فح قد انقطعا
فكانا متناهيين وان كان كل زيادة منها حاصلا في الغير فاما ان يكون الكل حاصلا في بعد او لا يكون والاول
لا يمكن لانا قد بينا ان البعد العاشر مثلا ليس فيه زيادة على التاسع فقط بل هو عبارة عن البعد الاول
مع مجموع تلك الزيادات على البعد العاشر فظهر ان تلك الزيادات باسرها موجودة في بعد واحد وذلك ح
من وجهين الاول ان ذلك البعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين الثاني ان البعد المشتمل على جميع
الزيادات ان كان فوقه بعد او فهو غير مشتمل على الجميع لانه لا يشتمل على ما فوقه وان لم يكن فوقه بعد آخر
فقد انقطع الامتدادان فالقول بلا نهاية الامتدادين يفضي الى قسمين كلاهما باطل والغرض من ايراده
ان المقدمة المذكورة اعني وجود البعد المشتمل عليه بعد آخر وجه لا ان ما هناك لعدم حصول جميع الزيادات
في بعد وانما لعدم حصول كل زيادة في بعد فصارت هذه المقدمة واضحة اللزوم بخلاف تلك وانما
يتم الا انها بحثا في استلزام كون كل زيادة حاصلة في بعد لكون الكل حاصلا في بعد على ما تقرر ذكره فهذا ما
لم يتعارف في هذا الموضع وانما اقتضى كلام الفاضل الشارح لانه بذل المجهود فيه قوله وقد يستبان استحالة
ذلك ايضا من وجه آخر يستعان فيه بالحركة اقول الاستعانة ونكتفي بما ذكرناه وكفاية الوجه الذي يستعان
فيه بالحركة هو المبني على فرض كرة يخرج من مركزها خط موازٍ لخط غير متناه ويحرك الى ان يسامته بعد الموازاة
بحركة الكرة فيلزم ان يوجد في الخط الاول نقطة هي اول نقطة المسامتة ولا يوجد لوجود نقطة قبلها قبل
كل نقطة فيلزم الخلف والوجه الذي لا يستعان فيه بالحركة هو المبني على التطبيق على ما غير متناه من احد
جهتيه دون الاخرى على ما يقرب منه بعد لين ينفصل من الجهة التي تناهى فيها قدرا ما منه ونبين ان الانطباق
ولا شايع كون الجزء مساويا للكل والاشياع الى التفاوت في الجهة التي تناهيا فيها لزم التطبيق فيلزم الخلف



من وجوب تناهيها في الجهة التي كانا غير متناهيين فيها وهما مشهوران الغاية فقد بان لك ان الامتداد
الجسماني يلزمه التناهي فيلزمه الشكل اعني في الوجود يريد بيان امتناع انفكاك الصورة الجسمية عن الهيولى
فيبقى اولا لزوم الشكل لها وقد قيل في تعريفه انه ما احاط به حد او حدود لكنه اذا حقق كان هيئة من
الكيفيات المختصة بالكميات والمراد في هذا الموضع هو النهاية فكان المفهوم من الشكل هو هيئة من احاطة
نهاية واحدة او اكثر من واحدة من جهة احاطتها به فاذن التناهي يلزمه كون ذا شكل والامتداد الجسماني
متناه فهو ذو شكل وهذا معنى قوله فقد بان لك ان الامتداد الجسماني يلزمه التناهي فيلزمه الشكل وفائدة قوله
اعني في الوجود دفع ان الامتداد لا يستلزم الشكل من حيث ماهيته لانه يمكن ان يتصور غير متناه وح لا يكون ذا شكل
بل انما يستلزمه من حيث انه في الوجود ودفع ان ... الشكل الوجود تابع له قوله فلا يخلو اما ان يكون هذا
اللازم يلزمه ولو انفرد بنفسه عن نفسه او الجسمية ويلزمه لو انفرد بنفسه لسبب فاعل منفرد به او بسبب
الحامل واما سواء ان يكتنف بالحامل فان الذي هو الشيخ تركيب الحجة في نفي لزوم الشكل للجسمية اما ان يكون
لنفسها او لا يكون فان يكون فاما لا فيها او لا يكون فحالها او لا يكون حالا ولا محلا وهذه قسمة منحصرة وثلثة
الاقسام هذه وقد ظهر وذلك لان الذي كان لا زما لها حكم نفس الجسمية في الانفراد بالقضية الجسمية
والذي يكون لازما فيستحيل ان يكون علة لوجودها هو لازم اعني الشكل وبقي الاقسام مذكورة والمقصود كلام
الشيخ منحصر في ان الاقسام ثلثة ووجه نفي لزوم الشكل للجسمية اما ان يكون من حيث هي منفردة
بنفسها عن المادة ومكتنفها او لا يكون كذلك بل يكون بواسطة المادة ولواحقها في ذلك اللزوم والاول
اما ان يكون لنفس الجسمية او لشيء اخر وهما القسمان الاولان فيتبين اللزوم فيهما بانفراد الامتداد بنفسه
فهذه ثلثة اقسام لا رابع لها ويظهر منه ان ترتيب القسمة وحذف احد الاقسام مما لا حاجة اليه

للصورة بتوسط التناهي ثم بني البرهان عليه انما بيان الاول

ولا هو مطابق لما في قوله ولو لزمه منفردا بنفسه عن نفسه لتشابهت الاجسام في مقادير الامتدادات
وهيئات التناهي والتشكل وكان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه ما يلزم كليته هذا او الاقسام وهو انه لو كان
الشكل وما يلزم الامتداد منفردا عن نفسه حال كونه منفردا عن المادة وما يكتنفها من اللواحق كالفصل
والوصل وسائر ما يحتاج فيه الى المادة من الانفعالات وقد بين فساد هذا القسم بلزوم التشابه او
وتغير المقادير وذلك لان الاختلاف فيه انما كان بسبب الفصل والوصل والتخلخل والتكاثف والكيفيات
المختلفة المقتضية لذلك انما لا بسبب الانفعالات للمادة مجردة ثم في جميع المقادير وهو هيئات التناهي
والتشكلات وانما قال هيئات التناهي ولم يقل التناهي لان التناهي لا اختلاف فيه والفرق بين
هيئات التناهي والتشكل هو الفرق بين البسيط والمركب وذلك لان هيئة التناهي امر يعرض للمقدار
والتشكل هو اعتبار التناهي مع ذلك العارض ثم قال ووجب ايضا ان يلزم كل جزء يفرض من الامتداد ما يلزم
الكل من المقدار وتوابعه فيكون فرض القليل والكثير فيه واحدا الا ان يفرض اقل قليل من الامتداد وذلك
لكان الموجود من المقدار لو فرض اكثر كثير منه واذن لا يكون الجزئية ولا الكلية ولا القلة ولا الكثرة
والفرض بيان امتناع فرض الكلية والجزئية والاصل بان وضعها بالفرض مستلزم رفعها الا بان يكون
وضعها ممكنا من حيث الفرض ويلزم الحكم جهة ثبت به حوالها بعد الفرض وذلك لان اختلاف الكل
والجزء فرع على التغاير والتغاير في الامتداد لا يتصور الا بعد وجود المادة فالحاصل ان المحال
اللازم في هذا القسم شيء واحد وهو عدم التغاير في الاجسام وانما عبر الشيخ عنه بلوازمه للايضاح و
الفاضل الشارح توهم ان الامتداد الجسماني في هذا القسم مقارنا لجميع العوارض المادية كالبساطة والتركيب
وقبول الانقسام والالتئام والكلية والجزئية منفعلا عن الغير والغير فاعل فيه على ما هو عليه في الوجود

الا انه استعداد المادة منه وحصول الفعل بقوة انفعال فيه وفيه فعل الشيخ بان الامر لهذا القسم ثلث

محالات احدها انه بالمقادير والثاني انه بالاشكال والثالث انه بالجزء الكل وعوارضها على الكل

واحد منها محال برأسه في التعين والاعتراض على كل واحد بيان امكان الاختلافات العارضة على العوارض

المادية المذكورة والغضب القوى منه بالانكار الشاذ فيه الا سهو فهم فالمحاشاة عن ذلك او كان

فيه جميع اعراضها طاهرا ما قررناه فلا فائدة في ايرادها قوله ولو لزم ذلك بسبب فاعل موثر

وهو منفرد بنفسه لكان المقدار الجسماني قابلا في نفسه من غير هيولى للفصل والوصل وكان له في نفسه

قوة الانفعال وقد بانت استحالته هذا هو القسم الثاني من الثلثة وهو ان يكون الشكل قد لزم

الامتداد الجسماني بسبب فاعل مباين للامتداد موثر فيه والامتداد منفرد بنفسه عن المادة وعما

يوجبه المادة من اللواحق وقد بين فساد هذا القسم بلزوم كون الامتداد الجسماني في نفسه من غير هيولى

قابلا للفصل والفصل لان المغايرة بين الاجسام لا تتصور الا بانفصال بعضها عن بعض واتصال بعضها

ببعض وذلك من لواحق المادة المستلزمة لوجودها كما مر وايضا لا يمكن حصول الاختلافات المقدارية

والشكلية عن فاعلها في الامتداد الا بعد كونه قابلا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي

من لواحق المادة فاذن حصولها يقتضي كونه ماديا وقد فرضناه منفردا عنها هف وما اورده

الفاضل الشارح هاهنا وهو ان كون الجسم قابلا للاشكال لا يقتضي كونه قابلا للفصل والوصل لان الاشكال

قد يختلف من غير انفصال الجسم كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة ليس بقادح في الوجه

لان الشيخ لم يجعل لزوم ما هو مقصود على لزوم الفصل والوصل وحده بل عليه وعلى لزوم الانفعال بدليل قوله

وكان له في نفسه قوة الانفعال ومعلوم ان اشكال الشمعة لا يمكن ان يتبدل الا بعد امكان انفعالها وهو

ان الشيخ

ان الشيخ حكم في القسم الاول بجميع الوجوه العائدة الى الفاعل والى القابل جميعا وفي هذا القسم بالوجوه

العائدة الى القابل فقط قوله فبقي ان ذلك بسبب من الحامل الظاهر فساد القسمين لذلك المذكورين قبيل كون

هذا القسم حقا ويوجد في بعض النسخ بعده فالهيولى اذن لا تتعرى عن الصورة في وجودها

لكونها لا تعرى عن التشكل وهذا نتيجة البرهان المذكور فثبت منه احتياج الصورة الجسمية في وجودها و

تشخصها الى الهيولى لا في ماهيتها فاذن من يشكك عن الهيولى وذلك من المغلطة وهم واشارة الى الفلك

حيث نقول له وهذا البرهان يمكن ان يشكك فيه بان الجزء المفروض من الفلك ليس له شكل الفلك فنقول

ان الشكل الفلكي مقتضى طباعه وطبع الجزء وطبع الكل واحد وهذا شك يرد على ما ابطل به القسم

الاول من الثلثة المذكورة في الفصل المتقدم وتقريره انكم قلتم لا يجوز ان يكون سبب لزوم الشكل

للامتداد المنفرد عن القابل هو نفس الامتداد لان الامتداد لما كانت له طبيعة واحدة وجب ان

يكون ما تقتضيه تلك الطبيعة واحدا ويلزم منه ان يكون شكل الكل والجزء واحدا ثم حكمتم ان

شكل الجزء المفروض من الفلك لا يمكن ان يكون كشكل كله مع انكم تذهبون الى ان الشكل الفلكي

مقتضى طباعه الذي هو في الجزء والكل واحد فاذا جوزتم اختلاف الشكل الفلكي مع عدم اختلاف

مقتضيه فلم لا تجوزون مثله في الامتداد المذكور فقوله وهذا البرهان اشارة الى قوله في الفصل المتقدم

وكان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه ما يلزم كليته وقت تقول الشبهة الى اخره على ان هذا الاشكال

ليس في الفلك وحده بل في جميع البسائط اذ لا تختلف احكام الجزء والكل فيها كالارض المخالفة

لبعض اجزائها في توسط الاجرام وتقييد الجزء بالمفروض لان البسيط انما يكون في وجوده حقيقة

بخلاف المركب ويكون جزئيته الاحد الالتباسات المذكورة فاذن وجب تقييده بالسبب ولما كان الجواب

الى الاسباب خصة بالذكر قوله فنقول لك ان يرد بان يفرق بين الصورتين بانه يفضي الى المحال المذكور فيهما دون الاخرى
وتقريره ان الفلك لما له مادة قد عرض لها الكلية والجزئية وذلك اوجب حصول المقدار والشكل فيهما فصيرة كلا
وتمنع ذلك السبب بعينه ان يكون لها بعض جزء الاربعة حتى ذلك كما ان يكون الجزء كالكل بل دام الجزء جزءا
الكل كلا واما الانفصال فهو الاستعداد المنفرد عن المادة فلا يتصور له جزء والا كل فضلا عن ان يعرض لها بل انه يتصور
فيه اختلاف لا تعاير فاذن ليس حكم الفلك كحكم اجزاء قوله لا الشكل حصل للفلك عن طبيعة قوة اوجبت
لهيولاه تلك الجسمية ولم يكن ذلك لها عن نفسها او عن جسميتها فلما وجب لها ذلك وجب لهما يكتاب في ذلك السبب
ان لا يكون لها بعض بعد ذلك جزء اما الكل لكون جزءا مفروضا بعد حصول صورة الكل بعينه والشكل حصل صورة الكل
للفلك عن طبيعة قوة اوجبت لهيولاه تلك الصورة الجسمية المعينة المخصصة به ثم ذلك الشكل المعين الذي
لزمها ولم يكن الشكل لها عن نفس هيولاه ولا عن صورتها الجسمية وبريد بتلك القوة الصورة النوعية للفلك
والقوة تقال لمبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر والطبيعة تطلق على معان منها والمراد بها هاهنا هو
الذات نفسها او ما يصدر عنه الفعل لذاته وطبيعة القوة هي ذات الشيء الذي يصدر عنه التغير لذاته في غيره
او المصدر لذاته في الشيء الذي يصدر عنه التغير في غيره ثم قال فلما وجب لهيولى الفلك ذلك الاستعداد والشكل
وجب ان يكاب في ذلك السبب المذكور الموجب لتلك الصورة والشكل للهيولى ان لا يكون صورة الكل ولا شكلا لما
يكون بالفرض جزءا للكل بعد حصول صورة الكل لها اوجبت الصورة النوعية لهيولاه الاستعداد المعين
والشكل المعين وجب ان لا يكون للجزء الحادث بعد الكل مثلها لكونه جزءا حادثا بعد الكل وقد اختلفت
النسخ هاهنا ففي بعضها ذكر لفظة صورة الكل اذ بها محفوظة لكون الحصول مضافا اليها والا فهي
مرفوعة لكونها فاعلا لقوله لا يكون ومعناه لا يكون للجزء صورة الكل بعد حصول صورة الكل او هو الاصح

وفي بعضها

وفي بعضها لم يذكر لفظة صورة الكل ويكون فاعلا لقوله لا يكون ضمير يعود الى لفظ ذلك في قوله فلما وجب
ذلك يعني الشكل المقدم ذكره ويجوز ان يكون فاعلا لقوله لا يكون هو في قوله الشكل ويكون على هذا التقدير ما بعده
موصوفا بمعنى الذي قوله فهذا الجزء عارض ومانع وسبب مقارنة ما يقبل تلك الصورة ويكلها ويجزيها الى
هذا الحال للفلك عن عارض وهو معنى الكل والجزء المضاف احدهما الى الآخر ومانع وهو كون الجزء جزءا مفروضا
بعد حصول الكل فان هذا الفرض هو المانع لقبول ما اقتضى السبب المذكور والسبب مقارنة المادة
القابلة للصورة الجسمية الحاملة لها المتجزية لطريان الانفصال عليها قوله واما المقدار لو انفرد ولم يكن
هناك شيء يوجب سبب الا طبيعة المقدارية وتلك الطبيعة هي واحدة لم يصر كلا وجزءا كل بسبب لذلك الفرض
لا من نفسها ولا من علة ولا من مقارنة قابل ولا من مقارنة قابل فلا يجب ان يستحق شيئا معينا مما يختلف
فيه من نفس الكلية والجزئية فليس يمكن ان يقال هاهنا ان جهتها من غير ان شيء يجب الامكان وقوة ما وموضوع   مجيب
موضوع لهوية ما يقام ان يتبع ذلك ان يصار بها هو كالجزء له كالة في الفقه يريد ان المقدار لو انفرد لم يكن الكلية
والجزئية له فضلا عما يلزمها لان نفس طبيعة واحدة لا تقتضي الاختلاف في الكل والجزء وليس هناك علة فاعلة
ولا مادة قابلة فاذن لا اختلاف هناك وقد اختلف النسخ هاهنا ففي بعضها هكذا لم يصر كلا وجزءا كل بسبب ذلك
الفرض لا من نفسها ولا من علة ولا من مقارنة قابل وهو الاصح وفي بعضها الامر نفسها لا من علة ولا من مقارنة
قابل وتقديره لم يصر كلا وجزءا كل بسبب الفرض المذكور في الفصل المتقدم الا من نفسها لانه لا علة ولا قابل هناك
والاختلاف من نفسها باطل لانه لا يجب ان يستحق الاختلاف ثم قال فليس يمكن ان يقال هاهنا ان جهتها من
غيرها الغرض الفاعل ثم قال بسبب الامكان وقوة ما يعني المادة التي يتاح الا استعداد الجسم الذي يكون صورة ثم
قال او موضوع موضوع يعني الموضوع الذي يحتاج المقدار والشكل اليه لكونهما عرضا في ويقيد بهما هاهنا

الفلك فيه تأمل هو الصورة النوعية ومادة هي هيولاه وموضوع هو جرم الفلك ثم تبع ذلك المحوي فيكون
حال الفلك الجزئي فيه الكل او خرق الفضل الذي ان قيل اختلاف الفلك في الكلية والجزئية بالمادة غير صحيح لان
الكل والجزء لما اتحدا كانت الصورة وجودا حالا في محل واحد ولم يكن لاحدهما اولا بالكلية ثم الاخر
ولما تباينا كانت المادة متخالفة في الكلية والجزئية وح فلم احتاجت للمادة تسلسلت المواد
والا فالصورة انفية وحدها تتخالف فيها من غير احتياج للمادة فان قيل تقدم الصورة في الوجود و
الحلول على غيرها سبب لكونها اولى بان يكون كل الاشياء قلنا ولكن تقدمها في الوجود ووحدتها في
المنفردة عن المادة والعوارض للمادة من شان الاختلاف فهي تختلف بذاتها وتختلف عن ام الصور
والاعراض اللاحقة لها كالزمان الذي تقتضي التقدم والتاخر فلذاته تغير الاشياء متعددة وتتاخر بسببه
على ما كسياتة فلذلك احتاجت الصور في اختلاف احوالها الى المواد ولم يحتج من حيث بجزئها تنبيه بهذا الحا ط
انما الوضع من قبل القرائن الصورة الجسمية بريد بيان ان كنه الهيولى ذات وضع امر تقتضيه ذاتها
بل انما تستفيده من الصورة الجسمية وذلك لانه برهن عليه انه لو انفكت عن الصورة الجسمية لكانت اما ذات
وضع او غير ذات وضع والقسمان باطلان اما الاول فلانه مناف للحكم المذكور واما الثاني فلما ذكره في التنبيه
فما يتلوه هذا الفصل والوضع يطلق على معان منها كون الشيء بحيث يكون الاشارة الحسية اليه ومنها حال
الشيء بحسب بعض اجزائه الى بعض ومنها المقولة المشهورة والمراد هنا هو الاول والغرض
الصورة الجسمية من العلة في كون الهيولى ذات وضع ويتبين منه انها هي التي تفيد تشخص الهيولى وتعينها على
ما سياتي بعد قوله ولو كان ذو بعد ذات وضع وهو منقسم كان في حد ذاته ذا حجم ان لو كان
مما له وضع وهو قائم بذاته خال عن الصورة فلا يخلو اما ان يكون منقسما على الاطلاق او في جميع

الجهات

الجهات كان بانفراده ذاته عن الصورة حينئذ ذا حجم وقد كان خالصا منه هذا خلف قوله او غير منقسم كان
في حد ذاته نفسه منقطع منتهى اشارة وهذا هو القسم الذي لا يكون الا غير منقسم على الاطلاق فغير منقسم
لو كان بانفراده ذا وضع وكان غير منقسم كان بانفراده منقطع منتهى اشارة وذلك لان الاشارة امتداد
يبتدئ من المشير وينتهي الى المشار اليه وينقطع انتهاؤه بالانتهاء في جهة ذلك الامتداد لانه لو انقسم في تلك
الجهة لكان وراء المنقطع شيء من المشار اليه فاذن لا يكون المنقطع منقطعا فكل منقطع اشارة هو ذو
وضع غير منقسم وكل ذي وضع غير منقسم فهو عند فرض اشارة ممتدة اليه ولا يتجاوزه يكون منقطعا لها
وهذا هو المراد من قوله او غير منقسم كان في حد نفسه منقطع منتهى اشارة قوله نقطة لانها لم تنقسم البتة
او خطا او سطحا في غير جهة الاشارة اي ذلك المنقطع لا يخلو اما انه لا ينقسم في جهة اخرى او ينقسم والثاني
لا يخلو اما ان ينقسم في جهة واحدة او ينقسم في جهتين فكان الحاصل على التقدير الاول نقطة وعلى التقدير الثاني خطا
وعلى التقدير الثالث سطحا وانما لم يحتمل قسما رابعا لان الابعاد الجسمية ثلثة واذا فرض احدها منقطعا لا تبقى
الا اثنان فالحاصل في الهيولى لو كانت ذات وضع بانفرادها باطل وبطلان كونها احد هذه
الاشياء يتبين من تصورها وبيانها ان النقطة والخط والسطح لكونها متصلة الذوات فانها لا تنفصل الا تكون
محتاجة الى حامل فهي غير الحامل والنقطة لا تحتمل تقسيما في غيرها والا لكانت جزءا لا يتجزأ والحال ان يكون
حالة فهي ليست منقطعة ولوضوح هذا المقام تعرض الشيخ لبيانها ووضع الفصل التنبيه لانه لم يحتج في
الا الى تنبيه فلو فرضنا هيولى بلا صورة وكانت بلا وضع ثم لحقتها الصورة فصارت ذات
وضع مخصوص يريد بيان امتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة عنها وبه يتبين القسم الثاني من الرابع
المذكور في الفصل المتقدم وتقريره انا لو فرضنا هيولى بلا صورة جسمية فكانت بلا وضع بالفعل ثم

عطف على قوله اما منقسم ويريد به لكن الحامل م

لانها لم تنقسم م

لكانت اما حجما او نقطة او خطا او سطحا وكلها باطلة لكونها ذات وضع بانفرادها باطل م

ثم قرن بها الصورة لحقتها وصارت ذات وضع بالفعل لامتناع وجود جسم غير ذي وضع لكان لا يخلو اما
ان لا يختص الهيولى بموضع من المواضع او يختص فان اختصت فلا يخلو اما ان يحصل في جميع المواضع او في
بعضها دون بعض والاول والثاني من هذه الاقسام محال ببديهة العقل والثالث ايضا محال لان
ذلك الموضع الذي يختص اولى بها من غيره او لم يكن اولى فان لم يكن اولى كانت متساوية النسبة الى جميع
المواضع كان حصولها في ذلك الموضع دون غيره ترجيحا لاحد الامور المتساوية من غير مرجح وهو محال
بالبديهة والذي كان اولى بها فالاولوية اما انها كانت حاصلة قبل ان يلحقها الصورة او حصلت مع ذلك
وهذان قسمان وهما ايضا محالان مع ان لكل واحد منهما نظيرا في الوجود والخيال اوردهما واورد
نظيريهما وبين الفرق بينهما وبين النظيرين والغرض من ذكر الاقسام المحالة بالبديهة الايجاز قوله وليس
يمكن ان يقال ان ذلك لان الصورة لحقتها هناك كما يمكن ان يقال لو كانت من صورة توجب لها وضعا الجسمية م
هناك او كان قد عرض لها وضع هناك ثم لحقتها الصورة ... وانما ليس يمكن ذلك فيه لانها مجردة
بحسب هذا الفرض هذا بيان امتناع القسم الاول والفرق بينه وبين نظيره اما بيان الامتناع فلان
هذا لا يمكن هيهنا لان الهيولى قبل الصورة كانت غير متعلقة بالموضع الذي حصلت فيه مع الصورة
انما فلا يمكن ان يقال ان ذلك الحصول في ذلك الموضع انما كان لان الصورة لحقتها هناك لان الهيولى لم يكن
هناك ولا في موضع آخر ثم اشار بقوله كما يمكن ان يقال الى نظيره في الوجود وهو ان يكون الهيولى
ذي صورة توجب لها وضعا هناك كجزء من الهواء كان في موضعه الطبيعي فان صورة الهوائية اوجبت
لمادته وضعا هناك او كان قد عرض لها وضع هناك ثم فسدت صورة الجزء بسبب ولحقت صورة
الماء بمادتها هناك فحصلت الهيولى مع الصورة اللاحقة بها في موضع خاص لكون ذلك الموضع

اولى بها فالاولوية كانت حاصلة قبل هذا اللحوق بحسب الصورة السابقة والاحوال العارضة لها
ثم اشار بقوله وانما ليس يمكن فيما نحن فيه لانها مجردة بحسب هذا الفرض الى الفرق المذكور قوله وليس
يمكن ايضا ان يقال ان الصورة عينت لها وضعا مخصوصا من الاوضاع الجزئية التي يكون لاجزاء
كل واحد مثلا كاجزاء الارض كما يمكن ان يقال في الوجه الذي ذكرناه من تخصص وضع جزء بسبب
الجزء لحوق الصورة وهناك وضع جزء ما لصورة تخصص اقرب المواضع الطبيعية من ذلك الموضع كجزء
من الهواء ... فيكون موضعه الطبيعي مخصصا بحسب موضعه الاول وهو اقرب الى مكان طبيعي
للماء مما كان موضعا لهذه الصائرة ماء وهو هواء وانما لا يمكن ايضا لانا جعلناه مجردة وهذا
بيان امتناع القسم الثاني وهو ان يحصل الاولوية بعد ان تحقق الصورة الهيولى وبيان الفرق بينه وبين نظيره
في الوجود اما بيان الامتناع فهو ان حال نسبتها بعد الى جميع المواضع التي تقتضيها الصورة التي
يلحقها فهو اذا ليس متساوية النسبة اليها بحسب ذاتها وبحسب الصورة وحينئذ يستحيل حصولها في بعضها وهو
المراد من قوله وليس يمكن ايضا ان يقال ان الصورة عينت لها وضعا مخصوصا من الاوضاع الجزئية التي
يكون لاجزاء كل واحد مثلا كاجزاء الارض واما قيد هذا القسم بهذا القيد لئلا يتوهم ان الصورة النوعية التي
تقارن الصورة الجسمية مثلا كما سيذكر انما تقتضي تعيين الموضع لكون كل صورة نوعية مقتضية لحيز
الصورة م مخصوص دون غيره وذلك لان الحيز الطبيعي لاجزاء الارض وحصول الهيولى مع الصورة في واحد دون
غيره يقتضي اولوية فلاجل هذا خص الفرض بالقيد المذكور ثم اشار بقوله كما يمكن ان يقال في الوجه الذي
ذكرناه الى نظيره في الوجود وذلك الوجه هو المثال الاول الذي كان الوضع السابق واجبا لا عارضا
بحسب الصورة السابقة الى ان الجزء من الهواء الذي كان في موضعه الطبيعي ثم صار ماء فتقتضيه الموضع الطبيعي

لما الوجود والصورة اللاحقة فيه واما انه يقتضي ترجح اتفق بل صار بمقتضى فقد الجزء الذي
هو اقرب اجزاء الموضع الثاني الى الموضع الاول في تخصيص ذلك الموضع الجزئي بسبب الوضع السابق وهو
متوقف على السبب لحوق الصورة وهناك وضع جزئي له سبب لحوق الصورة وضع جزئي سبب لحوق
الصورة حال وجود وضع جزئي هناك فهنا سببان احدهما الصورة اللاحقة وهو سبب لمقتضى
الموضع الثاني مطلقا والثاني الوضع السابق وهو سبب لتخصيص الموضع الجزئي منه بالقسم الثاني
بقوله وانما لا يكفي هذا ايضا لانا جعلناها مجردة في الفرق بينهما ولما بطل القسم الثاني ظهر امتناع الفرض
الاول وهو حلول الصورة الجسمية في الهيولى المجردة وتبين من ذلك امتناع حلول الصورة في الهيولى
لا يجوز الا على سبيل التبدل بان يكون حلول اللاحقة عقيب زوال السابقة واعلم ان غاية ما [illegible]
ثبت بهذا الدليل المعارضة بها وذلك لان الحكم بامتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة لا يقتضي امتناع
الحلول في موضع مع عدم اولوية احد المواضع بل يكفي ان يعارض بالكون الذي هو حلول صورة في
جديدة في الهيولى والكائنة تقتضي لا في الحصول في موضع فالوجه في تخصيصه بعض المواضع هو الوجه
في تخصيص الهيولى المجردة ثم ان اجيب بان المخصص هو الوضع السابق حاصل ثمة وغير حاصل هاهنا
عورض بان الصورة الكائنة الجديدة تقتضي الحصول في احد اجزاء مكانها الطبيعي لا بعينه مع
نسبتها الى الجميع واحدة فالوجه في تخصيصها باحدها هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة باحد الاحياز
الممكنة فيجاب بان الموضع السابق ايضا يقتضي تخصيص الاقرب الاولى [illegible] ههنا اذ ليس
له وضع سابق فلا تخصيص وقد يلوح من كلام الفاضل انه من زوال الاشكالين هو ان الجسم
العنصري يمكن انفكاكه باحد الصور النوعية بعينها مع دوام اتصافه بها فلم لا يجوز ان يكون الهيولى

اذا انعقدت

اذا انعقدت الجسمية فهو وان كانت غير واجبة الحصول في حيز بعينه لكنها تحصل في احد الاحياز
واجاب عنه بان كل صورة نوعية مسبوقة باخرى معدة للهيولى لقبول اللاحقة والهيولى التي عن الصورة
ليست كذلك فظهر الفرق اقول انه ان اشكال بان السر في الكتاب عنه على [illegible] والاولى ان يقال يجوز ان تتصف
الهيولى المجردة باوصاف متعاقبة تقتضي احدها تخصيصها باحد الاوضاع الممكنة بعد حلول الصورة فيها
فلم يجز ان يكون الهيولى الموصوفة بتلك الاوصاف في جميع الاوضاع واحدة فلا تغيب فافهمه من هذا
ان الهيولى لا يتجرد عن الصورة الجسمية وفي نسخة الجسمانية وفي نسخة الجوهرية ذكر الفاضل انه لم يحتج
هنا امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة كانت بانها حالة الانفكاك اما ان يكون ذات اليها او
لا يكون وابطل الاول في فصل ثم ابطل الثاني في الفصل المتقدم بانها عند اقترانها بالصورة اما ان تحصل
في كل الاحياز او لا في شيء منها او في حيز معين وما يتوهم من تقسيم الاول منها الظهور فساده بل بقي
الثالث ولا يبطل ذلك لان المجرد [illegible] الذي يكون فيه شيئا مطلقا لانه موقوف على التبعية لعدم القسمين
المذكورين واقول لا حاجة الى بيان [illegible] ذكر المصنف ان امتناع اقتران الهيولى المجردة بالصورة لا بد
بالذات بل امتناع تجرد الهيولى عن الصورة بل لابد ان الهيولى المجردة غير مقترنة بالصورة ابدا او بعكس
عكس التقسيم الى ان الهيولى المقترنة بالصورة غير مجردة اذ لا يكون مجردة اصلا وهيولى الاجسام غير المقترنة
بالصور فهي غير متجردة عن الصورة الجسمية بتمامه والهيولى قد لا تخلو ايضا عن صورة اخرى بعد اثبات
الصور النوعية وهي التي تختلف بها الاجسام انواعا واعلم انه سلب الخلو كما في باب المقارنة فعلى هذا يحتج
انها تقارنه ولما كانت الهيولى لا تقارن هذه الصور بعينها بل تقارن واحدة منها فقط ولا تحتاج ان
تقارن تلك الواحدة ابدا بل ربما تقارنها وقتا دون وقت فالشيخ اورد ههنا لفظة قد لا

بنيد مع النقض للمضايع بجوز به الحكم لسمع لنزالحكم الكلي بمقارنة الهيولى لما يقارنه من الصور النوعية غير واجب
ولئن كان امتناع انفكاكه عن جميع تلك الصور واجباً قوله وكيف ولا بد من ان يكون الا مع صورة
توجب قبول الانفكاك والالتيام والتشكل بسهولة او بعسر او مع صورة توجب امتناع قبول
تلك وكل ذلك غير مقتضى الجرمية اذ وكيف يحكم بخلو الهيولى منها مع امتناع خلو الجسم عن احد امور ثلثة اولها
قبول الانفكاك والالتيام والتشكل التابع لها بسهولة وهو اللازم للاجسام الرطبة من العنصريات
وثانيها قبول جميع ذلك بعسر وهو اللازم للاجسام اليابسة من العنصريات وثالثها الامتناع عن قبول
ذلك وهو اللازم للفلكيات وهذه امور مختلفة غير واجبة لذواتها فهي اما ان يجب لعلل تقتضيها او
لا فان لم تقتضيها الجرمية المشتركة بين جميع الاجسام لكونها مختلفة ولا الهيولى لان القابل لا يكون
فاعلا لما ينفعل كما تبين في علم ما بعد الطبيعة فعللها اذن امور مختلفة اخرى غير الهيولى والصورة وهي
لن يكون تلك الامور مقارنة لها لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام ويجب ان يكون متعلقة
بالهيولى لا تنفك عنها ما يتعلق بالامور الانفعالية كسهولة قبول الفصل والوصل وعسره ويجب ان
يكون صوراً الا اواعراضاً لان الجسم يمتنع في تحصيل من غير ان يكون موصوفاً باحد هذه الامور قوله
وكذلك لا بد له في تحقيق مكان خاص او وضع خاص متعين وكل ذلك غير مقتضى الجرمية العامة المشتركة فيها
احوال الجسم يمتنع ان يخلو عن الاين او الوضع ويمتنع ان يكون في جميع الامكنة او على جميع الاوضاع
فاذن الجسمية تقتضي ان يكون في مكان او وضع غير متعين ثم ان كل جسم يجب ان يختص بمكان او وضع
خاص متعين يقتضيها طبيعته على ما يجيء في النمط الثاني فاذن لا بد لكل جسم عما يقتضي تحقق مكان
خاص او وضع خاص متعين وذلك لصورة غير الجسمية العامة المشتركة خارجة وانها ما يقتضي على المكان وجعل

الوضع

الوضع قسيمنا لما يصير الحكم جزئيا فان الجسم المحيط بالكل ليس يحيط في مكان وهو لا يخرج عن وضع معين
وانهم ان الصورة تختلف باعتبار اثارها فالمقتضية للكيفيات كسهولة قبول الانفكاك وعسره يكون
مناسبة للكيف والمقتضية لتحقق الامكنة مناسبة للاين وهكذا في ساير الاعراض وتحقيق كونها
مغايرة لتلك الاعراض ان كون الجسم بحيث يستحق ايناً ما غير حصول ذلك الاين وما يتبع ذلك
تفاوتاً في بعض الاجسام مع زوال الاعراض فان الشيء المقتضي لسهولة التشكل الماء وان الى المكان الطبيعي
ووضعه الطبيعي باق بعد حصوله او اصعاده بالقسر او كمعية والفاضل الشارح اورد عليه شكوكاً كثيرة منها
ان استناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة تفتقر الى استناد الصور انفسها الى غيرها من الامور المختلفة فان
استناد اختلاف الصور في العنصريات الى اختلاف استعدادات فيها ان المشتركة بحسب الصور العنصريات
الى نفسه وفي الفلكيات الى اختلاف فواعلها في الهيئات قيل فلم لا يجوز استناد اختلاف الاعراض اليها
من غير توسط الصورة والجواب عنه امر بيان مغايرة الاعراض ومباديها وامتناع تحقق الجسم منفكاً
عن تلك المبادي وساير الاحوال المذكورة فان نسبت تلك المبادي بعد وضوح ما تقدم بالكيفيات
فلا مضايقة في التسمية الا انه ينبغي ان نسب اليها تحقق الاجسام انواعاً وصدور الاعراض المذكورة
وليست الاستعدادات ولا المواد كذلك ومنها ان الفلك لا يحتاج الى هذه الصور فان الاعراض اللازمة
وذلك لان هذه الصور لو فرضت للفلك لكانت لازمة له فيه ويجوز ان يكون لازمها الجسمية
او لا يكون حالاً فيها ولا محلاً لها ولا يكون حالاً ولا محلاً وابطل الاقسام الا كونه حالاً
ثم قال فلم لا يجوز نسب الاعراض اللازمة من غير توسط الصور وايضاً جميع العناصر لا يحتاج اليها
لجواز ان يكون بعض تلك الصور لعداً لبعض كالمقتضية للصورة العنصرية القابل المقتضية لسهولة الانفكاك

فاوجز الجايز ان يكون تقدمها والجواب ان استلزام الجسمية المطلقة لهذه الصورة في الفلك غير معقول لكونها
مشتركة وكذلك الجسمية المختصة بالفلك لان سبب اختصاصها بالفلك هو هذه الصورة لا غير فاذن القول
بلزوم هذه الصورة للجسمية غير معقول بل الواجب ان يعكس ويقال الجسمية لازمة للصورة الفلكية ومع
سقوط القسمة المذكورة لا نسلم انها لانها صورة الفلك لا غير واما الاستناد الى المحل على ما ذكر فغير
معقول لامتناع كون القابل فاعلا واما جعل بعض الصور العنصرية اعدادا فغير معقول الا ان
المذكورة ليست بعدمية اما الاثنية فظاهرة واما الباقية فعلى ما تبين في مواضعها والامور الوجودية
لا تفيد عن الاعدام ومنها المعارضة اولا بان هذه الصور محتاجة الى الجسمية فالجسمية ان كانت
معلولة لها لزم الدور والا لم تكن الصورة مقومة للجسمية فاذن لم تكن صورة وثانيا بان القول بكون
تلك الصور مصادر لعوارض مختلفة غير مرتبة بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك
في سائر الابواب من غير ان يفيد البعض بواسطة البعض يناقض القول بان الكثير لا يصدر عن الواحد
والجواب عن الاول ان الصورة تحتاج في تشخصها الى الجسمية الى شرطها الذي يتقوم الهيولى وهذه
الصور تقويمها عن غير دور على ما سيجي بيانه وعن الثاني ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد بانضمام
امور وشروط مختلفة اليه فهذه الصور تقتضي التأثر في الغير بحسب ذاتها والتأثر عن الغير بحسب الملائمة
وحفظ الاين بشرط الكون في مكانها والعود اليه بشرط خروجها عنه وهكذا في البواقي فهذا
حل تلك الشكوك على قواعد الشيخ من غير الاحتياج الذي اوجبه هذا الفاضل اشارة والعلامة
ليس يكفي ايضا وجود الحامل حتى يقبل صورة جوانية والا لوجب التشابه المذكور بل يحتاج
في المختلفات الى معينات واحوال متفقة من خارج متحدة بها ما يجب المقدر والشكل

بلغ

وقد اثبت الشيخ في رسالته ان الصورة الجسمية محتاجة في وجودها وتشخصها الى الهيولى لكونها غير منفكة في الوجود عن
التناهي والشكل وهي محتاجة فيهما اليها واراد ان يبين في هذا الفصل انها مع احتياجها الى الهيولى تحتاج الى اشياء
اخر غير الهيولى لولاها لكانت الاقدار والاشكال متشابهة اذ كانت الهيولى في جميع الافلاك مشتركة وذكر
الفاضل الشارح ان هذا الكلام يصلح ان يكون جوابا عن سؤال يذكر على دليلين تقدم اولهما انه لما استدل على
ان الصورة لا تنفك عن الهيولى بانتقال لزوم المقدار والشكل الى الصورة او الفاعل او الحامل او لزم
ان الحامل لكان القابل الذي يقبل العنصريات غير مختلفة في المواد فيجب استواؤها في المقدار والشكل وثانيهما
انه لما استدل على اثبات الصورة النوعية باختلاف الكيفيات فكان القابل الذي يقبل لو كان
الاختصاص بكل كيفية لاجل صورة لكان الاختصاص بكل صورة لاجل صورة اخرى ثم لما كان الجواب
عنهما واحدا اورده هاهنا والجواب هو ان السبب للاختلافات والاختصاصات هي الامور السابقة
المعدة للامور اللاحقة فقوله لا يكفي ايضا وجود الحامل حتى يقبل صورة واما هي اخرى تتشخص فانه ذكر ان
الصورة تحتاج الى الحامل في الوجود دون الماهية والتشابه المذكور هو التشابه في المقدار والشكل وفي الكل
والجزء فان الكل والجزء لا يلبس تجهما مع وجود المادة القابلة للانفصال قوله بل يحتاج في المختلف احوالها
الى اجزاء العناصر المختلفة الاقدار والاشكال الى معينات اي مشخصات وذلك لانها لا تحتاج الى علل
الماهية والحقيقية بل تحتاج الى علل تفيد تغايرها وانفصالها عن العناصر الكلية قوله واحوال متفقة من
خارج وكان ينبغي ان يقال احوال مختلفة من خارج لان سبب المختلفات ينبغي ان يكون مختلفا
لا متفقا لكنه اراد بها الاحوال الاتفاقية وهي التي يكون وجودها غير دائم ولا اكثري فان الاشخاص
من حيث لا تتماثل تحتاج الى علل تفيد وجودها ليصير انتفاؤها الى سائر العلل علة لاتمامها ونريد

قوله

بالمغيبات والاحوال المتفقة من خارج العلل الفاعلية وهي القوى السماوية والاحوال الارضية التي هي الصور السابقة والتغيرات الطبيعية والقواسر الخارجية فان جميع ذلك علل فاعلية لتشخص الصورة واما الحامل فهو علة قابلية قوله وهذا سر تطلع على اسرار اخر قال الفاضل الشارح كون كل سابق علة معدة للاحق سر عظيم تطلع منه على اسرار هي اقتضاء ذلك السر لان يكون للحوادث بداية زمانية وان لا يجري وكون سرمدية لابداية لها ولا نهاية لتكون تلك الحركة سببا لحصول تلك الاستعدادات المختلفة في المادة وهذا السر بعينه هو الجواب عن السؤال المذكور اولا ومن تلك الاسرار انه لو جوز مبدا قديم يفيض وجود هذه الحوادث عند حصول الاستعدادات ولو وجود جسم يتحرك بالحركة المتصلة على الدوام ولحاجة الاسباب التي تنتظم بانتظامها امور العالم الى ما هو عليه في نفس الامر

واعلم ان الهيولى مفتقرة في ان تتقوم بالفعل الى مقارنة الصورة فاما ان تكون الصورة هي العلة المطلقة الاولية لتقوم الهيولى بها مطلقا او تكون الصورة آلة او واسطة لمبقي اخر يبقي الهيولى بها مطلقا او تكون شريكة لمبقي اخر باجتماعهما جميعا تتقوم الهيولى او تكون لا الهيولى تتجرد عن الصورة ولا الصورة تتجرد عن الهيولى وليس احدهما اولى بان تكون متقدما به الاخر وبعكسه بل تكون بسبب اخر خارج عنهما يتبع كل واحد منهما مع الاخر او بالاخر وهذه بيان كيفية تعلق الهيولى بالصورة وذكر اولا الاقسام المحتملة ليبين ما هو الحق منها قال الفاضل الشارح تلك الاقسام ان يبقى ما ثبت تلازمهما فاما ان تكون الهيولى محتاجة الى الصورة من غير عكس او الصورة محتاجة الى الاخر او لا يكون ولا واحدة منهما محتاجة الى الاخر فهذه اربعة اقسام والاول منها على ثلثة اقسام فان الصورة تكون للهيولى اما علة مطلقة او جزء علة منها او لا علة ولا جزء علة بل تكون آلة او واسطة للعلة في حفظ هذا القسم

من الشارح رحمه الله

لم

ستة والحق من جملتها عند الشيخ واحد وهو ان الصورة جزء العلة للهيولى وانوا ان التلازم عند التحقيق تقتضيه الا العلة الموجبة وكونه لا بينهما وبين معلولها او بين معلولين لها لا كيف اتفق بل من حيث تقتضي تلك العلة تعلق الكل واحد منهما بالاخر على ما سياتي بيانه وكل شيئين ليس احدهما علة موجبة للاخر ولا معلولا له ولا ارتباط بينهما بالانتساب الى ثالث كذلك فلا تعلق لاحدهما بالاخر ويمكن فرض وجود احدهما منفردا عن الاخر ولكن الجمهور لا يتفطنون لذلك ويظنون ان التلازم بين شيئين ليس احدهما علة للاخر ربما يكون من غير ان تقتضي الارتباط بينهما ثالث ويتمثلون في ذلك بالمتضايفين وذلك ظن باطل فان الشيخ لم يتعرض لذلك اولا بل قسم وجه التلازم الى قسمين احدهما ان يكون احدهما علة للاخر والثاني ان لا يكون كذلك والاول كان محتملا لوجهين اللذين ذكرهما الفاضل الشارح لكن العلة القابلية لما لم تكن علة موجبة فهي لا تكون مقتضية للتلازم من جهة العلية والا لاستحال ان تكون القابل فاعلا لاستحال ان تكون الهيولى مقتضية للتلازم الذي بينهما وبين الصورة بوجه من الوجوه فلذلك لم يتعرض الشيخ له ثم رد التلازم الى علية الهيولى بل طلب وجه التلازم من جانب الصورة وعليتها وقسم هذا القسم الى الاقسام الثلثة التي ذكرها الفاضل الشارح وبقي القسم الثاني وهو ان لا يكون احد المتلازمين علة للاخر فقسمه على ما يقتضيه الجمهور وهذا القسم باطل ونبه على ان الحق في هذا القسم هو ان يكون التلازم لارتباط يقتضيه امر غير المتلازمين ثالث لهما ولهذا المعنى غير الفصل الوجه والتنبيه فهذه هي الاقسام الاربعة المذكورة في الكتاب ثم قسم القسم الرابع اليه بحسب احتمال العقل على قسمين بان ذلك الثالث يقيم كل واحد منهما مع الاخر او بالاخر فهذه هي الاقسام المحتملة بحسب ما ذكره الشيخ قال الفاضل الشارح وقوله ان الهيولى مفتقرة في ان تتقوم بالفعل الى مقارنة الصورة فوائد منها انه لما كان مشهورا في القوم ان الهيولى مفتقرة اليها في وجودها لا في مستقرها كان منها

لعدم

ان لم

انه قال يتقوم بالفعل ليعرف انها مفتقرة في الوجود الخارجي الى الاخر ومنها انه قال الى مقارنة الصورة
ليعلم انها علة من حيث ما يباين ذاتها ذات المعلول الا كالباري تعالى والعالم ثم قال وعلى قوله مقارنة
الصورة شك لنظر وهو ان المقارنة حالة اضافية يعرض للشي بالنسبة الى غيره والاحوال الاضافية متاخرة
عن الذوات فان المقارنة تاخر عن مقارنة الهيولى للصورة ومقارنة الصورة للهيولى متاخرة عنهما
فلا يصح ان يقال الهيولى مفتقرة الى مقارنة الصورة بل العبارة الصحيحة ان يقال الهيولى مفتقرة في وجودها
بالفعل الى ذات الصورة فافتقرت وجدت وجب ان يكون مقارنة للصورة فالافتقار يكون الى ذات
الصورة ووجوب المقارنة حكم بعد وجود الهيولى اقول يحتمل ان يكون مراد الشيخ ذلك الا انه وقع في العبارة
توسع او يحتمل ان يقال الشيخ لم يذهب الى ان ذات الهيولى مفتقرة الى المقارنة الا انه فيها بل ذهب
الى انها في قيامها بالفعل في تشخصها مفتقرة اليها والشي يجوز ان يحتاج في اتصافه بصفة ما الى ما يتاخر
عن ذاته كالعلة المحتاجة في اتصافها بالعلية الى وجود معلولها المتاخر عنها ولا يلزم من ذلك الا تاخر
صفتها عما يتاخر عنها ثم قال وهذه القضية اعني الهيولى مفتقرة الى اخر تان الدور حر بين الصورة لا يتاخر عن
الهيولى والهيولى لا يتاخر عن الصورة فهذا القدر لا يكفي في بيان ان الهيولى مفتقرة الى الصورة ولا حال
ان لا يكون لاحدهما تاخر في الافتقار بل يكون متضايفين ثم ان كان ولا بد من الافتقار فقد يمكن ان يكون
الافتقار من جانب الصورة فان ورشا ابطال الاحتمالين واقول انما الملازم للمتضايفين فيستبين انه ليس
بحال ولا يكون لاحدهما تاخر في الافتقار كالاخوة واما الاحتمال الاخر وهو ان يكون الافتقار من جانب الصورة
مطلقا فقد يتبين انه لا يفيد التلازم اذ التابع لا يستقر الايجاب في علية قال والفرق بين الالة والواسطة
ان كل آلة واسطة ولا ينعكس لان الالة لا يكون موجدة الا انه الايجاد يتوقف على توسطها والمتوسط

فلا يكون

فلا يكون موجدا كالعلة القريبة والقوة الالية كالذي ما يتوسط الفاعل في فعله القريب بتوسطه و
الواسطة من معلول بعيد على الكل ومن حيث يقاس الى الطرفين فاحد الطرفين معلول والاخر علة بعيدة والواسطة
علة قريبة قال وقوله او يكون الهيولى تجرد عن الصورة والصورة تجرد عن الهيولى اه اشارة الى القسمين
الاخيرين مع الشبهة التي تمسك بها من اراد ان يذهب الى احدهما وهي ان يقال لما ثبت التلازم فليس
احدهما بالعلية اولى من الاخر والنيسابوري يتقوله وليس احدهما اولى بان يكون مقاما به الاخر من الاخر يعكسه
بل الحق ان يكون الاحتياج من الجانبين على السواء والاستغناء من الجانبين على السواء والقول الحق كان مرادا
ذلك لكان عن ذكر السبب الخارج مستغنيا ولنبه على تقدير الاستغناء من الجانبين لا يبقى التلازم مع
بل الا ظهر ما ذكرت ويكون قوله او يكون الهيولى تجرد عن الصورة على قوله لعله اشارة الى القسم الاخير على
ما يطلبه الجمهور وقوله بل يكون بسبب ما اخر تنبيه على ما هو الحق في ذلك وقسمه لذلك القسم الى قسمه
قال ثم هاهنا اشكالان لتعليقات الاول انه لما ذكر ان قيام احدهما بالاخر ليس اولى من العكس جعل
اللازم ان يكون بسبب خارج يقيم كل واحد منهما مع الاخر او بالاخر وذلك غير لازم لاحتمال قيام كل واحد
مع الاخر او بالاخر من غير اثبات ثالث وهذا الا يكون ابطاله الا بما بين المذكور على استحالة ان يكون في
الوجود موجودان واجبا الوجود مشتركان في الوجود والثاني انه اراد بقوله يقيم كل واحد منهما
مع الاخر استغناء كل واحد منهما عن الاخر فهو لا يصح لان مورد القسمة كون الهيولى مفتقرة وهذا
المورد لا يحتمل ذلك القسم مذكورا فمع التقدير الاول بعض الاقسام مناف لمورد القسمة وعلى الثاني
بعض الاقسام محذوف اقول الشك الاول موافقة للجمهور وقد مرت اشارة الى دفعه ولست
بمانع بقول الشيخ والشك الثاني غير وارد لان الاستغناء من الجانبين ينافي تلازمهما   اما الصورة

من يفارق الهيولى الى بدل فليس يمكن ان يتوهم انها علل مطلقة للوجود الواحد المستمر لهيولى العناصر ولا آلات ومتوسطات
مطلقة بل الابدان الشكل بهذه ان يكون على احد القسمين الباقيين صور العناصر تفارق الهيولى الا الى الجسمية فلم يجز
الا انفصار عليها الذين لو انطرات الجسمية التي كانت في حالة الاتصال وحدثت جسميتان او بالعكس واما النوعية
فلجواز الكون والفساد عليها على ما سيأتي واما صور الفلكيات فلا يفارقها اصلا كالجسمية فلا شائع الخرق و
الالتيام عليها واما النوعية فلعدم جواز الكون والفساد عليها والمراد من هذا الفصل ان صور العناصر لا يمكن
ان يكون عللا مطلقة ولا آلات ومتوسطات مطلقة للهيولى وذلك لوجوب عدم المعلول عند انعدام العلل و الآلات
والمتوسطات المطلقة لكن الهيولى لا ينعدم عند انعدام الصور المذكورة لانها مستمرة الوجود ولما كان القسمان
الاولان من الاربعة المذكورة في الفصل المتقدم باطلين بان ذكر قال بل الابدان الشكل بهذه ان يكون على احد القسمين
الباقيين من الاربعة المذكورة في الفصل المتقدم وههنا تشير الى ان هو الحق هذا البرهان على وجود مبدأ
للكائنات غير الهيولى والصورة مفارق دائم الوجود ومفارق فنقول وجود الهيولى عند الانفراد وبلا غاية
من الصورة وذلك لان الهيولى لما امتنع وجودها منفكة عن الصورة ثبت احتياجها الى الصورة ثم ان الصورة
قد تنعدم وتبقى المادة فعلم انها تحتاج الى الصورة من حيث هي صورة ما لا من حيث خصوصيات الاشخاص
ولما لم يكن الصورة من حيث هي صورة ما واحدة بالعدد فلا يمكن ان تكون من حيث هي كذلك علة للهيولى الواحدة بالعدد

هي صورة معينة اي من حيث طبيعتها النوعية الموجودة لا من حيث هو هو

فعلم ان هناك شيئا اخر مباينا للهيولى والصورة واحدا بالعدد دائم الوجود تنضاف الصورة من حيث هي
صورة ما اليه فيجتمع منها للهيولى علة واحدة بالعدد تامة مستمرة الوجود معها وبالجملة ذلك المبدأ المستحفظ
لوجود الهيولى بالصور المتعاقبة فيتحصل بسبب استعدادات متعاقبة بدل واحدة منها وتقيم اخرى بدلها
فمادية الكلام الى اثبات هذا المبدأ المفارق ترى في هذا الموضع يجب ان يعلم ان الصورة الجسمية و

بالجها

ما يصحبها ليس شيئا منها شيئا لقوام الهيولى مطلقا بعد ان بيان ان الصورة الجسمية وما يصحبها من الصور
النوعية سواء كانت عنصرية او فلكية ممكنة زوالها او ممتنعا فانها لا يكون عللا مطلقة ولا وسايط مطلقة
لوجود الهيولى قال الفاضل الشارح الحجة المذكورة ههنا مبنية على مقدمات الاولى ان الشيء الذي فوق الشيء
يجب ان يكون شيئا فوق آخر وذلك الشيء سواء كان الثاني فوق بالذات او بالزمان وهذه مقدمة بينة الثانية ان الشيء الذي يكون
مع الشيء فوق ثالث يجب ان لا يكون شيئا فوق الثالث والشيخ استعمل هذه المقدمة في الاشارة الثانية من
النمط الثاني من هذا الكتاب في بيان ان محدد الجهات متقدم بالوجود على الاجسام المستقيمة الحركة قال لان
محدد الجهات متقدم على الجهات وهي اما مع الاجسام المستقيمة الحركة او متقدمة عليها والمتقدم على
المتقدم متقدم واستعملها ايضا في النمط السادس من هذا الكتاب حيث بين انه لو كان الحاوي متقدما
على المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء ثم زعم ههنا ان الفلك الحاوي غير متقدم
على الفلك المحوي تقدم ايجاد التقدم بالذات لا يجب ان يكون فيما مع المتقدم يجب ان يكون بعيد الفرق ويشكل

الذي هو مع لعدم المتقدم على الفلك المحوي صح

الفرق العقبة يطلق على المتلازمين اللذين يتعلق احدهما بالاخر اما من حيث التصور او من حيث الوجود
كالجسمية والمتناهية والتشكل في الوجود وكالجسم المستقيم الحركة الذي يتحرك فيه ذلك الجسم ايضا في الوجود

وبالجهة ثم

وكوجود الملاء ونفي الخلاء على تقدير يكون نفي الخلاء امرا مغايرا له في التصور وقد يطلق على المتصاحبين
بالاتفاق كمعلولين اتفق ان صدرا عن علة واحدة بحسب امرين او اعتبارين فيها ولا يكون لاحدهما بالآخر
تعلق غير ذلك كالفلك والعقل المذكورين ولا شك ان وقوع اسم المعية على الوصفين ليس بمعنى واحد فلعل
الفرق هو تلك المباينة المعنوية ثم قال الثالثة انه قد تبين ان الجسمية لا تنفك عن التناهي والتشكل
وظاهر انها لا يوجدان الا مع الجسمية وتبين ان الجسمية لا يمكن ان يكون علة لهما فهما اذن غير مستفادين من الجسمية

واما لكونه متناهيا فلان الشيء فهو اما مع الشيء او يكون متقدما عليه فثبت ان التناهي والتشكل اما ان يكونا قبل الجسمية
او معها وللقائل ان يقول الشكل هيئة احاطة الحدود بالجسم فهو متاخر عن الحدود التي هي متاخرة عن المقدار
لكونها نهايات المقدار والمقدار متاخر عن الجسم والجسم متاخر عن الجسمية التي هي جزء له فالشكل متاخر عن
الجسمية بهذه المراتب فكيف يمكن ان يقال انه متقدم عليها قال والغلط في البيان الاول هو في قولنا
لما لم تكن الجسمية علة لهما فهما اذن غير متاخرين عنها فان ما لا يكون علة للشيء لا يكون متقدما عليه بالعلية والتقدم
بالعلية اخص من التقدم المطلق ولا يلزم من نفي الاخص نفي العام فلعل الجسمية وان لم تكن متقدمة عليهما بالعلية
لكنها متقدمة عليهما بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين او كتقدم اجزاء الماهية المركبة على خواص تلك
الماهية واعراضها اللازمة والاولية وان لم يكن شيء من تلك الاجزاء علة لشيء من تلك العوارض فهذا ما عنده
في هذه المقدمة اقول في هذا البيان نظر لان الشكل من لوازم ماهية الصورة ونحن قد ذكرنا ان الصورة من حيث
الماهية لا يتعلق بالتناهي والتشكل بل انهما انما لا ينفكان عنها من حيث الوجود فقط فمعناه ان الصورة
الشخصية محتاجة في تشخصها اليهما ولا يبعد ان يحتاج الشيء في تشخصه الى ما يتاخر عن ماهيته كالجسم الى الاين
والوضع المتاخرين عنه فاذن التناهي والتشكل غير متاخرين عن الصورة الشخصية من حيث هي متشخصة
وان كانا متاخرين عن ماهيتها وبهذا القدر يكتفى في هذا الموضع قال الرابعة ان التناهي والتشكل من
توابع المادة وتقريره ما مر ثم قال واذا عرفت هذه المقدمات فنقول الهيولى متقدمة على التناهي
والتشكل وهما اما متقدمان على الجسمية او موجودان معها فالهيولى متقدمة اما على المتقدم على الصورة
او على ما مع الصورة وعلى التقديرين فالهيولى يلزم ان تكون متقدمة على الصورة فلو كانت الصورة
علة او واسطة مطلقة في وجودها لزم تقدمها على الهيولى المتقدمة عليها وهذا خلف وللقائل ان يقول

عندكم ان الصورة شريكة علة الهيولى فهي على هذا بحكم متقدمة والحاصل ان الذي قد ابطلتم به كون الصورة
علة مطلقة قائم بعينه في كونها شريكة العلة اقول قد مر ان الصورة انما هي شريكة للعلة من حيث كونها
العلة من حيث هي كونها صورة ما لا من حيث كونها متشخصة فهي من حيث كونها صورة ما متقدمة
على الهيولى بالوجود اما علة مطلقة للهيولى لوجب ان تكون صورة متشخصة لان الصورة من حيث هي صورة
ما لا يمكن ان تكون علة مطلقة للهيولى المتعينة كما مر ويمتنع ان يصير الصورة متشخصة قبل وجود الهيولى فانها
هي القابلة لتشخصها فهي سابقة على تشخصها ومساوقة لهذا القول زيادة شرح ترجع الى تقرير الملقى و
لو كانت سببا لقوامها مطلقا لسبقتها بالوجود ومعناه لو كانت الصورة علة مطلقة لوجود
الهيولى وقوامها لكانت سابقة بوجودها على الهيولى الحقول وفيه اشارة الى ما ذكرناه وهو ان
السابقة بالوجود هي المتشخصة ولكانت الاشياء التي هي علل لماهية الصورة ولكونها موجودة
محصلة الوجود سابقة ايضا على الهيولى بالوجود ومعناه ان الصورة لو كانت علة مطلقة
لكانت سابقة بوجودها على الهيولى ولكانت الاشياء التي هي علل الوجود ما يكون جميعها سابقة
بالوجود ايضا على الهيولى لان السابق على السابق سابق ثم يكون بعد ذلك وجود الصورة
وجود الهيولى وفي بعض النسخ ثم يكون بعد ذلك للصورة وجود غير وجود الهيولى ومعناه على الرواية
ظاهر وعلى الرواية الثانية ان علية الصورة تقتضي تقدم علل بعينها ووجودها جميعا ثم تحصيل الصورة
وجود مغاير لوجود الهيولى فان العلة المتقدمة على معلولها مغايرة له فانظر كيف فرقت
النسخ هاهنا بين علل ماهية الصورة وعلل تشخصها فان كلاهما تقتضي تقدم احد الصنفين على الهيولى
واما في الصنف الاول فعنها على انها معلولة من حيث الايجاب فانه ذات العلة والفرق كان ايضا ليس

الاشياء التي هي علل لماهية الصورة هم

اولم

من احوال المعلولية للماهية فان اللوازم المعلولة قسمان كل قسم منهما داخل في الوجود قال الفاضل الشارح
انه يكفي علينا في تقرير هذا الموضع او لانه يتبين احتجاج الحجة المذكورة في هذه الاشارة اليه ثانيا فانه قد يتوهم
انه اذا اسقط هذا القدر من البين وضم ما قبله الى ما بعده فانه يتم هذه الحجة وعلى هذا التقدير يكون ذكره في
اثناء الحجة لغوا اما التنبيه فهو لئن المراد من قوله على انها معلولة من حيث ما لا يباين ذاته ذات العلة هو
لئن الهيولى لو كانت معلولة للصورة لكانت من المعلولات التي لا تكون مباينة عن العلة فان المعلول قد
يكون مباينا عن العلة مثل العالم مع البارئ تعالى وقد يكون ملاقيا لها مثل مسئلتنا هذه فان الهيولى على تقدير
لئن يكون معلولة للصورة لم تكن مباينة عنها بل كانت محلا لها فانها ليس يستبعد لئن يكون اثر علة
لوجود شيء ويكون حقيقة تلك العلة تتقوم من بعد حالة في ذلك المعلول فيكون الصورة علة لوجود
الهيولى ويكون ايضا علة لحكم اخر وهو صيرورتها حالة في ذلك المحل وقوله ولئن كان ايضا ليس من احوال
المعلولية للماهية فان اللوازم المعلولة قسمان فالمراد منه لئن الهيولى ولئن لم تكن من الاحوال المعلولة
لماهية الصورة الا انه لا يجب لئن يكون مباينة عن ذات الصورة لان المعلولات المقارنة لعللها قد يكون
معلولات لماهية العلة مثل الزوجية للثلثة وقد يكون معلولات لوجودها مثل مسئلتنا هذه فقول
الشيخ لانه ذهب الى ان الهيولى معلولة لوجود الصورة الذي يزول مع بقاء الهيولى وليس مراده
ايضا بقوله فان اللوازم المعلولة قسمان لئن المعلولات المقارنة قد يكون معلولات
للماهية وقد يكون معلولات للوجود بل اراد لئن المعلولات بحسب القسمة العقلية قسمان مقارنة
للعلل ومباينة لها كما ذكره الشيخ هذا الفاضل وقيل هذا وكل واحد من القسمين حاصل موجود وذلك
لانه قال في الشفاء في الفصل الرابع من ثانية الالهيات في مثل هذا الموضع بهذه العبارة يجوز

لئن يكون

لئن يكون بعض الاسباب لوجود الشيء انما يكون عنه وجود شيء يكون مقارنا لذاته وبعض الاسباب انما يكون
عنه وجود شيء مباين لذاته فان العقل ليس يتنقض عن تجويز هذا ثم البحث يوجب وجود القسمين جميعا
هذا ما ذكره في الشفاء ويظهر منه انه اراد بقوله ههنا فان اللوازم المعلولة قسمان ذلك التجويز العقلي
واراد بقوله وكل قسم منهما داخل في الوجود لئن البحث يقتضي وجود القسمين جميعا في الخارج قال واما
بيان لئن الشيخ لما ذكر هذا الفصل في اثناء هذه الحجة فالذي عندي لئن الحجة التي يريد الشيخ لئن يذكرها ههنا
لا تعلق لها بهذا الكلام اصلا بل لو ضم ما قبل هذا الكلام الى ما بعده تمت الحجة بل هذا الكلام انما يصلح
جوابا عن كلام يصلح لئن يستدل به على لئن الصورة ليست علة للهيولى وذلك الكلام هو لئن يقال
الصورة اذا كانت حالة في الهيولى والحال المحتاج الى المحل فالصورة محتاجة الى الهيولى فيستحيل ان
تكون الصورة علة لها لاستحالة الدور فيبقى المستدل لم لا يجوز لئن يكون الصورة علة لوجود الهيولى
ثم اذا جعلت حلولها في الهيولى لا لان الصورة تكون محتاجة الى الهيولى بل لان الهيولى بعد وجودها يصير
علة لثبوت صفة للصورة وهي صيرورتها حالة فيها او لان الصورة علة لحلولها في الهيولى ويكون
اقتضاؤها الثبوت هذا الحكم لنفسها مشروطا بوجود الهيولى فيكون الهيولى مع كونها محلا للصورة
معلولة لوجود الصورة الا انها لا تكون مباينة عن ذات العلة فهذا الكلام يصلح جوابا عن هذا
الاستدلال ولعل الشيخ انما اورده في هذا الموضع لانه لما قال الصورة لو كانت علة لوجود الهيولى
لكانت الاشياء الاقدم علة الصورة سابقة ايضا على الهيولى فربما يكون لبعيد ذلك من وجود الهيولى
وجود الهيولى المشتمول لئن يتوهم له ههنا اذا كانت الهيولى محلا للصورة فان حاجة يتكلم هذه الحجة
الدقيقة علم انها ليست معلولة للصورة بل يمكن لئن يقول الحال محتاج الى المحل والمحتاج الى الشيء

لا يكون علة لذلك الشيء فلا توقف هذا الا على فرض ان ما ذكرناه يبين بضعف هذا الكلام ثم ان ما ادعاه بعد ذلك
لا يتم بالحجة التي اشار اليها فهذه ما عندي في هذا الموضع اقول هذا الكلام لا يناسب ما ذكره الشيخ في هذا الموضع
بل الواجب ان يبقى تقرير الشيخ لما ذكره في الصورة لو قدرنا انها علة مستقلة للهيولى لوجب ان يكون الصورة قد تقدمت
بنفسها مع جميع علل ماهيتها ووجودها وتشخصها سابقة بالوجود على الهيولى فيكون بعد ذلك عدم وجود الصورة
الموجودة المحصلة في الخارج وجود الهيولى التي هي معلولة لها او حتى يكون بعد تلك الصورة وجود يحصل
في الخارج مغاير لوجود الهيولى المعلولة بحسب المرتبتين جميعا اشار بقوله في بيان استحالة ذلك لكن
هذا التقدير مما يمتنع تحققه في هذا الموضع فان الهيولى ان كانت معلولة للصورة فهي غير مباينة عن
الصورة والمعلول المقارن لا يتأخر عن وجود العلة المتشخصة [illegible] لا يمكن ان يحصل العلة في الخارج بدونه لان
العلة اذا سبقت بوجودها [illegible] لا يمكن ان يحصل العلة في الخارج سبقت بانفرادها وجودها فكيف يسبق على
ما يقارن وجودها وانما اشار الى ذلك بقوله على انها معلولة من جنس ما لا يباين ذاته ذات العلة
مع انها معلولة غير مباينة الذات عن ذات العلة فكانه قال لو قدرنا تقدم الصورة بوجودها
على الهيولى مع ان هذا التقدير غير صحيح لم يلزم تحقق [illegible] وذلك هو الحجة التي ساق البرهان اليه هو كون
الهيولى متقدمة على نفسه بل انما يلزم الشيخ التشكيك لانه يقال المعلول المقارن لا يجب ان يكون معلولا
للماهية لا للوجود ولانه لا يجوز ان يكون الشيء معلولا للوجود ومقارنا له في الوجود بل قد يكون الشيء معلولا
للوجود بل قد يكون الشيء معلولا للماهية ومقارنا للوجود كالفردية للثلثة وليس الامر هاهنا كذلك فان
الهيولى ليست معلولة لماهية الصورة مطلقا فنبه بقوله ولئن كان ابتناء ليس من احوال المعلول لماهية
على ان المعلول المقارن لا يجب ان يكون معلولا لنفس الماهية في جميع الصور بل قد يكون معلولا للعلة لكونه

الماهية

الماهية بوجودها او بنسبتها لها كما ذهبنا اليه هاهنا فيكون معنى كلامه وان كان ذات الهيولى ليس من الاحوال له
المعلولة لذات الصورة فهو ايضا معلول مقارن فلا يصح تقدم الصورة بالوجود عليه ثم انه لما وصف
المعلولات بانها قد يكون غير مباينة ولم يكن في جنس هذا الكلام مذكورا فيما تقدم من الكتاب اشار الى
امكان وجود الصنفين من المعلولات اعني المقارنة والمباينة في الذهن وفي الخارج معا بقوله فان
اللوازم المعلولة اقسام كل قسم منها داخل في الوجود ولما فرغ من هذا البيان تم البرهان فظهر ان هذا
الكلام ليس لغوا ولا زيادة كما ظن هذا الفاضل مع ان الحجة المذكورة متعلقة به لانه لو كره ويبقى حقيقة
الحال في هذه المسئلة الشيء قد علم ان التشخص والتشكل من الامور التي لا توجد الصورة الجسمية في الخارج الا معها
الا بهما او معهما قال الفاضل الشارح معناه ما مر في المقدمة الثالثة وقد يبقى ان الهيولى سبب لذلك
قال الشارح ومعناه ما مر في المقدمة الرابعة فيصير الهيولى شيئا من اسباب ما به او معه تتمة وجود الصورة
السابقة بتقدمه وجودها للهيولى ونحوها فقد اتضح انه ليس للصورة ان يكون علة للهيولى او واسطة على
الاطلاق وهذا بيان الملف وقد نبه بقوله ما به او معه تتمة وجود الصورة ان التناهي والتشكل
كانا مما به يتم وجود الصورة لا بينهما فيها [illegible] غير على ما هو تتمة وجود الصورة كما ذهبنا اليه
والباقي ظاهر او لعلك تقول اذا كانت الهيولى محتاجا اليها في ان يستقر للصورة وجود
فقد صارت الهيولى علة للصورة في الوجود سابقة فيكون الجواب انا لم ننقض كونها محتاجا
اليها في ان يستقر للصورة وجود بل قضينا بالاجمال انها محتاج اليها في وجود شيء به يوجد الشيء
به او معه تتمة فهذا العبد هذا الجانب الكلام المفصل قال الفاضل الشارح هذا سؤال على الفصل السابق
وهو انكم قلتم ان الصورة لا يستقر لها وجود الا بالتناهي والتشكل او معهما وهما محتاجان الى الهيولى

البيان لنفس هذا و

فيلزم ان يكون الهيولى بوجه ما وجوابه بسر كلما احتاج الشيء اليه وجب ان يكون علة الشيء بل قد يكون وقد لا يكون
وتحقيق القول فيه سيجيء مفصلا لا حاجة بنا اليه قال والقايل ان يقول اتقول بان الصورة محتاجة الى الهيولى
ام لا تقول فان قلت بطل قولك ان الصورة شريكة علة الهيولى لانه يلزم من القولين كون الصورة
متاخرة ومتقدمة معا وان قلت ان الصورة لا تحتاج الى الهيولى لم تكن الهيولى مقدمة بوجه ما على الصورة
فبطلت حجتك السابقة واقول انه يذهب الى ان الصورة من حيث هي متشخصة محصلة في الخارج تكون
متاخرة عن الهيولى لان الهيولى هو السبب القابل لتشخصها وتحصلها وهذا هو المراد من قولنا انها تفتقر
لكونها محتاجة اليها في ان يستوي الصورة وجود انها ليس هي العلة الموجدة للصورة ولا انها العلة
لتشخصها وتحصلها بل قضينا بالاجمال انها تحتاج اليها في وجود شيء يوجد الصورة بها او معها فقضينا ان
الصورة تحتاج الى الهيولى في وجود التناهي والتشكل اللذين تتشخص وتتحصل الصورة بهما او معهما
فتكون الهيولى قابلة لها فاذن هي اعني الهيولى متقدمة على ذلك الشيء وعلى الصورة المتصفة بذلك
الشيء انقياضها به لا على الصورة من حيث هي صورة ثم تحقيق ما بعد هذا يحتاج الى الكلام المفصل
وهو بيان كيفية احتياج احدهما الى الاخر من غير ان يلزم الدور على ما قلناه   انت تعلم ان
الصورة الجوهرية اذا فارقت المادة فان لم يعقب بدل لم تبق المادة موجودة فعقب البدل
مبقي للمادة لا محالة بالبدل وليس لقايل ان يقول ويقيم البدل المقيم للهيولى على ان تكون الهيولى
قامت فاقامت لان الذي يقوم فيقيم متقدم بقوامه اما بالزمان واما بالذات وبالجملة لا يمكنك
ان تدير الاقامة   يريد بيان كيفية تقدم الصورة الجوهرية على الهيولى وامتناع تقدم
الهيولى عليها من حيث هي متقدمة على الهيولى على وجه الدور قال الفاضل الشارح لما ابطل كون

الصورة علة مطلقة او واسطة للهيولى اراد ان يبطل القسم الثاني من الاقسام الاربعة الذي عددها الى
بها وهو ان تكون الصورة محتاجة الى الهيولى وهذا الفصل يشتمل على بيان ان الصورة التي يكون زوالها
عن المادة ليست بمانعة من الوجود عن الهيولى وتقريره ان الصورة الجوهرية اذا زالت عن المادة فان
لم يحصل عقيبها في المادة صورة اخرى بدلا عنها لم تبق المادة موجودة لما مر من ان الهيولى لا تخلو عن
الصورة واذا كان كذلك فالشيء الذي يعقب الصورة الزائلة بالصورة الحادثة مبقي للمادة وحافظ
لوجود المادة بواسطة ذلك البدل ثم انه لا يلزم من صدق قولنا ان ذلك المعقب كذا وجودا للمادة
بذلك البدل صدق ان يقول وانه كذا ذلك البدل يحتاج الهيولى لان الذي لم يوجد لم يكن حافظا
لوجود غيره فلو كانت الهيولى متقدمة للصورة كانت تقيم او لا ثم يصير بعد ذلك مقيمة للصورة وقد
بينا ان الصورة مقيمة للهيولى فيلزم ان يكون وجود كل واحدة منهما سابقا على وجود الاخر وهو
محال وبالجملة لا يمكنك ان تدير الاقامة قال والقايل ان يقول هذا الفصل كالذي قبله لما
فرغ فيه بيان ان الصورة متقدمة على الهيولى ولما كانت كذلك استحال تقدم الهيولى على الصورة
وقد كانت الحجة المذكورة على امتناع كون الصورة علة للهيولى مبنية على ان الهيولى تتقدم بوجه
على الصورة وشك اخر وهو قوله فمعقب البدل يقيم لا محالة للمادة بالبدل مبني على الاطلاق
فان الجسم لا ينفك عن اين ما او مقدار ما واذا كان كذلك فمن زال اين معين او شكل معين او مقدار
معين فلا بد وان يحصل اين اخر وشكل اخر ومقدار اخر فيكون بدلا منه ثم لا يلزم ان يكون
هذه الاعراض صورا مقومة للمادة فعلى ان معقب البدل لا يجب ان يكون مقيما للمادة بذلك
البدل على الوضع ذلك الكلام انما يصح في بعض الاشياء او بالزمان واقول الما يلتي في هذا الفصل

الصورة محتاجة الى
صورة يكون متقدمة على الهيولى وشريكة لعلتها من حيث هي
حيث هو
للمادة
وشكلا اخر
الصورة

ابتدا ... باید نوشته ... [illegible]

كيفية تقدم الصورة على الهيولى اشارة الى ان المسئلة تنعكس لاستحالة الدور ولان الهيولى لو كانت متقدمة في التقوم
لكانت متقومة بنفسها قبل وجود الصورة اما بالذات او بالزمان وهو ح لما مر وهذا بعينه هو الذي
اورده في بيان استحالة ان يكون الصورة علة مطلقة للهيولى واشار اليه بقوله على انها معلولة من حيث
ما لا يباين ذاته ذات العلة كما سبق ذكره فاذن قد حصل من ذلك استحالة كون كل واحدة منهما علة
للاخرى مطلقة واستحالة قيام كل واحدة منهما من غير الاخرى ثم انه جعل الصورة من حيث هي صورة
سابقة على الهيولى وشريكة لعلتها الفاعلية ولم يجعل الهيولى من حيث هي هيولى سابقة على الصورة
لان الهيولى من حيث هي هيولى قابلة محضة بخلاف الصورة فلا يمكن ان يصير فاعلاً ومعطياً للوجود
واما الشك الاول الذي اورده الشارح فيتحلل بما ذكرناه من امر كيفية تقدم احديهما على الاخرى
واما الشك الثاني فليس بوارد لان امتناع انفكاك الجسم عن اين ما لا يقتضي احتياج الجسم الى كونه
حاصلاً في وجوده وتشخصه الى الاين من حيث هو اين ما الا من حيث هو اين معين والاين من حيث
هو اين ما يحتاج الى الجسم من حيث هو جسم او من حيث هو اين معين يحتاج الى جسم معين والاولى
ان لا يلزم ان يكون هذه الاعراض صوراً فقد يدل على انه ظن ان الشيخ اثبت وجود الصورة
بان يقيم المادة فقط وهذا سهو من باب توهم العكس فان كل صورة مقيمة وليس كل مقيم صورة
بل المقيم الذي هو الصورة انما هو جوهر يقيم جوهراً هو محله ومادته وهذه الاعراض اقامت اعراضاً
لانها اقامت اجساماً متشخصة لا في جسميتها بل في تشخصها العارض لجسميتها ولذلك سميت
بمشخصات الجسم فاذن النقض بها ليس بمتوجه واما قوله فلان الذي يعقب البدل لا يجب ان يكون
مقيماً للمادة قبل ذلك البدل فليس نتيجة لما ذكره لان الذي ذكره لم يقتض الا كون معقب الاول مقوماً

بل

الجسم المتشخص بالاين وذلك لا ينافي اقامة المادة بالصورة — ليس يمكن ان يكون شيئان كل
واحد منهما يقام به الاخر ويكون كل واحد منهما متقدماً بالوجود على الاخر وعلى الصورة نفسه
يريد بيان امتناع القسم الرابع من الاقسام الاربعة المذكورة في الكتاب وهو ان يكون هناك شيئان
يقيم كل واحد من الهيولى والصورة الاخر بالاخر او مع الاخر فانه يناسب الدور المذكور في الفصل
المتقدم وهذا انما يكون اقامة كل واحد منهما بالاخر لانه اوضح فساداً ولان الثاني راجع اليه
ولفظ الكتاب ظاهر وهذا القسم هو الذي جعله الفاضل الشارح ثالث الاقسام الاربعة المذكورة
اوردها هو قوله ولا يجوز ان يكون شيئان كل واحد منهما يقام مع الاخر ضرورة لانه ان
لم يتعلق ذات احدهما بالاخر جاز ان يتقوم كل واحد منهما وان لم يكن مع الاخر وان تعلق
ذات كل واحد منهما بالاخر فلذات كل واحد منهما تاثير في نفس تتمة وجود الاخر وذلك مما قد بان
بطلانه وهذا هو الذي يكون الاقامة فيه مع الاخر وحمل الفاضل الشارح على القسم الرابع من الاقسام
الاربعة التي اوردها هو وهو كون كل واحد غير محتاج الى الاخر وبيان هذا القسم هو ان ذات كل
واحد من الشيئين اللذين يوجد مع الاخر لا يخ اما ان تتعلق بالاخر من حيث هو ذلك الاخر بوجه من
الوجوه او لم يتعلق به البتة فان لم يتعلق جاز وجود كل واحد منهما منفرداً عن الاخر وان تعلق
فلذات كل واحد منهما تاثير ما في نفس تتمة وجود الاخر وهذا هو القسم الاول بعينه الذي بان
بطلانه والحاصل ان هذا القسم يرجع اما الى عدم التلازم او الى الدور المذكور ولا يجعل هذا
الفرق ذكرناه من قبل ان المعلولين المنتسبين الى علة واحدة اذا لم يكن بينهما ارتباط بوجه فيتفق ان
يكون بينهما تلازم ممتنع اذ لم يكن بينهما الا مصاحبة اتفاقية فقط واعترض الفاضل الشارح بان المقط هاهنا

بيان لمن الشيئين اذا كان كل واحد منهما علة لغير الآخر فوجب تحقق وجود كل واحد منهما مع عدم الآخر وانتم ما
ذكرتم عليه حجة بل ما ادرتم الا اعادة الدعوى وهذا الاحتمال لو لم يكن ثابتا في الموجودات لكان يحتاج في
ابطاله الى برهان فكيف والذي ثابت في الموجودات فان الاضافات لا يوجد الآخر منها اذ ليس لواحد
منها حاجة الى الآخر بل احد الاضافتين لو احتاجت الى الآخر لتوقفت عليها فلا يكونان معا
ولزم من احتياج الآخر اليه الدور فان قلتم هذا اللازم لا يعقل الا في الاضافات قلنا دعوى الحصر
في الاضافات ممنوعة لا بد من بينة والجواب ان المفهوم من كلام الشيخ فيما نحن فيه ليس الا تحقق وجوده مع عدم
الغير وكذا البيان هو الدعوى بعينه بدليل ان الدعوى واضح بنفسه غير محتاج الى برهان وانما اعيد ذكره بعبارة
اخرى لدفع الالتباس اللفظي واما المتضايفان فليس كل واحد منهما علة للآخر فظهر هذا الفاضل
ولا الاحتياج بينهما دائرا كما ازعمه بل هما ذاتان افادهما ثالث كل واحد منهما صفة بسبب الآخر و
تلك الصفة هي التي تسمى مضافا حقيقيا فان كل واحد منهما محتاج لا من ذاته بل في صفته تلك الى ذات
الآخر وهذا لا يكون دورا فاذا اخذ الموصوف والصفة معا كما هو المضاف المشهور حدثت جملتان
كل واحدة منهما محتاجة لا في كلها بل في بعضها الى الآخر لا الى كلها بل الى بعضها الغير المحتاج الى الجملة
الاولى فظن ان الاحتياج بينهما دائر ولا يكون في الحقيقة كذلك فان ليس التلازم بينهما على وجه الاحتياج
لاحدهما الى الآخر كما ظنه ولا على سبيل الدور فظهر من ذلك ان المعية التي تكون بين المتضايفين
ليست من جنس ما تقدم بطلانه بل هي معية عقلية معناها وجوب تعقلهما معا وحال الهيولى والصورة
تناسب هذا الحال من وجه وهو تعلق كل واحد منهما بالآخر من غير دور ويخالفه من وجه اذ لكون الصورة
اقدم ذاتا من الهيولى وانما لم نجعلها تعلق التضايف لان المتضايفين لا يمكن تعقلهما متوردين

بخلافهما

بخلافهما ولذلك احتج مع تعقل الصورة الى بيان وجودها لا اثبات الهيولى ثم ان التضايف يعرض
لهما بعد تعقلهما كما في سائر انواع المضاف المشهور قوله فنقول انما يمكن التعلق من جانب
واحد فان الهيولى والصورة لا تكونان في درجة التعلق والمعية سواء فقد تبين فيما مر ان
التلازم ينقسم الى ما يكون التعلق فيه لاحد المتلازمين بالآخر من غير عكس والى ما يكون لكل واحد منهما
بالآخر فلما ابطل القسم الآخر بقي الاول وهو الذي قسمه الشيخ الى ثلاثة اقسام هي كون الصورة
علة او آلة او واسطة او شريكة للعلة وقد ابطل اثنين منها فبقي الاثنان الآخران وهو كونها شريكة للعلة
قوله والصورة في الفاسدة الكائنة تعد ما فيجب ان يطلب كيف هو وانما خص الفاسدة
الكائنة بالذكر لان تصور التقدم فيهما مع كونهما متجددة على الهيولى الباقية في جميع الاحوال ابعد
وكيفية التقدم هي ما صرح به في الفصل الثاني لهذا الفصل وهو انهما تشارك شيئا آخر في
العلية والتقدم على الهيولى من حيث هي صورة ما لا من حيث هي صورة متعينة فانها من تلك الحيثية
متعددة الوجود كالهيولى قوله انما يكون ان يمكن ذلك على احد الاقسام الباقي وهو ان يكون
الهيولى يوجد من سبب اصل ومن معين يتعاقب الصور اذا اجتمعا تم وجود الهيولى لما ابطل الا قام
المحلة الا واحدا وهو ان الصورة جزء العلة تبين انه حق فصرح به في هذا الفصل واشار بقوله
ذلك الى ما اوجب طلبه في الفصل السابق وبين ان الذي شارك الصورة في العلية
هو والذي سماه سببا اصلا وانما سماه سببا اصلا لانه المفيد للوجود المستحفظ لوحدة العلة
على ما مر والشيء لان الذي يعين اصل وجود الهيولى من حيث كونها بالقوة فان الصورة لا تفيد
الا اخراج ذلك الوجود المستفاد منه الى الفعل وتبقيه وهو كما ذكرناه موجود ثابت دائم

الوجود مفارق عن المادة وعما يتعلق بها من الجسمانيات والآلات وبعض الملائكة المذكورة وقد
يسمى عقلاً كما يجيء ذكره وبيان صفاته واما المعنى بتعقيب الصورة فهو السبب الذي يقتضي الصور وتعاقبها
معناه الا انه يفيد بواسطة الصور المتعاقبة بقاء الهيولى لا اصل وجودها فهو بعينه السبب الاصل
في اقامة الهيولى المستمرة الوجود وقد ذهب الفاضل الشارح الى ان ذلك المعنى هو الحركة السرمدية التي
تفيد الهيولى الاستعدادات المتعاقبة لقبول الصور المتجددة المتعاقبة واقول انها ليست بكافية في
تعقيب الصور لان حصول الاستعداد لا يكفي في وجود الشيء فان العلل المعدة ليست من العلل الموجدة
بل يحتاج فيه الى مفيض لاصل وجود الصور كما ذكره الشيخ في كلامه ووجه الاحتياج اليه وهو
السبب الاصل بعينه على الساية بانه واني احوال اتفاقية من خارج طبيعية او قسرية يتحد بها
من العقدة والشكل بحالها من العلل الثابتة لوجود الصورة المتجددة اي مجموع ذلك والمعنى الذي جعل
على علة الصور فينبغي ان يحمل عليها بان يكون السبب الاصل ايضاً داخلاً في المعنى من وجه و
يحمل الشيخ ان يحمل المعنى على طبيعة الصورة من حيث هي صورة ولكنه يقتضي الكلام ههنا من سبب
اصل وغير معين يحصل وجوده من السبب الاصل بتعقيب الصور فيكفي فاعل التعقيب مع السبب
الاصل والعلة تماماً اصلاً لاجل انه علة بالوجهين احدهما بلا توسط والثاني بتوسط المعنى
الذي هو الصورة فهو اصل في العلية مطلقاً وعلى التقديرين جميعاً فقوله اذا اجتماع وجود
الهيولى يريد به اجتماع السبب الاصل والصورة من حيث هي صورة فان العلل الثابتة القريبة
اي مجموعها او هو شرط الوجود على امر فان الصورة العاقبة شريكة للسبب الاصل في اقامة الهيولى
بان تركيب الصورة الزائلة وجاعلة للمادة جوهراً غير الذي كان بالفعل بالكلية من الاحوال

اقامة
مع ذلك

النوعية

النوعية وتتخصص بها الصورة وتتشخص من الشيخ بالصورة على وجه يحتمل بيانه
كلام غير هذا المجمل قال الفاضل الشارح لما بين كيفية تعلق وجود الهيولى بوجود الصورة اراد ان يبين
كيفية تشخص كل واحدة منها بالاخرى فان من شيء وذلك انا قد بينا فيما سبق ان لا نوع يحتمل ان يكون
لا شخاص كثيرة فذلك النوع انما يتشخص بالمادة وتشخص تلك المادة انما يكون بالمادة او من اللبنة فرع
الشيخ ههنا ان كل واحد منهما اعني الهيولى والصورة يتشخص بالاخرى وهذا لا يقتضي الدور لانا نجعل ذات
كل واحد منهما علة تشخص الاخرى وهذا يقابل ان يقول ان تشخص كل واحد منهما بذات الاخرى متوقف على
انضمام ذات كل واحد منهما الى ذات الاخرى وانضمام ذات كل واحد منهما الى ذات الاخرى
متوقف على تشخص كل واحد منهما فان المطلق غير موجود والمبهم لا يوجد فلا ينضم اليه غيره ويكون تركيب
عن ذلك بان يمنع هذه المقدمة فان انضمام الموجود الى المبهم لا يتوقف على صيرورة كل واحد منهما
فلذا ههنا اقول تشخص الهيولى بذات الصورة معقول فان الهيولى انما تفتقر في هذه الهيولى بعينها
لاجل صورة بعينها لا من حيث انها هذه الصورة بل من حيث انها صورة ما كما مر واما تشخص الصورة
بذات الهيولى فليس بمعقول لوجهين الاول ان هذه الصورة لم تفتقر الى هذه الصورة بعينها الا لاجل
الهيولى من حيث انها هيولى ما فان هذه الصورة لا يعقل مفارقة لهذه الهيولى ومتعلقة بها من حيث
هي هيولى ما بخلاف الهيولى فانها يعقل ان يكون هذه الهيولى الا من هذه الصورة فاذن تشخص الصورة
بالهيولى يكون من حيث هي هذه الهيولى لا من حيث هي مطلقة والثاني ان ذات الهيولى هي حقيقة
القابلية والاستعداد فكيف يصير علة وفاعلاً للتشخص بل قد تبين ان كل نوع يحتمل ان يكون اشخاص
فذلك النوع انما يتشخص بالمادة ان يتشخص بها من حيث هي قابلة للتشخص فيصير النوع لا جلها كثيراً من حيث

كلام

النوعية

نقطة والخط مقدار ذو وضع هو طول بلا عرض والنقطة هي ذات وضع لا جزء لها والصورة الجسمية
لذاتها تستلزم الجسم التعليمي ولذلك ربما اشتبه احدهما بالآخر وكان الجسم التعليمي يستلزم البسيط والبسيط
الخط والخط النقطة لا لذاتها بل باعتبار التناهي فلذلك اتصلت مباحث المقادير بمباحث الاجسام
ولما كانت مباحث الجسم التعليمي داخلة في المباحث الماضية بالوجه وبقيت المباحث الباقية فاورد
هذا الفصل لبعض تلك المباحث مشتملاً عليها واعلم ان الجسم في قوله الجسم ينتهي ببسيط هو التعليمي اذ
بالذات معروض البسيط والجسم الطبيعي انما يصير معروضه بتوسط الجسم التعليمي وقد افاد بقوله الجسم ينتهي
ببسيط اثبات البسيط اولاً وكيفية لزومه للجسم ثانياً وذلك لان انتهاء الشيء انما يكون عند انقطاع امتداده
الآخذ في جهة ما ولما كان الجسم ذا امتدادات ثلثة وانتهاء الواحد منها في جهة من حيث هو واحد
ينتفي بقاء الاثنين الباقيين كان الجسم ينتهي بما من شأنه ان يكون ذا امتدادين فقط وهو المسمى بالبسيط
وهكذا القول في انتهاء البسيط بالخط واما الخط فهو امتداد واحد مجرد عن الآخرين فهو ينتهي بما
لا امتداد له وكيف لا وضع له لان هذه المقادير ذوات اوضاع فنهاياتها كذلك والشيء
ذو الوضع الذي لا امتداد له هو النقطة فالخط ينتهي بالنقطة وهي ليست مقداراً لعدم الامتداد
فيها قال الفاضل الشارح انما لم يقل نهاية الجسم هو البسيط بل قال ينتهي ببسيط لان البسيط كم والنهاية
من المضاف المشهوري فانها نهاية لذي النهاية فاذن القول بان البسيط نهاية الجسم خطأ بل هو الذي
به تناهي الجسم واقول التحقيق يقتضي ان يكون هناك ثلثة امور احدها ماهية السطح الذي هو المقدار
المتصل ذو البعدين وثانيها عدم الجسم بعد نفاذه وانقطاعه وانتهاؤه لا العدم المطلق وثالثها
اضافة عارضة للجسم واما يستدل على ثبوت الاول للجسم بثبوت الثاني اذ هو معارض

قوله وهو ما افاده ان الاول اثبات البسيط لان ينتهي اي ينتهي بالبسيط والانتهاء ثابت كان البسيط ثابتاً وانه متى انتهى بالبسيط فلا ترد امتدادات ثلثة اذا انتهى واحد منها في جهة بقي الامتدادان الآخران فان الجسم انما يكون بهما ... كيفية لزومه الخ

... السطح ... الجموع ... عرض ...

مستلزم للاول واما الثالث فاذا اعتبر عروضه للثاني كان نهاية مضافة الى ذي النهاية
والجسم يلزمه السطح لا من حيث يتقوم جسميته به بل من حيث يلزمه التناهي بعد كونه جسماً
فلا يكون في السطح ولا كونه متناهياً امر يدخل في تصوره جسماً ولذلك قد يمكن توهم الجسم غير متناه
جسماً غير متناه لكن بين لهم امتناع ما يتصورونه قال الفاضل الشارح مراده ان السطح
والتناهي ليسا جزئين لماهية الجسم لامكان انفكاك تصور الجسم عن تصورهما حتى يتصور جسم غير
متناه والشيء لا يتصور الا بعد تصور اجزائه ثم اعترض عليه بان تصور الجسم ويحتاج في معرفة انه
من الماهية والصورة لا الجزء الذي بذلك الا لكون تصوره قبل معرفتها ناقصاً مكتسباً بالرسوم وبعد
معرفتها تاماً مكتسباً بالحد ومشتملاً عليها او لكون تصور الشيء غير مقتضي لتصور اجزائه وكيفية دارت
النقض فلم لا يجوز ذلك في السطح واقول الجواب عنه ان اجزاء الشيء في العقل غير المحسوس
والفصل غير اجزائه في الوجود اعني الصورة والمادة والجسم يتصور باجزائه العقلية ويطلب
باجزائه الوجودية ولذلك كانت الاولى بالقوة مشتملة على الاجزاء فان الابعاد الماخوذة
في حد الجسم هي الصورة والقبول الماخوذ فيه هي المادة والسطح والتناهي لا يعقل كونهما جزئين
عقليين اذ هما ليسا محمولين على الجسم فنفى الشيخ اولاً انهما ليسا جزئين في الوجود وذلك لان السطح
يلزم الجسم بسبب التناهي المتعلق بطرفه ولا يكون كذلك ثم احتمل ان يتصور كونه في السطح وذي
التناهي جزئين عقليين لكونهما جزئين محمولين عليه فنفى انهما ايضاً ليسا كذلك لانفكاك تصوره عن
تصورهما واعلم ان الذي لا يتقوم بجزئه العقلي وبجزئه الوجودي فقد يتقوم بعلته كالمادة بالصورة
وحصة النوع من الجنس بالفصل والجسم لا يتقوم بالسطح لواحد من هذه المعاني الاولى ان فلا ترد

اما الاخر فلانه يشعر بان السطح لا نهاية للجسم وقال الشارح معترضا على قوله من حيث هو نهاية انه ان شئت

ان السطح يلزم الجسم بواسطة التناهي وهو يفتقر الى كثير من عوارض التناهي للجسم قبل عروض السطح له وهذا ما ظاهر

لا ينافيه كون النهاية اضافة عارضة للسطح والعارض متاخر عن المعروض فكيف يكون من عوارض التناهي للجسم

قبل عروض السطح له ثم قال ولا يمكن ان يجاب بان النهاية التامة هو نفس السطح لكنه يكون سببا لثبوت

السطح للجسم كالاوسط فيرد بان الالم اذا كان معلولا للاكبر وعلة لثبوته للاصغر وانما قول الشارح ان النهاية

اضافة عارضة للسطح لم يقصد كون النهاية من المضاف الحقيقي وهو ما يفتقر لكنه غير قريب بانها من المقولات التي

المشهورة فلعله اشار بذلك الى ان اخذ النهاية تارة مع السطح وجعلها بذلك الاعتبار مشهورة وتارة

مفردة وجعلها بذلك الاعتبار حقيقية فكيف ساغ له ان يجعل اضافة العارضة معروضة لسبب العروض

ذلك العارض المعروض فان تلك الاضافة لا يعقل الا بعد العروض فانظر الى هذا الرجل الفاضل كيف

يخبط في كلامه فلا يبالي اين يذهب وما حققناه من قبل وهو ان الانقطاع يعرض الامتداد الجسمي اولا

ثم السطح يلزم ذلك الانقطاع ثانيا ثم يعرض لها الاضافة باعتبارين يزيل هذه الشبهة

واما السطح كسطح الكرة من غير اعتبار حركة او قطع فهو واحد ولا خط ثمة كالمحور والقطبان والمنطقة فانما

يعرض عند الحركة والخط المحيط بالدائرة فهو واحد ولا نقطة ثمة يريد بيان لزوم الخط للسطح والنقطة

للخط ايضا بواسطة التناهي فانهما لا يعرضان لهما مع عدم التناهي ولكن يعرف اولا الالفاظ

التي استعملها في هذا الموضع فنقول الكرة جسم يحيط به سطح واحد في داخله نقطة يكون جميع الخطوط

الخارجة منها اليه ذلك السطح متساوية والدائرة سطح مستو يحيط به خط واحد في داخله نقطة يكون

جميع الخطوط الخارجة منها اليه ذلك الخط متساوية والنقطة من مركزها والخط المستقيم المار بالمركز المنتهي

الخارجة م

في الجانبين

في الجانبين الى المحيط قطرها واذا قطعت الكرة بسطح مستو حدث فصل مشترك بين السطحين هو

محيط دائرة على سطح الكرة واذا فرضت الكرة متحركة حركة وضعية مستديرة حدث عليها نقطتان

لا تتحركان هما قطباها وقطر بينهما هو المحور ومنطقة هي اعظم الدوائر على سطح الكرة التي تتساوى

ابعاد جميع النقط المفروضة عليها من القطبين وقد تبين من ذلك ان الخط والنقط انما تعرضان

للكرة باعتبار احد امرين اما القطع والحركة   واما المركز فعنده انه يتقاطع اقطار او منه

ما او بالوهم وقبل ذلك فوجود نقطة في الاوسط كوجود نقطة في الثلثين وسائر الانحاء

فان الاوسط والاطراف يتساوى حصول الاجزاء في المقادير الا بعد وقوع القسمة بواجب فيها من حركة

لوله او تجزية واذا سمعت في كتب الدائرة في داخلها نقطة فمعناه تنافي ان يعرض فيها نقطة لا يتغير

الجسم [illegible] في جميع اقطاره الثلث ومعناه تناسب قسمتها [illegible] الدائرة لا بعد مركزه

موجود فيها الا باحد ثلثة اشياء احدها التقاطع والثاني الحركة والثالث الوهم فان تقاطع

الاقطار انما يكون على نقطة هي المركز ومركز الدائرة الا ان ينفرض سكون نقطة فاصلة بين الحركتين في الجهات

المختلفة هي المركز واما الوهم فظاهر ولا يتوهم من هذه الامور فوجود مركزها في وسط الدائرة

كوجود نقطة في ثلثها اي كما ان موضع النقطة في الثلث متعين بالقوة قبل الفرض [illegible] وقوعها

وقوعها بعد الفرض في غير ذلك الموضع فكذلك حال المركز ثم ذكر انه من وقوع الفصل في المقادير انما

يكون بالقوة فقط ولا يخرج الى الفعل الا بسبب الاعراض او الوهم كما مر ذكره مرارا قال الفاضل

الشارح لا شك ان امكان حصول هذه النقطة حاصل في الدائرة بالفعل قبل التقاطع والحركة

والوهم ثم ان المركز غير ممكن الحصول الا في موضع معين وهذا الامكان يوجب امتيازه

الموضع غير سائر المواضع فان مركز الدائرة موجود قبل هذه الاحوال وهكذا القول في سائر النقط
فان تكون في الخط بينة موجودة بالفعل ويلزم من ذلك الانقسام اليها التي هي بالفعل او القول بان
اختلاف الاعراض لا يوجب الانقسام فان الحركة انية لا يوجب الانقسام والجواب ان هذا الكلام في
والفرض لا يرتفع برفع الجسم مع ثبوت معناها بل يرتفع بان لا يفرض والدائرة التي لم يفرض فيها شيء لم
يلزم فيها شيء مما ذكره وهذا الحكم لا يختص بالدائرة بل الخط الواحد التام ان انتصف والنصف منتصف وهلم
جرا او مرة مماسة (?) في نفسها غير سائر اجزاء الخط الا انها تمتاز بالفرض ولا يرتفع بان يقبل انها لازمة
والتي لم يفرض لا يتصور المنتصف فضلا عن التنصيف

والشك فيما منه هذا الذي لم يتم قبل السطح

في الوجود والسطح قبل الخط والخط قبل النقطة وقد حقق هذا اهل التحصيل واما الذي يقال بالعكس من
ان النقطة لو كانت تتحرك الخط ثم الخط السطح ثم السطح الجسم فهو للتفهيم والتصوير والتخييل الاترى ان
النقطة اذا فرضت متحركة فقد فرض لها ما يتحرك فيه وهو مقدار ما فالخط والسطح فكيف يكون ذلك بعد
وكيتما افاد بهما فان هذه الامور كيف تترتب في الوجود وان الذي يقال بخلافه للتفهيم المبتدئين من
فرضيين لا يخلو فقط والفاظ الكتاب تغنيه عن الشرح

ما اسهل ما يتاتى ذلك تامل الذي الابعاد

الجسمانية متمانعة عن التداخل وانه لا ينفذ جسم في جسم واقف غير متنح عنه والذي ذلك للابعاد لا للهيولى
ولا لسائر الصور والاعراض يريد بيان امتناع تداخل الابعاد الجسمانية وكانه يعني تفسير هذا الحكم
اوليا وهذه المسئلة والتي بعدها من الطبيعيات بخلاف المسائل المتقدمة وانما اورد هذه المسئلة
هنا لتعلقها بالمقادير وبناء … عليها والاستشهاد بان الجسم لا ينفذ في جسم واقف غير متنح
عنه تذكير للاستقراء الذي كتبت النفس هذا الحكم الاولي في مبادي التعليم به وباستشهاده فان من توقف

والفرض

في هذا الحكم اولى ينبه عليه بالاستقراء وانك قوله الذي ذلك للابعاد لا للهيولى ولا لسائر الصور والا
فانه انما ينبه على ان الهيولى وسائر الصور والاعراض لا حصة لها في العظم الا بالعرض والابعاد
الجسمانية هي المخصوصة بالعظم بالذات ولا شك في ان عظيمين يجتمعان لها اعظم من احدهما فان الكل
اعظم من جزئه والقول بالتداخل يقتضي كون الكل مساويا لجزئه واما ان النقط لا حصة لها في العظم
فذلك لا يمانع من الاجتماع الا ان الاشارة الى الوضع على سبيل الاتحاد والخطوط حكمها من حيث
الطول حكم الاجسام من حيث الوضع والعمق حكم النقط والسطوح ايضا حكمها من حيث الطول
والعرض حكم الاجسام ومن حيث العمق حكم النقط ولذلك ينطبق الخطوط والسطوح بعضها
على بعض بحيث يرتفع عنها الامتياز الوضعي فمن يحكم بان هذا الحكم يشترك فيه المقادير كلها
ينبغي ان يقول من حيث هي مقادير

انك تجد الاجسام تتحد وضعا تارة متلاقية

وتارة متباعدة وتارة متقاربة وقد تجد اثنين او وضعا عادة بحيث يسع ما بينها اجساما محدودة
القدر وتارة اعظم وتارة اصغر فتبين ان الاجسام الغير المتلاقية كما ان لها اوضاعا مختلفة كذلك
بينها ابعاد مختلفة الاحتمال التقدير وتقديرها يقع فيها … فا قدر ما فان كان بينها خلاء فراغ جسم
ويمكن ذلك فهو ابعاد بعد مقداري يسمى عند من يقول به شيئا محضا وان كان الاجسام … يد ابطال الخلاء
والقائلون به فرقتان فرقة يزعم انه لاشيء محض وفرقة يزعم انه بعد ممتد في جميع الجهات …
ان يشغله الاجسام بالحصول فيه ويكون مكانا لها قال الفاضل الشارح بعد تقرير كلام ان لو وجد جسمان
لا يتلاقيان ولا يوجد بينهما ما يلقيه واحدا منها واقول ان التوقيف الذي … من الاجسام
وهو الذي يسمى هنا … ولا يتناول الذي لا يتناهى … فقد اطلق في هذا الفصل مذهب الخ

الاجسام اما متلاقية او غير متلاقية فان كانت غير متلاقية
تختلف ما بينها في البعد بعيد هو ذراع وبعيد هو ذراعان
اي يتغير ذلك وهو اختلاف احتمال الابعاد للتقدير
ويختلف ايضا احتمال تلك الابعاد للتقدير بان يقع فيما بين
الاجسام ما يسع جسم محدود منها ما لا يحتمل ان يقع فيما
الا جسم اصغر ومنها ما يحتمل جسم اكبر وهذا الاختلاف
انما هو اختلاف … فلا يكون الا كميا محضا

الاول بان من قال بان الخلف الجملة بينها لتقدر الخلاء الواقع بينهما بها فان الاول الخلف لا يمكن فيه تقدير
بين امثالها بين هذه الخلاء الذي يقع بين تلك الاجسام قابل للمساواة واللامساواة والتقدير والتجزي
على الحدود التي ذكر واضاف الى ذلك مقدمة هي ان كل ما كان كذلك فهو اما كم متصل او البعد المقدار
واما ذو كم متصل او الجسم واذا كان الخلاء عندهم غير جسم فهو بعد مقدار ليس بلا شيء محض كما زعمت
الفرقة الثانية   واذ قد تبين ان البعد المتصل لا يقوم بلا مادة وتبين ان الابعاد الجسمية لا تنفرد عن
لا يحل بعد بينها فلا وجود للفراغ هو بعد صرف واذا سلكت الاجسام في كونها لا يتخلل بينهما ولا يثبت
لها بعد مفطور فلا خلاء يريد ابطال المذهبين ثم انه ابطلها بوجهين وذلك باضافة مقدمتين الى ما
تقدم بيانه الى الحكم الذي ثبت في الفصل المتقدم احديها ان البعد المتصل لا يقوم بلا مادة وهو ما تبين
في باب اثبات الهيولى والثانية ان الابعاد الجسمية لا تتداخل وهو ما ذكره في فصل مفرد فاذا انضاف الاولى
الى الحكم المذكور صار هكذا الخلاء بعد متصل والبعد المتصل ذو مادة فالخلاء بعد ذو مادة فهو اذن
ليس بعدا او فاعلى ما يقولون وهو خلف فذلك يقول فلا وجود للفراغ هو بعد صرف واذا انضاف الثانية
اليه صار هكذا الخلاء بعد متصل والبعد المتصل يمتنع عند سلوك الجسم اليه فالخلاء يمتنع عند سلوك الجسم
اليه ولا يثبت له فهو اذن ليس بعدا مفطورا من شأنه ان يكون مكانا للجسم على ما يقولون وعبر
عن ذلك بقوله فاذا سلكت الاجسام في كونها لا يتخلل بينها ارض الخلاء ولم يثبت لها بعد
للاجسام بعد مفطور ثم انتج من جميع ذلك قوله فلا خلاء وانما اخر الفصل بالبيان لانه لم يستعمل فيه
مقدمة لم يتبين قبله   ولعلك تقول انكم تشتغلون به الكلام في ان الذي ليس بجهة ومنه
قولنا تحرك كذا في جهة كذا او من جهة كذا ومن المعلوم انها لو لم يكن لها وجود لما كان من

المحال

المحال ان تكون مقصد المتحرك وكيف يقع الاشارة نحو لا شيء فيتبين ان للجهة وجودا
يريد اثبات الجسم الجهات والجهة هي التي يكون مقصد المتحرك الاين على الاستقامة او الاشارة
الحسية فيسميها ووجه المناسبة انها كالجهات يتحقق بها غايات الامتدادات قال الفاضل الشارح الكلام
منه وجهين احدهما ان الخلاء يظن انه مكان والجهة مناسبة للمكان والثاني انها امر يوجد
للنهايات والاطراف كالخط والسطح فهي غير مناسبة واستدل الشيخ على وجودها بقياسين
احدهما ان الجهة مقصد المتحرك والمتحرك لا يقصد ما ليس بموجود والثاني ان الجهة مشار اليها وما يشار
اليه فهو موجود   اعلم انه لما كانت الجهة مما يقع نحوه الحركة من المعقولات التي لا
وضع لها يجب ان يكون الجهات لوصفها قبل ولها الاشارة يريد بيان ان الجهات ذوات
اوضاع وليست من المعقولات المجردة التي لا وضع لها وبينه بقياس شرطي مركب من القياس الاول
من القياسين المذكورين في الفصل وهو ان الجهة مقصد المتحرك والمتحرك لا يقصد الا ما له وضع له
ثم بين بهذا القياس ايضا ان صورة القياس الثاني من المذكورين والذي كان يجب ان يبين بها ذو وضع وكل
ذي وضع قابل للاشارة الحسية   لما كانت الجهة ذات وضع في البين
ممتنع في البين ان وضعها في امتداد ما نحو الاشارة والحركة ولو كان وضعها خارجا عن ذلك
لكانت نسبته اليها لم يعرض انها تكون منتسبة في ذلك الامتداد او غير منتسبة فان كانت منتسبة
فاذا وصل المتحرك الى ما يعرض لها اقرب الجزئين من المتحرك ما انتقيناها كل الا انه يبقى انه يتحرك
بعد على الجهة او يبتني تحرك من الجهة فان كان يتحرك بعد الى الجهة فالجهة ما تبقى ان الجهة قد
في ذلك الامتداد غير منتسم فهو طرف الامتداد وجهة الحركة فيجب الان ان يكون على ان يعتق

كيف يحكم للاستعدادات للواقف بالطبع والاسباب ذلك التوقف احوال الحركات الطبيعية يريد بيان
ماهية الجهة وانما اخره الى هذا الموضع لان الواجب تقديم بيان الهلية على بيان الماهية فبين اولا انها
موجودة ثم بين انه موجود اهطا ثم كان الوجود ثم قصد بيان الماهية وهي على ما حققه طرف الامتداد
وهو منقسم وانما تحقيق ذلك بوجوب تناهي الامتدادات فطرف الامتداد بالنسبة الى الامتداد نهاية
وطرف بالنسبة الى الحركة والاشارة جهة وهو الكتاب نكته والقايل ان يقول ان قسم الحركة الآخذة نحو جزء
ذي وضع الى حركة اليه وحركة عنه الى حركة قرب وحركة بعد وهذه القسمة حاصرة بالقياس الى ما انقسم
فى جهة الحركة اما بالقياس الى ما انقسم فيها فغير حاصرة لان هناك ما يمكن قسم آخر وهو الحركة فيه والمراد
قسمة لا يصح الا بالقياس الى ما انقسم فى بيان ان الذي فيه منقسم مصادرة على المطلوب والجواب ان الحركة فى
الذي المنقسم لا محالة يكون الى غير جهة والى جهة والعود القسمان الاولان والاول ان لم يكن جهة
من المسافة التي تنقطع الحركة وهو كذا فان القسمة حاصرة لعلك تقول السير من غرضها اليه
الحركة لم يوجد فقد يتحرك الشخص من السواد الى البياض ولم يوجد البياض بعد فان اصطلح هذا وذلك
فاعلم ان الامرين بينهما فرق واليه فان الشكك بغرضنا ان الغرض ان الفرق فلان
المتحرك الى الجهة ليس يحصل الجهة ما يتوقف تحصيل ذاته بالحركة بل ما يتوقف فى حصوله او القرب منه
بالحركة ولا يحصل لها عند تمام الحركة حالا من الوجود والعدم لم يكن وقت الحركة واما الحركة الاولى
فلان الجهة لو كان يحصل بالحركة لها وجود كان وجودها وجود ذي وضع ليس وجود معقول
لا وضع له وذلك عرفت على ان الحق هو الفرق وعليه بناء ما يتلو هذا الفن من الكلام الوهم
هو شك فى الكل اصدر القياسين الذين اثبتا بهما وجود الجهة وهو قولنا المتحرك لا يقصد

ير

بالسير الى موجود وتقرير التشكيك وحكم الاستحالة وهي الحركة فى الكيف مثلا كالحركة من السواد والبياض
ان لا يقصد بالسير الموجود فاذن ينتقض كلية الكبرى واجاب عنه بشيئين احدهما جعل الكبرى اخص
مما كان وهو ان يقال المتحرك فى الاين لا يقصد بالسير الى موجود فان بعده يحصل المقصود وهذا
هو الفرق والثاني الزام المشكك ان الشك غير قادح فى المطلوب وذلك لان الجهة التي تحصل بالحركة فى
الجهة يكون موجودة ذات وضع وهو مطلوبنا فاما اسعينا الا ان تثبت كون الجهة موجودة
ذات وضع وهذا الجواب جدلي غير برهاني الا انه فارغ فان الحق هو الفرق
فى الجهات واجبها الاولى والثانية اقول الاجسام تنقسم باعتبار الجهات الى ما يتقدم
عليها وتحددها وهو واجبها الاول وما لا يتقدم عليها بل يحصل فيها وهو واجبها
الثانية اعلم ان الناس يشيرون الى الجهات لا يتبدل منها جهة الفوق والسفل ومن دل
الى الجهات يتبدل بالفرض مثل اليمين والشمال فى القبلة ومثل ذلك فلنفعل اما يكون من خر
وانما الواقع بالطبع فلا يتبدل كيف كان ذلك اعتزوا بيانا اثبات جسم محدد الجهات محيط بالاجسام
ذوات الجهة فنقول قبل الخوض فى تقرير ذلك لما كانت الامتدادات التي تتقاطع ويقوم بعضها
على بعض على زوايا قوائم اعني ابعاد الجسم ثلثة لا غير وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات بهذا
الاعتبار ست اثنتان منها طرفا الامتداد الطولي ونسميهما الانسان باعتبار طول قامته حين
هو قائم بالفوق والتحت الفوق منهما ما يلي راسه بحسب الطبع والتحت ما يقابله واثنتان طرفا
الامتداد العرضي ونسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال اليمين ما يلي اقوى جانبيه بحسب
الاغلب والشمال ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد العمقي ونسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف

القدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابله ثم استعمل في ساير الحيوانات والاجسام حتى الفلك على هذا النحو وبهذا الاعتبار هو غير واجب وهو ثابت لبعض الامتدادات على عبرة ما التزم بعض ذلك كانت الجهات التي هي اطراف الامتدادات غير متناهية بحسب الامكان فرضها في جسم واحد بين الغاية الى النقطة واحدة قال الفاضل الشارح الحكم بان الجهات ست مشهور والتحقيق فان الكرة لا جهة لها بالفعل ولها جهات لا متناهية بالقوة اقول وهذا صحيح في الجهات بالمعنى المتقدم واما المقطوعات فعدد جهاتها عدد حدودها النقطية والخطية والسطحية ثم نسبتها كل من جهة او شيء عدد الخطية والسطحية لزم ان يكون للجزء النقطي مثلا جهة ثلث اقول هذه نسبة بخلاف ما تقرر فانا قد قررنا ان المقرر هنا كون الجهة طرف الامتداد والخطوط الثلث ليست اطرافا للامتدادات بل امتدادات من اطراف السطح والرجع الى المقصود فنقول الجهات الست تنقسم الى ما لا يتبدل بالفرض وهو الفوق والسفل والى ما يتبدل وهو الاربعة الباقية وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله فاذا توجه الى المغرب تبدلت الجميع فصار ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس فهذه تتبدل بالفرض وليس الفوق والسفل كذلك فان القائم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي راسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار راسه من تحت ورجله من فوق وكان الفوق والتحت بحالهما والفاضل الشارح جعل الفرض هو تسمية الجانب القوي ضعيفا والضعيف قويا بالنسبة الى اليمين شمالا والشمال يمينا وهكذا في القدام والخلف والاول في غير واقع وهذا غير واقع في العلو والسفل يتبدلان بالفرض لهم جعل الاعتبار بالراس والقدم فان قيام الشخص على طرف قطر الارض فيصير منكوسا فيكون ما يلي راسه ما يلي قدم الاخر ولا يتبدلان لهم جعل الاعتبار بالقرب من السماء وما يقابله

اقول

اقول ليس المراد من اعتبار الراس والقدم ما يلي راس الشخص وقدمه فانا بينا ان ذلك يتبدل بالانتكاس بل المراد ما يلي الراس والقدم بالطبع وعلى هذا لا يكون الطرف الا في قطر الارض هو الذي يلي القدم بالطبع وقد اتبعه قوله ولو شيء ما اشبه ذلك الفلك الذي يسير الجانب الشرقي منه يمينا والجانب الغربي شمالا تشبيها بالانسان الذي يسير جانبه الذي يظهر منه قوة وكثر يمينا وكل من يغير ذلك بالقدام والخلف لا ذكر الفوق والسفل واليمين والشمال ولم يذكر ما يشبههما من اليمين والشمال لتبدلهما بالفرض الا انه الشيخ لا يقيد اليمين والشمال تعقيد لم فيما فيما قيد قوله فيما اشبه ذلك الفلك اولى لان اتصاف الفلك بذلك انما يكون بسبب تشبيهه بالانسان واما الاربعة الباقية للفلك على وجه التشبيه المذكور فوسط سماء تشبيه قدامه وما يقابله خلفه واحد قطبيه علوه والاخر سفله وذلك شيء يتصور فيه فائدة ثم لما بين الشيخ قسمة الجهات بما بالطبع وما بالفرض قال فلنعد الى ما بالفرض او طبيعي وزعم لان الامور الفرضية لا تنضبط

ثم عن المحال ان يتعين وضع الجهة في خلاء او ملاء متشابهة فانه ليس هناك فرق بين واحد واحد بان يجعل جهة فالنقطة الجهة اولى من غيرها وجهة اذ لا يقع الا طرف خارج عنه ولا طارد يكون جسما او جسمانيا والحد الواحد من حيث هو كذلك فانه يفرض منه حد واحد لم اقرب منه ما يليه الى كل امتداد محصل جهة وبها طرفان وعلى هذا الجهات التي بالطبع فوق واسفل وبها الفاتحة فالمحدد اذن اما الذي يقع بجسم واحد لا من حيث كونه واحدا واما الذي يقع بجسمين والمحدد بجسمين الا يكون واحدها محيط والاخر في محاطه او يكون وضع الجسمين متباينين واذا كان احدهما محيطا والاخر في محاطه وفي المحاط ذلك التأثير بالوضع وذلك لان المحيط وحده يحدد طرفي الامتداد ذات بالقرب الذي يحدده باحاطته والبعد الذي يحدده بمركزه سواء كان حشوه او خارجا عنه خلا او ملا و

الامتداد يؤذن

اذا كان على الوجه الاول فيتحدد به جهة القرب واما جهة البعد فلم يجب ان يتحدد به لان البعد عنه ليس
بحسب ان يكون محدودا فاحدا عنه فلم يجب ان يكون محيطا والمحيط الثاني اوسا بان يقع منه في محاذاة دون
اخرى لكنه الا ان ما يجب ان يكون معونة في تقرير الجهة وكونه جسمانيا واحدا ودر الكلام عند فرض واحد
وضع فيه البعد ان يتقرر الجهة والتحديد اما بجسم واحد لكن ليس لانه محاط به كيف اتفق بل من حيث
هو كان ما موجها لتحديدين متقابلين ولم يكن الجسم محيطا لتحدد به القرب ولم يتحدد به المقابل اقول
تقرير البيان مع محاذاة او الكتاب لم يتصور فقد ثبت ان الجهة ذات وضع فالجهات المتقابلة
بالطبع يجب ان يكون وضعها الى شيء متشابه خلاء كان او ملاء واما في شيء مختلف والاول محال
لعدم اولوية بعض الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من سائرها والكون الحدود فيها بالفرض وغير متناهية
وكون الجهتين بالطبع اثنين فحسب فاذن الثاني حق وهو ان يكون ذلك الشيء جسما مختلفا خارجا عما
يتشابه وذلك الشيء لا يكون جسما او جسمانيا لوجوب كونه ذا وضع فهو اما جسم واحد يحدد الجهتين
معا او جسمان يحدد كل واحد منهما واحدة منهما والجسم الواحد يكون محددا اما من حيث هو واحد
او لا من حيث هو واحد فهذه اقسام ثلثة اما الجسم الواحد من حيث هو واحد فلا يمكن ان يكون
محددا لان كل امتداد فله جهتان وما فرض امتداد فالمحدد يجب ان يحدد جهتين معا والجسم الواحد
من حيث هو واحد ان يحدد ما يليه بالقرب فلا يمكن ان يحدد ما يقابله لان البعد عنه ليس بمحدود واذ
بطل هذا القسم بقي ان يكون المحدد اما جسما واحدا لا من حيث هو واحد واما جسمين ثم نقول
وهذا الثاني ايضا باطل لان المحدد جسمان لا يخلو اما ان يكون على سبيل احاطة احدهما بالاخر او على
سبيل المباينة والاول يقتضي دخول المحاط في التحديد بالعرض لان المحيط وحده كاف في تحديد

امتدادين

امتدادين بالقرب الذي يتحدد باحاطته والبعد الذي يتحدد بالبعد عن محيطه وهو مركزه فهذا
راجع الى ما كان المحدد جسما واحدا لا من حيث هو واحد واما القسم الاول وهو ان يكون بالمباينة فقط
فهو جسمين احدهما الاخر فيكون كل واحد من الجسمين لا يتحدد به الا القرب منه ولا يتحدد البعد عنه فلا يكون
لا يتحدد الجهتان معا بكل واحد منهما وقلنا ان المحدد يجب ان يحدد جهتين معا والثاني ان الكل
واحد منها جهات لا متناهية بحسب فرض الامتدادات الخارجة ووقوع الاول منه في جهة من تلك
الجهات وعلى بعد معين منه دون سائر الابعاد والامكنة ليس باولى من وقوعه في جهة اخرى
وعلى بعد اخر ما لا يكون فاذن الوقوع في كل جهة وعلى كل بعد من ذلك ممكن بحسب العقل
فلا نوع مؤثر في التحديد وهو ليس يجب ان يكون جسمانيا ذا وضع والكلام في وقوعه في بعض
جهات هذين دون بعض وعلى بعد معين منهما كالكلام فيهما فان علل بهذين صار دورا
والا فتسلسل ولما بطل هذا القسم ثبت ان يكون محدد الجهة جسم واحد لا من حيث هو واحد بل
على وجه يتحقق بل من حيث الاحاطة ومركز الموجب لتحديدين متقابلين كما مر فاذن
كل جسم في شانه ان   محدد الجهات جسم واحد محيط بالاجسام ذوات الجهات
الطبيعي محدد الجهة   يفارق موضعه الطبيعي ويعاود ويكون موضعه
ابه لا انه قد يفارقه ويرجع اليه وهو في الحال ذو جهة فيجب ان يكون محدد جهة موضعه الطبيعي
بسبب جسم غيره هو على ما هو قبل هذا المفارقة او معه فقط فذلك الجسم المتقدم او في رتبته الوجود
وعلى هذا العلة او على قرب اخذ اقول يريد بيان امتناع الحركة المستقيمة على محدد الجهات وبيان
تقدمه على الاجسام التي تجوز تلك الحركة عليها وتقريره ان كل جسم له موضع طبيعي فلا يخلو اما ان يكون

فيمكن ان مفارقة موضعه ومعاودة اليه اما الذي يمكن فيه شان ذلك والاول هو الذي لا يجوز الحركة الاينية
عليه والثاني هو الذي يجوز عليه ويمكنه مفارقة موضعه بالقسر ومعاودته اليه بالطبع ويمكنه ان يتحرك
الى التي ذا جهة يتحرك فيها لا اليها ومثل هذا الجسم لا يجوز ان يتحدد به جهة موضعه الطبيعي لان
جهة متحددة عند وجوده فيه وعند لا وجوده بل يكون متحددة لا بلا حق يصح منه ان يخرج عنه
مفارقا ويطلبه معاودا اولى لمن يكون ذلك التحدد بسبب جسم اخر فذلك الجسم الاخر هو علة الجهة
هذا الجسم الذي يفارق الموضع ويعاوده وهذا الجسم لا يمكن ان يوجد متقدما على الجهة لانه لا يستقر
لم يمكنه ان يتحرك الى جهة حالتي المفارقة والمعاودة والجهة لم توجد بعد فهو اذا متأخر عن الجهة
والمانع لجهة معينة امتناع الانفكاك عنها فاذن الجسم الذي هو علة الجهة متقدم على هذا الجسم
لانه متقدم على ما يتقدم عليه لو علما الا ايجابا وهذا ما هو معلول الجهة والمتقدم على المتقدم متقدم
وعلى الكل لبنيه متقدم كما في بيان ان الصورة ليست علة للهيولى فهو متقدم على الاطلاق بغير ضرب
من التقدم اما بالعلية او بالطبع فهذا ما في الكتاب وظهر منه ان الجسم المحدد للجهات لا يجوز ان
يفارق موضعه فلا يصح منه الحركة الاينية فان قيل لو قال الشيخ محدد الجهات لا يجوز عليه الحركة
الاينية لان الحركة — يستدعي جهة والجهة انما يتحدد به لكفى فما الفائدة
في تقييد الحركة بان يكون من الموضع الطبيعي واليه قلنا الجهات لا يتمايز الا بكون بعضها طبيعيا
لبعض الاجسام وبعضها غير طبيعي والحاجة الى اثبات المحدد هو لتمايز الجهات بالطبع لا لاثباتها
كيف كان والا لكان البرهان على تناهي الامتدادات كافيا في اثبات الجهات الذي
مقاطع الامتدادات وليس لهذا السبب خص ما بالطبع من الجهات بالنظر فيها وزعم ان الذي

لانه اعظم او بمرتبة كالاخر ويكون متشابها بنسبة وضع ما يفرض له اجزاء فيكون مستديرا المحدد
الاول لا يجوز ان يكون مؤلفا من اجسام مختلفة او متشابهة لان اختصاص كل جسم منها بان يكون في
جهة من الاشياء الحافظة فيه ودون جهة يقتضي امتناع ما والجهة من اجزائه المتقدمة عليه يلزم من ذلك
تقدم الجهة على المحدد لها فاذن هو بسيط ليس له اجزاء الا بالفرض ويجب ان يكون بنسبة تلك الاجزاء المفروضة
بعضها الى بعض وجميعها الى المركز وهو الذي يكون بنسبة تلك الاجزاء المفروضة بعضها الى بعض و
جميعها الى المركز وهو الذي يحفظه الوضع بينها متشابهة لانها ان اختلفت فصار بعض الاجزاء اقرب
الى المركز من بعض لزم من اختصاص القريب بجهة ... والبعيد في جهة البعيد البعد لاختلاف جهات
اجزاء المحدد ويلزم من ذلك ايضا تقدم الجهة على المحدد لها هف وثبت ان اجزاء الذي في الموضع هو الاستدارة
فاذن محدد الجهات مستدير الشكل الجسم البسيط هو الذي طبيعته واحدة ليس فيه تركيب
قوى وطبايع يريد بيان حال البسايط من الاجسام والخفي قد ذكر في عدة مواضع ان الطبيعة
تطلق على معان وذكر بعض تلك المعاني الحاجة فيها انها مبدأ الحركة والسكون فيما هي فيه اولا
بالذات لا بالعرض ويراد بالمبدأ المبدأ الفاعلي وحده وبالحركة انواعها الاربعة اعني الاينية والكمية
والكيفية والوضعية وبالسكون ما يقابلها جميعا وهي بانفرادها لا يكون مبدأ الحركة والسكون معا بل مع
انتفاء شرطين بالعدم الحالة الملائمة او وجودها ويراد بالكون فيه ما يتحرك ويسكن بها وهو الجسم
ويحترز به عن المبادي الصناعية والقسرية فانها لا يكون مبادي الحركة ما يكون فيه وبالاول عن النفوس
الارضية فانها يكون مبادي حركات ما هي فيه لا اولا وثانيا لانها يكون مبادي باستخدام الطبايع
والكيفيات وتوسط الميل بخلاف الطبيعة هي الجسم عند التحريك لا يحتاج الى غير كونها مبدأ اول لانه بلزمه

صح

اول آلة ح

آن لها ويراد بقولهم بالذات احد معنيين احدهما بالقياس الى المحرك وهو انها تحرك لا عن تسخير قاسر اياها
بل بذاتها على وجه يوجب الحركة لئلا يلزم منع وثانيهما بالقياس الى المتحرك وهو انها تحرك الجسم المتحرك
بذاته لا عن سبب خارج ويراد بقولهم لا بالعرض ايضا احد معنيين احدهما بالقياس الى المحرك وهو ان
الحركة الصادرة عنها لا تصدر بالعرض كحركة ساكن السفينة والثاني بالقياس الى المتحرك وهو انها تحرك
الشيء الذي ليس متحركا بالعرض كمن هو كاسر فانه يتحرك من حيث هو متحرك بالعرض والطبيعة بهذا المعنى
يقارب الطبع الذي يعم الاجسام حتى الفلك وربما يزاد في هذا التعريف قولهم على نهج واحد
من غير ارادة فيتخصص المعنى المذكور بما يقابل النفس وذلك لان المتحرك يتحرك اما على نهج
واحد او لا على نهج واحد وكلاهما بارادة او من غير ارادة فمبدأ الحركة على نهج واحد من غير ارادة
هو الطبيعة وبارادة هو القوة الفلكية ومبدأها لا على نهج واحد من غير ارادة هو القوة النباتية
وبارادة هو القوة الحيوانية والنفوس الثلث ليس يقع [illegible] فهذا معنى الطبيعة واما القوة فقد ذكر
انها مبدأ التغير من آخر في آخر من حيث هو آخر وفائدة هذا القيد ان الشيء الواحد من حيث هو واحد
يمتنع ان يكون فاعلا وقابلا مثل الطبيب اذا عالج نفسه فانه يقبل العلاج من حيث هو طبيب بل من
حيث هو مريض والبناء [illegible] فتقتضي التغاير فقول الشيخ الجسم البسيط هو الذي طبيعته واحدة تعريف
للبسيط والمراد بالطبيعة مبدأ الآثار اي هو الذي يكون المبدأ المذكور فيه واحدا لا ان الآثار الصادرة
عنه واحدة وذلك لان الطبيعة الواحدة قد تتكثر افعالها باعتبارات مختلفة كما ذكره في هذا
الفصل وزاده وضوحا بقوله ليس فيه تركيب قوى وطبائع اي لا يكون مجتمعا من اشياء مختلفة
لكل واحد منها قوة وطبيعة او تركب من جملتها شيء واحد فان مثل هذا يقابل البسيط بل يكون

طبيعة الاجزاء جميعا شيئا واحدا والطبيعة الواحدة تقتضي في الامكنة والاشكال
وسائر ما لا بد للجسم منه يلزمه واحدا غير مختلف ههنا اعتراض لا يمكن ان ينفك الجسم في وجوده عنها كالاين
والوضع والشكل والكيف والكم وغير ذلك وطبيعة الجسم لا محالة تقتضي من كل نوع شيئا على التعيين
في الفصل الثاني بهذا الفصل فالطبيعة الواحدة تقتضي من كل جنس منها شيئا واحدا على نهج واحد
ولا يختلف اقتضاؤها بالاوقات والاحوال الا اذا منعها مانع عن ذلك فالجسم البسيط
لا تقتضي الاشياء غير مختلف هذه نتيجة لقولنا الجسم البسيط طبيعته واحدة والطبيعة الواحدة
تقتضي شيئا غير مختلف وقال الفاضل الشارح هذا الحكم ليس نتيجة لهما لاحتمال ان يكون في البسيط قوة حيوانية
يصدر عنها الاشياء المختلفة لكن لما كان الحق ان البسيط العنصري ليس ذا قوة حيوانية ولا يصدر عن
الفلكي الاشياء المختلفة صح هذا الحكم اقول وضع المقدمتين المذكورتين ينافي هذا الاحتمال لان
قولنا القوة الحيوانية يصدر عنها الاشياء المختلفة ينتج مع كبرى القياس المذكور وهي ان الطبيعة الواحدة
لا يصدر عنها الاشياء المختلفة ان القوة الحيوانية ليست بطبيعة واحدة وهذه النتيجة مع صغرى
القياس المذكور وهو قولنا الجسم البسيط له طبيعة واحدة ينتج ان الجسم البسيط لا يكون ذا قوة حيوانية
لكن ما يتم لنا ان الجسم اذا خلي وطباعه ولم يعرض له من خارج تأثير غريب لم يكن له بد من موضع معين
وشكل معين فاذا في طباعه مبدأ استيجاب ذلك يريد بيان ان الجسم لا يخلو عن موضع وشكل
طبيعيين والذي فيه طبيعة تقتضي ذلك وانما خص البيان بهذين لان احدهما وهو الموضع مختلف
للاجسام والثاني وهو الشكل تتشابه وسائر الاعراض المذكورة يمكن ان يثبت بمثل هذا البيان
لانها لا تخلو من الاعراض التي هي من الاختلاف فقال ان الجسم واراد به البسيط والمركب جميعا ولم يقل كل

جسم لان محدد الجهات لا موضع له وقال اذا خلي وطباعه ولم يقل وطبيعته لان الطبيعة على بعض الوجوه
لا تنافي واحوال الفلكيات والطبايع تنافيها ولهذا اشترط فيه ان لا يعرض له من خارج تاثير غريب لان التاثير الغريب
ربما يقتضي للجسم موضعا او شكلا قسريا كتاثير الحرارة والاناء المكعب في الماء فان الماء اذا اصابه ما يصعده
بكيفيته وقال لم يكن له بد من موضع معين وشكل معين لان المطلق منهما يقتضيه الامر المشترك بين الجميع
واما المعين فانما يقتضيه الطبيعة الخاصة المطلوب اثباتها وفي بعض النسخ لم يكن له بد من وضع
معين وعلى تقديره يكون الوضع هاهنا هو الهيئة العارضة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى البعض
لا الذي هو المقولة الذي يعرض بسبب نسبة اجزاء الجسم الى غير الجسم كما علم الفاضل الشارح محمد ذلك لان ما
يقتضيه تاثير غريب من خارج وعلى هذا الوجه يكون الحكم كليا لان محدد الجهات ليس له وضع الا ان
ذكر الشكل يغني عن ذكر الوضع بحسب ترتيب الاجزاء فانه هيئة تلزم الجسم بعد الوضع بذلك المعنى
واما الوضع بالمعنى الثالث وهو كون الجسم بحيث يقبل الاشارة الحسية فهو امر يقتضيه الجسمية كما ذكر في
الهيولى على ما تقدم واليسير مما يتعلق بالطبايع المختلفة فاذن لا وجه لحمل الوضع هاهنا على ذلك المعنى
ثم قال فاذا في طباع الجسم مبدأ استيجاب ذلك وذلك لان وجود العارض للشيء دائما على وجه
بسبب يقتضي ذلك العروض والسبب يكون اما خارجا او غير خارج وفي هذا الموضع لا يمكن ان يكون خارجا
لانا فرضنا خلو الجسم عما يؤثر فيه خارجا عنه فيبقى الجسم وحده وغير منفك عن هذا العارض فاذن السبب
غير خارج وهو يكون اما مشتركا فيه بين الاجسام كالصورة الجسمية او امورا مختلفة تختص كل واحد منها
ببعض الاجسام والاول يقتضي ان يشترك الجميع في اقتضاء الموضع المعين وليس كذلك فاذن هي امور
مختلفة غير خارجة عن الجسم وهي طبايع الاجسام فاذن في طباع الجسم شيء هو مبدأ استيجاب الموضع

المعين

المعين والشكل المعين وانما قال مبدأ استيجاب ذلك ولم يقل مبدأ ذلك او مبدأ وجوب ذلك لان الحصول
في الموضع المعين والشكل المعين ربما زال عنهما بالقسر كما ذكر فالجسم يكون بحيث يعود الى ما يقتضيه
طباعه منهما عند زوال القسر ولو كان الطباع مبدأهما او لوجوبهما لكنه لما كان مبدأ الايجاب استيجاب
كان في جميع الاحوال استيجابهما والبسيط مكان واحد تقتضيه طبعه والمركب يقتضيه الغالب
فيه مطلقا واما بحسب مكانه او ما اتفق مكانه وجوده فيه اذا كانت وثبت الجاذبات عنه فلكل جسم
مكان واحد لما فرغ من بيان ان لكل جسم يقتضي موضعا وشكلا بحسب الطبيعة على الاجمال شرع
في التفصيل مبتدأ بالموضع واعلم ان الجسم اما بسيط واما مركب والبسيط لا يمكن ان يقتضي الا مكانا واحدا
لا مقتضى وما لم يكن للبسيط جزء الا بعد وجود الكل لم يكن لمكانه جزء الا لكل السبب الذي يقتضي حركة الكل
يقتضي حركة المكان فمكان الجزء هو بعينه مكان الكل واما المركب فيحتمل في اصل الابداع لان التركيب فلا مكان له
امر يعرض بعد الابداع والايجاد ومكانه على سبيل الابداع قبل التركيب يطلبه المركب اذا حصل فيقتضي
وجود الخلاء حالة الابداع وهو محال وايضا لو طلب البسيط بعد طريان التركيب عليه ذلك المكان
المفروض لوجب خلو مكانه الاول وهو ايضا محال ثم انه لما كان التركيب لا يقتضي زيادة في وجود الاجسام
فلا احتياج بسببه الى مكان زائد على ما كان للبسائط فاذن امكنة المركبات هي امكنة البسائط
بعينها والذي يستفاد من كلام الشيخ في ذكر اصل الكلمة وذكر وجه بعينها وتقريره ان المركب اما ان يكون
احد اجزائه غالبا على الباقية بالاطلاق او لا يكون والثاني لا يخلو اما ان يكون الاجزاء التي تكون في جهة
واحدة كالماء والارض مثلا غالبة على الباقية وح يكون تلك الاجزاء معا غالبة يجب طلب جهتها للمكان
او لا يكون فالمركبات بحسب هذه القسمة ثلثة اقسام ومكان القسم الاول ما يقتضيه الغالب في التركيب

مطلقاً ومكان القسم الثاني ما يقتضيه الغالب فيه بحسب مكانه او الا غالب فيه مطلقا لكن فيه غالب بالاعتبار
المذكور ومكان القسم الثالث وهو الذي لا يغلب فيه جزء لا على الاطلاق ولا مع الغير بالاعتبار
المذكور ومكان القسم الثالث فهو المتفق وجوده فيه ويمكن في ذلك [illegible] وان الحاويات فيه من
المكان الذي اتفق وجوده فيه فان ذلك يقتضي بقاؤه ثمة كالمدرة التي يجذبها قطع متساوية
من المغناطيس من جوانبها وفي بعض النسخ اذا اتت وتساوت الحاويات عنه وبيانه ان الجزئين الملتئمين
من النار والهواء مثلا ان تركبا على وجه يكون كل جزء منهما على مكانه فانهما يتميزان ولم يقصد
كل جزء منهما مكانه لعدم المانع عن ذلك واما ان تركبا على وجه يكون كل جزء منهما على مكان
صاحبه فانهما يتجاذبان ويتقاومان بالضرورة هناك فالوقوف في مكان التركيب انما يكون اذا
تساوت الحاويات عن المركب والرواية الاولى اصح لانه على تقدير الاجزاء [illegible] كان [illegible] يقول
منه لا منه فصل في جميع ذلك انقسام الجسم الى اربعة اقسام واحد بسيط وثلثة مركبة والقسي مكانا
كل واحد منها يجب الطبع لو التركيب فظهر ان كل جسم من شانه ان يكون في مكان فله مكان واحد وانما
حذف القيد المذكور لدلالة الكلام عليه ويجب ان يكون الشكل الذي يقتضيه البسيط مستديرا
والا لاختلف هيئته في مادة واحدة عن قوة واحدة ولما فرغ عن بيان تفصيل المكان
شرع في الشكل واقتصر على البسيط الذي يجب ان يكون شكله مستديرا لكون المقتضي لذلك وهو
الطبيعة واحدا وكذا القابل واحدا وامتنع ان يكون تاثير الفاعل الواحد في القابل الواحد مختلفا و
لم يذكر اشكال المركبات لانها تختلف باختلاف انواع النبات والحيوان والكلام في ذلك يستدعي
بسطاً فهو بمباحث التركيب اليق فان قيل ان كانت الاماكن المختلفة بحسب [illegible] على خلاف

طبايعها فطبيعة الاشكال المتشابهة والا على [illegible] في طبيعة واحدة قلنا علل المعلولات المختلفة
يجب ان تكون مختلفة اما علل المتشابهة فلا يجب ان تكون متشابهة لان العلل المختلفة قد تكون متشابهة المعلولات
فان قيل يلزم على ذلك ان [illegible] الاشكال كما يمكن استنادها الى الطبايع المختلفة يمكن استنادها الى الجسمية
الى الجسمية المشتركة فيها قلنا انها من حيث هي مطلقة كذلك اما من حيث هي متعينة فلا قوة [illegible] التي
ان تختلف باختلاف الطبايع والاشكال كانت مستندة الى الطبايع والقيل من يقول فان [illegible] الاجزاء الا
ليست مستديرة مع انها بسيطة والقول ان [illegible] الاستدارة [illegible] بالقسر ويبوسنها ما نعة عن العود
اليها فيقتضي ان تكون طبيعة واحدة مقتضية للشيء ولما يمنع عن حصول ذلك الشيء والجواب ان ذلك انما
وقع بالعرض فان الطبيعة اقتضت بالذات شكلا واقتضت كيفية حافظة للشكل فاقتضاؤها
تلك الكيفية لا يخالف اقتضاؤها الشكل بل هو مؤكد له لو خليت وطبيعتها لكن القاسر لما ازال
الشكل القسري فهي مانعة عن العود الى الشكل الطبيعي بالعرض وانما عرض ذلك لزوال الهيئة الحافظة
الطبيعية عن موجبها وبقائها عليها [illegible] واعترض الفاضل الشارح بان الفلك عندكم لا يقتضي وضعا
معينا مع استحالة خلوه عن الوضع المطلق فلم لا يجوز ان تكون الاجسام لا تقتضي مواضع واشكالا
معينة مع استحالة خلوها عنها والجواب ان الفلك مع قطع النظر عن غيره لا يوجب الوضع الذي
هو هيئة بسبب الاجزاء الى الغير لا مطلقا ولا معينا فلذلك حكمنا بانه لا يقتضي وضعا
معينا والجسم مع قطع النظر عن غيره يقتضي مكانا وشكلا معينين ولذلك حكمنا بذلك واعترض
ايضا بان متممات الافلاك والنقر التي تكون فيها التداوير والكواكب من الافلاك مع بساطتها
[illegible] لا يجب الشكل لما يقتضيه الاستدارة وانتم لا تجوزون حصول ذلك بالقسر وبان القوة المصورة
ان كانت بسيطة فمحلها اما بسيط واما مركب والاول يقتضي ان يكون شكل الحيوان كرة والثاني [illegible]

والمراد الكيفية [illegible] الكيفية حافظة للشكل المعترض عليه

طبايعها

يقتضي ان يكون مجموع كرات بعدد البسائط الذي في المحل المركب ولئن كانت مركبة من قوى فان كانت كل قوة
في محل واحد كان البعض يمنع البعض عن اقتضاء الاستدارة فلم لا يجوز ان يكون مع طبايع بسايط
الاجسام المتنوعة عن ذلك وان كانت في محال مختلفة كان شكل الحيوان البسيط مجموع كرات والجواب عن الاول
ان اتصال الصور الكمالية ببعض البسايط في فطرتها الاولى لاسباب تعود الى العلل الفاعلية غير
ممتنع كما ان اتصالها ببعض المركبات لاسباب تعود الى العلل القابلية في الفطرة الثانية غير ممتنع
فان الكاين نباتا او حيوانا في هذه الفطرة انما يتصل بصورة كمالية نباتية او حيوانية كانت بعد تنوع
صور اجزائه العنصرية بحسب مزاج كذلك لا يبعد ان يتصل في الفطرة الاولى ببعض الافلاك المستديرة
صورة كمالية تميز من ذلك الفلك كرة تحيط به من فلك خارج المركز او تدوير او كوكب مع تضاد
الصورة الاولى المنفعلة بجميع اجزاء الفلك الاول فيها ويكون ذلك بحسب امر في العلل المقتضية لوجود
ذلك الفلك المجموع من ذلك ان يتميز من الفلك الاول نجم او كرة منصورة بالصورة الاولى فقط
على التشبه بعالم الهيئة وعن الثاني ان القوة المتصورة على تقدير بساطتها وتركيب محلها او على
تقدير تركبها وتعلق اجزائها باجزاء المحل لا تقتضي كون شكل الحيوان مجموع كرات لان حكم الشيء حال الانفراد
والكيفية حكمها حال التركيب مع الغير وتحت ما اوجبناه الان القوة الواحدة في المحل المتشابه يفعل فعلا
متشابها والمجموع من ذلك انها تفعل في اجزاء المحل المختلفة فعلها في المحل المتشابه لان المنفعل منها
ليست هي الاجزاء افرادا بل المركب الذي هو المحل الكل [illegible] ان القوة المركبة تفعل فعل بسايطها
لان المجموع فاعل واحد في الاثار بحسب البسايط الذي هي كالآلات لها بالنسبة فاعلية [illegible]
الافعال

الجسم اذا في حال تحركه بميل [illegible] وليس به المانع ولن تمكن من المنع الا
فيما يضعف ذلك فيه
وفي بعض النسخ ولن تمكن من المنع الا فيما يضعف ذلك فيه بزيد

اثبات الميل وبيان احواله والميل هو الذي يسميه المتكلمون اعتمادا وكل جسم انما يتحرك بتوسط ميل وب
احتياجه الى ذلك ان الحركة لا تخلو عن حد ما من السرعة والبطوء لان كل حركة انما تقع في زمان وكل متحرك
فيه مسافة كانت او غيرها ففي زمان ما وقد يمكن ان يتوهم قطع تلك المسافة في زمان اقل من ذلك الزمان
فتكون الحركة اسرع من الاولى او اكثر منه فتكون ابطأ فاذن الحركة لا تنفك عن حد ما من السرعة والبطوء
والمراد ان السرعة والبطوء هو شيء واحد بالذات وهو كيفية قابلة للشدة والضعف انما تختلف
بالاضافة العارضة لها فما هو سريع بالقياس الى شيء هو بعينه بطيء بالقياس الى آخر وانما كانت
الحركة ممتنعة الانفكاك عن هذه الكيفية وكانت الطبيعة التي هي مبدأ الحركة ثابتا لا تقبل الشدة
والضعف كانت نسبة جميع الحركات المختلفة بالشدة والضعف اليها واحدة وكان صدور
حركة معينة منها دون اخرى عنها ممتنعا لعدم الاولوية فاقتضت اولا امرا يشتد ويضعف
بحسب اختلاف الجسم ذي الطبيعة في الكم كاختلاف الكبر والصغر او الكيف كالتكاثف والتخلخل او الوضع
الاندماج او [illegible] واتصال منها او غير ذلك بحسب الخارج عنه كما اذا فيه الحركة في رقة القوام
وغلظه وذلك الامر هو الميل ثم اقتضت بحسبه الحركة وهذا الامر محسوس في الحركة الاينية لمن يمنعه
المانع ويوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده
تحت الماء او كما يجده من الحجر اذا اسكنه في الهواء فالشيخ اشار الى وجوده وكونه محسوسا في
الجسم في حال تحركه بميل وما يوجد من عاد وجوده وكونه محسوسا بل اشار الى كونه محسوسا في
بقوله ويحس به المانع واشار الى كونه قابلا للشدة والضعف بقوله ولن تمكن من المنع الا
فيما يضعف ذلك فيه ان يضعف بالقياس الى قوة المانع واما بالرواية الاولى فيكون قوله ولن

فكان من الشيخ اشارة الى وجوده والاحساس به عند عدمه او تكاثره وذلك مما يدل على انها مغايرة للحركة ووجوداً
فيما يضعف ثم كيفية اشارة الى انه قابل للشدة والضعف وقد يكون من طباعه وقد يحدث فيه
من خارج عن جبلته انبعث عن طباعه الى حين زوال قسره وانبعاثه ابطال الحرارة العرضية التي يستحيل
اليها الماء البرودة المنبعثة عن طباعه الى حين زواله لما كان الميل هو السبب القريب للحركة توجهه كما ان
نفسه الى ما فيه فمنه ما يحدث عن طباع المتحرك وينتهي الى الجهة الطبيعية كميل الحجر عند هبوطه
والى الجهة النفسانية كميل النبات عند تبرزه عن الارض وميل الحيوان عند اندفاعه الارادي الى جهة
ومنه ما يحدث عن اثر قاسر خارج عن الجسم فيه كميل السهم عند اندفاعه عن القوس وانما يختلف الاجسام
في قبوله والامتناع عنه بحسب الامور الذاتية وغيرها فالاختلاف الذاتي هو الذي يكون بحسب قوة
الميل الطباعي وضعفه وهو الذي يكون الاقوى بحسب الطبع كالحجر العظيم اكثر امتناعاً عن قبول القسري
والاضعف اقل امتناعاً واما هذا الاختلاف فيكون بالاسباب الخارجية وذلك كون الاضعف
اكثر امتناعاً واما هذا الاختلاف فيكون الى العدم ثم كان القاسر به كالارض الصغيرة والعدم ثم كان
من دفع الموانع كالنبتة او لتخلخله الذي لا يجاوز تطرق اليه الموانع بسهولة كالريشة او لغير ذلك ولما
كان الميل هو السبب القريب للحركة وكان من الممتنع ان يتحرك الجسم حركتين مختلفتين معاً بالذات لان
الحركة الواحدة تقتضي توجهاً الى مقصد ما ويلزمه عدم التوجه الى غير ذلك المقصد والحركتان المختلفتان
معاً يلزم منهما التوجه وعدمه الى كل واحد من المقصدين معاً ويمتنع ان تقتضي الشيء شيئاً وعدمه معاً
فكان من الممتنع ان يوجد ميلان مختلفان في جسم واحد بالفعل بل كما يجوز ان يجتمع في جسم حركتان
احديهما بالذات والاخرى بالعرض كحركة الشخص في السفينة بنفسه بالذات وبحركة السفينة بالعرض

كونه

كذلك يكون ان يوجد ميلان كحجر يحمله الانسان ليمشي فانه يحس ثقله وهو ميله بالذات وبحركة الهواء منه
وهو ميله بالعرض الذي هو للانسان بالذات فاذا اطرح على جسم ذي ميل طبيعي بالفعل ميل قسري
يقاوم السبب الاعراض القاسر والطبيعة فان غلب القاسر صارت الطبيعة مقهورة وحدث ميل
قسري ويبطل الطبيعي ثم يأخذ الموانع الخارجية والطبيعة معاً في افنائه قليلاً قليلاً ويقوى
الطبيعي بحسب ذلك وياخذ الميل القسري في الانتقاص مع قوة الطبيعة في الازدياد والى ان يقاوم
الطبيعة الميل وعند ذلك الميل القسري فيبقى الجسم عديم الميل ثم يحدث الطبيعة ميلها مشوبا باثار الضعف
الباقية فيها ويشتد الميل بزوال الضعف فيكون الا رجحان قوة الطبيعة والميل القسري قد يجامع
الاوقات بين الكيفيات المتضادة واذ تقرر ذلك فنقول قول الشيخ وقد يكون من طباعه اشارة
الى الميل الطبيعي والنفسي وقوله وقد يحدث فيه من خارج عنه اشارة الى القسري وقوله يبطل المنبعث
عن طباعه الى حين زوال فيعود انبعاثه اشارة الى امتناع اجتماع الميلين وابطال القسري الطبيعي
وعوده عند زوال القسري كما يشاهد في الحجر المرمي حالتي صعوده وهبوطه ومثل في ذلك بالماء وهو
قوله ابطال الحرارة العرضية التي يستحيل اليها الا ان ينبغي معرفة النقوم المذكور فانه كما لا يجتمع
في الماء حرارة وبرودة بل يكون الماء متكيفاً بكيفية متوسطة بين غايتي الحرارة العرضية والبرودة
الذاتية تارة امثل لهذه وبعض حرارة وتارة امثل الى تلك وبعض برودة وتارة متوسطة
بينهما ولا يتميز باسمها وذلك بحسب تفاعل الحرارة العارضة والطبيعة المبردة كذلك لا يجتمع
في الجسم ميلان بل يكون ابداً ذا حال بين الميل القسري الشديد والطبيعي الشديد تارة يسير الميل
المنسوب الى القسر وتارة بالمنسوب الى الطبع وتارة بعيد منهما معاً وكذلك بحسب تفاعل الميل القسري

والطبيعة وكما كان فعل الطبيعة المائية عند وجود الوضع الذي يقتضيه وهو البرودة حفظه وعند
وجود المضادة كالحرارة افنائه وعند الخلو منهما ايجاد البرودة كذلك فعل الطبيعة في الجسم الدائم
مفارقا لحيزه عند وجود الميل المنبعث عنها حفظه وعند وجود ميل غريب مخالف افنائه وعند
خلو الجسم عن الميل ايجاد الميل الطبيعي فهذا ما ينبغي ان يحقق ليندفع الاشكالات التي تورد في هذا
الموضع كما يقال لولا اجتماع الميلين لكان الحجر الملقى ولان اللذان يرميهما قوي وضعيف متساويين
في الصعود والمكان وقوف جبل يتجاذب طرفاه بقوتين متساويتين وبقي ممتنعا وانما يكون
الميل الطبيعي لا محالة الى جهة مستوفاة الطبع لما كانت الجهات بالطبع اما فوق واما تحت فالميل
الطبيعي اما نحو الفوق وهو الخفة واما نحو السفل وهو الثقل واما السائل واما ما يقتضيه النفوس النباتية
والحيوانية فيمكن ان يكون نحو جهات وكما نشاء فاذا كان الجسم الطبيعي في حيزه الطبيعي لم يكن
له وهو فيه ميل لانه لا محالة انما يميل بطبعه اليه لا عنه لما كان الميل الطبيعي الى جهة انما يوجد عند الخروج
عن المكان الطبيعي وهو حال غير طبيعي كالحركة وجب انعدامه عند العود اليه وهو حال السكون بالطبع
فان الواصل الى المكان الطبيعي كيف يميل بطبعه اليه او كيف يميل عنه فاذن هو عديم الميل واعترض الفاضل
الشارح على ذلك بان الحجر اذا وضع اليد تحته وهو على الارض فقد يحس بميله واجاب عنه بانه انما يكون في مكانه
الطبيعي حين يكون في مركز العالم والحق في ذلك ان المكان الطبيعي للارض ليس هو مركز العالم الذي هو نقطة
موهومة فان شيئا من الارض في المكان الطبيعي لكونها في مكانها الطبيعي هو كونها بحيث ينطبق مركزها
على مركز العالم والجزء المنفصل عنها بالفعل ما دام منفصلا فهو ليس في مكانه الطبيعي بل مكانه ليس
جزء من ذلك المكان واذا صار متصلا بها بالفعل انعدم ميله وصار مكانه جزءا من مكانها

من الكلام
والحاصل ان الميل الطبيعي انما يكون ان امتنع الجسم عن قبول الميل القسري فكانت الحركة بالميل القسري اقل
وابطأ لما ذكر الميلين اعني القسري بعينه وبين امتناع اجتماعهما وبين حال الطبيعي منهما اذا لم يكن
حالهما عند تعارض السببين فان راى الاختلاف الذاتي المذكور انما يجري عليه الشارح بقوله ان الحركة
وكانت الحركة بالميل القسري اقل وابطأ الى الحال الحادثة عند تقاوم السببين كما قررناه
الجسم الذي لا ميل فيه بالقوة ولا بالفعل لا يقبل ميلا قسريا بتحرك به وبالجملة لا يتحرك قسرا والا فليتحرك
فبيان
قسرا في زمان ما مسافة ما وليتحرك مثلا في تلك المسافة ذو ميل ما ولا مانعية فيه يقتضي ان يتحرك بها
في زمان اطول ولكن ذو ميل اضعف من ذلك الميل يقتضي في مثل ذلك الزمان عن ذلك المتحرك مسافة
نسبتها الى المسافة الاولى نسبة زمان ذي الميل الاول وعديم الميل فيكون في مثل زمان عديم
وبين
الميل يتحرك بالقسر مثل مسافته فيكون وكنا مفروضين ذو مانع فيه وعديم مانع فيه هذا
الاحوال في السرعة والبطء هذا برهان بين ان الجسم القابل للحركة القسرية لا يخلو عن مبدا ميل
بالطبع وقبل الخوض فيه نقول قد ذكرنا ان الحركة لا بد لها من تلك الاشياء مسافة وزمان وقدر
معلوم من السرعة والبطء فنقول هاهنا اذا اتفق كل واحد من هذه الثلثة واختلف الباقيان فقد
يعرض بين المختلفين تناسب فلنبين بالتفصيل ان المتحرك الواحد من السرعة والبطء يقطع مسافة
طويلة في زمان طويل وقصيرة في زمان قصير فيكون نسبة المسافة الى المسافة كنسبة الزمان الى الزمان
على التساوي والمتحرك في المسافة الواحدة حين ما يقطعها بحد اسرع في زمان اقصر وبحد ابطأ
في زمان اطول فيكون نسبة السرعة الى البطء كنسبة الزمان القصير الى الزمان الطويل والمتحرك
في الزمان الواحد يقطع بحد اسرع مسافة اطول وبحد ابطأ مسافة اقصر فيكون نسبة السرعة

الى البطؤ كنسبة المسافة الطويلة الى القصيرة وتبيّن من ذلك نسبة الطول في المسافة والقصر في الزمان
بازاء السرعة ومقابلهما بازاء البطؤ واعلم انه لا يمكن ان يبقى نفس الحركة بنفسها تستدعي شيئا من الزمان
والمسافة والسبب السرعة والبطؤ فيستدعي شيئا آخر ولانا نثبت نفس الحركة يمتنع ان يوجد الا مع حد
منهما فهي منفردة غير موجودة وما لا وجود له لا يستدعي شيئا اصلا والحركة تنقسم الى النفسانية وغير
نفسانية والنفسانية تحدد للنفس حالها من السرعة والبطؤ المتخيلين لها بحسب الملائمة وتنبعث
عنها الميل بحسبها ومن الميل يحصل الحركة السريعة او البطيئة واما غير النفسانية التي مبدأها طبيعة او قسر
فيحتاج الى ما يحدد حالها اذ لا شعور ثمة بالملائمة وغيرها فهي بحسب ذاتها لا يحصل في غير زمان لو
امكن واذا لم يمكن ذلك فاحتاجت الى ما يحدد ميلا تقتضيها وحالا تحدد بها ولا يتصور ذلك الا عند
تفاوت بين المحرك وغيره فيما يصدر عنها وذلك لان الطبيعة لا يتصور فيها من حيث ذاتها تفاوت
والقاسر اذا فرض على اتم ما يمكن ان يكون عليه لا يقع اليه بسببه تفاوت والميل في ذاته مختلف فالتفاوت
الذي بسببه يتعين الميل وما يتبعه اعني الحد المذكور من السرعة والبطؤ يكون بسبب آخر اما خارج عن المتحرك
او غير خارج وهو الذي يسمى المعاوق اما الذي من خارج ذاته فهو كاختلاف قوام ما يتحرك فيه كالهواء
والماء بالرقة والغلظ واما الذي ليس من خارج فهو لا يمكن ان يعاوق الحركة الطبيعية لان ذات
الشيء لا يمكن ان يقتضي شيئا ويقتضي ما يعوقه عن اقتضائه ذلك بل هو الذي يعاوق القسرية وهو الطبيعة
او النفس الذي هو مبدأ الميل الطباعي فاذن يلزم من ارتفاع هذين المعاوقين اعني الخارجي
والداخلي ارتفاع السرعة والبطؤ عن الحركة ويلزم منه انتفاء الحركة ولاجل ذلك استدلت الحكماء
باحوال ما يقع في الحركتين تارة على امتناع عدم معاوق خارج فينفوا الخلاء وجود الخلاء

لعل مراده دون مرة بمهنا التوزيع لا الجمع اذ لا يلزم ان [illegible]
ما ذكره الطبيعي [illegible] الى الخلاء وما ذكره الثقة
ربما التفت [illegible]
تارة

تارة على وجوب وجود معاوق داخل فاثبتوا الميل الطبيعي في الاجسام التي يجوز ان يتحرك قسرا او هو
مسلك هذه الوجه الاستدلال في المسلكين لتحرر اختلاف المعاوقة لما كانت مقتضية لاختلاف
السرعة والبطؤ كانت المعاوقة القليلة بازاء السرعة والكثيرة بازاء البطؤ فكانت نسبة
المعاوقة الى المعاوقة في القلة والكثرة كنسبة المسافة الى المسافة فيهما على التكافؤ اعني القلة في
احديهما بازاء الكثرة في الاخرى وكنسبة الزمان الى الزمان على التساوي اعني القلة بازاء القلة والكثرة
بازاء الكثرة فاذا ثبت ذلك فلنفرض متحركا عديم المعاوقة يقطع مسافة ما في زمان وآخر مع
معاوقة ما يقطعها ويكون لا محالة في زمان اكثر وثالثا مع معاوقة اقل من الاولى على نسبة
الزمانين فهو لا محالة يقطعها في زمان مساو لزمان عديم المعاوقة ويلزم من ذلك الخلف تساوي
وجود المعاوقة وعدمها الا انهم يجعل حركة عديم المعاوقة لا في زمان بل انه لم لا ينقسم هو المطلوب
ثم لما تم فهذا التقرير مقاصدهم في هذا الباب واعترض على ذلك طائفة من المتأخرين
كالشيخ ابي البركات البغدادي وغيره بما ذكره الفاضل الشارح وهو ان الحركة بنفسها يستدعي زمانا
وبسبب المعاوقة زمانا فيجتمعهما واجدة للمعاوقة ويختص احدهما فاقدتها فان زمان نفس
الحركة غير مختلف في جميع الاحوال انما يختلف زمان المعاوقة بحسب قلتها وكثرتها ويختلف زمان
الحركة بعد انضياف احدهما الى ذلك الى وما يلزم من ذلك الخلف والتالي المذكوران واقول الحركة
بنفسها لا يمكن ان يستدعي زمانا لانها لو وجدت لا مع حد من السرعة والبطؤ في زمان كانت
بحيث اذا فرض وقوع اخرى في نصف ذلك الزمان او في ضعفه كانت لا محالة ابطأ او اسرع
من المفروضة فكانت مع حد من السرعة والبطؤ على فرضنا لا مع حد منهما هذا خلف

الى الملتقى فالدعوى المذكورة في الكتاب بان الجسم الذي لا مبدأ ميل فيه بالطبع لا يمكن ان يتحرك بالقسر والارادة ابدا
لشبه الكون عليه تحرك مع عدم مبدأ الميل الذي هو المعاوق الداخلي مسافة ما في زمان ما وليتحرك مثلا فلك آخر
جسم آخر فيه مبدأ ميل ومعاوقة ما وظاهر انه يتحرك بها في زمان اطول ولنكن جسم ثالث فيه مبدأ ميل
ومعاوقة اقل بمناسبة تقتضي ان يقطع في ذلك الزمان بعينه تلك الحركة مسافة اطول من المسافة الاولى
على نسبة زمان ذي الميل الاول وعديم الميل الا ان مع وحدة الزمان يكون نسبة المسافة القصيرة الى
الطويلة كنسبة الميل القوي الى الضعيف فيكون في مثل زمان عديم الميل يتحرك مثل مسافته لان نسبة مع وحدة ما لمحرك
الزمان الى الزمان كنسبة المسافة الى المسافة فيلزم الخلف والمحال بسبب الزمان فنسبة
بعد واعترض الفاضل الشارح بعد ذلك بان نسبة اثر المؤثر الضعيف الى اثر القوي ربما لا يكون كنسبتهما
قال فان قيل قوى الجسم تنقسم بانقسامه قلنا لعل القوة المؤثرة انما تحصل عند اجتماع الافراد و
لا يتوزع عليها بل ينعدم عند التجزية وايضا فان دل على احتياج الحركة القسرية الى معاوق
فقد دل ايضا على احتياج الطبيعية اليه والاعادة ما ذكره بعينه ثم قال ولا يلزم منه ان يكون في الاجسام
الطبيعية مبدأ الميلين متخالفين يعوق كل واحد منهما الآخر ثم قال فان قيل فان لم معاوقة القوة
كافية هناك قلنا فليكن ايضا كافية في القسرية ثم قال ولا يلزم من ذلك بعينه ان يكون في الافلاك ايضا معاوق
لانه مستمر في الجميع والزم منه محالات والجواب عن الاول فان من القوى الجسمانية ما يحل في مواد ما و
ينقسم بانقسامها فيه في الجزء والكل فيها وهي كالصور والطبائع ومنها ما يحل في جملة
منها ولا ينقسم بانقسام الجملة كالقوة الحيوانية فان الجزء من الحيوان لا يكون حيوانا وما نحن فيه
من الصنف الاول والاعتراض بالمنع عن التأثير بسبب الصغر غير وارد لانه بسبب مانع خارجي

اقدار

وقد اشترط في الوضع المذكور عدم الموانع الخارجية عن الثانية انما حكم باحتياج الحركة الطبيعية
ايضا الى معاوق ولم يلزم من الحجة المذكورة ان يكون المعاوق داخل الجسم الذي هو موضوع الطبيعية
كما فهو هناك من خارج فان معاوقة القوام كافية هناك واما القسرية فلان الحجة بعينها
قائمة مع فرض التساوي في القوام واما الفلكيات فلا يلزم منها ذلك لما تبين من الفرق
يجب ان يتذكر ههنا انه ليس زمان لا ينقسم حتى يكون الذي يقع فيه حركة ما لا ميل له ولا يكون له نسبة
الى زمان حركة ذي ميل لو كان زمان لا ينقسم لما كان له الى الزمان المنقسم نسبة كما لا نسبة للنقطة
الى الخط وحركة التي كانت حركة عديم الميل واقعة فيه وحركة ذي الميل في الزمان المنقسم لما تمت هذه
الحجة لانها مبنية على التناسب ولعلك تقول الذي الجسم ليس يلزم ان يكون له موضع والحيز
ولا شكل من ذاته بل يجوز ان يكون جسم من الاجسام اتفق له في ابتداء حدوثه حيز ما او اتفق له
من اسباب خارجة لا تتبين فلزمه ذلك اياه وضع او شكل صار اولى به كما يعرض للكل مدرة
ان يصير مكانها مخصصا بطبائعها دون مكان آخر بسبب غير ذاتها والذي كان بمعونة من ذاتها
ثم لا ينفك مع اختلاف احوالها عن مكان طبيعي جزوي يختص بها لا استحقاق فلكه كما
يكون فيه المكان مطلقا والذي يكون طبيعيا لا ينفك عنه والذي يكون استحقاقا مطلقا وكذلك الكلام
في الشكل لكنك ينبغي ان تعلم اولا ان كل شيء فقد يمكن فرضه مبرأ عن اللواحق الغريبة الغير
المتقومة لماهيته او وجوده فافرض كل جسم كذلك فانظر هل يلزمه وضع وشكل واما الحدوث
فانه لن يختص ذات الجسم عند الحدوث بمكان دون مكان الا لاستحقاق بوجه من طبيعة او لا
مخصص او اتفاقا فان كان لاستحقاق فذلك ذلك والذي كان لداع غريب غير الاستحقاق فهو دا

القواحق الغير المتوجهة وقد نعتت بغير الجسم والتي كانت لاتفاق لاحق غريب يستعمل في الاتفاق

يستند الى اسباب غريبة اقول قد مر بيان ان الجسم يقتضي بالطبع موضعًا وشكلًا معينًا وهذا الوهم تشكيك في ذلك وانما اخره الى هذا الموضع لانه لما ذكر استيجاب الجسم للموضع والشكل لم يذكر الامور الطبيعية معًا فذكر الميل بعقبه ثم لما فرغ من ذلك عاد الى ذكر الاشكال على حكمه الاول وتقريره بحسب ما في الكتاب ليس يلزم ان يحب ذات كل جسم من المنفية لان تكون موضع وشكل والوضع ههنا ليس بمعنى المقولة بل المعنى المذكور وانما قال موضع او وضع ليكون الحكم كليا ولم يورد مع الشكل لفظ او لانه يعم الاجسام كلها فقال ان ذلك لانه من الجائز ان يختص محدث الاجسام كل جسم في ابتداء حدوثه بمكان او وضع وشكل على سبيل الاتفاق او لاجل اسباب خارجة اتفاقية لا يتعين الجسم عنها كارادة المحدث او مصلحة في ذلك الجسم او ترتيب ونظام للاجسام كلها ثم ذلك المكان او الشكل بعد الحصول اولا بالجسم للوجوب اللاحق بما يوجد بعد وجوده كما في المنطق ثم ينتقل بعد الحدوث انتقل منها الا بسبب قسري كما ان عليه الى موضع او شكل خصصه الناقل به وذلك كما يعرض لكل مدرة من الارض ان يصير مكانها الجزء مختصا بطبعها دون مكان مدرة اخرى لسبب غير ذاتها وهو ما يوجب انفصالها من الارض وحصولها في موضعه على ما هو عليه وان كان ذلك مجعولة ذاتها لانها لو لم تكن قابلة للفصل في ذاتها لما امكن لذلك السبب ان يفصلها من الارض ثم ان تلك المدرة مع اختلاف احوالها لا تنفك عن مكان طبيعي ولن تختص بما استحقاق تقتضيه طبيعتها فلم لا يجوز ان يكون المكان فيما نحن فيه كذلك تعين المكان ولن يكون لكل جسم طبيعيا فهو غير منفك عنه لا بحسب الاستحقاق المذكور

مطلقًا

مطلقًا بل بسبب الامور المذكورة وكذلك الشكل فهذا تقرير الوهم والتنبيه على الجواب بان كل شيء فقد يكون زمنه منفردا عن كل بالحجة من خارج بحسب ماهيته ووجوده فاذا فرض كل جسم لكم والتنظر فيه يكونه له جا الى وضع معين وشكل معين ويلزم منه ان الحكم بانه لذاته يقتضيهما وانما قال لكل جسم ولم يقل الجسم مطلقا ليكون الحكم كليا مناقضا للتشكيك ولما قال لكل جسم لم يذكر الموضع واقتصر على الوضع لان الموضع يختلف باختلاف الاجسام وليس مما يلزم الجسمية ثم قال واما المحدث وقد خصه بالذكر لان المكان لم يقع التشكك به اذ فانه لو خصص الجسم بمكان دون مكان الا لرجح يرجع الى الجسم كاستحقاق بوجه ما ببعض الامكنة والاشكال دون غيرها من طبعه او الى المحدث كما مخصص واما الى غيرهما كالاتفاق والاول هو المطلوب والثاني والثالث من اللواحق الغريبة التي شرطنا قطع النظر عنها واشار مع ذلك الى ان الاتفاق ليس على ما يظن انه لا يستند الى سبب بل هو الذي يستند الى سبب غريب نادر وجوده ولا يتفطن لنسبته الى الاتفاق

ويستعمل في كل مكان فلا سبب · الجسم اذا وجد على حال غير واجبة من طباعه فحصوله

عليهما من الامور الامكانية ولعلل جاعلة ويقبل التبديل فيهما من طباعه الامانع وان كانت

هذه الحال في الموضع والوضع امكن الانتقال عنها بحسب اعتبار الطبع فيه ميل اقول احوال الجسم لا تخلو اما التي يجب بطبعه او لا يجب بل يكون والواجبة بحسب طبعه لا يمكن تبدلها وغير الواجبة انما يحصل الجسم بحسب علل فاعلية تقتضيها وتلك الاحوال قابلة للتبديل والزوال بالنظر الى طباع الجسم وليست بقابلة لها بالنظر الى عللها ما دامت ما نعة عن التبديل والزوال فان كانت الحال في الموضع والوضع هذه امكن انتقال الجسم عنها باعتبار طبعه

فانه لما تبين بطلبه قاسر عن ذلك الموضع والوضع فكان في ذلك الجسم مبدأ ميل بالطبع نحو المذكورة وعلى
لما حصول كليات الاجسام في مواضعها الطبيعية واجب لعلل تقتضيها الا ان انفكاكها
عنها غير ممكن واما جزئيات العناصر فحصولها في اماكنها الجزئية غير واجب ولذلك كان انتقالها
عنها ممكنا بل واقعا والوضع بمعنى المقولة للفلك غير واجب في زمان الحركة وهذا اصل مفيد
في نفسه وينبني عليه ما يتلوه الجسم المحدد للجهات ليس لبعض اجزائه التي تفرض اولى بما هو
عليه من الوضع والمحاذاة من بعض فلا يمكنه شيء من ذلك والحاصل انه ليس شيء منها فهي لعلة والنقلة
والانتقال عنها جائزة فالميل في طباعها واجب وذلك يجب ان لا يكون فيها مبدأ ميل الوضع
الموضع وذلك على الاستدارة ففيه ميل مستدير اقول يريد اثبات مبدأ ميل مستدير للمحدد
الجهات فقال ليس لبعض اجزائه التي تفرض فيه لانه قد عرفت فيما مضى ما يدل على امتناع ان يكون للمحدد
الجهات اجزاء بالفعل وقال اولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة ليعلم ان الوضع الذي
حكم به هو المقولة التي تعرض بحسب اجزائه الى ما هو داخل فيه وهو محاذاتها لو خرج لان هذا
الوضع انما يعرض من تاثير غريب فاذن ليس بواجب بحسب طباعه فهي لعلة لما مضى والنقلة
عنها جائزة فالميل في طباعها عنها وهو المستدير المستقيم واعلم انه وجوب مبدأ ميل مستدير
في جرم البسيط يدل على امتناع صدور ما يعوق عن ذلك بحسب الطبع منه ولا يمكن ان يعوق عن الحركة
المستديرة من خارج الا ذو ميل مستقيم او مركب ممتنع وجوده عند المحدد ووجود مبدأ الميل
وعدم العائق لان عدم وجود ذلك الميل بالفعل المستلزم لوجود الحركة الا ان الشيخ ما بين
لذلك في هذا الموضع ويشير اليه في موضع اليق به والفاضل الشارح اورد ههنا حجة من نفي

لتحدد الجهات ببسيط لان المركب يصح عليه الانحلال وتنعكس هذه القضية الى قولنا وما لا يصح
عليه الانحلال فليس بمركب والمحدد للجهات لا يصح عليه الانحلال فليس بمركب ثم اضاف الى هذه المقدمة
قوله وكل بسيط يصح عليه الحركة المستديرة فتشابه اجزائه في الماهية ثم قال وكل ما يصح عليه الحركة المستديرة
ففيه ميل ثم اعترض على ذلك بان الامكان العام يكفي لصدق ثبات الشرطية والامكان يجب حصول الاشتغال
في التمام والاول لا يوجب وجود الميل المستدير لان امكان افتراق العقل لا يقتضي حصول اسباب الافتراق
فيه والثاني غير معلوم لان العلم به يتوقف على العلم بان فيه مبدأ ميل مستدير وايضا فقد نقض بان العناصر
بسيطة فان كان يجب ان يتحرك على الاستدارة وايضا فان الاجزاء التي يدور الفلك عليها حركات
الاجزاء التي لا يدور عليها ما لا يتناهى فلو لزم من تشابه اجزائه صحة الحركة عليه لزم صحة حركات
مختلفة غير متناهية والتي يكون لها ميول لا تتناهى بحسبها واورد اعتراضات اخر بعضها في حكم الكلام
وبعضها يتحلل بما تحقق من الاصول المذكورة واقول في الجواب عن الاول ان الامكان يجب ان يكون الشرطية
يكفي في هذا المطلوب لان مع ذلك الامكان وقطع النظر عن الموانع الغريبة يحكم في التركيب
العقل المقتضي لوجود الميل بالطبع وعن الثاني ان الفلك العناصر ليس فيها مبدأ ميل مستدير لمانع ذاتي
غير غريب وهو وجود الميل المستقيم فيها ولما كانت الحركة المستقيمة غير محددة الجهات ممتنعة لم يكن
هناك مانع ذاتي عن الحركة المستديرة وانما الحصر للموانع في هذين لان الحركات البسيطة منحصرة في
وكذا الحركة وكذا اليه وحركة عليه فالميول البسيطة ثلثة اثنان مستقيمان وواحد مستدير وعن الثالث
لان اختصاص احد الاوضاع الفلكية بان يستدير عليه الفلك من ساير ما يمكن ان يكون يجب ان يختص
عائد الحركة اذ المتحرك بسيط فهذا الحكم يوجبه العقل وان لم يعرف وجه التخصيص بالتفصيل لما وجد متحركا

على وضع ما حكم بوجود ذلك المقتضي بالاجمال وحكم بان ذلك المخصص يعني يجب ان يكون مانعا عن الاستقرار
على ساير الاوضاع لامتناع وجود وكثير فيتلقين في جسم واحد   والانت تعلم ان هذا
التبدل المكاني ليس يكون بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب نسبتها الى شيء من خارج
واما الى شيء من داخل واذا كان ذلك الجسم اولا ليس مما يجد جهته ووضعه يحدد من خارج المحيط بحيث
ان يكون بحسب جسم من داخل اقول بعض ما ذكرناه مرارا وهو ان الوضع المتبدل بأي معنى هو
والانت تعلم ان تبدل النسبة عند المتحرك فيكون الساكن والمتحرك يجب ان يكون عند ساكن
اقول تبدل النسبة محدد الجهات يكون عند المتحرك كفلك من الافلاك المتحركة على تقدير كون
محدد الجهات ساكنا على الاطلاق وكذلك على تقدير كونه متحركا ولكن لا على الاطلاق بل بشرط ان
يتحرك بغير نحو الحركة او القطبين او المركز اما اذا توافقا في الجميع فلا يكون الا عند الساكن
على تقدير كون محدد الجهات متحركا على الاطلاق ولا يكون على تقدير كونه ساكنا البتة ولا يثبت
امكان تحرك محدد الجهات فاذن تبدل النسبة لا يجب عند متحرك على الاطلاق بل يجب بشرط ان يجب
عند ساكن على الاطلاق   الجسم القابل للكون والفساد يمكن ان ينتقل الى جسم آخر
فيكون له مكان بعده مكان لاستحقاق كل جسم مكانا خاصا يجب ان يكون احد المكانين خارجا
عن الاول فان كان حصول الصورة الثانية لذي مكان غريب لا يجبها اقتضى ميلا مستقيما الى
المكان الذي يجبها وان كان في المكان الذي يجبها فقد كان زاع قبل لبس هذه الصورة
ما هذا المكان مكانه فهو مما هذا المكان بالطبع قابل للنقل من مكانه فهو مما فيه
ميل مستقيم فكل كاين وفاسد ففيه ميل مستقيم اقول يريد بيان ان كل ما يكون عليه الكون والفساد ففيه

مبدأ ميل مستقيم والكون والفساد هما حدوث صورة وزوال اخرى عند تبدل الصورة المختلفة بالنوع
على الهيولى الواحدة ويتبين بيان انه تمام في جزئيات العناصر وتقرير المطلوب ان الجسم القابل للكون والفساد
يكون قبل الفساد ونوعا آخر وبعد الكون نوعا آخر وكل نوع بسيط تقتضي مكانا خاصا بحسب طبيعة النوعية
الا امر يستحيل ان يتغير بسيطان مختلفان بالنوع مكانا واحدا وعلى هذه المسألة بنا هذا المطلوب
وهي في الاجسام المقتضية للهيولى المختلفة ظاهرة فان الميل البسيط يكون الا الى المكان الطبيعي او الى الوضع
المطلوب مع ملازمة المكان الطبيعي الا على الوجه الكلي فبيان هذه المسألة ان تقتضي الطبايع المتخالفة
لا تقتضي من حيث هي متخالفة شيئا واحدا والشيخ تعرض لذلك في قوله استحقاق كل جسم مكانا خاصا يجب
ان يكون احد المكانين خارجا عن الاول ونعود الى تقرير المطلوب فنقول ثم حال هذا الكاين لا يخلو اما ان يكون
بعد الصورة الثانية في المكان الاول او في مكان غريب او ان يكون في مكانها الطبيعي على التقدير الاول
يلزم ان تقتضي طبيعة الكاين ميلا مستقيما الى مكانه الطبيعي وعلى التقدير الثاني يلزم انه قد كان في هذا المكان
قبل لبس هذه الصورة بحسب صورته الاولى الفاسدة غريبا مزاحما للجسم الذي مكانه هذا المكان وانه قد زحم
وغلب واخرج من مكانه بالقسر حتى حصل هو في مكانه فهذا الجسم المتمكن في هذا المكان بالطبع قابل
للخروج والنقل من مكانه ويلزم من ذلك ان يكون فيه ميل مستقيم والا لكيف يخرج منه وانما قال الجوهر متمكن هذا
المكان قابل للنقل ولم يقل فهذا المتمكن من حيث الشخص لا يتقيل بل انتقل قبل تكونه ما هو من جوهره ونوعه   المتمكن هذا المكان م
فقد بان ان كل كاين وفاسد ففيه مبدأ ميل مستقيم وهو عين قال فان شككت وقلت يكون ذلك
المكون لصيق الجسم الذي انتقل الى صورته بالكون فقد اوجب لنوعيته ان يقع خارج مكانه فان
الملتصق ليس هو المكان بل محاذ اقول الوهم هو ان يقال انتم اوجبتم الانتقال لكل كاين وفاسد وذلك

ليس بواجب ان السكون يكون الذي يقع عما وجد لا يحتاج فيه الا الانتقال وهو ان يكون الجسم الكائن في قبل كونه
ما صعد للنوع الذي صار فيه بعينه يكون كالجزء من الماء المكاس بسطح الهواء فانه اذا صار هواء صار متصلا بالهواء
فلا يحتاج الى ان ينتقل والتنبيه على الحق بان يقال الحيز هو الذي يكون في مكانه كما ورد مكان الملصوق وكما
الذي جزء فيهما يكون من ذلك المكان فاذا انتقل اليه واجب تحقيق ذلك بان يقال مكان الا مثلا
طبيعي للكائن او غير طبيعي والمسئلة مترددة في البيان المذكور بعينه عليها عاية اشارة الجسم الذي فيه طباع ميل
مستدير يستحيل ان يكون في طباعه ميل مستقيم لان الطبيعة الواحدة لا تقتضي توجها الى شيء وصرفا عنه وقد بان
ايضا ان المحدد للجهات لا يقبل مفارقة في الموضع الطبيعي فلا ميل مستقيم فيه فهو ما يوجد من نوعه
بالابداع ليس مما يكون فيه جسم ينفذ اليه او ينفذ الى جسم يكون منه بل انما كان الكون والفساد دفعة بعدم والتي
الحد فانه لا يخرق ولا يمكن ان يستحيل حالته [illegible] بحيث يسخن الا بالمودي الى الفساد وقوله وهذه الاشياء
مشتملة على مسئلتين احدهما كلية والثانية جزوية فالاولى ان الجسم البسيط يمتنع ان يجتمع في طباعه ميلان مستدير
ومستقيم وبرهانه ما مضى وهو ان الطبيعة الواحدة لا تقتضي امرين مختلفين وعرضه بعبارة اخص بهذا الموضع
وهو قوله ان الطبيعة الواحدة لا تقتضي توجها الى شيء في الحركة المستقيمة وصرفا عنه في المستديرة وعليه
سؤال مشهور وهو ان الجسم الذي في طباعه ميل مستقيم قد يقتضي الحركة عند لا حصوله في مكانه وقد يقتضي
السكون عند حصوله فيه فلم لا يجوز ان يقتضي جسم ميلا مستقيما عند احدى حالتيه وميلا مستديرا عند الحالة
الاخرى وذلك لان الطبيعة الواحدة انما لا تقتضي امرين بالذات واما بحسب اعتبارين فقد تقتضي والجواب
عنه ان اقتضاء الحركة والسكون المنفية شيء واحد تقتضيه الطبيعة الواحدة وذلك الشيء هو استدعاء المكان
الطبيعي فقط فان كان غير حاصل فيه ذلك الاستدعاء [illegible] حركة تحصله والذي كان حاصلا فهو بعينه يستلزم سكونه

ومعنا

ومعناه انه لا يستلزم حركة فهو اذن ليس لشيء آخر فيما اقتضته اولا واما اقتضاء الحركة المستديرة فهو امر مغاير
لاستدعاء المكان الطبيعي اذ قد يوجد احدهما دون الآخر كما في صاحبه وقد يوجد معه وايضا في الافلاك مكان طبيعي يطلبه
المتحرك على الاستقامة وليس في الاوضاع وضع طبيعي يطلبه المتحرك على الاستدارة ولذلك استند احدهما الى الحيز
الى الطبيعة بخلاف الآخر فاذن ليس مبدأهما شيئا واحدا واما المسئلة الجزوية فهي ان محدد الجهات لا ميل
مستقيم فيه وذلك لوجهين احدهما ان فيه ميلا مستديرا فيمتنع ان يكون معه ميل مستقيم والثاني انه لا يصح ان
مفارقته في موضعه والطبعي [illegible] وقوله وقد بان ايضا [illegible] على ان الاستدلال بهذا الطريق انما لا
[illegible] وقد يتفرع على هذه المسئلة مسائل الاولى انه يجاد محدد الجهات من هو جده ان يكون عن تحيل
الابداع الا عن شيء الا يحتمل التكوين عن شيء والثانية انه لا ينفسد الى شيء ويكون عنه وذلك لامتناع
الكون والفساد عليه ثم قال بل ان كان له كون وفساد فبمعنى عدم [illegible] والفائدة فيه ان الكون والفساد
قد يطلقان باشتراك الاسم على الحدوث والفناء ايضا اعني الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود من غير
ان يكون هناك هيولى قبل الوجود وبعده فبين الشيخ انه لا يمتنع في هذا الموضع اطلاق الكون والفساد
على هذا المعنى على محدد الجهات بل يمتنع عن اطلاقهما بالمعنى الاول الثالثة انه لا يجوز الخرق والالتيام عليه وذلك
لانهما يستدعيان حركة الاجزاء على الاستقامة واشار الى ذلك بقوله ولهذا لا ينخرق واشار بقوله ايضا
الى قوله لا ميل مستقيم فيه الا الى قوله لا يتكون ولا ينفسد فان امتناع الخرق لا يتعلق بامتناع الكون والفساد
من حيث الاصطلاح الرابعة انه لا يجوز عليه الحركة الكمية لانها لا توجد الا بعد حركة الاجزاء على الاستقامة
واشار الى ذلك بقوله ولا يتغير في حجمه [illegible] الطبيعي للجسم بسبب دخول الاجزاء او شبيهة بالنمو
فيه والذبول ضده وكذلك التخلخل والتكاثف فانهما يقتضيان خروج الجسم من مكانه او حركة بعضه الخ

اذ قد يتحقق [illegible] وبالعكس في [illegible]

اي الوضع الذي يجوز ان يتحقق الطبيعة لان كل وضع يفرض ان يكون مطلوبا بالحركة المستديرة يكون مهروبا عنه وطلب الطبع [illegible] عنه بالطبع فلا يكون الحركة المستقيمة متعلقة الا الطبيعة والمستديرة ليست متعلقة الا الطبيعة بل الى النفس [illegible]

انه لا يجوز عليه الحركة الكمية واشار اليه بقوله ولا يستحيل ثم قيده بقوله استحالة تؤثر في الجوهر كتسخين الماء المودي الى
تكونه الهواء منه لا لان ساير الاستحالات جائزة عليه بل لان امتناع ساير الاستحالات لا يتبين بما تبين
الحركة المستقيمة فانه ظاهر النظرة فتفرع عن ذلك واعرض عما يحتاج فيه الى بيان ابسط لانه داخل في كلامه بالوضع
والغرض من ايراد هذه المسايل التنبيه على ان هذه الجهات لا يجوز عليه من اصناف الحركات الا الحركة الوضعية
ويتبين من ذلك ايضا ان الحركة الاينية المستقيمة اقدم من الحركة في الجوهر الذي هو الكون والفساد لان تعاقب الصور النوعية
والخرق والالتيام بحسب الصور الجسمية عند القائلين بهما واقدم من الحركة في الكم والكيف لان امتناع وجود
المستقيمة مستلزم لامتناع وجود كل واحدة من تلك وقد يتبين من قبل ان الوضعية المستديرة اقدم من المستقيمة
فاذن قد صح ان اقدم الحركات كلها هي الوضعية المستديرة والله اعلم جميع الاحكام المذكورة ثابتة لما يوجد فيه

الحركة المستديرة من السماويات الخ لم يتعرض الشيخ لذلك ه

تنبيه الاجسام التي قبلنا نجد فيها قوى مهيئة نحو الفعل مثل الحرارة والبرودة واللذع والتخدير ومثل
طعوم وروايح كثيرة اقول لما تكلم على الاجسام المطلقة والاجرام الفلكية اراد ان يتكلم ايضا على العنصريات
فبدأ بايضاح احوال الكيفيات الاربع التي تفعل وتنفعل هذه الاجسام بها ولا يوجد خالية عنها او عن احديها
وهي اوائل الملموسات وقدم الفصل بالتنبيه لانه احال بيان ذلك على الاستقراء واعتبار احوال المدركات بالحس
والتجربة فقوله الاجسام التي قبلنا اي العنصريات وقوله نجد فيها اي ندرك بالاعتبار والاستقراء وقوله
قوى مهيئة نحو الفعل فالقوى قد مر انها مبادي التغيرات وهي بحسب مباديها قد تكون صورا وقد تكون
كيفيات والمراد هنا الكيفيات وتهيئها نحو الفعل هو ان تجعل موضوعاتها معدة للفعل فان الفعل
الفاعل بها هو موضوعاتها فالقوة المهيأة نحو الفعل كيفية يصير بها موضوعها معدا للتاثير في شي
آخر فهي مبدأ التغير والقوة المهيئة نحو الانفعال كيفية يصير بها موضوعها معدا للتاثر عن شي آخر

ضعيف والحرارة والبرودة كيفيتان ملموستان وقالت القدماء في تعريفهما ان الحرارة كيفية من شانها احداث
الخفة والتخلخل وجمع المتجانسات وتفريق المختلفات اي في المركبات دون البسايط والبرودة كيفية
من شانها ان تفعل مقابلات هذه الافعال وذهب الشيخ في الشفاء وغيره من الكتب الى ان المحسوسات
لا يجوز ان يتوقف بالاقوال الشارحة لانه تعريفاتها لا يمكن ان يشتمل الا على اضافات واعتبارات لازمة
لها لا يدل شي منها على مهياتها بالحقيقة فهي لا يفيد في تعريفها ما يفيد الاحساس بها وذلك هو الحق واما اللذع
فقد عرفه الشيخ في القانون بانه كيفية نفاذة جدا لطيفة تحدث في الاتصال تفرقا كثير العدد متقارب
الوضع صغير المقدار فلا يحس كل واحد بانفراده ويحس بالجملة كالوجع الواحد واما التخدير فقال هو
تبريد العضو بحيث يصير جوهر الروح الحامل قوة الحس والحركة اليه باردا في مزاجه غليظا في جوهره فلا يستعمله
القوى النفسانية ويجعل مزاج العضو كذلك فلا يقبل تاثير القوى النفسانية وظاهر ان هذه الكيفية
فعلية والتي اللذع فعلها ينفعل بفرط الحرارة المتفشية للنفوذ واللطف والتي التخدير يفعل بفرط
البرودة المتفشية لجمود الروح فهما تابعان للحرارة والبرودة وانما خصهما بالذكر لانهما ابلغ الكيفيات
التابعة الحرارة والبرودة في بابها ليقاس سايرها بما اشبهها عليهما واما الطعوم فقد قيل انها تسعة
هي الحلاوة والدسومة والحموضة والملوحة والحرافة والمرارة والعفوصة والقبض والتفاهة وانها
تحدث من تاثير الحار والبارد والمتوسط بينهما في الكثيف واللطيف والمتوسط بينهما بحسب الالتذاذ واجات
الحكمة بينها على ما هو المشهور في كتب الطب واما الروايح فكثيرة بحيث لا يدخل حصرها ولذلك لم يتعرض
لها لكنها جميعا فعلية لانفعال مشعري الذوق والشم عنها والتاثر في طبايع الممتزجات تحقق شانها
الجميع الكيفيات الاول وانما قال الشيخ ومثل طعوم وروايح كثيرة ولم يقل مثل الطعوم والروايح لان

الشفافية من الطعوم لاكيفية تأثر في الاذواق وقيد الروائح بالكثرة لانها غير منحصرة فوكرة ... قوله ونحو

الانفعال السريع او البطيء مثل الرطوبة واليبوسة واللين والصلابة واللزوجة والسلاسة والهشاشة

اقول قسم الانفعال الى السريع والبطيء لئلا يخفى كيف الصلابة واشباهها في الاستعداد الى الانفعال

لانها ليست مما لانفعل موضوعها بل هي مما ينفعل بطيئا والرطوبة قد فسرها الشيخ بانها كيفية بها

سهولة التفرق والاتصال والتشكل واليبوسة بما يقابلها وليس ذلك تعريفا لها الا انه لو اراد

التعريف لذكر الاولى تعريف الحرارة والبرودة بل السبب فيه ان الجمهور يفسرون الرطوبة بالبلة وكذلك

لا يطلقون الرطب على الهواء ويطلقونه على الماء وكذلك اليبوسة بخلاف ذلك فالخلاف قد طال الحجب

بين اهل العلم فيه وذكر الشيخ في الشفاء ان البلة هي الرطوبة الغريبة الجارية على ظاهر الجسم كما ان الانتقاع

هي الرطوبة الغريبة النافذة الى باطنه والجفاف عدم البلة مما من شانه ان يبتل وانما ذكر البلة والجفاف

في هذا الموضع لانه لا يريد ... من المحققة الذكية يرتاب في ان الاشتغال بايراد البيانات اللغوية

والمناقشات الاعتبارية واما اللين فقال انه كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير

سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا ولا يتفرق بسهولة وانما يكون قبوله الغمز من الرطوبة وتماسكه

من اليبوسة والصلابة ما يقابلها وقال الفاضل الشارح قبول اللين المتغير تحت الاصابع مشتمل على

امور ثلثة احدها الحركة والثاني التشكل والثالث الاستعداد لقبول الانفعال وليس اللين الاخير

وكذلك قبول الصلب هو الذي لا يتغير وهناك ايضا امور ثلثة الاول عدم الانفعال والثاني بقاء الشكل

والثالث المقاومة وليس الصلابة هي المقاومة لان الهواء المنفوخ في الزق يقاوم وليس بصلب

فاذن الصلابة هي الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال ومرجع حاصل الحجب كما انه اللين والصلابة

واورد عليه بانه يقتضي ان يكون النار ارطب

العناصر لكونه الطف ولم يقل بها احد واجيب

بان سهولة التشكل في النار التي بيننا

بسبب ما خالطها من الهواء والنار الصرفة

ليست كذلك واللطيف قد يطلق على معنى رقة

القوام وقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا وسرعة

التاثر عن الملاقي والتشكل فيه وكون النار الطف

العناصر بالمعنى الاخير لكنه لا يقتضي قبولها التشكل

فان السماويات لا تقبل الخرق والتشكل

عليه الغير انه يقتضي ان يكون الهواء ارطب من

الماء وانه ... لا تنفق الكل على ان الرطب اذا

امتزج باليابس افاده ... التشكل والهواء

بان الامتزاج لا ينفي الرأي ... الحكماء

متفقون على رطوبة الهواء وما ذكر من الاتفاق ...

منع القوام ... ه

في الشفاء ان ... رطب الجوهر ومتبلا ومنتقع فرطب الجوهر

هو الجسم الذي يقتضي صورته النوعية الرطوبة والمتبل ما يكون

هو الجسم ... الجوهر جاريا على ظاهره والمنتقع ما يكون

نافذا اليه بالعمق والى ... المتبل ... الرطب ه

كيفية الجسم بها استعداد الانفعال وعدم الشكل الخاص وهذا هو الذي ذكره الشيخ في تفسير الرطوبة

واليبس فانه لا فرق بينهما بحسب التفسير وان قول الرطوبة واليبوسة تشبه ... من حيث الجنس

في المحسوس الكيفيات الملموسة في الكيفيات الاستعدادية والاستعدادات لا تكون محسوسة

من حيث هي استعدادات والشيخ انما ذكر انها في تفسيرهما تتعلق بها عند تصور جميعها

الرطوبة واليبوسة مما عرفهما لكونهما محسوستين بل ذكر ... الفاظها لكن الشيخ ... بينهما

وبين البلة والجفاف وقد صرح في الشفاء بان الرطوبة ليست هي سهولة التشكل لانها غير اضافية وسهولة

التشكل اضافية وانها بحسب انما نفسرها بها من جهة التجوز وايضا ان الشيء الذي ركب معناه لا يطلق

على بعض اجزاء معناه واطلاق الاسم على المستعد لاستعداد الانفعال مع وجود القوام غير السيال

وعدم التفرق بسهولة غير استعداد بقبول التفرق والاتصال بسهولة فمعنى اللين عند الشيخ ليس هو

معنى الرطوبة على ما ذكره هذا الفاضل واما اللزوجة فهو ما ذكره الشيخ كيفية تقتضي سهولة التشكل وعسر

التفرق والشيء اللزج يمتد متصلا وتحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل والسلاسة

والهشاشة ما يقابلها فظاهر ان هذه الاربعة مترتبة على الرطوبة واليبوسة وهما يقتضيان

كونه الشيء مستعدا نحو الانفعال قوله اذا فتشت وجدت التامل وجدتها قد تعرض جميع الصور

الفعالة الا الحرارة والبرودة والمتوسط الذي يستبرد بالقياس الى الجامد الى ... والبارد

في البارد واعز ... الجنس مثلا لكيفية ولا لون فيه ولا طعم ولا رائحة او وجدته متقيا لا للحرارة والبرودة

مثل الدفع والتخدير ولك الحار في الهيئات العدة للانفعال فان التفتيش يحكم احكام العام

ان الشيء رطوبة او يبوسة لانها لا انه سهل تفرقها او اتصالها وتشكلها وتركها للتشكل ...

ما لغة فيكون رطبة او يصعب فيكون يابسة واما الذي لا يكثر فيها ذلك اشد فكغير ما من الاجسام والماء

ما يشبه ذلك فقد تعرى عنها جسم او يتميز بها بين اشياء اللين والصلابة واللزوجة والهشاشة

وغيره ذلك اقول الاجسام العنصرية قد تخلو عن الكيفيات المبصرة والمسموعة والمشمومة والمذوقة والسبب

في ذلك ان احساس الحواس الاربعة بهذه المحسوسات انما يكون بتوسط جسم ما كالهواء والماء

والاكثر الذي يتوسط المتوسط يعني نفسه وغيره فاذن كل واحدة من هذه الحواس لا تدرك المتوسط

الذي يتوسط لها بل يجده خاليا عما تدركه وكذلك الاجسام لا تخلو عن الملموسة لانها لا تحتاج الى

متوسط وايضا قد تخلو الحيوان عن تلك الثلث ولا تخلو عن اللمس فلذلك سميت الملموسات باوائل

المحسوسات ثم التامل والاستقراء يقتضيان انها لا تخرج عن جنسين من الملموسات احدهما جنس الحرارة

والبرودة وما يتوسطهما وهو الفعليان والثاني جنس الرطوبة واليبوسة وما يتوسطهما وهو الانفعاليان

والباقية اما لا تخرج هذه الاجسام عنها واما الذي تعتبر في الاعتبار الى هذين الجنسين فلذلك سميت

هذه الكيفيات اوائل الملموسات وهي التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض وتتولد

منها المركبات والفاظ الكتاب ظاهرة والراجح قوله اما الذي لا يكثر فيها ذلك اشد هو الكيفيات بقية

والجسم البالغ في الحرارة بطبعه هو النار والبالغ في البرودة بطبعه هو الماء والبالغ في السيلان

هو الهواء والبالغ في الجمود هو الارض اقول اراد ان يبين ان البسائط العنصرية اربعة وبعينها ولما كانت

لها بعد كونها اجساما طبيعية اعتبارات منها انها اسطقسات المركبات ومنها انها اركان بحسب

نضدها عالم الكون والفساد وبالاعتبارين الاولين يبحث عن احوالها بحسب ما يجري بينها من الفعل و

الانفعال الذي هو سبب التركيب ويستدل بذلك على عددها وبالاعتبار الثاني يبحث عن احوالها

دليل على انحصار عدد العناصر في اربعة هو ان العناصر لا تخلو عن حرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة والتركيب العقلي ما يحصل منها [illegible] واحدة منها فقط ولم يمكن اجتماع الاربعة او الثلثة [illegible] بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة [illegible] الكيفيات الاربع [illegible] فالحاصل تلك [illegible] الحرارة واليبوسة هو النار وبين الحرارة والرطوبة هو الهواء وبين البرودة والرطوبة هو الماء وبين البرودة واليبوسة هو الارض [illegible] هذه الاربعة من حيث انه يتركب منها المركبات يسمى اسطقسات اي اصل ومن حيث انه تنحل اليها المركبات يسمى عنصرا ومن حيث انه يحصل بنضدها عالم الكون والفساد يسمى اركانا ومن حيث انه ينقلب كل منها الى الاخر يسمى اصول الكون والفساد

[illegible]

يجب ان يكونها الرتبة وما يجري مجريها ويستدل بذلك عليها ايضا وهذا الفصل يشتمل على الاعتبار الاول

الاول وقد جاء في ذلك كلام الشيخ الفاضل ابي نصر الفارابي فانه قال في مختصر له يعرف بعيون المسائل

بهذه العبارة والجسم الشديد الحرارة بطبعه هو النار والشديد البرودة بطبعه هو الماء والجاري هو

الهواء والشديد الانعقاد هو الارض فنقول في تقريره قد ظهر مما تقدم ان كل واحد من هذه الاجسام

لا تخلو من كيفيتين احداهما فعلية والاخرى انفعالية وبيان انحصار الكيفيات الاربع اليها بحسب

الازدواجات الممكنة مشهور ولكن لما كان اثبات بعض تلك الكيفيات لبعض هذه الاجسام صعبا

كالحرارة للهواء واليبوسة للنار على ما صرح به الشيخ في الشفاء وكان المؤثر عنده في هذا الموضع بناء

الكلام على المشاهدة والاحكام التي لا ترتفع الا على التحقيق في البحث اقتصر على الاستدلال بما لا شبهة

فيه من هذه الكيفيات واذا وجد الفعليان في الجسمين اللذين هما الشديدا الانعقاد والجاري اعني النار

والماء اظهر والانفعاليتين في الباقيين اظهر ميز بينهما باسناد كل واحد من هذه اليها فقال ان النار

انه يقول البالغ في الحرارة عن كونها الحرارة كيفية تشتد وتضعف لا صورة يتقوم بها جوهر ما الذي يختلف

واشار بقوله بطبعه الى مصدر تلك الحرارة اعني الصورة النوعية واورد الصفة في صيغة تدل على

مساواة طرفيها ليعلم ان هذا القول يميز النار عما سواها وموقوف لماهيتها وكذلك في الثلثة

الاخر وانما عبر عن الرطوبة واليبوسة بالسيلان والجمود لوقوع التنازع في مفهوم الاولين دون

الاخريين مع ان المراد عنده واحد قال الفاضل الشارح وانما قال بطبعه في النار والماء لا في الهواء

والارض لان في الناس من ذهب الى ان صورة النار والماء هي الحرارة والبرودة ولم يذهب ذاهب الى ان

صورة الهواء والارض هي الرطوبة واليبوسة فازال في تلك الاشتباه ولم يحتج اليه فان ما اعتاد

و [illegible]

[illegible]

هذا الترتيب لانه اراد تقديم الكيفيتين الفعليتين على الانفعاليتين وتقديم الاشرف من كل قسم على
الاخس قال وهذه الاحكام ليست مما لا اختلاف فيه فان بعض المتقدمين ذهبوا الى ان النار
البسيطة في حيزها لا تكون في غاية الحرارة ورد عليهم الشيخ بان وجود القوة المسخنة والمادة القابلة
لها وعدم الموانع حاصل ثم فالسخونة الشديدة موجودة واما البرودة فقد ذهب قوم كثير
منهم الشيخ ابو البركات من المتاخرين الى ان الارض ابرد من الماء لانها اكثف وان كان الاحساس
ببرودة الماء اكثر لوصوله الى المسام والتصاقه بالاعضاء كما ان النار اسخن من النحاس المذاب مع ان
الاحساس به اشد واما الكيفيتان فان كان هو البلة فالمايع هو الماء ولا غير وان كان هو سهولة
التشكل فالمايع هو الالطف غير الارض وان النار اولى من الكل لان الاسخن الطف وارق قواما فيسر
سهولة التشكل لارقة القوام واللطافة وان قول الشيخ يروم البيان على الوجدان الظاهر كما تقرر
ولا يمكن الا في الاجرام في النظر الاول هو ان النار ابرد هو الماء واشد اسيعانا هو الهواء
ولم يبالغ في ذلك منازعة الاستقصاء لانه في كتاب آخر واعرض عنه هاهنا والطف المتكلم
فيه في الشفا قوله والهواء بالقياس الى الماء حار لطيف يشبه به الماء اذا سخن وتلطف
لما فرغ من تعريف العناصر بالكيفيات الظاهرة وتعينها اراد بيان اتصافها بالكيفيات الخفية
ايضا وهي خفية حرارة الهواء وبرودة الارض ويبوسة النار واما رطوبة الماء فظاهرة كبرودتها
وراعى الترتيب المذكور فابتدأ لذلك بحرارة الهواء وانما قال والهواء بالقياس الى الماء حار ولم
يقل انه حار مطلق لانه بالقياس الى النار ليس بحار اذ كان البالغ في الحرارة هو النار ولم يكن
لم يقل بالقياس الى الارض لانه لم يبين بعد كيفيتها الفعلية واستدل على حرارة الهواء بان

الماء

الماء يشبه به اذا سخن وتلطف لتخلخل ويشبه به بتحوه وتصاعده في حيزه لا لتكونه هواء لان
ذلك لا يكون تشبها والبخار هو اجزاء صغار مائية كثيرة مختلطة بالهواء ووجه الاستدلال ان
الحرارة تقتضي الخفة واللطافة والبرودة تقتضي الثقل والكثافة للتجربة فما هو اسخن فهو اخف والطف
وما هو ابرد فهو اثقل واكثف ولو لم يكن الهواء اسخن من الماء لم يكن اخف والطف منه لكنه اخف
والطف فهو اسخن قوله والارض اذا خليت وطباعها ولم تسخن بعلة بردت وهذا اشارة الى
على برودة الارض وهو قوله والعلة المسخنة من اشعة العلويات ثم المتسخنات السفلية كالرياح
الحارة وغيرها قوله واذا خمدت النار وفارقتها سخونتها تكون منها اجسام صلبة ارضية فيها
السحاب بالصاعق يريد اثبات يبوسة النار واستدل عليه بالصاعقة فانها على ما قال هاهنا
تتولد من اجسام نارية فارقتها السخونة وصارت لاستيلاء البرودة على جوهرها متكاثفة وفي
نظائره ايضا فقد قال في بعض اقواله انها تتولد من الادخنة والابخرة المتصعدة عن الارض
المحتبسة في السحاب والدخان هو المتحلل اليابس من الارض كما ان البخار هو المتحلل الرطب هو
اجزاء ارضية صغار الكتب حرارة فتصاعدت لاجلها وخالطت الهواء وهذا اظهر قول الشيخ
الصاعقة آية واما اصل الشك بان الصواعق على ما حكى الشيخ تشبه الحديد تارة والنحاس تارة والحجر
تارة فلو كانت مادتها النار لما اختلف هذا الاختلاف بل كانت مادتها الادخنة والابخرة
الشبيهة بالهواء هذه الاجسام في معادنها قوله فهذه الاربعة مختلفة الصور ولذلك لا
تستقر النار حيث تستقر فيه الهواء ولا الماء حيث تستقر فيه الهواء ولا الهواء حيث تستقر
فيه الماء ولما بين كيفيات هذه الاجسام انتج منها تباين صورها فان البسيط لا يقتضي لذاته الا

المتحلل منها

شيء واحد واختلاف الآثار يدل على تباين مصادرها ثم ارشد الى تأكيد الحجة فقال فاسد افتقادها
الامكنة المتخالفة على اثبات هذا الاختلاف الصور وهو انه لما هذا الاختلاف في نفس الامر لكن لما كان اختلاف
الامكنة واضحا واختلاف الصور غير واضح كان طريق الاستدلال به على ذلك واضحا وانما انتفت اقتضاء
الامكنة المتخالفة باختلاف ميولها الطبيعية لان الاستدلال به على امر اوضح الاستدلالات على اختلاف
الامكنة والازدواجات بين العناصر المتجاورة تكون ستة لكن الشيخ اقتصر منها على ثلثة اي صعود النار
من حيز الهواء ونزول الماء منه وصعود الماء من حيز الارض مع ان ما بقيه ظاهران وهبوط الهواء
من حيز النار وهو خفي قوله وذلك في الاطراف اظهر الميل الطبيعي يزداد شدة بازدياد الجسم
الى مكانه الطبيعي قربا وذلك لان المعاوق مع ذلك ينتقص حجما فينتقص معاوقته فلذلك تكون
الامكنة الطبيعية والهرب عن الغريبة في الاطراف اظهر قوله ومن ظن ان الهواء يطفو فوق الماء
لضغط ثقل الماء اياه وجمعه تحته مستعلا بطبيعته كذبه ان الاكبر يكون اقوى حركة واسرع طفوا والقرب
يكفيه بالضد من هذا وكذلك الحال في الحركات الا في لما كانت الحجة الاولى في الفصل المتقدم المشتملة
على الاستدلال باختلاف الامكنة على تباين الصور بنية على اختلاف الميول الطبيعية وذلك لم يبين
الا في جزويات العناصر دون كلياتها وكان من المحتمل ان تكون جزويات العناصر لا تميل الى الامكنة الكلية
بالطبع بل بالقسر اما بجذب ما يحركها اليها او بدفع ما يحركها منها كان من الواجب ابطال هذا الاحتمال
والذي يبطله ان الحركة الطبيعية للجسم الكبير تكون اسرع منها للصغير والقسرية بخلاف ذلك لان الاكبر
اقوى طبعا فهو اشد ميلا واقل قبولا للقاسر والوجود يشهد بان الكبير من اجزاء العناصر
يتحرك الى امكنتها اسرع فهو اذن انما يتحرك بالطبع لا بالقسر والشيخ خص بيانه بالطافي من العناصر حيث

وصعود الهوا من حيز الما، وتعرضه الارض من حيز الما، م

طفوه

طفوه والضغط ما تحته اياه بجمعها تحته مستعلا اياه لان قوة ذلك هبوط الاثقل العناصر كلها طالبة مركز العالم
لكن الاثقل يسبق الاخف فيضغطه ويدفعه الى فوق الا ان طفو الاخف فوقه واحتجاجه عليهم بتفصيله
ابطال جميع الاحتمالات المذكورة وما كان بيانه خاصا بالهواء والماء اشار الى الباقية بقوله وكذلك
في الحركات الا في قوله فقد يبرد الاناء [illegible] يجد في تركيبه شيء من الهواء لكل نقطة منه الى ان قد تشتت
ولا يكون الا في موضع الرشح ولا يكون غير الماء الحار وهو الطف واقبل للرشح فهو اذن من
هواء استحال ماء وكذلك قد يكون صحوا في قلل الجبال فيضرب البرد هواها فينعقد سحابا ثم ينزل الماء
من موضع الجو ولا النقطة من بخار متصعد ثم يرى ذلك السحاب يهبط ثلجا ثم يصحو ثم يعود
يريد اثبات الكون والفساد في العناصر والاستدلال به على اشتراكها في الهيولى فنقول انها تزال
الاجسام بصورها لا يتبع فيها لان الصورة لا تشتد ولا تضعف بل تتبع في الآن وتسمى فسادا
وكونا كما ان التغيرات كيفية لا تقع في زمان لا انها تشتد وتضعف وتسمى الاستحالة والفساد والكون
انما يقع بين جسمين بعيد احدهما عن الآخر ولما كانت العناصر اربعة وكان في الكل [illegible] بعض
هذا التغير بين كل واحد منها وكل واحد من الثلثة الباقية كانت انواع الكون والفساد اثني عشر
الحاصل من ضرب الاربعة في الثلثة لكن الواقع منها اولا هو ما يكون بين عنصرين متجاورين لا على
سبيل الطفرة فان الاطراف لا تتكون من الاطراف الابعد بل تكونها او ساطها عن ان يتكون الهواء
من الارض الابعد تكونها اوقع تكون ذلك الكون من الجنبة تكون بين العناصر المتجاورة يقع مركزه
منها ثلثة ازدواجات احدها بين النار والهواء والثاني بين الهواء والماء والثالث
بين الماء والارض ويشتمل كل ازدواج على نوعين متعاكسين من الكون والفساد [illegible]

الاولى ستة وهي بسايط واربعة من الباقية مركب من البسيطين وهي تكون الهواء من الارض وتكون الماء من
النار وعكسهما واثنان مركبان من ثلثة بسايط وهما تكون الارض من النار وعكسه قال الشيخ هذا ...
الذي يجمع الهواء والماء من الكون والفساد بينهما اظهر من الباقية وهو كما ذكرنا يشتمل على نوعين احدهما
تكون الهواء من الماء والثاني عكسه كان الاول مشهور الكثرة المشاهدة فان انفصال الابخرة عن الاجسام
الرطبة عند تأثير الحرارة فيها وانعقادها بسبب ذلك ظاهر فان قيل انما يشتمل على اجزاء مائية قلنا
نعم وعلى اجزاء هوائية ايضا لم تكن فيه لان الهواء لا يستتر في الماء بل حدثت وانفصلت بالغليان وغيره
فلشهرة هذا النوع لم يذكره الشيخ واكتفى بثبوت واحد من النوعين المتعاكسين يكفي في ابانة كون الهيولى نوع ا
مشتركة وهو يدل على جواز وجود النوع الاخر فلذلك اقتصر الشيخ من هذا الازدواج على نوع واحد
وهو بيان تكون الهواء ماء مستشهدا عليه بشيئين احدهما الندى الى ... على ظاهر الاناء اذا برد بالجمد
اليه بقوله قد برد الاناء بالجمد لو كبه في حرج الهواء وذلك لان الندى الذي يوجد هناك اما ان يكون من الهواء
وهو المطلوب واما ان لا يكون منه بل انما يجتمع من الهواء المطيف على ما ذهب اليه ...
بين الهواء والماء كالشيخ ابي البركات وغيره او ترشح مما في داخله والاول ... لان الهواء المطيف
بالاناء لا يمكن ان يشتمل على اجزاء كثيرة من الماء وخصوصا في الصيف فان الاجزاء المائية ان كانت فيه
فقد تتصاعد جدا لفرط حرارة هوائية ولا تبقى لمجاورة الماء وعلى تقدير بقائها هناك يلزم ...
الشيء اما نفاد تلك الاجزاء او تواتر حدوث الندى بعد تنحيته من الاناء مرة بعد اخرى فينقطع حصوله
من الاناء مع كونه ... لكن الاول ... فيكون حصول كل مرة انقص مما كان قبلها ...
... حصولها فيكون بين كل حصولين زمان اطول مما بين حصولين قبلها وذلك ...

لم يجمع

لم يجتمع الاجزاء التي تكون من هواء البعيد من الاناء اليه مع ان ذلك بعيد جدا لان تلك الاجزاء الصغيرة
مع جذب حرارة الهواء اياها لا تتمكن من خرق حجم كثير من الهواء ولكن الوجود يخالف جميع ذلك لانا
نرى حدوث الندى مرة بعد اخرى على وتيرة واحدة بشرط ان تنحيه عن الاناء واحدث عليه ...
على حالة من البرد واشار الشيخ الى ذلك بقوله كل نقطة منه اللاتي حدثت وقيل على
لو كانت برودة الماء مقتضية لجذب الهواء المحيط بالاناء فوجب ان يصير كل ذلك الهواء ماء
ولا محالة يسيل الماء ويتصل به هواء آخر ويصير ايضا ماء الى ان يجري الماء جريانا في وادي
كذلك فعلم انه حدث من اجزاء مائية قليلة ... واجيب عنه بان جرم الاناء لصلابته لا يتكيف
بالكيفية الغريبة سريعا وعند التكيف يحفظ الكيفية بطيئا فاذا القي عليه القوة المكيفة
كيفية بما فوق ما شئت تكيف عنه ولذلك ما توجد الاواني الرصاصية المشتملة على الماء
الحارة اسخن من تلك المايعات فالاناء المذكور لشدة برده وبقيه الهواء المطيف به ...
لسرعة تكيفه بالكيفية الغريبة يحيل الهواء المطيف ظاهره عن برودته الشديدة سريعا فلا ...
الهواء ما دام على سطح الاناء ماء واما اذا نحي عنه وانفصل الهواء بالسطح ...
وهو ان ... الندى ترشح مما في داخل الاناء وهو ايضا باطل لوجوه احدها ان الندى قد يوجد
في غير ... بل بسبب وجود الجمد الذي لم يتخلل بعد والثاني ان ذلك يقتضي ان لا يوجد ...
الا في موضع الرشح لكن ليس الحكم كذلك بل لا يوجد الا في موضع الرشح سطحا ... الموجود فانه يوجد
فوق ذلك الموضع واشار الشيخ الى هذا الوجه بقوله ولا يكون ليس الا في موضع الرشح فقد ...
بقوله ... انه لم يمنع وجود الندى من الرشح بل منع اختصاصه بكونه من الرشح فان هذه الصيغة
تفيد هذه الفائدة والثالث لان الماء اذا كان حارا او ... لم يوجد الرشح ايضا بل ...

الرشح اكثر فان الحار الطف واقبل للرشح وارق قوامه ولسبك الاشارة الى ذلك ايضا بقوله ولا يكون
نحو الماء الى الحار وهو الطف واقبل للرشح ولما ابطل الوجهين صرح بالنتيجة فقال فهو اذن هواء
استحال ماء والاستشهاد الثاني بالسحاب المتولد في قلل الجبال دفعة من صحو الهواء لا من
السحاب الاتي ذلك الموضع من موضع آخر ولا من انعقاد بخار صعد اليه ثم زوال ذلك السحاب بتمامه
بعود الصحو بعد مدة اخرى وهو المراد بقوله وكذلك قد يكون صحو في قلل الجبال فيضرب القر هوا
الرقراق ثم يعود ديما بالقرار الشديد وهو في اللغة على ما قال صاحب الصحاح برد يضرب
النبات والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك بجبال طبرستان وطوس وغيرهما وقد يشاهد اهل
المساكن الجبلية امثال ذلك كثيرا فهذا بيان الازواج الاول واعترض الفاضل الشارح على كب
بان تبريد الاناء للهواء المحيط به غير تبريد الاراضي الجمدية اياه في صميم الشتاء في المواضع التي
يخفى الشمس عنها ستة اشهر وذلك يقتضي انقلاب الجزء الهوائي ماء وايضا لو كان انقلاب الهواء
ماء للبرودة فبعد نزول الثلج يصير الهواء ابرد مما كان قبله واليوم الصحو ابرد من يوم المطر فاذن
يلزم ان يستمر الثلج والمطر الى ان يتغير الفصل والهواء والجواب عن هذا الاعتراض ليس بقادح
في غرضنا وذلك لانا لم ندع ان السبب في ذلك الى برودة هو ولا انها علة تامة بل شرط ممكن
ولا ان المانع اياها من ذلك ان يشهد وان لم ندع حصر الاسباب الموجبة للكون والفساد
فلا يلزمنا النقض بعدم الكون والفساد عند حصول برودة ما بل انما ادعينا امكان وجود
الكون والفساد بمشاهدة ما تيقن حصوله فهذا قد ثبت ذلك بما شاهدوا اعتبر فقل ان الحاكم
للكون والفساد اسبابا موجبا هو البرودة مثلا بحال فان حصلت البرودة ولم يحصل الكون والفساد
حكم بفقدان شرط او وجود مانع بالجملة ان نعرفهما بالتفصيل فان الجهل بتفصيل ذلك لا يقدح

في

في كلية امكان وجودها [illegible] وقد يخلق النار بالنفاخات [illegible] غبار فرع الشيخ [illegible] الازواج الاول [illegible]
[illegible] الهواء [illegible] الشيخ [illegible] الماء [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] النار بالنفاخات [illegible]
[illegible]
[illegible] الازواج [illegible]
[illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الازواج [illegible]
[illegible]
[illegible] البرودة [illegible]
[illegible]
[illegible] الكون والفساد [illegible]

اشارة وتنبيه

[illegible] الكون والفساد [illegible]
[illegible] الحركة المستقيمة [illegible] كالنار [illegible]
[illegible] كالهواء [illegible] الكون والفساد [illegible] العالم
[illegible] الكون والفساد [illegible]
[illegible]
[illegible] العالم [illegible]

مقدمة من اصول الكون [illegible] اشارة اليها باعتبارات [illegible] على [illegible] اشارة الى العالم [illegible]

وقوله [illegible] الاركان [illegible] اشارة اليها باعتبار كونها اجزاء للعالم وقد [illegible] اركان [illegible]

كالاعضاء للحيوان لكنها لا تكون [illegible] فالاول [illegible] وقوله [illegible] المستقيم اشارة الى

[illegible] الاركان [illegible] الاربعة وقوله [illegible] مطلق [illegible]

المستقيم [illegible] مطلق [illegible] المطلق [illegible]

[illegible]

مالمبل

فالمرتبة [illegible] للعنصر [illegible] الكون [illegible] المركبات

[illegible] استعداد [illegible]

[illegible]

تلبيه [illegible] النبات والحيوان [illegible]

[illegible]

قوله لكل واحد من تلك الصورة متوجهة نحوها [illegible] كما في الحجر [illegible] الكرة [illegible]

[illegible] تلك الصورة [illegible] الضعف [illegible]

والكيفيات [illegible] العوارض [illegible] العرض [illegible]

[illegible] الكمالات [illegible] الكمالات [illegible]

[illegible]

حركات

[illegible]

والسبع لم [illegible] الا في [illegible] والمادة [illegible] والمركبات [illegible] الهواء [illegible] الارض [illegible]

لا [illegible] الصور [illegible] الكيفيات [illegible]

والكيفيات [illegible] الصور [illegible] الكيفيات [illegible]

الفعلية [illegible] الكيفيات [illegible] المادة [illegible] الكيفيات [illegible]

الصور [illegible] الكيفيات [illegible] الصورة [illegible] الحرارة [illegible]

[illegible] الحرارة [illegible] المادة [illegible]

حرارة [illegible] المادة [illegible]

عن البرودة [illegible] الحرارة [illegible] الصورة [illegible] المادة [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] المادة [illegible] الحرارة [illegible]

[illegible] البرودة [illegible] الصورة [illegible] المادة [illegible]

[illegible] [illegible] الصورة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تكملة [illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

عدد الصفحات [illegible]

كان البعد [illegible] الكمال [illegible] النوع الاقرب [illegible]

[illegible]

النمط الثالث في النفس الارضية والسماوية

[illegible]

تنبيه ارجع الى نفسك وتامل هل اذا كنت صحيحا بل وعلى بعض احوالك غيرها بحيث [illegible]

تغفل

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

وهم وتنبيه

[illegible]

[illegible]

اشارة

[illegible]

كالمعدوم

وحال الحركة [illegible] المزاج [illegible]

[illegible] المزاج [illegible]

[illegible] المزاج [illegible] الاعضاء [illegible]

[illegible]

[illegible] المزاج [illegible] الاسلام [illegible]

[illegible] المزاج [illegible] الاسلام [illegible]

[illegible]

فالمعدوم المزاج [illegible]

على المزاج [illegible] الاسلام [illegible]

[illegible]

[illegible] المزاج [illegible]

[illegible] الاعضاء [illegible]

[illegible] النفس [illegible]

[illegible] المزاج [illegible]

[illegible] القوة [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] المادة [illegible] الصورة [illegible]

[illegible]

إشارة [illegible]

[illegible]

[illegible]

إشارة [illegible]

[illegible]

معنى الإدراك

اولا لكونه ... كان ماديا محسوسا ... صورة منتزعة ... [illegible] ... في الفصل الذي ...

[illegible]

... والادراك ... [illegible]

... المدرك ... الادراك ... [illegible]

[illegible]

المورد ٥٥

[illegible]

فانا نعلم

الكلام لا يرد نا المعنى ... ومن هذا القدر يعقل ... قوله لانه لم ... الشيخ ... الصورة ...

فما الكون موجودا الا المحسوسات التي للمدرك الا اذا كانت موجودة ... اضافة ما للمدرك ...

والجواب ان الادراك معنى واحد ... اضافة الى ... العقل ... في موضع ... كونه امرا ...

عرض له الاضافة ... قوله ... الاستدارة ... المدرك ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وتخيل ووهم وتعقل فالاحساس ادراك للشيء الموجود في المادة الحاضرة عند المدرك على هيئات مخصوصة محسوسة به من الاين [والوضع والمتى]
والكيف والكم وغير ذلك وبعض تلك لا يمكن ان يكون [illegible] والوجود [illegible] فيها غيره والتخيل ادراك
لذلك الشيء مع الهيئات المذكورة ولكن في حال غيبته بعد حضوره وغيبته والتوهم ادراك لمعان غير محسوسة من الكيفيات والاضافات
مخصوصة بالشيء الجزئي الموجود في المادة لا يشركه فيها غيره والتعقل ادراك الشيء من حيث [illegible] فقط لا من حيث شيء آخر سواء
اخذ وحده او مع غيره من الصفات المدركة [illegible] ادراكات مترتبة في التجريد فالاول مشروط بثلاثة
اشياء حضور المادة واكتناف الهيئات وكون المدرك جزئيا والثاني مجرد عن الشرط الاول والثالث مجرد عن الاولين والرابع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] تلك الصورة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

وكذلك [illegible] الصور [illegible] عن المادة [illegible]

[illegible] المحسوس [illegible] الصور [illegible] كالحاضرة [illegible]

[illegible] المادة [illegible] مجردة عن اللواحق [illegible]

اشارة لعلك تشتهي الآن ان نشرح لك [illegible] الادراك [illegible] ولم يتعرض لشرح [illegible]

[illegible] من بيان انواع الادراك [illegible]

[illegible] الظاهرة [illegible] الباطنة [illegible]

[illegible]

على ما هو الظاهر عند الحس [illegible] القطر النازل يرى خطا مستقيما والنقطة الدائرة [illegible] خطا مستديرا

[illegible] كالنقطة [illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible] اللون [illegible] الطعم [illegible]

فصل [illegible] في بيان اثبات الحس المشترك [illegible]

الحس المشترك [illegible] كالنقطة [illegible] خطا [illegible]

[illegible] البصر [illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible]

تلك الصور اليها و ذلك كالابصار الذي [illegible] ادراك اللون [illegible] لكون اللون مشتملا عليها [illegible]

[illegible]

[illegible] بالفرد [illegible]

والذهول [illegible] نسيان والنسيان [illegible] حصول الصورة في القوتين والذهول [illegible]

[illegible] الحافظة [illegible] النسيان [illegible]

[illegible] حصول الصورة [illegible] الحس المشترك [illegible]

موقوف على حصول [illegible] القوة العاقلة [illegible] نسيان [illegible]

حافظتها العقل الفعال [illegible] الحس المشترك [illegible] حصول الصورة [illegible]

[illegible] العقل الفعال [illegible] المعقولات [illegible]

[illegible] المحسوسات [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] المحسوسات [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible] الدماغ [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ما نطقها

ما نطقها وغيرها [illegible] في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة [illegible]

الذئب [illegible] وادراك الكبش [illegible]

[illegible] الحيوانات العجم قوة كحفظ [illegible] المعاني بعد [illegible] كما تحفظ الصور هذا بيان اثبات الوهم

والالفاظ الدالة على الوهم [illegible] العداوة والصداقة [illegible]

[illegible] الحس المشترك

[illegible] الحيوانات العجم [illegible]

[illegible] الحافظة [illegible]

[illegible]

[illegible] العقل [illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible]

الروح المصبوب في مبادي عصب الحس [illegible] مقدم الدماغ [illegible] بالمصورة [illegible] الروح المصبوب [illegible]

البطن المقدم [illegible] التشريح [illegible]

[illegible] مقدم الدماغ [illegible] الدماغ [illegible]

[illegible] الاعصاب [illegible] الدماغ [illegible]

[illegible] مقدم الدماغ [illegible] الدماغ [illegible]

[illegible] الروح [illegible]

[illegible] مقدم الدماغ [illegible]

[illegible] مقدم الدماغ [illegible] الدماغ [illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible] الروح المصبوب في مبادي عصب الحس [illegible] مقدم الدماغ [illegible]

مقدم الدماغ فان الحس المشترك [illegible] البطن المقدم [illegible] الحس المشترك [illegible]

لم يتقدم ذلك البطن الى الشرك اخص مما في مؤخره بالمثال اخص وانما ادى الادراكات الحسية الى الحواس بتوسط
الارواح التي في الاعصاب التي في مباديها المتصلة بالروح المصبوب في البطن المقدم والاتصال بين الارواح المادية
بان يسير الكيفيات المحسوسة في الاعصاب الى الروح الذي في الشرك ثم استحال بحسب الاستعداد وبالتشبع للعادة على قبول صوره
والمادة هنا استحالة عن ادراك النفس بواسطة الروح المصبوب في الحس لمحسوسه وبواسطة الروح الذي هو مبدا الحس المشترك
المحيج مثل كل شيع المحسوسات والاتصال للاعصاب ليس لتحصيد طرق يسير فيها الكيفيات فان الكيفيات لا تنتقل من موضع الى موضع و
ادراك المعنى ليس لتكرر من ملاقات الحواس للمحسوسات بان ينطبع فيه تلك المعاني بل بواسطة اتصال الارواح جميعا واحدا
مجتمعة في موضع بعينه للاحساس مع ان في كلام الشيخ ظاهر قوله والثالثة الوهم والتها الدماغ كله لكن الاخص بها التجويف
الاوسط قال الشيخ في الشفاء في صنف القوى المسماة بالوهم هي الرئيس الحاكمة في الحيوانات حكما ليس فصلا كالحكم العقلي ولكن
حكما تخيليا مقرونا بالجزئية وبالصورة الحسية وعنه يصدر اكثر الافعال الحيوانية انتهى لها حاكمة قوله فيكون الدماغ كلها آلتها
هو لكونه مصدر الاكثر الافعال المتعلقة بالروح الدماغي في الحيوان مع اختصاص التجويف الاوسط بها لا تخدمها المتخيلة على ما ذكر
ولهذا السبب تقدم ذكرها على ذكر المتخيلة قوله ويحدثها قوة رابعة لها ان تركب وتفصل ما يليها من الصور المأخوذة
عن الحس والمعاني المدركة بالوهم وتركب ايضا الصور بالمعاني وتفصلها عنها وتسمى عند استعمال العقل مفكرة وعند استعمال
الوهم متخيلة وسلطانها في الجزء الاول من التجويف الاوسط وكانها قوة ما للوهم وبتوسط الوهم للعقل معناه والشيخ
والمراد من الجزء الاول للوهم يتصرف بتوسطها في المدركات ويتم ذلك التصرف ويدركها قال الفاضل ان لقائل ان يمنع
القوى ادراك الشي الواحد مدركا ومتصرفا والمتخيلة ادراكات اذ متفرقة التركيب والتفصيل بطل قولهم الفاصل على الشيئين
لابد وان يحضره المفصل عليهما واتخذ الوهم بالتصرف فيها فاذن الوهم مدرك ومتصرف معا وجوابه عن الاول ان من
القوى ليست بمدركة ويتصرف فيما ليس بمتصرف فيه ادراكها انما ذلك ليس يكون ادراكا متصرف فيه والثاني
ان الشي الواحد لكنه لا يكون مدركا ومتصرفا ومن جهتين مختلفتين احدهما بالذات والاخرى بالآلة وكلاهما التين
قوله والباقية من القوى هي الذاكرة وسلطانها في حيز الروح الذي في التجويف الاخير وهو النهاية فمن القوى التي هي
حافظة للقوى ومعين للوهم بالحفظ وتسمى بها قوم ذاكرة فان الذكر لا يتم الا بها قال الفاضل ان حفظ المعاني مغاير لحافظ

بعد زوالها

بعد زوالها فان وجب ان يكون فعل الاخرى وجب ان يكون مساويه لما ذكره في القانون هو قول الشيخ وقال الفاضل
بين العبارات وهذا موضع نظر فلسفي فانه هل القوة الحافظة والمتذكرة المسترجعة لما غاب عن الحافظة من مخزونات
الوهم قوة واحدة ام قوتان ولكن لا يلزم الطبيب ان يتكلم بالتغاير مطلقا وقال في الشفاء ومن القوة ما يسمى
متذكرة فتكون حافظة لصيانتها ما فيها ومتذكرة لسرعة استعدادها لاستثباتها والتصور بها تسمية اذا
فقدت وذلك اما قبل الوهم وقوة المتخيلة بحصول بعض واحد الصور الى قوله وهي اما الذاكرة
ولكن باعتبار آخر والحق ان الذكر هو ملاحظة المحفوظ من مركب لادراك الشي المدرك في وقت آخر وحفظه على ما صرح الشيخ
في آخر هذا الفصل والاسترجاع طلب تلك الملاحظة بالفكر فاذن الذاكرة ليست بقوة بسيطة بل مبدا فعل مركب
افعال قوتين مدركة وحافظة والمسترجعة مبدا فعل مركب من افعال ثلث قوى متصرفة ومدركة وحافظة ومنها ثبت
الفرق هو قول الفاضل انه ذكر الشيخ قال في الشفاء في آخر الفصل الاول من المقالة الرابعة من الكلام في النفس انه يكون
القوة الوهمية هي بعينها المفكرة والمتخيلة والمتذكرة وهي بعينها الحاكمة فيكون بذاتها حاكمة وبحركاتها وافعالها متخيلة و
متذكرة فتكون متخيلة بما تعمل في الصور والمعاني ومتذكرة بما ينتهي اليه عملها واما الحافظة فهي قوة خزانتها انتهى حكاية
الفاظه وذلك بناء على اضطرابه من امر هذه القوى واقوال قال الشيخ في فصل كلامه هذا استدلال على ان القوة المركبة
بين الصورة والصورة وبين الصورة والمعنى وبين المعنى والمعنى كانها القوة الوهمية بالموضع الذي حيث يحكم
حيث يجعل المتصل بالحكم وقد جعل مكانها وسط الدماغ ليكون لها اتصال بخزانتي المعنى والصورة وهذا حكم صريح بان
حامل الصورة والوهمية عضو واحد وهذه بينة لان القوة الواحدة بالآلة الواحدة لا يفعل فعلين مختلفين فاذن صدور
فعلين مختلفين هما الادراك والتصرف عن مصدر واحد يدل على اشتمال ذلك المصدر على قوتين مختلفتين قطعا و
ثبت انه ليس بموضع شك الشيخ فاذن ليس مراده من قوله الوهمية هي بعينها المفكرة والمتخيلة والمتذكرة ان جميعها
بالذات واحدة وكيف والمتذكرة هي الحافظة على ما ذكر ولا شك في انها تخالفها لان موضعها مؤخر الدماغ
وليست بالاتفاق هي الوهمية بالذات بل مراد الشيخ من ذلك نسبة المبدا الذي يرى اليه التخيل والتفكر والتذكر والحفظ هو الوهم
كلها تستند الى الجميع في الانسان هو الناطقة ولذلك جعل رئيسا حاكما على القوى الحيوانية قوله واما هي التي للنفس الى القوة

بان بعض هذه الآلات ان الفساد اذا اختص بجزء منه دون الآخر فهو انما يستدل متعلق الطب على كون هذه الاعضاء مواضع
القوى والطبيب لا يميز بين المدرك والحافظ ولا يتعرض لاثبات العقل انما يميز من التميزات الحكيم فالقوى عند الاطباء
ثلثة خيال آلته البطن المقدم وفكر آلته البطن الاوسط المسمى بالدودة وذكر آلته البطن الاخير فالفاضل ان من
الحجة لا بد ان يكون من هذه القوى في هذه الاعضاء انها يحمل انه يكون مستقرا وقوايا بعضها [illegible] انها يحصل افعالها بها
من المواضع لانها آلاتها فان افعالها يحصل باختلال الدماغ واعلم ان الشيخ لم يثبت لهذه الاشياء الا كونها
آلات لهذه القوى ولم يتعرض لكونها [illegible] بالارواح المحصورة في هذه الاعضاء [illegible] فقوله ثم اعتبر
الوجه في حكمة الصانع انه بعدم الانتفاع [illegible] والقوى الافضل [illegible] ويتقدم المصرف [illegible] ما يحكي من جانب
لمثل [illegible] عند الاوسط عظمة قدرته هذا تاكيد لتخصيص الاعضاء المذكورة بهذه القوى باخذه
عن الغاية فانها تفيد معرفة منافع الاعضاء على ما يذكر في الطبيعي والطب وفيه تنبيه على الغاية [illegible] المقدمة
الترتيب اللطيف وفي تشبيه الالواح الحاملة للجرم دون الجسم [illegible] الى الروح دون [illegible] والعقل
لطيف ومعناه ظاهر وقال الفاضل الشارح [illegible] الاستدلال بكون [illegible] الظاهر في مقدم الراس [illegible] وجوب كون الحس المشترك
والخيال هناك في حكمة الصانع [illegible] مستدلا لان الشيخ [illegible] الراس والذوق في وسطه [illegible] الحس
المشترك والخيال في مقدمه [illegible] الحيوان [illegible] اللمس [illegible]
اقول ان الشيخ ولذكر قوله ان الحس المشترك مع الروح المصبوب في مقدم الدماغ [illegible] العلاق
الحس المشترك [illegible] لكون الحس الظاهر هناك [illegible]
الطبيعي في الدماغ [illegible] الشيخ ذكر في الفصل الثاني [illegible] الحيوان [illegible]
ولها مقدم الدماغ لان اكثر [illegible] البصر والسمع [illegible] الطبيعة [illegible] المقدم
في الفصل الذي [illegible] بعد ذلك [illegible] الروح [illegible] العبادة وهذا القسم [illegible]
المقدم من الدماغ [illegible] السمع [illegible] حكايته [illegible] كان حال [illegible] في ذلك
ولا [illegible] فلما كان اكثر اعضائه [illegible] المذكورة [illegible] التشريح [illegible] الدماغ [illegible] تعلقه [illegible]

فاذن

فاذن تعقل الصور [illegible] المقدم الدماغ اكثر [illegible] الاعلى [illegible] الانفس [illegible]
ببعض المدركات على بعض [illegible] العقل [illegible] عرفوت [illegible] المعقولات
بالآلات والمحسوسات بالآلات [illegible] ذكره [illegible]
اشارة [illegible]
المصنف [illegible] الآلات [illegible]
لان القوى [illegible] المذكورة [illegible] البدن [illegible]
الآلات [illegible] الكمالات
المذكورة [illegible] العقل
العملي [illegible]
[illegible]
[illegible]
عقلا نظريا والعقل [illegible] الشيخ [illegible] العقل [illegible] الذي
[illegible]
يحكم بها العقل النظري ويستعملها العقل العملي [illegible] النظري
[illegible] سعادات
سعادة [illegible] المعقولات [illegible]
[illegible] المعقولات [illegible] الملكة
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] المعقولات
بالفعل [illegible] العقول [illegible]
[illegible] الكمالات [illegible] القوة [illegible] بالفعل

والذي يخرج من الملكة الى الفعل التام ومن الهيولاني الى الملكة هو العقل الفعال [illegible] ومنهم من اشارة الى قوة

بحسب مراتبها في الاستكمال وتلك المراتب بعضها ما يكون باعتبار كونها كاملة في القوة والى ما يكون باعتبار كونها كاملة في الفعل

والقوة تختلف ايضا بحسب الشدة والضعف فاولها ما يكون للطفل من قوة الكتابة ووسطها ما يكون للامي المستعد للتعلم

ومنتهاها ما يكون للقادر على الكتابة الذي لا يكتب [illegible] ان يكتب متى شاء وقوة النفس المناسبة للمرتبة الاولى تسمى عقلا هيولانيا

تشبيها لها بالهيولى الاولى الخالية في نفسها عن جميع الصور المستعدة لقبولها وهي حاصلة لجميع اشخاص النوع في مبادي

فطرتهم وقوتها المناسبة للمرتبة المتوسطة تسمى عقلا بالملكة وهو ما يكون عند حصول المعقولات الاولى التي هي العلوم الاولية

كالاستعداد لحصول المعقولات الثانية التي هي العلوم المكتسبة ثم ان الناس يختلف في تحصيلها فمنهم من يحصلها بالشوق

لنقصه [illegible] بعثها [illegible] حركة فكرية في طلب تلك المعقولات وهم اصحاب الفكرة ومنهم من يظفر بها من غير حركة اما

مع شوق او لا مع شوق وهم اصحاب الحدس [illegible] مراتب [illegible] وصاحب المرتبة الاخيرة [illegible] قريبة [illegible] اشباهها ولاقربها

المناسبة للمرتبة الاخيرة تسمى عقلا بالفعل وهو ما يكون عند الاقتدار على استحضار المعقولات الثانية بالفعل متى شاء بعد الاكتساب

بالفكر او الحدس [illegible] وقوة النفس مع حضور تلك المعقولات بالفعل كمال [illegible] وهو المسمى بالعقل المستفاد لانها مستفادة من عقل فعال

في [illegible] الناس [illegible] العقل الهيولاني [illegible] العقل المستفاد فان [illegible] الى الفعل [illegible] غيره

وقياس عقول الناس في استفادة المعقولات من العقل الفعال قياس ابصار الحيوانات في مشاهدة الالوان الى الشمس وفي

شرح الكتاب [illegible] ولما كانت [illegible] عقلا بالملكة مع [illegible] والعاقلة [illegible] تلك [illegible] العقل بالملكة

مرتبة بعد الفكر والحدس [illegible] القوة القدسية [illegible] الشيخ [illegible] الواو

المذكورة الفاصلة بين قوله [illegible] وبين قوله وان كانت [illegible] خطاء

[illegible] لاتصال الكلامين وليس [illegible] عقلا بالملكة [illegible] وان كانت [illegible] عطفا على قوله [illegible] تنبيه

بهذا الكتاب [illegible] لان [illegible] العقل المتوسط بين الهيولاني والذي بالفعل [illegible] الملكات

الاشارات المرتبة [illegible] التمثيل الوارد في التنزيل لنور الله [illegible] وهو قوله عز من قائل الله نور السموات والارض مثل نوره

كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد

الوسط

زيتها

زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الامثال للناس الاية مطابقة لهذه المراتب وقد

قيل [illegible] الشيخ [illegible] هذه المراتب فكانت المشكوة شبيهة بالعقل الهيولاني

لكونها مظلمة في ذاتها قابلة للنور لا على التساوي لاختلاف السطوح [illegible] فيها والزجاجة بالعقل بالملكة لكونها

[illegible] في نفسها قابلة للنور [illegible] والشجرة الزيتونة بالفكر لكونها مستعدة لان تصير قابلة للنور بذاتها لكن بعد

حركة كثيرة وتعب والزيت بالحدس لكونه اقرب الى ذلك من الزيتونة والذي يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار بالقوة القدسية لانها

[illegible] العقل بالفعل [illegible] نور على نور بالعقل المستفاد فان الصور المعقولة نور العقل

المستفاد وان الصورة المعقولة نور والنفس القابلة لها نور اخر والمصباح بالعقل بالفعل لانه نير بذاته [illegible]

[illegible] بالعقل الفعال لان المصابيح [illegible] وانما قدم العقل المستفاد على العقل

بالفعل [illegible] مقدم [illegible] الوجود على حصول العقل المسمى بالعقل

بالفعل [illegible] العقل المستفاد هو الغاية القصوى [illegible] الذي

[illegible] تنبيه لعلك تشتهي الان ان تعرف الفرق بين الفكرة والحدس فاسمع اما

الفكرة فهي حركة ما للنفس في المعاني مستعينة بالتخيل في اكثر الامر يطلب بها الحد الاوسط او ما يجري مجراه مما يصار به الى العلم بالمجهول

حال الفقد استعراضا للمخزون في الباطن وما يجري مجراه فربما تادت الى المطلوب وربما انبتت واما الحدس فهو ان يتمثل الحد

الاوسط في الذهن دفعة اما عقيب طلب وشوق من غير حركة واما من غير اشتياق وحركة ويتمثل معه ما هو وسط له او في حكمه

لما ذكر [illegible] النفس [illegible] المعقولات [illegible] الثانية بالفكر او بالحدس [illegible] الفرق بينهما فقال [illegible] تعريف الفكر

[illegible] النفس مستعينة بالتخيل في اكثر الامر اشارة الى ان الفكر يكون في الجزئيات [illegible] الكليات [illegible] بالتفكر وما

[illegible] بالاعتبار [illegible] وقوله استعراضا للمخزون في الباطن اشارة الى الصور والمعاني المخزونة في الخيال والذاكرة

وقوله وما يجري مجراه اشارة الى الصور العقلية [illegible] في المعاني [illegible] المطالب [illegible] تلك المطالب [illegible]

والاوسط [illegible] فربما تادت [illegible] ربما [illegible] حركة [illegible] والوسط الى المطالب [illegible]

[illegible] عند الالتفات الى المطالب [illegible] الاوسط [illegible] المطالب [illegible]

الوهم [illegible] الفكر [illegible]

الحركتين لئلا يكون زمان سواء كان مع شوق او لم يكن وما اشار الشيخ بقوله لانتقل الحد الاوسط فهو الى عدم الحركة الاولى وبقوله كل
ما هو وسط له الى عدم الحركة الثانية وقوله وهي حركة [illegible] المطلوب من العلوم [illegible] بالفرق بين الفكر والحدس
امكان [illegible] الفكر [illegible] لا يكون [illegible] الفكر المذكور في الفصل المتقدم
وثانيهما وجود الحركة وعدمها [illegible] الفرق الصحيح بين [illegible] والفاصل [illegible]
الاولى بالفكر [illegible] الحد الاوسط [illegible] المطلوب [illegible]
فيتقدم الشعور بالمطلوب على الشعور بالحد الاوسط [illegible] وذلك [illegible]

اشارة ولعلك تشتهي الآن ان تعرف زيادة دلالة على القوة القدسية وامكان وجودها فاستمع ألست تعلم ان للحدس وجودا وان
للانسان فيه مراتب وفي الفكر فمنهم غبي لا تعود الفكرة عليه برادة ومنهم من له فطانة الى حد ما ويستمتع بالفكرة ومنهم من هو اثقب
من ذلك وله اصابة في المعقولات بالحدس وتلك الثقابة غير متشابهة في الجميع بل ربما قلت وربما كثرت وكما انك تجد جانب
النقصان منتهيا الى عديم الحدس فأيقن ان الجانب الذي يلي الزيادة يمكن انتهاؤه الى غني في اكثر احواله عن التعلم والفكرة
[illegible] بيان امكان وجود القوة القدسية [illegible] الحدس [illegible] الفكر [illegible] المطلوب [illegible]
[illegible]
[illegible] الحدس [illegible] النقصان [illegible]
[illegible] العلوم [illegible]
[illegible] النقصان [illegible] الوجود

اشارة فان اشتهيت الآن ان تزداد في الاستبصار فاعلم انه [illegible] الصور المعقولة
[illegible] جسم [illegible] العقل الفعال [illegible]
[illegible] القوة [illegible] الفصل [illegible]
الاستبصار [illegible] المطلوب [illegible] صور معقولة [illegible]
[illegible]

ادراك الشيء وجود صورته في المدرك [illegible] وعدم [illegible] الصورة وليس كل الوجوه [illegible]
وجودها [illegible] والنسيان عدم مطلق لها فيه فان الوجود [illegible]
غير المدرك حافظا للمدرك [illegible] الصورة حالة الذهول موجودة فيه [illegible] حال النسيان [illegible] الذهول والنسيان
[illegible]
[illegible] بالذات [illegible] المعقولات [illegible]
[illegible] المعقولات [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible] المعقولات [illegible] العقل
الفعال [illegible] القوة [illegible] الصورة [illegible]
كانت حاصلة في القوة [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] زوال [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] ان يكون الصورة [illegible] القوة المدركة [illegible]
[illegible] القوة [illegible] الحيوان [illegible]
[illegible] الوهم [illegible]
[illegible] الخزانة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] جسمانية [illegible]
[illegible] المعقولات [illegible]
[illegible] الخزانة [illegible]
لان المعقولات [illegible] العقل [illegible] الحافظة [illegible]
[illegible] الصور المعقولة بالذات [illegible] بالذات

فان هذه جوهر ما ولم يتقل جسمانا ان احتاج من الجسم لا يكون مفارقا فهذه اذا جوهر عقلي بالفعل اشار الى ان تسمية العقول
بالفعل انما كان لانه جوهر عقلي بالفعل لان الجسم لكنه لم يرتسم فيها لانه جوهر عقلي والفعل لكنه لم يرتسم فيها لانها جوهر
عقلي بالفعل بل بالنفس فهو له الى ان يحصل بين نفوسنا وبينها اتصال ما ارتسمت فيها الصورة العقلية مناسبة بحيث يكون الاستعداد
لاحكام خاصة اشارة الى كيفية بعض الصور المرتسمة في ان يصير النفس مستعدة لها دون سائر الاحكام الخاصة
الاستعدادات الخاصة من الادراك لمرتبة اسباب المعدة للادراك الكليات والادراكات الجزئية المناسبة لها
المدرك الكلي مذكورة واذا اعرضت النفس عنه الى عالم الحس او الى الصورة اخرى انمحى المتمثل الذي كان اولا كان
المرآة التي كانت تحاذي بها جانب القدس قد اعرض بها عنه الى جانب الحس او الى شيء اخر من امور القدس وهذه الحالة
الذهول والنسيان مثلا ها اولا ناما في الجسمانيات التي لا يتمثل النفس مستعدة عند الحركات وتركه وهذا انما يكون اذا
اذا كانت عليه الا اتصال اشارة الى السبب الذي يختلف حالها الذهول والنسيان وذلك الى النسيان في القوى الجسمانية انما
كان لزوال الصورة عن الحافظ وهذا لكنه لم يزل اشراق العقل الفعال في الاحيان عن ذلك الذهول انما يكون
مع كون النفس ذات قوة متمكنة بها من الاتصال بالعقل الفعال في شيء ما تخص بها المعقولات المرتبة وذلك الاتصال
هو ملكة الاتصال والنسيان زوال تلك الملكة عنها واعترضات للفاضل الشارح قد سبقت الاشارة اليها ولا حاجة
الاعادة هذا الكلام وجود سبب بعض العلوم على النفس ولما لا يكون ذلك السبب بطلها للحال يكون مرتبة على كل سبب
لم يكون موصوفا بذلك الا ان العقل الفعال العام الذي يوجد عنه الحروث الان والصور والمقادير مع عدم الاتصاف
بهما والجواب عنه ان الحجة المذكورة دلت على تجرده ولسائر البراهين على ذلك جردها على انه لا يحيط بالمعقولات بعد
الذهول عنها اشارة ايها دليل على كونها موجودة بالفعل فيما هو ما نظرها **اشارة** هذا الاتصال علته قوة بعيدة هي
العقل الهيولاني وقوة كالسبب هي العقل بالملكة وقوة تامة الاستعداد لها ان تقبل بالنفس الى الجهة الاشراق متى شاءت
بملكة متمكنة وهي المسماة بالعقل بالفعل لا خفاء بان العلة الفاعلية لحصول الصور المعقولات في النفس هي العقل الفعال
والعلة القابلية هي النفس وشرط ان يحصل لها ملكة الاتصال به اذا اراد ولم يشترط العلم بوجوده لان الملكة التي شرط الاستعداد
لقبول تلك الصور وهو تلك لا الاستعداد اما كون شيء شاهدتم فاذن ينبغي ان يكون على الاتصال ذلك باراده وقدرة

ذكر

ذكر ما على النسبة المحدودة التي هي العقل الهيولاني والعقل بالملكة والعقل بالفعل فاشار بهذا الى ان العلة البعيدة هي الاولى منها
العام الان في والمتوسط هي الثانية وهي كون الاتصال ممكنا لها على العلم بالمعقولات الاولى التي هي مبادي المعقولات الثانية
والقريبة هي الثالثة وهي المقتضية لملكة المذكورة وانما تم الاستعداد بها وانتفى البعض الذي يمنع حصول الصورة معها اقول
يدل على كون العقل بالملكة متوسطا بين العقل الهيولاني والعقل بالفعل **اشارة** ثم ان القوة العاقلة قد تفرق في
الخيالات التي هي في الحس المصورة والحس في المصورة والذاكرة باستخدام القوة الوهمية والمفكرة تكتسب النفس استعدادا نحو قبول
تجرده عن المفارق فيما يناسبها لحصول ذلك شيء بعد عن ما هو المعروف تمامه فيحصل الاستعداد العام لصورة
وقد تنبه بهذا التخصيص على انه تعلق اما ذكر حصول الاتصال بالعقل الفعال في الفصل الاول على سبيل الاجمال فاراد ان
يبين وتفصل كيفية حصول هذا الفضل وهو على وجهين احدهما ان تكون تصرف النفس في الخيالات الحسية والوهمية
المصورة كالتي في الصور الحسية فلا تحصل تلك الصورة في المصورة والذاكرة الا ان لم يدركها النفس من قبلها فان النفس
الجزئيات فلا تتصرف فيها بالارادة بل باستخدام القوة الوهمية والمدركة للجزئيات بما لها المستخدمة للقوة المفكرة المتصرفة فيها في
المتخيلة باستخدام الحس المشترك مع ذلك في الخيالات فتلك الصور تلك المعرفات التي للنفس والكامل يحصل الاستعداد لقبول الصور
الان وصورة الصادقة المجردة من العوارض والعلائق بحالها الموجبة للكلية من العقل الفعال الشخص لمناسبة ما بين كل
وهي شابه كل شيء لها فاذا احس بالجزئيات الصور بالكليات وهي المعرفات في الجزئيات المحسوسات
لاستعداد التام لحصول الصورة تصور صحة الكليات الشيء على تلك الجزئيات ان تلك الصور لا تنفك عن الجزئيات الا النفس
منها من العقل الفعال والوجه الثاني لم يتعرض به الشيخ بل يعني كاجزاء الحد والرسم كتصور الملزوم وما يشبه ذلك يعني على
كتصور الحدود والرسوم اللازم وهي حال التصورات المستفادة والتصديقات على قياسها واعتراضات الفاضل الشارح ها هنا
كانت طاردة الفضل فيما عرضنا عنها مخافة الاطناب **اشارة** ان اتيت ان اثبت لك ان المعقول الذي ترتسم
ما يتفق له في موضع فاسمع هذا يريد بيان ان النفس الناطقة وبالجملة كل جوهر عاقل فانه ليس بجسم ولا جسماني وبالجملة ليس في موضع قال
الفاضل الشارح ابراد هذه المسئلة كان بالحفظ المقدم بالتجرد اولا لان انما اثبات كون الجوهر المفارق على ان العقل الانساني ليس
جسما ولا جسمانيا احتاج الى البيان وذلك فاكتفى ها هنا ببرهان واحد لذلك وذكر سائر البراهين في النمط المذكور واقول انه اراد

في هذا النمط انه يعرض عنها ماهية النفوس وكمالاتها فيبين اولا انها جواهر مفارقة للمواد موجودة من دون الابدان لا اجسام ولا جسمانيات ثم اثبت لها كمالات
لذاتها غير ... وكمالات بعد رحيلها عن ... الكمالات والالتذاذ في ... بدلا به ... العقل المجرد ...
فيبين بهذا كلها مع كمالاتها ولذاتها وانه لم تتوقف على ... جسما او جسمانيا بل ... فاتضاح الفرق بين الكمالات
الذاتية الباقية معها او الكمالات البدنية الزائلة عنها بزوال البدن ... اشتراك ... في ... تلك الكمالات غير
على ما يتضح في موضعه ولم يورد ذكرها انه ... شيئا ... لانك تعلم ان الشيء غير المنقسم قد يقارنه اشياء كثيرة
لا كيف اتفق بل ... منقسمة في الوضع ... كالاجزاء البلقة لكن الشيء المنقسم الكثرة ... الوضع
لا يجوز ان يقارنه شيء غير منقسم ... الى ان ... قد يكون بحيث العقل انقسام المحل ... [illegible]
... الاجزاء متشابهة في الوضع كالسواد المنقسم ... كثيرة ... كالسواد
مثلا فانها الانقسام ... الى ... الجزء الاسود غير ... اسود والشاني ...
... الاجزاء متشابهة في الوضع كالبلقة فانها ... متباينان في المحل والوضع ... التسمية ...
غير المنقسم ... اشياء كثيرة ... كالاجزاء البلقة والمحل ... قد يكون بحيث ... انقسام المحل وقد يكون ...
الاول ... المحل المنقسم ... اجزاء غير متباينة في الوضع كالمنقسم ... الى ... وصورته والمحل الذي ... الاجزاء ...
الوضع ... المحل ... من حيث هو ... المحل ... من حيث ... فان النقطة ... لا ... لانها الاكثر ...
خط ... من حيث هو ... كالسطح فان الشكل ... من حيث ... سطح ... من حيث هو ذو نهاية واحدة او اكثر ... فان ...
الثري ... من حيث ... من حيث هو وجود ... وضع ... الاجزاء فان الوحدة ... من حيث ...
بل من حيث هو مجموع ... هو المحل الذي ... من حيث ... الذي يحل فيه السواد ... او المقدار و
اشارات ... لا ... يعقل ... الشيء المنقسم الكثرة ... الوضع ... ان يقارنه شيء غير منقسم ... عرض ...
لان ... المقارن ... المحل المنقسم من حيث هو ... المحل ... المقارنة ... بل ... عليها ... المقارنة ...
واحد ... في المعقولات معاني غير منقسمة ... والا لكانت المعقولات ... مبادئها غير متشابهة ...
ومع ذلك فانه لا بد في كل كثرة متشابهة كانت او غير متشابهة من واحد بالفعل واذا كان في المعقولات ما هو واحد بالفعل و يعقل من حيث

امر واحد

امر واحد فانما يعقل من حيث انه ... الا ... منقسم ... في الوضع وكل جسم ... لا ... منقسم ... من ... الاكثر
في ... وامور في المعقولات معاني غير منقسمة ... منه ... كل معقول ... غير متشابهة بالفعل
متشابهة وغير متشابهة وانما قيد بالفعل لان الشيء الذي يكون له اجزاء غير متشابهة بالقوة كالجسم يكون واحدا بالفعل
هو غير منقسم من حيث هو واحد وهو المطلوب ... ان هذا الاحتمال في المعقولات غير ممكن ... ما سيأتي ... المحال
المذكور فالمطلوب حاصل لان كل كثرة بالفعل سواء كانت متشابهة او غير متشابهة فالواحد بالفعل موجود فيها وذلك لان الكثرة
عبارة عن الاحاد فاذن ثبت ان في المعقولات ما هو واحد فاذا عقل من حيث هو واحد فانما يعقل من حيث انه
... يعقل ... جوهر ... وهذا الارتسام في ... لا يكون من حيث ... طبيعة ... الا ... انما
... ذلك ... من حيث ... لا ... المعقول من حيث هو واحد وهو كما ... اذن
المعقول الواحد يستحيل ان يرتسم فيما ينقسم في الوضع وكل جسم وكل قوة حالة في جسم منقسم فاذن محل المعقول الواحد ليس
بجسم ولا قوة جسمانية ومحل المعقول الواحد هو محل سائر المعقولات ... فاذن ليست النفس الانسانية ولا ...
... جسمانية ... الكتاب ظاهرة ... قيد قوله فاذن لا يرتسم فيما ينقسم بالوضع ... انقسام المحل
فانما ... انقسام ... العاقل ... لا ... الاقسام ... الى ... وافضلها واعلم
... فلا يحتمل ان ... مختلفات ... اختلاف الاجزاء الموجودة في الكل ... انقسام الكل بالفعل وقد
... غير منقسم بالفعل ... لكنه يحتمل ان ينقسم ... بهات ... الا في الوهم وذلك ... الذي هو
... الاجزاء غير متشابهة بالقوة ... الذي هو ... غير متشابهة بالقوة فالمعقول ان كان ... فلا يمتنع ان يكون
في جسم ... منقسم بالفعل ... ذلك الجسم الى اجزاء ... فلذلك ... الشيخ في الفصل الذي ...
على ... الاحتمالين ... منهما **وهم وتنبيه** او لعلك تقول قد يجوز ان ... الصور العقلية ...
... الى اجزاء متشابهة ... كل واحد من القسمين ... الصور العقلية
... المشروط ... فيكون المعقول الذي ... بشرط ... الاجزاء ... والصفات ... بل
وقوع القسمة يكون ... المعقول ... المعقول عند القسمة المفروضة صارت

معقولة مع ما لبس من غلط في تعميم معقوليتها الا بالعرض فقد عرفت الصورة المعقولة صورة مجردة عن اللواحق
الغريبة ما دامت بلا ابسة بعد لها فكيف لا وهي عارض لها بالذات بسبب مقدار فلا يقتضيه بلا مع فان احد القسمين هو حافظ
لنوع الصورة ولذلك كان مشابها فالصورة التي جردناها منه بعد تهيئة غريبة من جمع او تفريق وزيادة او
نقصان او اختصاص بوضع فليست من الصورة المفروضة الا الصورة الكلية الحالية فيتغير بملاحظة الغير اجزاء
جزءه مساوية الوضع مقارنة لهيئات غريبة مادية الى ان يكون رسمها وشبهها في ذي وضع وقبول انقسام الوهم
هو الاحتمال الاول من الاحتمالين المذكورين وهو ان يكون الصورة العقلية الواحدة قابلة للقسمة الوهمية الى اجزاء
متشابهة كالجسم الواحد وح يمكنه ان يكون حالا في محل منقسم وتقسيم بانقسامه والتنبيه تنبيه على فساد هذا الاحتمال و
تقريره ان المعقول الواحد اذا انقسم الى قسمين متشابهين وجب ان يكونا متشابهين للمجموع ايضا فلا يخلو
اما ان يكون كل واحد من القسمين مع الاخر شرطا في كون ذلك المعقول معقولا وح لا يكون كل واحد منهما بانفراده
معقولا لفقدان الشرط او لا يكون كذلك فان كان كل واحد من القسمين بانفراده معقولا فهو كالاصل لا القسم الاول فيما الخلف
ثلثة اوجه الاول انه كل واحد من القسمين على ذلك التقدير يكون مباينا للكل مباينة الشرط للمشروط ولزم من ذلك ان
يجتمع مع القسمين شيء يصير به ايا ما بلا نهاية يكون المجموع متعلق لا ماهية بزيادة في المقدار او العدد وكذلك اما او عدد
بخلاف القسمين فلا يكون القسمان جزئه من حيث ماهية المتشابهة لهما هذا خلف والثاني انه يلزم ان المعقول الذي شرط
كونه معقولا هو حصول الجزئين لا يكون هو من حيث هو كذلك غير منقسم وقد فرضناه واحدا غير منقسم هذا خلف
والثالث انه قبل وقوع القسمة فيما يكون الجزءان حاصلين فلا يكون شرط معقوليته حاصلا فلا يكون معقولا وقد فرض
معقولا هذا خلف والشيخ اشار الى القسم الاول بقوله انه ان كان كل واحد من القسمين المتشابهين شرطا الخ في
استتمام المعقول واشار الى الوجه الاول بقوله فهما اشياء لها مباينة الشرط للمشروط واشار الى الوجه الثاني
بقوله وايضا فيكون المعقول الذي انما يعقل بشرطين هما جزءاه منقسما واشار الى الوجه الثالث بقوله وايضا فانه قبل
وقوع القسمة يكون فاقد الشرط فلم يكن معقولا واما القسم الثاني وهو ان لا يكون حصول القسمين شرطا في معقوليته
بل يكون هو من حيث معقولا وكل واحد من القسمين بانفراده ايضا معقولا كالجسم الذي يقبل القسمة الى اجسام فهو باطل ايضا لانه يكون الصورة

المعقول

المعقولة ماخوذة مع ما هي عليه في ذاته كالقسمة او مقارنة ما يقبل القسمة من المقدار ثم بناه وقد ذكرناه من قبيل الصور
المعقولة انما يكون مجردة عما يقتضيه عن ذاته وانما هذا خلف واشار الشيخ الى هذا القسم بقوله انه لم يكن شرطا الا انه خلف اللازم
من جهة مقارنة النفس بقوله فالصورة المعقولة عند القسمة المفروضة صارت معقولة مع ما لبس من غلط في تعميم معقوليتها الا بالعرض
وقد عرفنا الصورة المعقولة صورة مجردة عن اللواحق الغريبة فاذن هو لابسة بعد لها الا انه خلف الا ان يفرض مقارنة
مقارنة ما يقبل القسمة من المقدار بعد ذلك وكيف لا وهي عارض لها بالذات بسبب مقدار فلا يقتضيه بلا مع فان احد القسمين هو حافظ النوع
الصورة لانه كان مشابها فالصورة التي جردناها منه بعد تهيئة غريبة من جمع او تفريق او زيادة او نقصان او اختصاص
بوضع فليست من الصورة المفروضة وذلك لان القسمة عارضة لها بسبب شيء فيه مقدار فلا يقتضيه فان احد القسمين الذي كان
مشابها للقسم الاخر فهو حافظ لنوع الصورة المعقولة فاذن الصورة التي فرضناها مجردة كانت متضمنة لهيئة غريبة من
جمع اذا اعتبر حصول الكل من القسمين او تفريق اذا اعتبر انفصاله او زيادة اذا اعتبر حصول احد القسمين مع الاخر
او نقصان اذا اعتبرنا المعقول بعد حذف احدهما واختصاص بوضع لان التجزئة الى جزئين متشابهين لا يتصور الا في مادية
في بعض وضعا ما لا محالة وقوله فليست تلك الصورة المفروضة اشارة الى الخلف وقد اورد الصور الوهمية الخيالية الغريبة بعد قبول
انقسام الذي سريان امتناع حلول الصورة المعقولة في الجسم باثبته من وجوب حلول الصورة الوهمية والخيالية فيه لينتفي
الفرق بينهما وذلك لانا اذا احسسنا بوجه انسان مثلا او تخيلناه فلا بد من ان يلاحظ النفس اجزاءه الاشباح الوضع مقارنة
لهيئات غريبة مادية كالعينين والانف والفم فان صورة العين اليمنى مرتسمة في مادة او جهة من الالة اليسرى غيرها وكذلك الكل
فهذه اشباح بان بالوضع فلا يتكون منها الا بعد تخصص من بينها وكون احدهما في جهة هذا الا في غير جهة الانف ايضا هيئات غريبة مادية
وذلك للملاحظة تعتبر الى ان يكون رسمها الحسي ورسمها الخيالي في ذي وضع وقبول انقسام في شيء مادي والرسم هو الاثر
سق الباقي بالارض وهو المحسوس هو الحس لان الحس مما يجد اثر الشيء الذي رسم المحتم من احداث النفس الذي يحصل الطابع في الشيء
الذي طبع عليه لان الحس اللوح الذي يختم فيه المعاد ورسمها وهو الخيال اولا لان صورة منطبعة فيه انما تنطبع من الطابع المدرك
بالحس وهي قول الشيخ لاحظ النفس الصورة الحسية والخيالية تقريب لادراك النفس لها ويظهر منه بطلان قول من ادعى عليه انه لا يقول
بذلك اعراض الفاضل الشارح بان الصورة العقلية في النفس يحصل انه ليست مجردة مكررا قد سبق ذكره وقوله لوضح ان الصورة العقلية مجردة

عن اللواحق لكان كافيا في بيان تجرد النفس لان حصول كل حال فيه تجرد فهو ووضع وكل ذي وضع فليس بمجرد فاللواحق والصورة العقلية

مجردة فهي ليست كذلك فهي تجرد ليس بصحيح في الحجة المذكورة لان هذه حجة على مطلوب الا انها في صحة الحجة اخرى على ما في الشرح قد اورد ذلك

الحجة في كتبه من المختصر الموسوم بعيون الحكمة لكنه اورد مما عليه وجواب ما ذكره فذلك الفاضل وذلك الا ان اورد

هكذا الصور العقلية ليست بذوات وضع وكل حال في جسم فهو ذو وضع انما اختار هنا الحجة المذكورة التي قولنا المرتسم بالمعقول

الواحد ليس ينقسم والجسم ينقسم للاندراج وجوب كون الصورة الحالية جسمانية بحكمها على وجه الظهور كما اشار اليه في الاعتراض

المستفاد من الشرح لابي البركات هو ان الهيولى افرادات تحكم وقد حكمتم بانطباع الحسية في المقدار فيها فلم لا يجوز انطباع المحسوسات

في النفس والجواب ان الهيولى انما تحصل موجودة ذات وضع بذلك الانطباع والنفس لا يكون في المفردات ذو وضع المرتسم في ذلك

بسبب ما ذكر نحوه فقض كون الصور الحسية جسمانية لكنه لا يقتضي كون العقلية جسمانية والجواب انهم لم يتمسكوا في ذلك

الحجة بل بغيرها **وهم وتنبيه** او لعلك تقول ان الصورة العقلية قد تنقسم نقسم بضم زوايد معنوية اليها كقسمة المعنى الجنسي الى الوحدة

بالفصول المنوعة والمعنى النوعي الواحد الى بالفصول العرضية المصنفة فاسمع الوهم فان الفصل هو الاحتمال الثاني في الاحتمالين

المذكورين وهو ان تنقسم الصورة العقلية الى الجزئيات وانما علم انه تنقسم الكلي الى الجزئيات انما يكون باضافة زوايد معنوية

اليه وتلك الزوايد قد يكون لا مقومة لماهيات الجزئيات او غير مقومة فان كانت مقومة كانت فصولا فكانت القسمة بها

قسمة المعنى الجنسي الوحداني بالفصول الذاتية المنوعة كقسمة الحيوان باضافة الناطق وغير الناطق اليه الى الانسان وغيره وان لم

يكن مقومة كانت عرضيات ولا تخلو اما ان يكون بما حصل بها اضافتها الى ذلك الكلي قابلا لان يشترك فيه ام لم يكن فان كان كانت القسمة

بها قسمة المعنى النوعي الوحداني بالفصول العرضية المصنفة كقسمة الانسان بالسواد والبياض الى السودان والبيضان وان

لم يكن قابلا للشركة كانت القسمة بها قسمة المعنى النوعي الواحد العوارض الجزئية المشخصة فالم يذكر الشيخ هذا القسم لان الحاصل

منه لا يكون معقولا بل يكون محسوسا فكونا ان فذكر ذلك لكن فيكون المتوقف الكلي بكل جهة صورة اخرى بجزء الصورة

الاول فان المعقول الجنسي والنوعي لا ينقسم الى معقولات معقولات صنفية ونوعية يكون مجموعها حاصل المعنى

الواحد الجنسي او النوعي ولا يكون نسبتها الى المعنى الواحد المقسوم نسبة الاجزاء بل نسبة الجزئيات ولو كان المعنى العقلي الواحد البسيط

الذي سبق لعرفت انه ينقسم بمختلفات لوجب لكان على الوجه الذي ذكر بل اولا انه قبول القسمة الى اشتباهات وكان لكل واحد

سر جزئه

الحاصل

سر جزئه هو او ايان يكون البسيط الذي كلامنا فيه انه ينقسم ما تقدم ان يحقق فيه هو لان ما لانه تقسمه كذلك فيه في الوجود كل الكثرة العقلية

المفردة لكنها ما يحتمل لا يكون قسمة تشترك بالصورة الكلية كالحيوان بالصورة الاخرى كالناطق فجعلها صورة الذي كان الانسان

ليس حاصل اجزائه الصورة الاولى اعني الحيوان فان المعقول الجنسي كالحيوان لا تنقسم الى معقولات نوعية كالانسان

والفرس يكون مجموعها حاصل معنى الحيوان وكذلك المعنى النوعي كالانسان لا ينقسم الى معقولات صنفية كالعربي والعجمي يكون مجموعها

حاصل معنى الانسان وايضا لا يكون نسبة هذه الانواع والاصناف الى الحيوان او الانسان المقسوم نسبة الاجزاء بل نسبة

الجزئيات ولو كان المعنى العقلي الواحد البسيط الذي استدللنا به عليكم منقسما الى مختلفات بوجه كان بحسب الفصل لكان

على الوجه الذي ذكرت قبل وانه من قبول القسمة الى اجزاء متشابهة كانقسام مكان كل واحد اجزائه البسيط الى اللاتنقسم

لكنت على الاول بان نجعله البسيط الذي استدللنا به كما الغرض بشيء من وجه **اشارة** انك تعلم ان كل شيء يعقل

شيئا فانه يعقل بالقوة القريبة من الفعل انه يعقله وذلك عقل منه لذاته فكل ما يعقل شيئا فله ان يعقل ذاته ريد

بيان ان كل عاقل فهو معقول وان كل معقول قائم بذاته فهو عاقل وابتدأ بالاول فقال كل شيء يعقل شيئا فانه

يعقل بالقوة القريبة من الفعل انه يعقله يسيرا بالقوة القريبة لانه جعل للقوة ثلث مراتب لبعيدة هي

العقل الهيولاني ومتوسطة هي العقل بالملكة وهو ونهاية هي العقل بالفعل وهي التي يقتضي ان يكون العاقل انما لاحظ معقوله

متى شاء فالمراد ان كل شيء يعقل شيئا فله ان يعقل بالفعل متى شاء ان ذاته عاقلة لذلك الشيء وذلك لانه تعقله

لذلك الشيء هو حصول ذلك الشيء له وتعقله لكون ذاته عاقلة لذلك الشيء هو حصول ذلك الحصول له ولا شك في حصول

شيء لشيء لا ينفك عن حصول ذلك الحصول اذا اعتبره معتبر والفاضل الشارح تمسك بما قال الشيخ انه يعقل بالقوة القريبة

من الفعل ان المعقول المقارن لمعقول يشعر بالتوقف على ما سيأتي فهو انما تعقل بالفعل قال ولو كان كذلك لوجب ان يقول فانه

يمكنه ان يعقل بالامكان العام ليكون متناولا للدائم والمنقطع لان فيه افراد الامكان العام يقع على الامكانات

البعيدة فيحمل على الدائم العدم من غير ضرورة فلذلك عبر الشيخ عن المقصود بهذا المعنى وعبر بالقوة التي يليه ذكرها

والمراد انه يعقل الشيء يشتمل على تعقل صدور ذلك العقل من المعقل بالقوة القريبة فلا يشتمل على القوة التي بالتعقل

للمتعقل وكون المتعقل بحيث يكون له بالفعل ما يكون لغيره بالقوة يوجب رجوعه الى ذاته لانه بالذات وذلك

الحصول الدائم

فهذه صورة القياس وقال الفاضل الشارح انه يريد ان كبرى القياس [illegible] فيدل عليها قوله وذلك [illegible] لذاته بل يعقله لكون ذاته
عاقلا لكل شيء يعقل منه لذاته لو جد فان العلم بالمصدر [illegible] علم بتصور الموضوع [illegible] علم بتصور الموضوع
فقط بل هو علم بتصور المحمول او علم بارتباطهما [illegible] يعقل [illegible] ان يعقل ذاته وصورة القياس
هكذا كل شيء يعقل شيئا فله ان يعقل [illegible] كون ذاته عاقلا لذلك الشيء وكل ما له ان يعقل كون ذاته عاقلا لشيء فله ان
يعقل ذاته قوله وكل ما يعقل فمن شانه ما يثبت ان يقارن معقولا اخر ولذلك يعقل الصور مع غيره واما العقل القوة
العاقلة المقارنة لا محالة يريد بيان ان كل معقول فهو عاقل بالامكان بشرط [illegible] ذكره وذكر اولا ان كل
معقول فمن شانه ما يثبت ان يقارن معقولا اخر وبينه من وجهين احدهما انه يعقل مع غيره ولو لم يكن من
شانه مقارنة الغير لامتنع ان يعقل مع الغير والثاني ان كونه معقولا هو كونه مقارنا للعاقل قوله فان كان
مما يقوم بذاته فلا مانع له ان يقارن المعنى المعقول القائم بذاته هذا هو الشرط المذكور وهو القائم بذاته
والمعنى ان كل معقول قائم بذاته فلا مانع من حيث انه [illegible] يقارنه معنى معقول وسبب الاحتياج الى هذا الشرط ما سنذكره
في الفصل التالي لهذا الفصل قوله الا ان يكون ذاته [illegible] الوجود مقارنة امور تمنعه عن ذلك مادة
او شيء اخر ان كان قد ثبت فيما مضى ان مقارنة المادة ولواحقها مانعة عن كون الشيء معقولا وانه انما يصير معقولا
بتجريده عنها فكل شيء يكون في الوجود [illegible] المقارنة للمادة ولواحقها فان كان قائما بذاته كالجسم فهو خارج عن الحكم
المذكور [illegible] قوله او شيء اخر ان كان يمكن ان يحمل على الصور المعقولة المجردة فانها
لا يعقل اذا كانت قائمة بعاقل اخر ولذا كانت يعقل اذا كانت قائمة بذواتها قوله فان كانت صحة مسلمة
ثم يمنع عليها مقارنة الصورة العقلية اياها فكان ذلك لها بالامكان وفي ضمن ذلك [illegible] ان عقلها لذاتها اي ان
كانت صحة مسلمة لذاته غير قائمة بغيره لم يمنع [illegible] ان يقارنها الصور العقلية وكانت عاقلة لتلك
الصور بالامكان فان معنى التعقل هو حصول الصور العقلية عندها وفي ضمن ذلك امكان [illegible] لذاته لان يعقل غيره
يستلزم تعقل كونه مستقلا له بالقوة العقلية وهو يتضمن تعقله لذاته وتعذر الكلام وفي ضمن ما يلزم ذلك امكان عقله
لذاته فثبت اذن ان كل معقول قائم بذاته عاقل لغيره ولذاته بالامكان وقد ثبت [illegible] الحكم الاول ان كل عاقل للشيء

هو معقول

هو معقول لذاته قال الفاضل الشارح المقصود من هذا الفصل بيان ان كل مجرد قائم بنفسه يكون عاقلا بالامكان العام
وبيانه ان كل مجرد لما امكن ان يعقل غيره امكن ان يعقل ذاته لكنه امكن ان يعقل غيره بيان الشرطية ان كل ما يعقل
شيئا فيمكنه ان يعقل [illegible] لذلك الشيء وكل ما امكنه ذلك امكنه ان يعقل ذاته وبيان صدق المقدم ان كل مجرد
يصح ان يكون معقولا وحده ويصح ان يكون معقولا مع غيره وكل ما هو كذلك يصح ان يقارن غيره فاذن كل مجرد
يصح ان يقارن غيره وصحة [illegible] المقارنة لا يتوقف على حصول المجرد في جوهر العاقل لان حصول [illegible]
يتوقف صحة المقارنة على حصول المجرد [illegible] صحة الشيء على وجوده [illegible] فاذن المجرد [illegible] في جوهر العقل [illegible]
مقارنة الغير ولا معنى للتعقل الا المقارنة فاذن كل مجرد يصح ان يعقل غيره [illegible] المذكورين في هذا
الفصل [illegible] ثم اعترض على قوله
كل مجرد يصح ان يعقل غيره [illegible] كل مجرد يصح ان يكون معقولا [illegible] فهو محتاج الى البرهان [illegible]
[illegible] المعقول [illegible] بان كل مجرد يصح ان يكون معقولا [illegible]
ما ذكره الشيخ في هذا الفصل [illegible] والفصل الذي ذكر [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] ذات الباري تعالى وذوات العقول غير معقولة لنا [illegible] تعقلها في نفوسها ثم قال
[illegible] ان يعقل [illegible] يصح ان يعقل مع غيره [illegible] المجردات [illegible] يعقل [illegible] مع تعقلها [illegible] الحكم
[illegible] ذلك [illegible] العلم بالشيء والعلم بغيره [illegible] يعقل كل [illegible] على الحكم
والوحدة [illegible] الصور [illegible] التصور [illegible] الحكم [illegible]
فاذن لا شيء يصح ان يعقل وحده الا ويصح ان يعقل مع غيره ثم قال [illegible] كل مجرد فانه يصح ان يعقل
مع [illegible] كل مجرد فانه يصح ان يعقل مع كل [illegible] الاشياء [illegible] العاقلية
[illegible] مجردا [illegible] مقارنة المعقول [illegible] الا اثبات صحة كل [illegible] مجرد [illegible] الشيخ [illegible]
ثم قال [illegible] صحة المقارنة يكون [illegible] يكون [illegible]
المجرد في النفس [illegible] صحة الشيء عن وجوده [illegible] فان المقارنة [illegible] مقارنة [illegible]

احد الحالين لا فرق ولا تمييز بين الحكم بنوع واحد على شخص بحكم الكلي بين الانواع على قابلية الفرض يصح ان يقارن بغيره مقارنة لا الحال بالمحل من

الصورة وما في الجواهر بالعكس وايضا ثبت انه لا يمكن ان يتوقف صحة مقارنة المجرد لغيره التي هي مقارنة الحال على حصول المجرد في

العاقل الذي هو مقارنة الحال للمحل لتوقف صحة وجود نوعها في الخارج لا يلزم منه محال وتقدير انه لا يمكن احدهما متوقفا على الاخر

لكن لا يلزم منه وجود نوعين من المقارنة في النوع الثاني الذي لا يتصور بعقل المجرد والا فالجواب انه على حصول النوع

المقارنة كان في الاول لا من جهة طبيعة المقارنة مطلقا من حيث انها مشتركة بين كل فرد من تقرر الحجة ثم قال ولنسلم ان الانواع

مشتركة في الاول لكن لا يلزم منه حكم على ماهية عند كونها في الذهن صحة على ما في الخارج فان الاثر ان الذي في الخارج

بخلاف الخارج وفي الخارج جسما ليس كذلك في الذهن فالجواب لنسلم اعتبار حصول الامر ان في الذهن من حيث هو ماهية الامر

غير اعتبار حصول الذهن من حيث هو صورة ذهنية كما مر بيانه فان الاول هو تعقل الامر ان والثاني هو الصورة المعقولة

ومن غايته ان العقل امر يشمل الاول والعقل اذا حكم على الامر ان بالاعتبار الاول من حيث يطابق الخارج والا لا يقع الوثوق

احكام العقل واما الحكم بالاعتبار الثاني لا يلزم ان يطابق الخارج لا يلزم الحكم على الامر ان بالخارج حكم على الذهن من حيث هو

بصورة مقارنة المجرد لغيره من حيث هو صورة ذهنية من حيث ماهيته ثم قال ولنسلم العصمة في الخارج فلم لا يجوز ان يكون في الخارج

مانع من وجود الحكم كما في الكلي وانتفاء الامر ان لا يصح عليها من حيث الكلية فيقول يصح الفرد لان ان فصل الامر ان ان يليها

عنها ما يورده الشيخ في فصل مرد وهم وتنبيه ولعلك تقول ان الصورة العقلية اذا وجدت في القوام فاما وجدت في العقل الذي هو

الماهية فاما انها لا تنفك عنها انما تعقل قد بين من قبل ان المانع من كون الشيء معقولا هو اقترانه بالمادة والمجرد عنها بذاته

معقول بذاته والمقترن بها بالغير يجرده العقل بانه معقولا وتبين ان التعقل الحاصل الا المقارنة العاقل المعقول والعلم ثم اذا

الفصل سواء الصورة المادة او بالغير مجردة العقل وصارت معقولة انما اذا قارنت صورة الامر معقول فلم لا يصير عاقلة لها

مع ان المانع زائل والمقارنة حاصلة والجملة انه سواء من العلا المفترض للاشتراك المذكور في الفصل المتقدم فقوله فلعلك

لست مستقلا بقوامها فالجملة بكلها العقلية في المعقولة لا يشاركها اما المقارنة بها معان معقولة ثم تسلم بالامر ان القابل لما حصلها او

احدهما او لا بان يكون من تشابهات الا فرقة ومقارنتهما هو مقارنة الصورة والمقصود ولا وجود الخارج فان كل

المعنى الذي لا منافي جوهر مجرد مستقل لقوامه على حسب ما فرضنا واذا قارنه صورة معقولة كان له الامكان وجعله مقصورا او الجواب

ان تلك الصورة لما لم يكن في العقل مستقلا بقوامها قابلة لغيرها ثم هنا المعاني المعقولة لم يكن المعقولات حاصلة فيها

حاصلة معها في شيء اخر وليس لاحد من الصورتين اللتين هما حاصلتين في شيء واحد لقبول الاخر اولى من الاخر بقبوله فلو كان

كل واحد منهما قابلا للاخر لكان كل واحد قابلا لنفسه وهو محال والالم يكن واحد منهما قابلا للاخر ولا احد منهما حاصلا في

الاخر والتعقل هو حصول المعقول في العاقل فاذن لا واحد منهما عاقل للاخر بل العاقل لهما هو شيء المقصور بهما لا انهما

حاصلان فيه واذا وجد تلك الصور من خارج العقل فاذن غير مجرد عن المادة مانعة عن كونها معقولة فضلا عن كونها

عاقلة فاذن لا يمكن ان يكون تلك الصور عاقلة من حالات الاحوال لكن المعنى الذي كلامنا فيه هو شيء العاقل هو جوهر

مستقل لقوامه على حسب ما فرضناه واذا قارنه معنى معقول صار قابلا له كان له بالامكان العام ان يتصور به ويعقله فاذن

الاستقلال بالقوام شرط في كون الشيء عاقلا لغيره وذلك لانه كل عاقل معقول وليس كل معقول عاقلا والعرض ففيه بحث

الصور المعقولة لما لم تكن مستقلة بالقوام لا يمكن ان يكون حالة لغيرها فان الشيخ جمع الامور المتماثلة ولا انه بصور الاشياء المختلفة بالماهيات

فاذن هو مختلفة فيمكن ان يكون بعضها حالا في المحل وبعضها حالا بالجانب الاخر لان الحركة لما حالة في البطو بالماهية وصارت المحلية

اولى والجواب ان كون احد الشيئين بالمحلية اولى من الاخر بعض اختلافهما بالماهية لا يكفي في الحكم فيه واجب ولم يكن محل البطو

لا محل الحركة مع تعينها واما الا لكانت محلا للسواد والبياض بل كان البطو ايضا محلا لها كما هو محل للبطو لكونه متعينا ما لكونها متحققة

به وهي بسيطة لا يمكن ان يقال احد المعقولين مع تساويهما في النسبة يجب ان يكون معقولا فاذن لا يجب احدهما بالمحلية اولى

من الاخر ثم قال ولنسلم ان ذلك يلزم ذلك اعتراف بان المقارنة الصورة لما هو المحال معا غير مقارنتها للمحال فيما الا ان لا اولى

حاصلان هو الثالث ممتنع وهذا اعتراف بان الاولين لا يقتضيان ان يكون المقارن عاقلا ولا يلزم صحتهما صحة القسم الثالث في

الخارج الذي هو المعقول لكونه عاقلا والجواب انه لم يستدل من صحة القسمين الاولين على صحة القسم الثالث بل استدل من صحتهما على

صحة المقارنة المطلقة التي هي جزء مشترك الجميع فيسقط ثم تبين ان احد الشيئين اللذين يصح مقارنتهما في المحل المتوهم ان به

لذلك لان القابل الذي كان عاقلا للاخر وذلك حصول الاخر فيه فاستدل على الجزء المشترك في القسم الثالث القسمين الاولين

وعلى الجزء الخاص بالغرض الى ذلك الشيء بقبوله لكن المعنى الذي كلامنا فيه جوهر مستقل لقوامه على حسب ما فرضناه واعلم انه لم يكن

باشتراط القبول على كل ولا لا يكون مستقلا مطلقا بل حكم بذلك على احد الشيئين لا خصوص له بالعاقلية ولا الاخر بالمعقولية ولا

لا ترانا بعضويات والالفاظ الغير محدودة بعد ما ذكرنا المثل مع ما في علمها واعترض ايضا على قوله كان له الامكان وجود مقصودا انه

تصور العاقل للمعقولات ووجود المقارنة وعند ذلك يتم الحاصل الدليل وجواب ان العقل المعقول متقارن بالجوهر المستقل بقوامه

كالعقل الهيولاني فيجب ان يرتفع النفوس الحيوانية انه بقي مجردا الى العدد انما ذلك الجوهر والنفس الجوهر مجرد عقلا ملكة

يكون لها الخروج من العقل الى الفعل الامكان الخاص بحكم ان في الامكان العام يكون من الصورة التي هي فعلية لازم في ذلك

العقل المقارنة بل يلزم مقارنة العاقل مع الصور المقارنة المجردة وهم وتنبيه او لعلك تقول ان البشر يكون هذا الحكم في الامكان

كما ان النوعية ما من حيث تخصصه المعنى بمتصل ما من الاشياء ما في قوة العاقل العقل لما استند الصحة مقارنة ما هيئة يكون العاقل

لسائر المعقولات عند كونه كما هي مجردة هو قوة عاقلة لفعلها ما صحة مقارنة الا انما عند كونه كما هي بدانها انه هو جوهر مجرد

لم يقارن المقارنة شرطا الا قوة الا عند القيام الجزء انه لا يكون انما ما يتع لوجود عند القيام بالذات فاذن كل منهن الا احتمال اين

لوجوب احتمال وجود المقارنة بامر اخر دون الاخر لكنه لما كانت الماهية عند ارتسامها في العقل مجرده عن اللواحق

شيء معه عند قيامها بالذات ممكنة الاقتران بما لم يحتمل الموضوع شيء مما لا عند القيام بالذات ولا جاز ذلك كان تمتنع الا لاحق

من حيث شخصه التي متصل بسائر الاشياء معناه في قوة عاقلة فان الارتسام انما هو تمثل الماهية المجردة من جميع اللواحق الغريبة لا باعتبار

كونها صورة عقلية باعتبار كونها في العقل الاخر خارج ومن قصد الفرق بينها وبين الاشخاص انما ينفصل عن الماهية النوعية من القابلية

المادية من جملة الشرط الاحق من شخصية المعنى بما ان كونها صورة عقلية لكونه بهذا الاعتبار خارجا عن الجنس المقصود من الفاصل

لما لم يتميز بين الاعتبارين اورد ما اجيب عنه فقوله فيكون جواب لما ذكر الجواب انه استعداد المقارنة لا انه يكون لا زما لما هي النوعية

منفك عنها حال القيام بالذات ثم القيام بالعقل لعاقله ولا انه لا يكون لازما بل انما يحصل عند القيام بالقوة العاقلة فقط التقسيم

ويتعلق بعلة انقسام الا انما يحصل مع المقارنة او بعدها او قبلها الى القسم الاول وهو ان يكون استعداد المقارنة لازما للماهية فهي غير

مستعدة للمقارنة سواء كانت مقارنة بالقوة العاقلة او لا يرد عليه ان التقدير يكون المشكل ساقطا على القسم الاول قسم التقسيم الثاني و

لم يكن مع حصول الاستعداد عند القيام بالقوة العاقلة من وجود المقارنة فبطلان الا ان يكون الشيء مستعدا لا الصفة وحصل تلك

الصفة وانه لم يحصل الصفة ولم يستعد معها لحصولها التقسيم الثاني اذا كان الاستعداد للصفة من غير الصفة كالحاصل كالاستعداد

للمعقولات للقوة التي يحصل العقل بحصول المعقولات الاولى ثم القسم فيه وهو ان يكون مع حصول الاستعداد بعد وجود المقارنة

فنابطل

فنابطل ان كان الشيء يجب ان يصير مستعدا لا لصفة ثم انه امتنع حصول تلك الموصوف غير مستعد لحصولها وهو القسم الثالث يكون وابوله

حصول الاستعداد قبل وجود المقارنة فيقتضي تحقيق الموضع ان يكون ذلك الاستعداد للماهية ايضا كما كان في القسم الاول وذلك

للماهية قبل المقارنة انما يكون مجردة عن اللواحق الغريبة لكونها معقولة فلا يكون هناك شيء يعينه الاستعداد غيرها انما قد يسقط ...

ايضا ورجع الى الماتن فقوله ان هذا الاستعداد للماهية كما كان من لوازم الماهية كيف كانت فقد سقط ذلك اشارة الى القسم الاول

من القسمين الاولين ومعنى كيف كانت لماهية سواء كانت في العقل او في الخارج قوله وان كان انما يحدث عند الارتسام في

العقل اشارة الى القسم الثاني من المنقسم الى الاقسام الثلاثة فالارتسام في العقل ان لم يكن بانفراده مقارنة معقول بل لا بد من محل له

مقارنة لا لحاصل ما معقول لان هو ايضا مقارنة لماهية معقول فقوله فيكون الاستعداد انما يستفاد مع حصول الاكتساب اشارة

الى القسم الثاني الا انه لم ينبه على الثاني في قوله فيكون بعض العطف على قوله كما مع المعنى انما يحدث ان كانت انما يحدث الاستعداد عند

الارتسام في العقل الذي هو المقارنة فكان حصول الاستعداد المستفاد مع حصول الاكتساب يعني قوله فيكون لم يكن استعداد

لشيء حصل ما استعدله اشارة الى بيان فساد هذا القسم الثاني في قوله فيكون لجواب الشرط المذكور في قوله وان كان

انما يحدث وابطال هذا فصل قوله فيكون الاستعداد انما يستفاد مع حصول الاكتساب جواب الشرط ومبالغة في ابطال القسم الثاني من

القسمين العقليين فيجر لذلك في تغيير الفاظ الكتاب ومع احتمال انه لم يعفها وترك المتن بما هو عليه قوله اولم يكن استعداد

لشيء او قد كان ذلك الشيء وحدث هذا اشارة الى القسم الثاني من الاقسام الثلاثة وبيان فساده كان في قوله وقد كان تام

بعد حصول قوله ونبه الكلام بحال التصريح بفساد القسمين المذكورين والغرض اشارة الى القسم الثالث الباقي فقوله فاذن

يكون هذا الاستعداد قبل المقارنة فهو للماهية اشارة الى القسم الثالث من القسمة وبيان انه راجع ليكون الاستعداد لازما للماهية

وقوله بل لعل الاستعداد شاملا لبعض العقلاء بل لعل المقارنة لا لا اشارة الى ما ذكرنا من كون الاستعداد للصفة اخرى

غير الاستعداد وقدم الجواب عنه وذلك فاعلم ان الماهية التي استعدادها الكل فصل لعقل ان لم يكن له الخروج الى الفعل فلا يبطل الكلام

فلعله يكون في المعنى المحقق النوعي وهو جواب انه من نوع واحد لا يلحق المعنى المشترك الكلي كالحيوان مثلا اذا كان متقارنا الفصل كالناطق لم

يكن مستعدا للمقارنة لفصل اخر كالصاهل الا اذا جاز ذلك على الكلي لانه يكون الماهية المعقولة عند كونها في قوة عاقلة غير مستعدة لمقارنة

وان كان عند كونها في القوة العاقلة مستعدة لها والجواب ان المعنى الكلي من حيث طبيعة الكلي مستعد لكل واحد من الفصول المقارنة

مقارنة تقوم لوجوده ويحصل [illegible] فان [illegible] ببعضها كالعصا [illegible] الفعل فلوجود [illegible] بسبب [illegible]
واخر [illegible] من كونه [illegible] بسورة لمقارنة الصورة [illegible] الاستعداد لوجود [illegible] كونه [illegible]
زوال [illegible] لمقارنة الصورة [illegible] واذا كان [illegible] حال [illegible] وجوده
كذلك [illegible] حال الانواع المحصلة [illegible] المقارنة [illegible] استعداد [illegible] لمقارنة [illegible]
يكون للانواع باقتضاء الاستعداد لمقارنتها [illegible] طبايعها النوعية [illegible] لما كانت الماهيات [illegible]
المركبة [illegible] مقارنة [illegible] المعلولات [illegible] استعداد [illegible]
او لبعض اجزائها **تنبيه** [illegible] الذات
[illegible] فلا يكون [illegible] المعقول [illegible]
[illegible] لا يعقل ذاته [illegible]
[illegible] الماهيات المعقولة [illegible] مجردة عن [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
بالذات [illegible]
[illegible] **تكملة النظر** [illegible]
[illegible] **تنبيه** [illegible]
[illegible] **اشارة** [illegible]
[illegible]
[illegible]

بالطبع

بالطبع وينبعث [illegible] فيكون الذهب [illegible]
للموجودة في البدن المركب [illegible] على ذلك [illegible] الغريبة [illegible]
وبطل استعداد الممتزج لاتصال النفس [illegible]
بالقوة [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الطبع ومنها الاختصاص بوقت معين فالنمو يختص بكثيرها والسمن بخلافه احيانا فيهما ويوافقه احيانا والذبول يقابل النمو والهزال

قوله والثالثة القوة المولدة للمثل وينبعث بعد فعل القوتين مستخدمة اياهما ومن القوة تنقسم الى نوعين مولدة ومصورة

المولدة تنقسم الى نوعين محصلة للبزر ومفصلة اياه الى الاجزاء مختلفة كالاعضاء التي ليس بغيره اوليا القابل الحال التي يغير الغذاء اخرى

للغاذية والغاذية والمنمية كيف ان المولدة كالامر قوله لكن الثانية تعقب الاولى العاذية فاول الامر تقوى على تحصيل مقدار كثير كما

تحلل لصغر الجثة وكثرة الاجزاء الرطبة فيها تتحلل الجثة فيما تحصل من الغذاء ثم تعجز عن ذلك كبر الجثة وزيادة ما تحتاج لعادة كثر الاجزاء

الاصلية الصالحة للتغذية الحرارة الغريزية فيصير كالمساوي للتحلل ثم تعقف المنمية قوله ثم تعوق المولدة علاوة فقف

عند الغرض تمام النمو يعرج النفس لنوع لبقية فيقوى المولدة علاوة اخيرا فعال القت عنده علاوة من الاب بفتح الميم وكسره وخذاوا حينا

وبرهة ثم اذا عجزت الغاذية من ايراد بدل ما يتحلل كتسلم الجهل شرع في ضعف المولدة فيها الكرف المزاج للاتحطاط المزط

فضارت المادة غير مستعدة لذلك ويقف المولدة ايضا قوله وتعوق العادة عما يليه تعجز فيحل الاجل اما كل الاجل عند عجزه عن

البدل المستوي كحلل الاجزاء ما اكرف المزاج عن الاعتدال وانطفاء الحرارة الغريزية لعدم غذائها ووجود ما يضاد لها

اشارة واما الحركات الاختيارية فهي لشئ لغاية يريد لكن يشير الى الحركات المنسوبة الى النفس وجميعها التي تفعل افعالا تختلف بارادة واما الصادرة

والحركة الاختيارية هي التي تصدر عن شئ لقادر على الفعل والترك معا يكون نسبتهما اليه متساوية بالارادة يرجح احدهما اما قال ان الحركات

نفسانية لانه في النفوس الارضية تصدر عما يصدر عنه الافعال النباتية غير مختلف واعلم ان الحركات لمبادي اربعة مترتبة ابعدها عن

الحركات مع القوى المدركة وهي الخيال او الوهم في الحيوان والعقل العملي بتوسطهما في الانسان ويليها قوة الشوق فانها تنبعث عن القوى

المدركة وينبعث الى الشوق نحو طلب اما ينبعث عن ادراك الملائم في اللذيذ والنافع ادراكا مطابقا او غير مطابق ويسمى شهوة والى

شوق نحو دفع وغلبة اما ينبعث عن ادراك ما في الشر المكروه او الضار ويسمى غضبا ومغايرة هذه القوة للقوة المدركة ظاهرة

وكذلك لا يشك في الانسان في القوى المدركة الحيوانية هو الوهم والتي تحرك القوى المحركة هو ان القوة وما يليها الاجماع وهو العزم الذي يجزم بعد التردد في

الفعل والترك وهو المسمى بالارادة والكراهة وهو يرجح مغايرة للشوق وكون الانسان مريدا لما وكارها لما تشتهيه

ووجود هذا الاجماع يرجح احد طرفي الفعل والترك اللذين متساوي نسبتهما الى القادر عليهما وتلك القوى المنبثة في مبادي العضل المحركة للاعضاء

وهي مغايرة للسابقة المبادي لكون الانسان المشتاق العازم غير قادر على تحريك اعضائه وكون القادر على ذلك غير مشتاق ولا عازم

المبادي الغريبة للحركات مع فعلها تشيخ العضو وارسالها وتنبسط وتنقبض وتعرض الفعل والترك تنسب اليهما وقوله واما مبدا العازم مجمع الكلي

المذكور وقوله يتوضع اوتحتجب مع النقل من خيال او وهم او عقل اشارة الى المبادي البعيدة وقوله فتنبعث منها قوة غضبية او القوة

او قوة شهوانية الى المقدور التي في الحيوان اشارة الى القوة الشوقية المتوسطة بين القوى المدركة والاجماع وقوله فتطيع

ذلك الاثبات في العضل من القوة المحركة اشارة الى الاخيرة اشارة الى المبادي القريبة للحركة وقوله فتطيع ذلك اشارة

الى القوى المحركة تطيع الاجماع وتلك الاخيرة اشارة الى المبادي المنبثة من القوى فان الحركة بالتقبيض يتبع للاجماع

كون الشوق منبعثا عن القوى المدركة وكون القوى مطيعة للاجماع مستغنى عن ذكر الترتيب ويحتمل الاشارة والاجماع الى الشوق

اشارة الجسم الذي في طباعه سبب لميل مستدير فان حركاته حركات نفسانية دون الطبيعية الا ان يكون كره اصد فيميل بالطبع

لميل المستقيم بكون مطالبا بحركة موضعا بالطبع في موضعه وهو يحركه ما ربما بالطبع من الحالات فيكون المطلوب بالطبيعة

او المهروب عنه بالطبع مقصودا بالطبع بل قد يكون ذلك في الارادة لقصد غرض ما يوجب اختلاف الجهات فقد بان ان حركته

ارادية يريد ان يبين ان الحركات المستديرة الفلكية صادرة عن نفس فلكية لا عن طبيعة والنفس الفلكية التي يصدر عنها افعال

بارادة والطبيعة التي يصدر عنها افعال غير مختلفة غير ارادة فالفارق بينهما هو وجود الارادة وعدمها وعادم الارادة يطلب

والترك بسبب الطبيعة واحد بالاجماع بالفعل لكن بشروط حصول ما لا يكون الاختلاف والحالات المستديرة طالب ما تطرد واضع تركه

من مدد واحد وضع يطلبه بالطبع ليكون طبيعة فاذا اوضحنا انه ما لا يحتمل ان يكون سبيلا لها المقصود من حركة الصادرة عن ميل مستدير

طبيعيا من شئ خارج عن ذات المتحركة لا يكون طبيعة **مقدمة** العقل الذي يلزم تحليل الارادة والتحليل العقلي الكلي

العقلية كلي المعنى يحمل على كثير غير محصور سواء كان معتبرا ام احد مشخص كقولنا ادم او غير معتبر كقولنا الانسان وهي مقدمة لاثبات

النفوس الفلكية ويشمل على حكمين احدهما ان الارادة التي لطلب معنى حسب ما يكون بين النفس لا ارادة كلية متعلقة بحسب الارادة الكلية

عقلية كلها اختيار بطلب ما سلف الارادة عقلية ان تعلق لشئ معقول فالارادة له لا تطلب عقلية والثاني ان المعنى الذي يحمل على كثير غير محصور

سواء كان معتبرا الا احد مشخص كقولنا ادم او الكلي كالانسان فهو معنى عقلي وهو بنفسه وكونه عقليا بالقيد في التصور انما فيه المقولة غير محصور

اشارة المعنى الذي يطلق على كثير بحسب اتكون تحققه بقول كلها واحد من هولاء التي لا يشار اليه تحقق غير النفس بالمحسن وما كان طلبا ان

حركة الجسم الى الارادة فكيف تكون الحركة فانما هي من هذه الحركات المستديرة العقلية وانما تطلب جزئية يريد ان يبين ان النفس الفلكية التي يصدر عنها الحركة المستديرة

ذات الارادة العقلية الكلية [illegible] فانما [illegible] البرهان على وجوده وعلى كونه ذا حركة مستديرة
امتناع سائر انواع الحركات عليه [illegible] الافلاك [illegible] الحركة [illegible] قال [illegible] طبع او ارادة
فلذلك [illegible] بدوامه [illegible] لا يكون [illegible] فالحركة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الكمالات المطلوبة [illegible]
[illegible] بالقوة [illegible] الكمالات [illegible]
مطلوب [illegible] الارادة [illegible] الكمالات المطلوبة [illegible] العقل
حركة [illegible] الارادة [illegible] موجود [illegible]
معين [illegible] الارادة العقلية [illegible] الحركة [illegible] معين او وضع معين [illegible] الارادة [illegible]
[illegible] الحركات [illegible] الوضع [illegible] النمط [illegible]
الا الوضع المعين الذي [illegible] المطلوب [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] موجود [illegible] الارادة [illegible] الحركة [illegible] التعيين [illegible] الكلية [illegible]
[illegible] فاذن المعين [illegible] الحركة
[illegible] الزمان [illegible] مطلوب [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] الارادة [illegible] فاذن الارادة
[illegible] الحركة الوضعية [illegible] الفلك [illegible] المنطبعة
[illegible] المجرد [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] العقول [illegible]
[illegible] الارادة [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الفصل [illegible]
[illegible] الفصل [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] الارادة [illegible]

والثالث

والثالث في الفصل الرابع عشر [illegible] العقل [illegible]
الفصل التاسع من النمط العاشر [illegible]
[illegible] النفوس [illegible] منطبعة [illegible] النفوس [illegible]

تنبيه الارادة الكلية لا تنبعث [illegible] جزئية [illegible]
[illegible] ذات الارادة العقلية [illegible] جزئية [illegible] الارادة الكلية [illegible] المجردة
[illegible] الارادة [illegible] منطبعة [illegible] العلم [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الفلك [illegible] مجردة [illegible] صورة [illegible] الفلك [illegible] العقول
[illegible] الفلك [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الفاضل [illegible] النمط العاشر [illegible] الكلي لا ينبعث [illegible]
[illegible] الكليات [illegible]
لا ينبعث [illegible] الحيوان [illegible] الغذاء [illegible]
[illegible] ارادة حيوانية [illegible] الغذاء [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] الغذاء مطلقا
[illegible] الغذاء [illegible] الغذاء [illegible]
[illegible] الارادة الكلية [illegible] الغذاء [illegible] الحيوان [illegible] الغذاء [illegible]
[illegible] الكليات مجردة [illegible] الغذاء [illegible]
[illegible] الغذاء [illegible] الحيوان [illegible] الغذاء الكلي [illegible]
[illegible] الحركة المستديرة [illegible] الاتصال
[illegible] الارادة الكلية
[illegible] الارادة [illegible]
[illegible] الارادة جزئية [illegible]

كلية

[illegible] الاعلام [illegible] فان قال [illegible]

[illegible] الارادة [illegible]

[illegible] الارادة الكلية [illegible]

[illegible]

[illegible]

بذلك اي فيصير الارادة جزئية فيقطع ذلك العزم [illegible] ينقطع التخيل فينقطع الارادة [illegible]

[illegible] الارادات [illegible] سبيل [illegible]

[illegible] الارادة [illegible]

[illegible]

الارادة الكلية [illegible]

[illegible]

النمط الرابع في الوجود وعلله اقول الوجود ههنا هو الوجود المطلق الذي يحمل على الوجود الذي لا علة له وعلى
الوجود المعلول بالتشكيك ويحمل على اشياء مختلفة بالتشكيك لا يكون نفس ماهياتها ولا جزءا من ماهياتها بل امرا لازما
عارضا لها فاذن هو معلول مستند الى علة ولذلك قال الشيخ في الوجود وعلله تنبيه انه قد يغلب على اوهام
الناس ان الموجود هو المحسوس وان ما لا يناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال وان ما لا يتخصص بمكان او وضع
بذاته كالجسم او بسبب ما هو فيه كاحوال الجسم فلا حظ له من الوجود وانت يتأتى لك ان تتأمل نفس المحسوس فتعلم منه
بطلان قول هؤلاء لانك ومن يستحق ان يخاطب تعلمان ان هذه المحسوسات قد يقع عليها اسم واحد لا على سبيل الاشتراك
الصرف بل بحسب معنى واحد مثل اسم الانسان فانكما لا تشكان في ان وقوعه على زيد وعمرو بمعنى واحد موجود فذلك
المعنى الموجود لا يخلو اما ان يكون بحيث يناله الحس او لا يكون فان كان بعيدا من ان يناله الحس فقد اخرج التفتيش من المحسوسات
ما ليس بمحسوس وهذا اعجب وان كان محسوسا فله لا محالة وضع واين ومقدار معين وكيف معين لا يتأتى ان يحس بل ولا ان
يتخيل الا كذلك فان كل محسوس وكل متخيل فانه يتخصص لا محالة بشيء من هذه الاحوال وان كان كذلك لم يكن ملائما لما ليس بتلك
الحال فلم يكن مقولا على كثيرين مختلفين في تلك الحال فاذن الانسان من حيث هو واحد الحقيقة بل من حيث حقيقته
الاصلية التي لا يختلف فيها الكثرة غير محسوس بل معقول صرف وكذلك الحال في كل كلي اقول يريد التنبيه على فساد زعم
ان الموجود هو المحسوس وما في حكمه وهم المشبهة ومن يجري مجراهم ممن ينفي القوة العاقلة [illegible]
محسوس بحكمها على المحسوسات فقوله ان الموجود هو المحسوس [illegible] وقوله وان ما لا يناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال عكس
نقيض له والجوهر ههنا الذات وانما ذكره لانهم لا يجوزون وجود شيء يناله الحس بحاله لا بذاته وقوله وان
ما لا يتخصص بمكان او وضع بذاته كالجسم او بسبب ما هو فيه كاحوال الجسم فلا حظ له من الوجود ايضاح لما سبق وذلك لان
المحسوس هو ما له مكان او وضع بذاته وهو الجسم او لا جسمانية فهم ينكرون وجود ما لا يكون جسما او جسمانيا و
الشيخ نبه على فساد قولهم بان الوجود الطبائع المعقولة من المحسوسات لا من حيث هي عامة او خاصة بل من حيث هي
مجردة عن العوارض الغريبة من الاين والوضع والكم والكيف مثلا كالانسان من حيث هو انسان الذي هو جزء [illegible]

من زيد او عمرو [illegible] الانسان بل كالانسان المحسوس هو الانسان المحمول على الاشخاص فانه من حيث هو كذلك موجود في الخارج
والا فلا يكون جزء الاشخاص الموجودة ثم انه ان كان محسوسا وجب ان يكون الاحساس به مع عوارض مخصوصة كاين او وضع
معين وحينئذ لا يكون مقولا على الانسان لا يكون في ذلك الاين وعلى ذلك الوضع فلا يكون [illegible] مشتركا فيه
فثبت انه ليس بمحسوس فانه موجود غير محسوس وهو الموجود المعقول [illegible] ان الانسان من حيث هو واحد الحقيقة
غير الانسان الواحد فان معنى الاول هو الانسان من حيث هو واحد لا من حيث هو حيوان او ناطق او واحد او غير
ذلك ومعنى الثاني هو الانسان المقترن بالوحدة والاول يشترك فيه والثاني غير مشترك فيه ولذلك فرق بين قوله
من حيث هو واحد الحقيقة بقوله بل من حيث حقيقته الاصلية التي لا يختلف فيها [illegible] ظاهر واعترض
بعض المعترضين على هذا الباب بان الانسان المشترك موجود في العقل لا في الخارج والمطلوب اثبات [illegible] في الخارج غير
محسوس [illegible] من الفرق بين طبيعة الانسان التي يعرض لها الاشتراك وعدمه وبين الانسان المأخوذ
مع الاشتراك فان الاول يوجد في الخارج والعقل والثاني يوجد في العقل فقط [illegible] الاشتراك اليها

وهم وتنبيه ولعل قائلا منهم يقول ان الانسان مثلا انما هو انسان من حيث له اعضاء فله يد وعين و
حاجب وغير ذلك ومن حيث هو كذلك فهو محسوس فنبهه فنقول انه ليس الحال كذلك فان كل عضو [illegible] او تركته
كما الحال في الانسان نفسه اقول هذا الوهم [illegible] قد اشترطنا في الانسان المعقول تجريده عن الوضع
والكم والانسان لا يعقل الا وله اعضاء ذوات اقدار متباينة الاوضاع [illegible] والشيخ لم يشتغل بايضاح
الحال في معقولية الانسان لان الاشتغال بالمثال انما يكون [illegible] المقصود [illegible] على ان الحال في كل واحد من
الاعضاء والاجزاء في كونه ذا طبيعة معقولة غير محسوسة كالحال في الانسان تنبيه انه لو كان كل
موجود بحيث يدخل في الوهم والحس لكان الحس والوهم يدخلان في الحس والوهم ولكان العقل الذي هو الحكم الحق
يدخل في الوهم [illegible] من الاصول [illegible] العشق والخجل والوجل والغضب والشجاعة والجبن مما
يدخل في الحس والوهم وهي من علائق الامور المحسوسة فما ظنك بموجودات ان كانت خارجة الذوات عن درجات
المحسوسات وعلائقها [illegible] ان في كل محسوس شيئا ليس بمحسوس [illegible] الطبع

لذا الحس نفسه ليس بمحسوس ولا بموهوم وكذا الوهم وعلى انه العقل الذي يميز بين الحس والمحسوس والوهم والموهوم
ليس بمعلوم فضلا من ان يكون محسوسا ونبه ايضا على ان المحسوسات علائق غير محسوسة ولا بموهومة ومن
الامور المدركة بالوهم كالعشق والخجل وغيرهما فان اشياء مما مدركة بالوهم ولكنه لم يمكن مدركه بالحس الظاهر
ولا طبايعها فليست بمدركة باحدهما اصلا واذا كان حال الحواس والمحسوسات وعلائقها هذه فان ثبت وجود
اشياء خارجة عن هذه المراتب بالذات اولى بان لا يكون محسوسة ولا موهومة **تذنيب** كل حق فانه
من حيث حقيقته الذاتية التي بها هو حق فهو متفق واحد غير مشار اليه فكيف ما به ينال كل حق وجوده
الحق هنا اسم فاعل في صيغة المصدر كالعدل والمراد به ذو الحقيقة وهو بمعنى المصدر يدل على الاشتراك
معان منها الوجود في الاعيان مطلقا ومنها الوجود الدائم ومنها حال القول او العقد الذي يدل على حال
الشيء في الخارج اذا كان مطابقا للصادق فهو صادق باعتبار نسبته الى الامر وحق باعتبار نسبة الامر اليه
والمراد هنا هو المعنى الاول واعلم انه مقصوده هنا اثبات موجود غير محسوس لما كان هو اثبات مبدأ
لموجود غير محسوس فبان ان كل موجود في الاعيان فانه من حيث حقيقته الذاتية التي هو بها هو اي حقيقته
المجردة عن العوارض الغريبة المختلفة التي بها هو غير قابل للاشارة الحسية صرح بالمقصود وهو ان
المبدأ الاول الذي يعطي كل ذي حقيقة حقيقته وشيئيته كيف لا يكون كذلك وهذا الكلام هو تصريح بالمقصود
ولذلك سماه تذنيبا والفاضل الشارح ظن انه اثبات المبدأ الاول فشرع في الكلام في ذلك على وجه التمثيل
بان البيان اقناعي وليس كذلك فانما حكم كليا على كل حقيقة بان حقيقته غير محسوسة كيف يتوهم كونه ما هو محقق
كل حقيقة من حكم ثبت على كل حقيقة **تنبيه** الشيء قد يكون معلولا باعتبار ماهيته وحقيقته وقد يكون معلولا
في وجوده واليك ان تعتبر ذلك مثلا بالمثلث فان حقيقته متعلقة بالسطح والخط الذي هو ضلعه ويقومانه
من حيث هو مثلث وله حقيقة المثلثية كانهما علتاه المادية والصورية واما من حيث وجوده فقد يتعلق بعلة
اخرى ايضا غير هذين ليست هي علة تقوم مثلثيته وتكون جزءا من حدها وتلك هي العلة الفاعلية او الغائية التي هي
فاعلية لعلية العلة الفاعلية — يريد ان يشير الى العلل وهي العلل المقومة للماهية التي هي علل الوجود والاول ينقسم

لما يكون

الى ما يكون به الشيء بالقوة وهو المادة والى ما يكون به الشيء بالفعل وهو الصورة والثانية يسمى العلل ما يكون
علة بمعنى وجود الشيء وهو اما ان يكون علة للايجاد بان يكون الايجاد لاجله والاول هو الفاعل والثاني هو الغاية وانما
والموضوع منها ليست من العلل الموجبة بخلاف الباقية والجنس والفصل وان كانا مقومين لكن الشيء يتنوع بهما
ليس من العلل لان كل واحد منهما ومن النوع مقول على الباقي بانه هو والعلل والمعلولات لا يكون كذلك
واذ تبين ذلك فقول الشيخ الشيء قد يكون معلولا الى قوله كانهما علتاه ولم يقل انهما علتاه لان المثلث لا مادة
له والصورة فانهما المادة والصورة يكونان للاجسام المركبة وايضا السطح ليس بمحل للخط على الوجه الذي
يكون المادة للصورة والخط ليس بصورة له لان نهاية المادة لا يكون صورة فيه وليكن من فصل المثلث
لانهما اليق لقوله من علته لا هو عليها بل هما جزآن له في الوجود وبذلك سماهما بالمادة والصورة لا بالجنس والفصل
وقوله واما من حيث وجوده فقد يتعلق بعلة اخرى الى اخره اشارة الى علل الوجود لا اقتصر على الفاعل والغاية
لحصول مقصوده هنا بهما ولم يذكر الموضوع او ولفظة قد في قوله فقد يتعلق بعلة اخرى اشارة
بعد قوله وتلك هي الفاعلية بقوله او الغائية الى ان الغاية لا تفيد وجود المعلول بالذات بل تفيد
فاعلية الفاعل فهي علة فاعلية بالنسبة الى ذلك الوصف للفاعل وعلة غائية بالنسبة الى المعلول **تنبيه**
اعلم انك قد تفهم معنى المثلث وتشك هل هو موصوف بالوجود في الاعيان ام ليس بعد ما تمثل عندك
انه من خط وسطح ولم يتمثل لك انه موجود في الاعيان اقول يريد الفرق بين ذات الشيء ووجوده في الاعيان
كما اشار الى ذلك في المنطق لكن الغرض هنا الفرق بين علل يفتقر الشيء اليها في كونه موجودا كالفاعل والغاية
وبين علل يفتقر اليها في تحقق ذاته في الخارج والعقل كالمادة والصورة ولذلك ذكر الخط والسطح اللذين
هما وكان الغرض هناك الفرق بين علل يفتقر اليها الشيء في تحقق ذاته في العقل وهي مقومات ماهيته كا
كالجنس والفصل وبين سائر العلل بين العلل الاربع المذكورة **اشارة** العلة الموجدة للشيء الذي له
علل مقومة للماهية علة لبعض تلك العلل كالصورة او الجميع في الوجود وهي علة الجمع بينهما لما ذكر العلل وفرق
بين علل الماهية وعلل الوجود وكان هذا النمط مشتملا على البحث عن علل الوجود وما يتعلق بها اراد ان يشير الى كيفية تعلق
علل الوجود والتي هي الفاعل والغاية بسائر العلل وكيفية تعلق احدهما بالاخرى واعلم ان المعلولات ينقسم الى ما لا ما

العلة الغائية علة بماهيتها لعلية العلة الفاعلية ومعلولة لها
باعتبار وجودها ...
الغاية التي لاجلها الشيء

ولا الصورة ولا المادة او صورة فالقسم الاول ينقسم الى ما يوجد في موضوع والى ما لا يوجد فيه والاول يحتاج في وجوده
الى علة توجده والى موضوع يقبله والثاني يحتاج الى علة توجده فقط والشيخ اشار الى ذكر هذا القسم لم يذكر من العلل الغائية
والقسم الثاني هو المعلول المركب من المادة والصورة والشيخ حصر البحث بقوله العلة الموجدة للشيء الذي له علل مقومة
للماهية والعلة الموجدة لهذا القسم يكون اما علة للصورة وحدها او للصورة والمادة معا فان الاول التي هي الاول
هو علة الصورة فاسد دون مادته واليه اشار بقوله علة لبعض تلك العلل كالصورة ومثاله الشيء الجوهر المفارق
الذي هو علة الصورة الجسمية دون مادتها واليه اشار بقوله الجميع وعلى التقديرين انما تصير المادة مادة بالفعل بسبب
العلة الموجدة فيكون هي علة للجمع بين المادة والصورة اعني التركيب فيكون لذلك علة للمركب واليه اشار
بقوله وهي علة الجمع بينهما قوله والعلة الغائية التي لاجلها الشيء علة بماهيتها ومعناها لعلية العلة الفاعلية ومعلولة لها
في وجودها فان العلة الفاعلية علة ما لوجودها ان كانت من الغايات التي تحدث بالفعل وليست علة لعليتها ولا
لمعناها ماهية الغاية ومعناها اعني كونها شيئا ما غير وجودها والمعلولات تنقسم الى مبدع والى محدث على ما
سيأتي بيانه والغاية في القسم الاول لا يوجد مقارنة لوجود المعلول على ماهيتها ووجودها معا وفي القسم الثاني يوجد
بوجودها عنه ولما كانت متقدمة بماهيتها عليه والعلة لا يمكن ان يكون متأخرة عن معلولها فاذن وجود الغاية في هذا
القسم لا يكون علة بل ربما يكون معلولا للمعلول بوجه والعلة انما يكون هي ماهيتها المتقدمة وعليتها يكون بان يجعل
الفاعل فاعلا بالفعل فهي علة لفاعلية الفاعل والفاعل يكون علة لصيرورة تلك الماهية موجودة فماهية الغاية
يكون علة لعلة وجودها لا مطلقا بل على بعض الوجوه ولا يلزم من ذلك دور وقول الشيخ ظاهر وانما قيد الغاية
بقوله ان كانت من الغايات التي تحدث بالفعل ليصير البيان خاصا بالقسم الثاني هو اعتراض الفاضل الشارح بانهم
يثبتون للافعال الطبيعية عللا غائية والقوى الطبيعية لا شعور لها فلا يمكن ان تكون تلك الغايات موجودة
في اذهانها ولا ان يقال انها موجودة في الخارج لان وجودها متوقف على وجود المعلولات فاذن تلك
الغايات غير موجودة وغير الموجود لا يكون علة للموجود والخلاص عنه انا لا نطلق ان للافعال الطبيعية
غايات وجواب ان الطبيعة لم يقتض لذاتها شيئا كالحيوان مثلا لا يكون له حصول ذلك الشيء فيكون ذلك الشيء
مقتضاها من ثابتة الى وجود ذلك الشيء لها بالقوة وشعورها به قبل وجوده بالفعل فهي العلة الغائية لفعلها

اشارة

اشارة لما كانت علة اولى فهي علة لكل وجود ولعلة حقيقة كل موجود في الوجود العلة الاولى لا يمكن ان يكون صورة لوجوب
تقدم الفاعل عليها بالاطلاق ولا مادة لوجوب تقدم الفاعل عليها لا بالاطلاق ولا غاية ... بالفعل ولا غاية لوجوب تقدم
الفاعل سائر العلل عليها بالوجود فاذن لما كان في الوجود علة اولى فهي علة فاعلية لكل وجود معلول ولكل صورة او مادة
علتان تتحقق تعلق كل ما في الوجود **تنبيه** كل موجود اذا التفت اليه من حيث ذاته من غير التفات الى غيره فاما ان يكون
بحيث يجب له الوجود في نفسه او لا يكون فان وجب فهو الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته وهو القيوم وان لم يجب لم يجز ان يقال
انه ممتنع بذاته بعد ما فرض موجودا بل ان قرن باعتبار ذاته شرط مثل شرط عدم علته صار ممتنعا او مثل شرط وجود علته صار
واجبا وان لم يقترن بها شرط لا حصول علة ولا عدمها بقي له في ذاته الامر الثالث وهو الامكان فيكون باعتبار ذاته الشيء
الذي لا يجب ولا يمتنع فكل موجود اما واجب الوجود بذاته واما ممكن الوجود بحسب ذاته اقول يريد بقوله الموجود ... الواجب
والممكن لذاته والفاظه ظاهرة قوله فهو الحق بذاته اي الثابت الدائم بذاته والقيوم هو القائم بذاته غير متعلق الوجود بغيره
على الاطلاق وهو من اسماء الله تعالى **اشارة** ما حقه في نفسه الامكان فليس يصير موجودا من ذاته فانه ليس وجوده من ذاته
اولى من عدمه من حيث هو ممكن فان صار احدهما اولى فلحضور شيء او غيبته فوجود كل ممكن الوجود هو من غيره
يريد بيان ان الممكن لا يوجد الا بعلة توجده وتقريره ان الممكن الذي يحتاج ذاته في ان يكون موجودة الى غيرها ولا يكتفي
... لاستحالة ترجح احد شيئين متساويين من غير مرجح فاذن الاول حق والشيخ اشار بقوله فليس يصير موجودا من
ذاته الى ذلك القسم الثاني وبقوله فانه ليس وجوده من ذاته اولى من عدمه من حيث هو ممكن الى استحالة الترجح من غير مرجح
وبقوله فان صار احدهما اولى فلحضور شيء او غيبته الى ان الحق هو القسم الاول **تنبيه** لا يتسلسل ذلك الى غير النهاية فيكون
كل واحد من آحاد السلسلة ممكنة في ذاتها والجملة متعلقة بها فيكون غير واجبة ايضا وتجب بغيرها ولنزده بيانا
اقول يريد اثبات واجب الوجود لذاته وتقرير الكلام بعد ثبوت احتياج الممكن الى الغير [illegible]
والكلام في ذلك الممكن كالكلام في الاول فاما ان ينتهي الى واجب او يدور او يتسلسل الى غير النهاية والشيخ لم يذكر القسم الاول
لانه ظاهر والثاني لانه ظاهر الفساد [illegible] ذكر بعد [illegible] اثبات واراد ان يبين لزوم المطلوب [illegible]
الفضل ان سلسلة الممكنات على تقدير وجودها محتاجة الى شيء خارج عنها [illegible] قال الفاضل الشارح يمكن ان [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الوجه الاول [illegible] الفصل وعلى الوجه الثاني في الفصل الذي يليه [illegible] التقرير على الوجه الاول [illegible]

الفصل لأن الممكنات لو تسلسلت لم يكن بد من شيء يحتاج اليه جملة تلك الآحاد الممكنة وكل واحد منها وكل موجود
مغاير لها وللآحاد وجب ان يكون خارجا عنها وانه لا يكون ممكنا لكان منها فاذن هو واجب وقال الفاضل
هو هذا الفصل موقوف على بيان ان السبب لا يكون الا ان يكون متقدما بالزمان على المسبب اذ لو جاز ذلك لجاز
استناد كل ممكن الى آخر قبله الى لا اول وذلك عندهم جائز الا اذا ثبت ان السبب يجب وجوده مع المسبب لو حصل
لكانت الاسباب باقية معا وكان ابن سينا ... الشيخ ... هنا اذ كان في غرضه ... فقال اول الشرط
انما يبين في اول ... هذا الكلام مؤاخذة لفظية ... التالي لانه ... قالوا ... لو ان
هذا البيان موقوف على بيان امتناع بقاء المعلول بعد انعدام العلة بالزمان لان كل واحد في السلسلة لو كان ... الاول زمانا
يكون في احدهما معلولا لما يتقدم عليه وفي الثاني علة لما يتأخر عنه لكان استناد كل الى آخر قبله لا الى اول وهو مراد هذا الفاضل
هذا العذر ... الاعتراض المشهور وهو ان اطلاق الجملة على ما لا يتناهى ... فلا يلتفت في الكائنات
الى ... شرح كل جملة كل واحد منها معلول فانها تقتضي علة خارجة عن آحادها ... سلسلة الممكنات على تقدير
يحتاج الى شيء خارج عنها على وجه البسط فجعل الدعوى اعم ماخذا بان حكم على كل جملة سواء كانت متناهية او غير متناهية بان
يكون كل واحد منها معلولا بانها تحتاج الى شيء خارج قوله وذلك لانها اما ان لا تقتضي علة اصلا فتكون واجبة غير معلولة وكيف تتأتى
فانما تجب بآحادها وهذا تقرير البرهان بالقسمة الى قسمين احدهما ما ذكره واوضح ... والثاني الآخر وهو ان يقتضي علة تنقسم الى ثلثة
اقسام لان علة الجملة اما ان يكون كل الآحاد او بعضها او شيئا خارجا عنها فنقول ... لا يقتضي علة هي الآحاد بأسرها فيكون
ذاتها فان تلك الجملة والكل شيء واحد والكل ... كل واحد ... الجملة ... في القسم الاول ...
لانه يراد به الجملة او يراد به كل واحد والاول باطل لان نفس الشيء لا يكون علة لها والثاني باطل لان علة الشيء يجب ان يكون متقدما
له ووجود كل واحد من الآحاد ليس يقتضي الجملة واعلم ان حصول الجملة من اجزائه يكون على ثلثة انواع احدها انه لا يحصل عند اجتماع
الاجزاء شيء غير الاجتماع كالعشرة الحاصلة من آحادها والثاني انه يحصل هناك مع الاجتماع هيئة او وضع ما تتعلق بالاجتماع ...
البيت الحاصل من اجتماع الجدران والسقف والثالث ان يحصل هناك بعد الاجتماع شيء آخر هو مبدأ فصل واستعداد كالمزاج
الحاصل بعد تركيب الاسطقسات والاسم في الاول هو شيء مع شيء فقط وفي الثاني هو شيء مع شيء ... وفي الثالث ... شيئا
شيء آخر وما كانت الجملة المفروضة ههنا من النوع الاول حكم الشيخ ... بان الآحاد والجملة والكل شيء واحد **قوله** ولان يقتضي

علة هي بعض الآحاد وليس بعض الآحاد اولى بذلك من بعض لانه كان كل واحد منها معلولا لان علته اولى بذلك
هو بيان في القسم الثاني ومعناه ان كل واحد من الجملة لما كان معلولا فلم يكن بعض الآحاد بالعلية اولى لان كل
بعض يفرض علة فالبعض الذي هو علة ذلك البعض اولى منه بالعلية **قوله** ولان يقتضي علة خارجة عن
الآحاد كلها وهو الباقي ومعناه ظاهر ... المذكورة دل على صحة القسم **اشارة** كل علة جملة
هي غير شيء من آحادها فهي علة اولا للآحاد ثم للجملة والا فلتكن الآحاد غير محتاجة اليها فالجملة اذا تمت
بآحادها لم تحتج اليها بل ربما كان شيء ما علة لبعض الآحاد دون بعض فلم يكن علة للجملة على الاطلاق ثابت ان
كل جملة معلولات يعرض تحتاج الى علة خارجة ... ان العلة الخارجة ... كانت علة لتلك الجملة على الاطلاق
كانت اولا علة لواحد واحد من الآحاد وبينها بالخلف فيفرض كل واحد من الآحاد غير محتاج اليها ولزم من ذلك
كون الكل غير محتاج اليها ... او بعض الآحاد غير محتاج اليها وذكر انه هذا الغرض ممكن الوقوع بخلاف الاول
الا انه يلزم منه انه لا يكون علة الجملة علة لها على الاطلاق قال الفاضل الشارح لما كان امتناع كون بعض الآحاد
علة للجملة انما يبين بان يقول بعض الآحاد ليس علة لجميع الآحاد لانه ليس علة لنفسه ولا لعلله وكل ما ليس علة
لجميع الآحاد فليس علة للجملة فاورد هذا الفصل لبيان المقدمة الاخيرة واقول لو كان مراد الشيخ ذلك لما
قيد علة الجملة في صدر الفصل بكونها غير شيء من آحادها والاشبه ان مراده بيان ان الممكنات لما افتقرت
جملتها الى علة خارجة فتلك العلة كيف ينبغي ان تكون علة ايضا للآحاد ثم افراد الكل قدمناه **اشارة** كل جملة مرتبة
من علل ومعلولات على الولاء وفيها علة غير معلولة فهي طرف لانها ان كانت وسطا فهي معلولة قد بينا ...
كل جملة مشتملة على علل ومعلولات مرتبة متوالية سواء كانت متناهية او غير متناهية لما لم تشتمل على علة غير معلولة
احتاجت الى علة خارجة عنها فذكر ههنا انها ان اشتملت على علة كانت تلك العلة طرفا ... وكانت واجبة غير
ممكنة **اشارة** كل سلسلة مرتبة من علل ومعلولات كانت متناهية او غير متناهية فقد ظهر انها اذا لم يكن فيها
الا معلول احتاجت الى علة خارجة عنها لكنها تتصل بها لا محالة طرفا وظهر انه ان كان فيها ما ليس بمعلول فهو طرف و
نهاية فكل سلسلة تنتهي الى واجب الوجود بذاته لما فرغ من بيان المقدمات اورد ما انتج المطلوب فذكر ان كل سلسلة
مرتبة من علل ومعلولات كانت متناهية او غير متناهية فلا يخلو اما ان لا يكون مشتملة على علة غير معلولة او يكون مشتملة عليها

والقسم الاول يفتقر احتياجها الى علة خارجة عنها من طرف لها لا محالة ولا يمكن ان يكون ذلك الخارج سلسلة معلولة
لان السلسلة المفروضة لا يكون سلسلة تامة بل قطعة من سلسلة تامة والكلام في جملة السلسلة وهو
القسم الثاني يفتقر اشتمالها على طرف فعلى التقديرين لا بد من طرف وهو الطرف الواجب لكم فاذن كل سلسلة تنتهي
الى واجب الوجود بذاته وهو المطلوب هنا فقد تم البرهان الذي اراد الشيخ تقريره واعلم ان الدور ولزومه
ظاهر البطلان ولكن على تقدير وجوده يلزم منه المطلوب ايضا لانه يشتمل على جملة متناهية كل واحد منها
معلول ولما كان البيان المذكور هنا وانه لم يورد الشيخ رحمه الله **اشارة** وفي بعض النسخ تنبيه كل اشياء
تختلف بماهياتها وتتفق في امر مقوم لها فاما ان يكون ما يتفق فيه لازما من لوازم ما تختلف به فيكون المختلفات
لازم واحد وهذا غير منكر واما ان يكون ما تختلف به لازما لما تتفق فيه فيكون الذي يلزم الواحد مختلفا متقابلا
وهذا منكر واما ان يكون ما يتفق فيه عارضا عرض لما تختلف فيه وهذا غير منكر واما ان يكون ما تختلف به عارضا لما
تتفق فيه وهذا ايضا غير منكر هذه قسمة يحتاج اليها في بيان توحيد واجب الوجود وتقريرها ان الاشياء
قد تختلف بالاعيان كهذا الشخص وذلك الشخص وقد لا تختلف بالاعيان بل بالاعتبار كالعاقل والمعقول
او بغير ذلك والمختلفة بالاعيان قد تتفق في امر مقوم كزيد وعمرو في الانسانية وقد تتفق في امر عارض كهذا
الجوهر وذلك العرض في الوجود والمختلفة بالاعيان المتفقة في امر مقوم تشتمل لا محالة على امرين قد
اجتمعا فيه احدهما ما تختلف به والثاني ما تتفق فيه واجتماعهما لا يخلو اما ان يكون بحيث يمتنع انفكاك احد
الجانبين او لا يكون والاول هو اللزوم والثاني هو العروض واللزوم لا يخلو اما ان يكون من جانب ما به الاتفاق
ووجود هذا القسم ليس بمنكر وهو كالحيوان اللازم للناطق والاعجم في الانسان وغيره من الحيوانات [illegible]
من جانب ما به الاختلاف وهو محال لامتناع كون الحيوان ناطقا واعجم معا لما اذا كان ما به الاختلاف اشياء
كالفصول في الكتاب [illegible] اذا كان شيئا واحدا او كان لازما لما بجزء المقوم الذي به يكون الاتفاق ولو جاز ان يكون كان المركب منهما
شيئا واحدا [illegible] ولم يذكر في الكتاب لانه خارج عن القسمة باعتبار المذكور في الاول
والعروض فلا يخلو ايضا اما ان يكون ما به الاتفاق عارضا لما به الاختلاف ووجوده ايضا ليس بمنكر وهو كالوجود

العارض لهذا الجوهر وذلك العرض عند اطلاق هذا الوجود وذلك الوجود عليهما فان الوجود مقوم لهما من حيث
هما موجودان وعارض لذاتيهما المختلفين بالكلية او بالعكس من وجوده ايضا ليس بمنكر وهو كالانسانية المعروضة
لهذا وذاك عند اطلاق هذا الانسان وذلك الانسان عليهما فان الانسانية مقومة لهما وهي معروضة لما اختلف به
من الشخصية وما في الكتاب غني عن التطبيق **اشارة** قد يجوز ان يكون ماهية الشيء سببا لصفة من صفاته
وان يكون صفة له سببا لصفة اخرى مثل الفصل للخاصة ولكن لا يجوز ان يكون الصفة التي هي الوجود للشيء انما
هي بسبب ماهيته التي ليست هي الوجود او بسبب صفة اخرى لان السبب متقدم في الوجود ولا متقدم بالوجود قبل الوجود
اقول هذه مقدمة اخرى لمسئلة التوحيد ومثال كون ماهية الشيء سببا لصفة من صفاته كون الاثنينية سببا لزوجية
الاثنين ومثال كون صفة ما هي الفصل سببا لصفة اخرى هي خاصة كون الناطقية سببا للمتعجبية ومثال كون صفة ما
هي خاصة سببا لصفة هي خاصة اخرى كون المتعجبية سببا للضاحكية ومثال كون صفة ما هي عرض سببا لصفة
اخرى مثلها كون اتصاف الجسم باللون سببا لكونه مرئيا والفرق بين الوجود وبين سائر الصفات هو ان سائر
الصفات انما يوجد بسبب الماهية والماهية توجد بسبب الوجود ولذلك جاز صدور سائر الصفات عن الماهية وصدور بعضها عن
بعض ولم يجز صدور الوجود عن شيء منهما والفاضل الشارح قد اضطرب في هذا الموضع اضطرابا ظاهرا بسبب عدوله عن [illegible]
الحكماء [illegible] وذلك انه استدل على ان الوجود لا يقع على الموجودات بالاشتراك اللفظي [illegible] استفادها
منهم وحكم بعد ذلك بان الوجود مشترك واحد في الجميع على السواء [illegible] صرح بان وجود الواجب والوجود الممكنات
ذلك [illegible] وجود الممكنات امر عارض لماهياتها وكان قد حكم بان وجود الواجب والوجود الممكنات [illegible] بان وجود
الواجب ليس بعارض لماهية غيره وجوده [illegible] ذلك [illegible] وجود الواجب عارضا لماهيته
لزمه ان يكون ذلك الوجود [illegible] بالموجودات المعلولة ولا وقوع الوجود على وجود الواجب ووجود غيره [illegible]
اللفظ ومنشأ هذا الغلط هو الجهل بمعنى الوقوع بالتشكيك فان الواقع بالتشكيك على اشياء مختلفة ما يقع عليها لا
اللفظ وقوع الجنس على معنوماته بل يقع على بعض واحد في الجميع ولكن لا على السواء وقوع الانسان على اشخاصه بل على
الاختلاف اما بالتقديم والتاخير وقوع المتصل على المقدار وعلى الجسم ذي المقدار واما بالاولوية وعدمها ووقوع
الواحد على ما لا ينقسم اصلا وعلى ما ينقسم [illegible] واما بالشدة والضعف ووقوع الابيض على الثلج
والعاج والوجود جامع للجميع هذه الاختلافات فانه يقع على العلة ومعلولها بالتقديم والتاخير وعلى الجوهر والعرض

بالماهية وعدمها وعلى القار وغير القار كالسواد والحركة بالضعف والشدة بل على الواجب والممكن بالوجود [illegible]
والمعنى الواحد المقول على أشياء مختلفة لا على السواء يمتنع أن يكون ماهية أو جزء ماهية لتلك الأشياء لأن الماهية لا تختلف
ولا جزؤها بل إنما يكون عارضا خارجيا لازما أو مفارقا مثل كالبياض على بياض الثلج وبياض العاج لا على السواء فهو ليس بماهية
ولا جزء ماهية لها بل أمر لازم لها أو خارج وذلك لأنه بين طرفي التضاد الواقع في الألوان [illegible] الألوان لا نهاية
لها بالقوة ولا اسم لها بالتفصيل يقع على كل جملة منها اسم واحد بمعنى واحد كالبياض أو الحمرة أو السواد بالتشكيك
ويمكن ذلك المعنى [illegible] الجملة غير مقوم لتلك المعدودة فوقوعه على وجود الواجب وعلى وجود الممكنات المختلفة بالماهيات
التي لا اسم لها بالتفصيل إلا بقول على ماهيات الممكنات بل على وجودات تلك الماهيات [illegible] الذي يقع عليها وقوع
لازم خارجي غير مقوم ولئن تقرر هذا فقد انحل الإشكالات [illegible] الفاضل بأسرها وذلك لأن الوجود يقع على ما تحته بمعنى
واحد كما ذهب إليه الحكماء ولا يلزم من ذلك [illegible] من وجود الواجب ووجودات الممكنات في الحقيقة
لأن مختلفات الحقيقة قد تشترك في لازم واحد [illegible] مختلفة [illegible] وجود [illegible] الذي زعم
أنه أبطل بها قول الحكماء [illegible] الواجب [illegible] قوله لما ثبت أن الوجود مشترك [illegible] من حيث هو وجود يقتضي
لا عروض الماهية أو لا عروض لها أو لا يقتضي شيئا منهما [illegible] والواجب والممكن في العروض واللاعروض
والثالث يقتضي الاحتياج إلى سبب منفصل [illegible] وجود واحد [illegible] عارض ووجود الآخر عارضا والجواب [illegible]
والمعنى النوري المشترك الواقع على الأنوار [illegible] مع أن نور الشمس يقتضي الإبصار [illegible] بخلاف سائر الأنوار وكذلك
الحرارة المشتركة مع أن بعضها يقتضي استعداد الحياة واستعداد قبول الصورة النوعية بخلاف سائر الحرارات
وذلك لاختلاف ماهيات النور والحرارة بالماهية وأيضا لو كان الوجود [illegible] الاحتياج إلى السبب يقتضي
العروض [illegible] الواجب فلا يكون محتاجا لأن عدم العروض لا يحوج إلى السبب [illegible] بسبب العروض على
الحق ما ذكرناه أولا ومنها قولهم اتفقت الحكماء على أن عقول البشر لا يدرك حقيقة الله تعالى وعلى أنها يدرك
وجوده وكيف والوجود عندهم [illegible] التصور فذلك يقتضي تغاير حقيقته ووجوده لأن دليلهم الذي عليه
يعولون وبه يصولون قولهم إنا نعقل ماهية المثلث مع الشك في وجوده والمعلوم مغاير لما ليس
بمعلوم فههنا وجوده تعالى معلوم وحقيقته غير معلومة فوجوده مغاير لحقيقته وإلا [illegible]
[illegible] والجواب أن الحقيقة التي لا تدركها العقول هو وجوده الذي هو [illegible] أفراد الوجودات

بالهوية

بالهوية الذي هو المبدأ الأول للكل والوجود الذي يدرك هو الوجود المطلق الذي هو لازم لذلك الوجود دون الوجودات
وهو أولي التصور وإدراك اللازم لا يقتضي إدراك الملزوم بالحقيقة وإلا لوجب إدراك الوجود [illegible]
الماهية وكون حقيقته تعالى غير مدركة وكون الوجود مدركا لا يقتضي مغايرة حقيقته تعالى للوجود المطلق المدرك
الوجود [illegible] ومنها قوله لو لم يكن حقيقة الواجب الوجود المجرد والوجود مع القيود السلبية التي لا يدخل [illegible]
وجود الممكنات فإن العدم لا يكون علة للوجود ولا جزءا منها لكان علة الممكنات هو الوجود [illegible] ووجود
الممكنات والجواب أن حقيقة الواجب ليست هو الوجود العام بل وجوده وجود خاص به مخالف لسائر الوجودات
بتمامه بالذات ومنها قولهم إنهم اتفقوا على أن الطبيعة النوعية يصح على كل فرد منها ما يصح على سائر أفرادها
ذكروا في إثبات هيولى الأفلاك وفي إبطال مذهب من ذهب إلى [illegible] الجسم الذي لا يتجزى وفي وجوب كون الأبعاد جسمانية
في مادة وإذا ثبت ذلك فالوجود طبيعة نوعية لا يكون [illegible] مقتضيا [illegible] العروض للماهية واللاعروض
والجواب أن الوجود ليس طبيعة نوعية لأن الطبيعة النوعية [illegible] السواد [illegible] بالتواطؤ
ليس كذلك ثم إنما اعترض على قول الشيخ في هذا الفصل لو كانت الماهية مقتضية لوجودها لكانت متقدمة على الوجود
بالوجود بأن قال معنى تقدم العلة بالوجود [illegible] في المقدمة المذكورة [illegible]
آخر والجواب [illegible] شروط [illegible] الوجود [illegible]
التقدم هو التأثير [illegible] الماهية لا يتصور أن يؤثر إلا إذا كانت في الأعيان [illegible] أن تكون في الأعيان أعني وجود
شرط [illegible] وجودها أعني كونها في الأعيان [illegible] ثم قال وكما كانت الماهية قابلة للوجود مع أنها غير متقدمة
بالوجود عليه كذلك يكون فاعلة [illegible] غير تقدم الوجود والجواب أن كلامه هذا مبني على تصوره أن للماهية ثبوتا في الخارج
دون وجودها ثم أن الوجود [illegible] فاسد لأن كون الماهية موجودة [illegible] والماهية لا تتجرد عن الوجود إلا في العقل
لا بأن يكون في العقل منفكة عن الوجود فإن الكون في العقل أيضا وجود عقلي كما أن الكون في الخارج وجود خارجي
بل بأن العقل من شأنه أن يلاحظها وحدها من غير ملاحظة الوجود والعدم [illegible] الشيء ليس [illegible]

فاذن اتصاف الماهية بالوجود امر عقلي ليس كاتصاف الجسم بالبياض فان الماهية ليس لها وجود منفرد ولعارضها المسمى بالوجود
وجود اخر حتى يجتمعان اجتماع المقبول والقابل بل الماهية اذا كانت فكونها هو وجودها والحاصل ان الماهية انما تكون
قابلة للوجود عند وجودها في العقل فقط ولا يمكن ان تكون فاعلة لصفة خارجية عند وجودها في العقل فقط
ثم قال ذكر الشيخ في هذا الفصل ان الماهية يكون علة لصفتها وذلك يقتضي كونها موثرة من غير اقترانها بالوجود لانها لو
بها لم يكن وجودها علة بل مع الوجود ولا يلزم من ذلك كونها معدومة بل يمكن عدم اعتبار الوجود مع الماهية عند اقتضائها
صفة لا تقتضي الحكم بانها عند الوجود حالة الاقتضاء فان الحكم بانها عند الوجود ... فضلا عن ان يكون
موثرة فاذن لا يتصور كونها موثرة في الوجود الذي لا شك انه اثار ... هذا بيان ما ... الذي ذهب
هذا الفاضل ومن المباحث ولما كانت ... الطف ... متعلق ... في هذا الموضع ... كلام
هذا الرجل في هذه المسئلة التي ... في هذا الكتاب ... كان التنبيه ... الاقدام
واجب ... عقايد المبتدعين باقتفاء اثره اشارة واجب الوجود والمتعين هذا الفصل يشتمل على تقرير ...
على توحيد واجب الوجود وتقريره ان واجب الوجود ما يتعين لم يكن علة لغيره لان التعين ... لا يوجد في
الخارج ... لغيره ثم ان تعينه ... يكون هو لكونه واجب الوجود لا لغيره او لا يكون
كذلك ... واجب الوجود ... ذلك التعين وهو ... واليه
اشار الشيخ بقوله ان كان تعينه ذلك لانه واجب الوجود فلا واجب وجود غيره والقسم الثاني يقتضي ان يكون واجب
الوجود المتعين معلولا لغيره لان معنى واجب الوجود ... لا يخلو ان يكون لازما ... او عارضا او معروضا او ...
او ... من الاقسام ... المذكورة ... ولما لم يمكن تعينه لذلك ... معلول
ثم شرع في تفصيل الاقسام فبين ان القسم الاول ... ان يكون معنى واجب الوجود لازما للتعين المعلول لغيره ... لان
التعين الذي يكون ... لماهية او صفة ... وعلى التقديرين يلزم من كون الوجود الواجب لازما كون الوجود بسبب
ماهية او بسبب صفة اخرى ... وقد تقرر بطلان ذلك في الفصل المتقدم وذلك معنى قوله لانه ان كان واجب الوجود

انما يكون موثرة من حيث هي لا من حيث هي موجودة او معدومة والجواب ح

لازما

لازما للتعين كان الوجود لازما لماهية غيره او صفة وذكر ... واعلم انه ينبغي ان اللزوم لا يتحقق الا اذا كان للملزوم او اللازم
منه علة او معلولا لاحدهما او بالعكس ... او كانا معلولي علة وعلى التقديرين كون الوجود الواجب لازما للتعين لا يمكن
ان يكون علة ... فبطل القسم الاول وعلى التقديرين الاخيرين يكون معلولا وهو محال ثم ادرج ان القسم الثالث وهو
ان يكون الوجود الواجب عارضا للتعين المعلول لغيره اولى بان يكون محالا لان ... ذلك الوجود للتعين يقتضي
الافتقار الى ... يقتضي العروض والتعين معلول لغيره فاذن يقتضي الافتقار الى الغير وذلك معنى قوله وان كان
عارضا فهو اولى بان يكون له علة ثم اشار الى القسم الثالث وهو ان يكون التعين المعلول لغيره عارضا للوجود
الواجب بقوله وان كان ما يتعين به عارضا لذلك وهي ان هذا القسم اوضح لانه يقتضي كون واجب
المتعين معلولا لما جعله متعينا بذلك التعين واليه اشار بقوله فهو لعلة ثم اكد بيان استحالته بمعنى اخر
وهو ان التعين لا يمكن ان يكون عارضا للوجود الواجب من حيث هو طبيعة عامة فاذن يكون عارضا له
من حيث هو طبيعة غير عامة وح لابد ... ان يكون تخصيص تلك الطبيعة المعروضة للتعين بعين ذلك التعين
العارض اما او يكون بسبب تعين اخر خصصها ... ولا ... عرض ... التعين الاول بعد تخصيصها وهذا ان قسمان
القسم الاول ان التعين المعلول قد عرض للوجود الواجب من حيث هو طبيعة لا عامة ولا خاصة ثم انها
تخصصت بعين ذلك التعين المعلول وهو محال لانه يقتضي ان يكون الوجود الواجب ... معلولا
لعلة ذلك التعين واليه اشار بقوله فان كان ذلك وما يتعين به ماهية واحدة فتلك العلة علة ...
لذاته كيف وجد ... ولفظة ذلك اشارة الى ما يتعين به الوجود الواجب وما يتعين به ماهية الخاصة المعروضة لذلك التعين واحدا
فتلك العلة اي علة التعين المذكور علة لخصوصية الوجود الواجب والقسم الثاني ان يكون التعين المعلول قد عرض للموجود الواجب
من حيث هو طبيعة خاصة بعد ان تخصصت بتعين اخر سابق وهو محال لان الكلام في ذلك التعين كالكلام في التعين المعلول
المذكور والى ذلك اشار بقوله وان كان ... بعد تعين اول سابق وكلامنا في ذلك ... الاقسام الاربعة قسم

واحد وهو ان يكون التعين المذكور لازما للوجود الواجب مع كونه معلولا لغيره وهو ايضا محال لانه يقتضي كون واجب الوجود
واحدا معلولا للغير واليه اشار بقوله وباقي الاقسام محال ولما تبين استحالة الاقسام الاربعة باسرها تبين استحالة
القسم الثاني المنقسم الى هذه الاربعة من القسمين الاولين فتعين صحة القسم الاول منهما وهو كون واجب الوجود
واحدا وهو المطلوب والفاضل الشارح جعل قوله واجب الوجود المتعين الى قوله فلا واجب وجود غيره احد
الاقسام الاربعة وهو كون التعين لازما لواجب الوجود وقوله والقسم الذي يكون تعينه لذلك بل لامر آخر فهو معلول
قسما ثانيا منها وكون التعين عارضا له وارد قوله لانه ان كان واجب الوجود لازما للتعين هكذا ولذلك
واجب الوجود لازما للتعين وجعل ذلك الى قوله او صفة وذلك مع قسما ثالثا وهو كون واجب الوجود لازما للتعين
وقوله وان كان عارضا فهو اولى بان يكون لعلة رابع الاقسام وهو كونه عارضا للتعين قال وعند هذا تم الاقسام
الاقسام الثلثة الاخيرة وبه صح القسم الاول وتم الدليل ثم جعل قوله وان كان ما تعين به عارضا لذلك الى قوله فكلا ما
في ذلك تكرار القسم الثاني مع مزيد بيان لبطلانه ولم يبق هناك قسم يحمل عليه قوله وباقي الاقسام محال ولا اشتباه في
ان ما ذكرناه اشد انطباقا على سياق كلامه والله اعلم بالصواب والفاضل الشارح قد ذكر ان هذه الحجة مبنية على كون
واحد من وجوب الوجود والتعين امرا ثبوتيا حتى يصح عليهما التلازم والتعارض ولو كان احدهما او كلاهما سلبيا
لما تم ذلك فسقط اصل الدليل ثم اطنب في الاحتجاج على كونهما سلبيين لحجج عنادية وابطال الاستدلالات او ردها على
اثباتهما اكثر والحق ان الوجوب والامكان والامتناع اوصاف اعتبارية عقلية حكمها في الثبوت والانتفاء واحد
والاشتغال بذلك مما ليس فيه نفع ولا ضرر لان الشيخ لم يتكلم في وجوب الوجود بل تكلم في واجب الوجود الذي لا يمكن
ان يقال انه سلبي واما التعين فلا شك في ان الطبيعة الواحدة لا يمكن ان يتكثر بنفسها من حيث هي واحدة بل يكون
تكثرها لاجل تكثر ما ينضاف اليها وسيجيء بيان كيفية تكثرها في الفصل الذي يلي هذا الفصل وقول الفاضل الشارح
لو كانت ثبوتية لاشتركت في كونها تعينا واختلفت بتعينات غير ماهيتها ليس بشيء لان التعينات الاشخاص من حيث

تعلقها بالمتعينات لا تشترك في شيء ومن حيث تشترك في شيء ليست تعينات وقوله انضمام التعين الى الطبيعة ما يحتاج الى كون
تلك الطبيعة متعينة بتعين آخر ليس بشيء ايضا لان الشيء يتعين بالفصول كالانواع المركبة من الاجناس والفصول او باعيانها
كالانواع البسيطة ثم من حيث كونها طبيعة تصلح لان يكون عامة عقلية ولان يكون خاصة شخصية فكما بانضياف معنى
العموم اليها تصير عامة كذلك بانضياف التعينات اليها تصير شخصا ولا تحتاج الى تعين آخر ولو كان التعين من الامور
السلبية لما كان عدم شيء مطلق كما ظنه الفاضل بل كان شيئا عدميا واشباه هذه الاعتراضات باطلة لان العدم فضول
من الكلام لكونها عوارض والكلام في تحقيق هذه الامور واشباهها يستدعي طولا لا يليق بهذا الموضع وانما الاشتغال بما يتعلق
الشيخ ولا قوة الا بالله وواجب دون الممكنات في الوجود والعارض كالماهية والوجود والعارض كالماهيات بالامور
الذاتية من تعدد الوجود من تركبه الا في الجناس على ان الوجود ليس طبيعة نوعية تصير شخصا بتعينات زائدة عليها
ظنه **فصل** اعلم ان الاشياء التي لها حد نوعي واحد فانما تختلف بعلل اخرى وانه اذا لم يكن مع الواحد منها
القوة القابلة لتأثير العلل وهو المادة لم يتعين الا ان يكون من حق نوعها ان يوجد شخصا واحدا او لا اذا كان يمكنه
في طبيعة نوعها ان يحمل على كثيرين فتعين كل واحد بعلة فلا يكون سوادان ولا بياضان في نفس الامر اذا كان لا اختلاف
بينهما في الموضوع وما يجري مجراه قد تبين مما ذكرنا في الفصل المتقدم ان الطبيعة الواحدة التي لها حد نوعي واحد
اذا لم يكن تعينها لازما لنوعيتها كان تعدد شخصها بسبب علل متغايرة لها واذا لم يكن مع كل واحد من الاشخاص قوة قابلة
لتأثير تلك العلل لم يتعين ذلك الشخص والقوة القابلة لتأثير العلل انما يكون للمادة او بسببها فاذن ما لم يكن تلك
الطبيعة مادية لم يتعدد بالاشخاص الا اذا كان تعينها لازما لنوعيتها كان من حق نوعها ان يوجد شخصا واحدا فلم يتعدد
واذا حصلت هذه القاعدة الكلية مما ذكره بالعرض ينبه عليها وافاد الفاضل الشارح ان هذه القاعدة يشتمل على
حجة خاصة على ان واجب الوجود يستحيل ان يكون نوعا لاشخاص وبيانه ان الحجة المذكورة في الفصل المتقدم مبنية على
ان التعين اذا كان عارضا للمعنى المشترك افتقر الشخص المتعين الى علة منفصلة كانت علة شاملة

لاجناس من الانواع ثم او تبين ان هذا النوع المتكثر بالتعين العارض كيف يكون ماويا فان اضيف اليه ذلك
يستقل من راجع لنه واجب الوجود ليس نوعا يشترك فيه اشخاص ولا اعتراض بان هذا تكثر الاشياء المتماثلة لو كانت تكثر بحاله
الحال المتكثرة والقابلة محتاجة الى محل اخر وهكذا فالجواب عنه ان الشي الذي لا يكون بذاته قابلا للتكثر يحتاج في ان يتكثر الى
يقبل التكثر لذاته وهو المادة والى الذي يقبل التكثر لذاته اعني المادة فهو لا يحتاج في ان يتكثر الى قابل اخر وما لا يكون
الا فاعلي يكثره فقط واعلم ان هذا الحكم ليس على كل اشياء متماثلة كيف اتفق فان المتماثلات بامر عارض اما يتكثر بها
هي بها ولا على كل اشياء متماثلة بامر ذاتي فان المتماثلات بالجنس اما يتكثر بفصول او بامور خاصة بها فلا تكون
محصلة من شأنه ان يوجد في انواع غير مختلفة الا بالعوارض فلا يتكثر الوجود كذلك فقد سقط النقض الذي اورده الفاضل
بان الوجود متكثر في الواجب والممكن من غير زيادة **تذنيب** قد حصل من هذا ان واجب الوجود واحد وتعينه عين ذاته
ولنه واجب الوجود لا يتكثر ذاته من حيث نتيجة لما مضى وافاد بقوله وتعينه ذاته لان التعين ليس زائدا عليه فانه قال ان
التعين اما يكون زائدا عند كون الذات مقولة على كثرة **اقول** لو التأم ذات واجب الوجود من شيئين او اشياء
يجتمع لوجبت وكان الواحد منها او كل واحد منها قبل واجب الوجود ومقوما لواجب الوجود فواجب الوجود لا ينقسم
ولا في الكم بريد نفي التركيب والانقسام عن واجب الوجود على وجه كلي وسيفصل ذلك في الفصول التالية لهذا الفصل و
التركيب قد يكون عن اجزاء تتقدم المركب كالعشرة من الاحاد وقد يكون عن جزء واصل يتقدم المركب كتخفيف السرير وجزءاه
بالجملة فيصل المركب مع الجزء كالصورة السريرية ولا يكون وجود الجزء اللاحق متقدما على وجود السرير والانقسام قد يكون
الى الكلي كالمتصل الى الاجزاء المتشابهة وقد يكون الى المعنى كالجسم الى الهيولى والصورة وقد يكون كما في
كما للنوع الى الجنس والفصل وكل واحد من التركيب والانقسام يقتضي ان يكون ذات الشي المركب او المنقسم كما
هو جزء له فان الجزء اذا ليس هو الكل وقد ثبت لذات واجب الوجود لو التأم من شيئين او اشياء
ليس كل واحد منها بواجب الوجود ثم حصل منها واجب الوجود كالمركب من العناصر البسيطة لكان واجب الوجود
السرير واحد من الشيئين ووراءه من الاشياء

ذاتها جزء

ذا ماهية اخرى غير الوجود الواجب اتصفت تلك الماهية بوجوب الوجود فصارت واجبة الوجود وكان لها ان تتصف بالوحدة
الصادرة بذلك واحدا كان الواحد منها اجزاؤه بغير الماهية المذكورة او كل واحد منها كالشيئين والاشياء المذكورة قبل واجب الوجود
ومقوما له في واجب الوجود لا ينقسم في العقل الى ماهية ووجوب وجود مثلا فان الكلام الى الاجزاء ثبت بعد قال الفاضل الشارح
المركب من الهيولى والصورة لا يتقدم واحد جزئيه وهو الهيولى لان الهيولى شي بالقوة وانما حصلت بالفعل في الجسم
ولذلك قال الشيخ وكان الواحد منها اجزاء او كل واحد منها متقدما فان الهيولى في الكائنات الفاسدات متقدم
على الصورة فضلا عن الذات فيحمل ذلك على ان الامر كالصورة اولى وقال ان قبل العلل المادية للمركبة ولهذا كانت ممكنة للافتقار
الى اجزائها لكنها واجبة الوجود ولا تستغني عن السبب الخارجي وذلك بان يكون اجزاؤه واجبة لا بان الواجب اجزاؤه وذلك
المركب يستحيل ان يكون الا واحدا الماهية وانما يكون معلولا له وذلك لا يكون عن مركب قال ومن ذلك ان
المسئلة مبنية على مسئلة التوحيد ولذلك اخرها الشيخ عنها واورد المطابقة كون المركب ممكنا في ذاته وهو ليس المتعلق
بمسئلة التوحيد والقول انه مبني عليه لا يخلو عن تعسف ما وذلك ظاهر **مشرقي** كل ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته
على ما عرفنا قبل فالوجود غير مقوم له في ماهيته ولا يجوز ان يكون لازما لذاته على ما بان فبقي ان يكون من غيره الداخل في مفهوم
ذات الشي الذي هو جزء ماهيته القابل للماهية ولا تمام ماهيته القبلية المشتملة عليها على ما عرفنا في المنطق وكل ما ليس بداخل في مفهوم ذات
الشي فلا بد له في ماهيته من عارض من خارج فكل ما لا يدخل الوجود في مفهومه والقول بان يكون جزء ماهيته او تمام ماهيته فالوجود غير مقوم
لها فيكون امرا عارضا لها ولا يجوز ان يكون معلولا لذاته على ما بان فيكون الوجود لا يكون لذلك الماهية فاذن الوجود من غيره والمقصود ان
الوجود داخل في مفهوم ذات واجب الوجود والوجود المشترك الذي لا يوجد الا في العقل لكن الوجود الخاص الذي هو مبدأ الاول الصحيح وجودات
واول الشي في الوجود ذاته وهو لوازم وجود ماهية الشي الذي **قضية** كل ما يتعلق الوجود بالجسم بنسبة الى الجسم ليس بواجب
وتعلق الوجود بغيره تعلق وجوده وهو معلول ان يتعلق وجوده وغيره
والوجود بالجسم نحو فقط ما ليس بوجود ولكن يصدق اليه ... قولنا وكيف ... والمقصود
كلها ممكنة بذاتها واجبة بغيرها ... اليه المعنوية ... بالصورة والمقصود بيان ان كل
يكون ... واجب الوجود لا ينقسم في المعنى ... جسم ... جسمانية
جسمانيا ... كان ذلك الجسم ... والمقصود
... اذا اخذت جسما ... اشارة اليه ... جسم
جسما اخر منه نوعه فحمل لفظ الاخر في قوله الا باعتبار جسميته فمن لفظ الشي في قوله او من غير نوعه وتقدير الكلام لكن كل

نوع فيستعد جسما آخر من ذلك او من نوعه باعتبار جسميته ومن القوة صورة البرهان [illegible]

من [illegible] فيتبين ان الواجب [illegible]

اشارة واجب الوجود لا يشارك شيئا من الاشياء في ماهيته وذلك لان كل ماهية لما سواه تقتضي الامكان الوجود

الوجود [illegible] الوجود [illegible]

لا يشارك شيئا من الاشياء في معنى جنسي ولا نوعي فلا يحتاج اذن الى ان ينفصل عنها بمعنى فصلي او عرضي [illegible]

حد اذ ليس له جنس ولا فصل [illegible]

[illegible]

الوجود [illegible] للعرض [illegible] موضوع [illegible]

[illegible] موضوع [illegible] الموجود بالفعل [illegible] المقولات المشهورة [illegible]

[illegible] **اشارة** [illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

اشارة [illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

وهم وتنبيه [illegible]

يلزم الوجوب والامكان على صفاته ثم يستدلون بصفاته على كيفية صدور افعاله عنه واحدا بعد واحد فذكر الشيخ ترجيح هذه الطريقة
الاولى بانها اوثق واشرف وذلك لان اوثق البراهين باعطاء اليقين هو الاستدلال بالعلة على المعلول واما عكسه الذي هو الاستدلال بالمعلول
على العلة فربما لا يعطي اليقين وهو اذا كان للمطلوب علة لم يعرف بها كما تبين في علم البرهان ثم جعل المرتبتين المذكورتين في قوله سنريهم
اياتنا في الآفاق وفي انفسهم الاية وفي قوله اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد اعني مرتبة الاستدلال بالآفاق والانفس على وجوده ومرتبة
الاستشهاد بالحق على كل شيء بازاء الطريقتين ولما كانت الاولى للعلماء والثانية للصديقين وسم الصديقين فان الصديق هو ملازم الصدق

النمط الخامس في الصنع والابداع يريد بالصنع ايجاد شيء مسبوق بالعدم على ما سيرد في الفصل الاول من هذا النمط
بالابداع ما يقابله وهو ايجاد شيء غير مسبوق بالعدم على ما سيبينه فيما بعد **وهم** انه قد سبق الى الاوهام العامية ان تعلق الشيء الذي
يسمونه مفعولا بالشيء الذي يسمونه فاعلا هو من جهة المعنى الذي يسميه العامة [illegible] فاعلا او [illegible] ذلك
اوجد او صنع او فعل [illegible] اوجد او صنع او فعل وكل ذلك [illegible] الا انه قد حصل الشيء من لا شيء اثر وجوده بعد ما لم يكن ثم قد يقولون
انه اذا اوجد فقد زالت الحاجة الى الفاعل حتى انه لو فقد الفاعل جاز ان يبقى المفعول موجودا كما تشاهدونه من فقدان البناء وقوام البناء
حتى ان كثيرا منهم لا يتحاشى ان يقول لو جاز على الباري العدم لما ضر عدمه وجود العالم لان العالم عنده انما احتاج الى الباري في ان
اخرجه من العدم الى الوجود حتى كان بذلك فاعلا فاذا قد فعل وحصل له الوجود عن العدم فكيف يخرج بعد ذلك الى الوجود
العدم حتى يحتاج الى الفاعل قالوا لو كان مفتقرا الى الباري من حيث هو موجود لكان كل موجود مفتقرا الى موجد ايضا والباري
الى غير النهاية [illegible] في تحقيقه [illegible] الجمهور يظنون ان احتياج المفعول الى الفاعل انما هو من
بين معاني الفعل والصنع والايجاد وهو حصول وجود المفعول بعد عدمه عن الفاعل اعني احداث الفاعل اياه [illegible] فاذا
حدث فقد استغنى عنه حتى ان فقد الفاعل بقي المفعول موجودا وانما حمل اهل التمييز منهم على ذلك [illegible] ما شاهدوه من
[illegible] البناء بعد [illegible] الفاعل كالبناء والاب في الاستدلال وقد ذكره [illegible] الفاعل للفعل بعد حال
وجوده يكون تحصيلا للحاصل وهو خلف [illegible] لان الفعل لو كان [illegible] محتاجا الى الفاعل لكان محتاجا اليه في
وجوده [illegible] لكان [illegible] الفاعل [illegible] فقوله انه قد سبق الى الاوهام العامية الى قوله بعد ما لم
يكن اشارة الى تقرير الوهم [illegible] وقوله وقد يقولون انه اذا اوجد فقد زالت الحاجة الى الفاعل الى قوله
وقوام البناء اشارة الى [illegible] اهل التمييز منهم في ذلك الاستدلال بالمشاهدة [illegible] وقد يقولون [illegible]

ويقولون لان اكثر المتكلمين لا يقولون بذلك فذكر انهم وان لم يجعلوا الجوهر حال البقاء محتاجا الى الفاعل لكنهم جعلوه محتاجا الى عرض
غير باق يوجده الفاعل فيه كالعرض المسمى بالبقاء عند من يثبته منهم وغيره من ساير الاعراض عند من لا يثبته فهؤلاء والتزم
محتاجا الى الفاعل في وجوده لكنهم جعلوه محتاجا الى الفاعل فيما يحتاج اليه في وجوده فاذن هم غير قائلين بزوال الحاجة بعد
الحدوث الا من [illegible] منهم القائلون بذلك وقوله لان العالم عنده انما يحتاج الى الباري الى قوله حتى يحتاج الى الفاعل اشارة الى استدلالهم
الاول المذكور وقوله وقالوا لو كان يفتقر الى الباري من حيث هو موجود الى قوله الى غير النهاية اشارة الى استدلالهم الثاني
قوله يجب علينا ان نحلل معنى قولنا صنع وفعل واوجد الى الاجزاء البسيطة من مفهومه ونحذف منه ما [illegible] العرض [illegible]
[illegible] الجمهور يظنون ان احتياج المفعول الى الفاعل انما كان من جهة انه مفعول او مصنوع او موجد [illegible]
[illegible] الالفاظ [illegible] قولنا موجود بعد العدم بسبب [illegible] الاجزاء البسيطة [illegible] معتبرة في الاحتياج [illegible]
[illegible] لذلك الغرض ليتعين المعنى المتعلق بالفاعل [illegible] استعملت لفظ المحدث [illegible] موجود بعد العدم
بسبب [illegible] او كان شيء من الاشياء معدوما ثم اذا هو موجود بعد العدم بسبب [illegible]
[illegible] كان احدها محمولا عليه [illegible] يحتاج [illegible] موجود بعد العدم بسبب [illegible]
[illegible] مباشرة او بالة او بقصد واختيار [illegible] او بالطبع او بالتولد او غير ذلك [illegible]
الا ان [illegible] امور زائدة على كون الشيء مفعولا [illegible] فانا نقول [illegible] فاعلا [illegible]
المساواة انه لو قال [illegible] فعل بالة او بحركة او بقصد او بالطبع [illegible] كون الفعل فعلا [illegible]
[illegible] المفهوم [illegible] فقلنا لو كان مفهوم الفعل [illegible] بالطبع [illegible] قال فعل بالطبع كان كانه قال [illegible]
فقلنا لو كان مفهوم الفعل [illegible] قال فعل [illegible] كان كانه قال [illegible]
المحدث بالمفعول [illegible] كان [illegible] يكون كل مفعول [illegible] وكل محدث مفعولا [illegible]
مفعولا [illegible] كل مفعول [illegible] بيان كيفية [illegible] بين المعنيين [illegible] المفعول [illegible]
[illegible] المحدث اذا كان [illegible] المحدث [illegible] بزيادة [illegible] وبالمعنى المفعول [illegible] الزيادات [illegible]
كان المحدث قد يكون [illegible] الفاعل وقد لا يكون [illegible] المباشرة [illegible] والمحدث بالمباشرة [illegible] المحدث بالالة [illegible]
[illegible] المحدث بالتولد [illegible] بعض المتكلمين يقولون [illegible] بالتولد [illegible]

استمدادا ثم يتولد من ذلك الاعتماد حركة ويقولون لحدوث الاعتماد وعنه صدرت بالمباشرة ثم ذكر الاختيار والطبع بما هما متقابلان

من جبر او حدوث بهما فاطها هو المقصود بيان ان المفعول لو كان مثلا مساويا للمحدث بالاختيار او بالتوليد لكان اخص من المحدث

المطلق وانما ذكر ذلك لان المتكلمين يطلقون الفعل على كل احداث يكون بارادة فاعله وهو اخص من الاحداث المطلق والحكماء

يطلقونه على معنى يعم الاحداث والابداع فاستعمل الشيخ ههنا على انه مساو للاحداث واستعمل المحدث على انه مساو للمفعول

والذي يقابله بعض المحدث على انه مساو للفاعل [illegible] ذلك لان المتكلم ليس في هذا التخصيص بمصيب وان كان هذا البحث

لفظيا وذلك لان الزيادات ليست [illegible] مفهوم الفعل [illegible] مفهوم الفعل لو كان مشتملا على البعض تلك الزيادات

لكان انضمام [illegible] ذلك البعض الى [illegible] اللفظ مستعقبا للتناقض او كان انضمام غير ذلك البعض اليه مستعقبا للتكرار والعرف يشهد

بخلاف ذلك قال الفاضل الشارح ان هذا البحث لغوي [illegible] والمتكلمين [illegible] او كون الشارح مناقضا ويصرحون بانه

لا نزاع في ذلك علينا قال [illegible] معهم لان اهل اللغة لا يسمون النار فاعلة للاحراق ولا الماء فاعلا للتبريد وهو المرجع

في امثال هذه المباحث الى الادباء واذا كان الامر كذلك صح ما قلناه اقول ليس هذا البحث خاصا بلغة دون لغة ولذلك لم يتنبع الشيخ

بذكر احد الفاظ الفعل والصنع والايجاد مع اختلاف دلالاتها في اللغة العربية بل اوردها جميعا تنبيها على ان المقصود هو المعنى

المشترك بينها ولما كان الفعل منها كانه ادل على ذلك المعنى المشترك مجردا او الايجاد والصنع كانه اشمل لاعتبار شرائط اخرى

فوضع الفعل بازاء ذلك المعنى [illegible] المتكلمين من العرف [illegible] انتقصوا عن الشرائط واهل اللغة ايضا [illegible]

فاعل يطابق قولهم بانه ليس فاعل بارادة لان الفاعل في اللغة هو الفاعل بالارادة [illegible] الشيخ [illegible] علينا بانه يشبه العرف واللغة

قالوا نحن نصطلح على تخصيص العرف [illegible] بسبيل وقول الفاضل [illegible] ان اهل اللغة

يقولون للنار فاعل للاحراق وللماء فاعل للبرودة ليس [illegible] كلامهم [illegible] البرودة [illegible]

فانه يفعل [illegible] بشيء [illegible] فعل الخمر [illegible]

من انه [illegible] اذا جاز [illegible] فعل [illegible] بغير ارادة [illegible]

مجاز [illegible] المجاز [illegible] الاستعمال [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الفعل [illegible] ولما كان مفهوم الفعل هذا او كان البعض من مفهوم

الفعل فليس [illegible] ذلك [illegible] مفهوم الفعل وجودا بعد عدم وكون ذلك الوجود بعد العدم كانه صفة

لذلك الوجود [illegible] فاما العدم فلن يتعلق بفاعل وجود المفعول لا كونه هذا الوجود موصوفا بـ

بعد العدم فليس بفعل فاعل [illegible] ان هذا الوجود [illegible] العدم لا يمكن [illegible] فيجب ان يكون متعلقه من حيث هو الوجود لا

وجوده [illegible] الوجود [illegible] لا يبقى وجوده العدم [illegible] بعد العدم [illegible]

[illegible] هذا المعنى [illegible] الاصطلاح [illegible] الخلاف لفظيا [illegible] ذلك المعنى [illegible]

[illegible] وجود وعدم وكون الوجود بعد العدم [illegible] الوجود بعد العدم [illegible]

صفة [illegible] الوجود [illegible] المتعلق بالفاعل هو الوجود [illegible]

الوجود العام [illegible] الوجود [illegible] يتعلق بالفاعل [illegible] الوجود [illegible] مسبوق بالعدم [illegible]

في الفصل [illegible] المتعلق بالفاعل [illegible] بالذات [illegible] الفاضل الشارح [illegible]

او التعيين [illegible] الاحتياج وكلام الشيخ [illegible] والاولى [illegible] الاحتياج عند الحكماء [illegible] وعند المتكلمين [illegible]

وهو باطل [illegible] الحدوث [illegible] للوجود [illegible] عن الاحتياج [illegible] الاحتياج [illegible]

الحدوث [illegible] الاحتياج [illegible] متعلقة بالعلة [illegible] تكملة وشرح [illegible] فان المعتبر [illegible]

[illegible] يتعلق [illegible] مفهوم [illegible] واجب الوجود [illegible] لا يمتنع [illegible]

بغيره [illegible] واجب الوجود لغيره [illegible] فان [illegible]

الوجود بغيره [illegible] واجب الوجود [illegible] من حيث المفهوم [illegible] مسبوق العدم [illegible]

من المفهوم [illegible] المتعلق بالغير [illegible] فان [illegible]

[illegible] مسبوق العدم [illegible]

الغير [illegible] التعلق [illegible] ان هذا التعلق [illegible] المعلولات [illegible]

الحدوث [illegible] التعلق [illegible] مسبوق بالعدم [illegible] الوجود [illegible] يكون بعد العدم [illegible]

بعد [illegible] اقول [illegible] الوجود المتعلق بالغير المذكور في الفصل المتقدم هو لكونه ممكنا لذاته واجبا بغيره

يتعلق بالغير لكونه محدثا مسبوقا بالعدم [illegible] الى [illegible] المعنيين [illegible]

فذلك [illegible] الوجود وهو الواجب بغيره [illegible] غير مسبوق بالعدم [illegible] الواجب بغيره [illegible] مسبوقا بالعدم [illegible]

[illegible] الواجب بالغير [illegible] من حيث المفهوم [illegible] من خارج المفهوم [illegible] الواجب بالغير اعم من المسبوق بالعدم [illegible]

المفهوم وقد يحمل [illegible] التعلق بالغير [illegible] ان كل معنيين احدهما اعم من الآخر يحمل عليهما [illegible]

ثالث فان ذلك الغير يكون للاعم اولا وبالذات وللاخص بعده وبواسطته وذلك لان ذلك الغير لا يلحق الاخص الا وقد لحق الاعم
ويمكن ان يلحق الاعم من غير ان يلحق الاخص فاذن لو كان لحوقه للاخص بذاته لما كان لاحقا للغير الاخص مع انه ثابت وكذلك الشيخ
القياس الذي ذكره لان التعلق بالغير للواجب بغيره اولا وبالذات وللمسبوق بالعدم ثانيا وبالعرض بسبب الغير ثم اكد ذلك
بان التعلق ليس للمسبوق بالعدم بسبب كونه مسبوقا بالعدم وذلك لانه لو جاز لما كان في حال بقائه واجبا بغيره بل كان واجبا
مع كونه مسبوقا بالعدم لكنه متعلق بالغير فقد بان اذن ان هذا التعلق هو بسبب الوجه الاخر اي كونه واجبا بالغير واذا
ثبت ذلك ثبت ان التعلق بالغير يكون للمسبوق بالغير دائما لا في حال حدوثه فقط بل في جميع اوقات وجوده فثبت ان التعلق
للمفعول كائن دائما بخلاف ما ظنه الجمهور ثم ذكر ان علة التعلق لو كان ان الشيء يكون للمفعول مسبوقا بالعدم على ما ظنوه لكان التعلق
ايضا دائما لان هذه الصفة حاصلة للمفعول المسبوق بالعدم في جميع اوقات وجوده وليست غايته بحالة حدوثه
فقط حتى يكون بعد ذلك مستغنيا عن فاعل فهذا تقرير ما في الكتاب واعترض الفاضل الشارح على كلام الشيخ فقال انه تكلم فيما لا حاجة اليه
ولم يتكلم فيما اليه حاجة وذلك لانه اطنب في الفصل السابق في ان المفتقر الى الفاعل هو وجود الحادث ولا حاجة الى ذلك لعدم
الخلاف فيه ولم يتكلم في ان علة الحاجة هي الحدوث ام الامكان والدائم هل يفتقر الى مؤثر ام لا وهذا هو محل الخلاف ومعنى قوله الواجب بالغير
ينقسم الى الدائم والى غير الدائم [illegible] الدائم يصح ان يكون مفتقرا الى المؤثر والنزاع ليس الا فيه وهو مصادرة على المطلوب
اقول الاول فلا حاجة الى بيان ان وجود الحادث مفتقر الى الفاعل اذ لا خلاف فيه فليس بصحيح لان منشأ الخلاف هو ان المفعول
اي شيء يتعلق بالفاعل لذاته ام لانه يتعلق به في وجوده سواء كان المتعلق حادثا او غير حادث [illegible] انه يتعلق به في عدمه
دون وجوده كما حكى الشيخ عنهم في صدر النمط واعترف به هذا الفاضل وكان الشيخ يشير الى تحقيق الحق في ذلك فحقق في الفصل السابق انه
متعلق في وجوده ثم انه احتاج الى بيان ان سبب تعلق هذا الوجود بالفاعل ما هو اذ لم يكن ان الوجود متعلق بالفاعل كيف اتفق ليظهر من ذلك
ان التعلق حاصل في جميع اوقات هذا الوجود او في وقت حدوثه فقط فان مطلوبه يتم بذلك فبينه في هذا الفصل ولذلك سماه
بالتكملة ولما ظهر ان سبب التعلق هو الوجوب بالغير ظهر ان الواجب بالغير سواء كان دائما او غير دائم متعلق بالغير في وجوده ما دام موجودا وهذا
مطلوب الشيخ لا البحث عن علة الحاجة اهو الامكان ام هو الحدوث فليس التقييد في هذا الموضع ان علة الحاجة لو كان هو الحدوث وكان
المحدث محتاجا في جميع اوقات وجوده لم يكن للشيخ مناقضا لكلام صرح به في اخر الفصل ولو كان هو الامكان وكان الحكم غير موجود [illegible]
متعلق بالفاعل [illegible] لم يتعرض الشيخ لهذا البحث واما الثاني فلانه لم يثبت ان الدائم هل يفتقر الى مؤثر ام لا فليس [illegible] الا انه
بين ان الواجب بالغير [illegible] ان علة التعلق بالغير هو الوجوب بالغير فالدائم ان كان واجبا بغيره وكان متعلقا [illegible]

غير [illegible] قال [illegible] ذهب جماعة من الحكماء والمتكلمين [illegible] المتكلمين جوزوا ان يكون العالم مع تقدير كونه ازليا معلولا لعلة ازلية
لكنهم منعوا القول بالعلة والمعلول لان هذا الدليل [illegible] وجوب كون المؤثر في وجود العالم قادرا واما الفلاسفة فقد اتفقوا على انه لا ازلي
يستحيل ان يكون فعلا لفاعل مختار وقد حصل الاتفاق على ان كون الشيء ازليا ينافي افتقاره الى القادر المختار ولا ينافي افتقاره الى العلة الموجبة
واذا كان الامر كذلك ظهر انه لا خلاف في هذه المسألة اقول هذا اصطلاح من غير رضى الخصمين وذلك لان المتكلمين باسرهم صرحوا [illegible] بالاستدلال على وجوب
كون العالم محدثا من غير تعرض [illegible] ان يكون فاعله مختارا او غير مختار ثم ذكروا بعد اثبات حدوثه انه يحتاج الى محدث ثم ان محدثه يجب ان
يكون مختارا لانه لو كان موجبا لكان العالم قديما [illegible] فظهر انهم ما بنوا حدوث العالم على القول بالاختيار بل بنوا الاختيار على
الحدوث ولا القول بنفي العلة والمعلول [illegible] قالوا بذلك [illegible] اصحاب [illegible]
[illegible] المبدأ الاول [illegible] صفات المبدأ الاول [illegible] ان يجعلوا الواجب لذاته [illegible]
معلولات لذات واجبة [illegible] فظهر انهم غير [illegible]
القول بنفي العلة والمعلول [illegible] على القول بالحدوث ولا الفلاسفة [illegible] يستحيل ان يكون فعلا لفاعل
مختار [illegible] ان الفعل الازلي يستحيل ان يصدر الا عن فاعل ازلي تام في الفاعلية وان الفاعل الازلي التام [illegible] بل
ان يكون فعله ايضا ازليا وما كان العالم عندهم فعلا ازليا [illegible] ازلي تام في الفاعلية [illegible]
المبدأ الاول عندهم ازليا تاما في الفاعلية حكموا بكون العالم الذي هو فعله ازليا [illegible]
بل [illegible] ان قدرته واختياره لا يوجبان كثرة في ذاته وان فاعليته ليست كفاعلية المختارين من الحيوانات ولا كفاعلية المجبورين من
ذوي الطبائع الجسمانية على ما يجيء بيانه **تنبيه** الحادث بعد ما لم يكن له قبل لم يكن فيه كالقبلية التي للواحد على الاثنين التي قد يكون بها ما هو قبل وما
هو بعد معا في حصول الوجود بل قبلية قبل لا يثبت مع البعد [illegible] وبعدية بعد قبلية باطلة وليست تلك القبلية هي نفس العدم
فقد يكون العدم بعد ولا ذات الفاعل فقد يكون قبل ومع وبعد [illegible] امر فيه تجدد وتصرم على الاتصال وقد علمت ان مثل
هذا الاتصال الذي يوازي الحركات في المقادير لن يتألف من غير منقسمات **اقول** يريد بيان ان كل حادث فهو مسبوق بوجود
غير قار الذات متصل اتصال المقادير اعني الزمان الا انه لم يتعرض لتسميته في هذا الموضع بعد وبيانه ان الحادث بعد ما لم يكن يكون لعدمه
[illegible] الى القبلية قد زالت [illegible] قبل لا يوجد مع البعد كالقبلية التي للواحد على الاثنين [illegible] التي لا يوجد القبل والبعد منهما
معا بل [illegible] قبلية عند تجدد البعدية وليست هذه القبلية نفس العدم لان العدم كما كان قبل قد يصح ان يكون بعد ولا
نفس الفاعل لانه قد يكون قبل ومع وبعد فاذن هناك شيء اخر يتجدد ويتصرم فهو غير قار الذات وهو متصل في ذاته

اذ من الجائز ان نفرض متحركا يقطع مسافة فيكون حدوث جزء الحادث مع انقطاع الحركة فيكون ابتداء الحركة قبل جزء الحادث فيكون
بين ابتداء الحركة وحدوث الحادث قبليات وبعديات متصرمة متجددة مطابقة لاجزاء المسافة وهو الحركة فظهر ان هذه القبليات
والبعديات متصل اتصال المسافة والحركة وهو قد تبين في الحكمة الاولى انه مثل هذا الاتصال لا يتالف من اجزاء لا تتجزى فاذن
ان كل حادث مسبوق بموجود غير قار الذات متصل اتصال المقادير وهو المطلوب هذا ما في الكتاب واعلم ان الزمان ظاهر الانية
خفي الماهية والشيخ قد نبه على انيته في هذا الفصل وسيشير في الفصل الذي يليه الى الماهية ولذلك سمى هذين الفصلين بالتنبيه والاشارة
وفي المباحث تتعلق بالطبيعيات فانا اوردنا منها ما لا يحتاج اليها ولكونها غير مذكورة فيما تقدم من الكتاب واعلم انه ... مما علل
الزمان قبل كل حادث لوجود القبلية والبعدية اما حسبما عرفت ان الشيء الذي يلحقه لذاته القبلية والبعدية اللتان لا توجدان
معا وذلك لان الشيء قد يكون قبل شيء اخر قبلية بهذه الصفة لا لذاته بل لوقوعه في زمان هو قبل زمان ذلك الاخر فالقبلية والبعدية
للشيئين بسبب الزمان ولولا الزمان فليس بشيء اخر بل قائمة المتقررة المتجددة مطابقة للحوق شيء من المعنيين بها الا شيء اخر فاذن
ثبوت هذين المعنيين يدل على وجود الزمان ولا يصح تعريف الزمان بهما لان تصورهما لا يمكن الا مع تصور الزمان وتميزهما عن
سائر اقسام القبلية والبعدية بانهما اللتان لا توجدان معا انما يتميز حقيقتهما ... يجري بيانه معا بينهما التخلف لكن لما كان
معروف الانتهم يلتفت الى ذلك وان القبلية والبعدية الاحقان بالزمان اضافيتان لا توجدان الا مع العقول لان الجزئين
من الزمان الذين يلحقهما القبلية والبعدية لا توجدان معا فكيف يقع جدا الاضافة اللاحقة بهما لكن ثبوتهما في العقل ليس بدال على
وجود معروضيهما وهو الزمان مع ذلك الشرح ولذلك استدل الشيخ بتوقف القبلية للعدم على وجود زمان يقارنه والقرينة المعاني فقد
اندفع اعتراض الفاضل الشارح بان هذه القبليات لو كانت موجودة في الخارج لكانت القبلية الواحدة قبل موجودة قبلية
اخرى وتسلسل وذلك لان هذا الزمان هو الموجود في الخارج الذي يلحقه القبلية لذاته ويلحق ما سواه مما يقع فيه بسببه في العقل لا نفس
القبلية فليس هو من الموجودات المختصة بزمان دون زمان لانها امر اعتباري يصح تعلقه بجميع الازمنة ولذلك هو من حيث يقع في زمان
معين كان حكمه حكم سائر الموجودات في لحوق قبلية اخرى يعتبرها الذهن بها ولا يتسلسل وذلك بل ينقطع بانقطاع الاعتبار الذهني
ايضا اعتراضه بانهما اضافتان فيجب ان لا توجدا معا وقد قيل انهما لا توجدان معا فانما اختلف وذلك لانهما اضافتان عقليتان يجب ان
يوجد معروضاهما معا في العقل ولا يجب ان يوجدا في الخارج معا ويندفع ايضا اعتراضه بان العدم لو اتصف بالقبلية الوجودية
لزم اتصاف المعدوم بالموجود وذلك لان العدم المقيد بشيء ما يكون معقولا بسبب ذلك الشيء ويصح لحوق الاعتبارات العقلية
من حيث هو معقول ثم انه اشتغل بالمعارضة فقال سبق بعض اجزاء الزمان على البعض هو هذا السبق المذكور في عدم الحادث

ووجوده

ووجوده بعينه فيلزم من قولكم هذا ان يكون للزمان زمان اخر فقال والفرق بان الزمان متقض لذاته فلذلك تحقق القبلية والبعدية
العارضتان له عن زمان اخر ولم يستغن القبلية والبعدية العارضتان لغيره عنه ... بوجهين الاول ان اجزاء الزمان
ان كانت متساوية في الماهية استحال تخصيص بعضها بالتقدم دون البعض الاخر ولئن لم يكن كان انفصال كل جزء عن الاخر
بالهوية فيكون الزمان غير متصل بل مركبا من انات والثاني ان كون جزء موجود قبلية وبعدية لا توجدان معا في جزءين من الزمان
من غير ان يغايرهما يقتضي تجويز كون العدم قبل وجود الحادث من غير زمان يغايرهما قال وايضا ان قيل في الفرق ان القول بالقبلية
والبعدية يمكن مع القول بكون كل جزء من الزمان مسبوقا بجزء اخر ولا يمكن مع القول بحادث هو اول الحوادث لانه يناقض الاشارة
الا ما هو قبل اول الحوادث اجيب بانه معنى قولنا اليوم متاخر عن امس هو انه لم يوجد معه الان اليوم والغد لم يوجد مع الغد وكل
سلمنا ان معناه انه لم يوجد معه كان هذه المعية اضافة يعارضها انهما متغايرة لذاتيهما فكان المعقول منه ان اليوم حصل في الزمان
الذي حصل فيه الامس ... وان لم يكن معناه انه لم يوجد معه بل كان معناه انه اليوم لم يوجد حين كان الامس فلفظة كان
مشعرة ببعض زمان وذلك يقتضي ان يكون للزمان زمان اخر فقال والقول بمعية الزمان للحركة يقتضي التسلسل في البيان
ووقوع الزمان في زمان اخر والجواب ان الزمان ليس من حيث غير اتصال الانقضاء والتجدد وذلك الاتصال لا يتجزى الا في الوهم فليس لاجزاء
بالفعل وليس فيه تقدم ولا تاخر قبل التجزية ثم اذا فرض اجزاء فالتقدم والتاخر ليسا عارضين لها عروضا للاجزاء وليس الاجزاء لسببهما
متقدما ومتاخرا بل تصور عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان يستلزم تصور تقدم وتاخر للاجزاء المفروضة لعدم الاستقرار
لا لشيء اخر فذلك يمنع لحوق التقدم والتاخر الذاتيين والا لما حقيقية غير عدم الاستقرار وما يقارنهما عدم الاستقرار كالحركة وغيرها
فانما يصير متقدما ومتاخرا بتصور عروضهما له وهذا هو الفرق بين ما يلحقه التقدم والتاخر لذاته وبين ما يلحقه لسبب غيره فاما قولنا
اليوم وامس فلا يحتاج الى ان نقول اليوم متاخر عن امس لان نفس مفهوميهما يشتمل على معنى هذا التاخر اما اذا قلنا العدم والوجود
لا يقتران بمعنى التقدم بالعدم الاخر يصير متقدما وهذه المعية تقتضيه ما هو في الزمان لا الزمان غير المعية بالزمان الا من معية شيئين يقعان في
زمان واحد لان الاولى يقتضي نسبة واحدة لشيء الى الزمان لا الى الزمان وهي ان ذلك الشيء والاخرى يقتضي نسبتين لشيئين بشيء كان
منسوب اليه واحدا بالعدد وهو زمان ما ولذلك لا يحتاج في الاولى الا الى الزمان يجاريه الموصوفين بالمعية ويحتاج في الثانية اليه

اشارة ولان التجدد واللاتجدد الا مع تغير حال وتغير حال لا يمكن الا لذي قوة تغيير فلا يمكن الا في الموضوع فهذا الاتصال اذن متعلق
بحركة وتحرك اعني متغير وتغير ولا سيما ما يمكن فيه ان يتصل ولا ينقطع وهي الوضعية الدورية وهذا الاتصال يحتمل التقدير فان قبلا
قد يكون ابعد وقبلا قد يكون اقرب فهو كم مقدر للتغير وهذا هو الزمان وهو كمية الحركة لا من جهة المسافة بل من جهة التقدم

اللذين لا يجتمعان **اقول** يريد بيان ماهية الزمان وتقريره ان التجدد والتقدم اللذين نبه على وجودهما في الفصل المتقدم لا يمكن ان يوجدا
الا مع تغير حال وتغير الحال لا يمكن ان يكون الا لشيء يصح عليه التغير وهو الموضوع لان التغير عرض والعرض لا يوجد الا في موضوع
فهذا الاتصال اذن متعلق الوجود بتغير موضوع متغير او جسم يقبل التغير فيه مثل التغير الواقع لا دفعة بل بحركة فهذا الاتصال
متعلق الوجود بحركة وهي حركة على الوجه المذكور في الفصل الذي تقدم ووجوب كون كل حادث مسبوقا بزمان وكل زمان الا وله
حادث فاذن هو مسبوق بزمان آخر قبله ويلزم من ذلك وجوب كون الزمان متصلا لا اول له وكانت المقدمة لا يمكن ان يتصل الا
اول الوجوب تتالي الامتدادات ... [illegible] ... تعلق بحركة يمكن ان يتصل ولا ينقطع وهي الوضعية الدورية
وهذا الاتصال يحتمل التقدير بكل ما يصح ... من مقولة الكم ... المتصل فالزمان كم يقدر التغير اعني الحركة ... وعند
تنبيه ... فقال وهذا هو الزمان ثم ذكر التوضيح فقال وهو كمية الحركة لا من جهة المسافة بل من جهة التقدم والتأخر اللذين
لا يجتمعان وذلك لان للحركة كمية من جهة المسافة فان الحركة تزيد بزيادة المسافة وتنقص بنقصانها وكمية من جهة الزمان
لان الحركة تزيد بزيادة الزمان وتنقص بنقصانها لا لمسافة فان اجزاءها يتقدم بعضها على بعض تقدما وضعيا يوجد المتقدم والمتأخر مجتمعين
في الوجود وهي كم تتجزأ بتجزئة المسافة ويصير بعضها متقدمة وبعضها متأخرة بازاء تقدم اجزاء المسافة وتأخرها الا ان المتقدم
والمتأخر منها لا يجتمعان بخلاف المتقدم والمتأخر من المسافة والزمان كمية الحركة لا من جهة المسافة بل من جهة التقدم والتأخر
اللذين لا يجتمعان هذا بيان ما ذكره وههنا قد غالط الشيخ ... العبارة وانت تعلم ان الحركة ... المتقدم والمتأخر
وانما يوجد فيها المتقدم لكونه في المتقدم من المسافة والمتأخر منها لكونه في المتأخر من المسافة التي يتبع ذلك ان المتقدم
للحركة لا يوجد مع المتأخر منها كما يوجد المتقدم والمتأخر من المسافة معا فيكون للمتقدم والمتأخر في الحركة خاصية تلحقهما من جهتهما
للحركة ليس من جهة المسافة ويكونان معدودين بالحركة فان الحركة باجزائها تعد المتقدم والمتأخر فيكون للحركة عدد من
حيث لها في المسافة تقدم وتأخر ولها مقدار ايضا بازاء مقدار المسافة والزمان هو هذا العدد او المقدار فالزمان عدد الحركة
اذا انفصلت الى متقدم ومتأخر لا بالزمان بل بالمسافة ... [illegible] ... بيان هذا التحديد الذي
ذكره ... [illegible] **اشارة** كل حادث فقد كان قبل وجوده ممكن الوجود فكان امكان وجوده
حاصلا وليس هو قدرة القادر عليه والا لكان اذا قيل في المحال انه غير مقدور عليه لانه غير ممكن في نفسه فقد قيل انه غير مقدور عليه لانه
غير مقدور عليه او انه غير ممكن في نفسه لانه غير ممكن في نفسه فتبين اذن ان هذا الامكان غير كون القادر عليه قادرا عليه وليس شيئا
معقولا بنفسه يكون وجوده لا في موضوع بل هو اضافي فيفتقر الى موضوع فالحادث تتقدمه قوة وجود وموضوع اقول

يريد بيان كون كل حادث مسبوقا بالموضوع او المادة وتقريره ان كل حادث فهو قبل وجوده اما ممتنع الوجود او ممكن الوجود ... [illegible]
فان ... فاذن الامكان وجد قبل وجوده وليس الامكان ... قدرة القادر ... [illegible] ... غير مقدور عليه لكونه
غير ممكن ... [illegible] ... كونه ممكنا ... [illegible]
مقدورا ... [illegible] ... القادر عليه ... [illegible] ... ليس شيئا معقولا بنفسه
لان الامكان ... بالقياس الى وجوده ... [illegible]
ابعض ... [illegible] ... والاعراض لا توجد الا في موضوعات فاذن
الحادث يتقدمه امكان وهو ... موضوع ... وذلك الامكان قوة للموضوع بالنسبة الى وجود ذلك الحادث ... وجود الموضوع
موضوع بالقياس الى الامكان ... [illegible] ... بالقياس الى الحادث ... [illegible] صورة
وهذا ... [illegible] واعلم ان ... [illegible] ... بالقياس الى وجوده والوجود ... [illegible] ... بالذات لوجوده
الامكان بالقياس الى وجوده ... [illegible] ... بالقياس الى الوجود ... [illegible]
يكون ... [illegible] ... بالفعل ... [illegible] ... الامكان ... [illegible]
موضوع موجود ... [illegible] ... الامكان بالقياس الى وجوده بالذات ... بالقياس الى وجوده ... [illegible]
الشيء ... [illegible] ... الصورة ... [illegible] ... الامكان ... [illegible]
... [illegible] ... بالنسبة ... [illegible]
ومثل هذا ... [illegible] ... الامكان ... [illegible] ... موضوع دون
اذ لا علاقة ... [illegible] ... والامكان مضاف فلا يكون الامكان
هو حقيقة ذلك ... [illegible] ... في نفسه ... [illegible]
لانه ان كان موجودا كان دائم الوجود وان لم يكن موجودا كان ممتنع الوجود ... [illegible]
او صورا او مركبات او نفوسا توجد مع المواد وان كان ... [illegible]
منها بالقوة فهي من الموجودات ... بالقوة ... [illegible] ... بالفعل

بر بيد

وانما يتم الامكان عليها بانه كيف واما امكان الموجودات الممكنة في انفسها فهو امور لازمة لماهياتها عند تجردها عن الوجود

بالقياس الى وجودها وكذلك الوجوب والامتناع الا ان الموصوف بالوجوب لا يمكن ان يكون غير واحد والموصوف بالامتناع

لا يمكن ان يوجد في الخارج والموصوف بالامكان ماهيات كثيرة مختلفة هي موجودات العالم باسرها ومن الاختلافات

احوال الموصوف في انفسها فلما اوردت كشفه في هذا الموضع لتزول الاشكالات التي تورد ههنا وظهر بهذا ان قول

الفاضلات ان الشيء قبل وجوده نفي صرف فلا يصح الحكم عليه بالامكان ثم معارضته ذلك بما هو موصوف بانه مقدور

وذلك يقتضي تميزه ثم معارضته للمعارضة بالممتنعات المتميزة عن الممكنات مع كونها نفيا صرفا ضبط تقتضي عدم تميزه

الا اعتبارات العقلية والامور الخارجية ولا فرق لو كان الامكان موجودا لكان واجبا او ممكنا والاول محال لكونه وصفا

لغيره والثاني محال لانه يلزم من ذلك ان يكون للامكان امكان فالجواب عنه ان الامكان في نفسه اعتبار عقلي متعلق

بشيء خارجي فمن حيث تعلقه بالشيء الخارجي ليس بموجود في الخارج اي امكان بل هو امكان وجود في الخارج والمتعلق

الشيء يدل على وجود ذلك الشيء في الخارج والمتعلقة بذلك الغير يدل على وجود ذلك الشيء في الخارج [illegible] من حيث

كونه قائما بالعقل موجود في الخارج وله امكان اخر يعتبره العقل وينقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار كما مر في التقدم الزماني

وجود شيء في العقل دون الخارج يجعل ان يجعل موجود وصورة في الذهن على انها صورة لموجود خارجي عدم المطابقة

والاعتبارات العقلية لا يوجد في العقل على انها صورة شيء في الخارج بل على انها احكام موجودات في الخارج

من حيث انها احكام الموجودات غير موجودة في الخارج من حيث هي احكام بل يكون موجودة من حيث هي محكوم عليها

ولا قوله الامكان للحادث لا يجوز ان يكون حالة فيه لان الحادث قبل وجوده ممتنع ان يكون محلا لشيء ولا يجوز

ان يكون حالا في غيره لان نعت الشيء لا يكون حاصلا في غيره فالجواب ان امكان الشيء قبل وجوده حال في موضوعه

معناه كون ذلك الشيء في موضوعه بالقوة وهو صفة لموضوعه من حيث هو فيه صفة للشيء من حيث هو بالقياس اليه

فبالاعتبار الاول يكون عرضا في موضوع وبالاعتبار الثاني يكون كالاضافة المضاف والاضافة لم يلزم وجود شيء فيه الا الانتزاع غيره ولم

لم يمتنع ان يقوم امكانه بشيء غيره [illegible] قوله الامكان صفة اضافية يستدعي وجود المضافين لانها تحقق

بعد ثبوت الماهية والوجود ويلزم منه تقدم الوجود على الامكان فالجواب انه من حيث كونه صفة اضافية انما يتحقق بعد ثبوت

المضافين

المضافين لكن يكفيه ثبوتهما في العقل ولا يجب ان يتقدم عليه ما في الخارج لكن من حيث تعلقه بموضوعه انما يثبت في العقل

بامر موجود في الخارج [illegible] موضوعها موجود في الخارج كما مر في التقدم [illegible] وقال قوله الحكم بكون الامكان متعلقا بموضوع

منقوض بالعقول والنفوس المفارقة [illegible] فانها ممكنة مع انها غير متعلقة بموضوع ومادة فالجواب [illegible]

[illegible] في الخارج [illegible] الامكان [illegible] المجردة [illegible] العدم في العقل [illegible]

موضوع والامكان [illegible] في موضوع [illegible]

الشيء الحادث [illegible] الاولوية [illegible]

حادث الحدوث لكان الكلام [illegible] الكلام في حدوثه [illegible] التسلسل [illegible] قبل الحدوث في وجود الحادث

[illegible]

[illegible]

ولا يتقدم [illegible]

الموجود [illegible] **تنبيه** الشيء قد يكون [illegible]

والطبيعة [illegible] **قوله** [illegible] الزمان [illegible]

[illegible]

[illegible]

من غيره [illegible] بالزمان [illegible] بالرتبة والوضع [illegible]

مستقلة [illegible] بالشرف والرابع بالطبع [illegible]

والعلة الشركة [illegible]

ما يحتاج اليه [illegible]

[illegible] بالعلية وهو كحركة المفتاح بالنسبة الى حركة اليد [illegible] بالطبع وهو كالكثير بالقياس الى الواحد

وكالشروط بالقياس الى المشروط فالمتأخر بالمعلولية لا ينفك عن المتقدم بالعلية في الزمان وبين تقدم كل واحد منهما مع
صاحبه الا ان ارتفاع المعلول يكون تابعا ومعلولا لارتفاع العلة من غير عكس والمتأخر بالطبع يستلزم المتقدم في الوجود
من غير انعكاس فان المتقدم يمكن ان يوجد لا مع المتأخر واما المتأخر فلا يمكن ان يوجد الا مع المتقدم ورتب على المعنى المشترك
تأخرا بالطبع نقيض المتأخر بالمعلولية باسم المتأخر بالذات والشيخ استعملها ثم قال ... الشيخ ذكره ... قال
ذكر التقدم بالعلية وان كان يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية وبالذات ما في هذا الكتاب فقد ... الشيخ
تأخرا بالذات في الدليل ... انه مثل له بحركة المفتاح واليد وهو تأخر بالمعلولية الذي هو احد قسمي ما اطلق اسم التأخر
فيه على القسم الآخر وهو تأخر بالعلية ... هو تأخر بالطبع بالعلية والمتأخر ... الذاتي بالمعنى
المشترك بين تأخر حقيقي ... المتأخر بالزمان او بالمرتبة او بالوضع او بالشرف ... بالعرض
متقدما وهو هو لان المقتضي للتأخر هو امر عارض لذاته ولا المتأخر بالذات ... متقدما وهو هو لان
المقتضي للتأخر هو ذاته لا غيره ولهذا احتج الشيخ بان الذي يكون باستحقاق الوجود ... المتأخر بالمعلولية ...
في الزمان مع المتقدم بالعلية والمتأخر بالطبع لا يجب ان يكون في الزمان مع المتقدم بل يمكن ان يكون ...
ولذلك حكم الشيخ على المعنى المشترك بينهما بالامكان العام ... لا الوجوب ... بقوله ولم يقل الشيخ ...
في الزمان معا **قوله** وذلك ان كان وجود هذا عن الآخر ووجود الآخر ليس عنه فما استحق هذا الوجود الا والآخر
الوجود ووصل اليه الحصول ولا الآخر فليس ... من ذلك الآخر في الوجود ... المتأخر الوجود
ولم يصل اليه ذلك الا بآيات ... **قوله** وهو بيان المتأخر بالذات بتقرير في بعض اقسامه ومعناه ان هذا ...
اذا كان وجوده عن الغير المتأخر كالمعلول مثلا عن الغير المتقدم كالعلة مثلا ووجود المتقدم ليس عنه فالمتأخر لا يستحق
المتأخر الوجود الا والمتقدم حصل له الوجود ووصل اليه الحصول ... ان كان ... ولا المتقدم ...
ويأتي علته في الوجود ... الوجود ... بالتأخر ... على التقدم وذهب الفاضل الشارح
الى ... ان العلة متوسطة بين ذات المعلول ووجوده والمعلول ليس بمتوسط بين ذات العلة ووجودها ...
هذا التفصيل مطابق لالفاظ الكتاب **قوله** وهذا اشارة الى ... يده فتحرك المفتاح ... فتحركت

يده ثم تحركت ... ان كانا معا في الزمان ... **قوله** وهذا ايراد المثال للتقدم الذاتي ومعناه واضح و...
الفاضل الشارح على التقدم بالعلية فقال ان كان المراد من تقدم العلة على المعلول كونها مؤثرة فيه ... قولنا العلة متقدمة
على المعلول كقولنا المؤثر في الشيء مؤثر فيه ... خال عن الفائدة وان كان المراد شيئا آخر فلا بد من افادة تصوره وجعل
قول الشيخ الوجود لا يصل الى المعلول الا بعد ... العلة ... وجعل التمثيل بحركة اليد والمفتاح ...
اخر ... الركاكة واقول تقدم الشيء الذي منه الوجود على الشيء الذي له الوجود في الوجود معلوم ببديهة العقل وليس
الغرض من هذه البيانات والاشارات تعريفه ولا اثباته بل الغرض بيان امكان انفكاكه عن التقدم الزماني فان الجمهور ...
يظنون ان وجود التقدم الزماني شرط في وجود هذا التقدم **قوله** ثم انت تعلم ان حال الشيء الذي يكون للشيء باعتبار
ذاته متخليا عن غيره قبل حاله مع غيره قبلية بالذات وكل موجود عن غيره يستحق العدم لو انفرد او لا يكون له وجود لو انفرد بل
انما يكون له الوجود عن غيره فاذن لا يكون له وجود قبل ان يكون له وجود وهو محدث حدوثا ذاتيا **قوله** لما فرغ عن بيان
المتأخر الذاتي شرع في المقصود وهو اثبات الحدوث الذاتي للممكنات وتقريره ان حال الشيء الذي يكون له بذاته مع قطع
النظر عن غيره انما يكون قبل حاله التي بحسب غيره قبلية بالذات لان ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته يستلزم ارتفاع ذاته وذلك يقتضي ارتفاع
الحال التي يكون للذات بحسب الغير وارتفاع الحال التي بحسب الغير لا يقتضي ارتفاع الحال التي بحسب الذات والموجود عن الغير الممكن
بالذات لو انفرد عن الغير لاستحق العدم بحسب ... بحسب العقل فلم يستحق العدم ولا الوجود لان وجوده انما يكون باعتبار
وجود علته وعدمه انما يكون باعتبار عدم علته وكلاهما مغايران له فهذه الحالة التي هي التجرد عن الاعتبارات لا يكون الا في العقل
فالحال التي له متجردا عن الغير اما العدم واما ان لا يكون له وجود ولا عدم واما وجوده فهو حاله بحسب الغير فاذن وجوده مسبوق
بعدمه او بلا وجوده وهذا هو الحدوث الذاتي قال الفاضل الشارح الممكن لا يستحق الوجود من ذاته ولا يلزم منه انه يستحق اللاوجود
فان المستحق بلا وجود هو الممتنع فاذن وجوده مسبوق بلا استحقاق الوجود لا بالعدم او باللاوجود ثم قال ... قول الشيخ انه يستحق
العدم لو انفرد او لا يكون له وجود لو انفرد مغالطة لانه ان اراد بالانفراد اعتبار ذاته من حيث هي ...
لا يستحق العدم او اللاوجود والا كان ممتنعا لا ممكنا وان اراد به اعتبار ذاته مع عدم علته فلا يكون الانفراد انفرادا
والجواب عنه ان الماهية المجردة عن الاعتبارات لا ثبوت لها في الخارج ... وان كانت باعتبار العقل لا تخلو ... عن ان يعتبر اما

... مع وجود العلة او مع عدمها

مع وجود الغير او مع عدمه وما يعتبر مع احدهما لكنهما اذا نسبتا الى الخارج لم يمكن بين القسمين الاعتبر فرق لان هذا لم يكن مع
وجود الغير لم يكن الا مع عدمه فان انفراده لا يكون بنا و مقتضى استحقاق العدم واما باعتبار العقل فانفراده يقتضي تجريده عن الوجود والعدم
ولحظه لا يكون له وجود في قول الشيخ لا يكون له وجود ولو انفرد ليست بعض العقول حتى يكون معناه انه ثبت له ان لا يكون له وجود
بل يعتبر السلب في هذا العقل المعطوف على الاسم تقدير الكلام كل موجود من غيره فليس معنى الوجود ولو انفرد هيئة تقرير التجرد
تجرد وذلك الماهية عن اعتبار الوجود ويكون لها قبل وجودها بالذات **متنه** وجود المعلول متعلق بالعلة من حيث هي على الحالة التي
تكون علة من طبيعتها او ارادة او غير ذلك من الاشياء امور تحتاج الى ان يكون من خارج وله مدخل في تتميم كون العلة علة بالفعل
مثل الالة كحاجة النجار الى القدوم او المادة كحاجة النجار الى الخشب او المعاون كحاجة الشيء الى الشريك او الوقت كحاجة الادمي
الى الصيف او الداعي كحاجة الاكل الى الجوع او زوال المانع كحاجة الغسال الى زوال الدجن **اقول** يريد ان يبين ان المعلول لا يتخلف
عن العلة التامة فذكر ان وجود المعلول متعلق بعلته المستجمعة لجميع ما يحتاج اليه في علية بالفعل كما مر في شرح الفصل السابق وان الامور
وقسمها الى ما لا يخرج عن ذات العلة والى ما يخرج عنها والاول كالطبيعة المقتضية للحركة لا مع الشعور او الارادة المقتضية لها مع الشعور
فان علة ما بين الحركتين الا يتصل موجود وقد لا يا حديها وكالحالة التي للنفس المتناسبة التي تصير بها علة الحركة غير طبيعية
والحالة التي تكون للعلل التي تخرق من العلل وقوله او غير ذلك اشارة الى القسم الثاني في امر لا يخرج من ذات العلة مما له مدخل
في تتميم عليتها بالفعل فقد ذكر منه ستة اصناف يمكن ان يشتمل عليها القسمة وهو ان نقول تلك الامور تكون اما وجودية واما عدمية
والوجودية تكون اما اشياء ينضاف الى العلة فيمكن من العلية او اشياء لا ينضاف اليها والاول اما شيء يتوسط بينها وبين معلولها
كالالة والاشياء لا تتوسط هي الذوات تنضاف اليها كالمعاون او وصف لها كالداعي والاشياء التي لا ينضاف اليها الا محل لفعلها
كالمادة والاشياء تحل لفعلها كالزمان والعدمية كزوال المانع وقوله في الوقت كحاجة الادمي الى الصيف اي حاجة متخذ الادم
منسوب الى جمع الادم فان الاديم يجمع على ادم كما يجمع على افيق وهو الجلد الذي لم يتم دباغته ويجمع الضم على اديم
والمنسوب اليه اما لو قتيح الالف فالدال او اما او بعد الالف وكسر الدال والزمان هاهنا شرط وجود الجودة الصفة
لا في كون العلة علة بالفعل والغرض الارادة فان الفاعل بالارادة قد يكون لداع وقد لا يكون فهو شرط هو في جميع الاحوال
موصوف بانه فاعل بالارادة والدجن في قوله حاجة الغسال الى زوال الدجن هو الباس الغيم السماء وهو منه الصحو على الارض

ابداع

المانع اعترض الفاضل الشارح بانه قيد ضرورة العدم لا يكون جزءا من العلة الموجودة والجواب ان الشيخ لم يقل ان من الاشياء المعلول اجزاء العلة
بل ذكر انها مما له مدخل في تتميم عليتها وصيرورتها علة بالفعل ولا شك ان العلة مع عاملها منها من تاثيرها لا يكون علة بالفعل واعلم
ان الامر العدمي ليس علة بعامر فانه امر عدم مقيد بوجود شيء وهو من حيث هو كذلك امر ثابت في العقل فيصح ان يكون شرطا بشيء كالتعلق
عدم العلة علة العدم ويصح ان يكون شرطا لوجود معلول وثبت على الاطلاق وبه يصير جزءا من المفهوم من علة التامة كان ذلك المفهوم
مركبا في العقل **قوله** وعدم المعلول متعلق بعدم كون العلة على الحالة التي هي بها علة بالفعل سواء كانت ذاتها موجودة لا على تلك
الحالة ام لم تكن موجودة اصلا **اقول** لما ذكر الامور التي يتم بها علية العلة وبها يتعلق به وجود المعلول بجملتها ذكر ان عدم المعلول
يتعلق بعدم شيء من تلك الجملة لا عدم حال من الاحوال المعتبرة في العلية بالفعل وحده او لا عدم ذات العلة مطلقا **قوله** فاذا لم
يكن شيء معوق من خارج وكان الفاعل بذاته موجودا لكنه ليس لذاته علة توقف وجود المعلول على وجود الحالة المذكورة فاذا
وجدت كانت طبيعته او ارادة جازمة او غير ذلك وجب وجود المعلول وان لم توجد وجب عدمه وايهما فرض ابدا كان ما بازائه
ابدا او وقتا ما كان وقتا ما **اقول** اي فاذا كان الفاعل موجودا ولا مانع ولم يكن هو لذاته علة تامة بل كان محتاجا الى حالة من الاحوال
المذكورة فوجود المعلول موقوف على وجود تلك الحالة فاذا وجدت وجب وجود المعلول لانه لم يتوقف الا عليها وان لم توجد
وجب عدمه لانه توقف على شيء لم يوجد وان فرض ابدا او وقتا دون وقت كان ما بازائه مثله **قوله** ولا يجاز لقوم
شيء بان كل شيء موجود معلول بعد ان لم يكن سرمدا فان لم يتم مفعولا لسبب لم يتقدم عدم زماني فلا مضايقة في الاصطلاح بعد
المعز **اقول** يريد ان يكون بينا انه لا يكون وجوده معلولا في كل شيء لا يتجدد احوالها او يلزم وجه المعلول لم يعد
ان يكن عنها دائما كان ما تاخر لم يعد ان كان من الواجب تقرر و حينئذ كيف سرمدا لان مقصوده اشارة الى الاستبعاد فان الجمهور
يستبعدون وجود معلول دائم الوجود بدوام ايضا القطع بوجوده علته مع انه من شأن العلة الاولى الشيخ لم يكن ابدا مسبوقا او حاكما
ان يتغير ذلك عالم يسبق اليه بشر بعد ذلك المنقسم الحكم بالتجويز وازاله الاستبعاد بما عبر الى العلوم ان الاصطلاح
كما وقع على اطلاق الزمان على النسبة التي تكون لبعض المتغيرات الى بعض في امتداد الوجود فقد وقع على اطلاق الزمان على النسبة
التي تكون للمتغيرات الى الامور الثابتة والسرمد على النسبة التي تكون للامور الثابتة بعضها الى بعض ثم ان الى شيء من العوام يكون
منعا لا فان اطلاق على المفعول لسبب لا يتقدم عليه عدم بالزمان فلا مضايقة في وضع الاسامي بعد ظهور المعنى فيظهر من ذلك انه
المفعول الاعم منه المحدث **متنه** الابداع هو ان يكون من الشيء وجود لغيره متعلق به فقط دون متوسط من مادة او الة او زمان

اقول هذا تعريف لفظ الابداع بحسب الاصطلاح التقريبي في استعماله لبعض قوله وما يتقدمه عدم زماني لم تستغن عن متوسط وهو ايضا كذا
لما سبق وهو ان كل مسبوق بعدم فهو مسبوق بزمان ومادة وقد عرفت ما فيه من النقض وعكسه وهو ان كل ما لم يكن مسبوقا بمادة وزمان
فلم يكن مسبوقا بعدم وتبين من القضايا في تفسير الابداع والبيان ان الابداع هو ان يكون من الشيء وجود لغيره من غير الة ومتوسط
مسبوقا زمانيا وعند هذا الظهور ان الصنع والابداع متقابلان على ما استعملها في عصر الحكمة قوله والابداع اعلى رتبة من التكوين
والاحداث اقول التكوين هو ان يكون من الشيء وجود مادي والاحداث هو ان يكون من الشيء وجود زماني وكل واحد منهما يقابل
الابداع من وجه والابداع اقدم منهما لان المادة لا يمكن ان يحصل بالتكوين والزمان لا يمكن ان يحصل بالاحداث لامتناع كونهما
مسبوقين بمادة اخرى وزمان اخر فاذن التكوين والاحداث مترتبان على الابداع وهو اقرب منهما الى العلة الاولى فهو اعلى مرتبة
منهما واعلم ان هذا البيان موضع خطابي كما ذهب اليه افاضل الناس قوله واعلم ان كل شيء ممكن ثم كان نسبتين في العقل الاولى ان
ان ترجح احد طرفي امكانه صار اولى بالشيء [illegible] كان قد يمكن في العقل ان يتحصل عن هذا البيان وتقرير [illegible] في البيان وهو ان
الترجيح والتخصيص عن ذلك الشيء لا يستقيم وقد وجد في السبب [illegible] اذا وجب [illegible]
امكان في طلب الترجيح حينئذ ولا تقف [illegible] اقول الممكن لا يكون واجبا لانه ممكن والحكمة [illegible] في ترجيح احد طرفي
وجوده وعدمه على الاخر الى علة مرجحة لذلك الطرف فهذا الحكم اولي [illegible] قد يمكن العقل [illegible] للعقل ان يذهل عنه ويرجع الى
مرجوب مناسب له كما في التمثيل بكفتي الميزان المتساويين [illegible] لا يمكنه ان يترجح احدهما على الاخرى من غير شيء [illegible] ينضاف اليه
والى غير ذلك مما يجري مجراه وقد ذكر في هذا الموضع ثم انه صدور الحكمة المعلولات ذلك الترجيح من تلك العلة لانه يكون اما واجبا
او لا يكون بل يكون ممكنا [illegible] فان كان ممكنا عاد الكلام في طلب ترجح [illegible]
وحصرنا ولا يقف بل يؤدي الى الافتقار بعد كل سبب الى سبب الى غير النهاية وهو محال فاذن لا يكون [illegible] فاذن صدور
المعلول مع الترجيح عن السبب الاول واجب وهو المطلوب [illegible]
العلة الاولى لما كانت واجبة لذاتها كانت واجبة في عليتها [illegible]
وهو احتياج الممكن في وجوده الى السبب وهذا الحكم [illegible] مشهور لم ينازع فيه احد [illegible] وهو كون السبب الى
سببه واجبا وهذا مما نازع فيه قوم من المتكلمين فانهم حكموا بان الفاعل المختار انما يصدر الفعل عنه على سبيل الصحة لا على
سبيل الوجوب بحث مفهوم ان علة ما بحيث يجب عنها ا غير مفهوم ان علة ما بحيث يجب عنها ب واذا كان ا [illegible]

بحسب تغير ماله من جنسين مختلفي المفهوم مختلفي الحقيقة فان كان تقوم من مقوماته او من لوازمه وبالتفريق فان فرضنا من لوازمها لطلب
لا جنسين من مقومات العلة مختلفين [illegible] لانه موجود ولو بالتفريق فكان ما يلزم منه اشتراك محالين احدهما متوسط
الاخر فهو منقسم الحقيقة اقول يريد بيان ان الواحد الحقيقي لا يوجب من حيث هو واحد الا شيئا واحدا بالعدد وكان ذلك
في غاية الوضوح ولذلك سمى الفصل بالتنبيه واما [illegible] الاغفال عن الوحدة الحقيقية وتقريره ان مفهوم
كون الشيء بحيث يجب عنه ا غير مفهوم كونه بحيث يجب عنه ب [illegible]
المفروض [illegible] واحدا [illegible] وشيء موصوف بصفتين متغايرتين [illegible]
والزيادة الوضوح [illegible]
ولم يقف [illegible]
من مقوماته او الاخر من لوازمه [illegible]
غير خارج من ذاته [illegible]
او بعد وجوده [illegible]
وجوده بسبب [illegible]
فهو منقسم الحقيقة [illegible] الواحد الحقيقي لكنه البعض متوسط
البعض [illegible]
كما هو [illegible]
كثيرة [illegible]
فالصادر [illegible]
الا الواحد ولا يقبل الا واحدا والجواب [illegible]
وجود شيء واحد [illegible]
تلك الامور [illegible]
ثبوت مسلوب [illegible]
والقابلية [illegible]

الفاعل فلان يشعر السواد من حيث ينفعل من غيره ويقبل الاثر من حيث يكون له حال الاشيع او وجه صار العدد والشيء من شيء اخر وفي
تحققه فرض شيء واحد هو العلة والاشيع استناد جميع معلولاته الى مبدأ واحد لا يقول الصدور وايضا تحقق الاعداد بتحقق شيء يصير غيره و
وشيء صادر لا نقول الصدور ويطلق على معنيين احدهما الامر الذي يعرض للعلة والمعلول من حيث يكونان معا وكلاهما ليس بمنفيه واما
كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول وهو بهذا المعنى متقدم على المعلول ثم على الاضافة العارضة لها وكلامنا فيه وهو واحد لذلك
المعلول واحدا وذلك الامر قد يكون هو ذات العلة بعينها اذا كانت العلة علة لذاتها وقد يكون حالة تعرض لها ان كانت علة لا لذاتها
بل بحسب حالة اخرى ولا اذا كان المعلول فوق واحد فلا محالة يكون ذلك الامر متحققا ويلزم منه التكثر في ذات العلة كما مر **اوهام وتنبيهات**
قال قوم ان هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب بنفسه لكنك اذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجبا وتلوت
قوله تعالى لا احب الافلين فان الهوي في حظيرة الامكان افول ما وقال اخرون بل هذا الموجود المحسوس معلول ثم افترقوا فمنهم
من زعم ان اصله وطينته غير معلولين لكن صيغته معلولة وهؤلاء فقد جعلوا في الوجود واجبين وانت خبير باستحالة ذلك
ومنهم من جعل واجب الوجود لضدين او لعدة اشياء وجعل غير ذلك من هؤلاء في حكم الذين من قبلهم **اقول** يريد بيان
بيان مذاهب الناس في وجوب اعيان الموجودات وامكانها وقدمها وحدوثها وان ينبه على ما هو الحق عنده منها واول اختلافهم في
الشيء الغرض هو المؤثر الذي هو موجود لنفسه واجب لذاته اهو واحد ام اكثر من واحد والقائلون بانه اكثر من واحد افترقوا القائلين
بانها هي الموجودات المحسوسة والى القائلين بانها غير ذلك فالفرقة الاولى ذهبت الى ان الافلاك والكواكب بكلياتها وجزئياتها
وانضدادها والعناصر بكلياتها واجبة قديمة وان الممكنة الحادثة في العالم هي الحركات والتركيبات وما يتبعها لا غير وذهب الى علمهم
بتذكر ما مر من شروط واجب الوجود وهو انه واحد غير محتاج في قوامه الى شيء وغير منقسم بحسب الكمية والماهية ولا بحسب العين والقوام اعطف في
ولا بحسب الكمية الى الاجزاء ولا الى الجزئيات ولا الى الماهية والوجود وان جميع ما هو موصوف بشيء من ذلك ممكن ثم امتنع علمهم
امتناع كون شيء من المحسوسات الموصوفة بذلك مبادي بانفسها غنية عن غيرها بقوله تعالى لا احب الافلين في قصة ابراهيم عليه السلام
حكاية عنه حين حكم بامتناع ربوبية الكواكب لافولها فان الامكان افول ما والفرقة الثانية القائلة بان المحسوسات ليست
بواجبة فقد افترقوا الى القائلين بان مادة هذه المحسوسات وعنصرها واجبة والى القائلين بانها ليست بواجبة والقائلون بانها واجبة فمنهم
من ذهب الى انها هيولى مجردة عن الصورة كثير من القدماء ومنهم من ذهب الى انها اجزاء واجسام صغار متفقة بالنوع مختلفة بالاشكال وهم
اصحاب ذيمقراطيس او مختلفة النوع وهم اصحاب خليط ومنهم من ذهب الى انها عنصر واحد هو الماء او الهواء او النار او غير ذلك ثم اختلفوا
انفعالها الحاصلة في المحسوسات كائنة من تلك المادة حادثة معلولة واثبتوا لها علة مغايرة لها واجبة اما واحدة او فوق

او فوق واحد وقالوا القائلون بانها واحدة فهم بعض القائلين بالهيولى المجردة وهم جميع من قال بالاجزاء او بالعنصر الواحد والاكثر
بانها فوق واحد فهم من جملة القائلين بالهيولى المجردة وهم الحرنانيون الذين قالوا بان المبادي خمسة الهيولى والزمان والخلاء والنفس والبارئ
وان القائلون بان المادة ليست بواجبة وان الواجب اكثر من واحد فهم الذين يقولون بوجوب الوجود لضدين خير وشر ويعبرون عنهما
تارة بيزدان واهرمن وتارة بالنور والظلمة والشيخ رد على جميعهم بتذكر البرهان على انه واجب الوجود واحد **قوله** ومنهم من وافق
على انه واجب الوجود واحد ثم افترقوا فقال فريق منهم انه لم يزل ولا وجود لشيء عنه ثم ابتدأ واراد وجود شيء عنه ولولا هذا لكان
احوال متجددة من اصناف شتى في الماضي لا نهاية لها موجودة بالفعل لان كل واحد منها وجد فالكل وجد فيكون لما لا نهاية له
من امور متعاقبة كلية منحصرة في الوجود قالوا وذلك محال وان لم تكن كلية حاصرة لاجزائها معا فانها في حكم ذلك وكيف
يمكن ان يكون حال من هذه الاحوال توصف بانها لا تكون الا بعد ما لا نهاية له فتكون موقوفة على ما لا نهاية له فينقطع اليها ما لا نهاية
له ثم كل وقت يتجدد شيء يزداد عدة تلك الاحوال وكيف يزداد عدد ما لا نهاية له ومن هؤلاء من قال ان العالم وجد حين كان الصلاح
في وجوده ومنهم من قال انه لم يمكن وجوده الا حين وجد ومنهم من قال لا يتعلق وجوده بحين ولا بشيء اخر بل بالفاعل
ولا يسأل عن لم وهؤلاء هؤلاء **اقول** لما فرغ من ذكر اقوال القائلين بان الواجب اكثر من واحد شرع في اقوال القائلين
بانه واحد منهم بعد اتفاقهم على ذلك افترقوا فرقتين ذهبت احديهما الى ان ما عداه مسبوق بالعدم سبقا زمانيا وهم المتكلمون
واكثر من سائر المليين وذهبت الثانية الى ان ما عداه غير مسبوق بالعدم الا سبقا بالذات وهم جمهور الحكماء فقالت الفرقة
الاولى انه تعالى واجب الوجود لم يزل غير موجد لشيء ثم ابتدأ واوجد العالم بارادته واحتجوا على ذلك بان العالم لو كان كذلك لزم
القول بحوادث لا اول لها وهو باطل فان ما ذهب اليه الحكماء هو باطل لاستلزامه وجوب تلك الحوادث موجودة بالفعل لان كل واحد منها
موجود فالكل موجود فيكون لما لا نهاية له كلية منحصرة في الوجود والانحصار في شيء يناقض عدم التناهي وان لم يكن لها كلية منحصرة
في الوجود فانها في حكم ذلك عقلا لما اعطى الحكم على كل واحد هو الحكم على الكل واحتج الشيخ اشار الى تلك الحجة بقوله موجودة
بالفعل الى قوله فانها في حكم ذلك ثم بين امتناع وجود كل واحد من الحوادث لكونه متوقفا في الوجود على انقضاء ما لا نهاية له من
الحوادث السابقة والامور المترتبة غير المتناهية يمتنع ان ينقضي فاشار الى هذه الحجة بقوله وكيف يمكن ان يكون حال من هذه الاحوال
الى قوله فينقطع اليها ما لا نهاية له وثالثها وجوب تزايد عدد الحوادث بتجدد كل حادث في ما لا يتناهى ويمتنع ان يزيد او ينقص والى
هذه الحجة اشار بقوله ثم كل وقت يتجدد شيء يزداد عدة تلك الاحوال وكيف يزداد عدد ما لا نهاية له ثم ان هذه الفرقة اذا طولبوا بعلة

المحكم فيه

جل تخصيص حدوث العالم بالوقت الذي حدث فيه دون سائر الاوقات التي يمكن فرضها مما لا يتناهى قبله وبعده افترقوا الى اقوال
لا قائل بثبوت المخصص بالوقت المعين بالذات ذلك الوقت والفاعل ولشيء لغيرهما والى قائل بنفي التخصيص بالمقتضى
بين نافي التخصيص وبين منتسب الى الفاعل وحده لا غير فاذن الفرقة المذكورة افترقوا الى ثلث فرق فرقة اعترفوا بتخصيص ذلك
الوقت بالحدوث ولوجوده علة لذلك التخصيص غير الفاعل وهم جمهور قدماء المعتزلة من المتكلمين ومن يجري مجراهم وهؤلاء يعللون
تخصيصه على سبيل الاولوية دون الوجوب فيعللون علة التخصيص بمصلحة تعود الى العالم وفرقة قالوا تخصيصه لذات الوقت على
سبيل الوجوب وجعل حدوث العالم فيه بغير ذلك الوقت ممتنعا لانه لا وقت قبله وهو قول ابي القاسم البلخي المعروف بالكعبي
تبعه منهم وفرقة لم يعترفوا بالتخصيص فامتنع عن التعليل بل ذهبوا الى ان وجود العالم لا يتعلق بوقت ولا بشيء اخر غير الفاعل
وهو السبيل على الفعل اذا اعترفوا بالتخصيص وانكروا وجوب استناده الى علة غير الفاعل بل ذهبوا الى ان الفاعل المختار له ان يختار
احد مقدوريه على الاخر من غير مخصص وتمثلوا في ذلك بعطشان يحضره المائين المتساويين في جميع الوجوه قائم يختار
لا محالة وبغير ذلك من الامثلة المشهورة وهم اصحاب ابي الحسن الاشعري ومن يجري مجراهم من المتكلمين والمتاخرين واشار الشيخ الى
الاقوال بقوله ومن هؤلاء من قال بالاولوية من هؤلاء المتكلمين بقوله هؤلاء هؤلاء **قوله** وبازاء هؤلاء قوم من القائلين
بوحدانية الاول يقولون ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته واحواله الاولية لها انه لم يتميز في العدم الصريح حال
الاخرى بها انه الوجود شيئا اوما يشتاق الى القوة عند اصلا وحال الخلاف **اقول** لما فرغ من بيان مذاهب المتكلمين شرع في بيان مذهب الحكماء
وهم انهم يقولون ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته واحواله الاولية له لان ذلك يقتضي قدم الفعل من جانب الفاعل
فان الفاعل اذا كانت فاعليته واجبة له وجب ان يكون فاعلا دائما وان كانت فاعليته ممكنة احتاج في فاعليته الى سبب اخر
وواجب الوجود لا يجوز ان يكون كذلك وانما يجوز احوال الاولية لا الاحوال التي لا يتوقف وجوده عليها غير ذاته لكونه قادرا او عالما
ولكونه بها الاحوال الثابتة المتوقفة على وجود الغير ككونه اولا او اخرا ظاهرا او باطنا وهو لا يكون له واجبة لذاته بل عند وجود غيره
بعد ذلك ما يتعلق بجانب الفعل فاشار الى انه في العدم الصريح لا تمييز فيه حال يكون فيها امسك الفاعل عن الفاعلية اولى بالقياس
او يكون لا صدور الفعل اولى بالقياس الى الفعل من حال اخرى يصير فيها فاعليته اولى به او صدور الفعل اولى بالفعل وغرضه في
الرد على القائلين بكون بعض الاوقات اصلح لان يفعل فيه من الباقية **قوله** ولا يجوز انه شيخ ارادة متجددة الا لداع
ولا ان يشيخ جزافا وكذلك لا يجوز ان يشيخ طبيعة او غير ذلك بلا تجدد حال وكيف يشيخ ارادة لحال تجددت وحال ما يتجدد وكان

ما تجدد

ما تجدد لا يتجدد و يتجدد حالا لم يكن تجدد كانت حاله لم يتجدد فيه شئ حالا واحدة مستمرة على نهج واحد وسواء جعلت التجدد للامر
او لا امر زال مثلا كحسن من الفعل وقتا ما يتيسر وقت يتعين او غير ذلك مما عدا وكيف كان يكون لو كان او قد زال او
او غير ذلك كان فرزال **اقول** لما كان الفاعل المختار عند المتكلمين هو الذي يرتب فعله وتركه بالقياس اليه حيث هو
قادر احتاجوا الى اثبات شيء بسببه يتخصص الطرف الذي يختاره فاثبتوا الارادة تتعلق بذلك الطرف وهي قديمة عند بعض
المعتزلة وقديمة عند الاشاعرة وغير زائدة على علمه عند الكعبي فاشار الشيخ الى ابطال الارادة المتجددة اولا لانها لا بد وان يتبع
امرا متجددا والتجدد انما يكون لاجل المقدورات كشوق او ميل او ليبيد هو الداعي والا لكان تعلقها بذلك المتجدد دون غيره
جزافا وهما شيئان متفقان بالاتفاق والجزاف لفظة معربة معناه الاخذ بكثرة من غير تقدير وقد يطلق على الاصطلاح
على فعل يكون مبادئه شوقا تخيليا من غير ان يتعين فكرا كالرياضة او طبيعة كالتنفس او مزاج كحركات المريض او عادة كا
بالمحبة مثلا وهو باعتبار من الفاعل كانه العبث يكون باعتبار من الغاية والشيخ اطلقه هاهنا على الفعل الذي يتعلق الارادة به
للشعور به فقط من غير استحقاق او اختصاص ثم ان الشيخ جعل الحكم اعم مما فيه النزاع للاستظهار فقال وكذلك لا يجوز ان يشيخ
طبيعة او غير ذلك بلا تجدد حال لانه لا يجوز ان يحدث شيء من مبادي الفاعلية التي يتعلق بها الفعل على الاطلاق سواء كانت
طبيعة او ارادة او قسرا من غير تجدد وابطل ذلك بان حال الشيء المتجدد انما يكون كحال الفعل المتجدد والذي كان فيه
الفعل الى ذلك الشيء في تجدده فكذلك يحتاج ذلك الشيء الى تجدد امر اخر ويتسلسل اما دفعة وهو باطل او شيئا قبل شيء وهو القول
بحوادث لا اول لها ثم اشار الى ابطال الغرض بالارادة القديمة وبان الارادة غير زائدة على العلم بقوله واذا لم يكن تجدد
كانت حاله لم يتجدد فيه شيء حالا واحدة مستمرة على نهج واحد وذلك يقتضي اما لا صدور الفعل عن الفاعل اصلا او
في جميع الاوقات وجوده واعلم ان الشيخ المعتزلة الذين لا يقولون بالارادة المتجددة لا يعترفون بتجدد شيء غير الفعل اصلا مع
لا يكون بعض الاوقات اصلح للصدور وما باشاع الصدور في غير ذلك الوقت فلما فرغ الشيخ عن ابطال القول بتجدد شيء
ابطال القول بانه لا يتجدد شيء اشار الى انه يرد المعترض الى قولنا يتجدد فقال وسواء جعلت التجدد للامر كحسن من الفعل
وقتا ما يتيسر بعض القول بصلوح بعض الاوقات وتعيين يعتبر بصيرورة الفعل ممكنا بعد كونه ممتنعا او غير ذلك ما يعتبر وان
اصطلاحاتهم وجعلت الامر زال كقبح كان فيه الفعل وقت اصلح او شاع كان فيه عند وقت لا يكون او غير ذلك مما عداهم
كان القول بجميع ذلك قولا بتجدد شيء ما وقد ابطلناه **قوله** قالوا فان كان الداعي الى التعطيل واجب الوجود عن افاضة الخير

والجواب هو كون المعلول مسبوقا بالعدم لا محالة فهذا الدليل ضعيف وقد انكشف لذوي الانصاف ضعفه على انه قائم في

فليس في حال اولى بايجاب السبق منه في حال فلا يكون المعلول ممكن الوجود في نفسه واجب الوجود لغيره فليس بباقي

كونه دائم الوجود لغيره كما نبهت عليه **اقول** ولما فرغ من الاشارة الى عدم التعطل بما هو من جانب الفاعل

وبما هو من جانب الفعل وابطل القول بالحدوث اراد ان يشير الى ضعف حجج القوم وحجتهم الذي [illegible] ما يتعلق بالفاعل

والى ما يتعلق بالفعل فما يتعلق بالفاعل هو قولهم ان فعل الفاعل المختار لا بد ان يكون مسبوقا بالعدم وما يتعلق بالفعل

قولهم الفعل في نفسه ممتنع ان يكون الا محدثا فذكر ان الدعوى الاولى القول بالحدوث مع كونه مشتملا على التزام امر شنيع

وهو تعطيل الواجب عن [illegible] فيما لم يزل [illegible] فاضة الخير والجود لانه كان هو ان يكون الفعل مسبوقا بالعدم ثم هذا

غرض ضعيف مع ذلك لانه حاصل في كون اسواء حدث الفعل في الوقت الذي حدث فيه او في وقت اخر قبله او بعده

غير تخصيص او لولويته لذلك الوقت دون غيره وان كان الداعي الى ذلك هو ظنهم ان الفعل في نفسه ممتنع ان يكون

غير حادث فقد نبهت في صدر النمط على فساده وتبين ان المعلول الممكن لا بد ان يكون دائم الوجود ثم انه اشتغل بالجواب

عن الحجة الثانية المحكية عنهم على امتناع وجود حوادث لا اول لها وبيان وجوه الخطاء فيها **قوله** ولا كون غير المتناهي كلا

موجودا الكون كل واحد وقتا ما موجودا انه توهم خطاء فليس اذا صح على كل واحد حكم صح على كل محصل والا لكان يصح ان يقال الكل

غير المتناهي يصح ان يدخل في الوجود لان كل واحد يمكنه ان يدخل في الوجود فيحمل الامكان على الكل كما يحمل على كل واحد **اقول** اشارة

الى الجواب عن الحجة الاولى وهو ان القول بصحة الحكم على الكل بما يصح ان يحكم به على كل واحد يقتضي القول بامكان دخول غير المتناهي في الوجود

لامكان دخول كل واحد منها في الوجود وهم انما يصرحون باشاعه فانهم يقولون مقدورات الله تعالى لا تتناهى ولا يمكنه ان يدخل

كلها في الوجود وكيف لا تبقى المقدورة ان يخرج جملها الى الوجود **قوله** قالوا ولم يزل غير المتناهي من الاحوال التي يذكرونها بعدد

الاشياء المعدومة وغير المتناهي المعدوم قد يكون فيه اكثر واقل ولا يثلم ذلك كونها غير متناهية في العدم **اشارة** الى الجواب

عن الحجة الثانية وهو ان غير المتناهي اذا كان معدوما فقد يكون ان يزيد وينقص بالاتفاق كالحوادث المستقبلة التي

تنقص كل يوم وكمعلومات الله تعالى التي هي زائدة على مقدوراته مع كونها غير متناهية بين عندهم والحوادث التي كلامنا فيها ليست بموجودة

جميعا في وقت من الاوقات فاذن ازديادها لا يكون قادحا في كونها غير متناهية **قوله** ولا يتوقف الواحد منها على حصول ما لا نهاية له

لم يوجد قبل ما لا نهاية له او احتاج شيء منها الى ان ينقطع اليه ما لا نهاية له فهو محال كما ذهب اليه من قولنا توقف كل على كذا

هو [illegible]

من الشيئين وصفناهما بالعدم والثاني لم يكن يصح وجوده الا بعد وجود المعدوم الاول وكذلك الاحتياج ثم لم يخط ابدا ولا فرد

الى الاوقات يصح ان يعد الى الاخير كان متوقفا على وجود ما لا نهاية له ومحتاجا الى ان ينقطع اليه ما لا نهاية له الى ان يوجد فرض

وحدث بينه وبين كون الاخير اشياء متناهية في جميع الاوقات التي صفته لا متناهيا والجميع عندكم وكل واحد واحد قال عنده

التوقف لانه لم يوجد الا بعد وجود اشياء كل واحد منها في وقت انه لا يمكن ان يكون معدوما وذلك محال فهذا هو نقض التشنيع

عليكم او غير ممكن فليف يكون مقدمة في ابطال الحدوث انما تبين تفصيلها تعيين الاستغراق بالعدم **اقول** اشارة الى الجواب عن الحجة الثالثة

وهو ان التوقف في الحادث اليومي على انقضاء ما لا نهاية له او احتاج حصول ذلك الى ما كان هو انقضى كما له فيما مضى ووقت حصل فيه الحوادث

الحوادث اليومية في ذلك الوقت متوقفا على انقضاء ما لا نهاية له من الحوادث او كان مع الحادث اشياء في وجوده الى انقضاء ما لا

نهاية له بعد ذلك الوقت الى ان يعتبر النوبة اليه فهو كما ذهب مع ذلك مصادرة على المطلوب وجود شيء في الوقت هو مطلوبهم

والوقت الذي يفرض فيه ما لا يقع بينه وبين الحادث اليومي من الحوادث الا عدد متناه فاذا كان لكل وقت وجميع الاوقات

لم يدم واحدا في جميع الاوقات ثم الحكم بالكون يكون حقا وقت كان معتادا من الحادث اليومي لا يوجد الا بعد انقضاء ما لا نهاية له

فهذا هو التشنيع فيه **قوله** قالوا فيجب على ما عبارة ما نبهنا عليه ان يكون الصانع الواجب الوجود غير مختلف الحال في الاوقات

والاشياء الكائنة عنه كونا اوليا وما يلزم ذلك الاعتبار لزوما ذاتيا الا ما يلزم من اختلافات يلزم منها ويتبعها التغير **اقول**

لما فرغ من الاحتجاجات والجوابات ذكر ما هو الحاصل من مذهب الحكماء هاهنا وهو ان الواجب لا يختلف نسبته الى الاوقات والى

معلولاته الاولية يعني العقول التي لا واسطة بينها وبين المبدأ الاول اولا او لا واسطة غريبة بينهما وما يلزم ذلك لزوما ذاتيا

يعني النفوس الفلكية والاجرام الكلية فانها تصدر من العقول المذكورة لما بلا توسط شيء اخر الا ما يلزم من اختلافات

يلزم منها يعني الحركات السرمدية اللازمة من اختلاف اوضاع تلك الاجرام فيتبعها التغير يعني الحوادث اليومية **قوله** فتمتن من المذاهب

واعتبر المباين والفعل بان يجعل واجب الوجود واحدا **اقول** مراده ان التنازع في القدم والحدوث سهل والقدم

لا تنازع في وحدة واجب الوجود وكثرته فان ذلك على الرجحان الساعل فيه وليس مراده انه لمسئلة الحدوث والقدم

تعلق بمسئلة التوحيد

النمط السادس في الغايات ومباديها وفي الترتيب

قال الفاضل الشارح غاية الشيء ما اليه حركته ومن توصل اليه ما او قف والصواب ان ذلك غاية الحركة فقط لا الغاية المطلقة فان المراد من ذلك ما لاجله

يصدر المعلول من علته الفاعلية ثم قال هذا النمط يشتمل على ثلث مقاصد احدها بيان ان كل فاعل بالقصد والارادة

فهو مستكمل بفعله وثانيها اثبات العقول وثالثها بيان ترتيب الوجود وانما قدم الاول لانه تمام لما قبله يعني مسئلة القدم

اقول بل هو

اقوال [illegible] الحوادث بالحوادث وكان الوجود دائم

وأما تسلسل ما بعده بيان أن الأول تعالى لو لم يكن مستكملا بغيره ولم يكن فاعلا بالقصد والإرادة وقع كان موجبا و
القول بالقدم وانكم عذروا القائلين بالحدوث الذي عليه تعويلهم هو قولهم إن البارئ تعالى أراد في الأزل خلق العالم في وقت
بعينه وبإبطال أنه يفعل بالإرادة ينقطع هذا العذر وبيان الثاني أنه يكون حركات الأفلاك شوقية تشبيهية الذي
يستدل على وجود العقول لا تتم إلا بعد ثبوت أن حركاتها ليست لغاية بأسباب فلك وذلك إنما يثبت بأن يقال
لو كانت حركاتها لأجل أن فلان كانت مستكملة بما هو العالي لا يكون مستكملا بالسافل وأقول إنما اشتغل
مبدأ أول في النمط الرابع كان من الواجب أن يبين كيفية مبدائيته فذكر ذلك في النمط الذي يتلوه المشتمل على الصنع و
الإبداع ولما ذكر الأفعال كان من الواجب أن يشير إلى غاياتها فبدأ بالإشارة إلى أحكامها الكلية وبيان أن الفاعلين لا
يكون لأفعاله غاية ثم أشار إلى الغايات أفعال الصنف الثاني فذكر ذلك وجود موجودات مترتبة هي مبادئ الغايات
تلك الأفعال بل لوجود الصنف من الفاعلين وسبق ذلك إلى النظر التام في إثبات تلك الموجودات ثم في ترتيب الوجود
النازل من المبدأ الأول إلى المرتبة الأخيرة ولذلك وسم النمط بالغايات ومبادئها في الترتيب **تنبيه** أتعرف ما الغني
الغني التام هو الذي يكون غير متعلق بشيء خارج عنه في أمور ثلثة في ذاته وفي هيئة متمكنة من ذاته وفي هيئات كمالية إضافية لذاته فمن احتاج
إلى شيء خارج عنه حتى يتم له ذاته أو حال متمكنة من ذاته مثل شكل أو حسن أو غير ذلك أو حال لها إضافة ما كعلم أو عالمية أو قدرة
أو قادرية فهو فقير محتاج إلى الكسب **أقول** هذا تعريف الغني والفقير والمقصود أن يراعى معنى المحمول على الأول تعالى لئلا يكون بغير فاعلية
مباينة لذاته واعلم أن صفات الشيء تنقسم إلى ما هو له في نفسه وإلى ما هو له بسبب وجود غيره والأول ينقسم إلى ما ليس له بالقياس إلى غيره وهو الذي من شأنه أن
إلى غيره وهو الذي من شأنه ذلك فهي ثلثة أصناف الأول هو الهيئات المتمكنة من ذات الشيء والثاني هو الهيئات الكمالية الإضافية
وهي كمالات للشيء في نفسه بأن يعرض لها إضافة إلى غيره والثالث هو الإضافات المحضة والشيخ ذكر أن الغني التام هو الذي لا يتعلق
بغيره في ثلثة أشياء ذاته والهيئات المتمكنة من ذاته والهيئات الكمالية الإضافية ولم يذكر الإضافات المحضة لأنها لا تعلق
الوجود بغيرها ثم لما ذكر أن الغني هو الذي لا يتعلق في هذه الأشياء بغيره لم يجعل الغني بل الفقير محتاج إلى الكسب من هذا الكلام كعكس
الأول لو كان الأول مقتضيه قال الفاضل الشارح قوله فمن افتقر في شيء من هذه الأمور إلى غيره فهو فقير محتاج إلى الكسب كلام
خارج عن قانون الخطابة فإن معنى الفقير الافتقار في أحد هذه الأمور إلى الغير فيصير معنى الكلام أنه لو افتقر في
شيء من هذه الثلثة إلى الغير لافتقر فيها إلى الغير ومعلوم أن ذلك مما لا فائدة فيه ولئن كان مراده بالفقير شيئا آخر فلا بد
من إفادة تصوره وأقول كلام هذا الفاضل يقتضي أن يكون كل قضية موضوعها ومحمولها شيء واحد في الخارج عن

قانون

قانون الخطابة وليس كذلك فإن الحكم على المحمود ولكن التغاير بينهما قريبا من فهم الجمهور ويجعل ذلك مقدمة خطابية على أن قولنا المفتقر في شيء ما
فقير ليس كذلك لأن الموضوع هو الفقير المقيد والمحمول هو الفقير المطلق وذلك يجري مجرى قولنا الموجود في شيء هو موجود وأيضا
هذا الفاضل قد صدر شرحه لهذا الفصل بأن قال المقصود من هذا الفصل ذكر ماهية الغني وهو الذي لا يفتقر إلا الغير لا في ذاته ولا في
شيء من صفاته الحقيقية وذلك يقتضي أن لا يكون قوله الغني هو الذي لا يفتقر إلى الغير في شيء من الأمور شبيها بالقضية مشتملا على موضوع ومحمول
بمعنى واحد لأن المحدود والحد شيء واحد بعينه وإذا كان كذلك فما لا يكون ما يقابل الحد وما يقابل المحدود وبيان أنهما أيضا شيئا واحدا ويكون
كلامه جاريا مجرى قولنا الإنسان هو الحيوان الناطق وما ليس بحيوان ناطق فليس بإنسان فلا ... الأول المحمول عليه والثاني
قولا مستقلا غير مقبول ... حكم واحد بل لو قال الشيخ ... الأول إن الغني هو الذي لا يتعلق بغيره ... فقير محتاج إلى الغير
وكان ... ومن يتعلق بغيره فهو فقير لكان سؤاله لفظيا وكان الجواب أنه لما كان ... التعريف ... الاحتياج
تعريف الغني ... والتعلق الذي ... مقام في إفادة معناه ... الاحتياج بالعلم
تنبيه اعلم أن الشيء الذي يحسن منه أن يكون عنه شيء آخر ويكون ذلك أولى به من أن لا يكون فإنه
أقول ...
... فعال البارئ جل ذكره ... يقولون ... إنه خلق الخلق
... ان يفعل فعلا ويكون ان
... فإنه إن فعل كان ما هو حسن به ... حاصلا ... مطلقة
... كما أن الشيء ... والأولى ... حسن ... ذلك من الصفتين
... **تنبيه** فالقبيح ما يقال من أن الأمور العالية
... لأجل السافل ... شيئا ... ذلك ... الأمور اللائقة بالأشياء
... الأول الحق يفعل شيئا لأجل شيء وأن لفعله لمية **أقول** هذا تصريح بالمقصود الذي ... في الفصل المتقدم وهو
... الحكم ... العلل العالية التي ...
والناس ... الغاية ... الأول ... مطلقا لأن الفاعل الذي يفعل لغاية فهو غير تام من ...

ذكر أنه لا يتعلق في شيء من الأشياء بغيره

يقصد وجود ذلك الغاية فان ذلك يقتضي كونه مستكملا بذلك الوجود لانه من حيث تم فاعليته باثبات تلك الغاية فان

كونه من حيث انه ناقص في فاعليته والثاني باطل لما كان تاما بذاته واحدا لا كثرة فيه ولا شيء غيره ولا معه فاذن لا غاية لفعله

فاعل وغاية للوجود كله **متن** الثوف الملك الملك الحق الغني مطلقا والاستغنى عن شيء في شيء وله ذات كل شيء — الكرم

او ما منه ذاته فكل شيء غيره فهو له مملوك وليس له الى شيء فقر **اقول** سياقة الكلام يقتضي ان يورد [illegible] الفصل

الذي قبله بالتذنيب ولا شك ان هذا التقديم والتأخير سهو وقع من الناسخين وهذا الفصل يشتمل على التعريف معنى الملك

وقد اعتبر فيه ثلثة اشياء احدها كونه غنيا مطلقا وهو يشتمل على افتقار كل شيء في كل شيء اليه هو اضافي والثالث كون كل

ذو هو اضافي وصل ذلك يكون كل شيء منه فانه لما كان كونه غاية للاشياء كونه فاعلا لها [illegible] يصح تعليل كون [illegible]

ان يكون الاشياء منه التعريف [illegible] الجود افادة ما ينبغي لا لعوض فلعل [illegible] لمن لا ينبغي [illegible]

[illegible] — عشيا ام

[illegible]

قصد [illegible] **قوله** [illegible] — القصد

اعتبر فيه ثلثة اشياء احدها معنى الافادة والثاني ان يكون ما يفيده المفيد شيئا ينبغي للمستفيد ان يكون [illegible]

[illegible] الثالث ان لا يكون لعوض [illegible] الكلام بيان العوض [illegible] ظاهر [illegible]

[illegible] ما ينبغي [illegible] لا يقولون [illegible] العلم ما ينبغي وتارة الاذن الشرعي [illegible] — العلم ما ينبغي وتارة الاذن الشرعي [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] العقل [illegible]

يصفون بالاذن الشرعي [illegible] المعتزلة والفقهاء [illegible] من اللفظة غاية [illegible] يستعملونها على سبيل النقل [illegible]

بانا [illegible] لكن ذلك [illegible] في اصل اللغة [illegible] وكتب [illegible] جميعا ذكروا انها [illegible]

المطابقة [illegible] ما ينبغي [illegible] في اثبات هذا الكلام [illegible]

الخواص والعوام [illegible] ما ذكره هذا الفاضل [illegible] صدوره عن غبطة عصبية او حسد

[illegible] منه [illegible] القصد [illegible] الغير [illegible] الوجب [illegible]

[illegible] على ان [illegible] العدو [illegible] المطلق [illegible] العرض [illegible]

[illegible] عند الوجود بالذات [illegible] بالعرض [illegible] بالذات [illegible] الطبيعة

[illegible] كمال [illegible] الكمال [illegible] بالعرض [illegible]

[illegible] لا يقتضي الموت بالذات [illegible] الاعضاء [illegible] بالذات عند اختلال [illegible] — عدوم

ثم [illegible] الموت [illegible] بالذات [illegible] بالعرض [illegible]

لا يكون مقتضيا [illegible] بالذات بل بالعرض [illegible]

[illegible] بالعرض [illegible] بالذات [illegible]

[illegible] بالعرض فان قيل [illegible] الشيخ [illegible] بالذات [illegible]

[illegible] الجود [illegible] لكنه [illegible]

[illegible] بالذات [illegible] البرودة [illegible] بالذات [illegible]

فاذن [illegible] كل فاعل يفعل بالطبع [illegible] بالارادة [illegible] — فيخ براه كم

[illegible] الفاضل [illegible] الشيخ [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] الشيخ [illegible]

[illegible] **قوله** [illegible]

[illegible] الغرض [illegible] عند الاختيار [illegible] — المختار

[illegible] عند الفاعل [illegible] — وارادة م

[illegible] **اقول** الغرض [illegible] بالاختيار [illegible]

[illegible] القائلون بان [illegible] الغرض [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible] الفعل [illegible] — في نفس الشيء

[illegible] الملك الحق [illegible] الغرض [illegible] الفاعل [illegible]

ربما يكون له غرض بالقياس الى ما هو اعلى منه كالنفوس الفلكية التي تبتغي كمالات هي مستفيدة للكمال الذي هو جهتها حقيقة
وفي نسخة وهم كل دائم الحركة بارادة فهو متوقع احد الاغراض المذكورة الا جوهرا الهيا كونه متشوقا او مستفادا الصحيح فاجعل
ذلك فتفعله لحصول الحركة والارادة اقول معناه انه لما تحرك في الارادة فهو مستكمل وينعكس عكس النقيض الى ان ما ليس
الى الاستكمال فليس بمتحرك في الارادة والمقصود ان الباري تعالى والعقول الكاملة في ابداعها لا تباشر التحريك وان النفوس
المحركة للافلاك بالارادة مستكملة بحركاتها وهم وتنبيه اعلم ان ما يقال من ان فعل الخير واجب حسن في نفسه لا يخلو من ان
النفي الا ان يكون الاتيان بذلك الحسن ينزهه ويمجده ويزكيه ويكون تركه ينقصه ويذمه وكل ذلك عند الغرض اقول
لما بين ان الفاعل يفعل لغرض يعود اليه او الى غيره مستكمل به وجاز ان يكون الفاعل الكامل يفعل لا لغرض يعود اليه
غيره بل لان الفعل في نفسه حسن فيكون الفعل في نفسه على تلك الصفة مقتضيا لاختيار الفاعل اياه فهذا هو الوهم وقد نبه
بامره وهو ان حصول الفعل واجب في نفسه شيء لا مدخل له فان يختاره الغرض المقتضي للاختيار مع كونه مما يزيل من الزم
ويصيره مستحقا للمدح وكل ذلك في الغرض واما ان الفاعلين بالوجود اكثر القبح العقلية يعرفون ان كل فعل
مدح او لا استحقاق ثم فان افترض للاختيار مع ذلك استحقاق ذم فهو واجب لا فلا والقبح بانه فعل يستحق استحقاق
ولا جل ذا ما ذكر الشيخ كثيرا من اجل الحسن والواجب التنزيه والتمجيد واستحقاق الثناء والمدح والتخلص من المذمة ونحوها
مجرها في هذا الفصول قوله لا تجدان تطلب مخلصا الا ان تقول ان تمثل النظام الكلي في العلم السابق مع وقته الواجب
يفيض منه ذلك النظام على ترتيبه وتفاصيله معقولا فيضانه وذلك هو العناية اقول ومن جملة ما يستشهد به في تفاصيلها
لما بين ان العلل العالية لا تفعل لغرض في الاسواء فما وجب عليه ان يبين ان النظام المشاهد في الموجودات الكائنات الفاسدة
كيف صدر عنها اذ لا يجوز ان يكون صدوره بقصد وارادة ولا بحسب طبيعة ولا على سبيل الاتفاق والجزاف فذكر في هذا الفصل
ان تمثل النظام الكلي اي تمثل النظام الصحيح للموجودات من الازل الى الابد في علم الباري السابق على هذه الموجودات مع الاوقات
المترتبة الغير المتناهية التي يجب ويليق ان يقع كل موجود منها في واحد من تلك الاوقات يقتضي افاضة ذلك النظام على
ذلك الترتيب والتفصيل في الذوات المتعينة في جميع الاحوال الممكنة وذلك الفيضان منها هو ذلك الغرض هو عناية الباري تعالى
ومن جملة ما يستشهد به في تفاصيلها فيما بعد قال الفاضل الشارح المقصود من هذا الفصول الستة هو ان كل فاعل بالقصد والارادة

فهو مستكمل

هو مستكمل بفعله ووجه نظم الفصول الستة انه لما كان الباري تعالى فاعلا بالارادة لم يكن غنيا ولا ملكا ولا جوادا اما الثواني فالاتفاق
فالمقدم منها بيان ان الغرض انه من يفعل بالارادة فهو اولى به فاذن هو مستكمل بفعله وذلك في الغني وبيان في الملك
معنى الغني في حده وبيان في الجواد الذي لا يفعل لعوض لانه انما فعل لان الفعل في نفسه حسن للاتصال النفع الى الغير انما
لا تبان به يزيد ويدوم الاتيان به يوجب استحقاق الذم والمدح يعود الاشكال ولا ثبت ان الذي هو الارادة مستكمل ثبت ان العالي
لا يفعل لاجل السافل ولا ثبت ان الله تعالى فاعل بالارادة وقد اشعر بعناية الله تعالى وجب تفسيرها بما لا يبطل ذلك القول
من هذه الفصول هو ان كل فاعل بالارادة مستكمل به ومعه فعلى اثبات القدم والمقصود هو نفي الغرض عن افعال المبادي العالية لا
لما كان مشتملا على ذكر الغايات وجب الابتداء بالمبادي الاولي وعايات افعالها ووجه التطبيق بين الفصل الشيخ اختار صفات
المبدا الاول المتفق عليها من اشتراك الاشياء في التحقيق وهي في معانيها لانه يمنع نفي الغرض عن فعله ويقدم الغني لانه اول ... لك
فذكره في الفصل الاول واثبت ما يتعلق به وحده في فصلين بعده ثم فسر الباقي في فصلين بعدها وذكر في الفصل السادس والتام من
ان الفاعل اذا قصد نفع الغير او حسن الفعل كان الغرض مستكملا ولما كان البيان يتم والغير المبدأ الاول من المبادي العالية ... الحكم
ولما كان تحريك الافلاك محل الطلب منسوبا اليها مع انه تابع للارادة بين ان المبادي التي لا شك فيها بحسب ما يباشر تحريكها
فرع من ذلك ذكر ان نظام الكائنات مع نفي الغرض عن مباديها كيف يصدر عنها وذكر انه هو الذي يعبر عنه بالعناية ثم قال
والحق بعد هذا تنبيها خطابية انه لو ما يفعل انه لو فعل للارادة يلزم ان لا يكون غنيا ولا ملكا ولا جوادا فان عنيت احد من
ما وجب عليه ليستحق الذم كان الزام الشيء على نفسه كان التالي عين المقدم ولم لا يجوز ان يكون الله تعالى مستفيدا العلو في نفسه
دفع المذمة بفعله فان النزاع لم يقع الا فيه وان عنيت به شيئا آخر فبينه فظهر ان الحجة خطابية من باب الطامات اقول
وهذا بناء على انه يريد الا الشيء بحطابته وقد قال من قبل ان ذلك خارج عن قانون الخطابة والجواب عن قوله ما معنى قوله
الباري تعالى لو فعل بالارادة لم يكن غنيا ان تقول معناه انه لو فعل على وجه يستكمل به لم يكن كاملا بذاته بل كان كاملا بفعله فان ما حصل
لا يطلب حصوله ومن قوله لم لا يجوز ان يكون الله تعالى مستفيدا للاولوية او دفع المذمة ان تقول كان المستفيد لشيء لا يكون كاملا لم
يكن ذلك الشيء والحكم بان هذا البيان ... من باب الطامات او سبب تعرض لمن نظر في الكلامين والانصاف
فهو يبين ان الحركات السماوية قد تتعلق بارادة ما كلية وبارادة جزئية وتعلم ان مبدأ الارادة الكلية المطلقة الاولى ... الشيخ ... ذكره

انها هي

الطامات و

العناية

ذاتا عقلية مفارقة فان كانت مستكملة الجوهر بفضيلتها لم يصحبها فتر فكانت ارادة ما ليست الجسمانية المذكورة وان تعلم
الكلي بما يتجدد ويتصرم على الانقطاع او على اتصال لا بد له من ان يكون محصل الطبيعة او معقول بها او الامور الدائمة لا يجوز ان
لم يزل شيء له معقولا ثم حصل ولا يجوز النفسان فيه لم يزل حاصلا وهو مطلب كلا لانها حاضرة حقيقية ليست جزئية ولا ظنية وتخيلية
وليست نسبة ذكرناه الى الاجسام السماوية نسبة نفوسنا الى اجسامنا في انه يحصل منها حيوان واحد كل على حال الا ان نفس الواحد منا
مرتبطة ببدنه من جهة تدبيره لتطلب ما هو في الكائنات ولولا هذا لكان الجوهران متباينين بل النفس السماوية صاحب الارادة الجزئية او
صاحب الارادة الكلية يتعلق بها ليتأخر بها من الاستكمال الا ان كان وتفسير **أقول** قال الفاضل الشارح ان الشيخ بين العقول في
النمط بطرق وهذا الفصل مع الذي يتصل بعده يشتمل على الطريقة الاولى واقول انه لم يقصد اثبات العقول الاول وقصد
بل قصد بعد نفي الغاية عن افعال المبادي العالية ذكر غايات افعال النفوس المحركة للافلاك ولزم من ذلك اثبات العقول
فيه وانما قصده بيان ان مبدأ الفاعل للحركة السماوية قوة نفسانية لا عقلية وهذا الفصل مشتمل على تقريره ان يقول
قد تبين في النمط الثالث ان الحركات السماوية متعلقة بارادتين كلية وجزئية وتبين ان مبدأ الارادة الكلية المطلقة
الاولى العقل الارادة التي تتعلق بامر جزئي […] منبعث الارادة الجزئية عن القوى الجسمانية بسببها كيف يكون ذاتا عقلية مفارقة
العقل فان الاجسام وقواها لا يتصور الكليات […] تلك الذات لا يمكن ان يكون كاملة الجوهر بفضيلتها الذاتية والا لم يكن والاول
المسمى بالعقل والثاني هو المسمى بالنفس لكن محرك السماء لا يجوز ان يكون عقلا لئلا يلزم […] العقل المحض لا يصحبه فتر […]
شبيهة بالعناية المذكورة وقد تقرر في اخر النمط الثالث ان المحرك السماوي يطلب بارادته […] المراد الكلي
من الاشياء ما يتجدد ويتصرم على الانقطاع كالاشياء المنفصلة او على اتصال كالحركات المتصلة بل يكون شيئا واحدا كالامر وجود الطبيعة او
معقول بها او الامور الدائمة التي […] بالاحوال عن المجردة المحضة كالعقول لا يجوز ان يتعلق الا ان فيما لم يزل انه شيء معقول ثم
او تعلق الا بما حاصلا له ومع حصوله طالب ليس يكون كلا لانها حاضرة حقيقية ليست جزئية متغيرة ولا ظنية ولا تخيلية لان
الظنون والتخيلات انما يكون في النفوس الجسمانية وهي مرادة منها والمحرك السماوي بخلاف ذلك فانه يريد امورا جزئية يتجدد ويتصرم
الاتصال وقد تحصل الجسمانية طلبية بالحركة ثم نفوسنا اذا مرتبة والثانية نسبة الجوهر العقلي لا يكون مرتبطا كنفوسنا فان نفوسنا
مرتبطة باجسامنا من جهة ناقصة تطلب ما هو في الكائنات […] وقد صارت بذلك متجددة بدلنا واحدا ولولا هذا الارتباط لكان جوهران

متباينان

متباينين فاذن مبدأ الارادة الكلية المطلقة ليس هو نفس السماء وانما النفس السماوية صاحب ارادة جزئية منبعثة […]
او صاحب الارادة الكلية مفارقة قد تعلق بالسماء وانبعث منه صورة منطبعة فيها لتبلغ من الاشكال المرتبطة بجرم السماوات الجوهر
العقلي المفارق بالتبالي نفوسنا بعد ما ابدائه من العقل الفعال […] كان صاحب الارادة الكلية كما وصفناها
السماء انما اورد من النمط الاول لم يرد التصريح بخلاف القوم على سبيل القطع ولم […] ما يوجب القطع بوجود […]
الارادة الكلية والجزئية كيف يكون شيئا واحدا حتى يتصل الارتباط ويتم الحركة المتصلة ولا يكفيه ان ينال […]
السماء الداعي شهوانيا او غضبيا بل يجب ان يكون شبيها بكائنات […] العلي **أقول** يريد ان يشير الى غاية الحركة السماوية […]
اشتباه المبادي العالية التي هي العقول المجردة […] وجود ذلك المبادي فيقول قد تبين ان التحريك الارادي يكون صادرا
الا عن تصور حسي او عن تصور عقلي والصادر عن التصور الحسي يكون الداعي اليه الا جذب ملايم او دفع منافر فاذن هذا التحريك
يكون الداعي اليه شهوانيا او غضبيا كما في انواع الحيوانات والصادر عن التصور العقلي فهو كما يصدر عن نفس الانسان […]
العقلي والتحريك السماوي لا يجوز ان يكون الداعي شهوانيا او غضبيا لانهما يختصان بالجسم الذي ينفعل ويتغير من حال ملائمة الى حال غير ملائمة
ثم يرجع الى الحال الملائمة […] الغضب […] كل حركة لا تزيد […] الموجود في الحيوانات
متناهية فاذن هو شبيه بكائنات الصادرة عن العقل العلي ولا بد ان يكون لمعشوق ومختار اليه ينال ذاته وحاله او ينال
ما يشبههما **أقول** كل تحريك ارادي فهو لشيء يطلبه المريد ويختار وجوده على عدمه وكل مطلوب مختار محبوب ودوام الحركة انما يكون لدوام
الطلب الذي يقتضيه هذه المحبة والمحبة المفرطة هي العشق فاذن لا بد ان يكون لتحريك السماء معشوق ومختار وذلك المعشوق يكون […] شيئا
غير محصل الذوات او شيئا محصل الذوات فان لم يكن محصل الذوات وجب ان يتحصل بالحركة والا لكان الطلب طلبا للاشيء وهو محال
المحصل بالحركة يكون اما شيئا او صفا او كيفا او كما او ما يشبهها من كمالات […] انما يكون بالحركة ينال ذات المعشوق ولو كان المعشوق محصل
الذات والحركة لا محالة […] حال ما يتحرك […] يكون تلك الحال الاولى من المعشوق كمالاته او مواتاة او ملاقاة […] حاصلا
[…] الحركة […] لا تكون الحركة […] المعشوق […] يكون ما يناله لا لذات المعشوق
او حال من احواله […] المعشوق في الغرض […] فاذن يكون غرض […] حال من احواله
ذات المعشوق او حاله […] تحريك السماء الذي كان المعشوق […] لا يكون الا ان ينال ذاته وحاله او ينال ما يشبههما

ولو كان الاول لو فقد نال او طلب المحال وكذلك لو كان لطلب نيل الشبه من حيث يستقر فلم ينل شيئا لا يستقر

اقول اي ولو كان المعشوق حاصلا بالتحريك ذاته او حالا منه وبالجملة مكون من كمالات المتحرك الذي لا يكون حاصلا فيحصل او فانيا ما وجب ان يقف المتحرك عند حصوله وان لم يحصل ابدا وكان المتحرك طالبا ابدا فهو طالب للمحال والارادة المنبعثة عن ارادة كلية متصور منه نحو عاقل مجرد عن الغواشي المادية يستحيل ان تكون كذلك محال فاذن المعشوق ليس كمالات المتحرك ولا ما يحصل بالحركة ذاته او حالا بل هو شيء يحصل الذات خارجا عنه من شانه ان ينال فطلب المتحرك انما يريد نيل الشبه به لا يخلو اما ان يكون تحركه لنيل شيء يستقر او بكمال لا قار يوجد فيه شبيها بكمال المعشوق او يكون نيل شيء لا يستقر والاول محال لانه يقتضي عود القسمين المذكورين اعني الوقوف عند النيل او طلب محال فبقي ان يكون الحركة لنيل شيء لا يستقر

فلا ينال بكمال الا على التعاقب بشبه المنقطع الدايم وذلك اذا كان المقدار بالعدد يستبقي نوعه بالتعاقب لكي ان كل عدد يستخرج مما هو بالقوة تكون له خروج بالفعل الا مما لا نهاية له او نوعا او صنفا حفظا بالتعاقب

اقول اي فلا ينال المتشبه بكمال الا وهو غير مستقر الا على تعاقب يشبه المنقطع فيه بالحركة بالدايم الا تصاله وذلك اذا كان المقدار من الجزئيات الغير القارة بالعدد ويستبقي نوعها بالتعاقب فكل عدد يخرج مما هو بالقوة تكون له خروج الى الفعل اشخاصا متوالية الا نهاية لها ولنوعها او صنفها حفظا بالتعاقب والتشبه انما يكون بذلك الباقي المحفوظ دون الزايل المتقدم

فيكون المتشوق متشبها بالامور التي بالفعل من حيث برائتها عن القوة لا يشغله عنه الخير الفايض منه من حيث هو تشبه بالعالي لا من حيث هو افاضة على السافل

اقول فيكون المتشوق يعني محرك السماء متشبها بمحرك الحرارة في بعض النسخ فيكون المتشوق بفتح الواو وتشبيها يعني فيكون حاله التشوق المحرك متشبها بالامور التي بالفعل يعني المعشوق وما يعقل من برائتها عن القوة ولا يشغله عنه الخير الفايض منه في حالة كونه متشبها بالخير من حيث التشبه بالعالي الغير مقصود بالقصد الاول من حيث هو البراءة عن القوة ولا بالقصد الثاني فانه يترشح عنه الخير حالة التشبه كما يترشح عن معشوقه وفي لفظة يترشح لطيفة وهو ان الخير لا يعني عن المحرك الذات بل يفيض عن العقل عليه ويترشح منه على ما تحته

وميداء ذلك احوال الوضع التي هي ممكنة فيها ما عدا كمالاتها فانها بالقوة فيها كما هي بالفعل بامكنها التعاقب

اقول يعني وميداء الامر الذي يحصل التشبه به يكون في احوال الوضع وذلك لانه الخروج من القوة الى الفعل على الا تصال الغير القار

امر الى

اعني الحركة لا تتبع الا في اربع مقولات كما بين في علم الطبيعي والفلك لا يكون ان يتغير في ثلثة منها التي هي الكم والكيف والاين فاذن لا يخرج ايضا من القوة الى الفعل الا في الوضع وانما قال التي هي بالذات في ممكنة لان الاجرام الاثيرية تحيط انوارها على الاجسام السفلية بحسب اوضاعها والهيات ليست بذواتها فيها ممكنة لكن لما كانت محدثات لها فاضتة وصفها بانها فيها ممكنة وانما ذكرها بالقوة فيها يعني في السماء يجري الفعل بما يمكن من التعاقب لذلك يحصل التشبه فهذا تقريرها في الكتاب وانما رسم الفصل بالاشارة والتنبيه لاشتماله على بيان غاية الحركة السماوية التي هي التشبه وعلى التنبيه على وجود الجوهر المتشبه به اعني العقل

لو كان المتشبه به واحدا لكان التشبه في جميع السماويات واحدا وهو مختلف ولو كان لواحد منها بالاخر شابه لتشابهت في المنهاج ولم يكن الاختلاف

اقول يريد التنبيه على كثرة العقول المفارقة والعلم ان الفيلسوف الاول قد اشار في بعض اقواله الى ان المتشبه به في الجميع شيء واحد هو العلة الاولى وقد اشار في موضع اخر الى ان لكل فلك متشبها بمعشوق يخصه وذلك الفعل الذي ذكره الشيخ في هذا الفصل على انها كثيرة ويسند لها وجه في كونه واحدا في الفصل الذي تلوه ونقرر الكلام لو كان واحدا لكان التشبه في جميع الاجرام السماوية واحدا وذلك لان الاجسام من حيث هو جسم لا تقتضي حركة الى جهة معينة ولا وضعا معينا وليس للافلاك طبايع تقتضي وضعا معينا والا لكان التنقل عنه بالقسر ولا جهة معينة فان وجود كل جزء من اجزاء الفلك على كل نسبة محتمل في طبيعة الفلك المقتضية لتشابه اجزائه واحواله ونفوسها بها انقسم لا يجوز ان يكون طبيعتها التي تريد تلك الجهة او الوضع لانه يكون الغرض في الحركة مختصا بالارادة تبع للغرض لا الغرض يتبع لها فاذن لا تختلف في الاغراض ونحو ذلك يلزم من ذلك اختلاف مبادئها التي يتشبه بها واعلم ان بعض المتفلسفين وغيرهم ذهبوا الى ان المتشبه به هو جسم فلك سافل عن ترتيبها المحيط به على ما سياتي بيانه والشيخ ابطل ذلك بانه تقتضي ان تكون الحركة في الجهات والاقطاب واليه ذهب بقصد انما يوجب تشبه المتشبه به التشبه التام لا مخالفة او لا فيرى بالقسر الى وجود الالا في قليل البعض المتماثلات غير مثل الفلك فانها تشبه فلك البروج في الحركات والاقطاب والبعض من الفاضل ان علم ترتيب الافلاك بالبعد ابو ما يستخرج كمالاته اللاتية به الى الفعل كما في العقول هو اعني مشترك بين العقول والطالب بانه ذكر عقل عن اخرين وذلك فان المتشبه به شيء واحد والجواب ان خروج الكمالات من القوة الى الفعل امر كلي لكنه انما يصير غاية لحركات جزئية لكي تكون غايات الحركات الجزئية امورا جزئية لا زمانها اما المعنى الكلي فتلك الامور وان كان اختلاف الحركات قد دلت على انها كثيرة لبيان الى معرفتها بها الى التي طريق على ما يجيء بيانه قال وكيف يكون الاختلاف في حركاتها او اختلاف في جهاتها بالماهية خطأ يمكن بيانه فلا يكون كل اصول فاعلية الحركة وحده والجواب عنه مرضا قال الامام مرة وذلك يقتضي كون الحركة المستديرة طبيعية وقد عرف فساده وهم وتنبيه ذهب قوم الى ان المتشبه به

الغرض

واحد فقط ولنسب الحركات كان يجوز فيها انه تكون متشابهة ولكنها لما كان سماويا انه يتحرك الى جهة اتفقت فيتبادر

بالحركة ثم كان يمكنه ايهام انه تطلب الحركة على جهة مقابلة لما تحت ولنسلم انه الحركة في اصلها الى ذلك الجهة [illegible] الحركة

لما يستقر منها الحركة من الغرض ومن جعلها على جهة مقابلة وكل نقول [illegible] انه تبوي جهة الحركة تقع الى السافل جاز

انه يتوجه بالحركة ذلك ايضا وكان ايضا ليس نقول لما كان ايهام انه يتحرك [illegible] ان يسكن [illegible] جهة الحركتين ثم كان

يتحرك النفع للسافل اختيارية بل اذا كان الاصل [illegible] الا تعمل لاجل [illegible] بل انما تطلب شيئا عاليا فيتبعه نفع كما يجب ان يكون

بسبب الحركة لك قوله قال الشيخ في سائر كتبه ان قوما لما سمعوا ظاهر قول الاسكندر [illegible] انه لا اختلاف في نوع الحركات

[illegible] انه يكون التشبيه بالامور الكائنة الفاسدة التي تحت كرة القمر وكانوا سمعوا [illegible] وعلموا بالقياس ان الحركات

السماويات لا يجوز ان تكون لشيء غيرها وانها لا يجوز ان تكون لاجل معلولاتها [illegible] ان يجمعوا بين المذهبين فقالوا ان الحركة

ليس لاجل ما تحت القمر ولكنه تتشبه بالخير المحض وتشتاق اليه ولهذا اختلاف الحركات كان [illegible] منها في عالم الكون

والفساد اختلاف ما ينتظم به بقاء الانواع كما ان رجلا خيرا [illegible] في حاجة سمت من موضع واعترض له الى طريقان احدهما

يختص بوصوله الى الموضع الذي فيه قضاء وطره والاخر تضيف الى ذلك ايصال النفع الى مستحق وجب حكم خيرته انه يقصد الطريق الثاني

ولنسلم لكن حركته لاجل نفع غيره بل لاجل ذاته [illegible] الحركة [illegible] الا غيره [illegible] الحركة [illegible]

السرعة لتنتفع غيره فهذا تقرير الوهم ثم قال في ابطاله [illegible] انه لا يمكن ان يحدث للاجرام السماوية قصد كان لها

لاجل شيء معلول فيكون ذلك القصد في اختيار الجهة [illegible] ذلك [illegible] السكون كان [illegible]

غيرية تخصها [illegible] الحركة كانت لا يغير [illegible] الوجود وتنتفع غيرها [illegible] وان كانت العلل

من العقول [illegible] النفع [illegible] قصد [illegible] المعلولات [illegible] موجودة [illegible] قصد اختيار الجهة

العلة قصد اختيار الجهة [illegible] قصد الحركة [illegible] من اجل المقصود [illegible] وجود

من المقصود [illegible] وجود [illegible] الاخر [illegible] فهذا ما قاله الشيخ في هذا

وهو [illegible] بالسكون [illegible] الحركة [illegible] الكمالات [illegible] بالقوة [illegible] السكون فاذا كان المقصود

هو [illegible] كان حاصلا [illegible] الحركات [illegible] بالسكون [illegible] بالحركة [illegible] بالنسبة [illegible]

واقول

العرق

واقول السر من [illegible] الشيخ [illegible] السكون على الفلك مع تسليم [illegible] القول [illegible] بيان ضعف ما تمسك به العموم من

ان اصل الحركة [illegible] ذلك في اصل الحركة لاجل نفع الغير [illegible] يكون الحركة او السكون [illegible] الى

الفلك [illegible] الى [illegible] الحركة [illegible] التشبه [illegible] اشارة [illegible]

واذا كان كذلك [illegible] الاختلاف [illegible] الاختلاف [illegible] النفع [illegible] المتشبه به امور مختلفة بالعدد

ان [illegible] الفلك [illegible] الاختلاف [illegible] الاختلاف [illegible] الفلك [illegible]

وهو كون المتشبه به امورا كثيرة [illegible] وان جاز انه يكون المتشبه به الاول واحدا [illegible] الحركات [illegible]

اقول [illegible] الشيخ [illegible] المتشبه به [illegible] الشيخ [illegible] المتشبه به [illegible]

[illegible] الحركات [illegible]

بل ان المتشبه به غيره [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] السكون [illegible] الحركة [illegible] الحركة الدورية [illegible] المتشبه [illegible]

[illegible] المتشبه به [illegible] الحركة [illegible] والعلل قد تكون بعيدة وقد تكون قريبة [illegible]

[illegible] الفرق [illegible] المتشبه [illegible] العلة الاولى [illegible]

العلل [illegible] الحركة [illegible] العلل [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] واجبة [illegible]

[illegible] الفلك [illegible]

زيادة تبصرة [illegible] الفلك [illegible] المتشبه [illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

[illegible] انفعال [illegible]

[illegible] بالقوة

[illegible] المعقولات [illegible] الحركات [illegible]

[illegible] اقول [illegible] الفلك [illegible] بالقوة الى

النفس طلبا للكمال اللائق به والامتناع الاول ما رجع الى النفس وان كانت كمالات لكنها لا تكون كمالات لا تليق الا بالجسم

الا بتوسط المحرك هو تشبهه بمبدائه فهو مبدء وصورة برأسه القوة لكن الكمال والتشبه امران يتحققان على اشياء مختلفة الحقائق بالتشكيك وقوع

فاذن هو ما شيء لا يحصل لمحرك كل فلك بالتحريك يقع عليه باعتباره بعينه الا لمحرك اسم الكمال وباعتباره بعينه الى المبدا المفارق اسم التشبه

والشيخ ذكر في هذا الفصل انك بعد ان عرفت وجود تلك الاشياء بالاجمال فليس لك ان تكلف نفسك تصورها بهياتها المختلفة

فان القوى البشرية المنوطة بالشواغل البدنية قاصرة عن تصورها على التفصيل فاما مثلا لكلها بهيات كثيرة من كمالات النفوس

بالتفصيل فكيف في تمام ان لا ذلك مما يحتاج الى استعمال تصور كيفية صدور التحريك عن الشيء المتصور بصورة عقلية واورد

مثالا واضحا وهو ان القوة الخيالية في الانسان التي هي المبدا الاول للتحريك فانه لا ينفعل عن استحسان النفس الناطقة في افكارها العقلية

تتمثل فيها صور خيالية تحاكي تلك الافكار نوعا من المحاكات وكثيرا ما يعرض للبدن من تلك الصور انفعالات تابعة لانفعال النفس

بغتة او فرحة او سكون او غير ذلك فلما نبه على هذه الامور وانه يجوز ان يعرض لجرم الفلك انفعال مستتبع لانفعال يحصل في صورة

بحرى مجراها في انبعاثها عن الانفعال الحاصل للنفس من تصور كمالات مبداء المفارق الاصلية لا بانفعال ما يقتضي كون نفس الفلك

مجردة عاقلة بذاتها محركة للفلك بتوسط صورة خيالية منبعثة عنها منطبعة في الفلك كنفوس الناطقة بعينها فاشار الشيخ اليه

بقوله وانشا فاطلب الحق بالمجاهدة اي الجهد في التامل والارتياض في الكلام بالتقليد عن جمهور المشائين فيعلم الحق انهم النفس الفلكية

والشيخ بعدما اطلع على احوال النفس حكى قبل ان تعتبر احوال النفس الفلكية فاجتهد وباقي الفصل واضح وهاهنا قد تم كلام في غايات

افعال النفوس الفلكية ولما كان ذلك مشتملا على اثبات عقول فعالة هي مبادي تلك الغايات ذكر اثبات العقول بطريقة خاصة

وجد مناسبها بالاتي من الكلام ما قبله **تنبيه** القوة قد تكون على اعمال متناهية مثل تحريك القوة التي في المدرة وقد تكون على اعمال

غير متناهية مثل تحريك القوة التي للسماء ثم ان الاولى متناهية والاخرى غير متناهية وان كانا قد يقالان لغير من المعنيين

اقول النهاية واللانهاية من العوارض الذاتية التي تلحق الكم لذاته وتلحق كل ما له او لشيء يتعلق به كمية بسبب

فمنها ما يعرض للكم المتصل وهو تناهي المقدار ولا تناهيه ومنها ما يعرض للكم المنفصل وهو تناهي العدد ولا تناهيه والمقادير كالجسم

لا نهاية له في الازدياد فلا نهاية المقادير عن تناهيه الا ان الانفصال غير تناه كذلك فرض لا نهاية في الانتقاص لا نهاية الا عدد اعداد

الشيء الذي له مقدار كالجسم او عدد كالعلل فقد فرض النهاية واللانهاية فيها لا الشيء الذي يتعلق به شيء ذو مقدار او عدد كالقوى التي يصدر

عنها متصل في زمان او اعمال متوالية لها عدد فقد قيل لها نهاية لا نهاية فقد يكون بحسب مقدار ذلك العمل او عدد ذلك الاعمال التي

بحر العدد

التي لا يكون لها مع فرض صدور العمل والقصاء زمانه او مع فرض الاقتصار في العمل الذي لا من حيث تعتبر وحدتها وكثرتها فالقوى يعرض لها الاعتبارات

تكون في ثلاثة اصناف الاول قوى يفرض صدور عمل واحد بعينه في ازمنة مختلفة كرماة تقطع سهامهم مسافة محدودة في ازمنة مختلفة ولا محالة تكون

التي زمانها اقل اشد قوة من التي زمانها اكثر وكلما يبتدئ كذلك للتي تقع على غير المتناهية لا في زمان والثاني قوى يفرض صدور عمل واحد منها على الاتصال في

ازمنة مختلفة كرماة تختلف ازمنة حركات سهامهم في الهواء ولا محالة تكون التي زمانها اكثر اقوى من التي زمانها اقل وكل ما يبتدئ كذلك التي تقع على غير

المتناهية في زمان غير متناه والثالث قوى يفرض صدور اعمال متوالية عنها مختلفة بالعدد كرماة تختلف عدد رميهم ولا محالة يكون التي يصدر

عنها عدد اكثر اقوى من التي يصدر عنها عدد اقل وكل ما يبتدئ ذلك الشيء يكون العمل غير المتناهية عدد غير متناه فالاختلاف الاول بالشدة

والثاني بالمدة والثالث بالعدة ولما فرغ من ذلك فنقول ان الشيخ في هذا الفصل يحكي كيفية اتصاف القوى بالنهاية واللانهاية بحسب الاعمال

مرادها يختلف في النهاية واللانهاية بحسب المدة او العدة فقط مثل ذلك تمثيل المدرة بتحريك حركة متناهية بحسب مدتها او بالسماء التي تحرك حركة

غير متناهية بحسبها وذكر ان المتناهي وغير المتناهي يقالان للقوى بهذا الاعتبار مع انهما يقالان لغير المعنيين بحسب ما يقالان للكم

اشارة الحركات التي تتفق حدود ما ينتهي اليه بالوصول والبلوغ عن متحرك مع وصل يكون في ان الوصول موصلا بالفعل فان

ليس شيء المفارقة والحركة وغير ذلك مما لا يقع في ان ثم انه بزوال عنه كونه موصلا في جميع زمان مفارقته المتحرك للحد ويكون صيرورته غير

موصل دفعة فان بعد زمانا لا يكون الشيء مفارقا ومتحركا والان الذي يصير فيه غير موصل دفعة غير الان الذي صار فيه موصلا دفعة

وبينهما زمان كان فيه موصلا وهو زمان السكون لا محالة **اقول** يريد بيان امتناع اتصال الحركات المختلفة بعضها ببعض من غير ان يقع

بينها سكونات تتبين بها ان الحركة التي هي علة الزمان وضعية دورية واعلم ان القدماء اختلفوا في هذه المسألة فذهب المعلم الاول واصحابه المشائين

الى السكون وذهب افلاطون ومن تبعه الى نفيه والكلام في هذه المسألة يحتج ومناقضات مع الحجة المشهورة في تثبيته ان المتحرك الى حد ما بالفعل انما يصير

واصلا اليه في ان ثم انه اذا تحرك عنه فلا محالة يصير مفارقا ومباينا له بعد ان كان واصلا اليه في ان ولا يمكن اتحاد الانين لان ذلك يقتضي كون

المتحرك فيه واصلا ومباينا معا فاذن هما متغايران ولا يمكن تتالي الانين من غير تخلل زمان بينهما لما مر في ابطال القول بالجزء الذي لا يتجزى فاذن بينهما زمان

والمتحرك المذكور لا يمكن ان يكون في ذلك الزمان متحركا لانه لم يتحرك الى ذلك الحد ولا عنه فاذن هو ساكن وهي حجة ضعيفة لانها مبنية على ان الحدود

المفروضة في المسافات المتصلة التي يقطعها الحركة واحدة وقد ابطلها الشيخ في الشفاء بان قال مباينة المتحرك للحد الذي تحرك عنه انما يقع

في زمان كالحركة فان عنوا بان المباينة طرف زمان المباينة فليس يجب ان يكون ذلك الان هو بعينه ان الوصول لان طرف الحركة من

ذلك الحد وطرف الحركة يجوز ان يكون هو بعينه في حركة وان عنوا ان الصدق في الحكم على المتحرك بانه مباين فهو ان مغاير لذلك الان ويكون

بين الانين زمان ولكن لا يكون المتحرك فيه ساكنا في ذلك الزمان بل يكون كالطاعات قد يقع بين الحدين الحدود وبين الموضع الطبايعي لذلك

فاذا وكذلك اذا ورد وابدل الخط المباينة لا مماسة فانه يجوز ان يكون طرف زمان اللامماسة مماسة فتم فتم الحجة على ذلك بما ذكره المحشي

للاحد المذكور انما تصدر عن علة موجودة بسبب عبارة كونها في حدودها متوقفة على الحد الذي يليه وتلك العلة هي علة وصول الحركة

الى الحد المذكور ولكن لا بشرط عبارة الانفصال فيلا قاذا هو موجودة الان الوصول على الميل من الامور التي توجد في الان ومنها ايضا الامور التي

لا توجد الا في زمان كالحركات والمباينة فلا تحدث الا بعد وجوده فيه ان كان حيث انه فان وسبق زمانا ولا يكون الا ان الذي حدث فيه

للميل الثاني هو ان الوصول الممتنع اجتماع ميلين مختلفين في جسم واحد كما عرفت فذلك بين الانين زمانا يكون المتحرك فيه عدم الميل الجسب

الميل فيكون ساكنا والعبد التقرير بهذه المقدمات تعود الى تقرير المتن فنقول الشيخ عبر عن الحركات المختلفة بالتي تفعل حدودا او نقطا او الكرة

من النقطة فان كل نقطة حدودا لا ينعكس عن جميع الحركات المختلفة تفعل حدودا واشكال الحركة في الكيف فانه اذا كانت متوجهة الى غاية ما فانه اذا حدث عنها

فانها تنتهي الى حد ما ترجع عنها فقد نعت ذلك الحد حدا او ورد النقطة بعد ذكر الحدود ولا السيلان فان الحركات الاينية المختلفة

تفعل نقطا من نقط زوايا الانعطاف او الرجوع يكون اسهل والوضع واتمامها وصف بذلك الحركات بانها التي يقع الوصول

لان الحركة المتوجهة الى حد ما انما تنقطع بالوصول اليه فالحركة التي تقع بها الوصول لا تفعل الا منقطعة والحركة الواحدة التي لا ينقطع

بها الوصول الا انها تفعل نوعا من الحركة التي يصل بها المتحرك موصلا الى الحد المفروضة عليه المنتهية عليها امتناع اجتماع الحركتين المختلفتين

اعني الميلين وعلم ان الحركة المتصلة الميل لان انما سميت باعتبار الاخر وانما وصف الحركة بانه يكون في ان الوصول موصلا بالفعل

على وجوده في ذلك الان وانما اشار الى الامكان وجوده فان الاتصال قبل الاتصال المسمى مثلا المماسة والحركة وغير ذلك مما لا يقع في ان ثم

انتهت بعد ذلك الا ان الثاني يعقوله ثم يزول عنه كونه موصلا الى قوله لكون الشي مفارقا ومتحركا وانما قال يزول عن المحرك كونه موصلا مع الحركة

القريب اعني الميل الاعلى لا يكون باقيا عند مفارقة المتحرك للحد لان المحرك الاصطلاحي الذي ينبعث الميل عنه اعني الطبيعة او الارادة او القوة القاسرة ربما

يكون باقيا ومن زوال عنها لا يكون محركا وهو الميل واشار لقوله في جميع زمان مفارقة المتحرك للحد الى ان الزوال المذكور انما يكون في جميع ذلك الزمان

حاصلا واشار لقوله ويكون ميل الى الزوال او الوقت الذي من دفعة ان يكون زمانا الى وجود الزوال في الان الذي هو مبدا ذلك الزمان وذلك لان الشي اذا كان موصلا

في زمان ما فصار غير موصل في زمان اخر فلا بد من ان يفصل بين الزمانين ولا يجوز ان يكون الشي في ذلك الان لا موصلا ولا غير موصل لامتناع

خلوه عن النقيضين ولا يجوز ان يكون موصلا لان الامر الموجود لم يرد عليه ما يعدمه فانه لا يزول الا بوارد اذا كان مما يوجد في ان كان

لا محالة موجودا في الان الفاصل فكان الان الاتصال الذي هو معلوله انه حاصل موجودا فاما غير الحركة فانه لا يعقل العارف الحد ولان الحجة

تبين من غيره ذلك فان الميلين المختلفين ليسا مما يقتضي الاجتماع لذاتيهما بل لان احدهما يستلزم الاخر وهما كان وجود الميل الاول

ممتنع

ممتنع الاجتماع مع عدم الثاني بعد ان ذكر ما المعترض ذكر وجوب الميل الثاني فتم شرح ان التعاقب الذي بين الفقود والان الذي يصير فيه غير موصل فيه غير ان الان الذي

صار فيه موصلا دفعة واشار الى وجوب وقوع زمان بين الانين الفقود وبينهما زمان كان فيه موصلا وذلك لان الميل الثاني لم يتجدد فيه بعد وانما

هو زمان السكون لا محالة لان سبب الحركة عن الميلين معدوما ولهما وقت الحجة قال الفاضل الشارح هذا بناء على ان الاثبات فيه اشكال

وهو انه عدم الان يكون لا على التدريج او دفعة والاول باطل والا لصار الان زمانيا والثاني يقتضي ان يكون ان عدمه متصلا بان وجوده فيلزم تتالي

الانين قال واجاب الشيخ عنه في الشفا بان قال انكم عدم الان لا يكون على التدريج او دفعة تقسيم غير حاصل لان هنا كون تسالما وهو يكون ثم عدم

في جميع الزمان الذي بعده فلو قال السائل ان الشيء عدمه في الان او العدم ذلك الان حتى يقال في جميع الزمان الذي بعده بل عن ابتداء عدمه معلوم ان ذلك

ليس في جميع الزمان الذي بعده لكان جوابا بل ابتداء الزمان الذي بعده في جميعه عدم ليس لابتدائه حد غير ذلك الان والتحقيق اشتغال ببعض الشيء

في زمان وكونه ثم الان الذي هو طرف ذلك الزمان على خلاف تلك الصفة قال فالتقرير كلام الشيخ والاشكال باق وعلى تقرير هذا بين الاول ان حصول الشيء

او عدمه على التدريج غير معقول الا في زمان لحصول الحركات في اجزاء الاوقات مثلا ولم يحصل شيء لم يكن حصوله في كل ذلك الزمان ولا يوجد

في قبل في طرف ولذ حصل شي ولو كان الحاصل هو الذي يحصل في الجزء الثاني كان ذلك الشي في الجزء الاول معدوما فيعدم حصوله تدريجا

ولو كان غيره لم يكن في ذلك حصول شي على التدريج بل حصول اشياء كثيرة في اجزاء ذلك الزمان واذا ثبت ذلك ثبت لزوم عدم الان عدم

الان المعروض فانما يحصل دفعة ثم يستمر بعد ذلك ماما فان كان حاصلا بعد ما لم يكن فلا بد ان يكون حصوله هو حاصلا في جميع ذلك

الان فتعين انه لو بقي متصلا بعده لزم ان يكون عدم الان حاصلا في جميع الزمان الذي بعده من غير ان يكون لذلك الزمان الذي طرف معين

فلم لا يجوز ان يتبع اللامماسة حاصلة في الزمان والحاصل بعد المماسة مع انه ليس لزمان اللامماسة طرف غير ان المماسة وقد يكون هنالك احد واحد

اقول على الوجه الاول ان حصول الشي على التدريج هو حصول الشي الذي هو موصوف بحقيقة لا يكون بل يتحصل الا في زمان كالحركة وما يتبعها فان تلك الامور يمتنع

وجودها دفعة ولا يلزم من ذلك ان يكون حصولها حصول اشياء كثيرة في اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث هي ليست مطلقة عن اشياء

كثيرة بل هو شي واحد من شانه قبول القسمة الى الاجزاء في قبل عروض القسمة لا تكون الا شيئا واحدا منطبقا على زمان ولا يكون لذلك

الزمان طرف يوجد ذلك الشي في ذلك الطرف لان وجوده ممتنع الحصول في طرف زمان بل واجب ان يحصل منطبقا على جميع ذلك الزمان

واما بعد عروض القسمة فيكون حصول اجزائه في اجزاء ذلك الزمان شيئا بعد شي هو الاعتبار الثاني والاعتبار الاول فهذا هو

الحصول على التدريج ويقابله ما يحصل لا على التدريج بل في طرف زمان فقط كوصول متحرك على مسافة الى منتصفها مثلا والحاصل

في زمان لا يعقل ان يكون اتصاله منطبق على ذلك الزمان بل يعقل انه لا يوجد في ذلك الزمان الا ويكون ذلك الشي حاصلا فيه

[illegible marginal notes]

وهذا القسم يتغير بالكم ما يكون حاصلا في الآن الذي يحاذي فيه حدود كالكون والتربيع مثلا واما ما يكون حاصلا في ذلك الآن كالاولاد والكون [illegible]

مسافة فيما بين طرفيها فان جميع ذلك مما يحصل في زمان من طرفه او فيه دون طرفه واما الحكم الذي [illegible] بتثبيت القسمة وحكم بان عدم الآن [illegible]

في جميع الزمان الذي يكون ذلك الآن طرفه وتبيين ذلك [illegible] تصور النقط فان الحكم بان النقطة موجودة هناك صادق على طرف الخط وليس بصادق

على نفس الخط المتصل واما الحكم بانها ليست موجودة هناك فصادق على نفس الخط وليس بصادق على طرفه ولا يلزم من ذلك

ان يكون للخط طرف آخر غير النقطة يصدق عليه الحكم بانها ليست موجودة هناك وعلى الوجه الثاني ان ذلك يقتضي [illegible]

الحجة المشهورة المذكورة في صدر هذا الفصل ولا تقتضي [illegible] الحجة التي اعتمد الشيخ عليها فان آن المماسة الذي يجب

ان يكون السبب الموصل موجودا فيه لا يمكن ان يكون مبدأ زمان تزول فيه علة السبب كونه موصلا لان ذلك الزوال مفتقر

الى حدوث سبب متجدد ولا يمكن اجتماعه مع السبب الاول والسبب الثاني من الموجودات التي تحصل في الازمنة دون اطرافها

[illegible] الموجود الا في اطراف الازمنة ولا مما يكون منطبقا على الازمنة باسرها [illegible] في الازمنة دون اطرافها [illegible] الشيخ

الحجة المشهورة في الكتاب لان ذلك [illegible] والدليل على ان الشيخ لم يعتمد الحجة المشهورة

تقريره على ذكر الموصل [illegible] موجودة في آن [illegible] الفاضل مولانا الشيخ [illegible] ذكر السبب الثاني

اقتصر على ذكر معلوله وهو زوال السببية عن السبب الاول ثم ان الفاضل الشارح صرح في الحجة بانكار وجود الميل الاول ثم بانكار اجتماع ميلين

مختلفين دفعة ثم بتجويز وجودهما في زمانين مختلفين [illegible] وكلاهما [illegible] وتمام هذا الكلام في كل واحد من

المواضع كفاية **تعريف** كل حركة في مسافة تنتهي الى سكون فلا يكون [illegible] الزمان المتصل فالحركة الوضعية [illegible]

الزمان المتصل فالحركة الوضعية وهي الدورية **اقول** لما فرغ من اثبات السكون بين الحركتين المختلفتين شرع في المطلوب وذكر [illegible] بيان

لان الحركة التي [illegible] الزمان دورية وتقريره ان كل حركة في مسافة [illegible] تنتهي تلك الحركة الى السكون لما تقدم [illegible]

للزمان لان الزمان الذي هو مقدار الحركة [illegible]

تكون اما مستقيمة او مستديرة كما سبق بيانه والمستقيمة لا يمكن [illegible] المسافات المستقيمة فاذن هي وضعية دورية واعلم

[illegible] السكون بين الحركات المختلفة [illegible] الزمان [illegible] الحركة المستديرة دون غيرها لا امتناع اتصال الحركات المختلفة بعضها ببعض

المجموع حركة واحدة والزمان اذ هو شيء واحد متصل [illegible] سكون [illegible] الاتصال الوحداني فان الحركة [illegible] الزمان

متصلة واحدة ليس الا الدورية فقد ظهر [illegible] المطلوب لا يفتقر الى اثبات السكون المذكور [illegible] افتقار **وايضا** ما كتب الشيخ [illegible]

غير موصل [illegible] يقولون صار مفارقا [illegible] الحركة والمفارقة التي [illegible] منسوبة الى ما تحرك عنه ليس تقع دفعة ولا فيها [illegible]

ولا حركة متصلة دائما ح

[illegible] مفارقة هو ان يزول كونه موصلا وانتهى دفعة **اقول** يريد ان المفارقة متصلة بالفصل المتقدم ومعناه انهم يقولون في [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible] اثبات ان الآن الذي [illegible] المتحرك يصير [illegible] الموصل مفارقا وقد رد عليهم [illegible] في مطلوبهم

بان المفارقة عبارة [illegible] منسوبة الا ما تحرك عنه [illegible] تقع دفعة [illegible] زمان ولا يوجد فيها [illegible]

يوجد [illegible] يتقدم بعضها على بعض [illegible] المفارقة وما يشبهها فاذن لا [illegible]

[illegible] كان موصلا [illegible] كون الشيخ [illegible]

[illegible] ذكره الشيخ [illegible] الحجة المشهورة [illegible]

لان تلك الحجة [illegible]

[illegible] الفاظها مطابقة لمعانيها الصحيحة فهذا ما [illegible] تقرير هذه المسألة **تذنيب** فالحركة التي ليست [illegible] القوة

عليها من حيث هي غير متناهية هي الدورية **اقول** قد مر في الفصل الاول من الفصول [illegible] لان القوة [illegible]

[illegible] حركات غير متناهية وبين في الفصلين [illegible] ان الحركة [illegible] غير المتناهية هي الدورية فاذن الحركة التي [illegible] القوة

من حيث هي غير متناهية هي الدورية [illegible] الفصل [illegible]

القوة [illegible] اما العدة **الثاني** اعلم انه لا يجوز ان يكون جسم فيه قوة غير متناهية يحرك جسما غيره [illegible]

فاذا حركته [illegible] حركات [illegible] في القوة ثم [illegible]

[illegible] **اقول** يريد بيان امتناع [illegible]

غير متناهية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مصادقة الاعظم اكثر منها مصادقة الاصغر فاذن يكون تحريك الاصغر اكثر من تحريك الاعظم وهذا هو ما اشار اليه الشيخ في الفصل الاول من

هذا النمط في الفصل السادس من النمط الثالث ثم لما كان مبدأ التحريك واحدا بالفرض مع [illegible] الزيادة والنقصان بالقوة في

الجانب الآخر الذي فرض الانهاية فيه فيكون كذلك النقصان ويلزم منه انقطاع الاقوى فيكون من ذلك الجانب ايضا متناهيا وقد فرض

هو فاذن هذا الفرض محال واعلم ان هذا البرهان اعم مما افاده انما استعمله الشيخ فان الحاصل منه ان القوى الغير المتناهية

لو حركتا بالفرض جسمين مختلفين لوجب ان يكون تحريكهما اياهما متفاوتا ويلزم منه كونهما متناهية بالقياس الى احدهما

بعد ان فرضت غير متناهية مطلقا هف فاذن القوى الغير المتناهية سواء كانت جسمانية او غير جسمانية يمتنع ان

يكون مباشرة لتحريك الاجسام بالقسر والشيخ خصصه بالقوى الجسمانية لان غرضه في هذا الموضع هو نفي اللاتناهي

عن القوى الجسمانية والاعتراض المشهور الذي اورده الفاضل الشارح عليه تجويز ان يكون التفاوت في التحريكين

بالسرعة والبطؤ وح لا يلزم منه انقطاع احديهما مندفع لان المراد بالقوى المذكورة ههنا هي التي لا نهاية لها باعتبار المدة

او العدة دون الشدة على ما مر ثم انه اورد عليه سؤالا آخر وهو ان القائلين بقدم الحوادث لما استدلوا بوجوب

ازديادها كل يوم على تناهيها رد الشيخ عليهم بان قال العالم يمكن لها مجموع موجود في وقت من الاوقات لم يمكن الحكم

بالازدياد عليها صحيحا فضلا ان يكون مقتضيا لتناهيها فاذن للقائل ان يرد عليه ههنا بما رد به هو عليهم بعينه وبيان

[illegible] التي تعرض القوة عليها مجموع موجود في وقت ما فاذن لا يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان [illegible]

او رد عليه بعض [illegible] السؤال [illegible] المحكوم عليه ههنا كون القوة قوية على [illegible]

لم يكون القوة قوية على تحريك [illegible] فيقع التفاوت في القوة [illegible]

فالحكم [illegible] موجودا في وقت ما استحال الحكم عليها بالزيادة والنقصان ثم قال الفاضل [illegible]

تستدلون على تفاوت قوة القوة [illegible] التفاوت في تلك الافعال [illegible]

هي [illegible] الغير المتناهية مطلقا [illegible]

ذلك كونه غير متناه في العدم [illegible]

الاول [illegible] العقل [illegible]

كان او عددا فيكون [illegible]

او يوصف

او يوصف في احديهما به [illegible] بالزيادة والانتقاص عليه لا يكون الا في الجهة الموصوفة باللانهاية [illegible]

فان الحكم بها في جهة واحدة لا ينافي [illegible] اللانهاية في الجهة الاخرى [illegible] المذكور ولا امتناع [illegible] اللانهاية [illegible]

[illegible] عند جمهور الحكماء [illegible] في نهاية الحوادث [illegible]

[illegible] الماضية [illegible] في الجهة الاخرى [illegible] الا بالازدياد [illegible]

من القوة المذكورة فلما كان [illegible] بالفرض وكانت [illegible] الزيادة والنقصان [illegible] القوى المختلفة [illegible]

[illegible] التفاوت في الجهة الاخرى [illegible] التفاوت [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible] **مقدمة** اذا كان [illegible] جسما [illegible]

[illegible] **أقول** [illegible] القوى الجسمانية

غير متناهية التحريك [illegible]

[illegible] الفصل [illegible] الجسم [illegible]

اذا فرضنا مجردين من تلك القوة [illegible] **مقدمة اخرى**

القوة الطبيعية [illegible] لجسم [illegible]

[illegible] **أقول** [illegible] القوة الجسمانية المسماة بالطبيعة اذا حركت جسمها

ولا يكون ذلك الجسم خاليا عن المعاوقة [illegible] الطبيعة [illegible] الجسم [illegible] تفاوت

[illegible] في المقدمة [illegible] تفاوت [illegible] في المقدمة [illegible]

[illegible] التفاوت [illegible] **مقدمة اخرى** القوة في الجسم الاكبر اذا كانت

[illegible] للقوة في الجسم الاصغر [illegible] الجسم الاكبر اقوى [illegible]

[illegible] **أقول** [illegible] المقدمات [illegible] القوى الجسمانية [illegible] الاجسام [illegible]

المختلفة بالكبر والصغر [illegible] **اشارة** [illegible] في جسم من الاجسام قوة

طبيعية [illegible] الجسم [illegible] **أقول** لما فرغ من تقرير المقدمات شرع في المقصود [illegible] في صدر الفصل **قوله**

لان قوة ذلك الجسم [illegible] **وقوله** [illegible] في العدد [illegible]

[illegible] المقصود [illegible]

اي كون القوى الطبيعية الغير القادرة على تحريكات غير متناهية [illegible]

حتى يكون نسبة المتحركين والمحركين واحدة اشارة الى المقدمة الاولى والى الاحتياج اليها وهو لو كانت المعاوقة لو كانت في الكبر اكثر
منها في الصغير مع ان القوة في الكبر ايضا اقوى منها في الصغير لكانت نسبة المتحركين والمحركين واحدة لكن بين الامرين كما مر
في المقدمة الاولى **قوله** بل المتحركان في حكم ما لا يختلفان والمحركان يختلفان اشارة الى ما استبان في المقدمة الثانية وهو كون
التفاوت بحسب المعاوق … على الاطلاق … **وقوله** فان حركا جسميهما من مبدا مفروض حركات لا غير نهاية … ما ذكرنا تقريره
بالاحالة على ما مر وهو انه يلزم من ذلك وقوع التفاوت في الجانب الذي فرض غير متناه ويلزم منه تناهي الاقوى كلام **وقوله** ولكن حركة
الاصغر حركات متناهية كانت الزيادة على حركاتها على نسبة متناهية فكان الجميع متناهيا تتميم لهذا البرهان وانما احتاج اليه
ذلك لان اللازم مما مضى ليس الا وجوب تناهي الحركات الصادرة من الجسم الاصغر لكن كان ذلك في الحجة السابقة خلفا لان القوة
الواحدة اقتضت من حيث هي غير متناهية فعلا متناهيا ولم يكن ههنا خلفا لان القوة ليست بواحدة بل انما لزم المحال الذي … من
حيث ذكره وهو ان تناهي حركات الاصغر يقتضي تناهي حركات الاكبر ايضا لكونها على نسبة جسميهما المتناهيين وهو مما مر في المقدمة
الثالثة فهذا تقرير ما في الكتاب واعلم انا ذكرنا ان الشيخ يريد بيان امتناع كون القوى الجسمانية غير متناهية التحريك فبين امتناع صدور
قسمي التحريك منها اعني الذي بالقسر والذي بالطبع على غير نهاية لكن لما كان البرهان الذي اقامه على امتناع كون القوة الجسمانية غير
متناهية التحريك مبنيا على امتناع صدور قسمي التحريك منها اعني الذي بالقسر والذي بالطبع على غير نهاية لكن لما كان البرهان … مختصا
بالقسم الاخير … الذي يستعمل فيه هذا البرهان الذي اقامه على امتناع كونه محركا بالطبع غير متناه ولا … في ذلك لا نسلم تعميم الامتناع
صدور التحريك الغير المتناهي من قوة حالة في جسم لا معاوق فيه … بانتقاض … كالطبيعة والنفوس الفلكية المتعلقة
في اجسامها وبالجملة القوى … التي في الاجسام البسيطة والتحريك بالطبع الذي يقابل التحريك القسري يكون الحكم فيه … كون
متناهيا للتحريكات الصادرة من النفوس النباتية والحيوانية مع ان اجسامها المركبة لا تخلو عن معاوقات تقتضيها طبائع
بسائطها على ما بين فيما مر وايضا اثر تلك النفوس … محالة لا يكون تلك المحال اجساما بالية فاذن هذا البرهان كان اخص
مما يحتاج اليه لما كان المقصود ههنا بيان امتناع كون صور الفلكية المنطبعة في هيولياتها مبدا للتحريكات الغير المتناهية اقتصر
الشيخ بهذا البرهان المشتمل على حصول المقصود **تذنيب** فالقوة المحركة للسماء غير متناهية وغير جسمانية فهي مفارقة
عقلية وفي بعض النسخ فهي غير جسمانية فهي مفارقة عقلية **اقول** قد بان فيما مر وجوب وجود حركة غير متناهية وبان انها لا تكون
الا دورية وبان في النمط الثاني ان الاجسام المتحركة بالحركة الدورية هي السماوية فاذن ثبت ان … القوة المحركة للسماء
غير متناهية وثبت ايضا بالبرهان المذكور في الفصول المتقدمة ان القوى الجسمانية لا يصدر عنها حركة غير متناهية فانتجت المقدمتان

لنا العقل

ان القوة المحركة للسماء ليست بجسمانية وما بين … في كونها مفارقة فاذن هي مفارقة والمفارقة … العقل والنفس … فاذا كان
الخروج فيها بالقوة من الكمال الى الفعل والا فلا احتياج لها الى التحريك فان … في التحريك … يكون كمالاته موجودة بالفعل يخرج
تلك الكمالات التي فيها بالقوة الى الفعل وذلك الشيء هو عقل ولا محالة يكون ذلك الشيء هو السبب الاول لتحريك السماء فاذن القوة الاولى
بعينها المحركة للسماء مفارقة عقلية **وهم وتنبيه** ولعلك تقول انه قد جعلت للسماء محركا … مفارقا وقد … قبل النفس يكون
التحريك اما عقليا صرفا واما قوة جسمانية فجوابك انه … متحركا … يكون اللاصق بالتحريك قوة جسمانية **اقول** قد تبين في
الفصل … المحرك للسماء لا يجوز ان يكون عقلا او قوة نفسانية جسمانية وههنا قد حكم بانه مفارق عقلي وذلك يوهم مناقضة
… ان الحكم بان … لا يجوز ان يكون عقلا انما هي في كون العقل مبدأ قريبا وههنا … المحرك النفس
والمحرك العقلي … والغاية … كانت من حيث هي علة العلة الفاعل مبدأ بعيدا فهي من حيث … الفعل اليها باعتبار
غير اعتبار … الى سائر العلل مبدأ قريب … فلا اشكال على الفاضل الشارح وهو … المحرك القريب … كان جسمانيا … نفس
او عقليا او … يكون … صاحبين **وهم وتنبيه** ولعلك تقول ان … جاز ذلك فيكون متناهي التحريك … التحريك فيكون … غير متناهي
الحركة فاسمع … اعلم انه يجوز ان يكون محرك غير متناهي التحريك يحرك شيئا … ثم يصدر عن ذلك الامر حركات غير متناهية لا على انها
عنه لو انفردت بل على انه لا يزال ينفعل عن ذلك المبدأ … وينفعل … قبول الانفعالات الغير المتناهية غير تاثير الغير المتناهي
والتاثير الغير المتناهي على سبيل الوساطة غير تاثيره على سبيل المبدائية وانما الممتنع في الاجسام احد من الثلثة فقط **اقول**
معنى السؤال انه لما جاز ان يكون المباشر لتحريك السماء قوة جسمانية فيكون تلك القوة متناهية التحريك لا … التحريك فيكون
محركة لغير الحركة السماوية الدائمة … الجواب … يجوز ان يكون محرك غير متناه … عقلي غير متناهي التحريك يحرك قوة حالة
في جسم … في تلك القوة امور متصلة غير قارة ثم يصدر عن تلك القوة حركات غير متناهية في ذلك الجسم لا على انها تصدر
عن تلك القوة لو انفردت بل على انها تنفعل دائما عن ذلك المحرك العقلي وتفعل بحسب الانفعالات … ثم … في البيان
بالفرق بين الانفعالات الغير المتناهية وبين التأثيرات الغير المتناهية على سبيل الوساطة وبين تلك التأثيرات على سبيل
المبدائية وذكر ان الممتنع على القوى الجسمانية هو الثالث فقط واعترض الفاضل الشارح بان الامور … في القوى الجسمية
لا يجوز ان تصدر عن العقل فان ما ثبت … لا يكون علة للمتغير … فلا يجوز صدور الحركات عنه من غير احتياج الى النفس …
لا يمكن القطع في … القوى الجسمانية بانها لا تقوى على افعال غير متناهية لاحتمال انفعالها عن العقل دائما والجواب …

المتغير انما يصدر عن الثابت بتوسط الحركة الدائمة والحركة لا يوجد الا عند تجدد احوال في محركها منسوبة الى الارادة او الى الطبع او قسري
يكون كل حد من الحركة علة لتجدد حال وكل حال علة لتجدد حد من الحركة فيتصل التجددات في المحرك والحركات في المتحرك فاذن لا بد من محرك يتجدد
احواله وليس بعقل ولما امتنع في الفلك انتساب تلك الاحوال الى الطبيعة او القسر ثبت انتسابها الى النفس وايضا لا احتمال لكون القوى
الجسمانية قوية على غير المتناهي بحسب الفعل كما مر فليس بالتام حاجة الشيخ الى غير ما صرح به لكنه لا يتصور قبل الاشتهار الانفعالات
وانفعالات **اشارة** فالمبدأ المفارق العقلي لا يزال يتشعب منه تحريكات نفسانية للنفس السماوية بحسب جهات شتى ...
ينبعث عنها الحركات السماوية على النحو المذكور من الانبعاث ولان تأثير المفارق متصل فما يتبع ذلك التأثير متصل على ان المحرك الاول
هو المفارق لا يمكن غيره فلا **اقول** فيه بيان كيفية صدور الاحوال المتجددة في النفس الفلكية عن العقل وصدور الحركات بحسبها عن النفس
نقل الشارح **اشتباه** صاحب المشارب قد شهد بان محرك كل كرة تحركه تحريكا غير متناه وان غير المتناهي في القوة لا يكون
جسمانية فعقل منه كثير من الصحابة حتى ظنوا ان المحركات بعد الاول قد يحرك بالعرض لا تفاوت في الاجسام العجائب ثم جعلوا لها تصورات عقلية
يحفظهم ان التصور العقلي غير ممكن لجسم او لقوة جسمية وغير ممكن لما يتحرك بذاته او يتحرك بالعرض ان الطبيعي يتحرك بذاته وان لست
لم تستحيل ان يقول ان النفس الناطقة التي لنا متحركة بالعرض الا بالمجاز وذلك لان الحركة بالعرض هو ان يكون الشيء ابعاد له وضع وموضع
ثم يزول ذلك بسبب غيره ما هو فيه الذي هو مستطيع فيه **اقول** قد عرف بان كثرة العقول التي قد عرفت انها بين الشيئين المشبهة
في جميع السماويات واحد وان المعلم الاول قد حكم في موضع بوحدته وفي موضع بكثرته وذكرنا وجه الواحد من قوليه فذلك القدم
زعموا ان الحركات السماوية من نفوسها المنطبعة في اجسامها ولزم العقول تحريكها بالعرض لان الانفعال في التحرك بالذات يتحرك بالعرض والمحرك
والمتحرك يحتاج من حيث يتحرك الى محرك آخر ولا يتسلسل بل يجب ان ينتهي الى محرك غير متحرك من حيث هو محرك قالوا فذلك المحرك الذي لا يتحرك
من حيث هو محرك هو العلة الاولى والعقل الاول وساير ما عدا ذلك التي هي المحركين متحركة بالذات او بالعرض وذلك غير واجب
لانه يجوز ان يكون المحرك غير متحرك من جهة ما هو محرك وان يكون متحركا من جهة اخرى شيئا من جهة كونه حالا في مادة وهؤلاء لما حملوا على الاكتفاء بالنفوس
المنطبعة في مواد الافلاك دون النفوس المفارقة والعقول خرج الشيخ عليهم في هذا الفصل الشيئين احدهما قول المعلم الاول فانهم يدعون
مذهبه وذلك انه صرح بان محرك كل كرة يحركها تحريكا غير متناهية وبان التحريك الغير المتناهي لا يكون بقوة جسمانية والثاني ان القول ان يقتضي
ان محرك كل كرة جوهر مفارق وتلك القوم المذكور قد غفلوا عن جميع المتقابلين وانتاجهما والثاني اعترافهم بان للنفوس السماوية
تصورات عقلية هي مبادي شوقاتها وتقرر ذلك لان التصور العقلي لا يمكن ان يكون لجسم او قوة جسمانية في النمط الثالث وكل متحرك

بالذات

بالذات وبالعرض فهو جسم او قوة جسمانية فان التصور العقلي لا يمكن ان يكون لما يتحرك بالذات او بالعرض لكن للحركات السماوية تصورات
عقلية فهي غير جسم فاذن هي عقول مفارقة غير متحركة بالذات ولا بالعرض ثم ان الشيخ ازال وهم من ظن ان النفوس المنطبعة متحركة بالعرض شبيه
النفوس الفلكية بها مبينا ان معنى الحركة بالعرض ونبه ذلك ليعتبر النفوس الناطقة وجميع ذلك ظاهر اعلم ان المحصلين من المشائين لا بد ويثبتون الى
ما ذهب اليه القوم المذكورون ومنهم من ذهب الى الفرق بين تفصيل الامر يحسب ذلك قول الشيخ في كتابه الموسوم بالمبدأ والمعاد فانه قال بعد العبارة
والفلاسفة يصحح عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهر في زمانه ويتبع عدده عدد المبادي المفارقة والاسكندر يصحح ويقول في رسالة
الى المبادي ان محرك جملة السماء واحد لا يجوز ان يكون عددا كثيرا وان لكل كرة محركا مشوقا يخصها وثامسطيوس يصحح ويقول اما
هو اصناف ان الاول هو الحق ووجود مبدأ الحركة خاصة لكل فلك على انه فيه وجوده مبدأ الحركة خاصة لها على انه معشوق مفارق
اشارة الاول ليس فيه حيثيات لوحدانيته فيلزم كما علمت ان لا يكون مبدأ الا لواحد بسيط الا بالتوسط وكل جسم كما علمت
مركب من هيولى وصورة فيتضح لك ان المبدأ الاقرب لوجوده عن اثنين او عن مبدأ فيه حيثيات ليصح ان يكون عنه اثنان
انك علمت انه ليس لا هذه الهيولى والصورة علة للاخرى بالاطلاق ولا واسطة بالاطلاق بل يحتاجان الى ما هو علة لكل
واحد منهما اولهما معا ولا يكون جماعة الاجسام بغير توسط فالمعلول الاول عقل غير جسم ثم قد صح لك وجود عدة عقول متباينة
ولا شك ان فيها المبدع الاول في سلسلتها او في حيزها العقل **اقول** يريد بيان ان المعلول الاول لا يمكن ان يكون جسمانيا بل عقل
مجرد وقال الفاضل الشارح هذا الفصل يشتمل مع الذي يليه على بيان الطريقة التي اخترناها لاثبات العقول وتقريرها في هذا الفصل ان المبدأ الاول
ليس فيه كثرة لوحدانيته كما عرفت في النمط الرابع فيلزم كما علمت في النمط الخامس ان لا يكون مبدأ الا لواحد بسيط الا بالتوسط وكل جسم كما علمت في النمط
الاول مركب من هيولى وصورة فيتضح لك ان المبدأ الاول لوجود الجسم يجب ان يكون اما من شيئين او يكون وجود الجسم عن مبدأ فيه حيثيات ليصح
ان يصدر عنه الهيولى والصورة معا لانك علمت في النمط الاول ان الصورة لا واحد منهما علة ولا واسطة مطلقة للاخر بل يحتاجان معا الى علة
توجد كل واحد منهما فان الايجاد للمركب مسبوق بايجاد اجزائه او توجدهما معا فلا يجوز ان يكون علتهما القريبة شيئا غير منقسم فاذن المعلول
الاول جوهر بسيط ليس بجسم ولا جزء جسم ولا نفس يتعلق بجسم ثم هو عقل محض وانت تعلم انه يصح لك في هذا النمط وجود عدة عقول متباينة الذوات
هي مبادي تحريكات الافلاك ولا شك ان هذا المبدع الاول في سلسلتها او انه محرك الفلك المحيط والافلاك في حيزها العقل المسلم الذي يكون محركا
لفلك لا يكون مشاركا لها في التجرد والبراءة عن القوة **تنبيه** وقد يمكنك ان تعلم ان الاجسام الكرية العالية فلا يمكن لكوكبها كرة

العدد **قوله** هذا الفصل يشتمل على اربع مطالب لكثرة ما تقدم بيانه والذكر فيه سبب التنبيه انما جمعها بهذا تذكيرا وتنبيها على كثرة العقول فالاول
هو معرفة كثرة الاجرام العالية والثاني معرفة كثرة محركاتها اعني نفوسها والثالث معرفة كثرة مشوقاتها اعني عقولها والرابع معرفة
اختلافاتها الذاتية بعد اشتراكها في بعض الامور وقدم الفصل ترغيبا على توقف عليها الفاعلية وهو قد بيان ذلك لكل المطالب
الاول انه النظر في جزء العلوم الرياضية ولذلك لا رغبة قد يمكنك ان تعلم ولم تشتغل بعلمها قد ذكرنا وورد انظار اهل هذا العلم في ذلك
الاجمال فاقول الاجرام العالية قسمان كواكب وافلاك اما الكواكب فينقسم الى سيارة والى ثوابت السيارات سبعة والثوابت اكثر من ان تحصر وقد رصدنا
الف ونيف وعشرون كوكبا والطريق الى معرفة وجود الكواكب هو العيان لا غير والى معرفة سيرها وشباتها والرصد والى الافلاك كثيرة والطريق الى
اثباتها الاستدلال بحركات الكواكب التي وجدوها بالرصد بعد تمهيد الاصول الحكمية وهي استناد كل حركة الى جسم متحرك بالذات وتحركها مستديرة
ووجوب اتصال في الحركات الفلكية المستديرة البسيط ووجوب التشابه فيها واستحالة الخرق والالتيام على اجرامها وقد اختلف اهل العلم في ذلك
اختلافا فالارجح ما له بعد ان قسموا الاولى فظهر منها حركة واحدة لا بسيطة او مركبة والاجرام بفضل الكلية اليها فالقدما اثبتوا ثمانية افلاك
محيط بعضها بالبعض بحيث ماس مقعر العالي محدب السافل ويكون مركز الجميع مركز الارض واحدها وهو المحيط بالكل فلك الثوابت
وان كان كون الثابت على افلاك كثيرة ممكنا وهو الفلك الثامن فلك البروج وسبعة للسيارات على النظم المشهور وان كان ذو اختلاف
زاد وفلكا اخر محركا لحركة الكل الحركة اليومية وجعلوه محيطا بالكل ثم ان المتاخرين جعلوا الفلك الكلي لكواكب منقسما الى اجسام كثيرة
حركات في كل كوكب على الاوضاع والاستقامة والرجعة والسرعة والبطوء والبعد والقرب بالنسبة الى الارض فمن المحصلين منهم من جعل الفلك الى اجسام
كالقائلين بالمثبتات المحلوة والمرفوعات واشباهها وجعلوها منفوذة في جرم متحرك اخرى فلكه الكلي ومنهم من جعل في حركاتها اليه مختلفة
بالسرعة تارة عند الرجوع وما يقابله عند الاستقامة كالقائلين باقبال الفلك وادباره من غير استناد ذلك الى حركة بسيطة تثبت به الاراء
اختلفوا في اعدادها ولا المحصلون الذين يطرحون القوانين الحكمية فقد اختلفوا ايضا في اعدادها بعد اتفاقهم على وجوب استنادها
والعلم الاول ذكر ان بعد الجميع لترتيب نصين فاقوقهما الغائر من المتقدمين لكل فلك والكواكب قبلها
مركزه مركز العالم بل محدبه ومقعره محدب بالجهة وهو فلك الكل ويشتمل على سائر افلاك الا انه قد ان منه المعنى الكلي
بالشمس والذي يشتمل على سائر افلاك وفلكا خارج المركز غير مركز الارض ومقعره ومحدبه يماس مقعر وكذا
الارض وجانب الاقرب حضيضا وفلكا اخر مائلا ومنه غير محيط بالارض ومن يحمل الى خارج المركز مماس محدبه بسطح

ذروة وذروته وقربه حضيضا اما خلاف الثوابت قبلها الفلكين اعني خارج المركز والتدوير فيه غير جانبا ما على الاقرب
بطليموس وبراهين تخارج لها الكواكب اسطوانة ثلثه ذات تدوير بحيث يماس سطحها سطح التدوير ومقعر الشمس
مركوزة في الخارج المركز وادوار العطارد وفلكان خارج المركز فيكون فلكه خارج المركز يشتمل على اجزاء
الملبس في السطوح واشتمال المثل وهو على الفلك التدوير والمشتمل يكون جميع افلاك السبعة على
وعشرين ومع الفلكين العظيمين اربعة وعشرين عشرة منها موافقة المركز لمركز الارض وثمانية خارجة المركز وستة افلاك
الاعلى بحركته الاولى اليومية وسائرها تتحرك بحركته ثم يتحرك فلك الثوابت بحركته الثانية البطيئة ويتحرك كل بعضها ولكل افلاك الباقية حركة
الممثلات الستة تتوافق القمر فاما لا تحركه عن الكلي المذكورتين فينتظم الرجعة والاستقامة والسرعة والبطء والقرب والبعد بحركات الافلاك
الخارجة المركز والتداوير وحركات الكواكب المختلفة الطول في تلك الحركات على التفصيل المذكور في كتب الهيئة وتلك حركات
المرجوة وقد وحكمة التحيرة وبعض اختلافات خمسة والقمر والحركة المقتضية كما فصل البعد بين قطبي الفلكين العظيمين عليها بطل وجوده
السالم حصة ما هي مباحث الاثبات اجرام اخر تحرك بها وقد اشار الشيخ وغيره من حكماء المهندسين الى عدد هذه الافلاك تسعة
ما سوى اجزاء من الحركات التي يحصل الاعظم الاول منها على ذلك اتفاقها على ما سبق ذكره فهذا القول الحاصل في عدد الافلاك **قوله** على
على اصول كلية يعلم ان كل جسم منها اما فلكا محيطا بالارض على مركز او خارج المركز واما فلكا غير محيط مثل التداوير او كواكب
مستديرة على محور الفلك في ذلك على الكواكب وفي الكواكب بشبه الارض ثم ان الافلاك التي هي كرة فيها كان يحيط باجرام
وبركة في ذلك لصغره واما اذا تاملت حال القمر في حركته المضاعفة والجهة حال العطارد في اوجه ولو كان بها الحركة
الكواكب الى حركة فلكه عن مركز الموجود له وهو معرفة كثرة السماء من الافلاك ومنها حكم ولها الاولى
ولكن على الصعوبات اعلم انهم اختلفوا في حركات الافلاك الخارجة الكواكب السبعة ويبين الاول كواكب مبدا حركات افلاكه من
واحد ولو حركة معنى الكواكب ولعلها وبافلاكه يحط الكواكب لعدد لكل يتعلق نفس الحيوان وافلاكها باقية بعدد ذلك وبسيط
كالقوة المحركة لسعة الكواكب التي هو الفلك في افلاكه التي هي كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى هذا التقدير يكون النفوس الفلكية سبعة اثنان
الفلكين العظيمين مع سبع سيارات مع افلاكها وذوات التداوير الى الكل قلت الافلاك المذكورة وفي محركة له ولكل كوكب وقد
اسم الكواكب ايضا حركات مختلفة النفس بكما اشير الافلاك ان كانت كلها في وجوب الخروج الى الحركة المبنية القوة الى الفعل الامر

شيء غير محسوس بما فوق القمر لا القمر فان لم يكن بحوه حاله الاسر فيها الا انعكاس كل امر شيئا الهالات في قوس قزح او اجسام ما موجوده واقعه بحد انه كالكره

في جميع الاوقات على حاله واحده لم يكن الحركه استداره ولكنه الكل العظيم فيه شكل ولا فوق انه لا الكون سيما موجود اوله بحسب بسائط واصابع بغيره

وشوق الطبع فقصد والعقل المحرك بحسب هذا الراي بعدد الافلاك مع الكواكب جميعا والشيخ حكم بذلك في الكتاب بعينه لانه لا جسم بينهما فلما كان كونها

سببا هو مبدا الحركه مستديره على نوع انه يتم العدد في ذلك عند الكواكب مع كونها دائره عن تغير وحدوث كون هذه الافلاك الحاملة للمراكز والتداوير والكواكب

محصه بالانواع الصور كما ليه الماده على صور المثال ثم في السبع في الوهم المذهب عند العوام مولد الكواكب تحركت في الافلاك فتحرك الحيوان

المياه ثم ان العوالي تحكم الحركات المنتشر الحركات من حده انما اعلاه بسببين احدهما البرهان الكلي المسلم وهو الاشياع الحركي والاجسام على

الاحكام دوات الحركات المستديره ما الطبع والاشياء بعد ولذا الكواكب تحت حول الارض الى عوالم الان نحو واما اجرامها الافلاك والله

برهان حدسي وهو لذا الرصد والاعتبار حلالان على مواقع مركب من القمر او حيز كل بعده عن بعد عند كونه من الاجتماع والاستقبال

الضوئيين وهو عند كونه في ربعي الشمس لكن على مواقفه من ربع عطارد او حيز كل ودوره من احد هما عند كونه في ربع من اول ثم اسم اول

بالسوية الثاني عند كونه في اول الميزان الا ان اوج العقرب يكون البعد عن الارض في اوج التدوير بخلاف القمر فان اوجه شيء ما

ومواقعه حصه من بين الصعود على اتساع وهو عند كونه في اول جدي السرطان وانه على ان اوله الفلك الحامل المدور محرك كان التدوير

نقطع الحامل حركته وحده لم يرسم لكن ليس الوضع في القمر انه مطلع مدوره تحرك الى الى البروج كل يوم العدد وعشرين جزءا او كسرا

وستين جزءا المحيط بحمل التدوير وهو الحامل حركته حركه المثل جميع الاختلاف التوالي احد عشر جزءا او كسر وهو الحامل على ما ينقص

منه اكثر مما انقص الاختلاف الحسي وشي حركه مركز التدوير من موضعه الاول الى ثلثه عشر جزءا او كسرا وبعده الانحراف مع الاعضاء يكون مركز التدوير

عند موافاه الشمس في اوج الاوج الحامل فاذا تحركت الفلكان من موضع الموافاة حركتهما المذكوره بين هذا الاوج على احد جانبي الشمس على

احد عشر جزءا او كسر ذلك المعتضع وهو مركز التدوير على جانب الاخر على البعد ثلثه عشر جزءا وحركت الشمس حركتهما الحاصله بهما فاذا صار

الحاصل على المركز في هذا فكانت الشمس متوسطه بين الاوج ومركز التدوير على بعد متساو بين كل واحد منهما ما عشر جزءا او كسرا

هو بعد مركز التدوير عن الاوج وهكون ذلك البعد ضعف بعد المركز عن الشمس بالبعد المتساوي الحركه الحاصل بين القدر الحركه المستعمله

سو بهذا الوجه ايضا بعد بعد المركز عن الشمس ربع دور وبعد الاوج عنها ايضا ربع دور فكان بين الاوج والمركز نصف دور

واني المركز مقابله الاوج في نصف واذا صار بعد المركز عن الشمس نصف دور يصير الاوج عنها ايضا نصف دور فكانت موافاته في استقبال الشمس وكذا في التربيع

عادلا

فان المركز يوافي الاوج في الاجتماع والاستقبال ويحصل في الحضيض في التربيعين واما عطارد فلما كان مركزه خارجا عن مركز المدير والحامل واوجه

يتحرك الى المثل المطلق المشتمل على الاولى والعكس ولكن المدير يتحرك بالحامل على خلاف التوالي قدر حركة الشمس والحامل يتحرك بالتدوير على التوالي

ضعف ذلك كان التدوير الارض متفقا انه يكون مركز التدوير في الاوجين معا وجاب الحركه الفلكان عن ذلك نصف بعيد المركز عن الاوج

ضعف بعد الشمس عن اوج المدير بعد ذلك في الحركتين متشابهين الاكثر فصار ما مثل سيره والبعد بين الاوجين مثله فيكون اوج المدير متوسطا

بين اوج الحامل ومركز التدوير حتى اذا صار بعد المركز عن اوج المدير نصف دوره استقبل اوج الحامل من الجانب الاخر فوافاه المركز في حضيض

المدير وانحدر ذلك كان المركز في هذا الاوج اقرب الى الارض مما كان في الاوجين معا ويكون اقرب بكثير هذا المركز من الارض في موضعين متساويي البعد

من الاوجين المتقابلين يكونان لاجل الاوج الاعظم قريبا من الاوج الابعد مما او السرطان والاخر على التثليث من الاوج

الابعد وعلى التسديس من الاوج الاول فانه حال القمر وعطارد في اوجيهما الى وصولهما الى اوج الحامل مرتين في دوره واحده وذلك

لعصر ان يكون الحركات مستنده الى الافلاك الكلية لا يكون الشمس مما فان لا يتبع الخرق في اجرام الافلاك وانكر اتصال الشيء لكون

الواحد متحركا بالحركتين مختلفتين قال الان الاشتغال الجهتين يلزم الحصول في ذلك الحركه فلو اشتغل بالجهتين لزم حصوله في جهتين

سواء كان الاشتغال بالذات او بالعرض ايضا ثم قال الاقوى ان يراد الحجر تحرك الى الجهه والنمله الى الخلاف فيما لا ينقل الا ان يكون

للنمله وبعد حال حركه الحجر وهي حال حركه النمله وهذا وان كان مستبعدا لكنه الاستبعاد عند من لا يعتاد هذا الجواب على الوجه

لا يتحرك الى الجهتين من حيث هما كذلك ان يتحرك حركه واحده مركبه منهما فان الحركات اذا تركبت وكانت الى جهة واحدة احدثت

حركه اسرع ونحو هما اولئك كانت في جهتين متضادتين احدث حركة ضعيفه بقدر فضل البعض على البعض ولكنه لم يكن فضل الا لم

كانت في جهات مختلفه احدث حركه مركبة الى جهة متوسطة بين تلك الجهات على نسبتها وذلك على قياس المتحركات فلا يقوى بالجسم الواحد

لا يتحرك من حيث هو واحد الا حركه واحده الى جهه واحده الا ان الحركه الواحدة كما يكون متشابهة فقد يكون مختلفة وكما يكون

بسيطه فقد يكون مركبة وكل بسيط متشابه وكل مختلف مركب ولا ينعكس ان الحركات المختلفة بالقياس الى متحرك كالاول والثاني

والى غيرها بالعرض ولا يكون جميعها بالقياس الى متحرك واحد بالذات بل لو كان فيما هو بالقياس اليه بالذات لكان احدها بالعرض لو

لو ان ذلك فقد ظهر انه لا يلزم ان يكون الجسم متحركا بالحركتين من حيث هو واحد في جهتين فلم الجواب وذلك لا ينكر ان شيئا مستبعدا فضلا عن محال

قوله ويعلم انه لا يمكن الخرق فيه الشمس هي على قياس واحد ويعلم انه لا يجوز ان يكون بها الخط الذي هو المعدل ممتنعا

انما هي امر ما فوقه وهذا هو المطلوب الثالث نعم هو موقوف على كثرة العقول فان اختلاف الحركات يقتضي اختلاف مبادیها المعشوقة [illegible]
وانما ثبت ذلك بعد ابطال القول بان الفلك الاسفل انما يتحرك شوقا الى الفلك الاعلى كما مر والقائلون به يجعلون اول الافلاك
[illegible] معشوقا غير مشتاق فينقطع الاحتياج به وهذا الرأي هو ما مال اليه ابو البركات البغدادي ونسبه الى القدماء فاما ما نقل عن الشيخ
عنه بقوله [illegible] بعد الاشارة الى انه مذهب قوم ولما لم [illegible] ابطال هذا الرأي في الفصل الثاني عشر من هذا النمط لم يتعرض هنا لذلك وانما
ثبت انها انما تتحرك شوقا الى معشوقاتها المجردة لا الى الاجسام المحيطة بها فتعين مذهب القائلين بنفوس متحركة يكون العقول المعشوقة [illegible]
تسعة عاشرها العقل المخصوص بان له فائضة على عالم الكون والفساد الذي يسمونه العقل الفعال وعلى المذهب الذي ذهب الشيخ اليه يكون
عددها عدد الافلاك [illegible] واحد واعلم ان العدد المثبت بالدليل هو ما يقطع بان العقول ليست اقل منه لكنه يجوز ان يكون اكثر منه
فمن المحتمل اذ لم يدل على امتناعه دليل **قوله** ونعلم انها لم تخلق او صانعها وحركاتها ومواضعها بالطبع الاول من طبيعة واحدة
بل من طبائع شتى ولكنه جميعها كونها بالقياس الى الطبائع العنصرية طبيعة خامسة وهذا هو المطلوب الرابع وهو موقوف على اختلاف الاجرام
العالية بطبائعها والشيخ استدل على ذلك باختلاف الاوضاع والايون والحركات التي هي مقتضى الطبائع كما تقدم بيانه فاذن هي مختلفة
في الانواع وكل نوع منها لا يوجد الا في شخص واحد ويجمعها معنى مشترك يقتضي اشتراكها في استدارة الاشكال والحركات وامتناع [illegible]
الايون والاشكال وذلك المعنى طبيعة خامسة هي مبدأ جنس يشتمل عليها وهي التي يطلق بالقياس الى الطبائع العنصرية طبيعة خامسة **قوله**
فينبغي لك ان تنظر هل يجوز ان يكون بعضها اسبابا قريبة للبعض في الوجود ام اسبابها الملائكة او جواهر المفارقة ومن هنا يقع مباحث ذلك
وهذا هو المبحث عن المبادي الفاعلية لهذه الاجرام اهي اجرام مثلها ام جواهر مفارقة والوعد لبيان ذلك **هداية** اذا فرضنا جسما
عنه فعل فانما يصدر عنه اذا صار متخصصا بذلك التشخص المعين ولو كان لجسم فلكي علة جسم فلكي لكان اذا اعتبرت حال المعلول مع وجود
العلة وجد فيها الامكان بالنظر الى الوجود والوجوب [illegible] وجود العلة ووجوبها ولكنه وجود المحوي وعدم الخلاء في الحاوي [illegible]
اعتبار التشخص الحاوي العلة كان حينئذ المحوي ممكنا لان تشخص العلة متقدم في الوجود والوجوب على تشخص المعلول فلا يكون [illegible] عدم الخلاء
واجبا مع وجوبه او غير واجب مع وجوبه فان كان واجبا مع وجوبه كان الخلاء المحوي واجبا مع وجوبه وقد بان انه يكون ممكنا
مع وجوبه ولئن كان غير واجب مع [illegible] ممكنة في نفسه واجب بعلته ما كالخلاء غير ممتنع بذاته بل بسبب [illegible] بان انه ممتنع بذاته فليس شيء من
السماويات علة لما تحته وللمحوي وفيه قال الفاضل الشارح هذا الفصل مع فصول خمسة بعده مشتمل على الطريقة الرابعة لاثبات العقول

[illegible] امتناع كون الاجسام والجسمانيات علة لشيء من الاجسام ويلزم منه ان يكون علتها المفارقات مع امكان ان يكون الاول
علة لها لامتناع صدور شيء منها بلا واسطة كما مر فاذن علتها مفارقات بعد الاول وهي العقول الثواني والمقصود في هذا الفصل بيان
امتناع كون بعض الاجسام العالية علة للبعض ولما كانت الاجسام العالية منقسمة الى حاو ومحوي وكان علية كل حاو لمحويه اقرب الى الجواز او اقرب
الى الوهم قدم بيان امتناعها واعلم ان البرهان قائم على امتناع صدور جسم عن جسم او عما يحل في جسم على الوجه العام على ما سيأتي لكنه
لما كان لبيان امتناع كون كل جسم حاو علة لمحويه طريق خاص وهو استلزامه لثبوت الخلاء قدم ذكر هذا الوجه وسماه بداية فان سلوك
الطريقة الخاصة احوج الى البداية من سلوك الطرائق العامة وهذه الطريقة مبنية على ثلث مقدمات احديها ان الجسم لا يمكن ان يكون علة
موجدة لشيء الا بعد صيرورته شخصا معينا فان الطبائع النوعية ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج والثانية ان العلة
لما كانت متقدمة بالذات على معلولها كان وجود المعلول ووجوبه متأخرين عن وجود العلة فان اعتبر المعلول مع وجود
العلة كان حاله في الامكان لانه لم يجب وكل ما لم يجب لم يوجد [illegible] والثالثة ان الشيئين اللذين يكون لهما
لا معية المصاحبة [illegible] لا يمكن ان يكون احدهما علة للآخر فانهما لا يتميزان في الوجوب والامكان [illegible]
[illegible] المقدمات [illegible] كان الحاوي علة للمحوي [illegible] في المقدمة
[illegible] كان وجود المحوي اذا اعتبر مع وجود الحاوي [illegible] بالامكان لما بيناه في المقدمة الثانية [illegible] الخلاء [illegible]
الحاوي [illegible] اعتبار وجود المحوي [illegible] فاذن يلزم ان يكون [illegible] مع وجود الحاوي [illegible] ممكنا
لما بيناه في المقدمة الثالثة لكنه في جميع الاحوال واجب [illegible] الامكان الخلاء ممكنا لكنه ممتنع لذاته هذا خلف فاذن الحاوي ليس علة للمحوي
واعلم ان قوله الخلاء ممتنع لذاته ليس معناه ان الخلاء [illegible] المقتضي لامتناع وجوده بل معناه ان تصوره هو المقتضي لامتناع وجوده
والمقارن للمحوي [illegible] فان المحوي [illegible] الا بتصور الامتناع [illegible] الا بتصور الامتناع [illegible] المحوي
[illegible] بحكم
[illegible] وذلك [illegible] وجود المحوي [illegible]
والذي حكم بامتناع [illegible] وجود المحوي [illegible] ان المحوي يكون واجبا بغيره [illegible] كونه معلولا للحاوي [illegible]
لذاته لا واجبا بغيره [illegible] قول الشيخ اذا فرضنا جسما [illegible] ذلك التشخص المعين [illegible] الى القدرة
الاول [illegible] كان جسم فلكي [illegible] وجد بها الامكان [illegible] القياس [illegible]

بعد المقدمتين ... [illegible] ... المقدمة الثانية ... الوجود والوجوب فبعد وجود العلة

ووجوبها بيان لذلك الحكم ... [illegible] ... وجود المعلول وعدم ... [illegible]

اشارة الى المقدمة الثالثة ثم انه عاد وجعل السؤال ... [illegible]

لان الشيء ... متقدم في الوجود والوجوب على الشيء المعلول ... [illegible]

[illegible]

وهم وتنبيه

[illegible]

الاول

ترتب العقل الذي بشروط يتوقف تلك الصدورات عليها فان كان الحاوي يكون ... اقدم يكون اعلى رتبة من المحوي قال بعضهم انما
بسبب ان العلل تختلف المراتب ... فاذن قول الشيخ سواء كان ... الحاوي والمحوي عن واحد او عن اثنين لزم ان يكون
... اشارة الى المذهبين فان تقدم الحاوي ... لئلا يتوهم ... وتقرير التنبيه لا ازالة الوهم
الذي ... تقدم الحاوي على المحوي المستلزم لامكان الخلاء انما يلزم ... كون الحاوي علة وذلك ... الا عند ... ومتعدد ... الذي
هو مكان المحوي وعدم وجوبه ... مع حصول ذلك ... ولكون المحوي معلولا له ... الحاوي ... بل كان ... العلة على الوجه
المذكور لم ... فان ... التقدم بالعلية الا ... يكون متقدما ... كان التقدم زمانيا ... انما يكون للعلة الا انما
ان يكون ... المتقدم ... هو ... العلل الذي يكون بالطبع لان التقدم بالطبع ... متصور ...
المحوي ... المستلزم للخلاء ... المجردة عن ... من غير ... بالطبع ... يستلزم المتقدم من غير ... اعتراض
الفاضل ... بان الحاوي ... علة ... فرض متقدما بالطبع ... الالزام والشيخ لم ... الا احتمال ساقط ... وهم

وتنبيه او لعلك ... عن الاصول التي تقررت انه قد يوجد ... واحد ... عنه ... الاخر المحوي
فيكون وجود الحاوي مع وجوب ... بالذات لكنه المحوي معلول ... فانه اذا اعتبرت ... امتنع ... فكان ممكنا
فيكون في حال ... الحاوي ... فالمحوي ممكن ... لطلب الاولى ... التحقيق وجوابه ذلك ... فالمحوي انما هو ممكن ...
الى الامر الذي هو علته ... ذلك ... فيه مكان الخلاء ... بعد ... الحاوي ... ثم ... الحاوي ... المحوي
لكن ... مع ... بعد ان القبلية والبعدية ... العلية والمعلولية ... علية ... معلولية ... لم
... يكون ... القبل بالعلية قبلا ... الا بالزمان ... هذا الوهم ... المذكور ... مع زيادة ... العقل الاول
علة المحوي ... علة واحدة ... وجب ... معا ... مع وجوب ... الذي هو علة ... مع وجوب ...
... والتنبيه ... مع ... الشيخ **وهم وتنبيه** ولعلك
... المحوي ... الوجود ... واجب الوجود ... اذا اخذا معا ممكنا ...
... كان خلاء ... مع ... الا ...
فيكون خلاء ... **اشارة** ... بيان امتناع كون الحاوي علة للمحوي ... الواحد ...

لسبب

ب التقدم الصورة ... او نفس الذي ... لصورته ... البرهان المذكور على امتناع كون الحاوي علة للمحوي ... الاولى والصور والعلة
او نفس الذي ... الصورة ... بصورته او ... بصورته ... او ... مكان الخلاء ... حاصل
العلة ... وجوده ... يكون علة ... الاشياء ... موجودا الا مع ... **تذنيب** ... اجسام السماوية
... البعض ... اذا فكرت ... الاجسام انما يفعل بصورها والصور القائمة بالاجسام ... الة
... متوسط ... الجسم ... جسم ... هيولى او صورة ... او لا
... الصورة ... الاجسام ... الصور ... علة ... يكون ... الاجسام ... الصور ... عليها
... امتناع كون ... السماويات علة ... كان ... المستعد ... كون المحوي علة ... وكان الحكم بان
الاجسام السماوية ... البعض ... الشيخ هذا الحكم نتيجة للاصول المتقدمة لكنه ... الحكيم
الاول ... البرهان العام على امتناع كون جسم علة لجسم ... البرهان ... مقدمات ... اجسام
ان الجسم انما يفعل بصورته ... انما يكون موجودا بالفعل بصورته وانما يكون فاعلا ... موجود بالفعل فان ... موجودا بالفعل
... يكون فاعلا ولا ... بالقوة ... من حيث هو بالقوة فاعلا ... الفاضل الشارح
... امتناع كون المادة فاعلة بان المادة قابلة ... الفاعل ... قابلا ... فاعلا ... الشيخ في النمط السابع على ... الشارح
على ... صور ... البسيط ... قابلا ... واحد ... الواحد ... فاعلا ...
... القابل ... القبول ... والواحد لا يكون ... الواحد ... بالوجوب
... الامكان ... المقبول ... المعقول ... فقد يكون ... قابلة ... فاعلة ... لو كانت مادة الجسم
فاعلة للجسم ... فاعلا ... ذلك ... قابلا ... الصورة ... فاذن التعليل ... باطل ... على
... الشيخ ... في النمط السابع ... فان كان ... ذكره ... الشيخ ... الاعتبار بكونه فاعلا ... للاشياء
... المجرد ... الصور المعقولات ... موضوع الاعتبارين ... واحد ... بالاعتبار الاول
... الصور ... الثاني قابلا ... ذلك ... في موضع المقدمة الثانية ... الافعال الصادرة من صور
الاجسام انما ... الوضع وذلك ... الصور ... صور ... الاجسام كالصور الجسمية والنوعية

كما انه قوامها بالمواد وتلك الاجسام فكذلك الصدور عنها بعد قوامها انما يصدر بواسطة تلك المواد فيكون بمشاركة من الوضع

فان النار لا تسخن اي شيء يتفق بل ما كان ملاقيا لجرمها او كان من جسمها بحال والشمس لا تضيء كل شيء بل ما كان مقابلا لجرمها

وصور قوامها بذاتها لا بالمواد والاجسام كالانفس المفارقة بذواتها دون افعالها لكن النفس انما جعلت خاصة بجسم [illegible] فعلها

من حيث هي نفس انما يكون بذلك الجسم وفيه والا لكانت مفارقة الذات والفعل جميعا فلا تكون [illegible] لم يكن نفسا لذلك

الجسم هذا خلف فقد ظهر ان الصور انما تفعل بمشاركة الوضع المقدمة الثالثة ان الفاعل بمشاركة الوضع لا يمكن ان يكون

فاعلا لما لا وضع له والا لكان فاعلا من غير مشاركة الوضع هذا خلف المقدمة الرابعة ان علة الجسم يلزم ان يكون علة اولا لجزئيه

اعني مادته وصورته وهذا قد تقرر فيما مضى وبعد تقرر المقدمات نعود الى المتن فنقول قوله الاجسام انما تفعل بصورها

اشارة الى المقدمة الاولى وقوله والصور القائمة بالاجسام التي هي كالهيولى [illegible] انما يصدر عنها افعالها بتوسط

ما فيها قوامها اشارة الى المقدمة الثانية وقوله ولا توسط للجسم بين الشيء وبين ما ليس بجسم [illegible] هيولى او صورة

الى المقدمة الثالثة وقوله حتى يوجدهما اولا فيوجدهما الجسم اشارة الى المقدمة الرابعة وقوله فاذن الصور لا يكون

اسبابا بالهيوليات الاجسام ولا الصور كما تنتجه وهناك تبين امتناع صدور الاجسام عنها وبه يتم البرهان وقوله بل لعلها

يكون معدة لاجسام [illegible] الصور ما تحدد عليها او اعراض اشارة الى الكيفية تاثير الصور في الاجسام الاخر وذلك بان تجعل

موادها معدة لقبول صور تفيض عليها من مفيض الصور كالنار التي تجعل [illegible] بالتسخين معدة لقبول صورة

تتجرد [illegible] تلك المادة او تجعلها معدة لقبول اعراض فان بعض الاعراض انما تفيض على الاجسام من علل مفارقة عند صيرورة

تلك الاجسام مستعدة لقبولها ولذلك يبقى موجودة بعد انعدام ما يظن انه علة لها وذلك كالسخونة التي تبقى بعد الاجسام

وتبقى السخونة موجودة بعد زوال الشمس عن مقابلتها وهذا الفصل آخر الفصول المشتملة على اثبات العقول **هداية**

وتحصيل فقد بان لك ان جواهر غير جسمانية موجودة وانه ليس واجب الوجود الا واحدا فقط لا شريك [illegible]

جنس ولا نوع فيكون من الكثرة هذه الجواهر الغير الجسمانية معلولة وقد علمت ايضا ان الاجرام السماوية معلولة لعلل

جسمانية فيكون من شيء من الكثرة وقد علمت انه واجب الوجود لا يجوز ان يكون مبدأ لاثنين معا الا بتوسط احدهما

ولا مبدأ للجسم الا بتوسط فيجب اذن ان يكون المعلول الاول منه جوهرا من هذه الجواهر العقلية واحدا ولن يكون من الجواهر

العقلية

العقلية الا فرد بتوسط وكذلك الواحد والسماويات بتوسط العقليات فقد ثبت بالطرق الاربعة المذكورة وجود جواهر مجردة عقلية كثيرة

وثبت فيما مر ان واجب الوجود واحد وان وجوب الوجود غير مقول على كثرة فلا الاجناس ولا الانواع فاذن من الجواهر ممكنة الوجود

لذواتها معلولة للاول وفيه فائدة لاجلها وسم الفصل بالهداية ثم انه شرع في بيان مراتب الموجودات وصدورها عن الاول فذكر انه

قد ثبت منه استناد السماويات الى علل غير جسمانية وقد امتنع كون الواجب سببا اولا للاجرام وامتنع كون ذلك الاحد جسمانيا

جسمانيا وتحقيق الكلام فيه ان [illegible] العلل الاول [illegible] من الجواهر والثاني ان ما عدا من الجواهر صادرة عن الواجب بتوسط ذلك

الواحد والثالث ان السماويات صادرة عن هذه الجواهر ولاجل هذا وسم الفصل [illegible] **زيادة تحصيل**

وليس يجوز ان يترتب العقليات [illegible] ويلزم [illegible] ان لكل جسم سماوي مبدأ عقليا اذ ليس [illegible]

جرم سماوي فيجب ان يكون الاجرام السماوية [illegible] في الوجود مع استمرار [illegible] الجواهر العقلية [illegible] لزوم وجودها

استفادة الوجود مع دوام السماويات هذا الفصل يشتمل على ثبوت حكم [illegible] على ما مر وهو وجوب [illegible] العقول المترتبة

الصادرة عن المبدأ الاول مع صدور السماويات وان كانت السماويات صادرة بعدها وذلك لان العقول لو انقطعت قبل

انقطاع السماويات [illegible] غير مستندة الى علة لانها لا يمكن [illegible] العقول فاذن العقول [illegible] استفادة

الوجود معها الى عقل الفلك الاخير واعلم ان الشيخ لم يجزم بكون العقل الاول علة للفلك الاول ولا انقطاع العقول عند الفلك

الاخير ولا وجوب [illegible] في علية الافلاك [illegible] العقول للافلاك في العدد [illegible] مستمرة مع الافلاك

لا يكون اقل عددا من الافلاك [illegible] العقول البشرية [illegible] الاعراض الفاضل [illegible]

على الشيخ [illegible] **زيادة تحصيل** هذه الضرورة اذ [illegible] جوهر عقلي [illegible] جرم سماوي

اراد ان يبين كيف صدور الكثرة عن المبدأ الاول فنبه بالاشارة الى ان الكثرة [illegible] جوهر عقلي وجرم سماوي

معا وذلك لانه وجب صدور الاجرام السماوية عن الجواهر العقلية مع استمرار وجود الجواهر العقلية [illegible] بالضرورة صدور

جرم سماوي وجوهر عقلي معا عن جوهر واحد عقلي ولكن العقول [illegible] عن شيء واحد [illegible]

عنه الا الواحد [illegible] على الاطلاق [illegible]

العبارة لانه يكون الصادر عن المبدأ الاول شيئا واحدا وعن ذلك الواحد [illegible] لا يمكن ان يوجد [illegible]

لم يصدر عنه بها في سلسلة مترتبة من الاعلى الى الادنى او بتوسط الغير من العلل ومن الظاهر ان ... وجود موجودات كثيرة لا تعلق
معلوم بالضرورة لكن المراد منه ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد اذا كانت جهة الصدور واحدة الا اذا تكثرت جهاته
فقد يصدر عنه اشياء كثيرة غير مترتبة ولذلك حكم الشيخ بصدور اعراض كثيرة من مقولات مختلفة عن الطبيعة الواحدة الجسمانية
البسيطة لكثرة جهاتها واعتباراتها المنسوبة الى تلك الاعراض والى هذا المعنى اشار الشيخ بقوله ومعلوم ان الاثنين انما
من واحد من حيثيتين وتكثر الجهات والاعتبارات ممتنع في المبدا الاول لانه واحد من كل جهة متعال عن ان يشتمل على
حيثيات مختلفة واعتبارات متكثرة كما مر وغير ممتنع في معلولاته فاذن لم يكن ان يصدر عنه اكثر من واحد وامكن ان
يصدر من معلولاته فهذا وجه امتناع استناد الكثرة الى الاول ووجوب استنادها الى غيره بالاجمال وبقي علينا بيان كيفية تكثر
الجهات المقتضية لامكان صدور الكثرة من الواحد في المعلولات بالتفصيل وقدم له مقدمة فقال اذا فرضنا مبدا اول
وليكن ا وصدر عنه شي واحد وليكن ب فهو في اول مراتب معلولاته ثم من الجايز ان يصدر عن ا بتوسط ب شي
جرو عن ب وحده شي وليكن د فصير في ثانية المراتب شيئان لا تقدم لاحدهما على الاخر ولنسم جوز ان يصدر عنه
بالنظر الى الثاني اخر صار في ثالثة المراتب ثلثة اشيا ثم من الجايز ان يصدر عن ا بتوسط ج وحده شي وبتوسط د وحده ثالث
وبتوسط ج د معا ثالث وبتوسط ب ج رابع وبتوسط ب د خامس وبتوسط ب ج د سادس وعن ب بتوسط ج سابع
وبتوسط د ثامن وبتوسط ج د معا تاسع وعن ج وحده عاشر وعن د وحده حادي عشر وعن ج د معا ثاني عشر
من كلها في ثالثة المراتب ولو جوزنا ان يصدر عن ... بالنظر الى ما فوقه شي واعتبر الترتيب في المتوسطات التي تكون فوق
واحدة صار ما في هذه المرتبة اضعاف ما مضاعفة ثم اذا جوزنا هذه المراتب جاز وجود كثرة لا يحصى عددها في مرتبة واحدة الى ما لا
نهاية له هكذا يمكن ان يصدر اشياء كثيرة في مرتبة واحدة عن مبدا واحد واذا ثبت هذا فنقول اذا صدر عن المبدا الاول شي كان لذلك
الشي هوية مغايرة للاول بالضرورة ومفهوم كونه صادرا عن الاول غير مفهوم كونه ذا هوية فاذن هاهنا امران معقولان
احدهما الامر الصادر عن الاول وهو المسمى بالوجود والثاني هو الهوية اللازمة لذلك الوجود وهو المسمى بالماهية من حيث الوجود
تابعة لذلك الوجود لان المبدا الاول لم يفعل شيئا لم يكن ماهية اصلا لكنه من حيث العقل يكون الوجود تابعا لها لكونه صفة
لها ثم فاذا ثبت الماهية وصارت الى ذلك الوجود صار الامكان فهو لازم لتلك الماهية بالقياس الى وجودها واذا قيست لا وجدها

بل بالنظر

بل بالنظر الى المبدا الاول صار الوجوب بالغير فهو لازم لتلك الماهية بالقياس الى وجودها مع النظر الى المبدا الاول ولا شك ان
كل واحد من الماهية والوجود والامكان والوجوب ... اذا اعتبر كون الوجود الصادر عن الاول وحدة فالماهية لازمة له
ما فعلا له واذا اعتبر ذلك مع الاول ... لم يكن عاقلا للاول ... وجود وهوية وامكان ووجوب ويعقل الذات
ويعقل المبدا او الوجود ... المراتب ... الوجود ... الهوية اللازمة للوجود ... مغايرة للاول والتعقل للذات
لازم له لتجرده والتعقل للمبدا الذي استفاده من الاول واثنان في ثالثها وهو الامكان والوجوب ...
بالسار ... الهوية من الوجود ... باعتبار ... الوجود والتعقلان في ثالثها ... العقل الاول
... الامور ... وانما ... المعلول الاول ... والامكان ...
حال ذلك المعلول في ذاته من حيث كونه ... والوجود والتعقل ... في ذاته من حيث ...
والوجوب والتعقل للمبدا ... المستفاد ... الاحوال ...
في العقل والاول ... حاله ... المراد ...
منذ كر ... شرح ... الشيخ ... من الضرورة ان يكون جرم ...
... ان يكون العقل الاول مصدر الفلك الاعلى ... مصدر الفلك الاعلى
جرم ... الاول ... الافلاك هو الفلك المحوي ... الثوابت ...
للعقول ... مصدره لا يكون هو العقل الاول ... الكثرة ... الثوابت العاقل هو عقل
اثر العقل الاول ... ومعلوم ان الاثنين ... من واحد من حيثيتين ... اختلاف ... الا ما ...
منها انه ... الوجود ... واجب الوجود ... العقل ... والكثرة الى العقل
الذي هو معلول الاول ... الوجوب ... المذكورة ... الهوية والوجود ... المعلول الاول
عبارة ... الجهات اللازمة له من الاربعة التي ذكرها ... الوجوب الوجود ...
عند ... الشي ... الى ... احدهما ... معلوله ... المعلول ... الاول ... العقل

المبدأ ووجوب الوجود اللذين بهما حال المعلول بالقياس الى مبدأه وهو انقص حالا منه المذكورتين اللتين بهما صار مبدأ العقل الآخر
قوله وبما له من ذاته مبدأ الشيء اشارة الى الحالة الثالثة اعني الحالة التي بها صار مبدأ الفلك قوله ولانه
معلول ولا مانع من ان يكون هو متقوما من مختلفات اشارة الى امكان كون المعلولات مشتملة على كثرة بخلاف الواجب لذاته
وانما اشار بلفظ هو الى العقل الاول مع جميع كمالاته اللازمة له الا انه ما يكون منه من اوائل المعلولات مع صدوره فان ذلك
شيء واحد كما مر قوله وكيف لا وله ماهية امكانية ووجود من غيره واجب اشارة الى الماهية والوجود اللذين لم يذكرهما فيما
ذكره هاهنا لكونهما مقومات لا عوارض ووصفهما بالامكان والوجوب تنبيها على استلزامهما للاوصاف المذكورة قوله لم يجب
ان يكون الامر الصوري منه مبدأ الكائنات الصورية والامر الاخس اي المادة منه مبدأ الكائنات المادية يعني ان نسبته الى العقل
الاول كحاله التي له في ذاته فان ذاته بالمادة اشبه وكماله الفائض عليه من مبدأه بالصورة اشبه والمعلول نسبته الى العلة
من ذلك يعني ان يكون بما هو فاعل الاول والذي وجب من مبدأه عقلا وبالآخر مبدأ الجسم الذي من ابتداء وكون
ايضا الامرين ليصير بها سبب الصورة والمادة جسما من الفصل حاله في ذاته الى الحالتين المذكورتين ...
والذي من حيث كونه بالفعل فانه بالاول صار مبدأ الهيولى الفلك الذي يكون الفلك بها فلكا بالقوة وبالثاني صار مبدأ الصورة
يكون الفلك بها فلكا بالفعل ولاجل كون الماهية والامكان عدميين في ذاتها ووجودها من غيرها كانت المادة عدمية
وجودها بالصورة ولاجل كون الماهية متقدمة على الوجود من حيث العقل متأخرة عنه من حيث الوجود كانت المادة متقدمة
على الصورة من وجه متأخرة عنها من وجه كما مر في النمط الاول ولاجل كون الوجود دائم ... الى آخر ما ...
تقدم العلية على المادة وهذا لما اردنا بيانه واما طلب العلو فيه لان اكثر الفضلاء الذين لم يتعمقوا في الاسرار الحكمية قد
في هذه المسألة واقدموا على الجهال بما ظنوه تجهيل المتقدمين من الحكماء او التشنيع عليهم وقد تشنع عليهم ابو البركات البغدادي
نسبوا المعلولات التي في المراتب الاخيرة الى المتوسطة والمتوسطة الى العالية والواجب نسب الكل الى المبدأ الاول
المراتب مشروطا بمعونة العالية نقاوة من مؤاخذة تشبه المؤاخذات اللفظية فان الكل متفقون على صدور الكل منه
علة الوجود معلول له على الاطلاق فانهم هلوا في تعاليمهم وسندوا المعلول الى ما يليه كما يسندونه الا العلل الا انقاضه

والى الشروط

والى الشروط وطوا والى غير ذلك ... شافيا لما ... وهو مسالهم ... الفاضل الان ممن ... في هذه المسألة
الى المؤمن والركاكة ... وقد ذكر في الفرع ... الشيخ خبط في هذا الكتاب ... ان كلام ... بانه انما
عقل وفلك ... العقل الاول لما فيه من الامكان والوجوب باره ... يعقل ... ويعقل غيره ... الواجب
ان يعقل فان المحجة عن الاول ... بهذا الموضع اقول الشيخ لم يجعل الوجوب ... مصدر العقل الآخر في موضع
وفصله كما ... والمبدأ والمعاد والمباحثات والاشارات وغيرها من رسائله بل جعل تعقل الاول الموجب
مبدأ العقل الآخر والعقل ... كتاب ... وقع الى هذا الفاضل ... الاعمال ... الاولى جعل الامكان وعقل نفسه مبدأ الى العلك
ما ذكره ... الحجة ... كانت ... في هذا الموضع ... وقد ... الشيخ بحجة في موضع
النفس العقلية ... اشتغل ببيان ... الامور المذكورة من الامكان والوجوب والوجود وغيرها لا يصح للعلية
الموضع وذكر ما ذكره ... كون هذه امور اعتبارية ... في جميع الماهيات ... والجواب ... الكلام
عليه ... بتسليم كونها امورا اعتبارية ... العلل الموجودة بها ...
يصلح ... والاكون ... لا مايقع على ما يقع ... الامور ... في الوجود
المعلول الاول لا يكون متقوما من مختلفات ... الاول ... العقل الاول مع جميع كمالاته
... الاول ... والاول ... التعدد ... الحكم على المعلول
الاول بانه متقوم من مختلفات ... الشيخ قد صرح بذلك في الشفاء في هذا الموضع فانه قال ...
العبارة ... من شيء واحد ... واحد ثم يتبعها كثرة ... في مبدأ ...
... ان لا يلزم عن شيء واحد ثم ... حكم ... ومعلولا ويكون ذلك ... ثم يلزم عنه لوازمه
شيء ... كل ... الكثرة من العلة الامكان ووجود الكثرة معا
المعلولات الاولى ثم قال الفاضل ... المعلول الاول ... مقومات وبه يظهر فساد قولهم
... المعلول الاول ... من ثلاث ... الاجرام الوجود ...
الاجزاء ... ثم قال ... كلام طويل ... الكثرة ... المعلولات الكثيرة ...

قال

اذا اخذت مع السلوب والاضافات الكثيرة وجواب السلوب والاضافات انما يعقل بعد ثبوت الغير فحينئذ مبدا الثبوت الغير كان دون ذاتهم والشيخ لم يذكر على وجوب كونه الاشرف الصور والكمالات الصور والاشرف الماده مبدا الكيان المناسب للماده وليلا والذي جعل عليه في سائر كتبه

الاشرف مع الاكثر فصح انه هو الذي قال في برهان الشفاء فان الاجل العلي يصدر عنه الشريف ولا حسب ما علم انه مختلط علمت شيئا كيف

استخرج استعمال من المقدمات الخطابية في المباحث العلمية فلا اشد سبيل الحدهما وجود ان الامكان لسبب الكثرة والسبب

الاتم وجود ان السبب الاقتضى حتى استناد الى السبب التام لان المعلول الاكثر كون اتم وجود انه علته وهذا منع على ان الكثرة

الصادرات قال الشيخ في سائر كتبه في هذا الموضع والافضل مع الافضل من جهات كثيرة ثم حكم بحدوث ذلك بان الجهة المفارق العقل المدرك

الامكان لا يصح حال علته فيه واتما اغير الطبيعة العدمية الا انه بل يصح حال علة لقابل الى مبدا اغير الطبيعة الوجودية والوجوبية

ولنه الجوهر المادي مع الكمال المناسبة انما على انه المحتاج في بيان كيفية صدور الكثرة عن الواحد الى هذا التفصيل هو لم يجزم الا

بذلك كيف وهو معترف بالعجز عن ادراك ما هو دون ذلك من تفاصيل الاسور كما ذكره في كتابه مرارا انما ذكر بعد تمهيد بيان

صدور الكثرة عن الواحد احتمال ذلك على سبيل الاولوية فقط وسائر اعتراضات الفاضل الشارح يحمل الامر **وهم وتنبيه**

وليس اذا قلنا ان الاختلاف لا يكون الا عن الاختلاف كما انه يصح عكس حتى يكون الاختلاف الذي في ذات كل عقل بوجه وجود ويختلف

وسلسل الى غير النهاية فانك تعلم ان الموجب لا يتعلق كليا بحد الاقدم انه بواذا كانت حيثيات الكثرة الموجودة في العقل

سبب الوجود عقل وفلك معا كانت في ذلك العقل وكان كل عقل مشتملا على مثل تلك الحيثيات فاذن يجب ان يكون تحت كل عقل عقل

لا الى نهاية فان الشيخ قال فان حق انما اذا قلنا ان كل عقل وفلك يصدران معا عن عقل فذلك العقل مشتمل على كثرة وعلا لازم

من ذلك ان كل عقل مشتمل على كثرة فقد يصدر عنه عقل وفلك معا فان الموجب الكلي الا بحكم كليا والعلم بذلك ان العقول ليست

متفقة الانواع حتى يكون متفقة المقتضيات **تذكير** قال اول ما يصح جوهرا عقليا هو الحقيقة مبدع وتوسط جوهر عقليا

وجرما سماويا او كذلك توسط كل جوهر العقلي حتى يتم الاجرام السماوية ويشير الى جوهر عقلي لا يلزم عنه جرم سماوي مما كان الابداع ايجاد

بلا توسط آلة ومادة او زمان او غيره وكذلك كان العقل الاول هو الذي اوجده الاول بغير توسط شيء من هذه وكان شرط جوهر

ولا عدم كان المبدع بالحقيقة هو ذلك العقل فقط واعلم ان القول الشيخ وتوسط جوهرا عقليا او جرما سماويا ليس

بان المتوسط بين الاول وبين الاجرام السماوية ليس الا عقلا واحدا على سبيل الوجوب بل على سبيل الامكان والاحتمال كما

اولا دليل

اولا دليل على ذلك وادعى الفاضل الشارح ان قول الشيخ لم يوجد العقل الثاني عن المبدا الاول بتوسط العقل الاول كلام مجازي لان

المؤثر عنده في العقل الثاني ليس هو المبدا الاول بتوسط بل هو العقل الاول فقط ثم انه لم يورد عليه بشيء لقد قال الشيخ

الشيخ العقل الاول بانه المبدع بالحقيقة لان الابداع المقتضي على ما قرره الفاضل يغير الايجاد من غير توسط فاذن لو كان موجد

العقل الثاني هو العقل الاول لكان العقل الثاني ايضا مبدعا بالحقيقة وكذلك سائر المعلولات التي لا يستند الا شيء عنها الا القريبة وح

لم يبق لاختصاص العقل الاول بهذه الصفة وجه وهناك كلام ليس هذا موضعه وابو البركات اعترض على كلامهم بما يشبه ما في الاصل

اشارة فكان سبيل التذكر كونه جامعا للمقاصد العرض المشتملة على ترتيب العقول والافلاك والعلوم منه فائدة التصور مع جميع ما

فيجب ان يكون مبدا للعالم العنصري لانه ما من العقل المجرد الا عن الشيخ ان يكون الاجرام السماوية مشتركة العادة في ولا تكثير

استقرار لها مما لم يقترن بها الصور ومن ذلك ان من حيث هو ما في عالم الكون والفساد هو ابا هو مبدا العنصرية

العناصر الاربعة فاسد الا العقل الاخير وهو العقل الذي لا يلزم عنه جرم سماوي والله هو من العقول وهو الفعال فتقول ما كانت الاجسام

العنصرية الى ما يجمع الابداع التغير والحركة بخلاف الاجرام السماوية لم يمكن ان يكون سبب وجودها عقلا محضا بل لابد ان يكون لها سبب

القريب مشتملا على نوع من التغير والحركة ولكن ليس هناك شيء يشتمل على التغير والحركة الا الاجرام السماوية فاذن وجب ان يكون للاجرام السماوية

ضرب من التاثير في تحصيل هذه الاجسام ولما كانت هذه الاجسام مع اختلافها مشتركة في صور مختلفة وكان كل واحد منها قابلا للتغير

والصورة وجب ان يكون اختلاف صورها بما هو فيه اختلاف في احوال الاجرام السماوية ولذلك يكون اشتراكها مما فيها او سبب اشتراك في

احوال الاجرام السماوية والاجرام السماوية مشتركة في الطبيعة المقتضية للحركة المستديرة السماوية بالطبع فانه يجب ان يكون لمقتضى

الطبيعة تاثير في وجود المادة المشتركة وكونها مختلفة فيه مبدا تهيئها للصور المختلفة ولا يكفي ان يكون ذلك كافيا في ايجاد المادة

لما لا تخلو ان الاجسام وقوابلها لا يكفي ان يكون علة لوجود جسم اخر كما مر ولا يكفي ان الصور الكثيرة المشتركة في النوع او الجنس

لا يكون وجودها بالاستقلال بل علته واحدة بل يكون بسبب ارتباطها بامر واحد كما في المتعلقات الاول ان

كون الصورة علته فاذن العقل المذكور وهو الذي يصدر عنه العادة والحركة الكاملة للسماوية مادة فيها يرسم صور العالم الا

جهة الا الفعال كما قيل وذلك العقل يسمى على جهة التفعيل وهذا هو المراد من قول الشيخ ولا يبعد ان يكون الاجرام السماوية

من مشاركة العادة فيه ولكن لا يكون وجود العقل والطبيعة المتعلقة الفلكية شرط في استقرار الوجود لما دام لم يقترن بها الصور كما مر بيانه

اللفظ الاول فان قيل الكم نفس امكان كون الجسم بحيث يتوهم فيه ابعاد لمادة جسم اخر وهنا قد جعلتم الطبيعة الجسمانية اجزاء
جسم فرض ان الطبيعة الجسمانية ليست شريكة في افادته اصل وجود المادة بل هي شريكة في فعل ذلك الوجود كالبعد
التحيز والحركة في حيزه كما مر قوله لا الصورة فيفيض الصور من ذلك العقل ولكن يختلف في هيولاها بحسب اختلاف
استعداداتها لاجل استعداداتها المختلفة لما فرغ من ذكر صور المادة العنصرية من مبدأها اشتغل بذكر الصورة و
بين انها الصور الفائضة من ذلك العقل ولكن تختلف في الهيولى العنصرية بسبب الحركات المختلفة المنسوبة الى الاستعدادات
المختلفة الحاصلة من اختلاف اوضاع العلويات وحركاتها وذلك اما بان يكون حصول المادة ما اثر فيه من تاثيرات السماوية
بلا واسطة جسم عنصري او بواسطة منه فيحصل لها استعداد خاص لقبول العقل العام الذي كان في جوهره فاض منه المطابق
صورة خاصة وان تسمت في تلك المادة فاذن هناك مخصصات مختلفة ومخصصات المادة مستعداتها والمعد هو الذي
عند في الاستعداد بالصورة المناسبة لذلك الامر [illegible] الى الوجود [illegible]
الصور ولو كانت المادة مع التهيؤ الاول العام متشابهة نسبتها الى الصور الا انه كان الاختلاف في المؤثرات
الاختلاف الصادر الى جميع المواد نسبة واحدة لا يكون ليخص بمادة دون مادة الا لامر مرجح يجب ما يخصه
فاذن لابد في وجود الصور المختلفة من الاستعدادات المختلفة وشأنها ما ذكرنا فرط تسخين فان مادته تستعد
للصورة المائية ستر بردة المناسبة للصورة المائية فهذا هو الاستعداد فاضت عليها الصورة المائية عليها وزوال
المائية منها ونحوها لا تحقق قوله ولا سبيل الى الاختلاف الا الاجرام السماوية فيفصل ما يلي جهة المركز ما يلي جهة المحيط
وباحوال بعرض ادراك الاوهام تفاصيلها فان عظمت جملتها وهناك مجد صور العناصر [illegible]
اختلاف صور العناصر الاربعة فذكر ان سبب ذلك الاختلاف هو الاجرام السماوية المقتضية بحركاتها ما يلي المركز من ما يلي
المحيط الى ان يفصل حشو الفلك الاجزاء الى اربع كرات مختلفة الصور وهذا الاجمال ولا التفصيل فقد وقع من ادرك الاوهام
واعلم ان الشيخ ذكر في الشفاء انه قوم من المتقدمين الى ان هذا العلم يعني الكندي ومن تبعه قالوا ان الفلك لانه مستدير يجب ان
يحيط بشيء ثابت في حشوه فيلزم منه ما كان من التسخين حتى تستحيل نارا وما يبعد عنه ساكنا فيصير بالبرد وانكشف
حتى يصير ارضا وما يلي النار منه حتى يكون حارا ولكنه اقل حرارة من النار وما يلي الارض يكون كثيفا ولكنه اقل تكثفا من الارض

اخر وقد انكشف لو جاز ان الطبيعة فاض اليه ... كان خلافه والا لكان الطبيعة التي ... الارض ... الذي ... ان [illegible]
فهذا السبب كون العناصر ... الشيء ... المعتقد ... ان يكون ... او الاجسام ... الصور [illegible]
في الجسمية وانما ... سبب الصور ... السكون ... الاجسام ... والصورة ... فقط
ما لم يعرض بصورة اخرى فان الابعاد ... في وجود ... صورة اخرى ... الابعاد ... الكرة [illegible]
من البرودة ... بالجسم ... يتبع عنصره في الحركة او السكون ... طبيعة ... يكون ... طبيعته [illegible]
ما يلي المواضع ... فان ... يجب ... الحركة ... السكون ... الارض ... فانون [illegible]
وهو انه يكون ... المادة ... بعض ... الاجرام السماوية ... اجرام ... عدة ... اربع [illegible]
من كل واحد ... بالصور ... جسم ... ما يصدر عنه ... جرم واحد ... يكون ... [illegible]
يوجب انفعالات ... الاسباب ... قوله ويجب ان يكون نسبتها من السماويات تامة امور ... السماويات ... مختلفة
الا العداوات ... لبعض ... النفوس ... الحيوانية ... العقل الذي يلي هذا العالم ... [illegible]
يشير الى السبب ... الاجتماعات ... المركبات ... النفس ... السماوات ... امور [illegible]
من السماويات لا السبب ... الشمس ... للاضاءة ... الضوء ... [illegible]
السماوية ... الجسم ... واستعداده ... الصعود ... الطبيعة ... موضوعا ... [illegible]
ولا الامور ... السماويات ... الطبائع ... النفوس ... الاجسام ... الامور
من الصور الفلكية التي ... الصور ... مواد ... [illegible]
الاجسام ... بالبعض ... القوى الفاعلة ... واعلم ان المراد من الامور ... [illegible]
السماويات ... الصور والنفوس ... السماوية ... جوهر ... العقل ... [illegible]
المذكورة التي ... الاستعدادات ... الامتزاجات ... [illegible]
المختلفة ... الاعتدال ... الصور ... النفوس ... النباتية والحيوانية والناطقة ... الصور
والنفوس ... العقل الفعال الكامل ... قوله وعند الناطقة ... في اللفظ الثاني

الى الاشكال والالات البدنية وبالجملة الى [illegible] العالية ومن الجلادون اورد [illegible] سبيل الاقتباس عن [illegible]

[illegible] الاصول [illegible] سبيل الحقيقة [illegible] طريق البرهان — [illegible] الى [illegible] مراتب الموجودات العقلية جوهر عقلي هو النفس الناطقة [illegible]

اولها جوهر عقلي [illegible] العقل [illegible] ذلك الجوهر لما كان [illegible] في اول [illegible] بمراتب القوة والنقصان [illegible]

البراءة [illegible] الجوهر [illegible] موجود [illegible] بوسائط كثيرة [illegible] حادثة كانت [illegible] متاخرة عن وجوده [illegible]

الاشكال [illegible] الجواهر العالية العقلية [illegible] الالات البدنية [illegible] الاجسام [illegible] العقول [illegible]

ولما انتهى [illegible] المراتب قطع الكلام في هذا النمط [illegible] الاستعدادات [illegible]

[illegible] الحكمة [illegible] اسباب [illegible] ولذلك كانت وجودية [illegible] صدور [illegible] السماويات [illegible] بان السماويات [illegible]

[illegible] استناد الصور اليها دون العقل الفعال [illegible] ذلك [illegible] الصور لا يصدر عن الاجسام [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الكيفيات [illegible] والاعراض [illegible] وذلك [illegible] الجواب [illegible] استناد الاعراض الى

الاجسام [illegible] شرائطها كالوضع المخصوص وغيره [illegible] الى غيره ومنها

انهم انما حكموا [illegible] الصور والقوى [illegible] العقل الفعال [illegible] الصور [illegible] صورة [illegible]

لا يصدر [illegible] الاعراض [illegible] الاختلاف [illegible] الصور الى المبدا الاول [illegible] اختلاف

بالقوابل [illegible] الاعراض [illegible]

[illegible] العقل الفعال [illegible] الاول [illegible]

لم يكن [illegible] الكثرة [illegible] المبدا الاول وبين العقول المجردة [illegible]

الفعل بتوسط الالة [illegible] المادة [illegible] الجواب الصحيح [illegible] الافعال التي لا [illegible] واحد

انما يكون [illegible] جهات غير [illegible] القوابل [illegible] لا يكون [illegible]

المتكثرة [illegible] الافعال [illegible] المادة [illegible] عن غيره [illegible]

والقوى [illegible] جهات غير [illegible] والاول [illegible] العقلية [illegible] في المبدا الاول

[illegible] الجهات [illegible] الاحوال السماوية [illegible] الاحوال الى غيرها [illegible]

اشار [illegible]

الاسباب

النمط السابع

الاسباب [illegible] تقدم جوابه

في التجريد [illegible] في هذا النمط وجوب بقاء النفوس الانسانية بعد [illegible] الابدان [illegible] المعقولات [illegible]

المعقولات [illegible] في الجواهر المجردة العاقلة [illegible] الواجب [illegible] جميع الموجودات الكلية [illegible] الوجه الاشرف [illegible]

العقل [illegible] نظام الموجودات [illegible] ذاته

تنبيه

[illegible] الجزء [illegible] البحث [illegible] التجريد [illegible] موضوعات [illegible] المسائل من المواد الجسمانية

[illegible] الوجود [illegible] الاشرف [illegible] الاشرف [illegible]

العقل الناطقة والعقل المستفاد — لما ذكر في اخر النمط المتقدم مراتب الموجودات [illegible] في هذا النمط الاشارة

الى مبدا الوجود [illegible] فان الوجود [illegible] الترتيب [illegible] ومراتب [illegible] المبدا

الاول [illegible] العقل الاول الى الاخير [illegible] النفوس [illegible] الفلك الاعلى [illegible] الفلك [illegible]

مرتبة الصور [illegible] صور الفلك الاعلى [illegible] العناصر [illegible] مرتبة [illegible] الفلك الاعلى [illegible] العنصر [illegible]

[illegible] مراتب [illegible] مراتب العقود [illegible] الكمال [illegible] الاجسام النوعية البسيطة [illegible] الفلك الاعلى

الى الارض [illegible] مرتبة الصور [illegible] التركيب [illegible] المعدنية وغيرها [illegible] مرتبة النفوس [illegible]

[illegible] مرتبة النفوس [illegible] المجردة [illegible] والمرتبة الاخيرة [illegible] العقل المستفاد

المشتمل على جميع صور الموجودات [illegible] العقول [illegible] العقل المستفاد [illegible]

الى المبدا الذي [illegible] القوة [illegible]

قوله [illegible] العقول المجردة [illegible]

[illegible] النفس الناطقة [illegible] الصور المعقولة [illegible]

العقلية [illegible] بالموت [illegible] الجواهر الباقية — لما كانت النفس الناطقة [illegible] العقود

[illegible] البحث عن حالها [illegible] البدن [illegible] المادة [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] النمط الثالث [illegible] بقائها بعد الموت [illegible] في النمط الثالث

[illegible]

وغيره محل بقائها بعد الموت لكن ثبت بالبط لا الى ما ثبت في الحوط اثبات [illegible] عدم انطباع النفس في الجسم وتعلقها الذي هو منشأ

الى كمالاتها الذاتية الباقية معها بقاءها الذي [illegible] استعداد اشتغال الطبايع بها في الجسم [illegible] ارتباطها بالجسم

منها احتياجها في وجودها وكمالاتها المذكورة اليه ثم جعل قوله [illegible] الى جوهرها [illegible] بعد لفظ ما

دام معصوده [illegible] بل يكون باقيا بما هو مستفيد الوجود من الجواهر الباقية وذلك لوجوب بقاء المعلول مع علته التامة فهذا

امر موجه برهاني في هذا الباب بعد ما ذكره الشيخ ابو البركات البغدادي واعلم ان [illegible] حفظ العلاقة مع الجسم [illegible]

لاستناده حفظ المزاج الذي هو سبب العلاقة الى النفس [illegible] كانت حافظة له بالذات [illegible] ولكن بالعرض وذلك

ف والمزاج المعتبر لقطع العلاقة انما يتطرق من جهة [illegible] عن كونه الى النفس [illegible] وعدم تطرق

الفساد الى الشيء [illegible] حفظ [illegible] بالعرض ثم ان الشيخ [illegible] المطلوب بما اورده بعد

الفصل **تبصرة** اذا كانت النفس الناطقة قد استفادت ملكة الاتصال بالعقل الفعال لم يضرها فقدان الالات لانها تعقل بذاتها كما

علمت لا بالتها ولو عقلت بالتها لكان لا يعرض لها كلال البتة الا ويعرض للقوة كلال [illegible] والحركة ولكنه ليس يعرض

هذا الكلال بل كثيرا ما يكون القوى [illegible] في طريق الانحلال والقوة العقلية [illegible] في طريق النمو والازدياد وليس اذا كان

يعرض لها مع كلال الالة [illegible] انها [illegible] فعل [illegible] وذلك [illegible]

الشيء قد يعرض له من غيره ما يشغله عن فعل نفسه [illegible]

لنفسه فعلا [illegible] جعل عند البصر كالاعمى [illegible] جعل عند التعطل كالنائم [illegible] ففي تسمية هذا الفصل بالتبصرة دون

التنبيه تعريض بان البحث المذكور [illegible] الامارات المذكورة في الفصول الموسومة بالتنبيهات [illegible]

ادراك الشيء الحاضر [illegible] العين [illegible]

العاقل لذاته [illegible] استفادة [illegible] فقوله اذا كانت النفس الناطقة قد استفادت ملكة الاتصال بالعقل الفعال

لم يضرها فقدان الالات [illegible] في الفصل المتقدم [illegible] فقدان الالات بعد حصول ملكة الاتصال [illegible]

لا يضرها في تعقلها في نفسها [illegible] لاستفادة من العقل الفعال [illegible]

فقدان الالات والالات المفقودة [illegible] وقوله لانها تعقل بذاتها [illegible]

مر بيان كونه

من بيان كون النفس [illegible] الالات البدنية [illegible] فذلك [illegible] الكمالات [illegible]

البدنية [illegible] بعد المفارقة [illegible] في هذا الفصل [illegible]

[illegible] العرض [illegible] كلال [illegible] العقل [illegible]

[illegible] كلال [illegible] شرط [illegible]

بالافعال [illegible] بالالات البدنية [illegible] الالات [illegible]

الفعل [illegible] وقد يكون [illegible] القوة [illegible]

[illegible] الالات [illegible] الوجوه [illegible]

[illegible] الالات [illegible]

[illegible] الكلال [illegible] الشيخ [illegible]

[illegible] كلال العرض [illegible] الالات [illegible]

[illegible] العلوم [illegible] الحركات [illegible]

الاستغناء [illegible] ثم ان الشيخ [illegible]

[illegible] كلال النفس [illegible] كلال الالة [illegible]

[illegible] الفعل [illegible] صورة [illegible]

في صورة [illegible] النفس [illegible]

[illegible] زمان الكهولة [illegible] بخلاف

[illegible] القوة الحيوانية [illegible]

[illegible] القوة [illegible] الازدياد والانتقاص [illegible] العلوم [illegible]

في ذلك السن مع عدم الاختلال [illegible] القوة الحيوانية [illegible] الحيوان [illegible]

[illegible] الزيادة والنقصان بخلاف [illegible]

ولا المعتبر في الثاني فالحق ان القابلية للازدياد والانتقاص [illegible] الكمالات [illegible]

في الكمال الاول [illegible] القابلية للازدياد والانتقاص [illegible]

لا تختلف [illegible] الكمالات [illegible] الازدياد [illegible] الكثرة [illegible]

على [illegible] الشيخ [illegible]

[illegible] يكون [illegible] المجاهدين [illegible]

[illegible]

زيادة تبصرة [illegible] القوى [illegible] القوية [illegible]

وكان الضعيف [illegible] الضعيف [illegible] القوية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] القوة العاقلة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بالكلال

[illegible]

[illegible]

زيادة تبصرة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

زيادة تبصرة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] القوة العاقلة [illegible]

[illegible]

[illegible]

او ردها لان القسم الخامس من المنفصلة انما تبين فساده بها وتحقيقه فان ما ثبت للمعقل البعد ما لم يكن فيكون قد حصل
المعقل بعد ما لم يكن لها مقتضيا لذلك ومنع في مقدمها القسم الخامس وهو تجرد المعقل وفي ثانيها تجرد الصورة الا انه [illegible]
المعقل وقوله ولا بمادة ثانية اشارة الى المقدمة الثالثة وهي كون المادة الى المجردة الثانية وقوله فلم يكن [illegible]
لماهية صورة المنفصل من مادته موجودة في مادة ثانية اشارة الى المقدمة الثانية وقوله ولا ان حصول التجرد وهو غير [illegible]
الذي لم يزل فيها وثانيه مادة ثانيا بعد اشارة الى التغاير الصورتين اعني صورتي الآلة المجردة عند التعقل والمعرّاة [illegible]
حالتي التعقل وعدمه وهذا التغاير لازم للتالي المذكور وقوله فيكون قد حصل في مادة واحدة كما هو في اعراض [illegible]
صورتان لشيء واحد معا اشارة الى المقدمة الرابعة وانما قيد المادة بالثانية لعدم امتناع اجتماعهما لان الاعراض المختلفة
قد يكون مقتضية لتغاير المادة وقوله وقد سبق بيان فساده اشارة الى ما مر في النمط الرابع وعند ذكر ظرف [illegible]
المعقل لفساد المقدم وهو فرض استناد تعقل الآلة وظهر من ذلك ان العاقلة انما كانت عاقلة بالصورة [illegible]
الموجودة معها وهو المراد من قوله فاذن تمنع الصورة التي بها تعقل القوة المتعقلة لا انها تكون الصورة التي
في القوة المتعقلة وقوله والقوة المتعقلة مقارنة لها دائما اشارة الى معيتها في جميع الاوقات وقوله فلما [illegible]
تلك المقارنة توجب التعقل دائما او لا توجب التعقل اصلا استثناء لاستلزام تقديم المقدمة الاولى للمنفصلة المذكورة
التي هي تلي تلك المقدمة وقوله وليس ولا واحد من الامرين صحيح استثناء للمعقل [illegible] المنفصلة [illegible]
كون الاشتغال [illegible] تعقلها الاعضائه في وقت دون وقت فاذن المقدم وهو كون العاقلة منطبعة في جسم
وهو المطلوب والفاضل [illegible] الاعتراض على المقدمات المذكورة في هذا الموضع فمنها قوله على المقدمة الاولى المعقول
من السماء الحسية والسماء الموجودة في الخارج في تمام الماهية والا لما [illegible] يكون السواد والبياض في تمام الماهية لان
المناسبة بين السواد والبياض لاشتراكهما في كونهما عرضين حالين في المحل محسوسين اتم من المناسبة بين المعقول من
السماء الذي هو عرض غير محسوس حال في محل كذلك وبين السماء الموجودة التي هي جوهر محسوس موجود في الخارج محيط
بالارض وانا نعود ايضا فاقول المناسبة [illegible] العقل [illegible] ذلك الشيء دون عوارضه الخارجة عنه
ولذلك اشتق لفظ الماهية من لفظ ما هو فان الجواب عنها يكون بها وما كان ذلك كذلك كان يعني قول القائل المعقول من
السماء الحسية والسماء الموجودة في الخارج هو ان السماء المعقولة المجردة عن اللواحق ليست بمساوية للسماء الحسية [illegible]

ابا لموضع

ابا لموضع لنشر اراد بالعدم المساواة التجرد واللاتجرد كان صادقا وان اراد به ان مفهوم السماء نفسه مشترك بين المجردة المقارنة
كان كاذبا فان زاد وقال المعقول من السماء الحسية والسماء الموجودة في تمام الماهية كما قال [illegible] الفاضل كان معناه ان
المعقول من السماء الحسية والسماء الموجودة في تمام المعقولية [illegible] حالها كونها معقولة فهذا [illegible] فان
المعقول من السماء هو بعينه ماهية السماء الموجودة فضلا من المساواة ولا كون السواد والبياض في تمام المعقولية
فظاهر وظاهر ان المناسبة بين الموضعين غير صحيحة فان الفرق بين المعقولة والمحسوسة يكون احدهما عرضا في محل مجرد غير
محسوس والاخر جوهرا محسوسا لا في محل فرق بين الطبيعة الموجودة المحسوسة المأخوذة تارة مع عوارضه وتارة مع مقابلاتها والفرق
بين السواد والبياض فرق بين الطبيعة الجنسية المحصلة المأخوذة تارة مع فصل مقوم لها نوعا وتارة مع فصل آخر مقوم لها
نوعا آخر [illegible] السماء المعقولة احدث من حيث هو عرض قائم [illegible] ماهية السماء انما يكون ماهيتها
من حيث يكون صورة حصلت في العقل مطابقة لها ومنها قوله لا يلزم من كون العاقلة يستعمل محلها الصورة مساوية لمحلها
اجتماع صورتين متماثلتين في محلها لان احديهما حالة في العاقلة والاخرى في محل الالة والجواب عنه بعد ما مر ان العاقلة لو كانت محلا للصورة
[illegible] تلك الصورة في محلها كانت ذات فعل من غير مشاركة المحل [illegible] كل فاعل جسماني فاعل بمشاركة [illegible]
الثاني كان كل فاعل من غير مشاركة [illegible] جسماني فاذن العاقلة ليست بجسمانية ولو كانت محلا للصورة [illegible] في محلها عاد
المحال المذكور فان قيل الفرق بين الصورتين باق لان احديهما حالة في العاقلة وفي محلها معا والاخرى حالة في محلها فقط
وهذا النوع من الحلول اقتران [illegible] الشيء [illegible] المتقاربين دون الاخر [illegible]
كالهيولى الحلول صورتين متحدتين الماهية في محل واحد ومنها قوله القسم [illegible] وجود انهما الزائد على ماهيتهما
[illegible] من ذلك اجتماع المثلين والجواب [illegible] الوجود الذي هو عرض حال في محل ووجودات الاعراض [illegible]
بالتفاق [illegible] في لازم واحد هو الوجود المشترك [illegible] الاعراض [illegible]
من الاصول [illegible] السبق ذكرها ومنها قوله [illegible] بعينها العقل [illegible]
شيء [illegible] في وقت من الاوقات [illegible] واللوازم [illegible]
لكونها [illegible] لذاتها [illegible] بالاشارة المقارنة [illegible] مجردة عن المادة وغير موجودة في الموضوع [illegible]

مدركة للصنف الاول منها بل كانت مدركة لما تحتها وليست بمدركة للصنف الثاني لاستحالة المقابلة لفقدان الشرط فيه

تكملة لما فرغ عن الاشارات فاعلم ان هذا الشيخ مع العاقل مثلا لان يعقل ذاته فلا فرق بين قاطع الحجة بان يكون النفس قائمة

بذاتها عاد الى اكمال الكلام في بقائها مع كمالاتها الذاتية بعد مفارقة البدن وذلك من النفس بهيئة الحصول المعدومة وجعل

وجعل قوله فاعلم ان هذا الشيخ العاقل مثال للشيخ الحاكم بانه نتيجة المقدمة المذكورة وهو ان كل ما فعله اصل فلا يكون مركبا من قوة فعل وقوة

مقارنة لقوة الثبات فان احدث الاعلى انها اصل بل كل مركب يشتمل على الهيولى وشريكها الصورة عندنا بالكلام كما لو اصل من جزء

هو الابتداء احتج على بقاء النفس من بدن الاصل بل بسيط في حال في شيء ما نسب تلك ثم يوجد فيه المنفس وصورة الا من عدم ذلك الاعراض

والصور وهو باق في حال التي هو اصل للنفس لما فيه اذا فيها انفكاكها مع وجود صورتها ويكون من شيء ذلك قبل الفساد

باقية بالفعل وفاسد بالقوة وفعل البقاء غير قوة الفساد والا لكان كل ما يمكنه الفساد وكل ما بقي فاذن حال امر

مختلفين هو الاصل الا ان يكون مشتملا على مختلفين اذ هو بسيط فالنفس ليست كذلك فحصل ان لا يكون مركبا من قوة قابلة للفساد وقوة

لقوة الثبات فالنفس لا يمكن حصلا امرين لبسيط فيه كان الكل بها والحال الشيء بطل لها امر والمركب يكون مركبا من بسيط غير ذلك

كالمادة من حيث هو كلها وعلى التقديرين فالبسيط الغير الحال المحل موجود في المركب وهو غير مركب من قوة الفساد ووجوب الثبات

قوله والاعراض وجود اثباتها في موضوعاتها المعرفة ذلك لانه وجود وتمامه في موضوعاتها فلم يجتمع فيها تركيب هذا جواب سؤال

تقريره ان الاعراض والصور يكون باقية ممكنة الفساد مع ان طبائعها لا كانت النفس كذلك فاجاب بان ثبوت قوة في ذاتها الذي

موضوعاتها لما على وجود ذاتها وذلك لا يفي في طبائعها في ذواتها لا يكون لها وجود وقد احتاج الامرين فيه شيء في ذاته

قوله واذا كان الكلام في كيفية اشتمال الشيء في انفسها قابلة للفساد وبعد وجودها بطل ما هو شيء تمامها بالمرادف تثبت ان النفس الاصل

اصل في كيفية وجوده ومحل ما قبل تركيب فيما ولا هو كان في غيره ما قبل الفساد وفيه البقاء وقوة الفساد ولا يجتمعان في البسيط والمادة

والثاني ليس كالاصل فاذن النفس لا يمكن ان تفسد وانا قلنا بعد وجودها بالعلة ما وسائرها ان الاصل الوجود وبقاء تكون

في ممكنات الوجود مستفادين من علة لها او عرض الفاعل لاستحالة لو كانت النفس هيولى وصورة بحالها ان لهو الاجسام

وكان البقاء فيهما هيولى وعرضها لما كان البقاء في النفس هو المقبل حتى انه جزء يكون لنفسه لا يكون كما لا بقاء الذاتية لا يتبادر

لصورتها لو كان البدن هيولى النفس يكون لا ذات له وضع او غير ذات وضع والاول صحيح لان ذات الوضع لا يكون جزءا لما لا وضع

والثاني

والثاني ان لا تكون لاتكون بحيث يكون مع كونها غير ذات وضع ذات قوام بالمواد فيما لو كانت فان كانت على الحد ان الانسان مما مكانت حال النفس وضع

جزءا منها فاختلف الصورة في كيفية ذات عالم بالموادها فاما ان يكون للبدن شرف في قيامها او لم يكن فان كان كانت النفس غير مستغنية في وجودها

عن البدن فلم يكن ذات يحل بالموادها على ما مر وقد فرغ عنه ابطال فيها العدم وان لم يكن للبدن شرف في قيامها كانت باقية بما يقيمها

وان لم يكن البدن موجودا هو المطلوب ثم الصورة المقيمة بالمادة والكمالات لما لها ملك الصور لا يجوز ان يتغير ويتغير بعد الانقطاع

علاقتها عن البدن لان التغير لا يوجد الا لمستعد الا جسم بحيث انه في الاصول الحكمية ثم قال والنفس ليس مستعد له الجوهر

مركبة من جنس وفصل والجنس والفصل اذا اخذا بشرط التجرد كانا مادة وصورة فالنفس عندهم مركبة من مادة وصورة وذلك

يؤيد ما ذكرناه والجواب ان هذا مغالطة باشتراك الاسم فان المادة والصورة يقعان على ما ذكره وعلى الجزء من الجسم

بالاشتراك والمجيب انواع الاعراض ايضا مركبة من مادة وصورة ثم قال الفساد والحدوث متساويان في احتياجهما

الى امكان سبقهما والى محل لذلك الامكان او في استغنائها عن ذلك فانه يستغني امكان الحدوث عن المحل

وقوع الحدوث بل يستغني امكان الفساد عنه ايضا مع وقوع الفساد وان افتقر الامكان الى المحل وهو البدن فلكن

البدن ايضا محلا لامكان الفساد وبالجملة يكون لنفسه يكون البدن شرطا لوجود النفس ويلزم انعدام المشروط عند فقدان الشرط

والجواب ان يكون الشيء محلا لامكان وجود شيء وهو مباين القوام له ولا لامكان فساده غير معقول فان معنى كون الشيء محلا

لامكان وجود السواد هو تهيئة لوجود السواد فيه حتى يكون محلا لوجود السواد ومقارنا به وكذلك في امكان الفساد

اشبع كون الشيء محلا لامكان فساده فالبدن ليس بمحل لامكان حدوث النفس من حيث هو مباين له ولا لامكان فساده

الصور المقارنة بحالها مع هيئة مخصوصة موجودة قبل حدوث النفس محلا لامكان وتهيؤ لحدوث نفس فانه يقارنه

نوعا مخصوصا لم يكن وجود تلك الصورة ممكنا الا مع المبدأ الاقرب بالذات للنفس فحدث بحسب استعداده وتهيئه

ذلك مبدأ الصور المقارنة له المقومة اياها على وجه كان ذلك المبدأ مرتبطا بهذا النوع من الارتباط وزال ذلك الحدوث

ذلك الامكان وهو التهيؤ عن البدن زال عنه ما كان البدن به محلا لا يحتاج لامكان حدوث النفس الى الهيئة المخصوصة فيعجز البدن

محلا لامكان فساد الصورة المقارنة به وزوال ذلك الارتباط عنه فقط واشبع ان يكون محلا للفساد وذلك البدن من حيث هو ذات

مباين عنه فاذن البدن مع هيئة مخصوصة شرط في حدوث النفس من حيث هي صورة او مبدأ صورة لا من حيث هي موجود مجرد

في وجوده او اشتراط حدوث ما لا يتعدد بتعدده ما يشترط في حدوثه كالبيت فانه يتعين بحدوث البناء الذي كان شرطا في حدوثه فقال

الاستعداد البدن لحدوث صورة ما حدوث نفس لا لتلك الصورة ولم يوجب ذلك ان يبقى ذلك الصورة في الاستعداد ذلك والفرق

فقد ان ما يتوقف حدوث معلول اما على ما يتوقف وجود جميع ما يتوقف عليه المعلول شرط ان يبقى او ما يتوقف بقاء معلول لا يبقى في الحدوث فلم يكن

ما ولو كان مدينا **وهم وتنبيه** ان قوما من المتصدرين يقع عندهم ان الجوهر العاقل اذا عقل صورة عقلية صار هو هي فلنفرض الجوهر

العاقل عقل ا وكان هو على قولهم بعينه المعقول من ا فحينئذ اما ان يكون حاله كما كان حين لم يعقل ا او بطل منه ذلك فان كان كما كان

فسواء عقل ا او لم يعقل ا وان كان بطل منه ذلك ابطل على انه حال له او على انه ذاته فان كان على انه حال له والذات باقية فهو كسائر

الاستحالات ليس على ما يقولون وان كان على انه ذاته فقد بطل ذاته وحدث شيء آخر ليس انه صار هو شيئا آخر على انك اذا تأملت

هذا ايضا علمت انه يقتضي هيولى مشتركة وتجدد مركب لا بسيط لما فرغ من اثبات وجوب بقاء النفس الناطقة مع معقولاتها المكتسبة

اراد ان يشير الى بطلان ما ذهب اليه بعضهم كيف لا وفيما تبكيت لذلك الاشتراط ولا لقوم منهم وذلك انه كان مشهورا عند المعلم الاول عند

المشائين من اصحابه وهو القول باتحاد العاقل بالصورة الموجودة فيه عند تعقلها لها وحكى ما احتج لهم على ذلك واشار الى

بقوله ان قوما من المتصدرين يقع عندهم ان الجوهر العاقل اذا عقل صورة عقلية صار هو هي واحتج لهم على ذلك بوجوه اوردها في

كتابه الموسوم بالمبدأ والمعاد في فصل مترجم بان واجب الوجود معقول الذات وعقل الذات فانه صنف ذلك الكتاب تقريرا

لمذهبهم في المبدأ والمعاد حيث اشترط فيه تقسيمهم ثم انه نبه على فساد هذا المذهب بقوله فلنفرض الجوهر العاقل عقل ا الى آخره

وهو ظاهر **زيادة تنبيه** وايضا فاذا عقل ا ثم عقل ب أيكون كما كان عند ما عقل ا حتى يكون سواء عقل ب او ا ام يصير

شيئا آخر ويلزم منه ما تقدم ذكره معناه ظاهر وهو زيادة في التنبيه فانه يلزم انه اذا عقل ا صار ا فاذا عقل ب فان بطل كونه ا

الذات عند تعقل ب وان لم يبطل عنه ذلك يعقل ا ولم يعقل ب فصار منهم ولذلك تعقل ا وصار مع ذلك ب كان مع العقول اتحاد

بالمعقول فقولا باتحاد جميع المعقولات وهذا خلاف ما في الماهيات ويكرر هذا ابا في احالة قول من شاء منه ما ذكره وهو لا **وهم وتنبيه**

وهؤلاء ايضا قد يقولون ان النفس الناطقة اذا عقلت شيئا فانما تعقل ذلك الشيء باتصالها بالعقل الفعال وهذا حق قالوا واتصالها

بالعقل الفعال هو ان تصير هي نفس العقل الفعال لانها تصير العقل المستفاد والعقل الفعال هو نفسه يتصل بالنفس فيكون العقل

المستفاد وهؤلاء بين ان يجعلوا العقل الفعال متجزئا قد يتصل منه شيء دون شيء او يجعلوه متصلا بكليته حتى تصير النفس كاملة

الى كل معقول على ان الاحالة في قولهم ان النفس الناطقة هي العقل المستفاد حاصلة حين ما يتصور منه قائمة هذا الوهم هو قولهم النفس

الفعال صح

الناطقة

الناطقة عند تعقلها معقولا ما تتحد بالعقل الفعال الذي كاد ان يكون بالعقل المستفاد الذي هو العقل الفعال بعينه على ان ما يلزم منه ان

الفعال الذي فرض غير قابل للتجزئة ولا وجب جميع المعقولات التي عقلها العقل الفعال للنفس الناطقة عند تعقلها معقولا واحدا

كان ثم ذكر ان هذا المحال لازم على سبيل الانفراد بلا ما يلزم منهم مضافا الى المحال الاول المذكور وهو قوله ان الاحالة في قولهم ان النفس

هي العقل المستفاد حين ما يتصور منه قائمة كما في الاول ثم انه لازم في الفصل المتقدم المذكور باعتبار الصور المعقولة فقد لزم فيه العقل

المعقول والاتحاد مع جميع الذوات العاقلة والمعاني والصور النفسية في هذا الفصل **حكاية** وكان لهم رجل يعرف بفرفوريوس عمل في العقل

والمعقولات كتابا يثني عليه المشاؤون وهو حشف كله وهم يعلمون من انفسهم انهم لا يفهمونه ولا فرفوريوس نفسه وقد ناقضه من اهل زمانه رجل

وناقض هو ذلك المناقض بما هو اسقط من الاول الحشف اردأ التمر وتقول للضعيف الشيء انه حشف وهذا الفصل والذي قبله فيه الا

تنبيه لجماعة من المشائين وفيه رد على صاحب هذا المذهب **اشارة** اعلم ان قول القائل ان شيئا ما يصير شيئا آخر لا على سبيل الاستحالة

من حال الى حال ولا على سبيل التركيب مع شيء آخر ليحدث منهما شيء ثالث بل على انه كان شيئا واحدا فصار واحدا آخر قول شعري غير معقول

لما فرغ من ابطال المذهب المذكور اشار الى ما هو الاصل في بطلانه وهو امتناع اتحاد الاثنين بعينه ففسر الاتحاد اولا وذكر ان معناه هو ان المفهوم

المعقول من قولهم صار شيء شيئا آخر وبين ان هذا القول يصدق بطلوق المجاز على سبيل صيرورة شيء شيئا آخر بطريق الاستحالة وهو ان يصير

الشيء الذي صار شيئا باستحالة الى شيء آخر لم يكن منه من قبل كما يقال صار الماء هواء والاسود ابيض اما بالقوة او بالفعل او بطريق

التركيب وهو ان يضاف شيء الى الشيء الذي صار فيركب منهما شيء آخر كما يقال صار التراب طينا او بطريق

المقبول في الماهية وهو ما يفهم عنه بالحقيقة وهو ان يكون شيئا واحدا فصار واحدا آخر وذكر انه قول شعري غير معقول واما

التي لا تتحد به لانه من تخيلات عوام الفلاسفة والمتصوفة حقا ثم اشتغل ببيان الحجة على فساده فقوله فانه ان كان كل واحد

من الامرين موجودا فهما اثنان متميزان وان كان احدهما غير موجود فقد بطل ان كان الذي كان موجودا وحدث شيء آخر او لم يحدث فانه كان بالفرض

فانه ان يصير الباقي هو ان يكون هو بعينه الامر الاول المفهوم فهو الموضوع للمعقولات الثانية وليس العقل

وبطلانه قبل التجزئة فان قيل فهنا امران ام كان قبل الاتحاد والاخر حصل الاتحاد والاول هو المعاد ان ذلك فهو المعقول الذي

فلا الاتحاد ولا يخلو اما ان يكون الامران موجودين بعد الاتحاد او يكون احدهما موجودا والآخر معدوما والاول لا يكون واحدا

موجودا او معدوما لان ثم بحال الا الاول فلم يقوله لانه يكون واحدا من الامرين موجودا فهما اثنان متميزان وذلك ينافي الاتحاد وهو لا

لسم

الذي كان موجودا

القسم الثاني منفصل التقدير من احد ما انه يكون المعدوم بعد الاتحاد هو الامر الاول [illegible] الموجود هو الامر الثاني [illegible]
القسم الباطل التقدير الاول [illegible] لان التقدير انه [illegible] فقد كان احدهما غير موجود [illegible]
فقد بطل انه كان المعدوم قبل وحدث شيء آخر [illegible] فقد بطل على التقدير كون المعدوم هو الامر المتقدم سواء حدث بعده شيء آخر
حدث انه كان بالفرض [illegible] ومصيرا اياه [illegible] فقد بطل كون الاول
[illegible] ومصيرا اياه وذلك لانه [illegible] الاتحاد وهو كون الاول الباطل [illegible] ومصيرا اياه [illegible] والفاضل
تحرير [illegible] العبارة [illegible] الاختلاف [illegible] الثالث [illegible]
مثال [illegible] والمحال [illegible] تذنيب [illegible]
[illegible] بالعقل [illegible] موجودة [illegible] لما ابطل [illegible]
[illegible]
المعقولات [illegible] الصور المطابقة [illegible] تنبيه الصور العقلية [illegible]
الصور الخارجية مثلا كما يستفيد صورة السماء من السماء وقد يكون [illegible] الصورة اولا [illegible] وجودها من خارج
العقل شكلا ثم يجعله موجودا [illegible] يكون ما تعقله [illegible] على الوجه الثاني [illegible]
في جواهر العاقلة [illegible] لان الاول الواجب لذاته [illegible] من المبادي العالية [illegible] تعقل المعقولات
المعقولات [illegible] والاعيان الخارجية [illegible] كتعقل الانسان [illegible]
بعد ذلك [illegible] معقولات للاعيان الخارجية كتعقل الانسان [illegible] انفعاليا
الصنف الثاني [illegible] الاول تعالى [illegible] انفعاله [illegible] تنبيه كل واحد من الوجهين قد يكون [illegible]
لوجود الصورة في الاعيان او غير موجود [illegible] قابل الصور [illegible]
ولولا ذلك [illegible] العقل [illegible] الوجود [illegible]
المذكورين [illegible] صورة معقولة لشيء موجود في الاعيان [illegible] تعقل انفعالي [illegible] في الاعيان
كان تعقل فعلي [illegible] العقل الفعال [illegible] في جوهر عاقل [illegible] قابل لتلك الصور [illegible]

ذلك الجوهر

ذلك الجوهر لامر [illegible] خارج عنه [illegible] الذات [illegible] العقول المفارقة [illegible]
فان الجوهر الذي [illegible] موجود والاول الواجب [illegible] فعلية [illegible]
في وجود الصور المعقولة في ذوات العاقل [illegible] قابلا [illegible] وجود [illegible] العقل
لا يخرج الى الفعل الا من مخرج خارج [illegible] إشارة واجب الوجود [illegible]
لما بعده [illegible] وجوده [illegible] سائر الاسباب [illegible]
بجميع الموجودات [illegible] النمط الرابع [illegible] العقل الاول
بعده والعلم التام بالعلة [illegible] العلم [illegible]
[illegible] الواجبة [illegible] الاشياء [illegible] العقول [illegible]
[illegible]
[illegible] إشارة ادراك [illegible]
ادراك [illegible] العقلية [illegible] ذاته [illegible]
المبادي والمتأخرات [illegible] للادراك اعتبار من حيث هو ادراك [illegible] المدرك [illegible]
[illegible]
المدرك [illegible] الادراك [illegible]
وجود [illegible] المدرك [illegible]
والمدرك [illegible] العلم التام بالعلة [illegible] العلم
التام بالمعلول [illegible]
المعقولة [illegible] بالعلم [illegible] العلم بالمعلول [illegible]
كان [illegible] الادراكات [illegible] ادراك الاول [illegible]
[illegible] الشيء [illegible]

العقلية بما ادركها الاول بغير ... فانها المعلول الاول ان المعلول الاول لما كان معقولا لذاته وهو عاقل لذاته فانها عقلية ... الاول علمها
معلت ما دون الاول العقلا دون العقل الاول الا انها وسلوها ادراكات النفس المستفادة من طرق الحواس والعقل وغيرها ...
ورسم من طوابع العقل لان تخرجها من القوة الى الفعل بعقل ... تصور المعقولات فينطبع فيها البعض تلك الصور بحسب استعدادها
والقابلة لها ذلك العقل ومن ادراكات مستندة الى المبادي لان بعضها يحصل من الاستدلال بالعلل على المعلول وبعضها بالعكس وبعضها بطرق
غيرها ومستندة الى المناسبات لانها تارة تنتقل من العلم بالشيء الى العلم بما يناسبه وتارة الى العلم بما يقابله وما الى غير ذلك من وجوه
مراتب الادراكات فقد يحصل البعض ... لكن الادراك ... على اصناف الادراكات ... **وهم وتنبيه** ولعلك تقول ان
كانت المعقولات لا تتحد بالعاقل ولا بعضها مع بعض لما ذكرت ثم قد سلمت ان واجب الوجود يعقل كل شيء فليس واحدا حقا بل هناك كثرة فنقول
انه لما كان يعقل ذاته بذاته ثم يلزم قيوميته عقلا بذاته لذاته ان يعقل الكثرة جاءت الكثرة لازمة متأخرة لا داخلة في الذات مقومة لها
وجاءت ايضا على ترتيب وكثرة اللوازم من الذات مباينة او غير مباينة لا تثلم الوحدة والاول يعرض له كثرة لوازم اضافية وغير اضافية
وكثرة سلوب وبسبب ذلك كثرة الاسماء لكن لا تأثير لذلك في وحدانية ذاته تقرير الوهم انك ذكرت ان المعقولات لا تتحد بالعاقل ولا
بعضها ببعض بل هي صور متباينة متقررة في جوهر العاقل وذكرت ان الاول الواجب الوجود يعقل كل شيء فاذن معقولاته صور متباينة متقررة
في ذاته فذاته محل ... ولكن ذات الاول الواجب واحد ... ومعنى التنبيه ان ... الاول لما يعقل ذاته بذاته
وكان ذاته علة للكثرة لزم ان يعقل الكثرة بسبب تعقله لذاته بذاته وتعقله الكثرة لازم معلول له فتلك الكثرة التي هي معقولاته هي معلولاته
ولوازمه مترتبة ترتب المعلولات ... متأخرة عن حقيقة ذاته تأخر المعلول عن العلة وذاته ليست متقومة بها بل ... واحدة ... وتلك
اللوازم والمعلولات ... ايا سواء كانت تلك اللوازم متقررة في ذات العلة او مباينة لها فاذن تقرر الكثرة
المعلولة في ذات الواحد القائم بذاته المتقدم عليها بالعلية والوجود لا ... بكثرة ... والكثرة والعقول
المعقولة المتقررة ... في هذا ... والقول ... لوازم الاول في ذاته ... الاول ... فاعلا وقابلا
معا ... الاول ... صفات غير اضافية ... ما ذكره الفاضل ... المعلولات المتكثرة
عن ذلك علوا كبيرا ... معلول الاول ... لذاته ... الامور ...
يخالف الظاهر من مذاهب الحكماء والقدماء القائلين ... القائل بقيام الصور المعقولة بذاته ... ان القائلين
بان اتحاد العاقل بالمعقول ... المحالات ... من المحال ... ولولا انه ... عن التعقلات ... الاغراض

لمام

مصور

لذكر

لذكرها بعينه فيما اجده مخالفا لما اعتقده لست احب ان اسفر عن الحقائق بغيرها ... فانا الذي شرطنا ذلك مع ذلك فلا احب ان
الموضع الشيء من ذلك الاصل فاشرت اليه اشارة خفية تلوح الحق منها لمن ... العاقل ... لذاته
عن صورة ذاته ... فلا يحتاج الى صورة ... ادراكه لما يصدر عنه ... صورة ذلك ... وما يعتبر
تعقل شيئا بصورة ... العقل تلك الصورة
نفسها ... العقل ... المعلقة ... وتلك
فقط ... كان ... ما يصدر عنه ... فاذن ... العاقل ... لذاته ... غيره
حصول ان تكون ... تلك الصورة ... ذلك ... لا ان تكون محلا لتلك الصورة
تلك الصورة ... فحصل ... التعقل ... حصول
العاقل ... لكونه حصولا لغيره ... حصول الشيء لفاعله ... العاقل الفاعل لذاته حاصل له من غير ان تحل فيه ... عاقل
من غير ان يكون محلا فيه ... فاقول ... الاول العاقل لذاته ... من غير تغاير في ذاته ... في الوجود
المعتبرين ... فان ... المعلول الاول فاذا ... بكون العلتين ... ذاته ... واحدا ... الوجود
من غير تغاير ... المعلول الاول ... وعقل الاول ... في الوجود من غير تغاير ... كون احدهما مباينا للاول
والاول ... المعلول الاول ... تعقل
الاول اياه من غير احتياج الى صورة مستأنفة ... ثم ... العقلية يعقل ... المعلول الاول ... صور
فيها ... المعلول الاول الواجب ... المعلول الاول ... الموجودات الكلية ... حاصلة
فيها ... لتلك الصور ... والصور ... فاذن ... الامور
مشاورة ... المحالات المذكورة ... الاشارة الالهية ...
فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ... ولولا ... الوطر ...
اشارة الاشياء الجزئية قد تعقل كما تعقل الكليات من حيث تجب باسبابها منسوبة
الى مبدأ نوعه في شخصه تتشخص به كالكسوف الجزئي فانه قد يعقل وقوعه بسبب ... اسبابه الجزئية واحاطة العقل بها وتعقلها كما تعقل الكليات
وذلك غير الادراك الجزئي الزماني لها الذي يحكم انه وقع الآن او قبله او بعده بل مثل ان يعقل ان كسوفا جزئيا يعرض عند حصول القمر ...

ما وقف [illegible] لما في مقابلة كذا [illegible] بما وقع ذلك الكسوف ولم يكن عند العاقل الاول احاطة بانه وقع او لم يقع ولئن كان [illegible]

لان هذا الادراك [illegible] مع حدوث [illegible] من زواله وذلك الا ان الكون [illegible] بما الدهر كله [illegible]

[illegible] العاقل [illegible] من كون القمر في موضع كذا [illegible] في موضع كذا يكون كسوف [illegible] في وقت [illegible]

محدود [illegible] ذلك [illegible] الكسوف [illegible] وبعده [illegible] ادراك [illegible]

[illegible] ادراكها [illegible] بل كل عاقل [illegible] على الوجه الاول [illegible]

وادراكها على الوجه الثاني [illegible] الا [illegible] الادراك [illegible]

بكلية الصورة الواقعة [illegible] فان قولنا هذا الان [illegible] الوقت [illegible]

[illegible] الان [illegible] ولا يحكم [illegible]

تلك الطبيعة [illegible] العقل [illegible]

اوراكها [illegible] العقل [illegible]

الحكم [illegible] الا [illegible] الحكم [illegible]

الكاملات [illegible]

تلك الطبائع [illegible]

حصل [illegible] صورة العالم [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] العالم [illegible] في الوجود [illegible] العالم [illegible]

[illegible] الكون [illegible]

[illegible] ادراكها [illegible] المذكورة [illegible]

كونه كليا [illegible] موجود [illegible]

[illegible] موجوده [illegible]

[illegible] الطبيعة [illegible]

وما [illegible] العاقل [illegible] كون القمر في موضع كذا [illegible] كون القمر

[illegible] كونه [illegible] زمان كونه في اول [illegible] الذي [illegible]

[illegible] الامور [illegible] الكسوف [illegible] الانسان [illegible] الكسوف [illegible]

[illegible] كون القمر [illegible] الكسوف [illegible] العاقل [illegible]

تنبيه واشارة

[illegible] الصفات [illegible] هذا الفصل [illegible] الصفات [illegible]

[illegible] الامور [illegible] الموصوف [illegible] الصفة [illegible]

[illegible] في الموصوف [illegible]

تكون متقررة [illegible] الاضافة [illegible] الصفة [illegible]

[illegible] الصنف [illegible] الصنف [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] قادر [illegible]

[illegible] اضافة فان كونه قادر [illegible]

[illegible] قادر [illegible] الامكان [illegible]

[illegible] قادر [illegible]

[illegible] الصنف [illegible] في الموصوف [illegible]

[illegible]

[illegible] القادر [illegible]

[illegible] الكل [illegible]

[illegible] الكل [illegible]

[illegible] الصنف [illegible] الاضافة [illegible]

[illegible] الاضافة [illegible] الاضافة [illegible]

[illegible] العلم [illegible]

مخصوصة عن العلم بالمعدوم [illegible] الا كما كان في كونه [illegible] واحده اضافات شتى [illegible] المضاف [illegible]

كما [illegible] حال الاشتراك [illegible] الصفة [illegible] اضافة [illegible] الصفة التي [illegible] تلك الاضافة [illegible] الصفة الرابع [illegible]

المتقرره في الموصوف [illegible] لا اضافة [illegible] الشيء [illegible] العلم [illegible] صورة [illegible] في العالم [illegible]

معلومة [illegible] العلوم فان العالم يكون [illegible] العلم [illegible] الاضافة [illegible]

وذلك العلوم [illegible] القدرة فان القدرة [illegible] الكل [illegible] الكل [illegible]

فانه لو [illegible] بالكل فلا يتعلق بالجزء [illegible] ذلك الكل [illegible] العلم [illegible] تعلق [illegible]

الحيوان جسم [illegible] العلم يكون [illegible] العلم يكون [illegible] العلم يكون [illegible]

جسما [illegible] العلم يكون [illegible] العلم [illegible]

تحقق حال الموصوف [illegible] الصفة [illegible] الاضافات المتعلقة بها [illegible] الاضافات [illegible]

[illegible] موضوع الشعر [illegible] القسم الاول [illegible] القسم الثالث [illegible]

الذات [illegible] من احكام الصفات [illegible] موضوع الشعر [illegible] الصفات المتقرره العارضة [illegible]

ولا اضافة المتقرره المتعلقة [illegible] الاضافة [illegible] الصفات المتقرره [illegible] الاضافات [illegible]

يكون وذلك [illegible] الاضافات [illegible] الصفات

[illegible] موضوع الشعر [illegible] الحكم [illegible]

[illegible] الصفات [illegible] الاضافات [illegible] الموصوف

ولا الصفة المتقرره [illegible] الاضافة [illegible]

[illegible] القدره [illegible] الاضافة [illegible] وجود [illegible]

[illegible] **نكته** [illegible] الاضافة [illegible]

حال متقرره [illegible] الاضافة [illegible] الى الصفة [illegible]

الاضافات [illegible] وذلك ظاهر **تذنيب** فالوجوب [illegible]

لا يكون

لا يكون [illegible] والماضي والمستقبل [illegible] يكون [illegible]

من الزمان والاذا [illegible] الحكم [illegible] من الصفات [illegible] الموجود [illegible]

الحكم الكلي المذكور [illegible] موضوع الشعر [illegible] المذكور [illegible] الحكم [illegible]

[illegible] العالم [illegible] والعلم [illegible] العلم [illegible] يكون [illegible]

والاحوال [illegible] الاحكام [illegible] الاحكام [illegible] ان العلم

بالعلم [illegible] العلم [illegible] يكون [illegible] الحكم الكلي

ذلك الحكم [illegible] يكون [illegible] موضوع الشعر [illegible] الحكم الكلي

[illegible] الاحكام [illegible]

[illegible] العلم [illegible] العلم [illegible] الاحساس

المتقرره [illegible] يكون موضوع الشعر [illegible]

الوجه الكلي [illegible] يكون [illegible] العقل [illegible] موضوع الشعر [illegible]

موضوع الشعر [illegible] الوجه الاول [illegible] الوجه الثاني **قوله**

[illegible] الكلي [illegible] الواحد [illegible]

واحدا [illegible] لا يكون [illegible] الكل [illegible] الموجودات [illegible]

[illegible] العالم العقلي [illegible] المادة [illegible]

على [illegible] الابداع [illegible] وكان [illegible] المادة [illegible]

الصور [illegible] الصور الى العقل [illegible]

[illegible] الصور [illegible] العقل [illegible] الصور [illegible] موجوده [illegible] المادة [illegible] فاعلم

[illegible] من [illegible] جميع الموجودات في العالم العقلي [illegible] الابداع [illegible] موجود [illegible]

[illegible] بعد حصول شرائطها [illegible] واحد [illegible]

[illegible] موجودة في [illegible] موجوده

فهذا مرامي وهناك يظهر معنى قول الشيخ ان كل شيء له وحده الاول بوسط او بغير وسط وسائر ما يريده الذي هو فصل قصد الاول الحق

ما دام الكلّ مثل الوجود **اشارة** فالعناية هي احاطة علم الاول بالكل والواجب ان يكون عليه الكل حتى يكون على احسن النظام وبان

ذلك واجب عنه ومن احاطته به فيكون الموجود وفق المعلوم على احسن النظام من غير انبعاث قصد وطلب من الاول الحق فعلم الاول بكيفية

الصواب في ترتيب وجود الكل منبع لفيضان الخير في الكل وهذا الفصل المسمى على العناية وهو ظاهر وقد مرّ في النمط السادس

ذكره لكن انما اورده هناك بعد ذكر العلل الاربع لاجل الفصل في السافل تعلق النظام الموجود لكيفية صدوره من الاول من غير قصد

واعاده هنا بعد ما اورد ان الخير الذي من المعقود [illegible] النظام الموجود [illegible] بان كيف صدر عنه ومنع [illegible]

اورده في النمط السادس لغرض [illegible] الموجود المذكور ولذلك هذا الكلام من قوله [illegible] وهذا الكلام هنا ستر المراد

اشارة الامور الممكنة في الوجود منها امور يكون ليس وجودها من شرها والخلل والفساد اصلا ومنها امور لا يمكن ان تكون فاضلة

الا ويكون بحيث يعرض منها شر ما عند ازدحام الحركات ومصادمات المتحركات وفي القسمة امور شريرة على الاطلاق او الغالب

واذا كان الجود المحض مبدأ لفيضان الوجود الخير الصواب كان وجود القسم الاول واجبا الفيضان مثل وجود الجواهر العقلية وما

تشبهها وكذلك القسم الثاني يجب فيضانه فان في ان لا يوجد خير كثير ولا يؤتى به تحرزا من شر قليل شرا كثيرا وذلك مثل خلق النار فان النار

لا تفضل وتصلح ولا يكمل معونتها في تتميم الوجود الا ان تكون بحيث تؤذي وتولم ما يصادفها من اجسام حيوانية وكذلك الاجسام

لا تكمل ان تكون فاضلة الا ان تكون بحيث يمكن ان يتفق لها احوال من اعمال [illegible] وفي احوال العالم ان [illegible]

ومصادمات [illegible] الامور الشرية والعالم الا انه يقع لها خطا في المعاد وفي [illegible]

[illegible] المذكورة الا ويعرض لها [illegible] حفظا [illegible]

[illegible] الا انه الحق

بالعرض كانه [illegible] بالعرض [illegible] وكان [illegible]

المعاملة [illegible] المطلوب [illegible] الشر مطلق [illegible]

كل شيء [illegible] الامور [illegible] الوجود [illegible]

والسحاب [illegible] من فعله وكالافعال [illegible] والاخلاق [illegible]

[illegible]

امر [illegible] الشر [illegible] بالعرض [illegible] ذلك [illegible] العلم والتدبير

القصد الاول [illegible] كل [illegible] فان [illegible]

المسر [illegible] الاول [illegible] انما اطلق على [illegible]

[illegible] في الاخلاق [illegible] وجود

[illegible] الشر [illegible] الا ان [illegible]

[illegible] بالعدم وجود او عدم [illegible] العدم [illegible] الموجود [illegible]

شرور [illegible] الى الاشياء [illegible] فالشرور والامور [illegible]

[illegible] في القسمة [illegible] الكل [illegible] الا بالشرح [illegible]

وجود الشر وعدمه [illegible] على الكل [illegible]

[illegible] الاول [illegible] فان الموجود [illegible]

[illegible] الموجود [illegible]

[illegible] المخالف [illegible]

[illegible] المركبات [illegible] لا محالة [illegible]

الموجودات [illegible] الكون والفساد [illegible] الكل [illegible]

[illegible] العناصر وبعض المركبات [illegible]

[illegible] الموجودات [illegible]

فالموجودات [illegible] العدم [illegible] والشيخ اشار الى القسمين الاولين بقوله

الكل [illegible] الوجود [illegible] مصادمات المتحركات [illegible] في القسمة امور شريرة على الاطلاق او

[illegible] وجود القسم الاول [illegible] الجود المحض [illegible]

[illegible]

ان [illegible] الامور التي [illegible] الاخلاق [illegible]

الجسمانيين

بمعنى ما نسب الى الشيء وذكر ان اجزاء العالم المختلفة بالصور والقوى المذكورة المختلفة الافعال لا تعرى عنها الا ان يكون بحسب بعض [illegible]
ومن اطلق الوجود وان كان كثيره بالعدد ثم ذكر ان الشر ومعلوم في العدد الاول ليس مقصوده الا بالذات على القصد [illegible]
حسب لوازم وجوده كثيرة لا كثيرة يكون معلوما حال العقل الشامل [illegible] والاسباب [illegible] الاسم الا مع العقول [illegible]
والحسن لمع العقلين كما هو [illegible] الاكمع العقول [illegible] من الافعال الالهية لا يكون [illegible]
العلاقة [illegible] الفصول [illegible] عن [illegible] [illegible]
[illegible] الشر [illegible] تغيير [illegible]
اذا وما حصل العدم [illegible] الشر [illegible] الاسباب [illegible]
[illegible] الصدر [illegible] الشر [illegible]
[illegible] على [illegible] صحيح [illegible]
[illegible] الشر [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] والعقول [illegible]
وذلك [illegible] **وهم وتنبيه** ولعلك [illegible]
الجهل وطاعة الشهوة والغضب [illegible]
والصحة وحال [illegible] وحال المتوسط في الجمال والصحة وحال الصحيح وحال السقام [illegible] والاول [illegible]
السعادة البدنية العاجلة [illegible] لكن حال [illegible]
[illegible] في السعادة الاخروية وحال [illegible] الصادرة والمعاد [illegible]
لكن [illegible] العلم [illegible] في المعاد [illegible] السلامة [illegible]
الا [illegible] الاخرة وكل واحد من الطرفين [illegible]
فاما كان [illegible] الافعال [illegible] والشهوة [illegible]

او الشقاوة [illegible] [illegible] كان [illegible] [illegible]
[illegible] الجهل وطاعة الشهوة والغضب [illegible] لكون الاكثر [illegible] وذلك [illegible]
[illegible] الكاملات [illegible] وجود [illegible]
[illegible] والعام [illegible] الجهل [illegible] والمعاد [illegible] وجود [illegible]
[illegible] الاخلاق [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] الشقاوة [illegible] والسقام [illegible]
[illegible] **تنبيه** [illegible]
[illegible] السعادة [illegible] [illegible]
[illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] السعادة [illegible]
[illegible]
[illegible] السعادة [illegible]
[illegible] **وهم وتنبيه** [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **وهم وتنبيه** ولعلك [illegible]
[illegible]

لم يكن ممن هو مجاهد ولا ممن ... باستعداد الذي يكون على ... من ... خارج ... الاسلم

خارج ... وذلك ... لكون ... كان له ... لكون المحوث ... الاسباب التي ... الاكثر والمقصود بالكلية

للمحوث ... من ... الحدود ... واحد ... والاعتبار ... ذلك ... والحكمة ... المقصود بالاصل العرض العام

... لكن ... الواحد ... الاجابات ... المتعلقة ... المعدوم ... على ...

كون ... لا يلزم ... الكل ... عنه ... الاحوال الذي ... بالاسلم ... والارادة

من حدوث الظلم والعدل ... افعال ... الظلم ... والامر ... الكل ...

الاول ... واحد ... الكثير من المعلومات ... على ... والمصالح ...

الفاعلين ... التي ... الواجبات ... واستعداد ... والمعدومات في موضع ... القول

ليس ... الافعال ... صادرة ... على ... الوجود ... في العالم العقلي والوجود ...

... في هذا العالم ... علم ... الانسان ... سبيل الوجود ... الخارج ...

العوامل الحكمية ... الفعلية ... على ... كالمرض ... الاول ... وقوع ...

... هذا النوع من الفعال ... لكون ... ليست ... الارادة ... من فاعل ...

الموجودة ... على الاعتراض ... الارادة ... والتوحيد ... الله ... على ظواهر ... الفعل ...

وارد على ... من خارج على ما ... في العاشر والاخبار ... الى ذلك ... فاما الفعال التي يكون ...

... ليس خارج ... الى ... على الوجه ... وكان ... الكلام ... ذلك ... على ...

كما ... الظاهر ... بالامور ... والحكمة الا ... ليس ... سعادة ... خارج ... وذلك ...

واردا ... المعاني ... المتكلمون ... ما ... ذلك ... وجود المحوث في مبادي

الافعال ... الاسباب ... والافعال ... المجرم ... المحوث ... لا رده ... النفع

... هذه السعادة ... يكون ... الى الشرائط ... كون ... الى الاكثرين ...

ولا ... الى الكلي ... هذا ... الاكثر الذي ... على ... العقول ...

فادن الحكم ... ذلك ... كان ... عند ... من ذلك ... على ...

وبعض المتكلمين ... الا ... ذلك ... الى ...

... العاصي ... على العالمة والعقد ... او ... الطاعة ... معصية ... العاصي ...

... ذلك ... مشهورة ... الاحكام ... العقل ...

البعض ... الى ... الافعال ... المحمودة ... على مصالح ... المجهور ...

... العاقلين ... على ... في الفعل ... الاحكام ... الواجب ... على ... الفاعل

... الكون ... على وجود التحوث ... لو ... كان القدر ... الفعال ...

... الى ... الكون ... لا ... على ... الفاعل ... الافعال

كان ... والكون الصحيح ... القدر ... على ... القدر ...

والقول على ... القدر ... الكلي ... الى ... المكثرة ... القدر ... على ...

الاشياء ... لا ... الوجود ... الجواب ... كان ... فان فعل

... القدر ... الى ... الاسباب ... فادن وقوع التحوث في

... المحمودة ... القدر ... على ما ذكره ... القدر ... على العدل

... اصول الاسلام ... على ما ذكره الفاضل ... الكلام في

القدر ... الفعل على ... الاشياء ... الشيخ ... منهما مشكلين

المتكلمين على ... لكن ... فيه ... على ... الحكم ... الكلام ...

بالحكمة ... الحكم النمط الثامن في البهجة والسعادة ... السرور والنصرة

وهم وتنبيه

والسعادة ... السعادة والمراد ... الكون ... والكمال ...

... المقولة ... العامة ... المعقولة ... على ... السعادة ... وفي ذلك ...

... الكل ... المعقولات والمطعومات ... العقول ...

من غلبة ما ولو في امر خسيس كالشطرنج والنرد قد يعرض له مطعوم ومنكوح فيرفضه لما يعتاضه من لذة الغلبة الوهمية وقد يعرض مطعوم ومنكوح
لطالب العفة والرياسة مع صحة جسمه فينفض اليد منهما مراعاة للحشمة فتكون مراعاة الحشمة آثر لا محالة هناك من المنكوح
والمطعوم واذا عرض للكرام من الناس الالتذاذ بانعام يصيبون موضعه آثروه على الالتذاذ بمشتهى حيواني متنافس فيه فآثروا
فيه غيرهم على انفسهم مسرعين الى الانعام وكذلك فان كبير النفس يستصغر الجوع والعطش عند المحافظة على ماء الوجه ويستحقر
هول الموت ومفاجاة العطب عند مناجزة المبارزين وربما اقتحم الواحد عددهم ممتطيا ظهر الخطر لما يتوقعه من لذة الحمد
ولو بعد الموت كان ذلك يصل اليه وهو ميت فقد بان ان اللذات الباطنة مستعلية على اللذات الحسية وليس ذلك في العاقل فقط بل
وفي العجم من الحيوانات فان من كلاب الصيد ما يقتنص على الجوع ثم يمسك على صاحبه وربما حمله اليه والراضعة من الحيوانات تؤثر ما ولدته
على نفسها وربما خاطرت محامية عليه اعظم من مخاطرتها في ذات حمايتها نفسها فاذا كانت اللذات الباطنة اعظم من الظاهرة وان لم
تكن عقلية فما ظنك بالعقلية   العوام يظنون ان اللذة ... والاعلم ...
بل اللذة معظم لدى العوام يظنون ان اللذة هي المدركة بالحواس الظاهرة ولا المدركة بغيرها ... يكون لبعضها ويسمونها
خيالات ضعيفة ... وهذا الفصل في وجود لذات اعظم من اللذات الحسية الظاهرة
لوجوه منها ان لذة الغلبة الموهومة ولو كان في امر خسيس ... على لذات ... اللذات الحسية ومنها ان لذة
الحشمة والجاه تؤثر ... ومنها ان الكريم يؤثر لذة ايثار الغير على نفسه ... على لذة ... ومنها ان
كبير النفس يؤثر لذة الكرامة ... محافظة ماء الوجه ... الاقدام على ... على اللذات الحسية
الى حد يحتمل الم الجوع والعطش ... هول الموت ... الهلاك ... المبارزين ...
كل ذلك ... عند ... لذة الحمد ... فتبين ان اللذات الباطنة مستعلية على الحسية
ولما كانت اللذات الباطنة المذكورة ... سائر الحيوانات ... الانسان ... كلاب الصيد
اللذة الوهمية ... الكرام ... الاكل ... الحيوانات ... اللذة الوهمية ...
... اللذات الباطنة الحيوانية لما كانت اعظم من
الظاهرة فان تكون العقلية اعظم منها اولى ... اللذة ... الادراك ... فان اللذة ادراك

على ما ينبغي **تذنيب** فلا تسمعن الى من يقول انا لو حصلنا على حالة لا نأكل فيها ولا نشرب ولا ننكح فاية سعادة تكون لنا
والذي يقول هذا فيجب ان يبصر ويقال له يا مسكين لعل الحال التي للملائكة وما فوقها الذ وابهج وانعم من حال الانعام بل كيف يمكن ان يكون لاحدهما
الى الآخر نسبة يعتد بها   الغافلون ينكرون السعادة من اللذة ... السعادة ... للنفس الانسانية الكاملة بعد المفارقة
... لا يكون ... الكل ... لما كان ... الشيخ ... السعادة ... وكان
في الفصل السابق ... الفصل ... السعادة ... على
المعاني ... حال الملائكة وما فوقها ... حال الانعام ... الكمال ... الموجود ...
لا احد بها الى الاخر لعدم الاشتراك بين كل ... في الماهية **تنبيه** ان اللذة هي ادراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير
من حيث هو كذلك والالم هو ادراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك آفة وشر   ... على ماهية اللذة والالم ... السعادة
بالمعنى ... الوجدانيات ... اللذة هي ادراك ونيل الادراك ...
... النيل ... الاصابة والوجدان ... الادراك ... الادراك الشيء قد يكون بحصول صورة ...
الا بحصول ذاته واللذة لا تتم بحصول ما يساوي اللذيذ بل انما تتم بحصول ذاته ... الادراك الا بالمجاز
... لوصول ... المجاز ...
عند المدرك ... لوصول ... عند المدرك ... اللذة ... ادراك ... اللذيذ ...
فان ما هو عند المدرك كمال ... الكمال ... ولو ...
... الكمال والخير ...
... ولذلك ... الحصول ...
... اللذة ...
... ادراك ...
... الالم ...
المنافي وكذلك ... الشيخ ... ما ذكره في هذا الموضع قال الفاضل الشارح ان اللذة ... ادراك ...

قوله اللذة ادراك الملائم ... لكن الالم ادراك المنافي ... في اللذة فلان ادراك ... او الاعضاء والاصوات [illegible]

مع انها موجودة ... في الالم فلان العدم ... باللذة ... [illegible]

هو ادراك اللذة او ما يكون وسيلة اليها ... الكمال ... [illegible]

امكان ... [illegible]

في ... [illegible]

وقد يختلف ... والشكر العرفي ... [illegible]

الفعل ... المدح والكرامة والحمد ... [illegible]

[illegible]

... اللذة ... [illegible]

... اللذة المذكورة ... [illegible]

... الادراك ... [illegible]

قوله ... [illegible]

[illegible]

الاحساس بها والعلم بها من شانه [illegible] ولا يطلع [illegible] وكذلك [illegible] كالمعاد [illegible] علم النفس [illegible]

على المعاني [illegible] اللذة والالم [illegible] المسائل [illegible]

العقلية [illegible]

[illegible] تنبيه [illegible]

[illegible] الكمالات [illegible]

ولو وقع [illegible] وكالالم [illegible]

[illegible] المقصود [illegible]

[illegible]

[illegible] والادراك [illegible]

والادراك [illegible] العقلية [illegible]

[illegible] اللذة [illegible] الادراك [illegible]

[illegible]

[illegible] الكمال [illegible]

[illegible]

[illegible] العقلية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والحواس [illegible] اللذة [illegible] العقلية [illegible]

[illegible] المعقولات [illegible]

[illegible]

[illegible] اللذة [illegible] الكمال [illegible]

[illegible]

[illegible] اللذة [illegible]

[illegible]

[illegible] اللذة [illegible] الكمال [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] تنبيه [illegible]

[illegible]

[illegible]

كمالات النفس الانسانية [illegible] فقد ذكر [illegible] الانسان [illegible]

[illegible] المعقولات [illegible]

[illegible] المعقولات [illegible] ولا اضداد لها [illegible] الوجود

[illegible] وكانت النفس [illegible] **تنبيه** واعلم [illegible]

[illegible] الانفعالات [illegible] المفارقة [illegible] الكلام

[illegible] كان [illegible] العالم [illegible]

[illegible] المتضادة [illegible] النفس [illegible] السعادة [illegible]

[illegible] **تنبيه** ثم اعلم [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible]

[illegible] كمالات النفس [illegible] الاستعداد

[illegible] المتضادة للكمالات [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] **تنبيه**

واعلم [illegible] النقصان [illegible]

[illegible] المحالات [illegible]

[illegible]

علم

العرفة

[illegible]

[illegible] العلوم [illegible]

[illegible] **تنبيه** [illegible]

[illegible]

[illegible] **تنبيه** [illegible]

[illegible]

[illegible] **تنبيه** [illegible]

[illegible]

[illegible]

تنبيه

[illegible]

هذا السقا

[illegible]

المسجم

[illegible]

الا انه لما لم يكن [illegible] في مواضع اخر **اشارة** اجل مبتهج بشيء هو الاول بذاته لانه اشد الاشياء ادراكا لاشد الاشياء كمالا

الذي هو بريء عن طبيعة الامكان والعدم وهما منبعا الشر [illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

النمط التاسع في مقامات العارفين

[illegible]

تنبيه ان للعارفين مقامات ودرجات يخصون بها وهم في حياتهم الدنيا دون غيرهم فكانهم وهم في جلابيب من ابدانهم قد نضوها وتجردوا عنها الى عالم القدس ولهم امور خفية فيهم وامور ظاهرة عنهم يستنكرها من ينكرها ويستكبرها من يعرفها ونحن نقصها عليك [illegible] **قوله**

مقامات العارفين

[illegible] في [illegible] العالم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
والكرامات [illegible]

قوله [illegible] سليمان [illegible] سليمان [illegible]

[illegible] العلم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] آدم عليه السلام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] سليمان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] سليمان [illegible]
[illegible] سليمان [illegible]
[illegible]
[illegible] سليمان [illegible]

[illegible] سليمان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] سليمان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] سليمان [illegible]
[illegible] سليمان [illegible]
[illegible]
[illegible]

على صورة [illegible] بالكمالات العقلية وعلوه على سائر الملكات [illegible] والبرهان العاجل على [illegible]
فهذا اول العقد وسلامان مثال لما [illegible] مطابق لما اراده به درجة العارف في العرفان وهما مثلا
عن العرفان والكمال فهذا الوجه ابعد من القصة مما ذكره الشيخ وذلك بناء على تصورهم واضعفها من الوصول الى حل
منها ولا العقدة لما سمعت [illegible] التي بعد عشرين سنة من تمام الشرح منسوبة الى الشيخ وكانها هي التي اشار الشيخ اليها فان
الجورجاني اورد في فهرست تصانيف الشيخ ذكر قصة سلامان وابسال وحاصل القصة ان سلامان وابسال كانا اخوين شقيقين وكان
ابسال اصغرهما سنا وتربى بين يدي اخيه ونشا صبيح الوجه عاقلا متادبا عالما عفيفا شجاعا وقد عشقته امراة سلامان وقالت
لسلامان اخلطه باهلك ليتعلم منه اولادك فابى ابسال ذلك فقال له سلامان ان امراتي لك بمنزلة الام فدخل ابسال عليها
لكن [illegible] ودخل ابسال عليها فاكرمته واظهرت عليه بعد حين في خلوة عشقها فانقبض ابسال من ذلك وعرفت انه لا يطاوعها
سلامان زوج اختك من اخيك ابسال فزوجها منه وقالت لاختها اني ما زوجتك من ابسال ليكون خاصا بك دوني بل ليكون لي نصيب منه وقالت لابسال ان
اختي بكر حيية فلا تدخل عليها نهارا ولا تكلمها الا بعد ان تستانس بك ثم باتت ليلة الزفاف امراة سلامان في فراش اختها فدخل ابسال عليها فلم تملك
نفسها فبادرت تضم صدره الى صدرها فارتاب ابسال وقال في نفسه ان الابكار الحيية لا يفعلن مثل هذا وتغيم السماء في الوقت بغيم مظلم فلاح منه
برق فابصر بضوئه وجهها فازعجها وخرج من عندها وعزم على مفارقتها وقال لسلامان اني اريد ان افتح لك البلاد فاني قادر عليه
فجمع جيشا وحارب بهم وفتح البلاد لاخيه برا وبحرا شرقا وغربا من غير منة عليه وكان اول ذي قرنين استولى على وجه الارض ولما رجع
الى وطنه ظن انها نسيته فعادت الى ما عهدته وارادت معانقته فابى ودفعها وظهر لهم عدو فبعث سلامان ابسال اليهم في جنوده وفرقت المراة
في رؤساء الجيش اموالا ليرفضوه في المعركة ففعلوا وظفر به الاعداء وتركوه جريحا وبه رمق فحسبوه ميتا فعطفت عليه مرضعة من حيوانات الوحش
والقمته حلمة ثديها فاغتذى بذلك حتى انتعش وعوفي ورجع الى سلامان وقد احاط به الاعداء وهو حزين من فقد اخيه فادركه
ابسال واخذ الجيش والعدة وكر على الاعداء وبددهم واسر عظماءهم وسوى الملك لاخيه ثم واطات المراة طباخه وطاعمه واعطتهما مالا
فسقياه السم وكان صديقا كبيرا نسبا وحسبا وعلما وعملا فاغتم من موته اخوه واعتزل من ملكه وفوضه الى بعض معاوديه وناجى ربه
فاوحى اليه جلية الحال فسقى المراة والطباخ والطاعم ذلك السم فشربوا فماتوا فهذا ما اشتمل عليه القصة وانما يليق سلامان مثل النفس الناطقة
وابسال العقل النظري المترقي الى ان حصل عقلا مستفادا وهو درجتها في العرفان ان كانت تترقى الى الكمال وامراة سلامان مثل القوة البدنية

الامارة

كبص

الامارة بالشهوة والغضب المتحدة بالنفس الصائرة شخصا منها وعشقها لابسال ميلها الى تسخير العقل كما سخرت سائر القوى ليكون مؤتمرا لها
الفانية واباؤه ميل العقل الى عالمه واختها التي ملكتها ابسال القوة العملية المسماة بالعقل العملي المطيع للعقل النظري وهو النفس المطمئنة
وتلبيسها نفسها بدلا عن اختها تسويل النفس الامارة مطالبها الخسيسة وترويجها على انها مصالح حقيقية والبرق اللامع من الغيم المظلم هو الخطفة
الالهية التي تسنح في اثناء الاشتغال بالامور الفانية وهي جذبة من جذبات الحق وازعاجها اعراض العقل عن الهوى وفتحه البلاد لاخيه اطلاع
النفس بالقوة النظرية على الجبروت والملكوت وترقيها الى العالم الالهي وقدرتها بالقوة العملية على حسن تدبيرها في مصالح بدنها ونظم
امور المنازل والمدن ولذلك سماه اول ذي القرنين فان هذا اللقب لمن يملك الخافقين ورفض الجيش له انقطاع القوى الحسية والخيالية والوهمية
عنها عند عروجها الى الملا الاعلى وفتور تلك القوى لعدم التفاتها اليها وتغذيته بلبن الوحش افاضة الكمال عليه ممن هو فوقه من المفارقات
لهذا العالم واختلال حال سلامان لفقده اضطراب النفس عند اهماله تدبيرها لاشتغالها بما فوقها ورجوعه [illegible] العقل
انعام [illegible] والطباخ هو القوة الغضبية المشتعلة عند طلب الانتقام والطاعم هو القوة الشهوانية الجاذبة لما يحتاج
البدن اليه وتواطؤهم على هلاك ابسال اشارة الى اضمحلال العقل في ارذل العمر مع استعمال النفس اياهما [illegible] الازدياد
الاحتياج بسبب الضعف والعجز واهلاك سلامان اياهم ترك النفس استعمال البدن [illegible] الغضب
والشهوة [illegible] من البدن [illegible]
[illegible] القصة [illegible] في رسالة القضاء والقدر قصة سلامان وابسال وذكر فيها حديث
لمعان البرق من الغيم المظلم الذي اظهر لابسال وجه امراة سلامان [illegible] الشيخ [illegible] القصة [illegible] اوردت
هذه القصة [illegible] ولا يطول الكتاب **تنبيه** المعرض عن متاع الدنيا وطيباتها يخص باسم الزاهد والمواظب على فعل العبادات
من القيام والصيام ونحوهما يخص باسم العابد والمتصرف بفكره الى قدس الجبروت مستديما لشروق نور الحق في سره يخص باسم العارف وقد
يتركب بعض هذه مع بعض [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ثم نشأ من الاعتقاد والوعد والتشاؤم على سبيل الارادة والوعيد على سبيل الاحتجاج وذلك اختلاف في الغرض والاصطلاحات [illegible]

وبالجملة فالسالك السائر مع نفسه وعند ترك نفسه [illegible] **تنبيه** الزهد عند غير العارف معاملة ما كأنه يشتري بمتاع الدنيا متاع الآخرة

وعند العارف تنزه ما عما يشغل سره عن الحق وتكبر على كل شيء غير الحق والعبادة عند غير العارف معاملة ما كأنه يعمل في الدنيا لاجرة يأخذها

في الآخرة هي الاجر والثواب وعند العارف رياضة ما لهممه وقوى نفسه المتوهمة والمتخيلة ليجرها بالتعويد عن جناب الغرور الى جناب الحق فتصير

مسالمة للسر الباطن حينما يستجلي الحق لا تنازعه فيخلص السر الى الشروق الساطع ويصير ذلك ملكة مستقرة كلما شاء السر اطلع الى نور الحق غير

مزاحم من الهمم بل مع تشييع منها له فيكون بكليته منخرطا في سلك القدس [illegible] الاحوال [illegible] العارف

وعند العارف الزهد والعبادة [illegible] فذكر ان الزهد والعبادة عند غير العارف معاملة ما [illegible]

تاجر يشتري متاع الدنيا والعابد غير العارف كأجير يعمل عملا لاخذ اجرة فالعملان معاملتان لكن العوض واحد واما العارف

[illegible] في حالة الزهد يكون [illegible] عما سواه [illegible] وفي حالة التي يكون فيها [illegible]

ما سواه [illegible]

[illegible] العالم الجسماني والاسفل [illegible] العالم العقلي [illegible] ذلك العالم

[illegible] العقلي [illegible] ذلك العالم [illegible]

[illegible] **اشارة** لما لم يكن الانسان بحيث يستقل وحده بامر نفسه الا بمشاركة آخر من بني

جنسه وبمعاوضة ومعارضة تجريان بينهما يفرغ كل واحد منهما لصاحبه عن مهم لو تولاه بنفسه لازدحم على الواحد كثير وكان مما يتعسر

ان امكن وجب ان يكون بين الناس معاملة وعدل يحفظه شرع يفرضه شارع متميز باستحقاق الطاعة لاختصاصه بآيات تدل على انها

من عند ربه ووجب ان يكون للمحسن والمسيء جزاء من عند القدير الخبير فوجب معرفة المجازي والشارع ومع المعرفة سبب حافظ للمعرفة

ففرضت عليهم العبادة المذكرة للمعبود وكررت عليهم ليستحفظ التذكير بالتكرير حتى استمرت الدعوة الى العدل المقيم لحياة

النوع ثم زيد لمستعمليها بعد النفع العظيم في الدنيا الاجر الجزيل في الاخرى ثم زيد للعارفين من مستعمليها المنفعة

التي خصوا بها فيما هم مولون وجوههم شطره فانظر الى الحكمة ثم الى الرحمة والنعمة تلحظ جنابا تبهرك عجائبه ثم اقم واستقم

في الفصل المتقدم [illegible] الزهد والعبادة [illegible] غير العارف [illegible] الاجر والثواب في الآخرة اراد ان يشير الى اثبات

وذلك صر

الاجر والثواب لابد لكونه من مباحث النبوة والشريعة وما يتعلق بهما على طريقة الحكماء لانه مبني عليها واثبات ذلك يتيسر على قواعدهم وتقريره

ان نقول الانسان لا يستقل وحده بامور معاشه لانه يحتاج الى غذاء ولباس ومسكن وسلاح لنفسه ولمن يعوله من الاولاد الصغار

وغيرهم وكلها صناعية لا يمكن ان يرتبها صانع واحد الا في مدة لا يمكنه ان يعيش تلك المدة فاقدا اياها او يتعسر ان امكن لكنها تتيسر لجماعة

يتعاونون ويتشاركون في تحصيلها يفرغ كل واحد منهم لصاحبه عن بعض ذلك فيتم امر معاشهم [illegible]

ومعاوضة وهي ان يعطي كل واحد صاحبه من عمله بازاء ما يأخذ منه من عمله فاذن الانسان بالطبع محتاج في تعيشه الى الاجتماع المؤدي

الى صلاح حاله وهو المراد من قولهم الانسان مدني بالطبع والتمدن في اصطلاحهم هو هذا الاجتماع [illegible]

والاجتماع انما يتم اذا كان بينهم معاملة وعدل لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه [illegible]

ذلك وتدعوه شهوته وغضبه الى الجور على غيره فيقع من ذلك الهرج ويختل امر الاجتماع واما اذا كانت معاملة وعدل متفق عليهما لم

يكن كذلك [illegible] المعاملة والعدل [illegible] جزئيات غير محصورة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وذلك انما [illegible] ووجب ان يكون للمحسن والمسيء جزاء من عند القدير الخبير [illegible]

ووجب ان يكون معرفة المجازي والشارع واجبة [illegible] والمعرفة العامية [illegible]

لا يكون [illegible] سبب حافظ [illegible] بالتكرار [illegible] عبادة مذكرة للمعبود [illegible]

كالصلوات [illegible] الى العدل [illegible]

[illegible]

المورد هم

[illegible] في [illegible] [illegible] العظم [illegible] النوع [illegible] قاعدة [illegible]
[illegible] الوحى [illegible] المطلوب [illegible] النوع العظيم
[illegible] الكمال [illegible]
[illegible] العظيم [illegible] النوع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العادة [illegible] المعجزات [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

والنبوة

والنبوة [illegible] الانسان [illegible] النظام [illegible] النوع [illegible]
[illegible]
[illegible] العارف [illegible] **اشارة** العارف [illegible]
[illegible] العبادة [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible] العارف
[illegible] الزهد والعبادة [illegible] العارف
[illegible] العارف [illegible]
[illegible] الارادة [illegible] العارف [illegible]
[illegible] العارف [illegible]
[illegible]
[illegible] العارف [illegible]
[illegible]
[illegible] العارف [illegible]
[illegible] العارف [illegible]
[illegible] العارف [illegible]
[illegible]
[illegible] العارف [illegible]
[illegible] العبادة [illegible]
[illegible] العبادة [illegible]
[illegible] العارف [illegible]

[illegible]

اشارة

[illegible]

الى العم

[illegible]

اشارة

[illegible]

اشارة

[illegible]

الى التوجهات ... [illegible] ... من التوجهات ... [illegible] ... والعالم ... [illegible] ... الاولى ... [illegible]

على ... [illegible] ... العبادة ... [illegible] ... الكريم ... [illegible] ... الكلام ... [illegible]

... [illegible] ... الفكر اللطيف والعشق العفيف ... [illegible]

... [illegible] ... سلطان ... [illegible] ... والكلام ... [illegible]

... [illegible] ... هذا الفصل ذكر احتياج المريد الى الرياضة وبيان اغراض الرياضة وانا اذكر ... [illegible]

الرياضة ... [illegible] ... والقوة ... [illegible]

... [illegible] ... القوة ... [illegible] ... رياضة ... [illegible]

... [illegible] ... بالقوة العاقلة ... [illegible]

والعقلية ... [illegible] ... القوة العاقلة ... [illegible] ... التخيلات ... [illegible]

المشتركة للشهوة والغضب ... [illegible]

... [illegible] ... العقلية ... [illegible]

... [illegible]

القوى ... [illegible] ... الامارة واللوامة والمطمئنة ... [illegible]

عن ... [illegible] ... الاغراض العقلية ... [illegible] ... الرياضات ... [illegible]

في الحكمة العملية ... [illegible] ... الرياضات ... [illegible]

... [illegible] ... العارف ... [illegible]

... [illegible] ... الرياضة ... [illegible]

... [illegible] ... الرياضة ... [illegible] ... المقصود ... [illegible]

... [illegible] ... الكمال ... [illegible] ... الاستعداد ... [illegible]

... [illegible] ... الرياضة ... [illegible] ... اغراض ... [illegible]

... [illegible] ... الامارة ... [illegible] ... المطمئنة ... [illegible]

العدس

العدس ... [illegible] ... الاستعداد ... [illegible]

... [illegible] ... الصورة العقلية ... [illegible] ... الامور ... [illegible]

... [illegible] ... الرياضة ... [illegible] ... الوصول الكامل ... [illegible]

... [illegible] ... العارف ... [illegible]

... [illegible] ... العارف ... [illegible] ... الفكر ... [illegible]

... [illegible] ... الفكر ... [illegible]

العبادة ... [illegible] ... العبادة ... [illegible]

... [illegible] ... العابد العارف ... [illegible]

الالحان ... [illegible] ... المسموعة ... [illegible]

... [illegible] ... النطق ... [illegible] ... القوى ... [illegible]

... [illegible] ... الكلام ... [illegible]

... [illegible] ... الكلام ... [illegible] ... العارف ... [illegible]

... [illegible] ... الكلام ... [illegible]

... [illegible] ... العقل ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... النفصان ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... الانسان ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... الكلام ... [illegible]

الاحوال المعنية ... [illegible] ... وذكر العاشق ... [illegible] ... اللطيف ... [illegible]

... [illegible] ... البديعة ... [illegible] ... الادراك العقلي ... [illegible]

... الفكر ... [illegible] ... العشق ... [illegible]

... [illegible] ... العشق ... [illegible]

... [illegible] ... العشق ... [illegible]

... [illegible] ... المعشوق ... [illegible] ... الشيخ ... [illegible]

الاول ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... العشق ... [illegible]

... [illegible] **اشارة** ... [illegible]

الارادة ... [illegible]

... [illegible] ... الوجدان ... [illegible]

... [illegible]

الوجدان ... [illegible]

... [illegible] ... الوجدان ... [illegible]

لان الاول ... [illegible] ... الوجدان ... [illegible] **اشارة** ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] **اشارة** ... [illegible]

... [illegible] ... العشق ... [illegible] **اشارة** ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] **اشارة** ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] **اشارة** ... [illegible] **اشارة** ... [illegible]

... [illegible] **اشارة** ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] **اشارة** ... [illegible]

... [illegible] **اشارة** ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] **اشارة** ... [illegible]

مرتبتها وبها كمال الوصول هذا آخر درجات السلوك إلى الحق ومن درجة الوصول التام ولها درجات السلوك [illegible]
في التوحيد على ما سنعرف هو المقام من وال التردد المذكور والفصل السالم [illegible] الوصول إلى الحق واعلم أن [illegible]
ملاحظتها ولذلك كان حال المخلوط [illegible] حيث لاحظه [illegible] مرتبتها وباقي الى الاحاطة [illegible] لاحظ الحق [illegible]
فعند لحظ الحق الأقدس [illegible] الملاحظة دون الملاحظ [illegible] كان هناك [illegible]
فهو متوجه بالنفس إلى [illegible] السر [illegible] الحق إلى حال [illegible] إلى السر [illegible]
ولذلك حكم [illegible] فهو متوجه بالكلية إلى الحق وأما المحافظة [illegible] المتوجه إليه [illegible]
فقط [illegible] للنفس بالمحاذاة [illegible] ولذلك حكم ههنا بالوصول الحقيقي لهذا [illegible] في الكتاب [illegible]
عدد من الفصول من الدرجات المذكورة [illegible] ومنتهى [illegible]
الوسط والوصول الحالي [illegible] كان لكل واحد منها [illegible] وسط وانتهاء [illegible]
وصول مستمر مع ذكر من الدرجات [illegible] الاتصال [illegible]
واستقراره [illegible] السلوك [illegible] الاتصال [illegible]
عند [illegible] الوقت [illegible] الحصول [illegible] واستقراره [illegible]
والسلف الآخرة المذكورة [illegible] حصول الاتصالات [illegible] واستقراره مع عدم [illegible]
المنتهي **تنبيه** الالتفات [illegible] والاعتداد [illegible] والتشبيه [illegible] الذات [illegible]
مالكوته والافعال المتكلف على الحق [illegible] درجات السلوك [illegible] الوصول [illegible]
الدرجات [illegible] الوصول [illegible] الشغل عن الحق وذكر [illegible] الاعمال [illegible]
[illegible] العبادة [illegible]
الكامل [illegible] العبادة [illegible]
العبادة [illegible] درجات السلوك [illegible] الوصول [illegible]
على [illegible] ولذلك كان [illegible]

سردوا

ردوا [illegible] وقد [illegible] البحر [illegible] والتشبيه [illegible] وهكذا [illegible]
[illegible] السالك [illegible]
[illegible] **اشارة** العرفان [illegible]
[illegible] العارفين [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] والتنزه [illegible]
[illegible]
[illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] الوصول [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] العارف [illegible] العرفان
[illegible] الصفات [illegible]
[illegible] الصفات [illegible]
[illegible] الصفات [illegible]
[illegible] **تنبيه** [illegible] العرفان [illegible]
[illegible] العرفان [illegible]
[illegible] العبادة [illegible]
[illegible] العرفان [illegible] العارف [illegible] العرفان [illegible]

العرفان الاول شئ الموحد بن لانه ... من حال المبتدئ ... وان كان الحق ... وعاقبة العرفان
العرفان هو حال ... وجد العرفان ... بل المعروف فقط وهو ... الوصول ... وذلك ...
ما الامور الوجودية ... السعود ... فان ... من العارف ... المستعد ... الاوصاف
لان ... فقط ... كان ... الكلام ... قول
كلام ... الاية ... سلوك الى الله تعالى ... سلوكان ... والاعم العبادة
من ... الى ... العبادات ... الذي هو ...
لا يصل ... الا ... من ... لما ... الطاعة ... العبادة ... المعبود ...
والمعبود ... الاول ... العلم ... ان ... العارف ... العلم ...
ذلك ... الوصول الى العرفان دون ان ... والاستغراق ... الحق ...
في ... العارف ... من العالم ... الانوار ... كما ...
تنبيه العارف هش بش بسام يبجل الصغير من تواضعه مثل ما يبجل الكبير وينبسط من الخامل مثل ما ينبسط من النبيه وكيف لا يهش وهو فرحان
بالحق وبكل شيء فانه يرى فيه الحق وكيف لا يستوي والجميع عنده سواسية اهل الرحمة قد شغلوا بالباطل اقول ...
اخلاقهم ... من ... الوجه ... الشيء ...
... الاستعداد ... الصفات ...
اخلاق ... الحق ... على ... الاسما
تنبيه العارف له احوال لا يحتمل فيها همس الهميس فضلا عن سائر الشواغل الخالجة ... وصوان ...
... الوصول ... عند
... العرفان ... الحق
... العارف ... فانه ...
فانقطع ... الحق ...

عينه خارج ... ولو كان ذلك ... الاحوال ... الطهر ...
... الوصول الى الحق ... الى الحق ... قال ...
في ذكره ... الاعمال ... سلطان ...
مشغول ... عند الوصول والانصراف فلا يكون ذلك الا
الوصول ... الاشتغال ... الاعمال ... التصور
... الاشتغال ... ولا ... ان يكون العبد
... عند الانصراف ... الحق
تنبيه العارف لا يعنيه التجسس والتحسس ولا يستهويه الغضب عند مشاهدة المنكر
كما تعتريه الرحمة فانه مستبصر بسر الله في القدر واما اذا امر بالمعروف امر برفق ناصح لا بعنف معير واذا جسم المعروف فربما غار عليه من غير اهله
لا ... طلب ... والتجسس ... الشيطان
... العارف ... احوال
... الغضب
... الوالد ... وذلك
... اعظم المعروف ... لغير
تنبيه العارف شجاع وكيف لا وهو بمعزل عن تقية الموت
وجواد وكيف لا وهو بمعزل عن محبة الباطل وصفاح وكيف لا ونفسه اكبر من ان تجرحها زلة بشر ونساء للاحقاد وكيف لا وذكره
مشغول بالحق ... الكرم ... الجبن ...
... الاحقاد ...
... الاحقاد ... والعارف ... تنبيه العارفون قد يختلفون
في الهمم بحسب ما يختلف فيهم من الخواطر على حسب ما يختلف عندهم من دواعي العبر ... العارف ... العشق ...

النفس وكذلك ربما استوى عنده التفل والعطر بل ربما آثر التفل وذلك عند ما يكون الهاجس بباله استحقارا لما خلا الحق وربما اصغى
الى الزينة واحب من كل شيء عقيلته وكره الخداج والسقط وذلك عند ما يعتبر عادته من صحبة الاحوال الظاهرة فهو يرتاد البهاء في كل
شيء لانه مزية حظوة من العناية الاولى واقرب الى ان يكون من قبيل ما عكف عليه بهواه وقد يختلف هذا في عارفين وقد يختلف
في عارف بحسب وقتين قال القشف قشف الرجل اذا لوحته الشمس او الفقر فتغير واصابه قشف والمتقشف الذي يتبلغ بالقوت
والترفة النعمة والطعمة والتفل ترك الطيب والتفل ... الطيب ... وعقيلة كل شيء اكرمه وعقيلة ... والخداج
والسقط ... طلب مع اختلاف في ... البهاء ... المراة
بالضم والكسر ... الطبيعة ... من العناية الاولى الى
ان يكون من قبيل ما عكف عليه بهواه ... العارف ... العناية ...
العدسي **تنبيه** والعارف ربما ذهل فيما يصار به فغفل عن كل شيء فهو في حكم من لا يكلف وكيف والتكليف لمن يعقل التكليف
حال ما يعقله ولمن اجترح بخطيئته ان لم يعقل التكليف اقول ... المراد ان العارف ربما ذهل في حال اتصاله بعالم القدس
عن هذا العالم فغفل عن كل ما في هذا العالم ... التكاليف الشرعية ... الذي في حكم لا يكلف
التكليف ... يعقل التكليف في وقت تعقله وذلك ... التكليف ... يعقل التكليف
والغافلين والصبيان ... في حكم المكلفين **اشارة** جل جناب الحق عن ان يكون شريعة لكل وارد او يطلع عليه الا
واحد بعد واحد ولذلك فان ما يشتمل عليه هذا الفن ضحكة للمغفل عبرة للمحصل فمن سمعه فاشمأز عنه فليتهم نفسه لعلها لا تناسبه وكل
ميسر لما خلق له ... واشمأز ... والمراد ... الاصلاح ...
الاشارة الى ... المذكور في هذا النمط ... اوائل هذا النوع
بين ما يحصل ... **النمط العاشر**
في اسرار الآيات ... في هذا النمط ... صدور الآيات ... الحكمة ...
الشاهد والاحباب ... العالم ... الاجمال
تنبيه اذا بلغك ان عارفا امسك عن القوت المرزوق له مدة غير معتادة فاسجح بالتصديق واعتبر ذلك من مذاهب الطبيعة

المشهورة

المشهورة ... العارف ... وصف ...
... فاسجح ... الطاقة ...
تنبيه تذكر ان القوى الطبيعية التي فينا اذا اشتغلت عن تحريك المواد المحمودة بهضم المواد الرديئة انحفظت المواد المحمودة
قليلة التحلل غنية عن البدل فربما انقطع عن صاحبها الغذاء مدة طويلة لو انقطع مثله في غير حالته بل عشر مدته هلك وهو مع ذلك
محفوظ الحياة ... الامساك عن القوت ... الامراض ...
لان الامساك عن القوت مع العوارض ... الشيخ ...
... الامساك عن القوت ... الامراض الحادة
... واحدة ...
... الامساك ... الامساك
القوت مدة طويلة ... **تنبيه** ...
... البدن ...
... الامساك
... الصحة ...
... **اشارة** اذا راضت النفس المطمئنة قوى البدن انجذبت خلف النفس في مهماتها التي تنزعج
اليها ... الطبيعية
... العارف ...
... الطبيعية ... المادة
... البدن
... العارف ... الطبيعة ... الامساك
... الشهوة

والتعدية وما يتعلق بها واما [illegible] بين الامساك [illegible] والامساك المرضي ولم يعالج [illegible] من الامساك [illegible] فان لم يكون

فالاعتراف يكون احدهما مقتضيا للامساك اعتراف بجواز كون الاحوال [illegible] اما المرض فحاله [illegible]

وهو وجدان [illegible] والتي يصرف العادة [illegible] كان ما اقتضا الامساك [illegible] من المرض لان المرض في بعض [illegible]

يحصل بامرين [illegible] الاحتياج الى الغذاء احدهما ما لا يحتاج اليه [illegible] وهو كتحليل الرطوبات التي بسبب الحرارة الغريبة

المسماة سوء المزاج فان الحاجة الى الغذاء انما يكون لبدل ما يتحلل من الرطوبات وكلما كان التحليل اكثر كانت الحاجة اشد

لا يحتاج الا الصورة وهو قصور القوى [illegible] على المرض [illegible] بالبدن وانما يحتاج الى حفظ الرطوبات لحفظ [illegible]

[illegible] الاعتدال الاركان [illegible] وكلما كانت القوى اقوى كانت الحاجة الى [illegible] اشد [illegible]

لعرض الصحة عدم الاحتياج الى الغذاء وهو السكون البدني الذي يقتضيه ترك القوى البدنية [illegible]

ما اقتضا الامساك اولى من المرض [illegible] وذلك [illegible] العارف والامساك عن الغذاء مدة [illegible]

المدة **إشارة** اذا بلغك ان عارفا اطاق بقوته فعلا او تحريكا او حركة تخرج عن وسع مثله فلا تتلقه بكل ذلك الاستنكار فلقد تجد

الى سببه سبيلا في اعتبارك مذاهب الطبيعة [illegible] العارف [illegible]

تنبيه قد يكون للانسان وهو على اعتدال من احواله حد من المنة محصور المقدور [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] من [illegible] عن [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

العظيم [illegible]

[illegible] معنى الكلام [illegible] **إشارة** اذا بلغك

ان عارفا حدث عن غيب فاصاب متقدما ببشرى او نذير فصدق ولا يتعسرن عليك الايمان به فان لذلك في مذاهب الطبيعة اسبابا

معلومة [illegible] **إشارة** التجربة

والقياس متطابقان على ان للنفس الانسانية ان تنال من الغيب نيلا ما في حالة المنام فلا مانع من ان يقع مثل ذلك النيل في حالة

اليقظة الا ما كان الى زواله سبيل ولارتفاعه امكان اما التجربة فالتسامع والتعارف يشهدان به وليس احد من الناس الا

وقد جرب ذلك في نفسه تجارب الهمته التصديق به اللهم الا ان يكون احدهم فاسد المزاج نائم قوى التخيل والتذكر واما القياس

فاستبصر فيه من تنبيهات [illegible] المطلوب [illegible] فذكر ان الانسان قد يطلع على الغيب حالة النوم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تنبيه قد علمت فيما سلف ان الجزئيات منقوشة في العالم العقلي نقشا على وجه كلي ثم قد نبهت لان الاجرام السماوية

لها نفوس ذوات ادراكات جزئية وارادات جزئية تصدر عن راي جزئي ولا مانع لها عن تصور اللوازم الجزئية لحركاتها الجزئية

من الكائنات عنها في العالم العنصري [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] في العالم العنصري [illegible] الاسلام [illegible]

[illegible] العالم العنصري [illegible]

[illegible] العلم [illegible]

[illegible] الكليات [illegible]

[illegible]

اشارة [illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

اشارة [illegible]

[illegible]

منه لوح الحس المشترك [illegible] المعاينة [illegible] الحس الباطن [illegible]

المرتسمة في الحس [illegible] السوداء [illegible] المعدوم [illegible]

[illegible] الصور [illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الصور [illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible]

إشارة [illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible]

[illegible] الصور [illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

إشارة [illegible]

[illegible] الصور [illegible] الحس المشترك [illegible]

[illegible] **تنبيه** [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ثلثة [illegible]

[illegible]

اشارة [illegible]

[illegible]

الكمال

الكمال [illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

[illegible]

اشارة [illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

اشارة [illegible]

[illegible]

على ذلك

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

[illegible]

تذكرة وتنبيه [illegible]

[illegible]

اشارة [illegible]

[illegible]

اشارة [illegible]

[illegible]

اشارة [illegible]

[illegible]

تنبيه [illegible]

[illegible]

بل المعجزات مع الكرامات التي كانت من فضل العلم المستند والاطلاع [illegible] على جميع الافعال التي المنسوبة الى الشيطان

كان الوارث العلوم [illegible] حالهم فجعلها كتب اسبابها محصورة في تلك العلم [illegible] بعد ما اهم قسم يكون من مبادئه

ويمكن ان يكون مبداها الاجرام السماوية [illegible] لكون سببها الحادث [illegible] استعدادها [illegible] الكتاب [illegible] والفاسق

المنسوب الى الاجسام العنصرية [illegible] من هذا الفن [illegible]

وكل التقسيم [illegible] الى غير ذلك من الفضائل **نصيحة** اياك ان تكون [illegible] على العامة [illegible]

عليه [illegible] في غرضه [illegible] الكلام [illegible]

اذ [illegible] الاشكال [illegible] الصواب [illegible] البرهان والعلم [illegible]

[illegible] النقل [illegible]

[illegible] المتطرفين [illegible] الذين يرون الكمال [illegible]

[illegible] المقام [illegible]

خاتمة وفيها وصية ثم [illegible] الفضل [illegible] العلوية [illegible]

ايها الاخ [illegible] الحكم [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] العادة [illegible]

[illegible] الالوهية [illegible]

[illegible] العلم [illegible]

[illegible]

المعتدل [illegible] والحرص والذين [illegible]

[illegible] وجوه [illegible]

[illegible] الى التدريج [illegible]

[illegible] العقلاء [illegible] المعارف [illegible] العلوم

كانوا اما معتقدين [illegible] المعتقدين [illegible]

كالنسيم علم كشف

ايها [illegible] في ذلك الاجابة وهو غير قبيح النظر الى السؤال قبيح لولا السؤال [illegible] الضرورة كما يقع في تحديد بعض المركبات

والاضافيات والمركبات التي تقع في حدودها تكرار [illegible] الشيء [illegible] وقع [illegible] في حده ومرة

[illegible] المشهور [illegible] الانف الاقطس [illegible] الاقطس [illegible]

الاسم وذكر الانف لان الاقطس [illegible] تقعير [illegible] الانف [illegible] تقعير [illegible] الانف ذو تقعير [illegible]

الانف [illegible] الانف الاقطس [illegible] على تكرار لا فائدة فيه [illegible] الانف [illegible] ذو تقعير [illegible]

[illegible] الانف [illegible] تقعير [illegible] الانف [illegible] الانف [illegible] تقعير [illegible] صاحب الانف الاقطس

[illegible] تقعير في الانف [illegible] معناه [illegible] التقعير في الانف [illegible] غير صحيح والصحيح [illegible] الاقطس

ذو تقعير لا يكون الا الانف [illegible] صاحب الانف [illegible] الاقطس [illegible] ذلك [illegible] الانف

[illegible] الانف [illegible] ذو تقعير لا يكون الا الانف [illegible] التكرار في الاضافيات [illegible]

قد [illegible] ما سلف [illegible] الاشارة ولكن الاعتبار مختلف فنعيد ما سلف من تعريف الشيء

[illegible] التكرار [illegible] تعريف [illegible] التكرار [illegible]

[illegible] ولكن الاعتبار مختلف [illegible] الشيء [illegible]

[illegible] الضرورة [illegible] واعلم ان الذين يعرفون

الشيء [illegible] المحدود [illegible] وذلك [illegible] التقابل [illegible]

[illegible] الكيفية [illegible] المحدود [illegible] المراد [illegible]

وهم وتنبيه انه قد [illegible] كل واحد منهما [illegible]

[illegible] كل واحد منهما [illegible] بالفرق [illegible] ما لا يعلم الشيء

[illegible] ما لا يعلم الشيء الا به فان ما لا يعلم الشيء [illegible] مجهولا [illegible] معلوما

[illegible] الشيء معلوما [illegible] لا يعلم الشيء الا به [illegible] معلوما [illegible] الشيء [illegible]

يكون [illegible] لا يعلم [illegible] الا [illegible] كنت اعلم [illegible] لما ثبت

والافطس [illegible] الانف [illegible] الرجل

الافطس [illegible] ذلك

استعلام الاب لكن العلم بهما بمعاونة الطريق اولا بل بمتأخر في المتطلف مثل السبق مثلا انه لا بد حيوانا

آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك فلينظر في جميع اجزاء هذا البيان فتبين تبيين بالاب والابن حيوانا

المضاف اليه يكونان معا في الوجود والعقل فيتعرف احدهما بالآخر فتوقف الشيء على المساوي فيجب ان يعرف

كل واحد منهما بايراد السبب الذي يقتضي كونهما متضايفين لينحصل منه معا في العقل وكما بيان الآخر

نوعه منهما وما يستند عنه وشاله ما ذكره في حد الاب انه حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته من حيث

كذلك فالحيوان هو الاب والآخر نوعه هو الابن لكنهما اخذا عاريين عن الاضافة والتولد من نطفته سبب

ومن حيث هو كذلك تكرار ضروري لما مضى وهو الذي يضيف معنى الاضافة فالحيوان الذي هو الاب وبمثل البيان

الابن اعلى لكون معنا فالابن من هو من حيث هو كذلك ولا تلتفت الى ما تقوله صاحب الساغوجي في باب التعريف

وقد تكلم عليه في كتاب الشفا بعضي ما زاد ما ذكره من الاشارة الى تعريف التركيب التقييدي لا تتصور ولكن تشتغلوا به التعريف

الموجب يكون القصد نفقة اقتضى ان يرسم الجنس في التعليم الاول بانه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو فوضع

ورسم النوع بانه المقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو فوقع دور في ظاهر الرسمين وحله فرفوريوس بما في

على نفسه ايضا وليس لما كان ما هيته كل واحد منهما بالقياس الى الآخر فيجب ان يوخذ كل واحد منهما في حد الآخر واشار

في الشفا الى انه ليس يحل الشك بل يزيده شكا بل يتمحه في المتضايفات ثم بين انه لما كان ما ذل لفظ النوع في اللغة

اليونانية كان في الوضع الاول على صورة الشيء وحقيقته ثم نقل في الاصطلاح الى احد محمولين فالنوع المستعمل في حد

الجنس هو بالمعنى الاول والعمومي يكانه قال الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو ثم عرف النوع المصطلح

بالجنس ولم يكن دور

النهج الثالث في التركيب الخبري إشارة

الاسنا في التقسيا بايجاد الصنف من التركيب الذي نحن مجموعون على انه نذكره هو التركيب الخبري وهو الذي يقال لقائله انه صادق فيما قاله او كاذب وقيل

الصدق والكذب لا يكتسب لانه يعرف الا بالخبر المطابق وغير المطابق فتوقف الخبر بهما فتعرف دور وهو لذا الصدق

والكذب من الاعراض الذاتية للخبر فتعرفه بهما توقف الشيء اوردت تفسير الاسم وقيل لم نعاضه من بين ساير التركيبات ولا

يكون ذلك دورا لان الشيء الواضح كثيرا ما يشتبه وربما يكون ملتبس في بعض المواضع بغيره ويكون ما يشتمل عليه من الاعراض

الذاتية

كالوقت ومنها ما يدل على ما جزء والزمان كالصبوح ومنها ما يدل على معنى فما يحصل في زمان لا بعينه كجميع الاسماء المصادر والافعال

عن الزمان المعين الذي يحصل المعنى فيه لانه يعين زمانه بحسب حصول المعنى فيه وانه الفعل لا غير وهو المراد من قوله في زمان معين

من الثلاثة وهو الذي اورده الشيخ ناقص غير متناول لجميع الذاتيات لا سيما الفصل الذي يميزه من الحرف الا بالالتزام

والحد التام للفعل التام ان يقال الفعل لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه ويتعلق بشيء لا بعينه في زمان

من الازمنة الثلاثة بعينه ذلك التعلق والافعال التي فيه ما نقص فيه لدلالته على نفس المعنى يحتاج الى خبر يدل عليه

كقولنا كان زيد قائما وهو التي يسميها المنطقيون كلمات وجودية وقد ظن بعضهم ان الفعل البسيط انما يجرد عن

الاسم وليس للمنطقيين كلمة لا يوجد في لغة العرب الا شمال الكم الافعال التي للضمائر وظن فاسد حقيقة الحال فان قولنا قائم

في قائم زيد خال عن الضمير وان كان مشتملا على ضمير فمكمله الكلمة في لغة اليونانيين كانت مدلولة بالافراد على وقوعها في الحال وتسمى

ما يتم تم الفعل الماضي والمستقبل ادوات لا يكاد تقترن بها وتظهر خطا الفعل انه الا اسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل

بنفسه لا يقترن وقوعه في زمان يتعين بحسب حجره في لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى في غيره والتاليف الشائع ان يكون

كلمات وجيا فان منها ما كان بحسب النحو وهو ما يتالف من الاسمين او اسم وفعل ليسند احدهما الى الآخر كقولنا زيد قائم او قام زيد

وقد يكون الشيخ الفعل التام وهو الذي يكون جزء ومنه لفظ تام هو الاسما فعل لوجوه ذات التام منها ما نعت الكلمة اليه فتطلب غيره

مكملا لاحتياج كل واحد منها الى الاسم غير حاجة الفعل الى التمييز المذكور لانه قولنا في المثال احسن ان تحقق ذلك الى المنعوت

من الموصوف والصفة تقيد في الاحوال التامة وقع ان يكون ما هو المناسب انما اخص لكنه السلان التام عند التفع موضع المفرد

وهو التقي فوق فيما الفعل الناقص الذي احدها يختص داخلة لانه يوجد منها الا العرض لما كانت الاداة والحرف الا على من غيره

الصالحات في الدلالة لاحتمال معها لدلالتها بدون مولاه والقرينة فالاداة والتعارف انها لا تدل على كل الاعتدال في شانها الا

والفائدة اما لها اوان اقترنت بغيره لا تكون تدل على كل الا الاعتدال في شانها كقولنا في الدال الاول الآن ليس ما قبل الآخر فيه وفق

إشارة

مفرد والثالث ليس ايضا الا بعد الانضياف الى القرينة الا اللفظ المجرد واللفظ الكلي الاخير قد يكون جزئيا

وقد يكون كليا هو الجزئي هو الذي نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه مثل المتصور من زيد فان ذاك الآخر لك غير ليس يكون الكلي

ما يقابله وهو الذي لا يمنع نفس تصور معناه لا النوع من وقوع الشركة فيه فان منع الشيء منع اسباب خارج من مفهومه فبعضهم يكون مشتركا

بالفعل مثل الانسان وجنسه يكون مشتركا فيه القوة والامكان مثل الشكل الكري المحيط باثني عشر قاعدة مخمسات وبعضها لم يقع بالفعل
والامكان لسبب عرضي مثل الشمس عند من لا يجوز وجود شمس اخرى مثل الحيوان وبعض الكرة المحيطة بتلك ومن الاول مثل
الانسان والكرة المحيطة بالمطلقة والشمس المجردة الذي ذكره هو المعتبر والا فمعنى هو كلي حصر بوقوع كثرته وان كان كليا
كالانسان ككل الحيوان ومقابلها الكلي الجنسي وقوم سموا الكلي الاقسام ستة بان قالوا الكلي لا يوجد منه كثرين ومتناهية
او متناهية او غير واحد فقط او لا يوجد اصلا والاخران لا لانه يمكن وجود ما فيه كثرين او لا يمكن لسبب غير المفهوم واشتهر
الانسان والكرة كوالشمس عند من يجوز نظيرها والاله والكرة المذكورة وشريك الاله وهما ذكره الشيخ كفاية وما في الكتاب
اشارة لا الذاتي والعرضي اللازم والمفارق قد يكون من المحمولات محمولات فاتية وعرضية لازمة وعرضية
مفارقة وابتدأ بتعريف الذاتية على الشرط المحمولات محمولات مقومة لموضوعاتها وليست اعني بالمقوم المحمول الذي
يفتقر الموضوع اليه في تحقق وجوده كالوجود لان الانسان موجود او مخلوق او محدث او كون السواد عرضا بل المحمول الذي يفتقر
الموضوع في ماهيته ويكون داخلا في ماهيته جزءا منها مثل الشكلية للمثلث والجسمية للانسان ولهذا لا يفتقر في تصور الجسم
لا انه لا يمتنع من سلب المخلوقية عنه من حيث تصوره جسما ويفتقر في تصور المثلث مثلا الا انه يمتنع عن سلب الشكلية عنه
هذا اقرب ما قيل وعام بل قد يكون لبعض اللازمة الغير المقومة بين الصفة كما سيتجلى عليك ولكنه في هذا الموضع فرق
محمول لمقوم حقيقي لان الجسمي الشيء من حيث هو جسم حقيقي للجسمية عنده وذلك كلي ... فهو محمول الطبع على ما هو تحقيقه
مخالف الموضع الطبع لقد لان الجسم ... وجاء ... الشيخ المحمولات ... ما هو الطبع ... ذاتية لموضوعاتها ...
وقد يستعمل الذاتي بغير ذلك كالجزء ذكره فتخصص باسم المقوم وهو الا ما يتألف منه الذات فيكون ذاتيا بالقياس الى الذات
والبسيط المطلق لا ذاتي له بهذا المعنى ولا ما هو تمام الذات وهو ذاتي بالقياس الى جزئيات الذات المتكثرة بالعدد فقط
وكلاهما سواء انما ما يحمل على الذات بعد تقومها فهو عرضي والجمهور يجعلون الذاتي هو القسم الاول وحده وينكرون الثاني
لكون الذاتي عندهم منسوبا الى الذات والذات لا تنسب الى نفسها ويجعلونه غير ذلك لا في عرفنا والقوم قد ذكروا
لذلك خاصيات احدها انه لا يمكن ان يتصور الشيء الا وقد تصورها هو ذاتي له اولا وثانيها ان الشيء لا يحتاج في اتصافه
بما هو ذاتي له الى علة مغايرة لذاته فان السواد هو لون لذاته لا لشيء اخر يجعله لونا فان ما جعله سوادا جعله لونا اولا

وثانيها

وما انهما الذاتي لا يمتنع رفعه عما هو ذاتي له وجودا او وهما ومن هذه الخاصيات تمامها وجد الذاتي عند احضاره بالبال مع
الذي هو ذاتي له ومن اللوازم الموجبة ما يشارك الذاتي في ذلك حين الاخيرين فان الاثنينية مثلا لا تحتاج في اتصافه
بالزوجية الى علة غير ذاته ولا يمكن رفع الزوجية عنه في الوجود ولا في التوهم الا ان الذاتي المحمول الذي هو ذاتي له قبل ذاته
من علل ماهيته او نفس ماهيته والعرض اللازم لحقه بعد ذاته فانه من معلولاته وعلل الماهية غير علل الوجود وقد اشار الشيخ
الى الفصل الى الفرق بينهما فقال وليس اعني بالمقوم المحمول الذي يفتقر الموضوع اليه في تحقق وجوده بل المحمول الذي يفتقر
الموضوع اليه في ماهيته ثم قال ويكون داخلا في ماهيته جزءا منها مثل الشكلية للمثلث يريد القسم الاول من الذاتي
الذاتي عند الجمهور وقد عبر عن جزء الماهية بالمجاز فان الجزء لا يحمل على الكل بالمواطاة والذاتي يحمل على الماهية بالمواطاة
الفظ الدال عليه جزء الحد ... فاضطر الى اطلاق الجزء عليه لعوز العبارة عنه ثم انه بين الفرق
بين علل الماهية وبين علل الوجود بالخاصية الاخيرة المذكورة فانها موجودة لعلل الماهية غير موجودة لعلل الوجود فقال
ولهذا لا يفتقر في تصور الجسم جسما الا انه يمتنع عن سلب المخلوقية عنه من حيث تصوره جسما ويفتقر في تصور المثلث مثلثا
الا انه يمتنع عن سلب الشكلية عنه قال الفاضل الشارح الامتناع عن السلب غير القطع بالايجاب لان الامتناع عن السلب لازم
للذاتي بالبال الغير موجب ... فان نظر في خاصية المذكورة لم يوالقطع بالايجاب لا يستلزمه لانه قد يكون بالفعل
وقد يكون بالقوة القريبة من الفعل وذلك عند ما لا يكون الذاتي مخطرا بالبال ... الالتفات
اليه لذلك عدل عن ذكر القطع بالايجاب الى العبارة عنه بالامتناع عن السلب ... فما فرق ... الامتناع عن
السلب القطع بالايجاب متلازمان وحكمهما في استلزام اخطار الذاتي بالبال اذا كان بالفعل ومن عدمه استلزامه اذا
كانا بالقوة واحد فهو كما من حيث تصوره جسما فائدة هذا القيد ان ... الماهية عن الوجود لا يكون الا في التصور
فعلها لا اعتبار من علل الوجود الا هنا كشيء ... وان كان هذا فرقا عند جميعهم او يسر فرقا بين الذاتيات وبين جميع
العرضيات فان بعض العرضيات يشاركها فيه كما مر بعد وفرقا من بين الذاتيات وبين لوازم الوجود والنزالية
ومثاله انه يفرق بين المثلث والدائرة بان المثلث مضلع كذلك الدائرة فان المضلع لنا كان ... عرضه
كفه بغير الفرق في الموضع المطلوب اشارة الا الماهية الذاتية لها الذي هو المقوم اعلم انه كل شيء له ماهية فانه

انما يتحقق موجودا في الاعيان او متصورا في الاذهان بان يكون اجزاؤها حاضرة معها الماهية [illegible]
يجاب عن السؤال بما هو والمراد ان ما كل شيء له ماهية مركبة دون البسائط وسيرد عليك في ذكر الاجزاء ما يختص بالبسائط
بالمركبات لانه يريد بيان القسم الاول من الذاتيات الذي يعرفه الجمهور وفي الجملة اذا كانت له حقيقة غير كونه موجودا
احد الوجودين وغير متقوم به يعني بالوجودين الخارجي والذهني والشيء قد يكون حقيقته هو الوجود الخاص او الوجود
الوجود الذاته وقد لا يكون هو ما عداه لكنه اذا اخذ موجودا كان الوجود مقوما له من حيث هو كذلك
فالوجود معنى مضاف الى الحقيقة لازم او غير لازم الوجود اللازم هو ما يدوم بوجوده وغير اللازم ما لا يدوم
قوله واسباب وجوده ايضا غير اسباب ماهيته مثل الانسانية فانها في نفسها حقيقة ما وماهية ليس انها موجودة في
الاعيان او موجودة في الاذهان مقوما لها بل هو مضاف اليها ولو كان مقوما لها لاستحال ان يتمثل معناها في النفس
خاليا عما هو جزؤها المقوم لها فاستحال ان يحصل لمفهوم الانسان في النفس وجود ويقع الشك في انها هل لها في
وجود ام ليس لكن الانسان في نفسه لا يقع في وجوده شك الا بسبب يقع من قبل سبب الاجسام [illegible]
لغرضنا في معان اخر اسباب الوجود من الفاعل والغاية والموضوع واسباب الماهية الجنس والفصل من حيث
في العقل او المادة والصورة من حيث الوجود في الخارج قوله كجميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصور
والشيء لم يخطر بالبال مفصلا المركبات التي لا توجد اجزاؤها متمايزة فلا ان ادراك التصور له ليس بين اجزائها ونقيضها
ولا حظ كل واحد منها وجده متقدما على غيره وذلك لعلة المميزة فالمقدمة بالقصد الاول الى المقصود الاول والذي كان
متميزا كالتصور الاجزاء الجمالية بالقصد الثاني لا يكون عليه في الوجود متغايرا التقابة بالقصد الاول الى التصور الاجزاء
المتمايزة لا حاصلة عنده كما تقرر في المقصود الاول وقد يكون الاول حاضرا بالفعل ملتفتا اليه بالقصد الاول
يكون الثاني معه كذلك وان كان الاول الاتم الاولى ان يكون الثاني حاصلا معه بحيث يكون الذهن يحضر ها من شي وملتفت
اليها بالقصد مستانف والتفات مجرد من غير ان ذلك كالمعلومات الحاصلة التي لا يلتفت اليها الذهن بالفعل او
لم يلتفت اليها من شيء فقوله كجميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصور اشارة الى حضور المقصود
الاول مع اجزائه كما ذكره في اول الفصل بقوله ان كل شيء له ماهية فانه انما يتصور مع حضور اجزائها وقوله وان

لم يخطر بالبال مفصلا اشارة الى التصور التفصيلي الثاني الذي ذكرناه وقوله كما لا يخطر كثير من المعلومات بالبال لكنها اذا
نبهت اشارة الى الثاني الذي ذكر من المعلومات الحاصلة غير الملتفت اليها فظهر معنى كلامه من غير تناقض كما ظنه بعض
الناظرين فيه قوله فالذاتيات للشيء بحسب عرف هذا الموضع من المنطق هي هذه المقومات اشارة الى الذاتي المتعارف
بين الجمهور في هذا الموضع فان الذاتي في كتاب البرهان يطلق على ما هو اعم منه للذاتي هاهنا قوله ولان الطبيعة
الاصلية التي لا يختلف فيها الا بالعدد مثل الانسانية يريد بيان القسم الثاني من الذاتي المذكور الذي لا يعرفه الجمهور
والتقسيم يحتاج الى مقدمة فقوله المعاني التي لا يمنع مفهوماتها وقوع الشركة فيها قد تؤخذ من حيث هي لا من حيث انها
واحدة او كثيرة او جزئية او كلية او موجودة او غير موجودة بل من حيث تصلح لان تكون معروضات لهذه المعاني
وغيرها ثم تعرض لها واحدة او كثيرة او جزئية او كلية او موجودة او غير ذلك ومن حيث تكون العارض مع المعروض شيئا لا
فانها من حيث هي كذلك طبائع اي طبائع اعيان الموجودات وحقائقها وهي التي تسمى بالكلي الطبيعي
والقوم عبروا عنها بالكلي المنطقي والمركب منهما بالكلي العقلي فقوله ولان الطبيعة الاصلية اشارة الى تلك المعاني و
او قد يكون غير محصلة تحصل باشياء تقترن بها وهي المعاني الجنسية التي تحصل بالفصول او قد تكون محصلة تتكثر بالعدد فقط
اي لا يكون اختلاف بين جزئياتها الا بالعوارض الخارجة عن ماهياتها وهي المعاني النوعية فقوله التي لا يختلف فيها الا
بالعدد يريد تخصيصها بالقسم الثاني قوله فانها مقومة لشخص شخص تحتها اي الطبيعة النوعية ايضا مقومة للاشخاص المختلفة
بالعدد وكيف لا وتلك الطبيعة تمام ماهية تلك الاشخاص قوله وانما يفضل عليها الشخص بخواص له اشارة الى انها
متكثرة بالعوارض الخارجة عنها فان هذا الانسان هو ذلك الانسان لا يختلفان من حيث الانسانية التي
هي ماهيتهما بل يختلفان بالاشارة اليه وبانه ما ساير اختلاف المادة والوضع والاين وغير ذلك وكلها خارجة عن الانسانية
المجردة قوله هي ايضا ذاتية وذلك لوجود الخاصية الثلث المذكورة فيها وهو المقصود اشارة الى التعريف
اللازم لا المقوم وتخصيص باسم اللازم والذي كان المقوم ايضا لازما فالذي يصحب الماهية ولا يكون جزءا منها لازم
الشيء في اللغة ما لا ينفك الشيء عنه وهو اما داخل فيه او خارج عنه والاول يعم الذاتي المقوم والثاني يخص المحمول
الدائم فان المصاحب منه ما يصاحب دائما ومنه ما يصاحب وقتا ما والمصاحبة الدائمة لا يكون بحيث يمكن ان يعلم

اولا يكون والاولى ان يجاب اللزوم في الموقف وانه لا يذهب الى الاتفاق فان الاتفاق لا يخلو عن سبب بالذات للاول
فاللازم هو هذا المحمول الخارج عن الموضوع الذي لا ينفك الموضوع عنه في حال من الاحوال بسبب ذاته فيكون معلولا له
ايضا محمول لا ينفك الموضوع عنه في حال من الاحوال لسبب معلوم له لانه ليس خارجا فضلا لازم كذا النقيض دون الاصطلاح
عرف اللازم بانه الذي يصحب الماهية ولا يكون جزءا منها وهو التعريف تفصلوا ايضا ما يصحبها من العوارض الا دائما او الا اتفاقا
لكن مراد الشيخ بتميزه من الذاتي انه يتوقف بالقياس الى الذاتيات لا الى سائر العرضيات كما مر الفرق بين الذاتي
ولوازم الوجود قوله كما شكل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين وزواياه الثلث من اللواحق للمثلث عند القايب
لم قائما واجبا المحمولات الخارجية التي تلحق الموضوع لا بالقياس الى شيء خارج عنه بل بقياس بعض اجزائه الى بعض كالمستقيم
للخط او بقياس الموضوع الى ما فيه كالضاحك والابيض للانسان فانهما يحملان على الانسان لوجود الضحك والبياض فيه او لا
بالقياس الى شيء خارج عنه كنصف الاثنين الذي يحمل على الواحد بالقياس الى الاثنين فانه يحملها الى الثلثة مساوات
للثلثة ومساوي الزوايا لقائمتين محمول على المثلث قد لحقه بقياس زواياه الى القائمتين فانه من الصنف الثاني وحج لكن
يلحق الموضوع لحوقا واجبا او ممكنا والاول هو اللازم والثاني ما عداه سواء لحقه لحوقا دائما او لحوقا غير دائم وقوله
وهي كلها من اللواحق التي تلحق المثلث عند القايب لحوقا واجبا قوله ولكنه يجب ما تقوم المثلث على اضلاعه الثلثة اشارة الى
كونها عرضية غير ذاتية لان الذاتية ايضا تلحقه لحوقا واجبا ولكن لم يعد مما تقوم محيكه ولو كانت اشباهها من مقومات
لكان المثلث وما يجرى مجراه مركبا من مقومات غير متناهية وذلك لانه يقارب الكل واحد ما عداه لا يخص بعدده فكان
زوايا المثلث مساوية لقائمتين وغير مساوية لنصف اربع قوايم ولثلث ست قوايم والى غير ذلك وفوق الفاصل الشارح
جعل المحمولات التي ليست بالقياس الى امور خارجة عن الموضوع موجودة في الخارج والتي بالقياس اليها موجودة
الذهن دون الخارج ثم استشكل كون النصف الثلث غير متناهية لتوقف الذهن عند حد ما والحق لكن يكون الشيء محمولا
اخر امر عقلي سواء كان بالقياس الى امر خارج او لم يكن بالقياس الى شيء فان الموجود في الموضوع ليس الا البياض مثلا لا كون
الموضوع ابيض فليس في خارج العقل امران ابواعلى البياض وعلى موضوعه ولذلك كان الحمل والوضع من المعقولات الثانية
ولا كون بعض المحمولات غير متناهية لتوقف العقل والامكان ولم يخرج منها الى الفعل ابدا الا ما يتناهى مما يتناهى سرده كما
الحال في سائر الاشياء التي توصف باللانهاية كالاعداد ونحوها والعلة في الشيء كون اشارات المحمولات معقولات

واشارة م

والاقب واما الموضوع بحيث كان لا لامة

لانه فلا يكتبا ولا العرض والاعتبار

فصاحم البرهان ولكونه الجسم

بالعمل

بالفعل لا يكفيه لنسبقوم الا بالفعل لا بالقوة فان اجزاء الشيء يجب ان يكون حاضرة معه لا ما سهت الشارح من ان الموجود الخارجي
لا يتقوم بالاجزاء الذهنية قوله واما التي لانه كان لزومها بالغير وسط كانت معلومة واجبة اللزوم فكانت مشهورة الرفع
في الوهم مع كونها غير مقومة مطلوب الشيخ اثبات وجود لوازم بينة لشيء يمتنع رفعها في الذهن مع وضع الشيء فان بعض
المنطقيين انكروا ان يكون في اللوازم ما يمتنع رفعه وقالوا كل ما يمتنع رفعه في الذهن فهو ذاتي مقوم وذلك لانهم وجدوا
الحكم بعدود في الخاصية الثلث المذكورة للذاتي فاورد الشيخ لاثبات مطلوبه قسمة حاوية لها الى اقسام العلوم الاولية والمكتسبة
البرهانية وذلك لان بعض المحمولات اللازمة لا يخلو من ان يكون لزومه للموضوع لا بتوسط شيء اخر بل لان ذات الموضوع او المحمول
او بعين ذلك اللازم او يكون بتوسط امر مغاير لهما والقسم الاول يقتضي ان يكون المؤلف من ذلك الموضوع والمحمول
قضية لا يتوقف الحكم فيها الا على التصور ما فيكون من الاوليات والقسم الثاني يقتضي ان يكون المؤلف قضية يكتسب بجهة القياس
التي يشتمل العلوم البرهانية على امثالها وذلك لان محمولات المطالب العلمية لا يكون مقومات لموضوعاتها بل يكون اعراضا
ذاتية لها وذلك كما ذكر في صناعة البرهان فقوله واما التي لانه كان لزومها بغير وسط اشارة الى القسم الاول وقوله كانت
معلومة اي معلومة من غير الكسب واجبة اللزوم وذلك لان وجود السبب يجب اللزوم فكانت ممتنعة الرفع في الوهم مع كونها غير مقومة
وذلك مناقض لما ذهب اليه القوم المذكورون من المنطقيين وهو مطلوب الشيخ واعلم ان الحكم بكون المحمول اللازم بغير وسط بينا
للموضوع لا يحتاج الى البرهان الطويل الذي قاله ان عليه وذلك ان حال تلك الشكوك التي اوردها عليه احال بعضها الى سائر كتبه
ذلك ان اللزوم لما كان عبارة عن امتناع الانفكاك كان كل ما يلزم شيئا بغير توسط شيء اخر فان الشيء لا ينفك عنه سواء كان في العقل او في الخارج
والامر اللزوم العقلي الا ان يعقل الملزوم لا ينفك عن تعقل لازمه وذلك هو المراد من كونه بينا له وان كان اللازم بتوسط شيء اخر فان
لا ينفك عنه حضور المتوسط وقد ينفك مع غيبته فلا يكون عند الملكة بينا وما قيل من ذلك شانه يقتضي ان يكون الذهن
منتقلا من كل ملزوم الى لازمه ثم من اللازم الى لازمه الى غير النهاية حتى يحصل اللوازم باسرها بجميع العلوم الكسبية في الذهن دفعة
وذلك لان اللوازم المترتبة التي يتلازم بعضها بعضا لا بالقياس الى غيرها فقد يمكن ان يحصل الانتقال فيها ما لم يحصل على
الترتيب ما لم يحصل وجه يتعين تلك الملازمات والقياسة الى غيرها ولكنها تتحقق في الوجود فضلا عن ان تكون غير محصورة
واللوازم التي توجد غير محصورة وهي التي تشتمل على اشباهها اكثر العلوم فانها هي التي تكون بالقياس الى الموضوع الى غيره
وهي انما تحصل عند تصور الامور التي ليست بالقياس الى الموضوع والتصور تلك الامور الذي هو شرط في حصولها ليس بواجب

اصول [illegible] في الوجود وتلك اللوازم المترتبة فان قد اندفع ذلك الاشكال ونرجع الى ما كنا فيه فقوله لما كان

وسط تبيين [illegible] اشارة الى القسم الثاني وهو ان يكون اللازم بوسط كما تقرر في العلوم الحكمية فقوله علمت ان [illegible]

الى ان اللازم لا يكون بينا مطلقا بل انما يكون بينا عند حضور الوسط فقط فقوله ونعني بالوسط ما يقرن بقولنا لانه حين

[illegible] اشارة الى ان الوسط هو الذي [illegible] اللازم [illegible] البرهان على اثبات ذلك المحمول للموضوع ثم [illegible]

[illegible] في حال الوسط الى اثبات اللازم ثم [illegible] اللوازم غير البينة [illegible] على المطالب

[illegible] موضوع المطلوب [illegible] فان كان [illegible] امتنع ان يكون محمول المطلوب [illegible] الاوسط الاول مقوم

مقوم والمقدم [illegible] الموضوع [illegible] وان كان الوسط عارضا [illegible]

[illegible] مقوما للاوسط [illegible] عارضا [illegible] مشتملان على [illegible]

[illegible] فيقتصر [illegible] الوسط [illegible] الاول مقوم للمقدم [illegible]

[illegible] ان يكون اللازم مقوما للمقوم [illegible] خارجا او جزءا [illegible] يكون [illegible]

[illegible] ان يكون [illegible] او يكون بغير وسط [illegible]

[illegible] الوسط [illegible] بوسط [illegible]

[illegible] اللازم [illegible] ومع جوازه [illegible] ما فرضناه وسطا [illegible]

[illegible]

[illegible] ان اللازم [illegible] القسم الثاني [illegible]

[illegible] الوسط [illegible] الموضوع [illegible]

[illegible] المحمول [illegible] الاول [illegible]

[illegible] اللازم بلا وسط [illegible] الوسط [illegible]

[illegible] القسم الثاني [illegible]

[illegible] وذلك [illegible] اللازم [illegible]

انه ممتنع [illegible] القوم بقوله [illegible]

[illegible] الموضوع للعارض [illegible]

[illegible] الا انه اللازم [illegible]

[illegible] في الوجود ومقدم الكلام فقوله ومن [illegible] ذلك كون كل عدد [illegible] شان [illegible] الازم البين [illegible]

[illegible] وباقي الناس [illegible]

[illegible] المطلوب [illegible] العلوم [illegible] البرهان [illegible]

[illegible] اللوازم [illegible]

[illegible] فقد فرضت [illegible]

[illegible] فان من [illegible] لوازمها [illegible]

[illegible] **اشارة** الى العرض الغير اللازم [illegible]

اللازم [illegible] المحمولات [illegible] الموضوع [illegible] المحمولات [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] **اشارة** [illegible] الحجنون [illegible]

[illegible] العرض العام **اشارة** الى [illegible]

المنطق [illegible] الموضوع [illegible] الموضوع [illegible] الموضوع وماهيته

[illegible] الموضوع [illegible]

[illegible] الموضوع [illegible]

[illegible]

[illegible] العرض الذاتي [illegible]

[illegible] بواسطة [illegible] العرض الذاتي [illegible]

[illegible] العرض الذاتي [illegible] البرهان [illegible]

[illegible] موضوعاتها والعرض [illegible] موضوع [illegible]

او قد يحمل على انواع اعراض اخر له كالنقص في علم الحساب على العدد وعلى الثلاثة وعلى الفرد وعلى زوج الزوج فلو
لا يكون ماخوذا في حد المحمول الا في الاول لم يكن الماخوذ في الثاني جنسه وفي الثالث معروضه وفي الرابع معروض
جنسه ولما كانت المحمولات البرهانية اعراضا ذاتية كان جميع ذلك مثل الاعراض الذاتية وقد يكون من سببها ما يوخذ في
حده موضوعها او ما يقوم موضوعها او موضوعا او معروض جنسه او يقيد ما يقوم موضوعها بالاخص عن العلم الباحث
عنه فان ما يوخذ فيه جنس الموضوع فخارج عن ذلك العلم الا بحيث هناك فانها وحينئذ يطلق العرض الذاتي على جميع ما ذكرناه
بجنس الاول والقيد الاول لان ما عداه انما يلحق الموضوع لامر خارج عنه هو اعم الا اذا اريد بالموضوع موضوع الصناعة الا اذا
بموضوع العلم فكثير من [illegible] يوخذ موضوع العلم في حده فوقه يشبه ما يلحق المقادير او جنسه من المناسبة والمساواة
والاعداد من الزوجية والفردية والحيوان من الصحة والسقم ونحو القبيل من الذاتيات تخص باسم الاعراض الذاتية
به من المعطوف [illegible] المناسبة للمقادير [illegible] العدد [illegible] المشترك بينها المناسبة المطلقة وهي [illegible]
اذا اخذت على انها مقدارية كانت عرضا ذاتيا للمقادير وتستعمل في علمها واذا اخذت على انها مطلقة كانت عرضا
ذاتيا لجنسها الذي هو الكم لكنها لا تستعمل في علم المقادير ولا في علم الاعداد لانها ليست عرضا ذاتيا لموضوعها كما
ذكرناه وكذلك المساواة ولذلك قال يلحق المقادير او جنسها فوقه وقد يمكن [illegible] ان يرسم [illegible] ما يلحق الموضوع من
اما قال برسم لم يقل بحد لان الامور المختلفة بالماهية لا يمكن [illegible] حدا لانها لا تشترك في الذاتيات المميزة فكيف يمكن
[illegible] في رسم لانها ربما تشترك في لوازم متميزة عما عداها وذلك الرسم هو انه يوخذ في حد الموضوع او يوخذ
في حده [illegible] او مقوماته والثاني في اعراضه الذاتية [illegible] ليشمل جميع الاعراض الذاتية قيل ما يوخذ في حد
الموضوع او يوخذ الموضوع في حدها او مقومه مما لا يخرج عن العلم الباحث عنه في حده [illegible]
فيما اخذ طبيعة واحدة الموضوع فيه اضطرارا [illegible] الفاضل [illegible] على تعريف العرض الذاتي باخذ الموضوع في حده
عبارة المتقدمين اوردها الشيخ في الشفاء وتبعه [illegible] المتاخرين [illegible] في الحكمة المشرقية [illegible] الموضوع
بماهيته ووجوده متميز عن ماهية العرض ووجوده فكيف يوخذ في حده والبعض الاعراض غير متعلقة في ماهيتها بالموضوع
بل تعلقها به في العرضية او من لوازمها ولاجل ذلك عدل الشيخ عن تلك العبارة في هذا الكتاب الى ما ذكره ثم جعل

الرسم

الرسم الجامع [illegible] على الشرط [illegible] الذي [illegible] وذلك [illegible] المعروض
ومعتبر الاعراض الذاتية انتقالا العلى المعلول [illegible] ما ذكره الشيخ في الحكمة المشرقية في هذا الموضع رجع الى [illegible]
الذي يعبر عنها بالعقل تخصيصها بموضوعاتها فتوابعها كما انها انما تشمل الضرورة على اعتبار موضوعاتها
او حقائقها في انفسها فانما تكون غير مشتملة من حيث الماهيات على الموضوعات ولذلك كانت [illegible] اليها من حيث الوجود
والماهيات [illegible] معروضات الماهية دون معروضات الوجود فما كانت من تلك الماهيات بسايط لا محالة
والا فصول [illegible] الحدود [illegible] تشتمل عليها دون موضوعاتها [illegible] موضوعاتها
من التوابعات [illegible] العقل تصور [illegible] موضوعاتها الا ما [illegible]
اليها فانما يكون [illegible] مركبة عن حقائقها ومن اعتبار موضوعاتها [illegible] باعتبار الموضوعات وذلك كان
التعلق بالشيء في الوجود غير التعلق به في المفهوم ولا يطلب في التحديد الا المفهوم [illegible] الحاصل [illegible] البحث
ولا [illegible] الاعراض التي [illegible] الشيخ في هذا الفصل من [illegible]
[illegible] لموضوعاتها [illegible] المساواة اتفاق في الكمية والمناسبة اتفاق في [illegible] مضافة [illegible]
والزوجية [illegible] في العدد [illegible] الشيخ [illegible] التعريفات [illegible] اعتبار
الموضوعات [illegible] المساواة والمناسبة اتفاقا محضا وهو نوع من المضاف والزوجية انقسام بمتساويين
فقط وهو نوع من الانفعال ولا يكون شيء من ذلك عرضا ذاتيا للكم والعدد وغيرهما [illegible] باقيها [illegible]
ادري كيف يصنع هذا الفاضل الذي [illegible] المتقدمين [illegible] في جعلها اعراضا ذاتية [illegible]
في تعريفها [illegible] من الاعراض
بسيطة كانت او مركبة [illegible] في تعريفاتها المتناولة للموضوعات كانت تلك التعريفات حدودا او رسوما تامة
او ناقصة [illegible] الماهية [illegible] الموضوعات [illegible]
ولا [illegible] يجوز ان يكون الماخوذ فيه الموضوع الذي ذكروه حدا غير حقيقي [illegible] الماهية [illegible] الشيخ [illegible]
وكذا ما يطلق اسم الحد على سائر التعريفات بالمجاز والتوسع فهذا ما عندي فيه ولا الرسم الجامع الذي اورده الفاضل

الفرق بين المساواة والمناسبة

فهو رسم للمجهولات الاولية التي يرتسم بها الفصل القريب والاعراض الذاتية الاولية فقط [illegible] الى ما يخرج منها المقومات

والفصول وفصولها وسائر الاعراض الذاتية المستعملة في خطابيات [illegible] معرف بذلك فان [illegible] للذاتيات

بالوجهين جميعا قوله والذي يكون [illegible] من الذاتيات فالمحمول الشيء لاجل امر خارج عنه [illegible] كالحركة [illegible] فانها

[illegible] لانه جسم [illegible] مساو [illegible] وكذلك [illegible]

للحيوان فانها [illegible] انسان لم يذكر قسما من اقسام المذكورة وهو المحمول الشيء لاجل امر [illegible]

الاعراض الذاتية المذكورة [illegible] كالضاحك الذي يلحق الانسان للتعجب [illegible]

الثلث [illegible] ولعل الشيخ حذفه [illegible] الا الاختصار وهو [illegible] خارج عن [illegible] الذي ذكره الشيخ

لم يذكره لدخوله فيما مر

اشارة الى المقول في جواب ما هو يكاد المنطقيون الظاهريون عند التحصيل عليهم لا يميزون بين الذاتي

وبين المقول في جواب ما هو [illegible] يقول في جواب ما هو حسب [illegible] المقول في جواب ما هو

ويميزون بين الفصل [illegible] فاذا حصل عليهم [illegible]

الفاسد مما نقلوا عنه [illegible] انهم عنوا بالذاتيات اجزاء الماهية فقط [illegible]

لا يكون بين الذاتي والمقول في جواب ما هو عندهم فرق [illegible] قال الشيخ يكاد المنطقيون الظاهريون

ولم يقل انهم يقولون كذا [illegible] للفصول [illegible] لجواب ما هو [illegible] من الذاتيات

ما يصلح لذلك [illegible] ما لا يصلح وجعل الصالح ما هو عام [illegible] فان اشتهر بعضهم ان

الذي يؤول اليه قوله هو ان المقول في جواب ما هو من جملة الذاتيات ما كان [illegible] قوله ثم يتبلبلون

تحقق عليهم الحال في ذاتيات [illegible] مثل اشياء يسمونها فصول الاجناس [illegible]

[illegible] اذا اختلطت والمرادات [illegible]

فانها ذاتيات لكونها مقومة للاجناس [illegible] لجواب ما هو [illegible]

ثم لما فرغ الشيخ عن حكاية مذهبهم ونقضه اشتغل بتحقيق ذلك فقال لكننا [illegible] الماهية [illegible]

الماهية [illegible] انما تتحقق بجميع المقومات [illegible]

اجزاؤها

اجزاؤها [illegible] فيجب ان يكون الجواب بالماهية ثم نبه على منشأ غلطهم بقوله [illegible] فرق بين المقول في جواب ما هو وبين

الداخل في جواب ما هو والمقول في طريق ما هو فان [illegible] غير الداخل في الجواب [illegible] في طريقه وذلك لان القوم

لم يفرقوا بين نفس الجواب [illegible] وبين الداخل [illegible] الواقع في طريقه الذي هو جزء الماهية بمعنى الذاتي [illegible]

والفرق بين الداخل في جواب ما هو والمقول في طريقه هو ان الجزء اذا صار مذكورا بالمطابقة كان مقولا في طريق

ما هو واذا صار مذكورا بالتضمن كان داخلا في جواب ما هو [illegible] الاول الواقع بين جواب

وبين الذاتي [illegible] عدم الفرق بين نفس الجواب والداخل فيه فيكون الداخل في الجواب هو الذاتي

الذي هو جزء الماهية فقط على ما [illegible] عدم الفرق بين الجواب وبين الذاتي

الفرق بين نفس الجواب والمقول في طريقه فيكون المقول في طريق ما هو هو الذاتي الاعم [illegible] الداخل في جواب

[illegible] المقول في الطريق [illegible] الشيخ [illegible] الفصل في [illegible] الظاهريون

كونه مقولا في طريق ما هو وذلك عندهم انما يكون هو الذاتي الاعم فان الذاتي المساوي انما يكون عندهم [illegible] الشيء

[illegible] الذاتي الاعم [illegible] بالمساوي حتى يحصل الماهية فان الاعم قد وقع في الطريق والمساوي قد وقع عند

الوصول الى المقصد الذي هو تحصيل الماهية [illegible] واعلم ان سؤال السائل بما هو [illegible] هو انه ما ذاته وما مفهوم اسمه

[illegible] وغيره [illegible] تحصيل ذاته المطلوب في هذا السؤال [illegible]

اسمه بالمطابقة [illegible] ان يستعمل هذا اللفظ على عرف [illegible] ولكن عليهم ان [illegible] المفهوم [illegible]

[illegible] على ما اصطلحوا عليه عند النقل [illegible] عن قريب [illegible] عن العدول عن

العرف [illegible] بيان ذلك [illegible] الالفاظ الا بالعرض [illegible] فيجب ان يحمل الالفاظ

على مفهوماتها [illegible] في اللغة [illegible] اصطلاحي [illegible]

[illegible] الشيخ الى [illegible] سؤال [illegible] عن حقيقة الذات وعن مفهوم الاسم بالمطابقة كما

تبين في باب المطالب [illegible] حقيقة الذات [illegible]

ما هو [illegible] القريب [illegible] والامر الاعم الذي [illegible] ما هو [illegible]

سؤال السائل بما هو انه ما ذاته او ما مفهوم اسمه

بالمطابقة فان قيل الاطلاق [illegible] اللغويون [illegible] الاصطلاح [illegible] ذلك [illegible]

المفهوم الذي اصطلحوا عليه [illegible] للنقل عن العرف اللغوي الى الاصطلاحي [illegible]

فان [illegible] في [illegible] الصناعة من التزام مصطلحات القدماء مع ما يلزمهم [illegible] عليها على ما [illegible]

يمكنهم ذلك مع انهم مستغنون عن هذا التعسف على ما ستنبه **اشارة** الى اصناف المقول في جواب ما هو

اعلم ان اصناف الدال على ما هو من غير [illegible] المقول ثلاثة نعني بالمقول اللفظ المذكور [illegible] المسؤول

بما هو اما ان يكون شيئا واحدا او اشياء كثيرة والاول اما ان يكون كليا او جزئيا والثاني اما ان يكون تلك الاشياء مختلفة الحقائق

او تكون متفقة الحقائق [illegible] في الجواب [illegible] ثلاثة اصناف لان الجواب [illegible] صنفين منها واحد وذلك

المسؤول عنه ان كان شيئا واحدا او كان كليا فيجاب بالحد وحده ولا يجاب بذلك [illegible] في السؤال [illegible] جواب

الخصوصية المطلقة وان كان اشياء كثيرة مختلفة الحقائق فيجاب بتمام الماهية المشتركة بينها ولا يجاب [illegible]

[illegible] هو جواب بحسب الشركة المطلقة وان كان شيئا واحدا جزئيا او اشياء كثيرة متفقة الحقائق كان الجواب

[illegible] ذلك الشيء [illegible] الاشياء وهو جواب بحسب الشركة والخصوصية معا [illegible] اصناف الجواب

السؤال [illegible] الصنف الذي بحسب الخصوصية المحضة [illegible]

[illegible] في الكتاب [illegible]

[illegible] الحيوان الناطق على الانسان [illegible] يكون [illegible]

[illegible]

فلعلم [illegible] الماهية [illegible]

والثالث [illegible] المطلقة [illegible]

وهناك [illegible] الحيوان [illegible] الماهية المشتركة [illegible]

[illegible] الحيوان [illegible] التفصيل [illegible]

الحيوان [illegible] الماهية المشتركة [illegible] الانسان [illegible]

ما هو الحيوان

عليم

الثانية [illegible] عن التوقف [illegible] ما يجري [illegible] اللاتيان [illegible] فلا [illegible]

[illegible] تكون [illegible] لو كانت [illegible] معقولة الى البيان [illegible] الشيء [illegible] التعيين [illegible]

واحد اصناف التركيبات [illegible] في الصدق والكذب [illegible] فيحكنا [illegible]

نعني بالخبر التركيب الذي [illegible] الصدق والكذب عليه [illegible] الاشباه [illegible] الحيوان [illegible]

[illegible] الانسان [illegible] لا يكون [illegible] الاستفهام والالتماس والتمني والترجي

[illegible] صادق او كاذب الا بالعرض [illegible]

الخبر [illegible] الصدق والكذب [illegible] التركيب [illegible]

[illegible] الاستفهام عن الخبر [illegible]

[illegible] واصناف التركيب [illegible] وذلك لان التركيب

[illegible] من مفردات [illegible] المفردات فالتركيب

[illegible] البعض على البعض [illegible] المركبات [illegible]

فالتركيب [illegible] البعض على البعض فان [illegible]

البعض الاخر [illegible] بوجود [illegible] الاتصال او الانفصال

[illegible] الاتصال [illegible] المتصل [illegible] الانفصال [illegible] المنفصل فاذن

التركيب [illegible] الشمس

[illegible] طالعة فالنهار موجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] المتصل والمنفصل [illegible] الاصناف [illegible] الوضع

[illegible] الاصطلاح [illegible]

كما يوالصدق وكذب ... مطابق والكذب ... مطابق

[illegible]

ان الانسان حيوان او ان الانسان ليس بحيوان فالانسان وما يجري مجراه في اشكال فالاشكال هو ما يسمى الموضوع والمحمول

الحيوان هو ما هو المسمى بالمحمول والمحرف للسلب اولها بالعدم المحمول في العرف الى الليس بحجر عليه السلام لان الاعلام قد يلحق بالملكات

في بعض احكامها قوله وها الثاني والثالث يسمونها الشرطي الا المنفصل فاستحقاقه لان يسمى شرطيا بحسب اللغة العربية ظاهرا

المنفصل فليلحق به لانه شاركه في التركيب واتفقت صفة الشرط في تعلق احد الحكمين بالاخر وهو موجود في كليهما على السواء

فلذلك سماها شرطيين قوله وهو ما يكون التاليف فيه بين خبرين قد اخرج كل واحد منهما عن خبريته الى غيره في

قرنيتها الى ما يجري مجرى تولية احدهما وهو الاخر كما كان في الحمل بل على سبيل ان احدهما يلزم الاخر ويتبعه او

لانقطاع تعلق الصدق والكذب بها حال كونهما جزئين اي شرط وجود تعلقهما بالمؤلف قوله وهذا القسم المتصل

والموضع او على سبيل ان احدهما يعاند الاخر ويباينه وهذا القسم المنفصل مثال الشرطي المتصل قولنا اذا وقع خط على

خطين متوازيين كانت الخارجة من الزوايا مثل الداخلة المقابلة ولولا ذا او كانت لكان كل واحد من القولين خبرا

مثال الشرطي المنفصل قولنا اما ان يكون هذه الزاوية حادة او منفرجة او قائمة واذا اخذ ما واو كانت قضايا

واحد فانه قول الحاكم بسبب المنفصل ومعناه انه يشتمل على وضع المقدم المسلم للتالي فان الشرط الا يعتبر الا ان يسلك في المقدم

كما ذهب اليه قوم بل يعتبر تعلق الحكم بوضعه فقط وباقي الفصل مختص بالشرح **اشارة** الى الايجاب والسلب الايجاب

الحملي هو مثل قولنا الانسان حيوان ومعناه ان الشيء الذي نفرضه في الذهن انسانا كان موجودا في الاعيان او

غير موجود فيجب ان نفرضه حيوانا ونحكم عليه بانه حيوان من غير زيادة متوقف في حال بل على ما يعم الموقت والمقيد او

مقابليها والسلب الحملي مثل قولنا الانسان ليس بحجر وحاله في كل ذلك كحال الايجاب وليس من شرط موضوع الموجبة ان يكون

موجودا في الاعيان فانما الحكم على موضوعات ليست بموجودة في الاعيان احكاما ايجابية

كما على الاشكال الهندسية يحكم بوجودها ولا ان يكون موجودا في الاعيان فاما الحكم ايضا على موضوعات معدومة

كالعالم بل ينبغي ان يكون متمثلا في الذهن موجودا ثابتا ما بالفعل كقولنا الانسان فانه ينبغي ان

في الذهن انسانا بالفعل فقط ثم ما يحكم عليه بانه كذا او ليس بكذا فان الحكم حاصل في وقت ما

او غير معين او في جميع الاوقات ولانه حاصل من حيث لا يعتبر فيه توقيتا اصلا حتى لو اردنا ان

لكنا

لكنا قد خالفنا مقتضى ذلك الحكم ولانه يريد انه حاصل بشرط او قيد مثلا بشرط كونه انسانا او غير ذلك ولانه حاصل من

غير شرط اصلا حتى لو اردنا ان نقيده بشرط لكنا قد خالفنا مقتضى ذلك الحكم بل نريد ان الحكم حاصل فقط من حيث يحتمل

اقترانه بالتوقيت واللاتوقيت والتقييد واللاتقييد ونلحق به ما يشاكل ذلك فيصير الاقتران به مخصصا

لذلك الاحتمال العام بجميعها لانه قبل الالحاق فهو مجرد عن جميع ذلك فهذا مفهوم مجرد الحكم بالايجاب كما ان او بالسلب

قوله والايجاب المتصل هو مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وهذا عرض للاول منهما المقرون بحرف الشرط

والسلب المقدم لزم الثاني لما هو المقرون بحرف الجزاء وليس التالي او صحبه من غير زيادة شيء اخر بعده والسلب المتصل هو سلب ذلك

اللزوم او الصحبة مثل قولنا ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والايجاب المنفصل مثل قولنا اما ان يكون هذا

العدد زوجا واما ان يكون فردا وهو الذي يوجب الانفصال والعناد والسلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال والعناد

مثل قولنا ليس اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون منقسما بمتساويين اقول الاتصال قد يكون بلزوم كما

في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون بالاتفاق كقولنا ان طلعت الشمس فالحمار ناهق ويسمى ما تقدم

اللزومية المطلقة فالايجاب في المتصلة هو الحكم بوجود اللزوم للتالي للمقدم وصحبته اياه والسلب رفع اللزوم مطلقا او الاتفاق

سواء كان كل واحد من المقدم والتالي موجبة او سالبة من غير تقييد ولا تقييد او توقيت ولا توقيت والسلب فيها هو

الحكم بلا وجود هذا اللزوم او الصحبة لكن والايجاب في المنفصلة هو الحكم بوجود الانفصال والعناد بين اجزائها والسلب

هو الحكم بلا وجوده سواء كانت اجزاؤها موجبة او سالبة او مختلطة واجزاء الانفصال لا تستحق ان تسمى مقدما وتاليا

فانها وان كانت مجازا وذلك لانها غير متميزة بالطبع اذ لا تفاوت في التقديم ايهما اتفق ولانها تحمل ليكون شيئا

اثنين فلذلك ذكر الشيخ التسمية بهما في المتصلة دون المنفصلة **اشارة** الى المخصوص والاهمال والحصر اذا

كانت القضية حملية وموضوعها شيء كلي بعينه مخصوصة اما موجبة واما سالبة مثل قولنا زيد كاتب زيد ليس

بكاتب واذا كان موضوعها كليا ولم يبين كمية هذا الحكم انه على الكل او الجزء بل اهمل فلم يدل على انه عام للجميع

الموضوع او غير عام سميت مهملة مثل قولنا الانسان في خسر الانسان ليس في خسر فان كان ادخال الالف واللام

يوجب تعميما او شركة وتركه وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في لغة العرب ولينظر ذلك في لغة اخرى ولعل الحق

فی ذلک مثل صناعة النحو والمنطق بغیرها واذا کان موضوعها کلیا ولم یبین قدر الحکم وکمیته موضوعه فان القضیة تسمى

فان کان بین انه الحکم عام سمیت القضیة کلیة وهی اما موجبة مثل قولنا کل انسان حیوان واما سالبة مثل لیس ولا واحد

بحجر جمیع ذلک ظاهر قوله وان کان انما بین الحکم فی البعض ولم یتعرض للباقی ولم یتعرض بالخلاف فالمحصورة جزئیة

کقولنا بعض الناس کاتب فنقول الحکم علی البعض لا ینافی الحکم علی الکل فان بعض الانسان حیوان کما ان کل انسان حیوان

الحکم الکلی یصدق معه الجزئی ولا ینعکس لذلک کان الجزئی اعم صدقا من الکلی وقد یسبق الی البعض الاوهام ان تخصیص

بالحکم یدل علی کون الباقی بخلافه والا فلا فائدة للتخصیص فی ذلک ظنه لان الحکم علی اشیاء انما الواجب ان یکون

الکلام مبنیا علی القطع دون ما یحتمله والحاصل ان صیغة المحصورة الجزئیة تدل علی الحکم الجزئی علی سبیل القطع مع احتمال الکلی

للباقی ومع عدم احتماله لا تعرض فی ذلک الی الباقی بخلافه قوله واما سالبة کقولنا لیس بعض الناس بکاتب او لیس

ان ان بکاتب فان نحو ما واحد ولیس لیمان فی السلب الحقول الا قولنا لیس بعض الناس بکاتب فهو صیغة مطابقة

محتمل لان یصدق معه السلب الکلی والا قولنا لیس کل انسان بکاتب فهو صیغة لیس عنه الکلی الا السلب الجزئی ولا

اعتراض انه یدل علی سلب الکتابة عن جمیع الناس لا عن کل واحد منهم ولا عن بعضهم ویحتمل ان یصدق معه السلب الکلی

السلب الجزئی ولا یمکنه ان یخلو عنهما معا فی نفس الامر لکنه فاصدق السلب الکلی صدق الجزئی من غیر عکس فاکثر صادق معه

وابجاد دون الکلی فالحاصل ان هذه الصیغة تستلزم السلب الجزئی قطعا ویحتمل معه السلب الکلی کما کانت الصیغة الاولی

فهذا معنی قوله فان نحو ما واحد ولیس لیمان فی السلب فحوی الکلام هو ما انهم عنه علی سبیل القطع سواء دل علیه الوضع

العقل قوله واعلم انه وان کان فی لغة العرب قد یدل الالف واللام علی العموم فانه قد یدل به علی تعیین الطبیعة

فهناک لا یکون موقع الالف واللام موقع کل الا تری انک تقول الانسان عام ونوع ولا تقول کل انسان عام ونوع

وتقول الانسان الضحاک ولا تقول کل انسان هو الضحاک وقد یکون له علی جزء من جزئی ذکره او خرف قاله معنی الرجل

واحد البعینه ویکون القضیة مخصوصة واعلم ان اللفظ الکاهن لیس واحدا مثل کل وبعض ولا واحد ولا کل ولا یکون کذلک

المجرد مثل قولنا الانسان ومثل هیج بالفارسیة فی الکلام اب الفعل قد ذکرنا انه المعانی الاربعة الرسمیة بالطبع فانه

من حیث هی بتة لا کلیة ولا جزئیة ولا عامة ولا خاصة ولا کثرة ولا واحدة وانما تعرض شیء من ذلک کیفیة فلا یحتاج الیها

الکلی مر

فلا کلو

فلا یکون ذلک الطبایع لان الحکم علیها من حیث هی او یکون علیها مع امر یقتضی تعمیم الحکم او تخصیصه او مع امر یحتمل ولا یقتضی شیئا منها والمحتمل

ویحتمل مع الا وان القضیة المهملة ومن الثانی محصورة کلیة او جزئیة ومن الثالث مخصوصة والالف واللام تدل الالف

بالاشتراک علی الاحوال الثلث کالدلالة علی العموم ولیس الا الاستغراق فکما فی قولنا الانسان حیوان ای کل انسان حیوان وفی

مخصوصة کلیة وقد یدل علی تعیین الطبیعة فکما فی قولنا الانسان عام ونوع او قولنا الانسان هو الضحاک کما فی مهملة

والدلالة علی الشخص ولیس الا العهد فکما فی قولنا قال الشیخ وهی مخصوصة وباقی الفصل ظاهر اشارة

الحکم المهمل واعلم ان المهمل لیس یوجب التعمیم لانه انما یذکر فیه طبیعة تصلح ان تؤخذ کلیة وتصلح ان تؤخذ جزئیة فاخذها

الی وجه جزئیة مما لا یوجب ان یجعلها کلیة لو کان ذلک یقتضی علیها بالکلیة والعموم لکانت طبیعة الانسان یقتضی

ان یکون عامة فکان الشخص یکون انسانا لما کانت تصلح ان تؤخذ کلیة ومثال ذلک تصدق جزئیة ایضا فان

علی الکل المحمول علی البعض وکذلک المسلوب وتصلح ان تؤخذ جزئیة فمن الیقین الصدق الحکم بها مع ما فی المهملة فی قوة الجزئیة

ولکون القضیة جزئیة الصدق لیس الا المنع ان تکون مع ذلک کلیة الصدق وان کان الحکم علی البعض یکون وجب فی ذلک

یکون الباقی بالخلاف فالمهمل وان کان بصریحه فی قوة الجزئی فلا مانع ان یصدق کلیا الحکم فالمهملة علی الطبیعة المجردة المذکورة

وضع القضیة لیدل بالوضع علی کلیة الحکم ولا علی جزئیته بل یحتمل کل واحد منهما ولا یکلو فی نفس الامر عنهما فیه

الکل لکن الکلیة منهما یستلزم الجزئیة من غیر عکس فالجزئیة صادقة فی الحال والکلیة باقیة علی الاحتمال فاذن فحوی

القضیة الحکم علی البعض بالقطع کما کان فی المحصورة الجزئیة وهو انما هی ایضا فی قوة الجزئیة وهو انما فی قوة المهملة

لیست بالوضع علی ذلک بل بالعقل والفاضل الشارح حکم بان دلالته الالتزام بمحموده فی العلوم مطلقا فقد اعتبر

لا الحکم بان من ادلة الالتزام والفاظ الکتب ظاهرة ولما بین ان المهملة فی قوة الجزئیة وکانت الشخصیات

ما لا یعتد بها فی العلوم فاذن القضایا المعتبرة هی المحصورات الاربع اشارة الی حصر الشرطیات والبیان

والشرطیات تضع بوصفها ایجاب او حصر فکما اذا قلت کلما کانت الشمس طالعة فالنهار موجود او قلت وایجاب

ان یکون العدد زوجا او یکون فردا فقد حصرت حصر الکلی الموجب واذا قلت لیس البتة اذا کانت الشمس طالعة فاللیل

موجود او قلت لیس البتة ان یکون الشمس طالعة والا یکون النهار موجودا فقد حصرت حصر الکلی السالب واذا

قلت قد يكون اذا طلعت الشمس فالسماء متغيمة او قلت قد يكون اذا لم يكن فما لا زيد واذا لم يكن فيها متغيمة قد

الحصر اكثر من الموجب واذا قلت ليس كلما كانت الشمس طالعة فالسماء مصحية او قلت ليس البتة اذا لم يكن الحجر [illegible]

فقد حصرت الحجر من السالب البعض احصر الشرطيات مما اهمالها لا يتعلق بحال اجزائها في الحصر والاهمال بل بحال

والانفصال فان الحكم بتعميم ثبوتها او تخصيصه يقتضي الحصر والحكم المجرد من غير بيان تعميم او تخصيص يقتضي الاهمال و

الحكم بحال لا تقبل الشركة يقتضي الخصوص مع التخصيص وذلك على التفصيل فان نقول نحكم الحكم الايجابي في المتصلة اللزومية

مرات الوضع بل لحصول التالي عند وضع المقدم في جميع اوقات الوضع ولا بذلك وحده بل وفي جميع الاحوال التي

فرضها مع وضع المقدم فانا اذا قلنا كلما كان زيد يكتب فيده تتحرك فليس مرادنا ان في جميع الاحوال [illegible] انما يحصل

مراده غير معدودة بل [illegible] انما يحصل في جميع اوقات كتابته ولا تعتبر عليها التي يمكن مع ذلك الحال

يمكن ان يعرض مع كونه كاتبا مثل كونه قائما او قاعدا او كون الشمس طالعة او كون الحمار ناهقا وغير ذلك مما لا يتناهى

حركة اليد حاصلة مع الكتابة في جميع تلك الاحوال بشرط كون تلك الاحوال ممكنة مع وضع الكتب به واذا كانت كلية

لم يكن في بعض الاحوال [illegible] ومثال الجزئية [illegible] بعض الاحوال قولنا قد يكون اذا كان زيد حيوانا

انسان فان ذلك يلزم حال كونه ناطقا دون سائر الاحوال واما السالبة فانها ترفع الايجاب [illegible] اللزوم

في الجميع [illegible] ولا سالبة اللزوم فان لا يكون [illegible] الصدق الا كان [illegible]

[illegible] الكلية او الجزئية الحكم الايجابي في الاتفاقية في جميع اوقات صدق التالي مع صدق المقدم [illegible]

من غير استلزام المقدم التالي او جزئيتها تخصيصها وكلية الحكم السالب [illegible] الاتفاق [illegible]

صادق مع المقدم في شيء من الاوقات [illegible] في جزئيته على قياس [illegible] الاتفاق [illegible] اللزوم

ولا الاهمال في جميع ذلك فترك التعميم والتخصيص والخصوص على قياس ما علم الوجود الحكم الكلي في الاتفاقيات

واما الكلية الحكم الايجابي في المنفصلة فبوجود التنافي في جميع الاوقات وفي الاحوال وذلك انما يكون [illegible]

بالذات وجزئيته بكون التنافي في بعض الاوقات او الاحوال كما يكون [illegible] في حال [illegible]

وجه دون [illegible] الاحوال واما [illegible] وفي التسلب [illegible] والاجزاء معا [illegible]

او صدق بعضها وكذب البعض من غير [illegible] صدق [illegible] كذب [illegible] صدق [illegible]

فصورها دون موادها وصيغة كل واحد منها على ما ذكر في الكتاب **اشارة** لا التركيب الشرطيات [illegible]

الشرطيات كلها تنحل الى الحمليات مع لا تنحل في الاولى الى اجزاء [illegible] بسيطة ولا الحمليات فانها [illegible]

الى البسائط اول الكلام بها والحمليات ان يكون جزاها بسيطين كقولنا الانسان حيوان او في قوة البسيط كقولنا الحيوان

الناطق الاكل حساس او مشتمل على [illegible] فان ذلك في قوة البسيط لان المراد [illegible] واحد [illegible]

بلفظ واحد فقد ذكر ان المركبات من المفردات الحمليات والمركبات بعد التركيب الاول المركبات الشرطيات

[illegible] الشرطيات الى المركبات [illegible] الى المفردات [illegible] الا المفردات [illegible]

الالفاظ الكلية [illegible] من الشرح **اشارة** لما كان العدول والتحصيل [illegible] التركيب [illegible] حرف السلب [illegible]

[illegible] غير بصير فهو لما كانت الدلالة [illegible] الامور الثبوتية [illegible] غير الثبوتية كان من [illegible]

الالفاظ [illegible] غير ثبوتية [illegible] الالفاظ الثبوتية [illegible] ادوات السلب [illegible] الامور [illegible] غير ثبوتية فان

[illegible] تلك الامور [illegible] بالالفاظ [illegible] ادوات السلب [illegible] الكلام في القضايا [illegible]

[illegible] بالفاظ معدولة [illegible] السلب مع المفردات الثبوتية [illegible] كقولنا لا

بصير او غير بصير [illegible] في الاسماء [illegible] في الافعال ويكون حكم [illegible] حكم المعدولات [illegible]

[illegible] وهي [illegible] ادوات السلب [illegible] محصلة وبسيطة ولما [illegible] التركيب في

غير الثبوتيات ايضا كالاعمى والاعزل على قياس الثبوتيات [illegible] غير البصير الاعمى [illegible]

لبعض الاعدام الملكات [illegible] في اللغات كالعمى والسكوت [illegible] السكون [illegible] الجميع

[illegible] الاعدام [illegible] على اطلاق تلك الالفاظ على المعدولة في الدلالة على الاعدام

[illegible] على [illegible] المحصلة مطلقا فكان غير البصير [illegible] الاعمى

[illegible] الشيء [illegible] بعض المنطقيين [illegible] موضوع

[illegible] بالجملة [illegible] البصير [illegible] السلب [illegible]

المعدولة فان [illegible] المجموع كان [illegible] البصير [illegible] اللفظ [illegible]

بكونه

لما كان بازاء اللفظ المفرد وكان حكمه حكم الكرة كما كان بالكلمات روابط وسمي بها كشيء من الاتصال والعماد ونحوهما

اجزائهما موجبة وسالبة متحدة لكن انما يكون القضية سالبة اذا كانت حاكمة بسلب المحمول المعدول للموضوع

وسالبة اذا كانت حاكمة بسلبه عنه فقوله وكيف تعلم ان حق كل قضية حملية ... مع معنى المحمول او الموضوع

معنى الاجتماع عليهما وهو ثالث معنييها فاذا التحقق ان يطابق اللفظ المعنى يعد ... نحو هذا الثالث لفظا

ثالثا يدل عليه وقد يحذف ذلك في لغات كما يكون نادرة في لغة العرب اصلا كقولنا زيد كاتب وحينئذ ليس يوجد

كاتب وقد لا يمكن حذفه في بعض اللغات كما في الفارسية الاصلية ... قولنا زيد دبير است

تسمى رابطة ... لانها تربط اجزاء القضية بعضها ببعض فان الايجاب والسلب يتعلقان

الارتباط وتعينه وتحقيق من ذلك الفرق بين السالبة المعدولة واعلم ان الرابطة في العربية الان

اجزاء القضية الا انها قد يعبر عنها تارة بصيغة اسم كما في قولنا زيد هو كاتب وقد يعبر عنها تارة بصيغة كلمة

كما في قولنا زيد يوجد كاتبا وتحذف نادرة في بعض اللغات كما في قولنا زيد كاتب والكلمات قد يشتمل عليها

لانها بعينها كما مر ولا تحتاج معها الى رابطة اخرى كما في قولنا كان زيد ... الاسماء المشتقة ... اذا وقعت

الخالية عنهما ... بالطبع او بالحذف ... المشتمل عليها مغايرة للموضوع والمحمول الثلاثية والفاضل الشارح اعترض

الشيخ بان قال الكاتب يتضمن الارتباط بغيره لانه ... من الاسماء المشتقة ... زيد هو كاتب

بل انما يصح ذلك في الاسماء الجامدة ... وقد سهما في هذا الاعتراض لان الفعل انما يرتبط لذاته ... بتقدمه على

الاحوال كالمبتدأ او غيره فاذن يحتاج في ان يرتبط بالمبتدأ مثلا اذا تعلق ... رابطة في غير التي يشتمل عليها

لا هو موقع هناك ... اسم جامد فلو كان ... قولنا زيد كاتب ... يكون المحمول هو الفعل الذي

... زيد هو كتب لا ان ... الى زيد المتقدم عليه ليس اسناد الفعل الى فاعله الذي يرتبط

به بل هو اسناد الخبر الى المبتدا والفعل ... مع فاعله بمنزلة خبر مفرد مربوط على مبتدا ... بالرابطة

الفعل لفاعله ... فاذا ... الرابطة ... مثلا زيد ليس هو بصير ... دخل النفي على الايجاب

واذا دخلت الرابطة على حرف السلب جعلته جزءا من المحمول كانت القضية ايجابية ... قولنا زيد هو غير بصير

لصحف

... قولنا زيد ليس ... كانت ... اختلفت ... الرابطة ... الايجاب ... محمولا

جزءا من المحمول والقضية التي محمولها ... تسمى معدولة ... وغير محصلة ... الرابطة ... حرف

بين السالبة ... المعدولة ... لسلب ... تقدمت ... رفع الرابط فصارت القضية سالبة ... جعل ... كالحرف ...

الرابط جزءا من المحمول فصارت معدولة ... بتضامنه ... الرابط ... فصارت سالبة معدولة ... فالمعدولة

فالفرق بينهما ... او بالاصطلاح ان وقع ... في اخرى ... غير المعدول ...

تسمى معدولة ... وبعضهم يسمون ... القضية معدولة ... المعدول ... المفرد ...

جانب الموضوع ... وذلك كقولنا ... القضية المعدولة اذا اطلقت ... معدولة المحمول

... بالموضوع ... قد ... في هذا الصنف ... خلاف ... المعدولة

... العدم المقابل للملكة ... حتى يكون ... الاعمى ... وعلى ... البصير ... الحيوان ...

... فلذلك ... على المنطقي ... اللغوي ... وقد ذكرنا الاختلاف ... المعدولة ... البصير

... الملكة ... في اطلاق اعدام الملكات ... بعد الاتفاق في

تفسير العدم بعدم شيء عن موضوع من شانه ... الموضوع المذكور موضوع

شخصي ... بالمطلق ... من شانه ان يكون بصيرا ... الحيوانات وبعضهم الى انه موضوع نوعي

او جنسي ... وذلك على ... الذي ليس من شانه ان يكون بصيرا ... من شانه نوعه ...

البصر الحيوانات ... كالعقرب والخلد الذين ليس من شانهما ... ان يكونا بصيرين ... جنسهما كذلك

يكون المحمول على عدم الملكة ... على ... الذين ... المحصل ... عليهما او على

... كالجمادات ... على ما ليس بصيرا مطلقا ... لا تعلق ... المنطق ... اللغوي

... من ... قوله ... المنطقي ... السلب ... الرابطة او كان مربوطا

... كان ... القضية ... ثابت ... كانت ... ثابت ... يحتمل في وجود

... الحكم ... فيصح ... ثابت ... واجب ... بريد ان

يشمل المشتقات

الاصول

والاصطلاح ... كره

لا يلزم التنطق في هذا الموضع وهو بيان الفرق بين المعدول والسالب اللفظ بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فنقول
الرابطة على السلب [illegible] وقد افاد بقوله وكان مرتبطا بها [illegible] الاعتبار في المعدول انما
بارتباط حرف السلب بالرابطة على الموضوع سواء تاخر او تقدم الرابطة [illegible] التقدم عليها
لغة الفرس فيقولون زید نابینا است ولا يجب المعنى فان موضوع الموجبة معدولة كانت او محصلة يجب ان يكون
شيئا ثابتا عند من يحكم بالايجاب عليه وموضوع السالبة لا يجب ان يكون كذلك وذلك لان الاثبات لا يصح الا
لشيء يصح ان يثبت عنه بخلاف العدم فانه لا يصح [illegible] موجود فلا يكون حياة و
الثبوت الا [illegible] ان يكون خارجيا فقط او ذهنيا فقط [illegible] يحتمل الجميع اقسام الثبوت غير خاص
واما موضوع السالبة فيجوز ان يكون ثبوتيا ويجوز ان لا يكون ثبوتيا سواء كان محكوما بالثبوت او منفيا قال الامام
للموضوع من الموجبة ولا يجوز لكون السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة [illegible] في الاجزاء وكذلك السالبة
المعدولة اعم من الموجبة البسيطة والاعتراضات التي اوردها الفاضل الشارح على ذلك الكلام [illegible] اجاب عنها
معارضات وحججا مبنية على اصول غير متقررة وكان الاشتغال بها مما يؤدي الى الاطناب ولا يقتضي مزيد فائدة
عنها **اشارة** الى انواع الشرطية اعلم ان المتصلات مع المنفصلات من الشرطيات قد يكون من
حمليات ومن شرطيات ومن خلط لما كانت الشرطيات مؤلفة من قضايا لا من مفردات وكانت القضايا
حملية ومتصلة ومنفصلة والواقعة منها في كل شرطية ثنتان فتاليف كل شرطية متصلة كانت او منفصلة
يكون المنفصلة التي ذات جزئين [illegible] على ستة اوجه ثلثة [illegible] الاجزاء وهي ان يكون من حمليتين او من
متصلتين او من منفصلتين وثلثة بخلط الاجزاء وهي ان يكون من حملية ومتصلة او من حملية ومنفصلة او من متصلة
ومنفصلة لكل واحد من الثلثة الاخيرة يقع في المتصلة على وجهين [illegible] الاختلاف
بالطبع فيكون تاليف المتصلة تسعة اوجه وتاليف المنفصلة ستة اوجه امثلة المتصلات من حمليتين كقولنا اذا كان
الشمس طالعة فالنهار موجود ومن متصلتين كقولنا انه كلما اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما كان اذا كان
النهار معدوما فالشمس غاربة ومن منفصلتين كقولنا انه كلما كان العدد اما زوجا واما فردا فهو دائما اما زوج

ومن حملية ومتصلة كقولنا ان كانت الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن عكسه
ومنفصلة كقولنا ان كان الشيء عددا فهو اما زوج واما فرد ومن عكسه اما العكس ومن متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار معدوما ومن عكسه اما العكس
كقولنا العدد اما زوج واما فرد ومن متصلتين كقولنا اما ان يكون انه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان
يكون انه كلما كانت الشمس طالعة فالليل معدوم ومن منفصلتين كقولنا اما ان يكون اما العدد اما زوجا واما فردا واما ان
يكون اما زوجا واما منقسما بمتساويين ومن حملية ومتصلة كقولنا اما ان لا يكون الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون
اذا طلعت الشمس فالنهار موجود ومن حملية ومنفصلة كقولنا اما ان يكون الشيء واحدا واما ان يكون اما عددا زوجا واما
فردا ومن متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون اذا كان العدد فردا فهو زوج واما ان يكون العدد اما فردا واما زوجا
والامثلة المذكورة موجبة مؤلفة من امثالها وقد يكون شخصيات ومحصورات موجبات وسوالب يتالف بعضها من بعض و
ويتكثر وجوه التاليف ولما كانت الشرطيات مؤلفة [illegible] التاليف [illegible] مؤلفة [illegible] من حمليات او ثنائية
من شرطيات مؤلفة من حمليات [illegible] شرطيات مؤلفة من شرطيات مؤلفة من حمليات [illegible] الى ما لا نهاية
[illegible] فانك ان قلت [illegible] كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما انه يكون الشمس طالعة واما انه لا يكون النهار موجودا
فقد ركبت من متصلة ومنفصلة او قلت اما انه يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما انه لا يكون
كلما كانت الشمس طالعة فالليل معدوم فقد ركبت المنفصلة من متصلتين واذا قلت [illegible] كان اما العدد فهو اما زوج واما فرد
فقد ركبت المتصلة من حملية ومنفصلة وكذلك يمكنك ان تعدد من نفسك سائر الاقسام اقتصر الشيخ على اصناف الشرطية
والسبعة باعتبار انه ثلثة اولها متصلة مهملة من متصلة كلية ومنفصلة مهملة كلها موجبات وثانيها منفصلة مهملة موجبة
من متصلتين مهملتين احديهما موجبة والاخرى سالبة وثالثها متصلة مهملة من حملية شخصية ومنفصلة مهملة كلها موجبات
والفاضل الشارح زعم ان مثاله الاول هو انه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما انه يكون الشمس طالعة
واما انه لا يكون النهار موجودا ليس يكون منفصلة مؤلفة من الشرطي واللازم ونقيضه فيكون مانعة الخلو فان الشمس لو ارتفع
مع ارتفاع اللازم نقيضه الذي يرتفع معه نقيضه لا ترتفع النقيضان معا وهو محال ولا تكون مانعة الجمع [illegible] كان اللازم

النقيض اعم من النقيض ويكون مانعة الخلو لانه ان كان مساويا او اخص لم يكن كما لا يخفى والاول من المنفصلة

لان المقدم فيه يعني نقيضه يستلزم طلوع الشمس لوجود النهار وحال الانفكاك عن طلوع الشمس ولا طلوعها فاذا لا يكون من

طلوع الشمس ولا طلوعها فاذا او وجود النهار اللازم لطلوعها فالترديد بين المقدم ونقيضه اللازم هو الانفصال الحقيقي

استلزم الترديد بين نقيض المقدم واللازم عنه الذي هو الانفصال المذكور فالمنفصلة التي اورده الشيخ مولفة

من شيء وما هو نقيضه لانها مولفة من طلوع الشمس او لا وجود النهار وليست لا وجود النهار لازما لا طلوع الشمس

التالي لا يلزم رفع المقدم بل الامر بالعكس فاذا هو سهو او اورده الشيخ نظرا الى العادة فان المقدم والتالي

متساويان والصدق الانفصال حينئذ انما ينشأ من نقيض الاخر فهذا ما اورده الفاضل الشارح عليه ويمكن ان يجاب

بان هذا التالي يجب ان يكون منفصلة مولفة من الشيء ونقيضه لا ما اورده الشيخ وانما يجب ان يكون التالي المذكور

المنفصلة لان المقدم يعني نقيضه يستلزم طلوع الشمس لوجود النهار ويمتنع اجتماع طلوع الشمس مع لا طلوعها فاذن

اجتماع طلوعها مع لا وجود النهار المستلزم لا طلوعها فالترديد بين المقدم ونقيضه الذي هو الانفصال الحقيقي

الترديد بين المقدم ويستلزم نقيضه الذي هو الانفصال المذكور والتي اورده تاليا هو لغير الشيء ولازم نقيضه

فكيف الاجتماع فاذن هو سهو او اورده الشيخ نظرا الى العادة والحاصل ان هذا المطلوب انما ينشأ الى المقدم المنفصلة

منفصلة يتبعها او يتبع منفصلة حقيقية مولفة من مقدم ذلك المقدم ونقيضه وعوض عنها بما في منفصلة التي يتبعها الشيء

ويتبع الشيخ المنفصلة الحقيقية المذكورة وهو غرض الشيخ ترجيح الاولى على الاخيرة من غير رجحان والتحقيق في ذلك

اللزومية يلزمها منفصلة مانعة الجمع دون الخلو من عين المقدم ونقيض التالي وهذا الذي اورده الشيخ منفصلة مانعة

الخلو دون الجمع من نقيض المقدم وعين التالي وهو الذي اورده الفاضل الشارح ولا يلزمها منفصلة حقيقية

بتبيين ذلك انا اجعل اللازم في المثال الاعم من الملزوم كحركة اليد للكتابة ولا يصح على الشيخ فيما اراد احد الا لزامي

دون الاخر والمثال الثاني وحده الا انه يكون لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والا النهار يكون الا كانت

فالسبب معدوم ولو وجد فرض هذه النسخ وليلا انه يكون الحق وهو من النسخ التي بعولها اذ المنفصلات

منها منها حقيقة ومن التي يراد فيها بابا انه لا كلية الامر من احد الاقسام بعينه بل يوجد واحد منها فقط من غير

مانع الجمع والخلو وكذا ثبت من القسمة الى الشيء ونقيضه فان المتعاندين بهما اللذان لذاتيهما لا يجتمعان ولا يرتفعان

ولكنه ربما يوجد بدل احد المتناقضين او كليهما ما يساويه في الدلالة فيختص المتناقضة فيها كما في العدد اما زوج او فرد

فيتحقق

فوق اهم وربما كان الانفصال بين جزئين وربما كان الى الاكثر وربما كان غير داخل في الحصر اما المنفصل الى جزئين فقد ذكره

واما المنفصل الى الاكثر فهو بان يورد بدل الاجزاء ما ينفصل الاجزاء اليه من اجزاء الاجزاء كقولنا كل عدد اما تام او زائد

او ناقص وكذلك في الانفصال سائر الاجزاء الى اجزاء اخر ويبلغ الاقسام ما بلغت وتكون مع ذلك حاصرة مانعة

الجمع والخلو ويكون اصل الانفصال في الكل منحلا الى المتناقضين قال الفاضل الشارح واعلم ان الذي يكون اجزاء الانفصال

اثنا او ثلثة مع ذلك يكون محصورا النوع غير موجود وانا اقول ليس هذا عندي وجه فان الاشكال محصورة في اربعة

والكليات في خمسة ولعل النسخة التي وقعت اليه تشتمل على سهو وليست كذلك عند سائر الشيخ واما ما كان غير داخل

فكقولنا المضلعات في السطوح اما مثلث او مربع او مخمس وكذلك الى ما لا نهاية فقوله وما هو غير حقيقية مثل الذي يراد فيها

فيها ابا ما يمنع من الجمع فقط ودون منع الخلو من الاقسام مثل قولك في جواب من يقول ان هذا الشيء حيوان شجر

لا انه يكون حيوانا ولا انه يكون شجرا ولكن يجمع ان تبعه ومنها ما يراد فيها ابا ما يمنع الخلو من الاقسام لا لانه يكون

يجوز اجتماعها او مع جميع ان يكون تحليله بقوله الخ جزء من الانفصال الحقيقي وابدال الانفصال الكلية مساويا او مثل

لا انه يكون في بحر الحيوان لانه لا يغرق او ان الانسان لا يكون في البحر وان لانه لا يغرق والثاني الاول فقد كان المورد

فهذا انما يكون مع النقيض لما يلزم النقيض وكان مانع الجمع لا مانع الخلو وهو المانع الخلو ولا المانع الجمع اذا حذف احد

قسمي الانفصال الحقيقي واورد بدله ما لا يساويه بل يكون اما اخص منه او اعم حدثت منفصلة غير حقيقية مانعة الجمع دون

الخلو وحده ومن الاول فلان الشيء لا يجتمع مع ما هو اخص من نقيضه لزوم امتناع اجتماع النقيضين فان ما هو اخص من

النقيض يستلزم النقيض مما لا احتمل ان يصدق نقيضه ولا ان يصدق معه ما هو اخص منه احتمل ان يرتفعا معا واما الثاني

فلان الشيء لو ارتفع مع ما هو اعم من نقيضه لزم منه ارتفاع النقيضين فان النقيض لا يرتفع مع ارتفاع ما هو اعم منه

لما احتمل ان يصدق ما هو اعم من نقيضه ولا يصدق معه النقيض احتمل انه يجتمعا معا ومثال الاول لما ان هذا الشيء

اما حيوان او ليس بحيوان والشيء حجر فصل لا حيوان فيورده بدله فيحصل منهما قولنا ان هذا الشيء اما حيوان او حجر

للجمع دون الخلو لانه لا يكون شيء واحد حيوانا وشجرا معا ويمكن ان لا يكون شيء منهما كالحجر وقد يكون قد اورد [illegible]

ويستلزمها كما يجيء معه وبيانه ان المانع يمكن ان يكون مع العام ويستلزمه لانه يمكن ان يكون معه او يلزمه وما [illegible]

ان تقول زيد اما في البحر او ليس [illegible] والغرق اعم منه لان ليس في البحر فنورده بدلا ونقول زيد اما غرق او [illegible]

وفي البحر لزم قولنا غرق فنورده بدله يحصل منهما قولنا زيد اما في البحر او لم يغرق وهما نحو المانع للخلو دون الجمع

لا يكون ليس في البحر وقد غرق ويمكن ان يكون في البحر ولم يغرق وقد يكون قد اورد وانما يلزم التنبيه وكذلك معه [illegible]

يلزم تنبيه وكذلك معه واعلم انه استعمال المتعلق اكثر من ان يحصر والاعراض فقد يستعملان في جواب من يقول [illegible]

شيء حجر معا وذلك انه يرد على قوله لا يرد بالصدق فيهما فيقال اما لا شجر او حجر اما ان اصادق او [illegible]

واما يرد بالكذب فيهما فيقال اما لا يكون شجرا او انه لا يكون حجرا [illegible] ذلك ويكون لا او [illegible]

مانعة الجمع الثاني في مانعة الخلو ويحصل من كل واحد منهما امتناع اجتماع الوصفين في ذلك الشيء وامتناع [illegible]

ذلك [illegible] امتناع خلوه منهما فيجتمع من ذلك معنى منفصلة حقيقية واعلم انه كل واحد من المنفصلات [illegible]

منه موجبتين في اللفظ كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهذا الشيء اما شجر واما حجر وهذا الموجود اما [illegible]

واما ممكن الوجود ومن سالبتين كقولنا العدد اما ليس بزوج واما ليس بفرد وهذا الموجود اما ليس [illegible]

واما ليس ممكن الوجود وهذا الشيء اما لا يكون شجرا واما انه لا يكون حجرا ومن موجبة وسالبة كقولنا [illegible]

[illegible] واما ان لا يكون حيوانا او ليس بانسان فهذا من حيث اللفظ

واما من حيث المعنى فالحقيقية لا بد من ان تتألف من موجبة وسالبة لا غير لما مر واما مانعة الجمع يمكن ان تتألف منهما و

تتألف من موجبتين وذلك ظاهر ولا يمكن ان تتألف من سالبتين لان الموجبة [illegible]

يمكن ان تتألف منهما ويمكنه ان تتألف من سالبتين [illegible] لانه يمكنه ان يكون لازما للموجبة ولا يمكن ان تتألف من موجبتين

لاشتمالها على ما اشتمل عليه الحقيقية زيادة قوله وقد يكون لغير الحقيقية اصناف اخر وفيما ذكرناه كفاية [illegible]

التي يستعمل فيها حرف العناد ولا يراد منع الجمع والخلو [illegible]

ويقول العالم [illegible]

قوله

قوله وكيف علمت انه تجري امر المتصل في الحصر والاهمال والاتيات في الحكم مجرى الحمليات على ان كلمة المقدم

كالموضوع والتالي كالمحمول هذا بيان كلما يتعلق بالمتصلات من الاحكام على الحمليات فان حكمها في جميع [ذلك]

واحدة وقدم الحصر والاهمال من ذلك سيجيء بيان الذات فتحقق العكس في موضعه ان شاء الله وفي بعض النسخ امر

المتصل والمنفصل وامر المنفصل في الحصر بان يجري مجرى الحمليات في جميع ذلك الا العكس فان العكس لا يتعلق بعدم

امتيازا اجزائه بالطبع

اشارة

الى الجهات تلحق القضايا وتجعل لها احكاما خاصة في الحصر وغيره الاجوبة

التي تلحق القضايا الا انه المنطقي لما كان نظره بالقصد الاول في المعاني اشار الى الجهات دون الاوضاع قوله

انه قد يزاد في الحمليات لفظة انما فيقال انما يكون الانسان حيوانا انما يكون بعض الناس كاتبا فيتبع ذلك زيادة في

المعنى بحسب مقتضاه قيل في الزيادة لمجرد الحمل الا ان في الزيادة تجعل الحمل مساويا او خاصا بالموضوع وقد

تقول الانسان هو الضاحك لانه يقع مع اللام في لغة العرب فيدل على ان المحمول مساو للموضوع وكذلك تقول

انما يكون الانسان حيوانا او تقول ليس الانسان الا هو الضاحك ويدل على سلب الاول الا في الايجاب

المحمول قد يكون اعم من موضوعه كالاجناس والاعراض العامة وقد يكون مساويا له كالفصول والخواص

المساوية وقد يكون اخص منه كالخاص عن المساوية فلفظة انما اذا دخلت على القضية دلت على نفي

العموم عن المحمول وهو معنى قوله تجعل الحمل مساويا او خاصا بالموضوع وليس اذا دخل على ادات النفي

الا انها تدل على نفي العموم قوله وتقول ايضا ليس الانسان الا الناطق فيفهم منه حصر معنيين احدهما

ليس معنى الانسان الا معنى الناطق وليس يفيض الانسانية معنى اخر والثاني انه ليس يوجد انسان غير ناطق

الناطق يريد ان هذه الصيغة تفيد اما المساواة في المعنى كما بين الانسان والحيوان الناطق واما المساواة

في الدلالة كما بين الضاحك على الناطق هو كما تقول في الشرطيات انه لما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة

وان القيد مع ايجاب الاتصال والدلالة تسليم المقدم ووضعه ليستلزم منه وضع التالي وايجاب ثباته ولفظة

لما القيد مع الدلالة على استلزام التالي الدلالة على ان وجود المقدم مسلم موضوع لا تحتاج الى بيان قوله

ولكن تقول ليس يكون النهار موجودا الا والشمس طالعة تريد به كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة

العقود حصرا في الحمليات يريد ان القضية بهاتين الاداتين تصير محصورة كلية قوله ويقول ايضا لا يكون البتة النهار
موجودا او يكون الشمس طالعة وهو في قوة قولك اقول والفرق بينها ان القضايا التي تسمى محرفة هي ما يخلو عن
الاتصال والعناد ويكون في قوة الشرطيات ومعناها لا يكون النهار موجودا الا ان يكون الشمس طالعة
وهي من المتصلات في قوة قولنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة ومن المنفصلات في قوة
قولنا اما انه لا يكون النهار موجودا او انه يكون الشمس طالعة قوله والا فزاوية مثلا انه لا يخلو اما ان لا يكون
قوله ويقول ايضا لا يكون هذا العدد زوج المربع وهو فرد وهذا في قوة قولك اما انه لا يكون هذا العدد
زوج المربع واما انه لا يكون فردا وهو من الضرب من المحرفات وكل زوج فهو نوع المربع ام بعضه يكون ازواجا
وليس كل مربع الزوج فهو زوج لان كثيرا من الاعداد التي يكون جذر العشرة مثلا يكون مربعاتها ازواجا ولا
يكون جذورها اعدادا فضلا عن انه يكون ازواجا وكذلك العقود في الافراد وهو مربعاتها فالقضية المذكورة مع
منفصلة مانعة الخلو من انه لا يكون زوج المربع واما انه لا يكون فردا وذلك لانه ليس الواحد لا يكون زوج
المربع وفردا معا وقد يكون لا هذا ولا ذاك معا ومثال الاخر انه لا يكون زيد كاتبا وهو ساكن اليد فانه في قوة
قولنا اما انه لا يكون كاتبا واما انه لا يكون ساكن اليد ولا يكون كاتبا وساكن اليد معا ويمكن انه يكون غير كاتب
وهو متحرك اليد كما في حالة التحرير مثلا **اشارة** الى شروط القضايا يجب ان يعتبر في الحمل او الاتصال والانفصال
حال الاضافة مثلا انه اذا قيل ج هو د فليراع لمن وكذلك الوقت والمكان والشرط مثلا انه اذا قيل كل ك
متغير فليراع ما دام متحركا وكذلك ليراع حال الجزء والكل وحال القوة والفعل فانه اذا قيل ان الخمر مسكر فليراع
بالقوة او بالفعل وجزء او الكل فان اهمال امثال هذه المعاني مما يوقع غلطا كثيرا يذكر في هذا الفصل
قوانين لم يحصل معاني القضايا الا بمراعاتها وراعاتها امثالها وهي ستة الاول حال الاضافة وقد ذكر مثاله
الثاني حال الوقت كما يقال القمر منخسف فليراع في اي الاوقات فانه يختص بوقت توسط الارض بينه وبين
الشمس الثالث حال المكان كما يقال فليراع في اي مكان هو فقد قيل انه الاعتدال
الرابع حال الشرط وقد اورد مثاله وهو كل متحرك متغير ما دام الخامس حال الجزء والكل السادس حال القوة والفعل وقد ذكر

مثالها

مثالها او من الشروط ما قد ذكر في باب النقيض من ان الشرطين اخرين كما عرفت **النهج** الرابع في مواد القضايا وجهاتها
اشارة لا بد في القضايا ان لا يخلو المحمول في القضية او ما يشبهه ذهب الفاضل الشارح الى ان المراد بالمحمول في
القضية هو التالي لكونه محكوما به في القضية الشرطية كالمحمول في الحملية واقول انما جرت العادة باتصاف القدماء
المقدم بالوجوب والامكان والامتناع ولذلك كانت لا يخلو في نفس الامر عنها وليس الغرض فاعتبار الامور
لها بالعرض في الحمليات فائدة يعتد بها ولذلك كان اللزوم والاتفاق فيها شبيهان بالضرورة والامكان من وجه
لم يعدهما عن الصواب ان المحمول او الموصوف الذي يوصف الموضوع به هو وضع فانه شبيه المحمول من حيث
انه وصف للموضوع ويفارقه بان المحمول وصف محمول عليه وهو وصف موضوع معه ولذلك الوصف
كالمحمول فانها لا يخلو من ان يكون له واجبة وممكنة وممتنعة ولا بد للناظر في احوال الموجهات من اعتبارها
ثم ان الاغفال عنها مما يعرض الغلط وفي ابواب العكس والقياسات المختلطة كما كثير بيانه واعلم ان نسبة المحمول الى الموضوع
نسبة الموضوع اليه الاولى المتعلقة بالحكم دون الثانية ولذلك اختصت بالنظر فيها قوله سواء كانت موجبة
او سالبة منه يكون نسبة الى الموضوع نسبة الضرورة الوجود في نفس الامر مثل الحيوان في قولنا الانسان حيوان
او ليس بحيوان او نسبة ما ليس ضروريا الوجود ولا العدم مثل الكاتب في قولنا الانسان كاتب او ليس بكاتب او نسبة
ضرورة العدم مثل الحجر في قولنا الانسان حجر او ليس بحجر فجميع مواد القضايا هي مادة واجبة ومادة ممكنة
ومادة ممتنعة يشير الى الاحوال الثلثة المسماة بالوجوب والامكان والامتناع وهو ظاهر قوله ويعبر عنها
من الالفاظ الثلثة الاحوال الثلثة التي يصدق عليها في الايجاب والسلب في الالفاظ الثلثة لو صرح بها سواء وعن
بالمادة اما الاول للحيوان بالنسبة الى الانسان في نفس الامر الذي يصدق عليها لفظ الوجوب سواء نقول الانسان حيوان
او نقول الانسان ليس بحيوان فانا نعلم يقينا ان تلك النسبة لا تتغير بهذا الايجاب والسلب وهي التي نعبر عنها بالوجوب
في الحالتين لو صرحنا بها وفي بعض النسخ يصدق عليها في الايجاب جميع الالفاظ الثلثة لو صرح بها والوجوب فيه
يصدق على قولنا الانسان حيوان حالة الايجاب فانها حالة السلب يصير امتناعا وكذلك الامتناع حالة السلب يصير وجوبا
الالفاظ تصدق عليها حالة الايجاب دون السلب واعلم ان المادة غير الجهة والفرق بينهما ان المادة هي كيفية النسبة في نفس الامر

الفرق بين المادة والجهة

والجهة هي ما يفهم ويتصور عند النظر في تلك القضية من نسبة محمولها الى موضوعها سواء تلفظ بها ام لم تلفظ
ام لم تطابق وذلك لانا اذا وجدنا قضية مثلا كل ج ب لا فيمتنع ان يكون به فانا نفهم ونتصور منها نسبة الى
النسبة المسماة بالامكان والعام لنسبة الوجوب والامكان يحتمل على ما ذكره وليست تلك النسبة في بعض الامور [illegible]
والامكان على ما عرفها بالضرورة فاذن ظهر الفرق بين تلك النسبة التي هي المادة وبين ما يفهم ويتصور منها
يسمى العبارة عن الكيفية التي هي الجهة **قال** الى جهات القضايا والفرق بين الضرورية والمطلقة كل [illegible]
مطلقة عامة لان الاطلاق وهي التي يحكم فيها من غير بيان ضرورتها او دوامها او غير ذلك من كونها الا بحسب
سبيل الامكان الاطلاق في القضية يقابل التوجيه تقابل العدم والملكة وقد تعد المطلقة في الموجهات كما قد
السالبة في الحمليات فالمطلقة هي التي يكون فيها الحكم ايجابا او سلبا فقط من غير بيان شيء من ضرورة او دوام
او ما يقابلهما والامكان يقابل الضرورة والكون في بعض الاوقات يقابل الدوام اذا اعتبر التوقيت فالقضية
الضرورة هي ضرورة الايجاب وضرورة السلب وباعتبار الدوام يعم دوام الايجاب ودوام السلب والاول
فالضرورة والدوام يشملان الاول والثاني من الاقسام لانهما يشتركان فيهما ويفترقان بالايجاب والسلب
الثالث مقابلا لهما وقول الشيخ المطلقة العامة هي التي يكون فيها الحكم من غير بيان ضرورة او لا امكان او دوام او
يوهم انها تتم الاربعة وليس كذلك فانها من حيث هي فيها الحكم تاما فعلا او ما يكون مشتملا على حكم قد حصل بالفعل
ما يكون مشتملا على حكم لم يحصل الا بالقوة فهي لا تتم الممكنة من حيث هي ممكنة وانما ذكر الشيخ هنا جميع الاقسام لانها تقابل
المطلقة من حيث الاعتبار ولهذا لم يدخل جميعها تحتها من حيث العموم فلو كان والا لا يكون قد يلي فيها
لا ضرورة ولا دوام من غير ضرورة ولا وجود من غير دوام او ضرورة هي من الامور التي تمكن ليس [illegible] القضية
التي يكون فيها الحكم والمطلقة العامة انما تثبت لها جميعا من حيث العموم ولم يذكر الامكان معها لانها تنافي ما
الحكم فيها حاصلا بالفعل فهو مغاير للاطلاق من حيث العموم والاعتبار جميعا والضرورة اخص من الدوام
كل ضروري دائم ما دامت الضرورة حاصلة ولا ينعكس اذ من المحتمل ان يدوم شيء اتفاقا من غير ضرورة فلذلك لما
ذكر الضرورة ذكر بعدها الدوام وقيده باللاضرورة لئلا يتكرر الضرورة وعبر عنها بالوجود فانه لا يعتبر بعد

الا الوجود

الا الوجود دفعة او الوقت حاضرة لان الحاصل لا ضروري ولا غير ضروري ومن الضروري الدائم ولا غير دائم فقد كملت الضرورة
قد تكون على الاطلاق وقد تكون متعلقة بشرط والشرط اما دوام وجود الذات مثل قولنا الانسان بالضرورة حيوان
فانه لو لم يكن الانسان حيوانا لم يكن الانسان ان لم يزل ولا يزال جسما ناطقا فان [illegible] كل شخص انساني [illegible] ما دام
موجود الذات [illegible] وكذلك الحال في كل [illegible] السلب الايجاب او دوام كون الموضوع موصوفا بما وضع
معه مثل قولنا كل متحرك متغير وليس معناه على الاطلاق ولا ما دام موجود الذات بل ما دام ذات المتحرك متحركا وفرق
بين هذا وبين الشرط الاول لان الشرط الاول وضع فيه اصل الذات وهو الانسان وههنا وضع الذات بصفة تلحق
الذات وهو المتحرك كما ان المتحرك له ذات وجوهر [illegible] متحرك وغير متحرك وليس كالانسان [illegible] محمول
او وقت معين كالكسوف او وقت غير معين كالتنفس لما فرغ من بيان الاطلاق وما يقابله شرع في بيان اقسام
الضرورة فقسمها الى مطلقة ومشروطة والمطلقة هي التي يكون الحكم فيها لم يزل ولا يزال من غير استثناء وشرط واما
الضرورة بالدوام لكونه من لوازمها كما مر ثم قسم المشروطة الى ما يكون الحكم فيها مشروطا بدوام وجود ذات الموضوع
او بدوام وجود صفته التي وضعت معه او بدوام كون المحمول محمولا او [illegible] المشروطة بما يشتمل عليه القضية
او بوقت معين او وقت غير معين وهذان مشروطان بما يخرج عن القضية فكانه قال الشرط اما داخل في
القضية او خارج عنها والداخل اما متعلق بالموضوع او متعلق بالمحمول والمتعلق بالموضوع اما ذاته واما صفته
الموضوعة معه والمتعلق بالمحمول واحد لانه ليس له وصف وليس له ذات تباين ذات الموضوع والخارج اما
وقت معين او غير معين فجميع اقسام الضرورة ستة واحدة مطلقة وخمسة مشروطة واعتبار هذه الاقسام في جانبي
الايجاب والسلب واحد غير مختلف الا في شرط المحمول فانك اذا قلت زيد يمكن ان يكون ما دام كاتبا لم يصح [illegible] انما
قلت ما دام ليس بكاتب [illegible] صارت السالبة جزءا من المحمول فكانت القضية موجبة لا سالبة والفاظ الكتاب ظاهرة
والموضوع قد يتعرى عن الوصف كالانسان وقد يقارنه كالمتحرك والمحمول الذي يحمل بشرط الوصف ضرورة يحتمل
ان يكون ضروريا ايضا ما دام الذات موجودة ويحتمل ان لا يكون ضروريا في بعض اوقاته والاول داخل تحت
المشروط بدوام الذات فلا فائدة في افراده قسما فالمشروط بالوصف مطلقا يشمل الضروري بشرط الذات ولا [illegible]

[illegible marginal notes]

باللاضرورة الذاتية اختص بالقسم الثاني وحده وعلم المراد منهما بالمشروطة بحسب الوصف والضرورة بشرط المحمول
قضية فعلية ابدا فانك اذا قلت ج ب فانه يكون بالضرورة ب ما دام ج ب من ضرورة متأخرة عن الوجود و
به وساير الضرورات متقدمة على الوجود موجبة اياه و الحكم الضرورة تقع عليهما الا باثبات و الفايدة في
هذه الضرورة لنعلم ان القضية خالية عن ساير الضرورات مع كونها فعلية قوله والضرورة بشرط الاول
لنكار الاعتبار يعني الضرورة المطلقة التي لا يلتفت فيها الى الشرط فقد تشترك اللفظ في معنى اشتراك الاخص
والاعم او اشتراك المختلفين كما تقدم اذا اشترط في المشروطة ان لا تكون للذات وجود دائم وما تشترك
فيه هو المراد في قولهم تقتضي ضرورية الضرورة بالشرط الاول اعني بشرط وجود الذات تقع على ما يكون
للذات وجود دائما وعلى ما لا يكون للذات وجود دائما والاول يساوي الضرورة المطلقة في الدلالة لكن
مغايرا لها بالاعتبار فان المشروطة بهذا الشرط كان تغاير المطلقة بالاعتبار وانما تتساويان لان الحكم فيهما
لم يزل ولا يزال والثاني مباين لها بحسب الدلالة والاعتبار جميعا ثم المشروطة بالشرط الاول ان لم تقيد بلا دوام
الذات بل تركت كما هي تناولت لقسميها ودخلت المطلقة تحتها فهما يشتركان في معنى اشتراك الاخص
الاعم وذلك المعنى هو ثبوت الحكم في جميع اوقات وجود الذات فالاخص هو المطلقة التي يدوم ذاتها والاعم
المشروطة المذكورة المحتملة لدوام الذات ولا دوامها ولئن قيدت بلا دوام الذات كانت هي والمطلقة شركا
في معنى ما لا تغير بها الاعم اشتراك المختلفين تحت اعم والمعنى المشترك فيه هو الذي يعم منهما المشروطة المحتملة لدوام الذات
ولا دوامها وانما يكون ذلك لو اشترط في المشروطة ان لا يكون للذات وجود دائما وعلى التقديرين جميعا
تشتركان في ان الضرورة التي الثابت مطلقا هو المراد في قولهم تقتضي ضرورية [illegible] بالامكان [illegible]
ولو جعلت [illegible] الشيخ [illegible] قوله اذا اشترط في المشروطة اذا لم يشترط في المشروطة وعلى هذا التقدير يعني قوله [illegible]
الذي يندرج فيه الاخص تارة والاخصان تارة اخرى قوله واما ساير ما فيه شرط الضرورة والذي هو دايم من غير
ضرورة فهو اصناف المطلق الغير الضروري لعل اقسام الاعتبار في قيده الضروريات هي المشروطة
صفة الموضوع على الوجه الذي لا يشمل الضرورة الذاتية وبشرط الوقت المعين وبشرط الوقت غير المعين [illegible]

الدوام شاملا للضرورة

في الضروري اقسام المطلق الغير الضروري فظاهر لان في الضرورات ما لا يشمل الدوام كالمطلق الذي يكون [illegible] ذلك
الذاتي فالمطلق الغير الضروري عام في ذلك الضرورة بغير دوام والدوام من غير ضرورة وهذا المطلق اخص من المطلق العام
بالضروري الذاتي عام وانما سميت هذه القضية مطلقة لانه قد ذكر في التعليم الاول ان القضايا اما مطلقة او ضرورية او ممكنة
القضية قد يكون على وجهين احدهما ان نوع القضية اما مطلقة واما موجهة والموجهة اما ضرورية واما ممكنة وعلى هذا الوجه
يكون المطلقة هي العامة والثاني ان نوع القضية انه يكون الحكم فيها بالفعل او بالقوة والامكان واما بالفعل يكون
لا بالضرورة او بالوجوب والحال اعتبارا ويكون المطلقة [illegible] القسم الموجود من غير ضرورة وهذا شأن المطلقات في التعليم
كانت [illegible] واحدث الاعتبارين فلا حاجة فيه الى الاحتمال التي اختلف اصحاب التعليم الاول بعده في القضية المطلقة فمنهم من [illegible]
[illegible] على العامة [illegible] الضرورة [illegible]
مثال الذي هو دايم غير ضروري [illegible] الاشخاص [illegible] الكاتب [illegible] موجود [illegible]
[illegible] البعض [illegible] موجود الذات [illegible] غير ضروري الجمهور من المنطقيين لا يفرقون
بين الضروري والدائم [illegible] الضرورة [illegible]
الاشخاص التي وجدت [illegible] غير ضروري [illegible] الدايم [illegible]
[illegible] الجزئيات [illegible] الشيخ [illegible] ضرورة والدائم
[illegible] الضروري وغيره والعلوم انما تبحث عن الكليات دون الجزئيات [illegible] الا حاجة الى الفرق
والشيخ فرق بينهما [illegible] المنطق [illegible] بكل واحد منهما من حيث
معنيا [illegible] في موضوعاتها [illegible] في الكليات [illegible] ضروري
فقد [illegible] الكليات [illegible] كل شخص [illegible] اشخاص كثيرة [illegible]
[illegible] الشروق والغروب [illegible] مثل ما يكون الكلي [illegible]
معلومة [illegible] الحكم [illegible] الضرورة لا يكون كليا [illegible]
[illegible] غير ضروري [illegible] الضروري الذاتي وغيره [illegible] ضروريا ذاتيا [illegible] الشيخ [illegible] بالوقتيين [illegible]

جمهور المنطقيين لا يفرقون بين الضرورة والدوام

[illegible] سلب الضرورة

ليست بضرورية بين الا في وقت ما قوله والمقيدة بالاعم منها ضرورة بشرط غير الذات فقد يكون اعم من المطلقة وقد يكون

كما عرفت منا به والشكال لا تتأتى فيه الا اساسا وهي تلك الاربعة المذكورة ومما لم يذكر الامام غير الضرورية [illegible]

سالبة وايجابا بالوجودية لانها تشتمل على وجود من غير ضرورة ودوام فالمطلقة اعم منها اذا اشتملت على الدائمة

الضرورية فيكون اعم منها فالم تشتمل عليها ويمتنع ان لا يعتبر فيه الاعتبار **اشارة** الى الجهة الامكانية الامكان

اما ان يعنى به ما يلازم سلب ضرورة العدم وهو الامتناع على ما هو موضوع له في الوضع الاول وهناك ما ليس بممكن

فهو ممتنع والواجب يدخل تحته [illegible] الامكان ولكن انه يعنى به ما يلازم سلب الضرورة في العدم والوجود جميعا

ما هو موضوع له بالنقل [illegible] وعلى الامكان الاول [illegible] جميعا [illegible] يكون ممكنا

ان يكون وممكنا ان لا يكون اي غير ممتنع ان يكون وغير ممتنع ان لا يكون فلما كان الامكان بالمعنى الاول صادقا على

جميعا [illegible] خاص باسم الامكان وصار الواجب لا يدخل فيه وصارت الاشياء [illegible] ممكنة واما واجبة واما ممتنعة وكان

[illegible] ولا ممتنعة فيكون [illegible] الممكنة [illegible] فهي اخص [illegible] يكون الواجب

ممكنا بهذا المعنى الامكان [illegible] ممتنع [illegible] الامتناع [illegible] يكون [illegible] واجب

ولا [illegible] الممتنع الذي [illegible] معناه [illegible] جانب [illegible] السلب [illegible]

[illegible] الواجب [illegible] الامكان مقابلا [illegible] ضرورة [illegible] جانبين [illegible] لازم

[illegible] الامكان الاول [illegible] عاما [illegible] العامة [illegible] خاصا

وكان [illegible] الامكان مقابلا للضرورتين جميعا [illegible] الامكان [illegible] سلب الضرورة بل [illegible] لازم

واما الاعتراض على الشيخ [illegible] الامكان الاول [illegible] ما يلازم سلب ضرورة العدم [illegible] الامتناع [illegible] الواجب

[illegible] ما يلازم سلب ضرورة [illegible] وذلك لان [illegible] المعنى الذي [illegible] الامكان [illegible] المعنى الذي

[illegible] الممكنة [illegible] الممتنع وان [illegible] الامكان [illegible] على الايجاب [illegible]

من حيث هو وحده ما يلازم سلب الامتناع ثم ذلك المعنى [illegible] على الايجاب [illegible] الممكنة [illegible] يكون غير ممتنع [illegible] ضرورة

[illegible] الممكنة [illegible] يكون غير ممتنع [illegible] ضرورة [illegible]

[illegible] فصار الامكان [illegible] الاصاف [illegible] سلب الامتناع فقط [illegible] وهذا الممكن [illegible] الوجود الذي لا دوام ضرورة وجوده

والذي [illegible] ضرورة في وقت كالكسوف [illegible] الامكان [illegible] ما كان [illegible] سلب الضرورة الذاتية عن [illegible] كان واقعا على

سائر الضرورات المشروطة قوله [illegible] ممكنة [illegible] الوجهين المذكورين [illegible] يكون

[illegible] في وقت كالكسوف [illegible] يكون [illegible] الكتابة [illegible] الامكان [illegible]

[illegible] الضرورة [illegible] الامكان ما يقابل جميع الضرورات الذاتية والوصفية والوقتية [illegible]

[illegible] الممكنة [illegible] المعنى [illegible] الكتابة [illegible] الطبيعة

الا [illegible] وجود الكتابة [illegible] ولا وجوده والضرورة [illegible] الامكان

[illegible] في المادة [illegible] الضرورة [illegible] الوجود [illegible] الامكان من حيث [illegible] الوجود

[illegible] الوجهين [illegible] الاخص والاعم [illegible] واحد [illegible]

[illegible] الامكان [illegible] على [illegible] الاشتراك اللفظ [illegible] اخص [illegible]

[illegible] بالاسود [illegible] الخصوص والعموم [illegible] الممكنة [illegible]

المذكورة [illegible] جميع المعاني بالاشتراك [illegible] يكون الاعتبارات [illegible]

[illegible] ضرورة [illegible] انما ينبغي ان يكون الاعتبار [illegible] الضرورة [illegible] جانب العدم [illegible]

[illegible] الضرورة [illegible] جانب الوجود [illegible] الموجود الذي [illegible] الضرورة [illegible]

[illegible] الواجب [illegible] الضرورة [illegible] يكون [illegible]

[illegible] الواجب [illegible] الامتناع [illegible] ممكنة [illegible] يكون [illegible] الاستقبال [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] الاستقبال [illegible] فاذا كان ذلك [illegible] ضروري

الوجود او العدم [illegible] المستقبل [illegible] ممكنة وهذا المعنى الرابع للامكان وهو الامكان الاستقبالي [illegible]

[illegible] يكون [illegible] الامكان [illegible] موجود [illegible] معدوما فيكون [illegible] الطرفين ضرورة

[illegible] الامكان [illegible] الاستقبال [illegible] الممكنات [illegible] يكون موجودة [illegible]

ويشبه ان يكون نحو الممكنات ممكنا بالمعنى الاخص مع تقييده بالاستقبال لان الاولين ربما يتقيدان بما ينبغي
لضرورة ما كالكسوف مثلا يكون ممكنا صرفا لو كره من يشترط في هذا ان يكون معدوما في الحال فيشترط ما لا ينبغي
يجب انه اذا جعله موجودا اخرجه الى الضرورة فالوجود ولم يعلم انه اذا لم يجعله موجودا بل فرضه معدوما فقد اخرجه الى ضرورة
العدم فان لم يفرض فالزم الضرورتين بعض من اعتبر هذا الامكان لما تنبهوا لان الاتصاف بالوجود انما يكون بالضرورة
والممكن لم يوجد بعد انما اشترطوا فيه عدمه في الحال حذرا من ان يلحقه ضرورة كوجوده في الحال ولا يخرج عليهم
الحال انه اخرجه الى الضرورة وجودا فالعدم في الحال اخرجه ايضا الى الضرورة عدما فان لم يفرض ضرورة العدم فلا يغير
ضرورة العدم الوجود وحصل من ذلك ان الاستقبال الواجب انه لا يلتفت الى الوجود في الحال ولا الى عدمه بل
يعتبر على اعتبار الاستقبال **اشارة** لا اصول وهنا مطرف الجهات وهنا اشياء اذ يلتفت الى عليهم
ان الوجود لا يمنع الامكان وفي بعض النسخ اعلم ان الوجوب لا يمنع الامكان وكيف والوجوب بعد حالة تحت
الامكان الاول والموجود بالضرورة المشروطة يصدق عليها الامكان الثاني والموجود في الحال الايجابي
المعدوم في ثاني الحال فضلا عما لا يجب وجوده ولا عدمه فان ليس في الامكان انه يتحرك في الحال ليستحيل انه لا يتحرك في الاستقبال
فضلا عن ان يكون غير ضروري لانه يتحرك وانه لا يتحرك في كل حالات الاستقبال المراد على الرواية الاولى بيان
ان الوجود لا يمانع الامكان بكل واحد من المعاني المذكورة ويريد بذلك لفظ الشيخ المراد بالكلية وكذلك لا يمانع الوجود
لانه يعتبر من حيث يعتبره ضرورة ما ذاتية او غير ذاتية لانه يعتبر لا من حيث ذلك انه من اقسام الشيء والاول من ذلك
الامكان الاول والثاني يصدق على الامكان الثاني والثالث لانه لا ينافي الامكان الاستقبالي الذي هو اخص الامكانات
لطبيعة الامكان فضلا عما فوقه وذلك لانه لا ينافي العدم الذي يقابله اذا تعلق بوقت ما فكيف ينافي الامكان الذي
هو اقرب من العدم اليه انما قال لا يدخل تحت الامكان الاول ولم يقل لا يصدق عليه لان الوجوب اذا اقترن به بالوجود
الذاتي فلا مغايرة في انه يحمل الامكان عليه وان كان صادقا عليه لو قيل انه ما دخل مع غيره تحت اسم الامكان الضروري
الا ان ذلك لا يقصد منه واضعه وعلى الرواية الثانية فالمراد ان الوجوب والامكان لا يتقابلان كل الاعتبار فلا يتنافيان عن
التوارد على المواد كالوجوب الذاتي مع الامكان الاول والوجوب بالغير مع الامكان الثاني وقد يكون على نحو الرواية

او والموجود في الحال لا ينافي المعدوم في ثاني الحال مسئلة اخرى ينقطع عن الاول فاعلم ان الدوام غير الضرورة فقال الكتاب
في الحال وجوده فضلا من حال عدمه ويريد ذلك السالبة الضرورية وقال ايضا بيان لا تقدم مثال شرطي كل كان الموجود وقيد مثالا
ايجابيا ومعناها ما هو ذلك واعلم ان السالبة الضرورية غير سالبة الضرورة والسالبة الممكنة غير سالبة الامكان او سالبة الوجود
الى بلا دوام غير سالبة الوجود بلا دوام ومن الاشياء وتقابل موجبات الممكنة قد يدل لما التفطن فيكثر بسببها الغلط
القضية الموجبة تشترك بالجهة موضع الجهة هو ما يلي الرابطة لانها بيان لنسبتها كما كان موضع اداة السلب ما يليها الا انها تقتضي
رفعها فالسلب والجهة فافتراقا ... ان يكون الجهة متقدمة على السلب كما في قولنا ليس بالضرورة ولا انه يكون متاخرة عنه
كما في قولنا ليس بالضرورة والاول يقتضي ان يكون القضية سالبة جهتها تلك الجهة والثاني يقتضي ان يكون الجهة غير موجبة
القضية تقابل تلك الجهة فالسالبة الضرورية من لوازم الممتنعة وسالبة الضرورة ليست ضرورة ايجابية من لوازم الممكنة
العامة السلبية لانها سلبت ضرورة سلبية فهي لازم الممكنة العامة الايجابية ولانها سلبتهما معا فهي لازم الممكنة الخاصة وسالبة
الممكنة لما كانت عامة مشتملة على الممكنة الخاصة والممتنع ولما كانت خاصة كانت ملزومة لما ذكره
وسالبة الامكان فان سلبت العام فهي التي تلازم الضرورة المقابلة للممكنة بذلك الامكان وان سلبت الخاص فهي ملازم
مانع ومن ضرورة الطرفين والسالبة الوجودية لا دوام ملازمة منعكسة لموجبتها وسالبة الوجود لا دوام فهي
لازم مانع ومن دوام الطرفين وان لم يكن لا الوجود ولا ضرورة فالسالبة الوجودية لا تلازم موجبتها في الاقسام ولا دوام
الطرفين لما يعني الضرورة وسالبة الوجود الايجابي لا تلازم مانع ومن ضرورة الايجاب ودوام السلب او سالبة الوجود
لا تلازم مانع ومن ضرورة السلب ودوام الايجاب **اشارة** الى الحصر الكلي الموجبة في الجهات اعلم انا اذا قلنا كل ج ب
فمعنى ان كل ما هو ج بالجيم الكلي موصوف بالغير بان كل واحد واحد مما يوصف بج كان موصوفا بج في الغرض الذهني
او في الوجود الخارجي وكان موصوفا بذلك في الحال وغيره ولم يكن الشيخ تحقق القضايا مخصوص بالبحث عن اجزائها وفيه
ما يتعلق بالموضوع وما يتعلق بالمحمول وقد ذكر الشيخ من اقسام الاول في احكام مشاكل سبيلها والعقد الايجابي سبيل ما
لا يعتبر في فلسفة الكلي ولا الجيم الكلي المنطقي فان الكلية هي العقد ولا الكلي العقلي لانه لم يذكر الكلي الطبيعي
لانه قد يكون موضوعا وذلك في المطالب وقد يكون جزءا للموضوع وذلك في المحصورات المحصورات وبيانه اذا

مع انه ليس شخصا محسوسا كلية نعم لو قال انه الا ان كان موضوعها المخصوصة وان اخذ مع الحمل تقتضي عمومه ووقوعه على الكثرة
لانه ينظر الى تلك الطبيعة من حيث تقع على الكثرة وتنقل الى الكثرة من حيث تلك الطبيعة محمولة عليها والاول الكلي العقلي
والثاني ان كان صادقا على الجميع بمعنى انه يحمل عليها اي يكون المراد كل واحد واحد مما يقال عليه او الموصوف به كان كليا
والا فجزئيا موجبا او الفصل الثاني من الكلية بمعنى الكل فاورد الفرق بين الكل والكلي بما قيل ان الكل متقوم بالاجزاء محمول
والكلي متقوم بالجزئيات محمول عليها وان الاجزاء محصورة والجزئيات غير محصورة وغير ذلك مما هو مذكور في موضعه
واورد ايضا الفرق بين الكل وبين كل واحد بان كل واحد من العشرة ليس بعشرة والكل عشرة ولم يلحظ من هذا المثال
يفيد التبعيض ونحو قولنا كل واحد منهم يفيد التعيين فهذا المثال يشير الى مغالطة كالاشتراك الاسم في المثال الصحيح
لو مثل كل واحد من الناس شخص واحد ولكل انسان شخص واحد في الاحكام الا ان الفرق بلا كل جزئي كما تقول جزئي
بحمل اما بوجه جزئي بيانه بما في المهملات وذلك انه لو لم يكن كل لا يفيد الا الاعيان ... الفرد كل واحد واحد
لا بالقوة وخالف الحكيم الفاضل ابا نصر الفارابي في ذلك فانه ذهب الى ان المراد به هو كل ما يصح ان يوصف به سواء كان
بالفعل او لم يكن الا بالقوة وهو مخالف للعرف والتحقيق فان الشيء الذي يصح ان يكون انسانا كالنطفة لا يقول انه انسان
نعم في الموصوفات به بالفعل على وجه يعم المفروض الذهني والموجود الخارجي ولا شرط فيه التخصيص بحسب ما في الحكم
الصنفين احكامها الكلية وخالف جماعة من المتقدمين ... فيه الى ان المراد به هو ... فقط
انما تغير الموصوفات بحسب الوصف دائما او غير دائم اي اعم منهما وهو الاطلاق الذي عبر عنه بالعام
الموضوع بالنسبة الى ذاته اما ان يشترط البيان في صدر الشيخ من احكام الموضوع وهذا الاحكام المتعلقة بالمحمول
بحيث لو ... الشيء موصوف بانه ... انه موصوف ... كان ذلك ... اخص ... موضوعا
به مطلقا ... المفهوم ... حيثية ... الجهات ... مطلقا ... عامة
الاطلاق العام مع الايجاب الكلي وهو ظاهر قوله فان ذهنا شاء فرقوا وجهاه يريد ان ... لحال القوة والاطلاق
بحسب الاعتبار بقوله ... ضرورة كل ... بحيث يكون كما قلنا كل واحد واحد مما يوصف بج دائما او غير دائم
وبيان حال الموضوع وذكر ... الشرط الذي يخالف شرط الضرورة تنبيها على الفرق بين الجهة التي توصف الموضوع بالذات

الجهة الاتي بحمول بالنسبة الى الموضوع قوله فانه ما دام موجود الذات ثبوتا بالضرورة هذا بيان ... القضية ... بشرط ...
فانه لم يشترط انه بالضرورة قيد ما دام موصوفا بانه ج بل الحكم ... يريد ان الحكم الضروري قد يكون بحسب الموضوع
لا بحسب صفة فانا اذا قلنا الكاتب بالضرورة انسان عنينا انه ما دام موجود الذات انسان لا بحسب كونه كاتبا او حال كونه
كاتبا ... ومثل ان يقول كل ج ب دائما حتى يكون كما قلنا كل واحد واحد مما هو ج على البيان الذي ذكرناه يوجد
ب دائما ما دام موجود الذات ... وقوله انه يدل الصدق في الحمل الموجب الكلي في الحال او يكون دائم الكذب
والكذب لن يكون ما بين الضرورة دائما فان كل واحد ... ولا ... من كل واحد او ... يوجد بالضرورة
في البعض المحالة ويسلب عن البعض لا محالة فلم يحمل المنطقي ان يقصر فيه يريد بيان ان الدائم غير الضروري
وهو ظاهر وفيه تعريض بان الدائم في الكليات لا يفارق الضرورة قوله ولم يشترط القضية التي ينظر فيها
المنطقي ان يكون صادقة فقد ينظر ... فيها لا يكون الا كاذبا يريد ان المنطقي اذا طلب تحقيق الكلام لم يلتفت
الى حال المادة استوى الصادق والكاذب عنده فلا الصدق نافع في استكشاف النحو ولا الكذب ضار
قوله ومثل ان يقول كل واحد مما يقال له ج على البيان المذكور فانه يقال له ب لا ما دام موجود الذات بل وقتا معينا
كالكسوف او غير معين كالتنفس للانسان او حال كونه منقولا له ج وهو ما لا يدوم مثل قولنا كل متحرك متغير ومن نوع
اصناف الموجودات البيان المذكور بيان حال الموضوع وقوله حال كونه منقولا له ج وهو ما لا يدوم
اشارة الى ما يكون الحكم فيه دائما ما دام الموضوع موصوفا به ووضع بعده غير دائم ما دام الذات وفرق بين الضروري
بحسب الوصف وبين الدائم بحسب الوصف والفاضل الشارح للاول شرط وللثاني نعرف بما ذكر للمثال واشباهما
للضرورة الحال الدائم بحسب الذات عاما او غير المثال ... وتفصيل احكامها يقتضي الضرورة والدوام
الذاتيين وفي تفصيل ذلك كلام لا يمكن ايراده ... الشيخ لا يعتبر الفرق بينها في اكثر المواضع ولم يذكر الشروط
بالمحمول ... لان الموصوف بج في وقت بعينه او غير معين يمكن ان يكون ذلك بالضرورة ويمكن ان لا يكون كذلك لا
بالضرورة وقوله انه ليس شرطا للمحمول فاذا هو داخل فيما ذكره وهذا الوجودي هو الوجودي اللادائم فقوله
ومثل ان يقول كل واحد مما يقال له ج على البيان المذكور فانه يمكن ان يوصف بب بالامكان العام

او الاخص وهو على طريقة القوم فان القول بان كل ج ب بالوجود و غيره وجهها اخر وهو انه سنبناه كل ج ب ما في الحال او في الماضي فقط

وصفنا انه ب وقت وجوده هولاء القوم يجعلون الموضوع في القضايا بالفعل كل ما هو ج بالفعل [illegible]

او في الماضي ولا يكون ما هو عند العقل وجوده ج او ما سيكون ج في المستقبل ما يمكن ان يكون ج [illegible] المذهب

الذي ذكرناه في احوال الموضوع ثم اذا حكموا عليه بانه ب مطلق فقد ارادوا انه موصوف بب وقت وجوده وذلك في [illegible]

حينئذ قد ذكره في المعلم الاول وذلك لانه ما يوجد وقتا ما هو بعض ما هو ج لا كله ولو جود اخر [illegible]

في ابواب القياسات ويطول شرحها قوله او مع يكون قولنا كل ج ب بالضرورة [illegible] يشتمل على الازمنة الثلثة واذا

قلنا كل ج ب مثلا بالامكان الاخص فمعناه كل ج في اي وقت من المستقبل يفرض فيصح ان يكون ب وان لا يكون

هذا مذهب اخر تابع [illegible] او هو القول بان كل ج ب بالضرورة ما يشتمل على الازمنة الثلثة وبالامكان ما يختص

بالمستقبل او يلزم منه كون ما نحجه متعلقة بنوع القضية لا بانتساب المحمول الى الموضوع في طبيعتها كما ذكرناه وذلك انا

لو فرضنا وقتا لا يكون فيه سوى الانسان حيوان موجود يصح ان نقول كل حيوان انسان [illegible] الاطلاق

وقبل ذلك لم يصح لنا نقول ذلك بالامكان فيكون الاطلاق والامكان [illegible]

ولكن لا ينبغي ان نذكر [illegible] الاول [illegible] المناسب [illegible] الاعتبار [illegible]

ولذلك كان الاول هو المناسب للاستعمال في العلوم والمحاورات وهو الذي [illegible] **اشارة**

الى تحقيق الكليات السالبة في الجهات انت تعلم على اعتبار ما سلف [illegible] المطلقة الاطلاق العام الذي

يقتضيه هذا الضرب من الاطلاق ان يكون السلب [illegible] الموصوفات بالموضوع بالوصف المذكور [illegible]

والا [illegible] يكون كانه يقول كل واحد واحد مما هو ج ينفي عنه ب في زمان وقت النفي وحاله [illegible] المطلقة الكلية اذا كانت

سالبة [illegible] اذا كانت موجبة [illegible] المحمول عن جميع [illegible] الموضوع [illegible]

ولا [illegible] كل واحد واحد مما هو ج [illegible]

بحسب زمان وقت النفي وحاله وذلك [illegible]

النفي الكلي على نحو الصورة [illegible]

لا الشي

لا الشي [illegible] ويكون [illegible] ذلك [illegible] ما هو [illegible] الموصوفات [illegible] كل واحد

من الموصوفات [illegible] لا لان [illegible] في فصيح لغة العرب [illegible]

الاستعمال [illegible] الاطلاق الذي شرطه في الموضوع [illegible] السلب الكلي

الاطلاق في التعارف [illegible] العرب والعجم [illegible] المحمول [illegible] الموضوع في جميع اوقات [illegible]

[illegible] الدائم [illegible] الضروري [illegible] الضروري

وذلك [illegible] لا يصح [illegible] لان [illegible] جميع الاشخاص [illegible]

جميع اوقات [illegible] الموجب [illegible]

[illegible] المطلقة [illegible] المحمول [illegible] جميع اوقات الوصف [illegible]

[illegible] المطلق [illegible] كل واحد [illegible] الاطلاق العام والدوام [illegible]

الوصف المطلق العرفي [illegible] الموجب [illegible]

[illegible] المطلق بالاطلاق العام [illegible]

[illegible] قولنا كل ج يكون [illegible] في زمان وقت [illegible] الموجود [illegible] المطلق [illegible]

[illegible] قولنا كل ج [illegible] السلب [illegible]

[illegible] الموجبة [illegible] الاطلاق العام [illegible]

[illegible] الموجبة [illegible] الاطلاق [illegible] السلب [illegible]

[illegible] السلب [illegible] الموضوع [illegible]

قولنا [illegible] الضرورة [illegible] والفرق بينهما [illegible] الضرورة [illegible]

[illegible] الضرورة [illegible] السلب [illegible] واحد واحد وقولنا بالضرورة [illegible] الضرورة [illegible] السلب [illegible]

[illegible] واحد واحد [illegible] بالقوة [illegible] اختلاف المعنى [illegible] اللزوم [illegible]

[illegible] في الامكان [illegible] الموضوع على الجهة والسلب [illegible] في الدلالة [illegible]

بينهما فرق كما […] وذلك لان الاول نقيض لقولنا المحمول مسلوب بالضرورة عن واحد واحد من الموضوع والثاني نقيض
المحمول مسلوب عن جملة الموضوع بأسره سلبا ضروريا والاول نقيض تعلق ضرورة السلب بكل واحد […] بالفعل
ويتضمن ضرورة السلب الكلي بالقوة لان الحكم على كل واحد […] نقيض الحكم الكلي والثاني نقيض تعلق ضرورة السلب
بالكل بالفعل ويتعلق بكل واحد […] تعلق بالقوة لاشتمال الحكم الكلي على كل واحد […] والحاصل ان الاول
تساوي […] في جميع المواضع […] العرف في الصيغ المذكورة […] السلب المطلق العام الدائم
بخلاف الموجب […] الفرق […] في المطلقة […] في الضرورة اذ الضرورة لا يعقل […] الدوام اقول ولو كان
كذلك كان الممكنة كالمطلقة اذ […] لا مع الدوام […] بالضرورة فظهر انه الفارق […] العرف
لا غير […] الذي […] في المعنى زيادة تأثير **اشارة** الى تحقيق الحال في الجهات […]
حال […] من الكليتين وتقيسها عليهما […] فقولنا بعض ج ب يصدق ولو كان ذلك البعض […]
ب في وقت لا غير ولكن تعلم ان كل بعض […] كان […] الصفة صدق ذلك […] الاوقات
صدق في كل واحد […] الايجاب المطلق […] في كل وقت […] يريد
ان الحكم الكلي […] الدوام […] فاستدل على ذلك بان الحكم على البعض […] الاتفاق […]
في هذا الباب […] اذا كان الحكم على كل بعض […] يكون غير مقتض للدوام المذكور ويكون مع ذلك كليا […]
يكون الحكم كليا […] في جانب السلب […] يصدق […] بعض ج ب بالضرورة
[…] وكذلك يصدق قولنا بعض ج ب بالاطلاق الغير الضروري او بالامكان ولا بالعكس […] البعض […]
بالضرورة متحرك […] ذلك البعض […] وبعضها […] غير ضروري وبعضها بالامكان غير ضروري
[…] الاطلاق العام في السلب […] المعروف […] ذلك الاعتبار […]
على صحة ما ذكره […] الامكانات […] **اشارة** الى ذوات الجهات فقولنا بالضرورة يكون
هو في قوة قولنا لا يمكن ان لا يكون بالامكان العام الذي هو في قوة قولنا ممتنع ان لا يكون وقولنا بالضرورة لا يكون
في قوة قولنا ليس يمكن ان يكون بالامكان العام الذي هو في قوة قولنا ممتنع ان يكون […]

متلازمة

متلازمة يقوم بعضها مقام بعض […] الممكنة الخاص والاخص […] متلازمات […] بالضرورة
[…] لازم […] اعم […] ولا ينعكس عليهما اذ ليس كل […] كان لازما مساويا […] فان قولنا بالضرورة
يكون يلزمه انه ممكن ان يكون بالامكان العام ولا ينعكس عليه فانه ليس اذا كان ممكنا ان يكون وجب ان يكون
بالضرورة يكون بل ربما كان ممكنا ايضا ان لا يكون وقولنا بالضرورة لا يكون يلزمه انه ممكن ان لا يكون بالامكان
العام من غير انعكاس ايضا لمثل ذلك ثم علم ان قولنا ممكن ان يكون الخاص والاخص انما يلزمه ممكن ان لا يكون
[…] ويساويه والذي غيره […] فلا يلزمه […] اعم منه مثل ممكن ان يكون العام وممكن ان لا يكون العام
وليس بواجب ان يكون وليس بواجب ان لا يكون وليس بممتنع ان يكون وليس بممتنع ان لا يكون وبالجملة […] بالضرورة
ان يكون وليس […] ان لا يكون […] ما يتلازم ومنها ما يلزم من غير انعكاس […] المتلازمات طبقات
ثلث للوجوب والامتناع والامكان الخاص وطبقات ثلث تقابلها […] الطبقات وهي هذه

طبقة الوجوب	بالضرورة يكون	لا يمكن ان لا يكون	يمتنع ان لا يكون	وما يقابلها	ليس بالضرورة يكون	يمكن ان لا يكون	لا يمتنع ان لا يكون
طبقة الامتناع	بالضرورة لا يكون	لا يمكن ان يكون	يمتنع ان يكون	وما يقابلها	ليس بالضرورة لا يكون	يمكن ان يكون	لا يمتنع ان يكون
طبقة الامكان الخاص	يمكن ان يكون	يمكن ان لا يكون		وما يقابلها	لا يمكن ان يكون	لا يمكن ان لا يكون	

والامكان في طبقتي الوجوب والامتناع بالمعنى العام وفي الباقية بالمعنى الخاص والضابط ان الواقعة في كل طبقة متلازمة
وكذلك الواقعة في مقابلتها ومقابلة كل طبقة يلزم كل واحدة من الطبقتين الاخريين من غير عكس […] في الكتاب غني عن الشرح
وهم وتنبيه والسؤال الذي يورد به قوم […] الواجب ان كان ممكنا ان يكون والممكن ان يكون ممكن ان لا
يكون فالواجب اذن ممكن ان لا يكون وان لم يكن الواجب ممكنا ان يكون وما ليس بممكن ان يكون فهو ممتنع ان يكون
فالواجب ممتنع ان يكون ليس بشيء […] فان الواجب ممكن بالمعنى العام ولا يلزم ذلك […] الممكن
ان لا يكون وليس بممكن بالمعنى الخاص ولا يلزم قولنا ليس بممكن بهذا المعنى ان يكون ممتنعا لان ما ليس بممكن بهذا المعنى
هو ما هو ضروري ايجابا او سلبا وهؤلاء مع تنبههم لهذا الشك […] فيغلطون […]
انهم […] او […] حسبوا انه بالضرورة […] ذلك تمادوا في الغلط لانهم لم يتذكروا انه

اي يعتقدون انه كل ما ليس بممكن ان يكون فهو بالضرورة لا يكون

[illegible]

ليس كل ما ليس بممكن بالامكان الخاص والعكس انه بالضرورة ليس بل ربما كان بالضرورة ايس وكذلك

كذا او يطلقون انا اذا فرضنا انه ليس بالضرورة ليس يكون لزم انه ممكن حينئذ يتحقق الممكن ليس لا يكون فليس كذا

علمت ذلك علم انه هناك سبيله السوال الذي ذكره مما استغلط قوم من المصنفين وهو مغالطة ما شئت

وقد يحتجوا باستعمال احد الممكنين اعني العام والخاص مقام الاخر في مواضع كثيرة فلذلك لم يطلع الشيخ في

اهمال فيه وبيان خبطهم بما في دونه كفاية وذلك ظاهر ونختم الكلام في هذا النهج باحصاء الموجهات التي تكلم

فيها وهي ثنتان وعشرون المطلقة العامة والضرورية المطلقة والمشروطة بالذات اللادائمة والضرورية

اثنان منها كلتاهما والمشروطة بوصف الموضوع على الوجه العام وعلى الوجه الخاص والمشروطة بالمحمول والتي

غير معينين والتي بحسب وقت معين والدائمة المحتملة للضرورية والدائمة اللاضرورية والمطلقة الخاصة اعني الوجودية

باعتبار اللاضرورة وباعتبار اللادوام والممكنة العامة والخاصة والتي اخص منهما والاستقبالية المطلقة

والضرورية بحسبها والممكنة بحسبها والمطلقة العرفية على الوجه العام وعلى الوجه الخاص النهج الخامس في بيان

تناقض القضايا وعكسها اشارة الى الكلام الكلي في التناقض اعلم ان التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب

على جهة يقتضي لذاته ان يكون احديهما بعينها او بغير عينها صادقة والاخرى كاذبة حتى لا يخرج الصدق والكذب منهما ولكنه

يتعين في بعض الممكنات عند جمهور القوم اختلاف القضيتين قد يكون لاختلاف اجزائهما وقد يكون لاختلاف

الحكم فيهما اما بالايجاب والسلب او بالكلية والجزئية او بالجهة واما في سائر اللواحق والاختلاف الحقيقي

الذي بالايجاب والسلب فان النفي والاثبات هما اللذان لذاتيهما لا يجتمعان ولا يرتفعان وسائر الاختلافات

راجعة اليه لانها انما تكون اختلافات حيث لا يكون الحكم في احديهما على ما يكون في الاخرى او بما يكون فيها او على

الذي يكون فيها والا فلا اختلاف اصلا والاختلاف بالايجاب والسلب ايضا قد يقع على وجه لا يقتضي اقتسام الصدق والكذب

وقد يقع على وجه يقتضيه والاول كما في قولنا هذا الحيوان ابيض هذا الحيوان ليس باسود فانهما لا يقتسمان بل ربما صدقا معا

وربما كذبا معا والثاني قد يقع على وجه يقتضيه لامر غير الاختلاف وذلك وقد يقع على وجه يقتضيه الاختلاف

الاول كما في قولنا هذا انسان هذا ليس بناطق فانهما اقتسما الصدق والكذب لتساوي الانسان والناطق في الدلالة

لا لنفس

النفس الاختلاف والثاني كما في قولنا هذا زيد هذا ليس بزيد فانهما اقتسما لذاته في الاختلاف اختلاف

قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة والصدق والكذب قد يتعينان كما في مادة

الوجوب والامتناع وقد لا يتعينان كما في مادة الامكان ولا سيما الاستقبالي فان الواقع الماضي والحال قد تعين طرف

وقوعه وجودا كان او عدما فيكون الصادق والكاذب بحسب المطابقة وعدمها متعينين ولذلك بالقياس الى الجاهلين غير

متعينين واما الاستقبالي فعدم تعين احد طرفيه نظرا الى ذاته في نفس الامر لا بالقياس الينا وجمهور القوم يطلقون ذلك

في نفس الامر والمحققون بازاء الاستناد الحوادث في انفسها الى علل توجب بها او تمتنع دونها فانها تلك العلل الى علة

اولى تجب لذاتها كما تبين في العلم الالهي فلا التعيين من شرط التناقض والاعدم بل شرط الاقتسام كيف كان ولذلك

قال الشيخ بعينها او بغير عينها ثم اكده بقوله حتى لا يخرج الصدق والكذب منهما واشار بقوله ولكنه قد يتعين في بعض

الممكنات عند جمهور القوم الى ما ذكرنا ومن لا يبحث فيه تحقيق وانما يكون التقابل في السلب والايجاب اذا كان السلب نافيا لما يوجبه الايجاب

كما اوجب فانه اذا اوجب شيء ان كان الصدق فان معنى انه الصدق هو ان الامر كذلك او وجب بالعكس اذا سلب شيء فلا الصدق متحققا

ان ما ناقضه الايجاب كاذبة لكنه قد يتفق ان الحركة تتبع الاختلاط الانحراف عنهم اما فانها تناقض لوقوع الانحراف عن اعادة

التقابل فرعاه التقابل انه يراعى في كل واحدة من القضيتين ما يراعى في الاخرى حتى يكون اجزاء القضية في كل واحدة منهما هي

التي في الاخرى ويطابق الاخرى حتى يكون معنى المحمول والموضوع وما يشبههما واشتراطه الاضافة والجزء والكل والقوة

والفعل والمكان والزمان وغير ذلك مما عدده واحدا غير مختلف يريد انه يبين الجهة المذكورة المذكورة فيها التناقض في

انما التقابل بقسم الصدق والكذب وبين تقابل السلب والايجاب وجوده في المحصورات ومع شرائطه في المحصورات فبين اولا بعض

التقابل ثانيا انه الصدق والكذب يتعلقان بالمتقابلين ثم بين انه الانحراف عن التقابل التقضي الانحراف عن التناقض

ثم شرع في بيان شرائط التقابل ويبين انها بالاجمال شرط واحد وهو انه يراعى في كل واحد من القضيتين ما يراعى في الاخرى حتى

يكون اجزاء القضيتين متحدة وبالتفصيل شرائط كثيرة منها الثمانية المشهورة اشار بعضها الى الاتحاد في الموضوع والمحمول

او ما يشبههما اعني المقدم والتالي وستة الاتحاد في الشروط الستة المذكورة فان الفائدة الثالثة وهي الاتحاد في الشرط وفي

الاضافة وفي الجزء والكل وفي القوة والفعل وفي المكان وفي الزمان وغير ذلك مما عدده اي يريد السور والجهة

[illegible]

والارتباط كالانفصال والاتصال ونحوها فان الاختلاف في كل واحد منها يقتضي الاختلاف في التقابل وقال الامام
الشرائط الثمانية ترجع الى اتحاد الموضوع والمحمول فان الاختلاف في الشرط كما في قولنا الاسود جامع للبصر اي مع السواد
وليس بجامع له اي لا مع السواد وفي الجزء والكل كما في قولنا الزنجي اسود اي في بشرته وليس باسود اي في سنه راجع الى
الاختلاف في الموضوع والاختلاف في الاضافة كما في قولنا زيد اب اي لعمرو وليس باب اي لبكر وفي القوة والفعل
كما في قولنا السيف قاطع اي بالقوة وليس بقاطع اي بالفعل وفي المكان كما في قولنا زيد جالس اي في الدار وليس
بجالس اي في السوق وفي الزمان كما في قولنا زيد موجود اي الان وليس بموجود اي قبل راجع الى المحمول واقول
انما قد يقع بحيث يتعلق بالمفردات فيتعلق اما بالموضوع وحده او بالمحمول وحده كما ذكر الا ان المفردات
يختلف باختلاف نحو الامور فيصلح لان توضع ويصلح لان تحمل فتخصيص البعض باحدهما دون الاخر مما لا وجه له
وقد يقع بحيث يتعلق بالحكم نفسه من غير تخصيص باحد جزئيه مثلا اذا قلنا الشمس تسخن الثوب البدني اي اذا لم يكن الهواء باردا
شديدا او لا تسخنه ان كان باردا لم يكن عدم برودة الهواء جزءا من الشمس التي هي الموضوع ولا من قولنا تسخن الثوب الذي
هو المحمول بل كان شرطا في وجود الحكم وعدمه فان قيل الشمس مع برودة الهواء غير الشمس مع عدم برودته وايضا
يجف الثوب مع البرودة غيره مع عدمها حتى يصير الشرط جزءا من احدهما كان تعسفا وبالجملة كان عند ما تبين مثل
الاسود مع السواد والاسود لا مع السواد فان هذين الشرطين يتعلقان بالاسود وحده وكذا اذا قلنا السقمونيا مسهل
اي ببلادنا وليس بمسهل اي ببلاد الترك لم يكن الكون ببلاد الترك جزءا من السقمونيا ولا من المسهل بل يختلف الحكم
بحسبهما والحاصل ان الاعتبار في هذه الامور من حيث يتعلق بالحكم غير اعتبارها من حيث يتعلق باجزائه والمراد هاهنا
اعتبار تعلقها بالحكم حتى يكون اعتبارها بسببها لا باعتبار الاجزاء التحقيقية قوله فان الحكم القضية [illegible]
ايضا لان تختلف القضيتان في الكمية اعني في الكلية والجزئية كما اذا اختلفتا في الكيفية اعني في الايجاب والسلب والا امكن
ان لا يقتسما الصدق والكذب بل يكذبا معا مثل الكليتين في مادة الامكان مثل قولنا كل انسان كاتب ولا شيء من
الناس بكاتب او يصدقا معا مثل الجزئيتين في مادة الامكان ايضا مثل قولنا بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس
بكاتب فلهذا التناقض في المحصورات انما يتم بعد الشرائط المذكورة بان يكون احدى القضيتين كلية والاخرى جزئية

يريد ان بين المحصورات التقابل مع اختلافهما في الكيفية مع حصول الشرائط الثمانية فيها لا تقتضي الا من شرائط اخر ولا
في الكمية وذلك لان المتنافيين فيها قد يصدقان معا كالجزئيتين في مادة الامكان وقد يكذبان معا كالكليتين فيها
فذلك لا خلاف بتلك الشرائط وان كان يقتسمان الصدق والكذب في مواد اخر كمواد الوجوب والامتناع لكنه لا يقتضي
للاتحاد بالامكان يقتسمانه في جميع المواضع قوله ثم تلك الشرائط قد تحوج فيما يراعى الى مزيد الشرائط لتحققها يريد ان
الجهة معتبرة في الشرائط اخرى تزيد على الثمانية حتى ما يحقق بها قوله فلكيف الموجبة كلية ولنعتبر في المواد فنقول الا
فكل انسان حيوان ليس بعض الحيوان كل انسان كاتب ليس بعض الناس بكاتب كل انسان حجر ليس بعض الناس بحجر
احدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة ولنكن الصادق في الواجب غيرها في الاخريين ولنكن الايجاب سالبة جزئية
ولنعتبر ذلك فنقول اذا قلنا ليس ولا واحد من الناس بحيوان بعض الناس حيوان ليس ولا واحد من الناس بحجر بعض الناس بحجر
ولا واحد من الناس بكاتب بعض الناس كاتب وجدنا الاقسام ايضا حاصلة واعتبر ذلك الصادق والكاذب في كل مادة
يريد انه تحقق ان المحصورات المتناقضة في المواد الثلث فاوردها مثلها وكان الصادق هو الموجبة في مادة الوجوب والسالبة
في مادة الامتناع والجزئية في مادة الامكان والكاذب مقابلها قوله والمتناسبات الكاذبة فيه مختلفي الكيفية والكمية

موجبة كلية — متضادان — سالبة كلية
موجبة جزئية — داخلتان تحت التضاد — سالبة جزئية

فمختلفا الكيفية متفقا الكمية ان كانتا كليتين سميتا متضادتين لجواز اجتماعهما على الكذب دون الصدق
وهو في مادة الامكان وان كانتا جزئيتين سميتا داخلتين تحت التضاد لدخولهما تحت الكليتين وهما يكون
ان يجتمعا على الصدق دون الكذب في تلك المادة بعينها ومتفقا الكيفية مختلفا الكمية وهما الواقعان
في الطول سميتا متداخلتين لدخول احدهما في الاخرى ومختلفهما معا وهما المتقاطرتان سميتا متناقضتين
لامتناع اجتماعهما على الصدق والكذب في شيء من المواد **اشارة** لا الا تناقض الواقع بين المطلقات
كقولنا المطلق مع الوجود فان المطلقة

ولم يراعوا فيه الا الاختلاف في الكمية والكيفية لم يتناولوا حق التناول لانه كيف يمكن ان يكون احوال الشيء
تبع التقابل فانه اذا عنى بقولنا كل ج ب ان كل واحد من ج ب حسب غير زيادة كل وقت لم يرد اثبات ب لكل ج
من غير زيادة كون ذلك الحكم في كل واحد كل وقت ولم يمنع ذلك ايضا ان يكون قولنا كل ج ب نافيا قولنا
ليس بعض ج ب فيكذب الا الصدق وذلك الصدق اذا كذب لكل بل ولم يكن لا يوافقه في الصدق وما هو معه
اعم من السلب الكلي فان الايجاب على كل واحد اذا لم يكن بشرط كل وقت جاز ان يصدق معه سلب عن كل واحد وعن
البعض اذا لم يكن في كل وقت   زعم جمهور المنطقيين ان المطلقات تتناقض اذا تخالفت في الكيف والكم
سهوا وغفلوا عن شروط التناقض بزيادة الجهة لا يصير دونها تناقضا وتفسيره ان المطلقتين اللتين لهما في الكيف
والكم عامة كانتا او خاصة قد تجتمعان على الصدق بل المتضادة الذي اشد التقابل باتفاقهم تجتمع على الصدق
قد يجتمع ايضا عليه اذا كانت مطلقة وذلك اذا كانت المادة وجودية لا دائمة فان الحكم عليها بايجاب مطلق
وسلب مطلق يصدق معا كما في قولنا كل انسان نائم ولا شيء من الانسان بنائم وكلاهما ليس بشيء قوله بل يجب ان يكون نقيض
قولنا كل ج ب بالاطلاق العام بعض ج دائما ليس ب ونقيض قولنا لا شيء من ج ب الذي بعض كل ج ب من غير
بلا زيادة هو قولنا بعض ج دائما هو ب وانت تعرف الفرق بين هذا الدائمة والضرورية ونقيض قولنا بعض ج ب
بهذا الاطلاق هو قولنا كل ج دائما ليس ب هو يطابق اللفظ المستعمل في السلب الكلي وهو انه لا شيء
من ج ب بحسب التعارف المذكور ونقيض قولنا ليس بعض ج ب هو قولنا كل ج دائما هو ب   لما ابطل قولهم
حاول تحقيق الحق فيه وبين ان نقيض المطلقة العامة هي الدائمة المخالفة في الكيف التي هي اعم من الضرورية وغيرها وذلك
لان قسم العقل هنا الى دوام ايجاب ضروريا كان او لم يكن واما دوام سلب ضروريا كان او لم يكن واما خال
عن الدوام والمطلقة العامة الايجابية تشتمل على الاول والثالث وتخلو عن الثاني والسلبية تشتمل على الثاني
والثالث وتخلو عن الاول فالمقابلة للايجابية هي الدائمة السالبة وللسلبية هي الدائمة الموجبة فاذا المقابلة للمطلقة
العامة هي الدائمة المخالفة في الكيف ولا يجوز ان يكون نقيضها الضرورية المخالفة لانهما يكذبان معا ان كانت ٤٢
دائمة لا ضرورية مخالفة للمطلقة وموافقة للاضرورية اما المطلقة فانها تكذب لان المادة دائمة مخالفة لها والضرورية

وسعوا نقيضه لها

لما ولي الضرورية فلانهما الضرورية والشيخ اورد المحصورات الاربع بالتفصيل وابتدا بالكليتين وبين ان نقيضهما الدائمتان
الجزئيتان ثم قال وانت تعرف الفرق بين هذه اللادائمة والضرورية بعد ما تبين اللادائمة لهما ولغيرهما وانما قال ذلك لان الفرق
بينهما في الجزئيتين ظاهر ثم قال ونقيض قولنا بعض ج ب بهذا الاطلاق هو قولنا كل ج دائما ليس ب وهو يطابق اللفظ
المستعمل في السلب الكلي وهو انه لا شيء من ج ب بحسب التعارف المذكور ان قولنا كل ج دائما ليس ب وفيه نظر وهو ان السالبة الكلية
الدائمة ومن المطلقة العرفية انما يتطابقان في اعتبار الدوام والاشتمال على الضرورة واللاضرورة وتختلفان في ان
الحكم في احديهما بحسب الذات وفي الاخرى بحسب الوصف فاذا ليس التطابق بينهما على الاطلاق ولو كانتا متطابقتين مطلقا
لكان المطلقة العامة تناقض المطلقة العرفية اذا تخالفتا وليس كذلك على ما مر بيانه وقد يكون للمطلقة التي هي اخص
وهي التي خصصناها باسم الوجودية   فقد ذكرنا انها الوجودية تارة يعبر فيها باللاضرورة وتارة يعبر فيها باللادوام والمطلق
العام مما ينفصل على الاول بالضرورة الذاتية وعلى الثاني بالدائم المحتمل للضرورة فنقيضاها نقيض المطلق العام وتنافيهما
الى كليتان عنه ما هو داخل في المطلق العام اعني نقيض الوجودية اللاضرورية ما افرد معا فيرفع واما دائم مخالف
ونقيض الوجودية اللادائمة دائم اما موافق واما مخالف والسر اعلم ان الجهات المتباينة اذا وقعت في النقيض وجب في الجهة
واحدة كلما وقعت هنا فالواجب ان يوضع موضع ذلك التقييد قضية وعلى الحكم فيهما عن حد
لو امكنه قوله فاذا قلنا فيهما كل ج ب على الوجه الذي ذكرناه كان نقيضه ليس انما بالوجود كل ج ب بل اما بالضرورة
بعض ج ب او ب مسلوب عنها كلك وفي بعض النسخ او بل اما دائما بعض ج ب او ب مسلوب عنها كلك والصحيح هو الاخير
وحده وذلك لان نقيض الوجودية اللادائمة هو الترديد لا احد الوجوديتين بل انما هو نقيض الممكنة الخاصة ولعل
انما وقع من النساخين ومما يدل على ان الحق هو الاخير انه اورد في تناقض المحصورات في عام الطرفين
قوله واذا قلنا فيها ولا شيء من ج ب على الوجه الذي ذكرناه كان نقيضه المقابل له اما دائما بعض ج دائما
ايجاب ب وسلبه لا لانه اذا استوفى الحكم ان كل ج ينفر عنه ب وقتا ما لا دائما فانما يقابله ان يكون لفرد دائما اما ثابتا
ولا يجد لتقضيلا قسمة فيها متقابلة او يعم جهوده   لا يجد قضية يشتمل على الدائمتين المختلفتين لا قسمة فيها
والايجاب لانها لا تقيد اختلاف ولعموم جهوده لكان شرطية تشتمل على الدائمتين المختلفتين فقط قبل في الموضع

لم الحكم على البعض ج ب بتلك الجهة قوله او نقيض قولنا لبعض ج ب بهذا الوجه لا شيء من ج ما دام موجودا ب [illegible]

كل ج ب دائما او لا شيء من ج ب دائما او نقيض قولنا ليس بعض ج ب بهذا المعنى هو قولنا كل ج ما دام دائما [illegible]

وذلك ظاهر واعلم انه قولنا كل ج دائما او ما دام ب ما ليس يصدق في بعض الصور كما في ثلثة مواضع احدها انه يكون الايجاب

بعد كل ج دائما او ما دام [illegible] الثاني انه يكون سلب [illegible] الثالث انه يكون الايجاب على البعض وسلب عن البعض

دائمة قوله ولا نطلق [illegible] ان قولنا ليس بالاطلاق شيء من ج ب الذي هو نقيض قولنا بالاطلاق [illegible] من ج ب [illegible] في معنى قولنا

بالاطلاق ليس شيء من ج ب لان الاول قد يصدق مع قولنا بالضرورة كل ج ب ولا يصدق مع الاخر يريد انه سلب

الاطلاق الذي هو نقيض الاطلاق ليس هو الاطلاق السلبي الذي هو احد قسمي الاطلاق فان سلب الاطلاق والعام يتبع على الضرورة

التي هي نقيض سلب الاطلاق الخاص يتبع على الضرورة بين جميعا والاطلاق السلب لا يتبع عليهما وقد مر بيان هذا مرة اخرى قال

واسلب الوجود [illegible] بلا دوام [illegible] بحسب الوجود بلا دوام قوله فان ارد [illegible] للمطلقة [illegible]

[illegible] ما لم يجعل المطلقة اخص مما هو [illegible] الايجاب او السلب المطلقتين وذلك [illegible] ان الكل الموجب المطلق [illegible]

ليس [illegible] الحكم في كل واحد فقط بل في كل زمان كون [illegible] الموضوع على ما وصف به [illegible]

في العبارة [illegible] فان السلب الكلي [illegible] يكون قولنا كل ج ب [illegible] اذا كان كل واحد منه ج ب في كل زمان [illegible]

[illegible] اذا كان في وقت ما موصوفا بانه ج بالضرورة او بغير الضرورة [illegible] في ذلك الوقت لا يوصف ب كان هذا القول

كاذبا كما يفهم من اللفظ المتعارف في السلب الكلي [illegible] على هذا [illegible] المعلم الاول وغيره قد يستعملون في القياسات المطلقة

نقائض بعض المطلقات على انها مطلقة ولذلك حكم الجمهور بانها [illegible] ان اراد ان يجعل [illegible]

فتمسك [illegible] او لاجل المطلقة [illegible] العرفية وهو ان يكون الحكم دائما بدوام وصف الموضوع [illegible] ان يكون [illegible]

المطلق اخص من المطلق العام [illegible] المطلق [illegible] العموم [illegible] الضروري او الدائم

بخلاف المطلق [illegible] المطلق [illegible] الدائم [illegible] بحسب الوصف [illegible] قوله فاذا النقيض [illegible] هذا كان قولنا

ليس بعض ج ب على الاطلاق نقيضا لقولنا كل ج ب [illegible] قولنا لبعض ج ب على الاطلاق نقيضا للسالبة الكلية

هذا الموضع [illegible] نظرا [illegible] لان اراد [illegible] ان المطلقات العرفية متناقضة كان باطلا لان دوام الايجاب بحسب الوصف

لا تناقض

[illegible] ودوام السلب بحسب الوصف [illegible] لكون الحكم لا دائما [illegible] المطلقة العرفية [illegible] يناقضها المطلقة العامة او الخاصة

كان [illegible] بالاطلاق لانهما يجتمعان على الصدق عند كون الحكم عرفيا لا دائما [illegible] موافقا للمطلقة العرفية فان المطلقة

العرفية يصدق معها لكونها عرفيا والمطلقة العامة [illegible] لكونه لا دائما [illegible] الحق فيه

ان نقيض المطلقة العرفية [illegible] مطلقة عامة [illegible] وذلك لان الدوام [illegible] الاطلاق والعام [illegible] كان الدوام [illegible] بحسب وصف

الموضوع فيتبين انه يكون الاطلاق والعام [illegible] بوجوب اتحاد الشرط في طرفي النقيض [illegible] الاطلاق يشمل الدوام

[illegible] اللادوام [illegible] الوصف [illegible] الاطلاق والعام بحسب الثبات بالعرف [illegible] قوله لكنا نكون

نكون قد شرطنا زيادة على ما يقتضيه مجرد الاثبات والنفي [illegible] الاطلاق [illegible] مجرد الاثبات والنفي وهو هنا

قد جعلنا شرطا وهو الدوام بحسب الوصف قوله ومع ذلك فلا يعوزنا مطلق وجودي [illegible] الشرط فقد ذكرنا ان [illegible] الحاصل

[illegible] الاطلاق [illegible] الضروري [illegible] الثاني انه لا يشمله كما

ذهب اليه الاسكندر وهو [illegible] لا يبين ان كل واحد من الرايين [illegible] الذي [illegible]

[illegible] في المطلقات [illegible] العرفي [illegible] الضرورة ويكون عاما [illegible]

[illegible] ويكون خاصا فالمطلق العام العرفي يوافق الراي الاول والخاص هو العرفي الوجودي يوافق [illegible]

قوله لانه ليس اذا كان كل ج ب كل وقت يكون ج [illegible] يكون بالضرورة ما دام موجود الذات [illegible] قد عرفت [illegible]

[illegible] ليس الا الصدق العرفي [illegible] يصدق الضروري [illegible] الصدق العرفي [illegible] الضروري [illegible] وذلك حين كونه

وجوديا فالعرفي الوجودي مطلق غير ضروري كما ذهب اليه الاسكندر مع انه [illegible] نقيضه هو نقيض العرفي

العام [illegible] الضروري الذاتي [illegible] قوله والقوم الذين سبقونا لا يمكنهم [illegible] استعمال [illegible] ان

يصالحونا على هذا البيان [illegible] يريد انه الجمهور [illegible] المطلقتين [illegible] التخلص [illegible] الاول

بكون المطلقات متناقضة على الاطلاق وذلك لانه لا يمكنهم ان يحملوا المطلق المذكور في التعليم الاول على [illegible]

[illegible] في جميع المواضع فان من امثلة التعليم الاول للمطلقات قوله كل فرس مستيقظ وكل نائم مستيقظ

[illegible] لا يمكنه حمله على العرف [illegible] الاستعمالات فان [illegible] التعليم الاول قد استعمل المطلقة حيث

المذكور

لا يمكنه استعمال العرف فيه هناك فتذكره ولذلك كانت الحيلة الثانية ان يجعل قولنا كل ج ب انما نقصد فيه قصد زمان بعينه
فهذا هو الحيلة الثانية لان يجعل المطلقات بحيث تتناقض وهو انه يراد بالموضوع ما يوجد منه في زمان بعينه
الماضي او الحال كالذي مال اليه قوم في تفسير الاطلاق وقد ذكرناه فقوله لا يعم كل احاد ج بل كل ما هو ج موجود في
ذلك الزمان فكذلك قولنا ليس شيء من ج ب اي من جيمات زمان موجود بعينه وح فانا اذا حفظنا في
الجانبين ذلك الزمان بعينه بعد سائر ما يجب ان يحفظ ما حفظه سهل صح التناقض اشار قال الامام ذكرنا
منه لانه هذا الاعتبار يعرض خروج الحكم وانما يصح التناقض بحسب هذا الاعتبار لان الحكم على جيمات في زمان بانها
جميعا ب وان بعضها ليس ب في ذلك الزمان بعينه مما لا يجتمعان على الصدق ولا على الكذب
وهذا ايضا يحتاج الى شرط اخر وهو كون ذلك الزمان مطابقا للحكم غير محتمل لان ينقسم الى اجزاء يمكن ان
يقع الحكم في بعضها دون البعض فيجتمع الوقوع واللاوقوع معا في ذلك الزمان ويصدقان معا مثلا
اذا قلنا كل انسان موجود في نهار يوم الجمعة فهو صائم ذلك النهار فانه يناقض قولنا بعضهم ليس
ذلك النهار صائما اما اذا قلنا كل انسان موجود كاتب فيه فانه لا يناقض قولنا بعضهم ليس بكاتب فيه لانه يمكن
ان يكونوا كاتبين في بعض اجزائه غير كاتبين في البعض الاخر فيصدق الحكمان معا كما ذكرنا في
المطلقات الا انه لتقييد احد الطرفين بالدوام كما كان ثم قوله وقد فضي بهذا قوم لكنهم
انه لم يستمر والعلم مراعاة هذا الاصل ومع ذلك فيحتاجون الى ان يعرضوا عن مراعاة شرائط ما اعتبار
ولم يرجع في تحقيق ذلك الى كتاب الشفاء يريد انه هذا الذي قوم في تفسير الاطلاق كلام لكن الشيخ
عليهم من جهتين احدهما انه لا يمكنهم الاستمرار على مذهبهم في جميع المواضع مثلا اذا ارادوا عكس الكلية
المطلقة وكان المادة قولنا لا واحد من الكتاب الموجودين في هذا الزمان بمالك العنقاء وقرد ذهب
ينعكس عندهم الى قولنا لا واحد ممن يملك العنقاء وقرد ذهب بكاتب ولا يبقى الموضوع على شرطه فانه
يمكن ان لا يكون في هذا الزمان من يملك العنقاء وقرد ذهب اصلا مع ان هذه القضية يلزمهم ان يجعلوها
مطلقة اذ ليست ضرورية ولا ممكنة على تفسيرهم ولا خارج عن هذه الثلاثة عندهم فظهر انه لا يمكنهم

في نهار يوم الجمعة فهو صائم

وثانيهما

وثانيهما انهم يحتاجون الى الاعراض عن مراعاة شرائط كثيرة الفوائد في العلوم وغيرها وذلك كاعتبار
كون المجهولات بالموضوعات فطالبها وهم حين يجعلون الجهات متعلقة بالاسوار يعرضون عنها ضرورة
واعلم انه ليس في هذا الاعتبار ما وقع لتقييد الموضوع بالزمان المعين فان ذلك يجعل الحكم جزئيا يتعلق ببعض
ما يصدق عليه الموضوع اما اذا قيد الحكم بزمان معين وترك الموضوع مطلقا واقعا على كل ما يقال عليه كانت القضية مطلقة
صادقة على الضرورية والوقتية وعلى غيرها وح يكون المتناقضتان مطلقتين من حيث انه يجب واحد ولا تنتج في القضايا
نقيضان متحدا الجهة ضروريين ويبقى انه يكون الزمان كما وصفنا لئلا يمكن ان يجتمعا على الصدق

اشارة

الى تناقض ساير ذوات الجهة الطلاقية فان تناقضهما تجري على نحو ما نقضت الوجودية التي الحقت
منه ذلك قد مر ان الاطلاق العام والدوام المحتمل الضرورة المتقابلان فنقيض الدائمة مطلقة عامة مخالفة
في الكيف ونقيض الدائمة اللاضرورية هو ملك الذي معنا فيلي ضرورية موافقة وقد مر ان المطلقة التي
اذا كانت عامة كان نقيضها مطلقة عامة وصفية مخالفة واذا كانت وجودية كان نقيضها ملك الذي مضافة
لا ضرورية موافقة فظهر انه نقيض الدائمة كنقيض العرفية الا انه الاطلاق فيها بحسب الذات وفي الاخرى بحسب الوصف
منه قوله وقد قولنا بالضرورة كل ج ب فنقيضه ليس بالضرورة كل ج ب بل ممكن بالامكان العام دون
الخاص والاخص انه لا يكون بعض ج ب يلزمه ما يلزم هذا الامكان في هذا الموضع ولا قولنا بالضرورة لا شيء من ج ب
فنقيضه ليس بالضرورة لا شيء من ج ب بل ممكن ان يكون بعض ج ب بذلك الامكان دون امكان اخر وقولنا
بالضرورة بعض ج ب يقابله على القياس المذكور ممكن ان لا يكون شيء من ج ب بالامكان الاعم وقولنا بالضرورة
ليس بعض ج ب يقابله على ذلك القياس قولنا ممكن ان يكون كل ج ب بالامكان الاعم وهذا الامكان لا يلزم سالبة
موجبة ولا موجبة سالبة فاحفظ ذلك ولا تنسه فيه سهو الاولين وقولنا ممكن ان يكون كل ج ب بالامكان
الاعم يقابله على سبيل النقيض ليس ممكنا ان يكون كل ج ب ويلزمه بالضرورة ليس بعض ج ب ثم نقيضك
الاقسام على القياس الذي سبقه وقولنا ممكن ان يكون كل ج ب بالامكان الخاص يقابله ليس ممكنا ان يكون
كل ج ب ولا يلزمه انه ممتنع ان يكون ذلك لاكثر من لزوم انه واجب بل يلزمه ما بالضرورة شيء فاحفظ هذا وقولنا

الممكن العام

الوجودية

ممكنة لئلا يكون كل شيء منه ج بهذا الامكان يقابله ليس بممكن لئلا يكون شيء منه ج ب كان هذا القائل الشيخ اولى
شيء منه ج ب او يمتنع وكان تقول بالضرورة بعض ج ب او بالضرورة ليس بعض ج ب لئلا يجمع ... امرا جامعا
في الحال السالبة عبر عنه بعبارة ايجابية حتى يكون نقيضا لسالبة الممكنة موجبة تمها الذي يحوج الى ذلك وهو المعلوم
قولنا ممكن لئلا يكون ... كما يجيء واما قولنا ممكن لئلا يكون بعض ج ب بهذا الامكان فيناقضه قولنا ليس
بممكن لئلا يكون شيء منه ج ب بل اما ضروري ان يكون او ضروري لئلا يكون وقولنا ممكن لئلا يكون بعض ج ب
يناقضه قولنا ليس بممكن لئلا يكون بعض ج ب بل بالضرورة يكون كل ج ب او بالضرورة يكون كل شيء منه ج ب
كي لئلا يتوهم ان المناقض في ذوات الجهة ... عما يقولون ان ... الضرورة نقيضها ضرورة الايجاب
وضرورة السلب والامكان الخاص والامكان العام ... والعصري ... مع الامكان ... فالضرورية والممكنة
العامة المحلقتان متناقضتان ... لنقيضه ... واما الممكنة الخاصة فيناقضها ما يتردد بين الضرورتين
واما في جميعها فقضية واحدة كما كان في الدوام الذي مر ذكره والشيخ ... الاحكام في المحصورات ما تفصيل
ظاهر الا انه قوله في آخر الفصل وقولنا ممكن لئلا يكون بعض ج ب يناقضه ليس بممكن لئلا يكون بعض ج ب
اي بالضرورة يكون كل ج ب بالضرورة يكون كل شيء منه ج ب ... نظر فان الواجب ... او بالضرورة
ج ب وباقيه ليس ... الضرورة ... فلا اقسام الثلثة ...

اشارة لا عكس للمطلقات ... العكس هو ان يجعل المحمول من القضية موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ
الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله ... العكس المستوي ... بالحمليات مع انه جعل بدل المحمول
بهو بدل الموضوع ... يسمى العكس المستوي مطلقا ... المحمول ... في المثال المشهور
قولنا لا شيء ... الوتد الذي لا ينعكس الى قولنا لا شيء من الوتد ... ما لا يقع
وظاهر ... والقيد الذي زاده الفاضل الشارح ... وهو قوله انه يجعل المحمول بكليته موضوعا والموضوع
بكليته محمولا لا حاجة اليه فان ... المحمول لا يكون محمولا او بعض الموضوع لا يكون موضوعا ...
حفظ الكيفية واجب في العكس اصطلاحا وكذلك الشرط بقاء الصدق ... والا لما كان العكس لازما

القضية وليس ... ومنه انه الاصل ينبغي ان يكون صادقا والعكس تابع له ... الاصل ... ان يكون بحيث لو صدق
الصدق والعكس ان يكون وضع الاصل مستلزما لوضع العكس ... الكذب فيه فيستدرك لانه استلزام صدق الملزوم
لازم لا العكس استلزام كذب الملزوم ... فان استثناء نقيض المقدم لا ينتج ومن ... بالصدق ...
كقولنا كل انسان فانه كاذب ... بعض الناس حيوان صادق ... الكذب في الكتاب ...
فان اكثر الكتب ... وقد رايت لبعض نسخ هذا الكتاب ... وكثير من المتاخرين ...
الكذب في مصنفاتهم ... وقد جرت العادة ... السالبة المطلقة الكلية ... منعكس ...
ليس لها عكس الا ... فانه يمكن ان يسلب الضحك ... بالفعل عن كل واحد من الناس ...
من شيء من الضحك ... ما كان شيء من ... مطلقا عن شيء ... موجودا ... لا ينعكس ...
... السالبة الكلية المطلقة عامة كانت او خاصة لا تنعكس الا اذا كانت ... المذكور ... عوادا لا دائما عرفيا او مخصصا بزمان
... الذي ... خاصة ... قد يسلب ... بالاطلاق ... فالا انعكاس ... في جميع المواد ...
قولنا لا ينعكس ... العامة ... الا ...
اقول ... لما ... بالخاصة ... على ... الذي هو المقابل للعكس المطلوب
يكون ... في ... الصدق في القضايا ... في ... قوله ... الحجة
... الا بان ... المطلقة على احد الوجهين ... الحجة ...
شيء منه ج ب ... ليس ... المطلقة ... الصدق ... بعض ... المطلقة ...
ذلك البعض ... فيكون ... فيكون شيء ... هو ... المفروض ...
العكس ... الموجب ... انعكاس ... الموجب ... فقلنا لا شيء ... في الحال ... الحجة
اوردت في التعليم الاول ... المنطقيين ... على بيان انعكاس الموجبة الجزئية ...
... انعكاس السالبة الكلية وذلك ... الذي ...
الشرطية ثم اورد ... على ما سياتي ذكره ... من بعده ... الحجة ليست مبنية على بيان انعكاس ...

الجزئية بل اختلفت بالافتراض كما ذكره الشيخ ولو كان بيانها بالعكس العرضي الجزئية وكان ذلك البيان في موضعه
لابيان على انعكاس السالبة الكلية لما كان دورا بل كان سوء ترتيب غير ضرورة ويختلف ولذلك كان موضع ذكره في
القياسات الشرطية ونحو قياس [illegible] بتجريد عن المادة في ذلك الموضع لكونه [illegible] الا للاشارة
الى بيان اورده هناك وقيل على الافتراض انه مبني على قياس من الشكل الثالث هكذا د هو ج و د هو ب فبعض ج هو ب
والجواب انه ليس كذلك لان الحد [illegible] بالبيانية ولا البعضية محمولا على البعض فالصورة ليست بقياس فضلا عن ان يكون
من الشكل الثالث بل معناه ان الشيء الذي يوصف بب بعينه في ذهننا ونسميه د هو الذي حمل عليه ج ويلزم
منه ان يكون الشيء الذي حمل عليه ج يوصف بب فيكون ما هو ج هو ب فليس فيه الا التعبير عنه في موضع محمول
والتسمية القياس ليست على ما تعارفوا وتسمية الشيء [illegible] ان الحجة والشيخ بين ان هذا لا ينتج في
بيان انعكاس المطلقات المذكورة بل ينتج في بيان انعكاس المطلقات [illegible] الجهات عندنا
فنقول هذا البيان محال اذا اخذ السلب مطلقا لا كما في العبارة [illegible] انهما في المطلقة الصدق ان لا يصدق
سلب الضحاك بالفعل السلب المطلق عن كل واحد واحد من الناس [illegible] على بعضهم [illegible] الى عدم [illegible]
[illegible] لو كان البعض ج ب بالفعل لا شيء من ب ج بالمطلقتين [illegible] يجتمعان على الصدق فيما قيل [illegible] محال
تلك الحجة بل محال [illegible] ونمثل بالانسان والضحاك [illegible] كل انسان ليس بضحاك مطلقا [illegible] عكس
الا قولنا كل ضحاك ليس بانسان [illegible] ضحاك [illegible] ومحال
انما يلزم لو كان هذا ممتنع الجمع على الصدق مع قولنا كل انسان ليس بضحاك لكنهما يصدقان معا فالمحال
لازم وقد الف الحكيم الفاضل ابو نصر الفارابي قياسات [illegible] لبعض ب ج بنقيض العكس المطلوب [illegible] لا شيء
من ج ب الاصل الذي يريد عكسه فانتج ليس بعض ب [illegible] هو المحال [illegible] الشيخ اقول انه لا يعني المطلوب الا اذا
كانت النتيجة ليس بعض ب [illegible] ما يكون [illegible] كاذبة [illegible] والا [illegible] صادقة
وذلك لان الموصوف بب قد يمكن ان يخلو عنه [illegible] يكون مسلوبا عنه بالاطلاق فانا نقول كل نائم
مستيقظ مطلقا ونعكس لا شيء من المستيقظ بنائم ما دام مستيقظا وهذان صادقان وقولنا لا شيء من النائم

بنائم

بنائم وهو حق وهذا الذي [illegible] في هذا الموضع يعلم ان الصغرى المطلقة الوصفية مع الكبرى الوقتية [illegible]
وصفية في الشكل الاول [illegible] وهذا الوجه بين [illegible] السالبة [illegible] نفسه بلا وجهة
بينهما [illegible] الوصلة [illegible] لان قولنا لا شيء من ج ب ما دام ج [illegible] فيا عاما ينعكس
الى قولنا لا شيء من ب ج ما دام ب والا فبعض ب ج بالافتراض بعض ج ب وقد كان لا شيء من ج ب ما دام ج هذا خلف
اقول ان التحقيق [illegible] لا شيء من ب ج ما دام ب [illegible] بعض ب ج بالاطلاق العام الوصفي كما ذكرنا واما
[illegible] بعض ج ب [illegible] لا شيء من ج ب ما دام ج اذا كان ذلك العكس الضد مطلقة عامة وصفية لانه [illegible]
مطلقة [illegible] اجتماعهما مع لا شيء من ج ب ما دام ج على الصدق [illegible] على انعكاس
الموجبة الجزئية المطلقة الوصفية [illegible] والافتراض لا يفيد الا الانعكاس المطلق [illegible] العكس [illegible]
البيان ثم [illegible] فانا قلنا بعض ج ب بالاطلاق الوصفي كان معناه [illegible] بعض [illegible]
اوقات [illegible] يوصف ب [illegible] ذلك الشيء في ذلك الوقت يكون موصوفا بب [illegible] فاذا
ما يوصف بب موصوف بج في بعض اوقات [illegible] اذا كان العرض وجوديا فانه ينعكس [illegible]
وقد اختلف في جهة عكس [illegible] الشيخ [illegible] قال في الشفاء لكن يجوز ان يكون
كالاصل [illegible] بخلاف الاصل اعني يكون ضروريا [illegible] هذا التقدير فالبيان [illegible] يكون
[illegible] وهو الذي [illegible] وقال القاضي [illegible] صاحب البصائر انه [illegible] يكون كالاصل لانه
لو كان دائما او ضروريا لكان [illegible] هو الاصل [illegible] دائما او ضروريا وذلك لا انعكاسها [illegible]
خلف [illegible] لا شيء من الكاتب [illegible] لا دائما [illegible]
[illegible] ساكن [illegible] لكان العكس [illegible] فيا عاما [illegible]
الضرورة [illegible] الدوام [illegible] هذا العرض والعاكس [illegible] البعض [illegible] صاحب
البصائر واقول في تقريره ان هذا العكس لا يحفظ الكمية والجهة [illegible]
[illegible] عامة [illegible] الجهة [illegible] الكمية جزئية [illegible] الانعكاس فلان الاصل يقتضي [illegible]

جوهر به يلزم من ذلك ان الموصوف بسلب الاتصاف به لم يكن موصوفا بالجوهر ولا انحفاظ الجهة في البعض فلان
لانه يكون ذوات جوهر تخلو عن الاتصاف به والا لكان الاتصاف بها بسلب الجوهر دائما وكان لا دائما
وانها قد تتصف به في بعض اوقات تخلو عنه فيه والا لكان بسلبها دائما لسلب عنها وكان لا دائما لا خلف
الذات عند اتصافها به يمتنع ان يوصف به لا دائما ولكن بذات موصوفة به في المطلوب
العموم فلان بيانا لمكنه لانه يكون محمولا نفيا للايجاب على الذات الموصوفة بجواز احتمال ان يكون الموضوع
شيئا اخر يوصف به لا بالحمل على تلك الذات بصلا ولا محالة لا يكون تلك الذات ضرورية السلب عن ذلك الشي
فلاجل ذلك لا يصح ان يسلب عن كل ما يوصف به بالوجود بل عن بعضه ولا عن كله فيما يشمل الوجود
وهو العرفي العام واعلم ان العرفي العام يصدق مع احتمالات كثيرة لكونه ضرورية في الكل او دائمة في الكل
وجودية عرفية في الكل او ضرورية في البعض ودائمة في البعض او ضرورية في البعض ووجودية في البعض
في البعض ووجودية في البعض او ضرورية ودائمة ووجودية حالة الاتصاف وهو العرفي العام يصدق
احتمالات منها ان يكون وجودية في الكل او في البعض ولا يصدق مع باقيها
الاخرين فنقرره لانه نقول لنا شي حكم ثبت الزمان الفلاني ان في ذلك الزمان لا شي
في ذلك الزمان الا ان يشترط فيه ان يكون موجودا في ذلك الزمان فان فرضنا لا يكون الشي مما يوصف به
حينئذ كما ذكرنا وتثبتنا فيه ما لك الف وقرره نحو صدق حكم العكس في ذلك الزمان ونتبعه
حتى لكان البعض ب ج في ذلك الزمان فبلا فرض ان يكون بعض ج ب في ذلك الزمان وقد كان كل من ب ج
ذلك الزمان ب هف وهو خلف والكلام على تناقض المطلقات بهذا الوجه قد مر فلا وجه لاعادته
ثم شرط قول المباينة التي احد ثبت بعد المعلم الاول فلا يحتاج الى ان نذكرها ههنا ولذا خرج بيانها
بينا حالها في كتاب الشفاء الحجة المذكورة التي اشرنا اليها احد ثبت بعد الاعتراض على الحجة الاولى وقد
الحكيم الفاضل ابو نصر وهو انهم قالوا ج مباين لب وب مباين المباين مباين
ب ج الفاضل كان قد يكون مباين المباين فلا

مباينا وذلك ان يحصل الباين بين ب ج والمباين قد يكون الباين وقد يكون غيره وقد كان في قولهم مباين المباين
نفي الباين على انه اسم للمقول المضاف الى غير الباين على انه اسم الفاعل والفاضل الشارح ظنهما بالكسر
عليهم ما ذكره وهو ما ذكره الشيخ في الشفاء وهو ان الباينة قد يقع بالاشتراك على معان
الى ان يكون والتي بالايجاب والتي بالسلب والمراد ههنا التي بالسلب فحينئذ قولهم ج مباين لب انه قد
وقولهم وب مباين المباين مباين الا انه ما يسلب عنه شي ليس يكون مسلوبا عن ذلك الشي وذلك المطلوب
واخذوا في بيانه وقوله ولا الكلية الموجبة فانها لا تنعكس كلية فربما كان المحمول اعم من الموضوع ولا
ان تنعكس مطلقة عرفية بلا ضرورة فانه ربما كان المحمول غير ضروري للموضوع والموضوع ضروري للمحمول
لضرورته من الحيوان فانه وجودي له لا الزوم ولكنه ضروري للحيوان ذو الرقبة فان كل متنفس فانه
بالضرورة حيوان ذو رقبة بل انما تنعكس المطلقة مطلقة عامة وتحتمل الضرورة لكن الكلية الموجبة
سواء كانت مطلقة اذا كان كل ج ب كان لنا انه نحكم بعضها بج وبعضها بب فيكون ذلك الحكم
ولكن الضرورية الموجبة تنعكس مثل نفسها الكلية الموجبة من المطلقات تنعكس كلية لاحتمال ان يكون المحمول
اعم من الموضوع ولا مطلقة خالية عن الضرورة لاحتمال ان يكون الموضوع ضروريا للمحمول سواء كان
ضروريا له او غير ضروري بل تنعكس ضرورية لا افتراض مطلقة عامة لان موضوع الموجبة لما كون ثابتا على الوجه
المذكور ولان الايجاب المطلق يقتضي ثبوت المحمول للذات الموضوع بالفعل ففي العكس يصير تلك الذات موضوعة
مع المحمول ويصير جهة الاصل جهة المحمول الذي صار موضوعا في العكس الى تلك الذات وجهة ان كانت
الموضوع بالنسبة اليها في الاصل جهة للعكس وكلتاهما مطلقتان فجهة العكس ايضا مطلقة وما ذهب اليه الفاضل الشارح
ان يكون جهة العكس ممكنة بناء على انها لك في الضروري فليس بشي وسيجي انه هو كذلك فان كان الكلي والجزئي
الموجبتان من المطلقات التي لها ضرب من النقيض بيرهن على انها تنعكس جزئية من طريق انه لو لم يكن حينئذ
بعض ب ج فلا شي من ب ج قيل هذا العقد فايدة وقال صاحب البصاير وذلك لانه
الموجبة غير مخصوصة بالمطلقات التي لها ضرب من النقيض وذلك لان جميع المطلقات الموجبة تنعكس الى المطلقة

العامة الجزئية الموجبة والاخص في نقيضها وهو السالبة الدائمة الكلية ينعكس كنفسها الى ما يخالف الاصل او يساويه
هذا التفصيل من انعكاس السالبة الدائمة بين انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة فيلزم الدور واجيب عنه بانه يمكن بيان
انعكاس الموجبة الجزئية بالافتراض فحينئذ لا يكون دورا او نقول الدور في فائدة هذا القيد لئلا يتوهم بيان انعكاس المطلقات بالعكس
السالبة الدائمة الذي لم يبين بعد احترازا عن الدور ومن سوابق ثبت لكن يشكل ما كان نقيض العكس الذي يرجع عن بحثه السالبة الدائمة
وكان عنده انها تطابق السالبة العرفية بناء على ما ذهب اليه في باب التناقض وقد بين ان السالبة العرفية تنعكس كنفسها فاذن
كان عكسها ضدا او نقيضا للاصل لكن في السالبة يكن هذا الكلام مبنيا على ما بعده واعلم ان الخلف لا يفيد العلم الا بعد
على التعيين لانه مبني على نقيض المطلوب المعين فكيف لا يفيد تعيين المطلوب بل يفيد العلم بالصدق مع العكس
ولئن كان اعم منه واعتبر هذا الخلف فانه يطرد مع دعوى الامكان العام بالعكس اطراده مع الاطلاق وانواعه
المطلقات العرفية تنعكس مطلقة عامة وصفية كلاهما والعرفي الوجودية تنعكس وجودية كنفسها وذلك لانا اذا
كل ج ب بالفعل ما دام ج حكمنا بان كل ما يوصف بج فانه يوصف بب لا دائما وذلك لانه جزؤه الاتصاف بج
لب بعض وعام الاتصاف بب بعض فان البعض الذي هو ج انما يوصف بج لا دائما في بعض اوقات اتصافه بب
مطلق بب الوصف وجودي الثابت ومن فائدة لا البطلان لبيان الخلف الابتداء انما يعطيها الكلية
اما المتقدمون على الخلف والعدد التنبيه فقد مكنت لئن يبين الخلف فقط لا دوام الجزء السالبة فلا عكس لها فانه يمكن
لئن لا يكون كل ج ب ثم يكون كل ب ج ليس كل ب ج مثل لئن الحيوان انسان ليس بعض انسان لا يصدق بالفعل وليس بعض
لئن لا يكون شيء منها ضاحكا بالفعل ان … يريد لئن السالبة الجزئية المطلقة بما يكون صادقة وعكسها …
موجبة كلية ضرورية لا سالبة جزئية ومثل يصدق قولنا ليس بعض انسان ضاحكا مع صدق قولنا كل ضاحك بالضرورة
انسان … ولئن يصدق مع … الذي هو السالبة الجزئية فاذن من غير عكس … وقد ذكر الشيخ الرئيس …
الابهري وغيره ان السالبة الجزئية اذا كانت عرفية وجودية فانها تنعكس كنفسها وذلك لانا اذا قلنا ليس
ما دام ج لا دائما حكمنا بالاتصاف شيء بما يصدق … المتعاندين في وقتين مختلفين فاذن البعض يوصف
بب ليس في ج ما دام موصوفا بب لا دائما [اشارة] لا عكس الضروريات والكليات السالبة الكلية الضرورية

فانها

فانها تنعكس مثل نفسها فانه اذا كان بالضرورة لا شيء من ج ب فلا شيء من ب ج والا فليوجد بعض ب ج وفرض ذلك البعض د
البعض ج ب على مقتضى الاطلاق الذي يعم الضروري وغيره وهو لا يصدق السالبة مع السلب الضروري الكلي بل يصدقه وهو محال فما
ادى اليه محال ولكن لئن يتبين ذلك بالافتراض فيجعل ذلك البعض د فيقال بعض د … فقد صار ب … الا ان البيان
بالخلف فاخذ نقيض المطلوب وكان موجبة جزئية ممكنة عامة وهو معنى قوله ثم امكن ان يوجد بعض ب ج وكان انعكاسها
مما لم يبين بعد فلم يبين الكلام عليها بل فرضها مطلقة وهو معنى قوله وفرض ذلك فانما كان ذلك لان هذا الممكن مع
الالزام عن فرض وجوده محال ثم عكس المطلقة على ما بينها من قبل فانعكست مطلقة عامة تناقض الاصل كليته
والكلية تضادها كما في الجزئية بل لزم منها لمكنات … عامة بنا فرض الاصل مطلقا فيلزم الخلف ومعنى قوله … صدقه مع
محال ثم رجع الى المطلوب وقال فلم يكن ما فرضناه ممكنا ممكنا لانا ادى الى المحال وما هو الى المحال محال وهو المراد من قوله
ادى الى المحال وقد تم كلامه ثم انه ذكر ان بيان انعكاس الموجبة الجزئية انما يتأتى بالافتراض لئلا يلزم العلم الى … دور
فكذا والكلية الموجبة الضرورية تنعكس مطلقة نفسها جزئية موجبة لما مر من حكم المطلقة العامة لانه لا يجب ان تنعكس ضرورية فانه
يجب لئن يكون عكس الضروري ممكنا فانه يمكن ان يكون ج كالفعل كل مركوب … بالضرورة حيوان … فلا ضرورة في عكسها
الامكان العام والموجبة الجزئية الضرورية تنعكس … على ذلك القياس … انها تنعكس موجبة جزئية مطلقة
الا فيما لم يفترق في المطلقات بل وصفيها جهة … الذات الموضوع … المطلقة العامة وبعض
… الا انها تنعكس كنفسها ضرورية والشيخ … فاشار الى انها تنعكس … موجبة …
المطلقات ثم اشتغل بالرد فقال ولا كذلك لانه تنعكس ضرورية … الانسان مع الضاحك ثم قال …
… الدائمة … ان العكس ضروري وهو انهم يقولون ذلك العكس … يكون ضروريا
كالاصل او لا يكون فان كان وهو المطلوب والا فلينعكس العكس مرة اخرى الى غير ضروري لان الضروري
… الضروري غير الضروري … فيلزم … الاصل في الجزئية وذلك خلف وهذا غير
صحيح لانه مبني على انه يمكن عكس غير الضروري غير ضروري وهو ليس ببين … الضروري وغير الضروري
… واحد منهما ثم رجع الشيخ الى انتاج المطلوب الذي هو ابطال مذهبهم فقال فتنعكسها … الامكان الاعم

اى إن شمل للضرورة واللاضرورة وإنما قال ذلك لأن المطلوب بيانه كان إيرادها على من زعم أنه ضرورى وكان المراد
ممكن أن لا يكون الضحك ضروريا فى بعض المواد وقال الواجب أن يورد فى المثال ما يشمل الضحك ما ثبت بالبرهان أفراده
قال إنه الإطلاق وإلا علم أن كانت النتيجة غير القضايا مبرهنة وليس قوله إنه لا يمكن الاعم بيانا فكذلك خص
على ما صرح عليه فى ساير كتبه وربما تمسك الفاضل الشارح فى احتمال كون العكس ممكنا وهو قوله
قد يكون ممكنا لا يدخل فى الوجود كما لو فرضنا أن الإنسان لا يصير كاتبا فى مدة وجوده فضعيف وذلك
بيانه فى الأصل فإن الأصل يقتضى ثبوت الكاتب الذى اثبت له الإنسان بالضرورة فإن الكاتب ما لم يكن انسانا
لا يكون انسانا وإلا ثبت إنه إذا ثبت أنه حاصل [illegible] إن قوله جاز أن لا يكون بالضرورة
لا ينعكس لما علمت وشاركها بالضرورة ليس كل حيوان انسانا مع أن كل انسان حيوان ليس بل [illegible] حيوانا
وذلك ظاهر **إشارة** إلى عكس الممكنات وأما القضايا الممكنة فليس يجب لها عكس فى السلب فإنه ليس إذا أمكن
أن لا يكون لا شىء من الناس بكاتب يجب أن يمكن أن لا يكون أحد ممن يكتب انسانا والبعض ممن
يكتب انسانا وكذلك الحال إذا كان فى الممكن الأخص والخاص فإن [illegible] قد يجوز أن ينفى عن شىء وذلك
لا يجوز أن ينفى عنه لأنه موضوعه [illegible] وأما فى الإيجاب فيجب لها عكس ولكن لا يجب أن يكون
فى الممكن الخاص مثل أنه [illegible] يقول إن الشىء إذا كان ممكنا غير ضرورى لموضوعه فإن موضوعه يكون
[illegible] المتحرك بالإرادة ليس أمرا ممكنا للحيوان وكيف الحيوان ضرورى له ولا يلتفت إلى ما يتكلف
قوم فيه بل [illegible] إن الإمكان ينعكس فى الإيجاب بالإمكان الأعم والأظهر [illegible] يكون شىء منه
بضرورة على ما علمت لا شىء منه [illegible] الضرورة [illegible] وربما قال قائل إنكم لا تعكسون
السالبة الممكنة الخاصة وقوتها قوة الموجبة فنقول إن السبب فى ذلك أنها أعنى الموجبة إنما تنعكس إلى
موجبة [illegible] الإمكان الأعم فلا يحفظ الكيفية ولو كان يلزم عكس [illegible] الممكنة الخاصة [illegible]
إلى السالبة [illegible] والكيفية [illegible] العكس ولكن ذلك غير واجب وقوم يدعون للسالبة الجزئية الممكنة عكسا بسبب
انعكاس الموجب الجزئى الذى فى قوته وحسبانهم أن ذلك يكون خاصا بها ويعودوا إلى السالب وظنهم باطل

قد تحقق

قد تحقق ما سمعته ومن هذا المثال قولنا يمكن أن يكون بعض الناس ليس بضحاك ولا يمكن أن يكون بعض ما هو ضحاك
قوله ولا يلتفت إلى تكلفات قوم فيه يريد به قول بعض الفضلاء فى بيان أن الممكنة الخاصة تنعكس كنفسها
كل حيوان يمكن أن لا يكون نائما فمن جهة ما هو نائم فبعض ما هو نائم فهو من جهة ما هو نائم يمكن أن لا يكون حيوانا لأن
حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم حتى يكون له ضرورية من تلك الجهة فورد عليه الشيخ بأنه مغالطة لأنه لو لا
قوله من جهة ما هو نائم أخذ جزءا من المحمول فى الأصل والعكس جميعا لو كان كذلك لبطل أمر الموضوع فى
ولصار العكس فبعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم يمكن أن لا يكون حيوانا وقد يكون كاذبا لأن النائم من جهة ما هو
نائم لا يكون حيوانا ولا شيئا آخر غير النائم وإذا ثبت بيانا فلان هذا المثال ولكن كان خاصا وهو لا يفيد المطلوب لأن انعكاس
القضية فى مادة واحدة لا يقتضى انعكاسها مطلقا بل عدم انعكاسها فى مادة يقتضى عدم انعكاسها مطلقا قوله
ربما قال قائل إنكم لا تعكسون السالبة الممكنة الخاصة إشارة إلى مذهب بعض القدماء فإنهم حكموا بأن الكلية منها تنعكس
جزئية لأنها فى قوة موجبة أو هى منعكسة موجبة ممكنة جزئية وإنما حكموا بأنها لا تنعكس [illegible] لأن العكس [illegible]
شرط بقاء الكيفية على ما وقع عليه الاصطلاح ولعل القائلين بانعكاسها اتخذوا ذلك لظنهم أن عكسها
قوة سالبة ممكنة جزئية وقد غلطوا فيه لأن الموجبة الممكنة الخاصة لا تنعكس ممكنة خاصة بل عامة [illegible] موجبتها
فى قوة سالبتها وقوله قوم يدعون للسالب الجزئى الممكن عكسا إشارة إلى البعض [illegible] وباقى الفصل ظاهر

النهج السادس إشارة إلى القضايا من جهة ما يصدق بها ونحو ذلك

لما فرغ من بيان الأحوال الصورية للقضايا شرع فى بيان أحوالها المادية فإنها كان [illegible] البحث [illegible] تتعلق
بالقضايا المفردة متقدم على البحث عن صور الأقوال المؤلفة من القضايا ومواد [illegible] من حيث ما يصدق [illegible]
عن حال مواد [illegible] من جهة ما [illegible] التصديق [illegible] من حيث إن [illegible] الأفعال [illegible]
قوله أصناف القضايا المستعملة فيما بين القوم القائسين ومن يجرى مجراهم أربعة مسلمات ومظنونات وما معها
ومشبهات بغيرها ومخيلات يريد بمن يجرى مجرى القائسين مستعملى الاستقراءات والتمثيلات [illegible]
لأن القضية إما أن يصدق بها أو تأثيرها غير التصديق [illegible] الأول [illegible] إما أن يقتضى تصديقا جازما أو غير جازم

والجازم لا لشبه يكون لسبب الطالب للشبه او ما يكون من بسبب المسلمات وما يكون لا بسبب المشبهات بغيرها
هو المظنونات وما معها هو المشهورات في بادي الراي والمقبولات من وجه وما لا يقتضي تاثيرا غير التصديق
فهو المخيلات وما لا يقتضي تصديقها ولا تاثيرا الا ليستعمل لعدم المغايرة فهو فالمسلمات لا معتقدات
ولا ماخوذات وذلك لان التركيب لا لشبه يكون من تقاعل الصدق او من خارج قوله والمعتقدات
تكون الواجب قبولها والمشهورات والوهميات وذلك لان الحكم لا لشبه يعتبر فيه المطابقة للخارج او لا يعتبر
فان اعتبرت وكان مطابقا قطعا فهو الواجب قبولها والا فهو الوهميات وان لم يعتبر فهو المشهورات
قوله فالواجب قبولها اوليات ومشاهدات ومجربات وما معها من الحدسيات والمتواترات وقضايا قياساتها
معها وذلك لان العقل اما ان لا يحتاج فيه الى شيء غير تصور طرفي الحكم او يحتاج والاول هو الاوليات
لا يخلو اما ان يحتاج الى ما ينضم اليه ويعين على الحكم او ينضم الى المحكوم عليه او اليهما معا والاول هو
والثاني لا يخلو اما ان يكون تحصيل ذلك الشيء بالآلات او لا يكون وما بالآلات لا بد ان يكون بالحس
والاول هو الحدسيات والثاني لا يخلو المبادي من العلوم الحكمية والبراهين الكتابية وهو القضايا القياسات معها
وما يحتاج فيه الى الكلي اما ان يكون من شانه ان يحصل بالاحساس وهو المتواترات والا لا يكون وهو
المجربات فهي ستة اقسام وظاهر كلام الشيخ يقتضي انه جعلها اربعة اقسام احدها ما لا يحتاج فيه العقل الى شيء
غير تصور طرفي الحكم وهو الاوليات وثانيها ما يستعان فيه بالحس وهو المشاهدات وثالثها ما يحتاج
الى غير تصور الطرفين وهو الحدسيات والمجربات مع ما معها من الحدسيات والمتواترات غير
القضايا التي قياساتها معها ولا نظائرها المكتسبة فليس يقع في المبادي واعلم ان هذه التقسيمات
ليست بذاتية فان الاقسام قد يتداخل بالاعتبارات كما ستعرفه ولذلك جعلها الشيخ اصنافا لا انواعا
قوله فلنبدأ انتبوا لتعرف الواجب قبولها وانواعها من حيث الجملة فاما الاوليات فهي القضايا التي يوجبها
العقل الصريح لذاته ولغريزته لا بسبب من الاسباب الخارجة عنه فانه كلما وقع للعقل التصور لحدودها بالكنه
وقع له التصديق فلا يكون للتصديق فيه توقف الا على وقوع التصور والفطانة للتركيب ومنها ما هو

المحكوم عليه

على الكون ... واضح تصور لحدوده ومنها ما ربما خفي وافتقر الى تامل لخفاء في تصور حدوده فانه اذا التبس التصور التبس التصديق
وهذا القسم لا يتبرع على الاذهان المستعدة النافذة في التصور الحكم الذي ... علته ... انما ... من النفس
ذلك الحكم الصريح مثل الواحد في نفسه الذي ... بغيره قوله فكل حكم عرف علته فهو يقيني وما لا يعرف علته
فليس يقيني سواء كان ... العقلية وقد يكون اجزاء القضية وقد يكون شيئا خارجا عنها والاول هو الحكم
الاول الذي يوجبه العقل الصريح لنفس تصور اجزاء القضية لا لسبب خارج فان كانت اجزاء القضية جلية الارتسام
فهو واضح للكل وان لم يكن كذلك فهو واضح لمن تكون جلية عنده غير واضح لغيره وانما التوقف العقل في الحكم الاولي لعدم
الاجزاء فهو لاجل النقصان الغريزة كما يكون للصبيان والبله ولان التدنس العقلي بالعقائد المضادة الاولية كما يكون لبعض
العوام والجهال قوله واما المشاهدات فكالمحسوسات وهي القضايا التي انما تستفيد التصديق بها من الحس
... بانها مضيئة وحكمنا بان النار حارة وكحكمنا بالاعتبارات ... بان لنا فكرة وان لنا
خوفا وغضبا واننا نشعر بذواتنا وبافعال ذواتنا ... الحكم بان النار حارة
... والقضايا الاعتبارية ... والثالث ما يحدث ...
... الحكم بان كل نار حارة ... حكم عقلي مستفاد من العقل
المجربات ذلك الحكم والوقوف ... المجربات ... قوله واما المجربات فهي قضايا واحكام تتبع مشاهداتنا
تكرر ... تكرارا ... شك في ... انه ... في وجوده
... قضايا ... قياس خفي ...
بين الفرق ... تجربة ... التجربة ... الاتفاق ... الاحوال الاكثرية
التجربة المجربات يحتاج الى امرين احدهما المشاهدة المتكررة والثاني القياس الخفي وذلك ... لم
المتكرر على نهج واحد لا يكون اتفاقيا فاذا ... فيحصل ... السبب
ثابت ذلك ... علم حصول ... قطعي وذلك لان العلم ... السبب ...
العلم بوجوب ... وبين التجربة والاستقراء ان التجربة تقارن ... القياس ... التجربة قد

يكون كلية وذلك عند ما يكون تكرارا لوقوع بحيث لا يحتمل معه اللاوقوع وقد يكون اكثريا وذلك عند ما يترجح
مع تجويز اللاوقوع وقد يكون حكم واحد مجربا بالكلية عند شخص واكثريا عند آخر وغير مجرب اصلا عند ثالث ولا يمكن اثبات
المجربات للمنكر الذي لم يحصل التجربة قوله وليس على المنطقي انه يطلب السبب في ذلك بعد ان لا يشك في وجوده
على ما ينبغي للناظر كيف [illegible] الا اسبابها فالمجربات عند المنطقي من المبادي وعند الفلسفي ليست
المبادي قوله وينضاف اليه احوال اسبابه فينعقد التجربة اقول اذا تكررت مشاهدة شيء [illegible]
في زمان بعينه او مكان بعينه او على وجه معين او مع شيء لا غير فالحكم الكلي انما يحصل مقيدا بتلك القيود
ولا يحصل مطلقا عنها البتة وذلك كمن شاهد ان كل مولود بالزنج فهو اسود فحكم لذلك حكما كليا وليس له ان يحكم
بان كل مولود اينما كان فهو اسود ومن يغفل عن الفرق بين ما يقارنه بالذات وبين ما يقارنه بالعرض فكثيرا
يغلط فالحاصل ان التجربة تعطي الحكم الكلي مقيدا والعقل المجرد هو الذي يعطيه مطلقا كما ان الحس هو الذي يعطي
جزئيا قوله ومما يجري مجرى المجربات الحدسيات وهي قضايا سبب الحكم بها حدس من النفس قوي جدا تزول معه الشك
واذعن له الذهن فلو ان جاحدا جحد ذلك لانه لم يتول الاعتبار الموجب لقوة ذلك الحدس [illegible] على سبيل
المناكرة لم يثبت لذلك التحقق له ما تحقق عند الحادس مثل قضائنا بان نور القمر مستفاد من الشمس لهيئات تشكل
فيه ومنها ايضا قياسية وهي شديدة المناسبة للمجربات [illegible] تجري مجرى المجربات في الامرين المذكورين
اعني تكرار المشاهدة ومقارنة القياس الخفي الا ان السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات
معلوم بالوجهين وانما يوقف عليه بالحدس لا بالفكر فان المعلوم بالفكر هو العلم النظري وليس من المبادي
وثانيها الفرق بين الحدس والفكر في النمط الثالث ولما كان السبب معلوما في المجربات من جهة
السببية فقط كان القياس المقارن لجميع المجربات قياسا واحدا والمقارن للحدسيات لا يكون كذلك فانها
مختلفة جدا لاختلاف العلل في ماهياتها وايضا الحدسيات يختلف الاقتناع بها بالنسبة الى الاشخاص كالمجربات ولكنه
اثباتها لغير الحادس ولذلك تقدم في المبادي قوله وكذلك القضايا المتواترة وهي التي تسكن اليها النفس
سكونا تاما يزول معه الشك لكثرة الشهادات مع امكانه بحيث يزول الريبة عن وقوع تلك

الشهادات على سبيل الاتفاق والتواطؤ وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة ووجود جالينوس او اقليدس وغيرهم ومن حاول ان
يحصر عدد الشهادات في مبلغ عدد فقد احال فان ذلك ليس متعلقا بالعدد ولا يوثر النقصان والزيادة فيه فالحكم
في المبلغ يقع معه اليقين فاليقين هو القاضي بتوافي الشهادات لا عدد الشهادات وهي ايضا لا يمكن ان يقع
جاحدها او يسكت بكلام الشهادات قد يكون قولية وقد لا يكون كالامارات والرجوع فيه الى حصول
اليقين وزوال الاحتمال الموثوق بعدم مواطاة الشهداء او امتناع اجتماعهم على الكذب [illegible]
نقل الحديث [illegible] الى انه يحصل بشهادة الرواة من الثقات [illegible] واعلم ان المتواترات ايضا تشتمل على
تكرار وقياس لان الحاصل بالتواتر هو علم ضروري [illegible] لانه يحصل بالاحاد [illegible] ولذلك لا يعتبر المتواتر الا فيما يستند الى
الشاهد [illegible] فحكم المتواترات حكم المحسوسات ولذلك لا يقع في العلوم بالذات قوله ومنها القضايا التي قياساتها معها
في قضايا انما يصدق بها لاجل وسط لكن ذلك الوسط ليس مما يعزب عن الذهن فيحتاج فيه الذهن الى الطلب بل كلما احضر
بالبال حد المطلوب حضر الوسط مثل قضائنا بان الاثنين نصف الاربعة وقد استقصينا القول في تعديد اصناف القضايا
الواجب قبولها مما يكون الاعتقادات من جملة [illegible] ومن هنا فطرية القياسات والقياس في قولنا الاثنين نصف
الاربعة ان الاثنين عدد قد انقسمت الاربعة اليه والى ما يساويه وكل ما ينقسم عدد الى ما يساويه فهو نصف ذلك العدد
قوله فاما المشهورات من هذه الجملة فمنها ايضا هذه الاوليات ونحوها مما يجب قبوله لا من حيث هو واجب قبولها بل من حيث
عموم الاعتراف بها ومنها الاراء المسماة بالمحمودة وربما خصصناها باسم المشهورة اذ لا عمدة لها الا الشهرة وهي اراء
لو خلي الانسان وعقله المجرد ووهمه وحسه ولم يؤدب بقبول قضاياها والاعتراف بها ولم يمل الاستقراء الظني القوي الى
حكم لكثرة الجزئيات ولم يستدع اليها ما في طبيعة الانسان من الرحمة والخجل والانفة والحمية وغير ذلك لم يقض بها
الانسان طاعة لعقله او وهمه او حسه مثل حكمنا بان سلب مال الانسان قبيح وان الكذب قبيح لا ينبغي ان يقدم عليه ومن
هذا الجنس ما يسبق الى وهم كثير من الناس وان صرف كثيرا منهم عنه الشرع من قبح ذبح الحيوان اتباعا لما في الغريزة من الرقة لمن يكون
غريزته كذلك وهم اكثر الناس وليس شيء من هذا يوجبه العقل الساذج ولو توهم الانسان نفسه وانه خلق دفعة تام العقل ولم
يسمع ادبا ولم يطع انفعالا نفسانيا او خلقيا لم يقض في امثال هذه القضايا بشيء بل امكنه ان يجهله ويتوقف فيه وليس

لكنها ليست صادقة بأن الكل أعظم من الجزء ومن المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة وإذا كانت صادقة ليست
الأوليات ونحوها إذ لم يكن بينة الصدق عند العقل الأول إلا بنظر وإن كانت محمودة عنده والصادق غير
والكاذب غير الشنيع ورب شنيع حق ورب محمود كاذب فالمشهورات إما من الواجبات وإما من التأديبات الصلاحية
وما يتطابق عليها الشرائع الإلهية والخلقيات والانفعاليات والاستقرائيات وهي الآراء المسماة بالمحمودة والاصطلاحيات
صادقة وكلها كما أن المعتبر في الواجب قبولها كونها مطابقة لما عليه الوجود فالمعتبر في المشهورات كون الآراء عليها مطابقة
فبعض القضايا أولي باعتبار ومشهور باعتبار والفرق بينها وبين الأوليات ما ذكره الشيخ من أن العقل الصريح [illegible]
لا يشعر غير تصور طرفي الحكم إذا حكم بالأوليات من غير توقف والحكم بها للحكم بها ومنها ما يحتاج في الحكم بها إلى شعور زائد [illegible]
ولذلك يتطرق التغير إليها دون الأوليات فإن الكذب قبيح مستحسن إذا اشتمل على مصلحة عظيمة والكل لا يستصغر بالقياس
إلى جزئه وفصل من أصحاب الشهرة أسباب منها كون الشيء محتاجا جليا كقولنا العقلاء لا يتمنعان [illegible] ومنها ما
الخوف الجلي وتمامه فيه [illegible] فيكون مشهورا مطلقا وحقا مع ذلك الغير كقولنا حكم الشيء حكم شبيهه وهو حق لا مطلق
ولكن فيما هو شبيه ومنها كونه مشتملا على مصلحة شاملة للعموم كقولنا العدل حسن وقد يعبر عنها بالشرائع الغير
المكتوبة فإن المكتوبة منها ربما لا يعم الاعتراف بها وإلى ذلك أشار الشيخ بقوله وما يتطابق عليها الشرائع الإلهية
ومنها كون بعض الأخلاق والانفعالات مقتضية لها كقولنا الذب عن الحرم واجب وإيذاء الحيوان لا لغرض
قبيح ومنها ما يقتضيه الاستقراء كقولنا العلم بالمتقابلات واحد لكونه بالمتضادات واحدا والمتضايفات وغيرها
كذلك وشرك الجميع أنها لا تكون مشهورة عند الكل كقولنا الإحسان إلى الآباء حسن وعند الأكثر كقولنا
الله واحد أو عند طائفة كقولنا التسلسل محال وهو مشهور عند بعض أهل النظر والآراء المحمودة هي التي تقتضيها
المصلحة العامة والأخلاق الفاضلة وهي الخلقيات وقد يتناول المشهورات كقولنا الحيوة مؤثرة
باعتبار والموت الشهداء أمور باعتبار [illegible] وأما القضايا الوهمية الصرفة فهي قضايا كاذبة إلا أن
الوهم الإنساني يقضي بها قضاء شديد القوة لأنه ليس يقبل ضدها ومقابلها بسبب أن الوهم تابع للحس فما لا يوافق
المحسوس لا يقبله الوهم ومن المعلوم أن المحسوسات إذا كان لها مبادئ وأصول كانت تلك قبل المحسوسات

ولم يكن

ولم يكن محسوسة ولم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات فلم يمكن أن يتمثل ذلك الوجود في الوهم ولهذا لا يكون الوهم مساعدا
للعقل في الأصول التي تنتج وجود تلك المبادئ فإذا انتهيا معا إلى النتيجة نكص الوهم وامتنع عن قبول ما سلم موجبه
وهذا الضرب من القضايا أقوى في النفس من المشهورات التي ليست بأولية ويكاد يشاكل الأوليات ويدخل في المشبهات
بها وهي أحكام النفس في أمور متقدمة على المحسوسات أو أعم منها على نحو ما يجب في المحسوسات [illegible]
[illegible] في المحسوسات مثل اعتقاد المعتقد أنه لا بد من خلاء ينتهي إليه الملاء إذا تناهى وأنه لا بد في كل موجود من أن يكون
مشارا إلى جهة وجوده ومن الوهميات ما لولا مخالفة السنن الشرعية لها لكانت تكون مشهورة وإنما تثلم في شهرتها
الديانات الحقيقية والعلوم الحكمية ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه في دفع ذلك لشدة استيلاء الوهم على [illegible] مما يدفعه بفهم
الوهم ولا يقبله إذا كان في المحسوسات أنه مدفوع منكر وهو مع أنه باطل شنيع ليس بمشهور بل يكاد أن يكون الأوليات
والمعقولات التي لا تزاحم [illegible] مشهورة ولا ينعكس فقد وقعنا من أصناف المعتقدات من جملة المسلمات أحكام الوهم
في المحسوسات حقة يصدقها العقل فيها ويطابقها لكانت تجري مجرى المشاهدات شديدة الوضوح لا يكاد يقع فيها اختلاف
إلا أنه [illegible] في المعقولات الصرفة إذا حكم بأحكام كأحكامها في المحسوسات تكون كاذبة تكذبه العقل فيها ويأتي بمقدمات لا ينازعه فيها
[illegible] ويأتي بها على صورة معتبرة عنده فينتج ما يناقض الوهم ويكابر الوهم في الامتناع من قبول النتيجة بعد قبول
المقدمات مع التأليف المقتضي لها إياها لمنافرتها وأحكام الوهم فيها أي في مسائل الوهميات الصرفة في تلك المعقولات
إما أمور جزئية هي مبادئ المحسوسات وإما أمور كلية بعضها معقولة وهو معنى قوله في أمور متقدمة على المحسوسات أو أعم منها
ويكون أحكامه عليها على وجه يمتنع أن يكون عليها كالحكم بأن كل موجود ذو وضع فإنه يمتنع أن يكون لبعض
الموجودات ذلك وعلى وجه يجب أن يكون في المحسوسات كالحكم بأن كل محسوس يجب أن يكون ذا وضع [illegible]
فإنه يظن أن عدم [illegible] المحسوسات مما نحو خلاف قوله ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه في دفع ذلك أي
لا يكاد من دفع عن القبول بالكلام [illegible] أن يقاوم نفسه فيه إلى خلاف ما يقتضيه وهو قوله على ما يدفعه الوهم
[illegible] فإذا كان في المحسوسات منه مدفوع منكر تريد بما ذكرنا وهو مع أنه باطل شنيع ليس بمشهور وذلك لأن أحكام
الوهم مشهورة في الأكثر لأنها من المحسوسات [illegible] والمحفوظات [illegible] مقبولات ومن التقريرات

ما يكره

[illegible]

فاما المقبولات من جملة المأخوذات فهي آراء مأخوذة عن جماعة كثيرة من اهل التحصيل او من نفر او من امام
يحسن به الظن ولا التقريرات فانها المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب التي يلزم قبولها [illegible]
بها في مبادي العلوم لا مع استنكار او [illegible] مصادرات ولا مع مسامحة او طيب نفس في الاصول الموضوعة
ولهذا موضع نظر هي التي يقبل الحكم بها ولا التي لا يقبل بل الحكم بها الغرض ما فالاولى مقبولات لا تحصل جماعة
كما عن [illegible] طبيعية خاصة او عن نفر كاصول الارصاد عن اصحابها او عن [illegible] كالحكم الشرايع
والسنن او عن حكيم كاحكام [illegible] بقراط في الطب او عن شاعر كابيات تورد شواهد او يكون مقبوله من غير
لنسبة الى معقول عنه كالامثال السائرة وقيل المأخوذات التي [illegible] من هو على مرتبة [illegible] المقبولات
او من [illegible] في مرتبة وهي الموضوعات في مبادي العلوم او من هو مقابل [illegible] الواقعة في المجادلات [illegible]
بها التقريرات والباقي ظاهر وكذا المظنونات [illegible] وقضايا [illegible] المحتج بها [illegible]
يحكم فيها مع [illegible] الظن من دون ان يكون جزم العقد [illegible] مقابلها وصنف من جملتها المشهورات
[illegible] في بادي الراي غير المتعقب [illegible] تعارض [illegible] فتشتغل [illegible] الظن الذي [illegible] مظنونة اولو [illegible]
المشهورة [illegible] وكان النفس [illegible] لها [illegible] تطلع عليها فان رجعت الى ذاتها [illegible] ذلك الا في [illegible]
او تلذ بها واعتبر الظن [illegible] من النفس مع شعور [illegible] المقابل [illegible] المقدمات [illegible] القابل [illegible]
[illegible] وقد تدخل المقبولات في المظنونات اذا كان الاعتبار من جهة [illegible] يقع هناك مع شعور
بالمقابل وقد ذكر في صدر الكتاب ان الظن يطلق تارة بازاء اليقين على الحكم الجازم المطابق [illegible]
[illegible] كاعتقاد المقلد [illegible] الجازم غير المطابق [illegible] المركب [illegible] الراجح [illegible]
مع تجويز الطرف الآخر [illegible] ويطلق [illegible] على الاخير [illegible] الاقسام وحده [illegible] المظنونات
[illegible] الا [illegible] ان كان [illegible] في الحج الخطابية [illegible] بها [illegible]
والمرجح قد يكون [illegible] غير حقيقية وقد يكون استناد الصادق [illegible] وقد يكون غير ذلك [illegible] المشهورات [illegible]
والثالث [illegible] المقبولات [illegible] انما [illegible] باعتبار [illegible] المظنونات [illegible] وان كان [illegible] المظنونات
من حيث [illegible] المظنونات [illegible] الذي يكون [illegible] المرجح [illegible] المظنون [illegible]

المشهورات والمقبولات قسمان [illegible] قسمان للمظنونات باعتبار [illegible]
[illegible] باعتبار [illegible] الاعتبار الاول الشهرة والقبول [illegible] الاعتبار الثاني ترجيح احد
الطرفين مع تجويز [illegible] مقابله

[illegible] المعتبر [illegible]

التجربيات

التجربيات لاكثرية [illegible] من المتواترات والحدسيات [illegible] اليقينية منها وقد [illegible] العلم [illegible]
[illegible] مظنونا والمشهورات [illegible] بعد جهد [illegible] الوكان [illegible] مظنونات
بالتبادر [illegible] الذي [illegible] الخصوم المقابلة منه خارج [illegible] فانه مظنون من حيث انه
[illegible] مع الخصوم [illegible] بحكمه [illegible] كون ذلك [illegible] مظنون [illegible] من حيث انه [illegible] لو كان
لا [illegible] قوله ولا المشبهات [illegible] من الاوليات [illegible] المشهورات [illegible]
[illegible] يكون [illegible] بتوسط اللفظ [illegible] بتوسط المعنى والذي يكون بتوسط اللفظ [illegible] ان يكون اللفظ [illegible] واحدا
والمعنى مختلفا وقد يكون المعنى مختلفا [illegible] اللفظ [illegible] يكون في الموضوع [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] اذا [illegible] المعنى [illegible] عند العقل وقد يكون [illegible] اللفظ [illegible]
كقول القائل غلام حسن [illegible] او [illegible] اختلاف [illegible] حروف الصلات [illegible]
بالتركيب [illegible] معلوم [illegible] في العلم [illegible]
وقد يكون [illegible] اللفظ [illegible] وقد يكون على وجود [illegible]
الفروع [illegible] ان [illegible] فيظن ان كل [illegible]
[illegible] الاستقراء [illegible] فيظن ان حكم اللازم حكمه [illegible] ان يكون [illegible] متكلف [illegible]
ان [illegible] او [illegible] على سبيل الغرض [illegible] الحكم على [illegible]
[illegible] من جهة [illegible] وبالجملة [illegible] النقيض [illegible] كالاولى [illegible]
[illegible] شبيهة [illegible] اللفظية والمعنوية وقد يعتبر المخيلات التي شبيهة بالاوليات فقد يقع
المغالطات [illegible] المشهورات فقد يقع [illegible] من [illegible] لفظية او معنوية واللفظية [illegible]
[illegible] اللفظ المفرد [illegible] الداخلة فيه [illegible]
[illegible] المركب [illegible] يحتمل على معنيين او في وجود التركيب [illegible] المركب [illegible]
او غير المركب [illegible] المعنى مختلفا [illegible] اللفظ المفرد [illegible]

[illegible]

[illegible]

وثانيها ما يقع في التركيب وهو القسم الرابع وقد يرجع الى ما يكتنف [illegible] بسبب في العوارض التي لم تذكر ولما كان [illegible]

كقولنا غلام حسن [illegible] فان الغلام لكنه [illegible] يكون مضافا الى حسن ويمكن ان يكون موصوفا به [illegible]

احدهما عن الاخر عند التركيب والى ما [illegible] كما [illegible] في دلائل الصلات وثالثها ما يكون [illegible] تقريب

اللفظ وهو القسم الثاني من الستة المذكورة [illegible] القول قد يكون على وجوه اخر [illegible] الاقسام المعدودة

فقد يكون جميعها [illegible] في المغالطات [illegible] ما يتعلق بالقضايا المفردة واما ما يتعلق بالمؤلفة

والاول ثلثة اولها ايهام العكس كقولنا كل ابيض ثلج ان الثلج ابيض وثانيها سوء اعتبار الحمل كقولنا ان [illegible]

مطلقا لكونه موجودا بالقوة [illegible] اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات [illegible] يكون [illegible]

او عارضا [illegible] مكلف [illegible]

ما [illegible] عارض [illegible] كقولنا السقمونيا يبرد لانه يزيل السخن [illegible] يزيل المسخن ان يبرد [illegible]

بما وقع منه على سبيل العرض [illegible] بالذات من جهة [illegible] النتيجة [illegible]

والاربعة [illegible] المتعلقة بالمؤلفة وجميع المسائل في مسئلة [illegible] والمصادرة على المطلوب

وسوء التبكيت [illegible] وبالجملة كل ما يروج من القضايا باطلا انما [illegible] التصديق [illegible]

الحال او قريب [illegible] جميع انواع الغلط [illegible] واما [illegible] المخيلات [illegible]

قضايا [illegible] النفس [illegible] من قبض او بسط [illegible] التصديق [illegible]

بفعل قولنا [illegible] النفس [illegible] العسل مرة متهوعة [illegible] النفس [illegible]

يقدمون ويحجمون عما يفعلونه [illegible] اقداما واحجاما صادرا عن هذا التخيل [illegible]

ولا الظن **تنبيه** والمصدقات من الاوليات [illegible] المشهورات [illegible] المخيلات [illegible] النفس

قبضها او [illegible] عليها [illegible] مشهورة باعتبار [illegible] جميع [illegible]

[illegible] المشهورات [illegible] الواجب [illegible] يكون لا محالة [illegible] التحرك [illegible]

اما لجودة [illegible] وقوة صدقها او قوة شهرتها او حسن محاكاتها [illegible] المخيلات [illegible]

تحرك النفس [illegible] الخارجة عن التصديق [illegible] الناس [illegible] التصديق [illegible]

والناس يقدمون ويحجمون عما يفعلونه ويعاقدونه اقداما واحجاما صادرا عن هذا التخيل ولا الظن [illegible]

في الحروب [illegible] الاستحاحة والاستعطاف [illegible] والتخييل [illegible] اللفظ فقط [illegible] الموجودة [illegible]

[illegible] المعنى فقط او هو لقوة صدقها او شهرتها [illegible] وذلك [illegible] حسن المحاكاة فان [illegible] النفس [illegible]

[illegible] عن التصديق [illegible] والمحاكاة [illegible] والمطابقة وقد يكون [illegible]

[illegible] ان التسليم [illegible] احوال القضايا من حيث [illegible] وضعا [illegible]

التسليم [illegible] الاول [illegible] ما كان من اتفاق الجمهور [illegible] ما كان من اتفاق الخصم [illegible] التسليم [illegible]

حيث [illegible] وضعا [illegible] الوضع بالمعنى الاعم من التسليم كما ذكره في اول الكتاب [illegible]

من ان الوضع [illegible] تسليم الجمهور [illegible] تسليم [illegible] **النهج السابع وفيه الشروع في التركيب الثاني الذي**

للحجج [illegible] القياس والاستقراء والتمثيل [illegible] الحجج [illegible] فيه الى العقول [illegible] التسليم [illegible]

[illegible] المتعلم [illegible] القياس [illegible] الاستقراء [illegible] التمثيل [illegible]

[illegible] المطلوب [illegible] لا يمكن ان يكون كل قضية مطلوبة [illegible]

[illegible] ان يكون مطلوبة بل [illegible] المبادي [illegible] المطالب [illegible] فيها الى العقول [illegible] التسليم [illegible]

قبولا [illegible] الاوليات [illegible] المقبولات [illegible]

[illegible] ولا غيرها [illegible] قد يكون [illegible] المشهورات [illegible]

[illegible] الشهرة [illegible] البيان [illegible]

[illegible] غير مقبولة [illegible] البيان [illegible] التسليم [illegible]

[illegible] العلوم [illegible] الاعتبار الاول [illegible] مطلوب

[illegible] التسليم [illegible] اليه [illegible]

[illegible] المطلوب [illegible] ضرورة [illegible]

[illegible] المطلوب

وهذا القياس اعني العكس هو الاستقراء ولهذا لم يكتف بالاشتمال في البعد وان شملهما [illegible] والتمثيل انما قال في اصطلاح

ولم يعتبروا النوادر لان الحجة الواحدة قد يكون قياسا باعتبار واستقراء باعتبار كالقياس المعلى المنتج مساواة

التام وكذلك ربما يكون التمثيل بحقيقته او يكون ذكر الامثال فيه حشوا ككثير الاستقراء والتمثيل اذا اطلق

تبعا على ما جرى منها مجرى القياس في افادة اليقين ومنها مع الاستقراء الذي ذكره الشيخ [illegible] بالاستقراء وبه

في المحاورات العلمية وذلك لان الاستقراء الذي ليس في الاقسام حجة لاعتبار التام فقد يقع في البراهين والذي

الاستقراء وهو غير اطلاقه انه يسمى في الشهرة فقد يقع في الجدل والخطابيات اما التمثيل اذ ليس على اكثر الاقسام

الاستقراء وهو ليس استقراء المحقق به ويستعمل في سائر الصناعات ومنها مع التمثيل [illegible] كالقياس الفراسي كالتمثيل

من الجامع اذ ليس التمثيل لحقيقته لكن الظنية والتخيلات [illegible] الاستقراء والاستقراء التام [illegible]

التمثيل بالاستقراء الذي يسمون وهو التمثيل نفس قوله فاما الاستقراء فهو الحكم على كلي بما وجد في جزئياته كقولنا

بان كل حيوان يحرك عند المضغ فكه الاسفل استقراء الناقص على العادات البشرية والطرد والاستقراء غير موجب للعلم [illegible]

فانه ربما كان ما لم يستقرأ بخلاف ما استقرئ مثل التمساح في هذا المثال ربما كان المختلف فيه المطلوب بخلاف في حكم جميع

الاستقراء والقياس كلها فان بعد الاصغر والاوسط فالقياس لمن يقول كل انسان وفرس وطائر حيوان وكل حيوان

يحرك فكه الاسفل والاستقراء الذي يقول كل حيوان فاما انسان او فرس او طائر وكلها كما يحرك فكه الاسفل فكذلك يقع

جهة الصغرى والاستقراء والتمثيل على اكثر الاقسام وغيره ناقص ومع الاكثر يقع مطلقا على الناقص وهو الذي [illegible] المستلزم

وهو لا يفيد غير الظن فاستعماله في البرهان مغالطة وفي الجدل ليس على الطرد ولا للمنع الا بايراد النقض وقد [illegible]

ظاهر قوله واما التمثيل فهو الذي يعرفه اهل زماننا بالقياس وهو ان يحاول الحكم على شيء بحكم موجود في شبيهه وهو

على جزئي مثلا في جزئي اخر يوافقه في معنى جامع واهل زماننا يسمون المحكوم عليه فرعا والشبيه اصلا والمعنى المشترك علة [illegible]

وهذا ايضا ضعيف والدلالة لمن يكون المعنى الجامع هو سبب العلة لكون الحكم في الاصل [illegible] بعض المتكلمين والفقهاء

يستعملون التمثيل الا المتكلمين فيقولون في قولهم السماء محدثة لكونها متشكلا كالبيت ويسمون البيت [illegible] والعموم

مقارنة هذا والسماء غايبا والمشكل معنى جامعا والحكم محدثا ولا بد في التمثيل التام من هذه الاربعة والفقهاء [illegible]

والمحدث حكما د

الا في

الا في اصطلاحات مع اذ اورد التمثيل الصورة القياس صار هكذا السماء متشكل وكل متشكل فهو محدث كالبيت [illegible]

الكبرى واورد انواع التمثيل الخالص عن الجامع ثم الاشتمال على جامع عدمي ووجودي لانه كان الجامع فيه علة الحكم ويثبتون

تعليله به تارة بالطرد والعكس وهو التلازم وجودا وعدما وهو يمنع انه لا يقتضي كون كل واحد منهما علة للاخر [illegible]

لان التلازم لو صح لما وقع في ثبوت الحكم في الفرع شك وتارة بالتقسيم والسبر وهو ان يقول علة الحكم اما كون البيت

متشكلا او كونه كذا او كذا ثم يبطل ما يوجد سوى الشكل من الاقسام الا كونه متشكلا فيعلل به وهو [illegible] لا يكون اولا يكون

الحكم معللا وثانيا كحصر الاقسام وثالثا بانحصار المردودات ثانيا فان فرضنا ما ذكرت [illegible] تسلم [illegible]

لان الجامع ربما يكون علة للحكم في الاصل لكونه اصلا دون الفرع او ربما [illegible] قسمين يكون احدهما علة الحكم ايهما

ويوجد دون الثاني وقد اختص الاصل بالاول ثم لا يصح كون الجامع علة في الفرع كان الاكمل [illegible] والتمثيل الاصطل

[illegible] استعمال التمثيل في الخطابة ثم الشعر [illegible] باعتبار الشيخ [illegible] العمدة في

[illegible] القياس [illegible] الفاظ مستعملة وقد

يكون بالتكرار [illegible] القول السمعي [illegible] والذهن للاذكى [illegible] الاشتراك

او التشابه [illegible] القول الواحد الذي يلزم [illegible] كالقضية المستلزمة لعكسها [illegible] المؤلف

من اقوال [illegible] شرط القياس [illegible] الشيخ [illegible] عنه

الشيء فان المورد [illegible] لا يكون [illegible] والقول اللازم [illegible] الاقوال [illegible] الكذب [illegible]

العكس [illegible] يلزم [illegible] القياسات الكاملة [illegible] لانه يفيد اينما

[illegible] القول الاخر [illegible] قوة قول اخر [illegible] الاقوال [illegible] يلزم

منها قول [illegible] قول اخر [illegible] المساوات [illegible] قوة قول اخر [illegible] قولنا

[illegible] الممكنة [illegible] قولنا الممكن [illegible] وقد يزاد في

[illegible] قول اخر [illegible] الشكل الاول [illegible] الحيوان

[illegible] قول اخر [illegible] قولنا [illegible]

قيد لاضطراد ان بعض الاقوال قد يلزم عنها قول في بعض المواد دون بعض كما اذا اقترن قولنا كل انسان
بان انسان تارة يقعد قولنا وكل انسان ناطق وتارة يقعد قولنا وكل انسان حيوان فانه يلزم من الاول ان
ولا يلزم من الثاني شيء وذلك لا يكون ذلك اللزوم من جهة صورة القياس بل من جهة ما يلزم عنها قول لا ما هو ضروري يلزم عنها
قوله ضروريا بالمواد لا بالصورة فان من الاقيسة ما يلزم عنه قول لمكانه وكلية اجزائه ما هو ضروري باقي الاجزاء ورود النقيض
الشكل الذي يقيس اولا قياسا او استقرار او تمثيلا كمية حدوده بالقوة قضية مقدمة بحسب قياس او حجة واجزاء الذي
الذاتية التي تتبع بعد التحليل الى الافراد الاولى التي لا يتركب الفعية منها كالحد الاصغر والاوسط الذي كلها جزء كل باب
الشكل جزء الشكل الواحد من قولنا كل ج ب وكل ب ا المقدمة ج ب وب ا واحد ووقولنا فكل ج ا النتيجة والمركب منها
على نحو ما مثلناه من لزوم عنه النتيجة هو القياس ويرضى شرطا بان يكون مسلم القضايا بحيث يكون قياسا
يكون بحيث اذا سلمت قضاياه لزم عنها قول آخر فهذا شرط في قياسية وبها كانت مقدماته غير واجبة التسليم يكون القول
لانه بحيث اذا سلم لزم عنه غيره واجبة كان يلزم عنه قول آخر واكثره ظاهر وبما تماهى اجزاءه التي هي مقدمتاه
بعد التحليل لان المقدمة قد تشتمل على اجزاء لفظية زوائد بحيث لا يكون من ذاتية من الثانية لا بعد التحليل
هي الصورية كالرابطة والجهة وحرف السلب وجميع ذلك ليس بحدود بل الحدود هي الذاتية الباقية بعد التحليل الى الاجزاء
وانما سميت حدود الانهاية بحدود والتي تذكر في الرياضيات هي الاركان التي تقع النسبة بينها **اشارة**
الى القياس على القياس على ما حققناه يكون على قسمين اقتراني واستثنائي والاقتراني هو الذي لا يتعرض فيه للتصريح بما هو
طرفي النقيض الذي فيه النتيجة بل انما يكون فيه بالقوة مثل ما اوردناه في المثال المذكور والاستثنائي هو الذي يتعرض فيه
للتصريح بذلك مثل قولك ان كان عبد الله غنيا فهو لا يظلم لكنه غني فهو اذا لا يظلم فقد صرح في القياس
طرفي النقيض الذي فيه النتيجة وهو النتيجة بعينها ومثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود
غير المتصل شرطا فينتج انها ليست طالعة فقد صرح في القياس باحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة وهو بعض النتيجة والاقترانيات
قد يكون من حمليات ساذجة وقد يكون من شرطيات ساذجة وقد يكون مركبة منهما والذي يكون من شرطيات ساذجة
يكون من متصلات ساذجة وقد يكون من منفصلات ساذجة وقد يكون مركبة منهما فاما عامة المنطقيين
انما نبهوا على الحمليات فقط وحسبوا ان الشرطيات لا تكون الا استثنائية فقط ونحن نذكر الحمليات

بعض

بعض الاقترانيات الشرطية التي هي اقرب الى الاستعمال واشد علوقا بالطبع ثم نتبعها بالاستثنائيات ثم نذكر بعض الاحوال
القياس قال الشيخ ونقتصر في هذا المختصر على هذا القدر المنطقيون قسموا القياس الى ما يتالف من حمليات والى ما يتالف من شرطيات
وخصوا الشرطيات بالاستثنائيات لانهم لم ينبهوا على الشرطيات الغير الاقترانية فان المورد في التعليم الاول هو الحمليات والاولى
الموسومة بالشرطيات غير ولما وقف الشيخ على انتاج الشرطيات الاقترانية من القوة الى الفعل كما فعل في القياس الحملي نبه عليه
الى الاقترانيات والاستثنائيات وما بقي الفصل ظاهر **اشارة** خاتمة القياس الاقتراني القياس الاقتراني هو الذي يوجد فيه
شركة بين حد الاوسط مثل ما كان في مثالنا الذي ب وبوجد فيه لكل واحدة من المقدمتين شركة مثل ما كان في مثالنا
جزء مقدمة وا جزء مقدمة وبوجد النتيجة انما يحصل من اجتماع ذين الطرفين حيث قلنا فكل ج ا وما صار جزءا في النتيجة موضوعا
او مقدما مثل ج الذي كان في مثالنا فانه يسمى الاصغر وما كان محمولا فيها او تاليا مثل ا في مثالنا فانه يسمى الاكبر والمقدمة التي فيها
الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى وتاليفهما يسمى قرانا وهيئة القرينة كيفية وضع الحد الاوسط عند الطرفين
وما كان من الاقترانات منتجا يسمى قياسا هذا الفصل يشتمل على ذكر المصطلحات وهو ظاهر والاوسط يسمى اوسط لانه
بين طرفي المطلوب بحيث يتبين الحكم باحدهما على الآخر والاصغر يسمى اصغر لاحتمال كونه جزئيا تحت الاوسط في الترتيب الطبيعي
الذي هو الشكل الاول والاكبر يسمى اكبر لاحتمال كونه كليا فوق الاوسط في ذلك الترتيب على ما ذكرنا اذ ذلك
الشكل هو الاول وانما اذا قلنا ا مساو لـ ب وب مساو لـ ج انتج فا مساو لـ ج والحكم بهما ليس حدا في المقدمتين بل جزء
منهما وحدا واحدا منه الآخر وكذلك اذا قلنا الدرة في الحقة والحقة في البيت فالدرة في البيت وما اشبه ذلك فانا اذا قلنا
الانسان حيوان والحيوان جنس لم يكرر الحد بتمامه ولم ينتج ثم قال واجب هذا ان الحيوان الذي هو محمول في الصغرى الذي يقال
على الانسان وذلك الانسان الاول بشرط لا شيء وانما ذلك الاخر مجرد فاذا المعنى مختلف وهو ضعيف لان الحيوان الذي هو
المحمول لم يكن محمولا على الانسان وغيره لم يكن جنسا والضا نعلم ان الحيوان بشرط لا شيء هو المادة فكيف جعلتموه
جنسا والضا نعلم ان الجزء والجزء سابق في الوجود فكيف يحمل على الكل والبصل والرابع يلزم منه ان يكون الجزء والجزء الذي
هو جنس الاعلى سابق في الوجود على الجزء الذي هو جنس بخلاف ما ذكرنا وشنع في جميع ذلك على الشيخ فقال ان
ان يكون الجواب ان الحيوان الذي يحمل على الجنس هو المحمول على الانسان بشرط لا بكونه انسانا محمولا على غيره والآخر

لانه ذات الطبيعة

معالم

يحمل على الانسان هو المحمول عليه فقط وبين الامرين فرق واقرب الجواب عن الاشكال الاول انا اذا قلنا انسان ابيض
واسود ولسنا نجد فقد وضعنا المقتول في القضية الثانية على ان الذي هو جزء من احد حدي القضية الاولى بكماله في القضية
ويكون ذلك كما اذا قلنا زيد مقتول بالسيف والسيف الة حديدية فزيد مقتول بالة حديدية فمن القضية الاولى
لان السيف قد حذف منها واقيم مقامه ما هو مقول عليه ثم الخلل الذي يكون بين مفهوم المقتول بالسيف وبين مفهوم
المقتول بالة حديدية تغاير يقتضي ان يكون احدهما محمولا على الاخر او لا يكون بينهما تغاير اصلا بل هما بمنزلة لفظين مترادفين
يعبران عن شيء واحد وعلى التقدير الاول كان قولنا زيد مقتول بالسيف والسيف الة حديدية في قوة قياس صورته زيد مقتول
بالسيف والمقتول بالسيف هو المقتول بالة حديدية وينتج ما ذكرناه وعلى التقدير الثاني لا يكون ذلك قياسا ولا في قوته
كان قولنا زيد مقتول بالة حديدية الذي ظنناه نتيجة هو بعينه قولنا زيد مقتول بالسيف الذي ظنناه مقدمة ولم يكن بينهما
فرق الا ان محموليهما اسمان مترادفان الا ان احدهما يشتمل على جزء هو لفظ ما والثاني يشتمل على جزء هو ما يقوم مقام ذلك
اللفظ والمراد عنهما شيء واحد وقس على المثالين المذكورين وما يجري مجراهما الا ان المثال الثاني انما يشبه الاول اذا اخذ
في فالدرة فيما هو في البيت متوصل الى ذلك الحد قولنا فالدرة في البيت باضافة مقدمة اخرى اليه هي قولنا وكل ما هو في
هو في البيت فهو في البيت على ما يجيء فيما بعد وعن الاشكال الثاني ان الجواب الاول هو ان الحيوان الذي هو جنس
الذي هو المقول على الانسان حق لكن ليس مع التغاير ان احدهما بشرط شيء والثاني بلا شرط شيء فان كليهما
شيء فان الشرط الشيء بما يراد به انه شيء لا يدخل في مفهوم الحيوان المحصل بصورته محصلا بل وجه التغاير ان احدهما ماخوذ مع
لم يكن اخذ ذلك الشيء شرطا فيه مفهومه ليتحصل والثاني ليس ماخوذا مع شيء وان جاز ان يكون مع شيء والحيوان المقول على
الانسان ليس بعام ولا خاص لانه كذلك محمول على زيد لا لكن محمول على الانسان الذي هو جنس فهو من حيث هو جنس عام
الاول ومن حيث العموم العارض له لا يحمل من حيث هو جنس على شيء ما هو كذلك وفرق بين ما يصلح لان يعرض له ما يعرض
ما قد يعرض له ذلك فالمحمول هو الاول والحيوان الثاني ما اجاب به على سبيل التشكيك والجواب الصحيح ان يقال ان الحيوان المحمول على

عرض م

الانسان بشرط ان يكون ايضا محمولا على غيره انما شرط الشركة وهو عرض الا انه محمول على الانسان
الانسان فقط انه محمول عليه بشرط لا بشرط انه محمول عليه فقط وهو الاصوب لان الحيوان الذي هو الجنس هو المحمول على الانسان

فقد ارتضاه

وغيره من حيث هو كذلك فالذي يحمل على الانسان هو المحمول عليه لا مع قيد آخر وهذا البحث غير متعلق بهذا الموضع الا ان الشيخ اورده

اشارة

الاصناف الاقترانات الحملية ثلاثة فيوجب ان يكون الحد الاوسط اما محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر
او بالعكس من ذلك او محمولا عليهما جميعا او موضوعا لهما جميعا لكنه كان القسم الاول يسمى الشكل الاول وقد عددنا حاله
حال كيف يكون قياسا ضروري النتيجة بينة بنفسها لا يحتاج الى حجة وكذلك الذي هو عكسه بعيد عن الطبع يحتاج في ابانة قياسيته
ما ينتج عنه الى كلفة شاقة مضاعفة ولا يكاد يسبق الى الذهن والطبع قياسيته ووجد القسمان الباقيان وان لم يكونا بينين
قياسيتهما فيهما من الاقرب الى الطبع ما كان الطبع يتفطن لقياسيتهما قبل الشرح يبين ذلك كما ذكر يسبق الى الذهن من
فينظر لمية قياسيته بحجة فرتب في هذا الصار اليهما قبول ولعكس الاول المطرح وصارت الاشكال الاقترانية الحملية المتعينة ثلاثة
الانتاج منها شيء من جزئيتين فاما من سالبتين ففيه نظر سنشرحه لك — المتقدمون قسموا ما لا يكون الاوسط محمولا
في احدى المقدمتين موضوعا في الاخرى الى ما يكون محمولا فيهما والى ما يكون موضوعا فيهما فاخرجت اقسام الاشكال الثلاثة
ولم يعتبروا انقسام الاول الى قسمين فلم يخرج الشكل الرابع من قسمتهم والمتأخرون لما تنبهوا لذلك ذهبوا الى ان الرابع قد
حذفوه لبعده عن الطبع وذلك لان الاول هو المرتب على الترتيب الطبيعي والرابع مخالف له في مقدمتيه جميعا فهو بعيد جدا عن
الطبع ما ذا كان من عادتهم بيان الشكلين الاخيرين بعكس احدى المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول ووجدوا بيان الرابع محتاجا
الى عكس المقدمتين جميعا حكموا بانه مشتمل على كلفة شاقة متضاعفة واعلم ان الشكلين الاخيرين ولذلك يرجعان الى الاول بعكس
احدى المقدمتين فقط بحيث يكون الاول مستغنيا عنهما وذلك لان نظم المقدمات مما يكون له وضع طبيعي بعيدة العكس فذلك قضى لنا
بحسب الحكم ولا الى السبب لمرتبته فان عكسهما ليس يتغير به عند الطبع وذلك العقول استشكالها كما تختص بالوقوع في شكل من الاشكال
بعينه بعينه ان تختلف بحدها الى غيره ذلك اشير الى ما كان ذلك كذلك فان الشكل الرابع ايضا عنه الا يعتقد غيره متعاطها مما للفروب انجح
ترتد تقليب المقدمات الى الشكل الاول فان من المطالب ما هو كذلك في الفروب التي ترتد الى الشكل الاول والمطالب

فالمقدمات مر

لا العلم لهذه القياس سهل الحكم كاملا والى غير كامل والكامل في الحمليات هو الاكثر ضروب الشكل الاول وغيره من قياس يحتاج المعارض
قوله والانتاج منها شيء عن جزئيتين وذلك لانه ما يتعلق به من الاوسط بالكلية لم يكن متحدا فيهما اولكنه لا يكون
فلا ينتج الايجاب الا السلب وما بعده والاعن سالبتين ففيه نظر المنطقيون قد حكموا بان الشرط المطلق لا يشترط القياس الا لينعقد من سالبتين

والشيخ قد حقق انعقاده في بعض الصور وهو ان يكون اب [illegible] في المقدمتين بقوة الموجبة ولذلك [illegible] قال وينظر قوله

الشكل الاول هذا الشكل له شرط في ان يكون قياسا منتجا الاول شرطه ان يكون صغراه موجبة او في حكمها بان كانت ممكنة او كانت

وجودية تصدق ايجابا كما تصدق سلبا فيدخل اصغره في الاوسط ويكون كبراه كلية ليتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لعموم الحكم جميع

في الاوسط المحصورات الاربع ممكنة الوقوع في كل مقدمة فالاقترانات الممكنة بحسبها يكون ستة عشر في كل شكل لكن بعضها منتج

وليس قياسا وبعضها لا ينتج وليس عقيما واذا اعتبرت الجهات فيه ترتقي من الضروب المنتجة بحسب ضروب المختلطات عددها كثيرا

فرع على ذلك الجهات في نفسه ولكل شكل شرائط في ان ينتج من الانتاج وفضلها بها انسان العقيم فللشكل الاول شرطان الاول

كون الصغرى موجبة او في حكم الموجبة اي تكون سالبة يلزمها موجبة كما [illegible] كالموجبة الوجودية اللادائمة لسالبة او اعم

منها كالموجبة اللاضرورية السالبة اللادائمة فان هذه السوالب قد ينتج بقوة تلك الموجبات ويكون النتائج [illegible] الموجبات

والممكنة في قول الشيخ بان يكون صغراه موجبة او في حكمها بان كانت ممكنة [illegible] ما يكون ممكنا في طبيعة [illegible] الحكم الايجابي

حاصل فيه بالفعل لان الممكنة الصرفة لا تقتضي دخول الاصغر في الاوسط بالفعل وقد حكم الشيخ ههنا بخلافه قال [illegible] دخل الاصغر

الاوسط واعلم انه ههنا موضع نظر وذلك لانه مثل في القياس [illegible] الذي يكون صغراه في قوة الموجبة لا يكون منتجا الا انه

وقد اعتبر هذا القيد في حد القياس في التحقيق فيه ان السلب والايجاب [illegible] في العقد ايا ما يكونان في العبارة فقط ويكون

محمولا فيهما على موضوعها فهذا في نفس الامر بالامكان المحتمل للطرفين او الوجود المشتمل عليهما فانما ينتج لتلك [illegible]

لا الايجاب والسلب اللفظيين وهذا الشرط اعني الاول لتعدية دخول الاصغر في الاوسط الذي به يعلم ان الحكم الواقع على

[illegible] الاصغر الداخل فيه ولولاه لم يعلم ان ذلك الحكم هل يقع على ما يخرج عن الاوسط ام لا فان كلا الامرين محتمل كما

ان الحكم بالحيوان على الانسان يقع على الفرس ولا يقع على الحجر وهما خارجان عنه والشرط الثاني ان يكون الكبرى كلية وهو

الشرط لتعدية [illegible] الحكم الواقع على الاوسط الى الاصغر لعمومه بجميع ما يدخل في الاوسط ولولاه لم يعلم ان الجزء الذي وقع

عليه الحكم من الاوسط هل هو الاصغر ام لا فان كلا الامرين محتمل كما ان الحكم بالانسان على بعض الحيوان يقع على الناطق

ولا يقع على الناهق وهما داخلان فيه وقد ظهر مما تقرر انه حكم الشيخ في الضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام

حكم الكبرى بشرط كون الصغرى فعلية لان الاصغر اذا كان داخلا في الاوسط بالفعل كان الحكم عليه حكما على الاصغر [illegible]

كان

كان قوله وقرائنه الناتجة ستة فلان الشرطين اعني ايجاب الصغرى وكلية الكبرى موجودان معا في ست قرائن من الستة عشر

المذكورة فان الايجاب اما كلي او جزئي والكلية اما ايجابية او سلبية ومضروب الاثنين في الاثنين اربعة فاذن القرائن الباقية اثنتا عشرة

الباقية عقيمة لفقد احد الشرطين او كليهما اذا كانت الصغرى [illegible] سالبة موجبة [illegible] كانت القرائن العقيمة

ثمانيا وجميع القرائن بينة الانتاج في هذا الشكل لما ذكره قوله فاذا كان كل ج ب [illegible] ثم قلت وكل ب ا بالضرورة او دائما

الضرورة اذا كان ج ب ابدا على تلك الجهة هذا هو الضرب الاول فينتج موجبة كلية تابعة للكبرى في الضرورة والدوام قوله وكذلك

اذا قلت بالضرورة لا شيء من ب ا او بغير الضرورة [illegible] الحكم الاخر وهذا هو الضرب الثاني وينتج سالبة كلية قوله [illegible]

تابعة للكبرى في الضرورة والدوام

وكذلك اذا قلت بعض ج ب ثم حكمت على ب بحكم كان [illegible] الايجاب [illegible] يكون عاما الكل [illegible] بعض ج

هو ب فيكون من ثوابته القياسية الاربع وذلك ان ضربان صغراهما موجبة جزئية وكبراهما كلية اما موجبة او سالبة وهما الثالث

والرابع والثالث ينتج موجبة جزئية والرابع سالبة جزئية فهذه هي الضروب الاربع وقد انتجت المحصورات الاربع قوله ولكن اذا كان

كل ج ب بالفعل ليخرج الممكنة [illegible] وكل ما هو ب [illegible] معناه ان الانتاج من القرائن

ولكون النتيجة تابعة للكبرى في الجهات المذكورة انما يكون [illegible] اذا كان الاصغر داخلا بالفعل في الاوسط وذلك يكون في الصغرى

الفعلية موجبة كانت او سالبة يلزمها موجبة مخالفة اذا كانت الصغرى بالامكان فليس تعين الحكم من الاوسط الى الاصغر [illegible]

بل انما يتعداه بالقوة فقط ويحتاج الى بيان [illegible] ان قياسات هذا الشكل كاملة اذا كانت الصغرى فعلية وغير كاملة اذا

كانت ممكنة والصغرى التي يكون الحكم فيها بالقوة لانها تلتف مع كبرى الضرورة او مع كبرى فعلية ولكنه غير ضرورية او مع

كبرى ضرورية فمن تلك اختلاطات محتاجة الى البيان وكان من عادة المنطقيين بيانها [illegible] وايراد الاختلاطات

الفعلية من الشكلين الاخرين وليس فيه زيادة وضوح مع الاشتمال على حفظ كثير وسوء ترتيب فحذف الشيخ عن تلك الاختلاطات [illegible]

في هذا الكتاب وعنها بينات [illegible] قوله لكنه لما كان الحكم على ما هو ممكن [illegible] امكان وهو قريب [illegible] لانه يعلم

الذهن انه امكان فان ما هو ممكن لانه ممكن قريب عند الطبع الحكم بانه ممكن هذا بيان الاختلاط الاول وهو الاختلاط من

ممكنتين وقد اكتفى فيه بان الذهن يعلم بسهولة انه ما يمكن ان يكون ممكنا وهذا لان الشيخ [illegible] ان هذا الاختلاط كامل

غير محتاج الى زيادة بيان وبيان ذلك لانه الممكن هو ما لا يلزم من فرض وجوده محال فاذا فرض ان ج الذي هو ممكن انه يكون ما هو ممكن

بكلمة

ان يكون الشئ خارجا من الامكان الاول الى الوجود فقد سقط الامكان الاول لصيرورته واجبا بالغير فيكون [illegible]
ثم اذا فرض مرة اخرى انه موجود فقد سقط الامكان الثاني ايضا وكان واجبا بالوجود دائما من غير لزوم محال او كلما يصير التوقف
من غير لزوم محال منه فهو ممكن فاذن ج ممكن لان يكون آ دائما وهو فرد ان هذا الحكم ليس بصحيح دون [illegible] وقريب الوجود في [illegible]
يحصل فيه من انعكاس قضيتنا لو امكن فيمتنع ان يكون ممكنا وهذا [illegible] عكس النقيض لما قولنا [illegible]
ممكنا فهو ممكن وهو المطلوب فقوله لكنه اذا كان كل ج ب بالامكان المعتبر في اخص [illegible] وكل ب ا بالاطلاق وجاز ان يكون [illegible]
وجاز ان يكون بالفعل وكان الواجب بالفعل ما من الامكان العام وهذا بيان الاختلاط الثاني وهو الاختلاط من ممكنة
ومطلق فينتج ممكنا وذلك لان الممكنة اذا فرض موجودا صار الاختلاط من مطلقتين ويكون الناتج مطلقا ولا يلزم محال
فاذن هو ممكن ولاكنه ليس ينتج مطلقا لان الحكم على الاصغر ربما لا يكون بالفعل الا عند كونه اوسط بالفعل وهو ما لم يخرج
الى الفعل بل ما كان ممكنا فاذا اخذنا كل ان كان [illegible] الامكان وكل كاتب مباشر للقلم بالاطلاق بل بالاطلاق ممكن وربما لا يكون بالفعل
كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وكل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق فكل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق والامكان العام فقول
الشيخ فكان الواجب بالفعل ما هو من الامكان العام لا ينبغي ان يحمل على الذي يعم الضروري وغير الضروري كما هو الاصطلاح بل ينبغي
ان يحمل على ما يعم الفعل والقوة وهو العام بحسب اللغة وذلك لان الممكن قد يقع على ما خرج الى الفعل كالموجودات
وقد يقع على ما لم يخرج الى الفعل بل هو بالقوة بعد كالاستقبالي على ما قررناه فالاختلاط اذا كان من ممكنة بالقوة
المحضة ومطلقة كانت النتيجة ممكنة بامكان شامل لهما ولا يجب ان يكون بالقوة المحضة كما اذا قلنا زيد ممكن ان يكتب
بذلك الامكان ثم قلنا وكل من يكتب فهو مباشر للقلم ينتج فزيد مباشر للقلم بالامكان لا بالقوة المحضة لانه ربما باشر
القلم بالفعل في غير حال الكتابة فانه ليس فيه بالقوة بل بامكان شامل للفعل والقوة معا فهذا هو البيان وقد صرح
الشيخ في غير هذا الكتاب وليس ان حمل الامكان العام على ما يعم الضروري واللاضروري وحمل الاطلاق في قوله وكل ب ا
ايضا على الاطلاق العام كما ذهب اليه الفاضل الشارح كان صادقا الا انه لا يكون مناسبا للبحث الذي نحن فيه ولا يكون
القول بان ما يعم الفعل والقوة هو الامكان العام صحيحا فان الامكان الخاص ايضا قد يعمهما وقد صرح به
فان كان كل ب ا بالضرورة فانقول ان النتيجة تكون ضرورية ولنورد في بيان ذلك وجوها قياسا فنقول لان ج ا دا[illegible]

صار ب صار محكوما عليه بانه المحمول عليه بالضرورة ومعنى ذلك انه لا يزول عنه الا ما دام موجود الذات وما كان ذاتيا [illegible] فقط
ولو كان انما الحكم عليه بانه اعم مما يكون بالفعل [illegible] لا يكون ب كان قولنا كل ج ا بالضرورة كاذبا على ما علمت لان ج مما هو موصوف
بانه ب دائما او غير دائم فانه موصوف بالضرورة انه ا ما دام موجود الذات كان ب او لم يكن وهذا بيان الاختلاط الثالث وهو
الاختلاط من الممكنة والضرورية وقد زعم جمهور المنطقيين انه ينتج ممكنا والشيخ بين انه ينتج ضروريا وكلامه ظاهر والحاصل ان الممكن
اذا فرض موجودا صار الاختلاط من مطلقة وضرورية وكان الناتج ضروريا فكذا ما كان ضروريا في نفس جميع الاوقات ضروري فاذن
كانت النتيجة قبل فرضنا ايضا ضرورية والا وسطا في هذا القياس [illegible] ضرورية في نفس الامر [illegible] والعلم به وقد حصل من البحث
ان الكبرى الضرورية مع جميع الصغريات الفعلية وغير الفعلية ينتج ضرورية والكبرى الغير الضرورية ان كانت مع الصغرى فعليتين ينتج
فعلية وان كانت مع الممكنة ينتج ممكنة والكبرى المحتملة لها ينتج محتملة فعلية او غير فعلية فحصل ان النتيجة تتبع ان يكون تابعة
للكبرى الا اذا كانت الصغرى فعلية مع الكبرى [illegible] لا يكون وصفية [illegible] لا يكون تابعة للصغرى كما ان مثله
ممكنة ومطلقة عامتين او خاصتين وبعضها يتبع ان يكون [illegible] كما اذا كانت الصغرى ممكنة ومطلقة [illegible] عامة والا
خاصة فان الشئ يكون في الامكان كالصغرى وفي العموم والخصوص كالكبرى وفي انتاج الصغرى الممكنة نظر [illegible] في موضع
وهو انا اذا حكمنا على كل ب بحكم كان بانه او ليس فان مرادنا ان ذلك الحكم واقع على كل ما هو ب بالفعل لا على كل ما
يمكن ان يكون ب كما قررناه من قبل فان كان كل ج في الصغرى ممكنا ان يكون ب [illegible] وقت من
الاوقات ان يكون ب دائما [illegible] كل واحد منه [illegible] فان الحكم على كل ب لا يتناوله [illegible] يمكن
ان يكون الحكم عليه مخالفا للحكم على ب وذلك لان ما يمكن ان يكون ب يحتمل ان ينقسم الى ما يوصف بـ ب بالفعل والى ما لا
يوصف بـ ب دائما غير ضرورة ويكون الحكم الاول حكما على الضروري [illegible] وغير ضروري ويكون القسم الثاني حكم
مناقض لذلك الحكم ولا يلزم من حكمنا على كل ما هو ب بالفعل ان يدخل في ذلك الحكم ما هو ب بالامكان [illegible]
بالفعل ايضا وهذا الاشكال انما يلزم على القول بجواز وجود حكم [illegible] غير ضروري [illegible] لاحتمال العود الى هذا
فاما [illegible] الممكنة بالضروري بالعكس قولنا كل [illegible] ب [illegible] لذات [illegible] فهو يمتنع ان يكون ضروريا [illegible]
لا قولنا كل ما لا [illegible] ان يكون ضروريا [illegible] الضرورة على [illegible] عكس النقيض [illegible] الصغرى اذا كانت ممكنة

او مطلقة تصدق معها السالبة جاز ان لا يكون سالبة وينتج لان الممكنة الخاصة سالبة لازم موجبة يريد ان الصغرى السالبة
اذا استلزمت موجبة تنتج فانها تنتج ايضا ما ينتج الموجبة بعينها ولبعض الاكرار ما ذكره في صدر الباب ان الشكل المذكور هناك كان خاصا
بالفعليات مع انه هنا قد حكم بما لو جاءت من الفعل والقوة لان الحكم العام لا يتخصص الا بعد بيان انتاج الصغريات الممكنة
وهذا اما خالف الشيخ فيه الجمهور وقد وعد بشرح ذلك ... قال فاما من سالبتين فغير نظر سنشرح لك فيما قيل فيكون اذن
في كيفيتها وجهتها تابعة للكبرى في كل موضع من قياسات هذا الشكل الا اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية فان
ممكنة خاصة او الصغرى مطلقة خاصة والكبرى موجبة ضرورية فان النتيجة موجبة ضرورية الا في شيء نذكره فلا يلتفت الى ما يقال ان
النتيجة تتبع اخس المقدمتين في كل شيء بل في الكمية والكيفية وعلى الاستثناء المذكور ثم تعجب من المطلقين الان تنتج
الشكل تتبع اخس المقدمتين في الكمية والكيفية والجهة جميعا اذا وقع في صغرى المقدمتين حكم بين سلب وغير ضروري كانت
لكن وقد حصل الشيخ انه ليس كذلك مطلقا بل انها تابعة في الكمية للصغرى وفي الكيفية والجهة للكبرى الا في موضعين احدهما ما تقدم ذكره وهو ان
يكون الصغرى ممكنة والكبرى غير ضرورية فان النتيجة تكون في الفعل والقوة تابعة للصغرى لا للكبرى والثاني سيجيء ذكره وهو ان يكون
الصغرى موجبة ضرورية والكبرى مطلقة عرفية فانها ... كما ينتج كانت الصغرى موجبة ضرورية وان كانت خاصة ...
قياس ... اخس المقدمتين فقول الشيخ فيكون اذن النتيجة في كيفيتها وجهتها الى قوله فان النتيجة ممكنة خاصة ظاهرة وقوله بعد
او الصغرى مطلقة خاصة والكبرى موجبة ضرورية فان النتيجة موجبة ضرورية غير مطابق لما مر لان ظاهر الكلام يقتضي عطف
الحكم لفظا وعلى ما قبله على ما استثناه مما يكون النتيجة فيه تابعة للكبرى وليس كما قبله فان النتيجة فيها تابعة للكبرى على ما صرح
به فهذا الموضع قد وقع تفاوت فيه في النسخ وقد نبه على ظن الفاضل الشارح انه وقع في سياق الكلام تقديم و
تاخير سهوا من الناسخ قال وتقرير الكلام هكذا لكن الصغرى اذا كانت ممكنة او مطلقة تصدق معها السالبة جاز ان لا يكون
سالبة وينتج لان الممكنة الخاصة سالبة لازم موجبة او الصغرى مطلقة خاصة والكبرى موجبة ضرورية فان النتيجة موجبة ضرورية
قال والفائدة في ذكر ذلك انه حكم في الكلام الاول بان الصغرى السالبة غير منتجة وبهذا الكلام تبين ان الصغرى السالبة قد
تنتج نتيجة موجبة ضرورية ثم بعد ذلك ... فيكون اذن النتيجة في كيفيتها وجهتها تابعة للكبرى في كل موضع
من قياسات هذا الشكل الا اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية فان النتيجة ممكنة خاصة والا في شيء نذكره

وهو ما اذا

وهو ما اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى عرفية على ما يجيء بيانه وعلى هذا التقدير يكون نظم الكلام مستقيما فهذا ما ذهب اليه الفاضل
الشارح وهذا القول يحتمل انه يكون كل واحد من لفظ الصغرى والكبرى قد تبدلت بالاخرى سهوا ويكون نظم الكلام بعد ما مر
على ترتيبه المذكور هكذا الا اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية فان النتيجة ممكنة خاصة او الكبرى مطلقة خاصة والصغرى
موجبة ضرورية فان النتيجة موجبة ضرورية الا في شيء نذكره وعلى هذا التقدير يكون المراد من قوله او الكبرى مطلقة خاصة والصغرى موجبة
ضرورية هو الاستثناء الثاني فهو يريد بالمطلقة الخاصة المطلقة العرفية فانه قد عبر عن العرفية ايضا بهذه العبارة في الفصل الذي
مضى حيث قال فان اردنا ان نجعل المطلقة ... بحسب ما كانت ... ان نجعل المطلقة اخص ما ... الكتاب ...
ويكون قوله الا في شيء نذكره استثناء اخر عن قوله فان النتيجة موجبة ضرورية والتقدير الا اذا كانت المطلقة العرفية لا دائمة فانها
لا تنتج مع الصغرى الضرورية لما نذكره ويستقيم الكلام على هذا التقدير ايضا والتعسف فيه اقل مما كان فيما ذكره الفاضل الشارح اذ
يحتاج الى حذف سطر من موضع والحاقه بموضع اخر ليستقيم ... مع زيادة الواو في قوله الا في شيء نذكره ...
... قوله ... في الكيفية والكمية وعلى الاستثناء المذكور ... كما ذهب اليه ... ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين في كل شيء
بل انها تتبعهما في الكيفية والكمية دون الجهة وعلى الاستثناء المذكور في الكيفية وهو انما في الممكنات مع الوجوديات لا تنتج ...
الكبرى قوله ... واعلم انه اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى وجودية صرفة ... بحسب الوجود ... الموضوع موصوفا ...
... المقدمات لان الكبرى يكون كاذبة لانا اذا قلنا كل ج ب بالضرورة ثم قلنا وكل ب فانه يوصف بانه آ
ما دام موصوفا بـ ب لا دائما ... كان ما يوصف بـ ج لا يوصف بـ ب وقتا ما لا دائما وهذا خلاف الصغرى ... ليكون الكبرى ...
... دون الضرورية حتى يصدق وح فان نتيجتها تكون ضرورية لا تتبع الكبرى وهذا ايضا استثناء فانما تكون ضرورية لان ج
يدوم به فيدوم ا بالضرورة ... المراد ان الصغرى الضرورية والكبرى العرفية الوجودية لا يمكن ان يصدقا معا مثاله ...
متحرك ... وكل متحرك ... لا دائما ... والكبرى ... بوصف الاوسط ...
... ما دام ... الاوسط ... لو كان ... الذات ... الاكبر كان ... الوصف ... يكون الاكبر ...
... الذات ... الدائم ... لكنه ... ظهر ان الكبرى في هذا المثال ... كل ما يوصف ...
متحرك ... هذا الوصف لا يكون لا دائما والصغرى ... لا ... بانه متحرك دائما ... يوصف ...

هذا الوصف لا يكون دائما وهذا مناقض للاول فاذن لا ينتظم منهما قياس صادق المقدمات والتعليل الصحيح ان يكون هذا
هو وقوع التناقض فيهما فاما التعليل بكذب الكبرى كما تقتضيه قول الشيخ حيث قال ان الكبرى تكون كاذبة ليستقيم [illegible]
وجه وهو ان الصغرى لما وضعت قبل الكبرى على انها صادقة ثم اتبعت بكبرى تناقضها علم انها هي الكاذبة لان المناقض
لما فرض صادقا فلا يكون هو الا كاذبا وقد صرح الشيخ في بعض كتبه بهذا الوجه وما ذهب اليه صاحب البصائر هو
ان التعليل ينبغي ان يكون لا بكذب الكبرى بل باختلاف الاوسط الذي يخرج القياس عن ان يكون قياسا وذلك
لانا لو جعلنا اللادوام في الكبرى جزءا من الموضوع حتى يصير القضية كل متحرك لا دائما فهو متغير لم يكن الكبرى كاذبة بل كان الاوسط
مختلفا فليس بشيء لان هذا التقدير يخرج اللادوام عن ان يكون جهة والقضية عن ان يكون موجهة وذلك غير ما كنا فيه
وعلى التقديرين فان هذا القياس ليس بقياس لان ليس للشيخ قول [illegible] ان يكون الكبرى اعم اي اذا كانت الكبرى عرفية مطلقة
محتملة للدوام واللادوام فالواجب ان يحمل مع الصغرى الضرورية على الدوام لمكان اجتماعهما على الصدق وحينئذ يصير الاقتران
من ضرورية ودائمة وينتج دائمة وقال الشيخ [illegible] فان نتيجتها تكون ضرورية لانه لم يعتبر ههنا الفرق بين الضرورية والدوام قال
اعتبار الفرق يقتضي ان لا يكون النتيجة ضرورية اذا كانت احدى الكبرى ضرورية بل وصفية واذا كانت احدى [illegible] الوصف [illegible]
[illegible] وذلك لان النتيجة تتبع الكبرى في الجهة والذي يستثنى [illegible] [illegible] وهو انه يكون الكبرى [illegible]
وصفية فان [illegible] لا يكون وصفية وذلك لان الوصف [illegible] [illegible] النتيجة كما اذا قلنا كل [illegible]
متحرك وكل متغير جسم [illegible] كل انسان [illegible] ما دام [illegible] فان النتيجة لا تكون وصفية [illegible]
تكون وصفية [illegible] المثال [illegible] لا يكون النتيجة تابعة للكبرى [illegible] النتيجة للكبرى [illegible]
كثرة [illegible] الجهات المذكورة الا ان [illegible] من المواضع [illegible] ومن ضبط [illegible] الاصول التي ذكرناها فقد [illegible]
معرفة [illegible] بعون الله وحسن توفيقه **الشكل الثاني** اعلم انه لا ينتج في هذا الشكل [illegible] قياس [illegible] مطلقتين [illegible]
العام ولا من [illegible] ولا من خلط منهما ولا شك انه لا قياس [illegible] من مطلقتين موجبتين او سالبتين ولا من [illegible]
بل انما الخلاف [illegible] في المطلقتين اذا اختلفتا في السلب والايجاب فان الجمهور يطلقون انه قد يكون منهما قياس [illegible]
ذلك [illegible] في المطلقات الصرفة والممكنات فان الخلاف فيهما [illegible] ولا قياس منهما عندنا في هذا الشكل هذا الشكل [illegible]

مع الاتفاق

من مع الاتفاق في الكيف [illegible] الانسان ان يشترك [illegible] في حمل الحيوان [illegible] عليهما او [illegible] ليجب [illegible]
على الآخر او الانسان [illegible] [illegible] فيشترك [illegible] في ذلك [illegible] ولا يوجب [illegible] [illegible] من الآخر وذلك [illegible]
الثابت [illegible] [illegible] مشترك [illegible] [illegible] او سلب [illegible] جميعا [illegible] شروط الانتاج [illegible] يختلف [illegible] ان [illegible]
[illegible] على شيء واحد [illegible] متباين الطرفين [illegible] سلبا [illegible] الاختلاف [illegible] او [illegible] بالايجاب والسلب
[illegible] شرط في انتاج هذا الشكل هو اختلاف المقدمتين في الكيف [illegible] في الكيف قد [illegible] على الصدق
في المطلقات والممكنات [illegible] لا يلزم من اختلافهما تباين الطرفين فاذن الاختلاف في الكيف [illegible] في حصول [illegible]
الشرط [illegible] هذا الشكل في الانتاج [illegible] وهو كون الكبرى كلية وذلك [illegible] حصول الشرط الاول [illegible] الكبرى
[illegible] المباينة بين الاصغر وبعض الاكبر ولا يعلم [illegible] بينهما ملاقاة في البعض الآخر [illegible] الاكبر [illegible] الاصغر
كما اذا حملنا الاسود على الغراب [illegible] من بعض الحيوانات [illegible] من بعض [illegible] الحيوان [illegible] الغراب
[illegible] من [illegible] [illegible] فيقول الجمهور المطلقتين [illegible] الا ان المطلق [illegible] الوجوديات [illegible]
الشكل [illegible] الاختلاف في الكيف [illegible] الشيخ ان [illegible] في هذا الشكل [illegible] الممكنات [illegible]
بعضها ببعض انما مع الاتفاق في الكيف [illegible] الاتفاق [illegible] مع الاختلاف [illegible] [illegible] وذلك لان الشيء الواحد [illegible]
[illegible] على الآخر وقد يوجد شيء يحمل عليه و[illegible] بالايجاب المطلق و[illegible] بالسلب المطلق وقد يوجب [illegible] كل واحد [illegible]
[illegible] الواحد او جزئيات [illegible] احدهما محمول على الآخر ولا يوجب [illegible] ذلك ان يكون الشيء [illegible]
[illegible] من الآخر وقد [illegible] جميع [illegible] الشيئين [illegible] من الآخر ولا يوجب [illegible] ان يكون احدهما محمولا على الآخر [illegible]
[illegible] ما ذكر [illegible] الايجاب [illegible] يلزم نتيجة الشيء الواحد [illegible] قد يوجد شيء كالساكن [illegible] بالايجاب [illegible] السلب
المطلقين [illegible] الانسان ساكن [illegible] ليس بساكن [illegible] الشيئان المحمول احدهما على الآخر كالانسان والحيوان قد يوجد [illegible]
[illegible] بالايجاب [illegible] السلب المطلقين [illegible] الانسان [illegible] ساكن [illegible] ليس بساكن [illegible] [illegible]
ساكن [illegible] وقد يوجب [illegible] عن كل واحد [illegible] جزئيات المعنى الواحد [illegible] كل واحد [illegible] ساكن لا واحد [illegible]
او جزئيات شيئين محمول احدهما على الآخر [illegible] الانسان [illegible] الحيوانات [illegible] [illegible] ذلك [illegible] الانسان

مسلوبا عن بعض الحيوان مسلوبا عن الانسان وقد يعرض بجميع هذه الفئتين المسلوب احدهما من الآخر كالانسان
والفرس وذلك ان يقال ان ساكن الفرس ليس بساكن او على العكس او يقال كل واحد من احدهما ساكن لا واحد
من الآخر بساكن ولا يوجد ذلك لعله يكون احدهما محمولا على الآخر فلا يلزم من ذلك سلب الايجاب فلا يلزم شي فان
ليس بتالف من المطلقات والوجوديات اعتبار مثل الفاضل الشيخ فيمن الموجبات الاكبر الواحد كالاكبر بدوا فبيان الحمل
احدهما على الآخر يجري مجرى كبرى او هو الدائم وفيه نظر لان الجزئي من حيث هو جزئي لا يحمل على جزئي آخر الا في المطلق
قوله والذين يحتجون به في الاستنتاج من مطلقتين مختلفتي الكيفية كبراهما كلية كما سنذكره فشرط الاطراد في المطلقة العامة
والوجودي العام لان العمدة هناك العكس وهما لا ينعكسان في السالب ... فاستعمال النقيض وشرائط التنقيض
لا ينتج القائلون بان الاقتران من مطلقتين مختلفتي الكيفية قد ينتج يحتجون في بيان الانتاج تارة بعكس السالبة ورد
الشكل الى الاول وهو مبني على ان سوالب المطلقات تنعكس وتارة بالخلف وهو قولهم في اقتران كل ج ب ولا شيء من ا ب
لم يصدق لا شيء من ج ا فيصدق نقيضه بعض ج ا ونضيفه الى الكبرى ينتج من الاول ليس بعض ج ب وهو نقيض الصغرى
وهذا مبني على ان المطلقات متناقضة وقد بينا ان المطلقات لا تنعكس سوالبها وانها لا تتناقض في جنسها فاذن
قد بطل احتجاجهم قوله بل انما ينعقد في هذا الشكل من المطلقات قياس من مقدمات فيها موجبة وسالبة اذا كانت
سالبة بحيث شرطها ان تنعكس او ان ما يناقضها من جنسها وقد علمت ان القضايا المطلقة السالبة كذلك فهناك الشيخ كان ...
من مطلقتين او من ضروريتين او من مطلقة عامة ومن ضرورية فان شرطه ان تختلف القضيتان في الكيفية ويكون الكبرى
كلية ... القياس في هذا الشكل انما ينعقد من مختلفات الكيفية بشرط ان يكون السالبة بحيث تنعكس او يكون لها نقيض
من بابها كالمطلقات المنعكسة وهي العرفية العامة والوجودية والضروريات فانها تنتج بسيطة ومختلطة وكذا المطلق العام
والوجودي بالضروري ... من القضايا انما يكون الشرط اختلاف الكيف وكلية الكبرى واعلم ان هذا القول غير مخلص وذلك لان
الضروري والمطلق اذا اختلطا وكانت السالبة مطلقة فانهما ينتجان الضرورة لكون السالبة غير منعكسة كما سنذكره ...
قوله والحكم في الجهة للسالبة هذا كالمذهب الظاهر بيانه وذلك لانهم يثبتون الانتاج في هذا الشكل بالعكس
ورد الشكل الى الاول ... السالبة في الشكل الاول كبرى ويكون الجهة هناك على مذهبهم تابعة للكبرى فيكون ...

السالبة

سالبة وسيبين الشيخ ان نتيجة السالبة ضرورية وعنده ما يكون احدهما ضرورية سواء كانت الضرورية فيها موجبة او سالبة قوله
الضرب الاول منها هو مثل قولك كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا لانا نعكس الكبرى فيصير لا شيء من ب ا ونضيفها الى الصغرى
فيكون الضرب الثاني من الشكل الاول ويكون العبرة في الجهة للكبرى والثاني منها مثل قولك لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا
لانا نعكس الصغرى ونجعلها كبرى فينتج فلا شيء من ا ج ثم نعكس النتيجة ويكون العبرة للسالبة الصغرى في الجهة فان كانت مطلقة فانعكاس الكلي المطلق
من المطلق والثالث منها مثل قولك بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس بعض ج ا بعينه بما عرفت والرابع منها مثل قولك ليس بعض ج ب
وكل ا ب ينتج ليس بعض ج ا وان كان كل ا ب وكل ج ب ... بين بالخلف ... لكن ... د البعض
الذي هو من ج وليس ب فيكون لا شيء من د ب وكل ا ب فلا شيء من د ا وبعض ج د فليس كل ج ا ومن هنا تعلم ان العبرة للسالبة في
الجهة وليس يكفيه في هذا الضرب ان يبين بالعكس لان الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس والكبرى تنعكس جزئية فلا يلتئم منهما ومن الصغرى قياس فانه
لا قياس عن جزئيتين اعتبار الشرطين المذكورين اعني اختلاف الكيف وكلية الكبرى يقتضي ان يكون الضروب المنتجة اربعة من ستة
عشر لان الكبرى الموجبة لا تقترن الا بالسالبتين كلية وجزئية والكبرى السالبة لا تقترن الا بالموجبتين كلية وجزئية
وبقي سؤال قال الشيخ في بيان الضرب الاول بعكس الكبرى ورد الشكل الى الاول ثم قال والعبرة في الجهة للكبرى ... فان الكلام فيه
ما مر في الشكل الاول وفي بيان الضرب الثاني بعكس الصغرى وجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى لينتج عكس المطلوب في الاول ثم عكس النتيجة
ليحصل النتيجة المطلوبة ثم قال ويكون العبرة للسالبة الصغرى في الجهة لانها تصير كبرى الاول ثم قال فان كانت مطلقة فانعكاس الكلي
المطلق من المطلق اي ان كانت سالبة عرفية عامة كانت النتيجة عرفية عامة لانها تنعكس كنفسها ولذا كانت ... وجودية
كانت النتيجة ما تنعكس اليها وهو العرفية العامة بقيد اللادوام كما سبق ذكره وفي بيان الضرب الثالث بما بين به الضرب الاول وقد علم
حال الرابع بالعكس لان السالبة الجزئية لا تنعكس والموجبة الكلية تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين فتعين في بيانه الخلف والافتراض
اما الخلف فبيانه اضافة نقيض النتيجة الى الكبرى فانه ينتج نقيض الصغرى او ما ينافيه لا يصدق مع الصغرى اذا كانت الجهتان ...
وقد يمكن بيان جميع الضروب بالخلف وكذا اولاها الافتراض فبيانه تعيين البعض من ج الذي ليس ب وسماه د فيحصل قضيتان
احديهما لا شيء من د ب والثانية بعض ج د ... القضية الاولى جهتها ما يكون جهة الصغرى القياس لانها هي فان ... تغيير
تعيين الموضوع وتبديل الاسم وتعيين الموضوع ولذا فاد كلية الحكم لكنه لا تغير نسبة المحمول الى الموضوع وتبديل الاسم لا يوثر

خلف والافتراض

في المعنى ثم يحصل منه اقتران القضية الاولى بكبرى القياس المفروض فيتم منه الشكل وينتج ما يوافق السالبة في الجهة ويحصل اقتران
القضية الثانية بعين النتيجة المفروضة على هيئة الضرب الرابع من الشكل الاول وينتج ما يناقض تلك الجزئية بعينها وذلك لان هذا التاليف
يشبه الشكل الاول المركب لكنه قياس على الخلف فان الصغرى لا تشتمل على حمل ووضع بل على امرين متنافيين لشيء واحد وانما اورد
هيئة قياسية لانه انما اشتبه بوضع اللازم من جهة تعين الموضوع في القضية الاولى والافادة شرطية كليتها … فلو ما اراد ان يعلم بعد الحكم
ولا فرق ان تختص كل الشيء عليه مقدمة جزئية فحصل من جميع هذا ان السالبة كما كانت في الشكل الاول الكبرى فيها ذكره هذا الطرف في
المقدمات ممكن فان اختلط ممكن ومطلق وكان من جنس الذي لا ينعكس فانه ما اورد … من انعقاد القياس من مطلقتين
اخس لعض منع انعقاد القياس منه هذا المختلط لما فرغ من بيان التاليفات الكائنة من المطلقات مع الضروريات شرع في المختلطة
وقد ذكر ان الممكنات لا تنتج لبسيطة فاراد ان يبين ما حكم اختلاطها بالمطلقات مع الضروريات وبدا بالمطلقات فذكر ان
القياس من الممكنات مع المطلقات الغير المنعكسة لا ينعقد لعين ذلك البيان الذي بين به امتناع انعقاده من المطلقات
الغير المنعكسة فان الحكم فيهما لا يختلف الا باعتبار رفع له وان كان من جنس الذي ينعكس الا ان والمطلق سالب
فقد ينعقد القياس اذا روعيت الشرائط فان كانت الكبرى كلية سالبة منعكسة المطلق المذكور وكان الممكنة موجبا
او سالبا رجع بالعكس الى الشكل الاول او بالخلف فانتج وفي بعض النسخ بالافتراض فانتج ولكن النتيجة …
في الشكل الاول واما الاختلاطات من الممكنة والمطلقة المنعكسة فلا يخلو اما ان يكون المطلقة سالبة او موجبة
لا يخلو ان يقع في الكبرى او في الصغرى فان كانت الكبرى سالبة مطلقة فانها تنتج ممكنة عامة سواء كانت الممكنة
او خاصة وسواء كانت المطلقة عامة عرفية او وجودية وان كانت الممكنة خاصة فسواء كانت موجبة او سالبة
مثاله كل ج ب باحد الامكانين ولا شيء من ا ب بالاطلاق المنعكس العام او بالوجود … بيانها بالعكس الكبرى الى
المطلقة المنعكسة العامة لينتج من الشكل الاول لا شيء من ج ا بالامكان العام كما ذكرناه وهو المطلوب وايضا بالخلف
بان نقول لو لم يكن لا شيء من ج ا بالامكان العام فبعض ج ا بالضرورة ولا شيء من ا ب بالاطلاق المنعكس ف
بعض ج ب بالضرورة وكان كل ج ب بالامكان هذا خلف ولئن كانت الكبرى وجودية منعكسة لم يحتج الى الافتراض
في الخلف بل نقول ان نقيض النتيجة كاذب لانها تناقض الكبرى كما مر ذكره في الشكل الاول … بالافتراض …

بعض

بعض نسخ فقد يكتب البيان به واذا كانت الصغرى جزئية والاظهر الخلف لانه لا ضرورة الى الافتراض هنا فان الكبرى منعكسة
اللهم الا ان يحمل الافتراض على فرض كون الممكن موجودا بالفعل فيصير الاقتران من مطلقتين كبراهما سالبة
منعكسة ثم نرد النتيجة الى الامكان وان كانت الصغرى مطلقة سالبة فالكبرى تكون لا محالة ممكنة موجبة
وحكم هذا الاقتران مندرج فيما يجيء بعد هذا الكلام في قوله ولئن لم تكن سالبة بل موجبة كيف كان ذلك لم يكن
قياس الا في تفصيل لا يحتاج اليه هنا معناه ولئن لم يكن الكبرى سالبة مطلقة بل يكون موجبة اما مطلقة او ممكنة
لم يكن ذلك التاليف قياسا لان الممكنة الحقيقية لما كانت سالبتها وموجبتها متلازمتين لم يكن التفاوت الا في الايجاب والسلب فيها
معتبرة وانما قال في ذلك لانا اذا قلنا لا شيء من ج ب بالامكان وكل ا ب بالاطلاق لم يمكن الرد الى الشكل الاول
بالعكس فان الصغرى غير منعكسة والكبرى تنعكس جزئية واذا قلنا لا شيء من ج ب بالاطلاق وكل ا ب بالامكان او كل ج ب بالاطلاق
ولا شيء من ا ب بالامكان انعكست الصغرى الى الاول وانتج مع الكبرى لا شيء من ج ا بالامكان وهو غير منعكس فالنتيجة
غير حاصلة والعكس الكبرى فيما الاول والصغرى في الثاني غير شيئين فالنتيجة على جميع التقديرات غير حاصلة ولا يمكن بيان
شيء منها بالخلف لان الاقتران نقيض النتيجة وهو بعض ج ا بالضرورة بكل واحدة من المقدمتين لا ينتج ما يناقض الاخرى
فلذلك حكم الشيخ بانه لا يكون الا قياسا حتى صاحب البصاير بان اقتران الصغرى العرفية الوجودية بالسالبة بالكبرى الممكنة
ينتج موجبة جزئية ممكنة عامة وهو بناء على … القول بانعكاس الصغرى … فانه بعكسها مع الكبرى ينتج من الشكل
الاول ممكنة خاصة سالبة وتنعكس موجبتها الى ما ادعاه وقال اولا ينتج اذا كانت الصغرى عرفية عامة لانها
على تقدير كونها ضرورية تنتج مع الكبرى الممكنة ضرورية سالبة فتكون النتيجة محتملة للطرفين وما بين من دخوله
او ما انعقد الا واحد من الكتب بناء على القول بان ما دام كاتبا وكل … بالامكان ولا نقول بعض الكتاب بالامكان
… التفصيل الذي … ذكره فقد قيل هو ان يكون المقدمتان مطلقتين بشرط الوجود والذي لا ضرورة فيه فان
الحكم فيه … فيكون فيه وجوب ولا يكون … موصوفا بذلك
كون احد المقدمتين مطلقة … الوصف … مطلقة وصفية … عرفية عامة او وجودية
ان لم يكن في الكيف لئن كانت المطلقة … ولا النسبة … فانهما …

٧

لوجوب تباين الوصفين ولكن يشترط انه يكون الكبرى من العرفية وشمل انه يصدق على تقدير كون الكتاب جالسا ساكن

وخلو الجالس عن الكتابة في بعض اوقات جلوسه [illegible] لم يكن [illegible] الى الجالس [illegible] على بعض الكاتب كما في جميع

كتابته فينتج انه [illegible] لا يكون كاتبا في جميع اوقات جلوسه لانه يقلب المقدمتين فلا ينتج ان الكاتب قد لا يكون جالسا

جميع اوقات كتابته وبيان ذلك ان الوصف الاخر قد يجتمع بنا في الوصفا [illegible] وقد يخلو عما يلزم وصفا الاخر فانه قد يخلو عن

الاخر ضرورة وان الذي يستلزم فيما قد يخلو عن الوصف الاخر او يباينه فيما قد يجتمع معه فلم يكن الاصحاب استلزام الوصف الاخر مع جواز

لازمه الوصف [illegible] او احتياجه [illegible] واعلم ان هذا التفصيل انما هو من باب اختلاط المطلقات المختلفة وقد [illegible] الشيخ

اختلاط المطلقات والممكنات في هذا الشرح ما في الكتاب في هذا الاختلاط واعلم ان الشيخ ذهب في البيان الى [illegible]

الى [illegible] ان المختلط من الممكنة والمشروطة بالوصف ينتج [illegible] احدهما وقوع المشروطة بالوصف في كبرى الشكل [illegible] اذا [illegible]

ان [illegible] بالامكان وان [illegible] فانه ينتج لا شيء من الانسان بنائم بالامكان لان الصغرى [illegible]

الصغرى بما [illegible] الاكبر فيلزم منه جواز خلوه عنه [illegible] بما [illegible] لا شيء من الانسان [illegible] بالامكان و[illegible]

ساكن ما دام نائما لان الصغرى [illegible] جواز خلو الاصغر عما يلزم الاكبر فيلزم منه جواز خلوه عنه فان اللزوم [illegible]

اما اذا وقعت المشروطة بالوصف في الصغرى فانه لا ينتج لانا نقول كل كاتب يقظان ما دام كاتبا ولا شيء من الانسان بيقظان

بالامكان ولكن نقول لا شيء من الكاتب بنائم ما دام كاتبا وكل انسان نائم بالامكان ولا ينتج ان سلب الانسان عن الكاتب

لان المستلزم ما يمكن ان يخلو عن الاكبر والمنافي لما يمكن ان يجتمع مع الاكبر [illegible] وصف الاصغر لذاته ويتنافى

لا يقتضي تنافيا للموصوف [illegible] الشرط الاخر ان يكون [illegible] لا يمكن اجتماعهما على الصدق او يكون بازاء [illegible]

فيه [illegible] الوصف [illegible] المطلق ما يكون الحكم فيه بحسب الوصف [illegible] فانه قد يمكن اجتماع [illegible]

على الصدق حين يكون الحكم [illegible] الوصف [illegible] لا يلزم [illegible] الاصل والفاضل [illegible]

الشرطين [illegible] فاذا حصل [illegible] الشرطان فقد ينتج المختلط من الممكنة و[illegible] المطلق المنعكس [illegible]

سواء كانت المطلقة المنعكسة موجبة او سالبة وسواء [illegible] الشكل الاول [illegible]

مما لم يذكره الشيخ واقول [illegible] اذا كانت الكبرى وجودية [illegible] فانها تنتج مطلقة عامة سالبة [illegible]

النتيجة العامة الموجبة [illegible] الكبرى [illegible] الشكل الاول [illegible] الصدق مع [illegible]

قولنا

ولنا بعض ج ا دائما مع قولنا كل ب ا لا شيء من ب ما دام ا دائما فانه لا يجب ان يصدق [illegible] مطلقا

[illegible] احد منهم [illegible] نقيض [illegible] اختلاط الضروري بغيره اذا كان [illegible] الضرورية

ضرورية والموجبة غير ضرورية فانه ينتج [illegible] المطلقة المنعكسة الا اذا كانت الموجبة ضرورية والسالبة غير

ضرورية فانه ينتج [illegible] ولكنه [illegible] بعد ان [illegible] زيادة قيد [illegible] وذلك انه اذا كان

[illegible] ضرورية او [illegible] الكبرى [illegible] سواء كان [illegible]

[illegible] اذا اختلفتا في الكيف فقد [illegible] اذا كانت [illegible] الصغرى [illegible]

لا يكذب [illegible] الضروري [illegible] فكان الاختلاف [illegible]

كان [illegible] المفروض [illegible] الاخر [illegible]

الاختلاف [illegible] في الكيف الايجاب او الكيف السلب [illegible] كانت الصغرى [illegible]

[illegible] الضرورية [illegible] اختلط [illegible] الضروري [illegible]

المطلوب [illegible] في الكيف [illegible] على تقدير الاختلاف [illegible]

المذكورة [illegible] على تقدير [illegible] اذا كان [illegible] الاصغر [illegible] بالضرورة

[illegible] الحكم [illegible] كل ج ا بالضرورة او على المفروض [illegible] بالضرورة [illegible] يكون الحكم

[illegible] كل ا بالضرورة [illegible] بعض المفروض [illegible] بالضرورة [illegible]

[illegible] بعض ج ا بالضرورة [illegible] الاولان الايجابيان [illegible]

او بعض الحيوانات [illegible] بالضرورة [illegible] بالضرورة او سالبتين [illegible] بعض الحيوانات

ساكن [illegible] بالضرورة [illegible] الفلك [illegible] بالضرورة [illegible] بعض الحيوانات [illegible]

[illegible] على تقدير [illegible] في هذا الاختلاط [illegible] ثمانية [illegible] زيادة

[illegible] الجمهور الشكل الثالث الشرط في كونه [illegible] هذا الشكل [illegible] ان يكون الصغرى موجبة [illegible]

[illegible] الكبرى [illegible] كان [illegible] ان ينتج [illegible] ان يكون [illegible]

فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل انسان ناطق لم يلزم منه ان يكون كل حيوان ناطقا ولزم ان يكون بعضه ناطقا
بان تعكس الصغرى   اقول للشكل الاول في الانتاج شرطان احدهما كون الصغرى موجبة او في حكم الموجبة اي يكون سالبة
موجبة كما هو في الشكل الاول وذلك لان الاصغر اذا كان ملاقيا للاوسط بالايجاب كان حكم المقدر الذي لاقى الاوسط سار
الاوسط في ملاقاة الاكبر ومباينته واما اذا كان مباينا للاوسط بالسلب كان لم يعرف شمول الاوسط ان فلا يعلم انه الاكبر المحمول
الاوسط ملاق له كالحيوان او مباين كالناطق ولذلك المسلوب عنه كالصهال تارة والحجر اخرى والشرط الثاني ان يكون احدى
المقدمتين كلية وذلك لانه يجد مصدر الحكمين من الاوسط فيتعدى الحكم بالاكبر الى الاصغر فانهما ان كانتا جزئيتين فقد احتمل
يختلف المحكوم عليه من الاوسط في المقدمتين كما سوا بعض الحيوان انسان وبعضه فرس او لا يختلف كقولنا بعض انسان
بعضه شيء وهذان الشرطان لا يجتمعان الا في ستة اقترانات من ستة عشر المحتملة وذلك لان الصغرى الموجبة الكلية يعتبر
واحدة من المحصورات الاربع والموجبة الجزئية يعتبر بالكليتين منها فيكون الجميع ستة ولا ينتج الا جزئية وذلك لان
المحمول على الاوسط يحتمل ان يكون اعم منه كالحيوان على الانسان وح لا يكون ملاقاة الاكبر كالناطق او لا مباينته
للمقدر الذي كان ملاقيا منه للاوسط وقياسات هذا الشكل ليست بكاملة قوله لذلك قال الشيخ ولزم ان يكون بعضه ناطقا
تعكس الصغرى لا ينتج يصير بالارتداد الى الشكل الاول كلا مليا قوله فاجعل ذلك معيارا في المركبات من كليتين واما اذا
كانت الكبرى جزئية لم ينفع عكس الصغرى لانها اذا عكست صارت جزئية فاذا قرنت بها الاخرى كان الاقتران من
فلم ينتج بل يجب ان تعكس الكبرى ثم النتيجة كما علمت   اي اجعل عكس الصغرى معيارا للرد الى الشكل الاول فان هذا الشكل
انما يخالف الاول بوضع الحد ودفي الصغرى كما ان الثاني يخالفه بوضع الحد ودفي الكبرى وكلما كانت الكبرى كلية
الشكل وعكست الصغرى ارتد الاقتران الى الاول ولو ان الشيخ قال فاجعل هذا معيارا فيما كانت كبراه كلية لكان
اصوب من قوله في المركبات من كليتين فاما اذا كانت الكبرى جزئية فلا يفيد عكس الصغرى لانها تنعكس جزئية ولا
من جزئيتين بل ينبغي ان تعكس الكبرى وتجعل صغرى حتى يرتد الى الاول ثم تعكس النتيجة مثاله كل ب ج وبعض ب ا
فبعض ج ا لان الكبرى تنعكس الى بعض ا ب وينتج مع الصغرى على هيئة الضرب الثالث من الشكل الاول بعض ا ج
وتنعكس الى بعض ج ا قوله واعلم ان العبرة في الجهة المحفوظة وهي التي ستعرفها في الشكل الاول فيما على قياس

ماوردنا اما تخالف الكبرى اما فيما يتبين بعكس صغراه فذلك ظاهر واما فيما يتبين بعكس الكبرى فيتبين ذلك بان الاقتران لو عكس
الذي هو اخص يكون فيكون كل د ا فنقول كل د ب وكل ب ج فكل د ج ونقرن اليه كل د ا فينتج فبعض ج ا وبعض ا ج بوجه
قولنا كل د ا الذي هو نتيجة بعض ب ا   جهات المقدمات قد تتغير في نتائجها كما هو وقد لا تتغير والجهة الباقية قد تكون بالافعال
وقد لا يكون وما بالاتفاق كما في نتيجة الاقتران من مطلقة وممكنة عامة تنتج في الشكل الاول فانها انما توافق الصغرى لا لكون
الصغرى ممكنة عامة فانها لو كانت ممكنة خاصة لكانت النتيجة ايضا عامة بل لما بالاتفاق وكذا في نتيجة الاقتران من مطلقة
وضرورية في ذلك الشكل فانها انما توافق الكبرى لا بالاتفاق بل لان الكبرى موجهة بتلك الجهة والجهة المحفوظة هي الباقية لا
بالاتفاق ومعنى انه لا اعتبار في الجهة المحفوظة وهي الجهات التي تبقى في الشكل الاول الا ان تكون تابعة للكبرى فانه والاقترانات
الشكل قياسا على ما اوردناه وهنا لكنا تكون الكبرى اما فيما يبين بعكس صغراه فظاهر واما فيما يبين بعكس الكبرى فلانه
بيان النتيجة بيانه انما تم بعكس النتيجة والجهة بالاتحاد بعد العكس محفوظة وتبين ذلك بالافتراض ان النتيجة كالكبرى بالافتراض
وذلك لا يكون ما ينتج الموجبة الا في ضرب احدهما كل ب ج وبعض ب ا وذلك بعينه البعض الذي هو ا بالافتراض و
تسميته فيحصل منه قضيتان احدهما كل د ب والثانية كل د ا والاولى تشتمل على الصغرى كما ذكرنا والثانية الكبرى بعينها
والجهة تلك الجهة الا انها صارت كلية ثم يضيف الاولى الى الصغرى القياس فينتج على هيئة الشكل الاول الاكبر ويكون الجهة جهة الصغرى
الغاية بعينها ثم يضيف النتيجة الاخيرة التي فيه تحصل منها الضرب الثالث من هذا الشكل فينتج تابعة للكبرى قوله والذي يجعل
الحكم بجهة الصغرى فانهم يحسبون ان الصغرى تصير كبرى عند عكس الكبرى فيكون الحكم لجهتها ثم تعكس النتيجة فتكون الجهة بعد العكس جهة الاصل
ولا يفطنون بسبب انهم يحسبون ان العكس يحفظ الجهات وقد علمت خطأهم   الظاهريون من المنطقيين يجعلون جهة
نتيجة الاقتران من كليتين موجبتين تابعة للاشرف منهما وذلك لعكس الاخرى في الشكل الاول ثم لنتيجة ووقع الاحتياج الى العكس
عكسوها وكانوا يرون ان العكس يحفظ الجهة وان كانت احدى المقدمتين سالبة جعلوا النتيجة تابعة لها لان السالبة لا تكون الا
الكبرى وان كانت الكبرى جزئية كما في الضرب الثالث جعلوها تابعة للصغرى لان الجزئية لا تكون الا صغرى وذلك لا اعتماد عليه
لجهة الشكل الاول تابعة للكبرى والشيخ رد عليهم في هذا الموضع بان هذا البيان يحتاج الى عكس النتيجة والعكس لا يحفظ الجهات
كلها قوله وقد يقع الاستغناء بالعكس وذلك حيث تكون الكبرى جزئية سالبة فانها لا تنعكس وصغراها لا تنعكس جزئية ملاقية

منها بل انما يتبين بطريق الخلف او بطريق الافتراض اما بطريق الخلف فلانه لو لا ذلك لزم ان يكون لا بعض ج ا فكلا
وكان كل ب ج فكل ب ا وكان لا بعض ب ا هذا خلف واما طريق الافتراض فان نفرض البعض الذي هو ب لا
هو د فيكون لا شي من د ا ثم تتم انه من نفس كل د ب فهي ايجابات ماهو حكم الكبرى البعض قد تبين بعضه وبعض
الشكل المذكورة بالعكس وتبدل المقدمات ونتيجة ضرب واحد وهو الذي صغراه موجبة كلية وكبراه سالبة جزئية وهو لا يمكن بيان
ذلك لان الصغرى تنعكس جزئية فيصير الاقتران من جزئيتين والكبرى لا تنعكس اصلا فبين انه يبين بالخلف او الافتراض كما
ذكره وقد يمكن ان يبين بهذا الطريق ولطيف وهو بان قرن الصغرى في بعض النسخ انه الشيخ بالقياس وبيان عكس الكبرى فينطوي
والافتراض هو الذي ذكر بعضه واحال الباقي على ما مضى واعتبار الجزئية بالكبرى على ما مر قوله فيكون في انه اذن ستة اشكال
موجبتين ب صغرى موجبتين والصغرى جزئية ج نتيجة موجبتين والكبرى جزئية د صغرى كليتين والكبرى سالبة هـ صغرى جزئية
موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى و كلية موجبة صغرى وسالبة كبرى ومن نحو دحاشية لما فرغ من بيان احكام الحمليات
والترتيب المذكور هو ترتيب يقتضيه تقدم الايجاب على السلب ومن تقدم الكلية على الجزئية بحيث ما تقدمت
الشيخ بالعجاء وهو الاشهر واعلم انه في الشكل الثالث كالمختلف في الاول والثاني وكذلك من حيث الصغرى الضرورية لا دائما
العرفية والوجودية فانما تقول الحكم بالضرورة انما تكون مع الدائم لا دائما بالعرفين لانها
لا يتحقق حقيقة مطلقة وعرفية كما تقول كل كاتب يقظان وبعض النائم بالضرورة وكما تقول بعض اليقظان نائم بالدوام
القوم دائم اليقظان بين في البعض ونحات بعضه وقد ينبه على بيان ما يشتمل عليه الكتاب من احكام المختلطات والاشكال الثلاثة
واضعفنا ايضا لكن لم يضاف اليها ما ليس فيه ولم نتعرض الشكل الرابع لانه ليس مذكور في الكتاب والاستقصاء التام فيه
يستدعي كلاما ابسط من هذا وهو مما يليق بموضع لا يليق في شرحه كلام اخر والله الموفق المنهج الثامن في القياسات الشرطية
وفي توابع العكس اشارة الاقترانات الشرطية اشارة ستذكر بعضها ويكلفك عاقبتها لتمام الطبع منها بعد سياقه
ذكر في كتاب الشفاء وغيره ما انما الاقترانات اما ان يكون مؤلفة من المتصلات او من المنفصلات ومنها ومن
والحمليات او من المنفصلات والحمليات والشيخ ما فسر في هذا الكتاب الا ما يراد للبعض مما هو قريب من الطبع وهو المؤلفة من
المتصلات ولا من المتصلات والمنفصلات لان جميعها بعيدة عن الطبع واشد المؤلفة من المتصلات

الشروع في ذلك المتصلات كما انما الا اللزومية ولا الاتفاقية والاتفاقية واللزومية لان في اللاحق الكل والطبع والذكر اللفظ والوضع والاول
للمكان المنفصل كالعقد فانها موجود والثاني لا يكون ان كان الاثنان فردا فهو عدد وقال ابن العقب ليس كذلك من حيث
اشتمالها على وضع كل ذي برهنة من جهة اللزوم اللفظي الا كذلك الوضع والتناقض فيها انما يكون كذلك لا ختلاف في
الكيف والكم كما في الحمليات وكل اعتبار احوالها في اللزوم والاتفاق فالاستعمالية اللاحقة للزوم الصادق المقدم
والاتفاق يتناقض فاتخالف بينهما وذلك لان الكلية الموجبة منها معا بعد المصاحبة الدائمة والكلية السالبة تفيد
عدم المصاحبة على الدوام والجزئية تفيد المصاحبة وعدمها في وقت من الاوقات فتصدق مع الكلية الموافقة لها
في الكيف فالاستعمالية الجزئية الايجابية تصدق مع المصاحبة بين الدائمة والدائمة وهي مناقضة للسالبة الكلية والاستعمالية
الجزئية السالبة تصدق مع عدم المصاحبة الدائم واللادائم وهي مناقضة للايجابية الكلية لا اللزومية فيناقضها الا بالامكان
التي لا ذات له للزوم المخالف في الكيف الطرفين لان اللزوم هيئة شبيهة الضرورة في الحمليات والاتصال الشبيه بالامكان
الاعم وهي سالبة اللزوم لا لا زمنا لسلب وتشير سالبة اللزومية واللاتفاقية المحضة فيناقضها ما يكون اما اللزومية الموافقة
او الاستعمالية المخالفة على الوجه المذكور فيما مر وهي سالبة الاتفاق وتشير سالبة الاتفاقية واما العكس فيها فاللزومية السالبة
الكلية تنعكس كنفسها على قياس الضروريات لانه لو جاز استلزام التالي المقدم في حال امتنع انفكاك المقدم عن التالي في
الحال وهو هدم حكم الاصل واما الاتفاقية السالبة الكلية لا تنعكس اذا لم يشترط فيه صدق المقدم كما في الموجبة وذلك لانا نقول ليس
البتة اذا كان البياض موجودا فالبصر فالاضداد مجتمعة ولا يمكننا ان نقول ليس البتة اذا كانت الاضداد مجتمعة فالبياض كذا لان
وضع المقدم ممتنع وتنعكس اذا لم يشترط ذلك فيه وتعارض الاستعمالية عليها واما الموجبات فجميعها تنعكس جزئية ولا
تصدق الكلية السالبة وتنعكس كنفسها على الوجه المذكور ويكون العكس اما مضادا او مناقضا للاصل فيلزم الخلف والسوالب
الجزئية لا تنعكس لانا نقول قد لا يكون اذا كان زيد يحرك يده فهو كاتب ولا يمكننا ان نقول قد لا يكون اذا كان زيد كاتبا
فهو يحرك يده واما المنفصلات فقد بينا قبل شرط الاختلاف في الكم والكيف واما تناقض العناد في تقابلها باعتبار العناد
كان ولا مدخل للعكس فيها لان اجزاءها ربما يكون اكثر من اثنين ولانها لا تتمايز بالطبع فهذا ما اردنا تقديمه وهو
بيان ما اشار اليه الشيخ في النهج الثالث بقوله وكتب عليك ان تحرر امر المتصل والمنفصل في الكم الايجاب والسلب والتناقض والعكس

مع الحمليات ونرجع الى الشرح فنقول ولنقل ان المنفصلات قد سالف فيها اشكال فلنقل كاشكال الحمليات تشترك في
او مقدم ونفترق بتال او مقدم كما كانت الحمليات تشترك في موضوع او محمول وتفترق بموضوع او محمول والاحكام
تلك الاحكام مثال الشكل الاول كلما كان اب فجد وكلما كان جد فهز ينتج فكلما كان اب فهز ومثال الشكل الثاني
كلما كان اب فجد وليس البتة اذا كان هز فجد ينتج فليس البتة اذا كان اب فهز ويتبين ذلك بالعكس او بالخلف على ما تقدم
ويتبين الضرب الاخير منه بالافتراض وهو ان نعين الحال الذي يكون فيها اب مع جد ولكن هو عند ما يكون جد ط فينتج
قضيتان احديهما ليس البتة اذا كان جد ط فجد والثانية قد يكون اذا كان اب فجد ط ويولف القياس المذكور ان
حسب ما مر ومثال الشكل الثالث كلما كان جد فاب وكلما كان جد فهز فقد يكون اذا كان اب فهز والبيان بالعكس والخلف
والافتراض شبيه بما تقدم وعند الزوميات قلما تقع في التاليف لانها لا تفيد في الاكثر بالاقتران علما مكتسبا والزوميات
اللفظية لا تستعمل الا في الالزامات الجدلية او الخلف كما تقول على من زعم ان الاثنين فرد كلما كان الاثنان فردا فهو عدد
وكلما كان الاثنان عددا فهو زوج فكلما كان الاثنان فردا فهو زوج فانها لا تفيد سوى الالزام او النقض واعترض على
القول بانتاج هذا الصنف بجواز عدم اجتماع مقدم الصغرى وملازمة الكبرى على تقدير واحد كما في هذا المثال او اجيب بان
اجتماعهما على الصدق ليس بشرط في انعقاد القياس من المنفصلات فنقول وقد تقع الشركة بين حملية ومنفصلة مثل قولك
عدد وكل عدد اما زوج واما فرد واستخراج الاحكام في هذا مما سلف سهل وكذلك قد يشترك متصلة مع حمليات مثل قولك
في هذا المعنى وليكن اما ان يكون ب واما ان يكون جـ واما ان يكون د وكل ب وجـ ود فهو ه فكل ا فهو ه واستخراج
الاحكام في هذا المعنى مما سلف سهل هذا التاليف لا يعلم بكثرة الشركة في الحملية مع جميع اجزاء المنفصلة فلا يكون قريبا من
الطبع واذا كان كذلك فالحملية قد تقع صغرى وقد تقع كبرى والاول انسب كان على هيئة الشكل الاول فشرطه ان يكون الحملية
موجبة والمنفصلة موجبة كلية غير مانعة الجمع وكلية الاجزاء ويكون الشرح اربعة ضروب مثال الاول كل اب ودائما كل ا ب
ولا د ينتج منفصلة كلية موجبة الاجزاء كليتها او هو دائما كل آ اما جـ واما د ومثال الثاني كل آ ب ودائما ولا شيء من ب
ولا د ينتج منفصلة كلية سالبة الاجزاء كليتها وعليه يقاس الضربان الباقيان وان كان على هيئة الشكل الثاني فشرطه
ان يكون المنفصلة كلية موجبة اجزاءها كلية مخالفة الكيف للصغرى وينتج منفصلة سالبة الاجزاء كليتها كقولنا في الضرب الاول

كلا جـ

كلا جـ ب ودائما اما لا شيء من ا ب واما لا شيء من د ب فدائما اما لا شيء من جـ ا واما لا شيء من جـ د والضرب الثاني لا شيء من جـ ب ودائما
اما كل ا ب واما كل د ب فدائما اما لا شيء من جـ ا واما لا شيء من جـ د وعلى هذا القياس والانتاج على هيئة الشكل الثالث فمنفصلة كقولنا
كل ب ا ودائما كل ا اما جـ واما د ينتج فبعض ب اما جـ واما د واما اذا كانت الحملية كبرى فينبغي ان يكون عددها عدد اجزاء المنفصل
لا ان يكون مشتركة في المحمول او لا يكون فان كانت وكانت اجزاء المنفصلة مشتركة في الموضوع ثم ينتج من الشكلين الاولين
حملا ويكون التاليف في قوة التاليف من الحمليات ويعقد على هيئة الاشكال الثلاثة مثال الضرب الاول من الشكل الاول كل ا
اما ب واما جـ وكل ب د وكل جـ د ينتج كل ا د ومثال الضرب الثاني كل ا اما ب واما جـ ولا شيء من ب د ولا شيء من جـ د فلا شيء من ا د
وهذا هو الاستقراء التام المسمى بالقياس المقسم ومثال الضرب الاول من الشكل الثاني كل ا اما ب واما جـ ولا شيء من د ب ولا جـ فلا شيء من
ا د والشكل الثالث بعيد عن الطبع لا ينتج مثل ذلك فاما ان لم يكن الحمليات مشتركة في المحمول فقد ينتج منفصلة حقيقية كقولنا دائما
كل ا اما ب او جـ وكل ب د وكل جـ ه فدائما كل ا اما د واما ه ويبان من المباحث فيما بسط فنقول
وقد يقترن الشرطية المتصلة مع الحملية واقرب ما يكون من ذلك الى الطبع ان يكون الحملية تشارك تالي المتصلة الموجبة على احد الاشكال
الحمليات فيكون النتيجة متصلة مقدمها ذلك المقدم بعينه وتاليها نتيجة التاليف من التالي الذي كان مقترنا بالحملية والحملية مثاله انه ان كان
اب فكل جـ د وكل د ه يلزم منه انه ان كان اب فكل جـ ه وعليك ان تعد سائر الاقسام مما علمت الحملية في الاقترانات
الا انه تقع صغرى او كبرى وعلى التقديرين تشارك المتصلة اما في مقدمها او تاليها فهذه اقترانات اربعة اثنان منها قريبان من
الطبع الاول ما اورده الشيخ ومما يكون الحملية كبرى وتشاركها المتصلة في التالي فالمتصلة موجبة وينتج متصلة مقدمها ذلك
المقدم وتاليها النتيجة التي يكون من اقتران التالي لو فرض منفردا بالحملية مثاله الضرب الاول من الشكل الاول انه ان كان اب فكل جـ د
وكل د ه فانه ان كان اب فكل جـ ه ومثال الضرب الاول من الشكل الثاني انه ان كان اب فكل جـ د ولا شيء من ه د فانه ان كان اب فلا
شيء من جـ ه وعلى هذا القياس ذكره الشيخ هذا الاقتران لان والاقتران الثاني ان يكون الحملية
صغرى والاشتراك الصغرى في التالي والمتصلة موجبة كقولنا كل جـ ب وانه ان كان هز فكل ب ا ينتج انه ان كان هز فكل جـ ا وباقي
الاقترانات بعيدة عن الطبع فنقول وقد تقع مثل هذا التاليف بين متصلتين تشتركان في احدهما الاخرى فاذا كان
التالي المتصل ايضا ويكون قياسا في القياس واما تتميم القول في الاقترانات الشرطية فلا يليق بالمختصرات التاليفات

المذكورة قد كانت من الشرطيات المؤلفة من الحمليات ولا من الشرطيات المؤلفة من سائر القضايا فقد يقارن
بحمل التأليف وهذا النوع الذي أشار إليه الشيخ عند ذلك القبيل وهو يكون من اقتران متصلتين أولاهما هي الصغرى
مؤلفة من قضيتين أحديهما هي التالي متصلة والقضية الأخرى هي الكبرى متصلة من حمليتين ومثاله متصلة كالصغرى مثاله
إن كان اب فكلما كان ج د فهـ ز وكلما كان هـ ز فح ط فإن كان اب فكلما كان ج د فح ط وهذا الاقتران
يقع على ما ذكره الأنواع كالذي أشار إليه ههنا ويكون على قياس ما ذكرناه وفي الصنف لأنه يختلف في المتصلات
الذي سمى بها الاقترانات والمنفصلات إنما يحتمل البسط **إشارة** المقدمة القائلة إن المساواة إنه ربما وقع في أحكام القياس
أشياء سقطت وبين القياس على صورة مخالفة للقياس مثل قولهم ج مساو لب وب مساو لا فج مساو لا فقد
ظن أن مساوي المساوي مساو وقعد ما القياس من وجه بعد وجوب الشركة في جميع الأوسط والمقدمة المذكورة في ...
هذا وليس إلى اشتباه كثيرة كالشمس على العالم والمشابه وغيرهما أو كقولنا الإنسان من النطفة والنطفة من الغذاء فالإنسان
من الغذاء وكذلك الشيء فالشيء على الشيء على الشيء وما يجري مجراه وهو مع أن الكلام على حدة ولم يرتبه في القياس الشيخ ...
الجزء من محمول الصغرى جعل موضوعاً في الكبرى فالأوسط ليس مشتركاً بين المقدمتين بجملته وقع الشركة في بعضه
ولذلك يسمى أن ليس بسيط يجعل كلية فإنه يرجع إليه في اشتباه وهو لكنه ليس بعيد في القياسات المؤلفة وكيف لا
المركبة وبيانه أن قولنا ا مساو لب قضية موضوعها ا ومحمولها مساو لب وإلا لكان مساو لج محمولاً على ب في القضية الأخرى لكن
لما تقام مقام ب كما ذكرناه في النهج السابع وجرى بعد قولنا ا مساو لما هو مساو لج بدلاً من قولنا ا مساو لب وكيف فإن جعلنا وقولنا
في القضية كاسمين مترادفين كان قولنا ا مساو لب وقولنا ا مساو لما هو مساو لج في قوة قضية واحدة وبعض إليه الثانية
الأولى قولنا وما هو مساو لما هو مساو لج فهو مساو لج فينتج أنه مساو لج ويكون هذا القياس بهذا الاعتبار مفرداً ولو جعلنا هما
اسمين متباينين أحدهما محمول على الآخر حتى لا يكون القضيتان المذكورتان في القوة قضية واحدة فالمتألف قولنا
ا مساو لب وب مساو لج إلا أن ب مساو لج ينتج فا مساو لما هو مساو لج ثم يضيف إليه الكبرى المذكورة وهو
وما هو مساو لما هو مساو لج فهو مساو لج ينتج فا مساو لج وبهذا الاعتبار يكون هذا القياس مركباً من قياسين فإذن كان قولنا
ا مساو لب على التقدير الأول في قوة صغرى القياس وعلى التقدير الثاني صغرى القياس الأول بعينها وقولنا وب مساو لج على

لمن تكرر

لم يكن القياس بل هو بيان حكم بالمثال الذي هو جزء من جهة حدود القياس بل هو جزء من تمام القياس مع ما يجعله لمساو مساو لما هو مساو لج
وأما ما أورده الشيخ قبل الأقترانات الاستثنائية ليعلم أنه غير متعلق بها بل إنما كانت تتمة لما قبلها ما هو من الاقترانات أو كان تتمة اقترانيين
وكمال القياس المركب من توابع القياس **إشارة** إن القياسات الشرطية الاستثنائية إنما كانت استثنائية لأنه يكون أحد جزئيها
الشرطية المذكورة بعينها أو نقيضها بعد أن يكون مقدماً بعينها فلا محالة يكون جزءاً من مقدمة والمقدمة تكون جزءاً من قضية شرطية فيكون
مقدم هذا القياس شرطية ويكون الآخر مشتملاً على وضع ما يعتبر وضع الجزء الذي منه الشرطي أو رفعه بحيث يكون
الجزء الآخر من قضية أخرى مقرونة بأداة الاستثناء مكررة تارة حال كونها جزءاً من الشرطية وتارة حال كونها مستثناة وهي إنما تكون
الأوسط المكرر في الاقترانات لأن الباقي بعد حذف هذا هو الذي منه النتيجة فالقياس الاستثنائي لم يكن فيه من شرطية الاستثناء قوله
القياسات الاستثنائية لأنه يوضع فيها متصلة ويستثنى إما عين مقدمها فينتج عين التالي مثل إن كان هذا الكوكب يطلع
فالكواكب حقيقة لكن الشمس طالعة فالكواكب خفية أو نقيض تاليها فينتج نقيض المقدم مثل إن كان الكواكب ظاهرة فينتج
فالشمس ليست بطالعة ولا ينتج غير ذلك المتصلة التي تقع في الاستثناء لا يكون إلا لزومية والتي وضعها الشيخ موجبة ويستثنى
باستثناء عين مقدمها عين تاليها وباستثناء نقيض تاليها نقيض مقدمها لأن وضع الملزوم يوجب وضع اللازم ورفع اللازم
يوجب رفع الملزوم ولا ينتج غير ذلك أي لا باستثناء عين التالي ولا باستثناء نقيض المقدم وذلك لأن التالي يحتمل أن يكون أعم من
المقدم واللازم منه وضعاً ومن رفع ما هو أخص منه شيء والسالبة كقولنا إن كان زيد يكتب فهو يحرك يده فإنه لا ينتج باستثناء عين
جزء النقيض الآخر كقولنا لكنه يكتب فهو يحرك يده لكنه لكن يحرك يده فهو لا يكتب ولا ينتج باستثناء نقيض شيئاً وذلك كما يكون
المتصل في قوة قولنا كلما كان زيد يكتب فليس يحرك يده فإنه كذا والشيخ لما اقتصر على الموجبة أن السالبة ترجع في الحقيقة إلى الموجبة قوله
أو توضع فيها منفصلة حقيقية فيستثنى عين ما يتفق منها فينتج نقيض ما سواه مثل إن هذا العدد إما تام أو زائد أو ناقص لكنه تام
فينتج نقيض الباقي أو يستثنى نقيض ما يتفق منها فينتج عين ما بقي واحداً كان أو كثيراً مثل إنه ليس بتام فهو إما زائد أو ناقص حتى يستوفي
الاستثناءات فيبقى قسم واحد أو يوضع فيها منفصلة غير حقيقية فإنها إنما تكون مانعة الخلو فقط فلا ينتج إلا استثناء النقيض عين الآخر
مثل قولهم إما أن يكون زيد في الماء وإما أن لا يغرق لكنه غرق فهو في الماء لكنه ليس في الماء فهو لم يغرق ومثل قولهم إما أن لا يكون حيواناً
وإما أن لا يكون نباتاً لكنه حيوان فليس بنبات ولكنه نبات فليس بحيوان وإما أن يكون المنفصلة مع إبطال الغرض فيه ينتج فقطعوا

لئن يرتفع الاجزاء معا و قوم يسمونها الغير التامة الانفصال او العناد فتح اكما تنتج فيهما استثناء العين يكون السنن
نقيض الباقي في فصلا شرقولك لئن يكون هذا حيوانا وان لئن يكون شجرا في جواب من قال اما حيوان او شجر
المنفصلة الحقيقية ينتج بعين كل جزء نقيض الباقي في الكونهما مانعة الخلو و نتيجة ذات الجزئي يكون حملية في ذات الكل
الكثرة فان حصلت باستثناء عين جزء واحد فيكون منفصلة من اعيان الباقية من الاجزاء واذا حصلت باستثناء
عين جزء او احد فيكون منفصلة من نقائض الباقية او حمليات بعددها تشتمل كل واحد منها على رفع جزء
منها على المنفصلة الغير الحقيقية لئن كانت مانعة الجمع فقط فهي ينتج بالعين دون النقيض وان كانت مانعة الخلو فقط فهي ينتج
بالنقيض دون العين و جميع ذلك ظاهر و من القيت كالمتقدمة عن البيان المنفصلة التي لا ينتج اصلا
لاحتمال اشتمالها على اجزاء غير متناسبة **اشارة** الى قياس الخلف قياس الخلف قياس مركب من قياسين احدهما
اقتراني والاخر استثنائي مثاله قولنا ان لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا فقولنا كل ج ب صادق وكل ب د على
انها مقدمة صادقة بينة لا شك فيها او بينت بقياس فينتج من ان لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا فكل ج د ثم نأخذ
نقيض التالي وهو انها فقول لا شك لكن ليس كل ج د فينتج نقيض المقدم و هو ان ليس قولنا ليس كل ج ب
صادق بل هو صادق المعلم الاول اورد قياس الخلف في القياسات الشرطية و لم يوجد في التعليم الاول شرح لها
و لذلك سماه جماعة المنطقيين بالقياسات الشرطية على الاطلاق و ظن الشيخ ان الاقترانات الشرطية كانت مذكورة
في كتاب مع ذلك لم ينقل الى لغاتنا اصلا فحكم بسقوط من ذلك بالمعلم الاول و طالما المتأخرون تحليل قياس الخلف
ورده الى الاقيسة المذكورة عند ذلك عليهم فاختلفوا اختلافا كثيرا و ما استقر عليه راي الشيخ انه مركب
من قياسين احدهما اقتراني شرطي والاخر استثنائي فالمركب منه ان الاقتراني فمركب من متصلة و حملية ينتج متصلة
تاليها و يكون مقدم المتصلة هو فرض المطلوب غير حق و تاليها ما يلزم من ذلك هو وضع نقيض المطلوب
انه حق والحملية مقدمة صادقة غير مشكوك فيها تقترن بنقيض المطلوب على هيئة قياس منتج متصلة مقدمها
المذكور و تاليها نتيجة الاقتران المذكور وهي مناقضة لحكم متفق عليه و اما الاستثنائي فهو من المتصلة التي هي
نتيجة القياس الاول و يستثنى فيه نقيض تاليها الذي ذكرنا انه الحكم المتفق عليه لينتج نقيض مقدمها الذي هو فرض المطلوب

غير حق فيكون النتيجة كون المطلوب حقا و ظاهر انه يحتاج الى مقدمتين بينتين احديهما حملية كما مر والاخرى ان الحكم المتفق
عليه الخلف صادق و من هاتين المقدمتين والتي ذكرنا تظهر و المطلوب في المثال المذكور و قد يكون الحكم المتفق عليه هو نقيض احدى المقدمات
الاول الكبرى وهو اثباتية اعني الحكم المتفق عليه ليس كل ج د و قوله الشيخ الاخيرة ليس كل ج ب صادقا مقابله صادقا و قوله ليس ثم لكن
قولنا ليس كل ج ب الذي وضعناه او لا صادقا فقابله قولنا ليس كل ج ب الذي ادعيناه صادقا فاصادق و هو المعنى اشارة فيه الى ان
الذي بعض الشارحين لم يستقر عليه و ذلك او لا فلان المعلم الاول اعطى في هذا القياس في الاستثنائيات و هذا التحليل يقتضي كونه مركبا من
الاقتراني و الاستثنائي فكيف يجعله في الاستثنائيات و ثانيا فان الاقترانات الشرطية لم تكن مذكورة في كتبه فكيف ينسب اليه ذكر المركب منه
بعد ذكر الاقترانية ثم ان الشيخ افضل الدين محمد بن الحسين المرقي المعروف بابن كاشر ذهب الى ان هذا القياس مركب من قياس استثنائي من
مقدمها نقيض المطلوب يحتاج في بيان لزوم تاليها المقدمها الى حملية تنضم الى نقيض المطلوب فيعمل ليس كل ج ب و هي حملية مسلمة
كل ب د و مقدم المتصلة هو كل ج ب فقولنا ان كان ب د فان كان كل ج ب فكل ج د و ذلك لكون هذا المفهوم مع حملية مسلمة
هو التالي ثم يستثنى نقيض التالي بقولنا لكن ليس كل ج د فينتج فليس كل ج ب فهذه هي حملية و هو حاصل من الخلف و هو اثبات المطلوب بابطال
لازم نقيضه المستلزم لابطال نقيضه المستلزم لاثباته و ربما لا يحتاج فيه الى تأليف قياس بيان التالي اصلا اذا كان المطلوب كليا موجبا
بالاطلاق العام و كانت المقدمة المسلمة هي كلية لا دائما بل دائما ب فقلنا لو لم يكن الحكم صادقا لكان نقيضه و هو بعض ج ليس ب دائما صادقا
لكنه ما يناقض المقدمة المذكورة بالقوة فهو ليس بحق فالمطلوب حق و الخلف اسم يشترك فيه الرديء و المحال و لذلك سمي هذا القياس به و هذا
التفسير مما يقال انه سمي به لانه يأتي المطلوب من خلفه اي من ورائه الذي هو نقيضه و هذا ما ذكره الشيخ في موضع آخر و هو يقابل
المستقيم فالقياس المستقيم يتوجه الى اثبات المطلوب اي لا يتوجه يتألف مما يناسب المطلوب و يشترط فيه تسليم المقدمات او ما يجري مجرى
التسليم والمطلوب فيه لا يكون موضوعا اولا و الخلف لا يتوجه الى اثبات المطلوب بل الى ابطال النقيض و يشتمل على ما يناقض المطلوب
و لا يشترط فيه التسليم بل يكون المقدمات بحيث لو سلمت انتجت و يكون المطلوب فيها موضوعا اولا و منه ينتقل الى النقيض و عكس
القياس الخلف لانه يقصد منه اقتران ما يقابل شيئه قياسا او يجري مقدمتين ينتج ما يقابل المقدمة الاخرى و بعبارة اخرى الخلف بانه
لا يشترط فيه ان يكون بحسب قياس و لا ان ينتج ما يقابل مقدمة قياس بل ما يكسبه يشتمل عليه و يلزم منه بحكم قياس ينتج ما هو ظاهر
الفساد و لا يستعمل فيه الا المقابل بالمناقضة و يستعمل في العكس مثل ما نقضه التضاد الضد و العكس لا يقع في العلوم الا عند
مقابلته م

الخلف الى المستقيم والخلف في المطالب التي لم يتبين لعدد الا بعد تعين المط لانه مبني على نقيض المط وذلك يفتقر تعيين المط وبنفس

في هذا الموضع ان يوضع بدل المط غيره مما يظن انه هو ويبين الخلف عليه فان تم ودل على ان ذلك الشي الذي وضع صادق

ولم يدل على انه هو المط لعز من شرايط لوازم المنعكسة او غير المنعكسة كما في اثبات جهات العكس ونتايج العبارات المختلطة

وهذا هو بيت الشكوك التي تورد على قياس الخلف وهو الغلط في كون الخلف صالحا لاثبات ما هو اعم من المط اذا كان المطلوب

حقا وذلك مما لا يقدح فيما ذكر قوله اذا رد الى المستقيم الحملي كيف يرجع الى الخلف والخلف كيف يرجع اليه او كيف

اقول لا يخفى ان الخلف انما ينعقد بين الشرطي وبين الحملية ولسنا نحتاج الان اليه ومداره على اخذ نقيض النتيجة المحالة

مع المقدمة الصادقة وقياس لا شك فيها فينتج نقيض المقدم المحال على حاله اما رد المستقيم الى الخلف فهو كما مر في بيان نتايج

القياسات الغير البينة من الشكلين الاخريين وهو ان يكون باضافة نقيض النتيجة المطلوب اثباتها الى احدى المقدمتين وتكلمنا من المسلمة

على هيئة احد الشكلين الاخرين لينتج ما يقابل المقدمة الاخرى ويكون المتفق عليه بما فيكون النتيجة محالة وبين ان ذلك انما

للمقدمة التي [illegible] المتالف المنتج الذات فهو اذن من وضع نقيض الشي فوضعه باطل فالنتيجة حقه واما رد الخلف الى المستقيم

فعلى حاله وهو ان نضيف نقيض النتيجة المحالة الى القضية المتفق عليها الى القضية المسلمة لينتج المط على هيئة احد الاشكال

النتيجة المحالة كانت في مثال المسعد [illegible] وقد حصل من اضافة نقيض المط [illegible] القضية المسلمة [illegible]

الفرد الاول من الشكل الاول ونقيض المحال ليس كل ج د واذا اضيف الى المقدمة المسلمة الصادقة الاولى [illegible]

من الشكل الثالث على الاستقامة ليس كل ج ب [illegible] وهو الذي كان المط من الخلف ولما كانت النتيجة المحالة [illegible]

[illegible] في الخلف في رد الخلف الى المستقيم بلا حاجة الى ما ينعقد بين التالي المذكور واول القياس بين اللذين

[illegible] الحملية المتصلة فوكده ولسنا نحتاج اليه الان لسنا نحتاج في معرفة الخلف الى معرفة كيفية ارتداد

المستقيم اليه وارتداده الى المستقيم واعلم ان المط اذا كان موجبا كليا فالخلف لا ينعقد عليه الا على

قياس يكون احدى مقدمتيه سالبة جزئية وهو رابع الثاني وخامس الثالث واذا كان سالبا كليا فلا ينعقد

الا على هيئة قياس يكون احدى مقدمتيه موجبة جزئية وهو ثالث الاول ورابعه وثالث الثاني وثلثة ضروب

الثالث وعليه فقس اذا كان جزئيا واما رد الخلف الى المستقيم فان كان الخلف على هيئة الشكل الاول وقع

لنقض

نقيض المط في صغرى قياس الخلف فقياس الخلف يكون على هيئة الشكل الثاني واذا فعل في هيئة الشكل الثالث وتقع نقيض النتيجة المحالة [illegible]

الصغرى [illegible] وكبرى وان كان الخلف على هيئة الشكل الثاني وقع نقيض المطلوب في الصغرى فالرد يكون على هيئة الشكل الاول

وان فعل في هيئة الشكل الثالث وقع نقيض المط في الصغرى فالرد على هيئة الشكل الثاني واذا فعل هيئة الشكل الاول وتقع نقيض

النتيجة المحالة ابدا في الكبرى وتبين جميع ذلك في الامتحان والله اعلم

النهج التاسع في بيان قليل للعلوم من مقدماتها

اشارة لا اصناف القياسات من جهة موادها وافادتها التصديق القياسات البرهانية مولفة من المقدمات التي

قبولها لانها كانت ضرورية لينتج منها الضرورية على تخصص ضرورتها او ممكنة لينتج منها الممكنة والجدلية مولفة من المشهورات والتقريرية

كانت واجبة او ممكنة او ممتنعة والخطابية مولفة من المظنونات والمقبولات التي لم تشتهر غير مشهورة وما يشبهها كيف كانت

او كانت مشهورة والشعرية مولفة من المقدمات المخيلة من حيث يعتبر تخيلها كانت صادقة او كاذبة وبالجملة تولف من المقدمات

من حيث لها هيئة وتاليف تستقبلها النفس لما فيها من المحاكات بل ومن الصدق فلا مانع من ذلك وبالجملة تروج وتلتفت اليه

ما كان منها البرهانية واجبة والجدلية ممكنة اكثرية والخطابية ممكنة [illegible] ولا يلتفت فيها [illegible] والشعرية كاذبة [illegible] الاعتبار

بذلك الاشارة الى صاحب المنطق والسوفسطائية فانها هي التي تستعمل المشبهة بما ذكرناها في ذلك المموهة المخيلة [illegible] سبيل

التغليط فان كان المشبه بالواجب [illegible] او بالمشهور [illegible] مشاغبا [illegible]

[illegible] السوفسطائي اما اذا كان الحكيم لما فرغ من بيان الاحوال الصورية للقياسات وما يشبهها شرع في بيان احوالها

المادية [illegible] فقيد

للتصديق [illegible]

التصديق الجازم [illegible] والتصديق الجازم [illegible] السفسطة والتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه [illegible]

يعتبر فيه عموم الاعتراف [illegible] المشكل [illegible] السفسطة [illegible] المغالطة والتصديق

الغالب [illegible] الجازم هو الخطابة وللتخييل دون التصديق هو الشعر اما القياسات البرهانية [illegible] بالواجب

[illegible] التصديق [illegible] ضرورية [illegible] ممكنة فان كونها ضرورية القبول [illegible]

[illegible] كانت ضرورية [illegible] كانت ممكنة [illegible]

القبول بالجملة فالقياسات البرهانية يقينية مادة وصورة وغايتها انتاج اليقينيات واما القياسات الجدلية فهي المؤلفة من المشهورات

من التقريريات في الحق بتسليم المخاطبين والجدل الذي يحفظ رايا او يهدم رايا كالسائل وضعا وغايته بحسب نيته الالزام والسائل

يهدم وضعا او غايته بحسب نيته الالزام فالجدلي يولف القياسات من المشهورات المطلقة او المحدودة حقا كان او غير حق

وان كان السائل فهما يتسلم من المجيب مشهورا كان او غير مشهور وكلاهما يستعملان المسلمات والمتسلمات

ما ينتج التسليم والتسلم قياسا كان او استقراء وما كانت غاية الجدل الالزام او دفعه لا يتعين جاز وقوع الانتاج

الشروط من القضايا باعتبار الوجوب والامكان والامتناع في موادها واما القياسات الخطابية فهي المؤلفة من المظنونات والمقبولات

والمشهورات في بادي الراي الغير المشهورات الحقيقية حيث كانت مطلقة او باطلة وبعض كيف يتفق فكونها مقنعة وكذا بعض موادها

بحسب الظن الغالب وصورها بحسب ما ينتج بحسب الظن الغالب كان قياسا او استقراء او تمثيلا ومن القياسات منتجا كان او عقيما

لموجبتين في الشكل الثاني فيه شرط ان يغلظ فيه انها منتجة فهي مقنعة بحسب المواد والصور وغايتها الاقناع واما القياسات الشعرية

من المقدمات المخيلة من حيث هي مخيلة سواء كانت مصدقا بها اولا وكذبها سواء كانت صادقة او كاذبة والمعلوم المكتسب لها ولا

تقتضيان ما تراه النفس منها الا انها من المحاكاة او غيرها حتى لو حصل التصديق الصدق وبما الغرض في ذلك الاثر ولولا الوزن

لانه ايضا محاكاة ما وقدماء المنطقيين كانوا لا يعتبرون الوزن في ظاهر ويعتمدون على التخييل والمحدثون يعتبرون معه الوزن

لا يعتبرون فيه الا الوزن والقافية فهذه هي اقسام الحقيقة بحسب المواد واما المغالطات فهي مركبة ليست بمفيدة وذلك لانها تكون

بحسب المشابهة والترويج ولولا قصور التمييز لما انتجت المغالطات ولذلك اعرض الشيخ عن ذكرها كغير المحصلين من المنطقيين تقسيمات

اخر لهذه الاقسام يعتبرون فيها الوجوب والامكان والصدق والكذب الاول منها ان البرهان يتالف من الواجبات

من الممكنات الاكثرية وايضا من الممكنات المتساوية لان ميل النفس الى الطرفين ولا يكون وقوع احدهما فيها على سبيل الندرة

والشعر من المستحيلات ويكون المغالطات من الممكنات الاقلية التي يدعى انها اكثرية او واجبة والثاني فان البرهان

يتالف من الصادقات والجدل مما يغلب فيه الصدق والخطابة مما يتساوى الصدق والكذب فيه والمغالطة مما يغلب فيه الكذب

والشعر من الكاذبات واعترض الشيخ على ايراد الاعتبار الاول الاكثر لما بين انه الكلي لا يوافق الكثير من الوجود بل الى التحصيل ورد عليهم

القول بذلك بان قال ان استعمال الجميع في البرهان لا استنتاج احدها باحدها واقع ومنع البطلان منه قوله متبع ليس ما لو حين

تعليما للعلم الاول الذي يخطئ البرهنة مواضع كثيرة قد سبق ذكر بعضها والقياسات المغالطية مؤلفة من الشبهات بالحق ومن بعض

اليقينيات وصورها لما الصدق المشتبه بها القياسات الامتحانية والقياسات العنادية في المواد والتي ليس في القياسات المشبهة بالواجب

قبولها تقع في السفسطة المقابلة للفلسفة وبالمشهورات في المشاغبة المقابلة للجدل وغايتها الترويج والمشبهة بالمظنونات

غير معتبرة لانها لا تفيد ظنا او تخييلا في مقابلتها ولا غلط فيه اعتبار بها ولما كانت منافع البرهان والسفسطة شاملة لكل الامم

بحسب النظر في العلوم كلها والجدل اولا البرهان فالثانيات كمعرفة لا غذية المحتاج اليها والسفسطة فكالسموم المحترز عنها

وكانت منافع الثلاثة الباقية كالتي في المصالح المدنية اقتصر الشيخ في هذا المختصر على بيانها دون الباقية اشارة

المطالب البرهانية في العلوم قد يكون من ضرورة الحكم وقد يكون من ممكن الحكم وقد يكون من

وجود غير ضروري مطلق كما قد يبرهن في علم اتصالات الكواكب وانفصالاتها وكل جنس يخصه مقدمات تنتج في المطالب

الضرورية غير الضروري خلطا او صرفا ذهب الجمهور الى ان مقدمات البرهان لا يكون الا ضرورية كما سنذكره

وذهب بعضهم الى ان الممكنات الاكثرية ايضا قد تقع فيها فاشتغل الشيخ ببيان حال الشارع او لا ثم استدل على حال

المقدمات والاول فقوله المطالب في العلوم كما قد تكون ضرورية وهي كالزوايا المثلثة ويكتسبه القسم

فقد يكون ايضا غير ضرورية اما ممكنة صرفة كالبرء للمسلولين او وجودية كالكسوف للقمر واعلم ان الممكنة تكون مطلوبة

اذا كان المطلوب هو امكان الحكم نفسه بحيث يكون الامكان محمولا او جهة وتكون وجودية ايضا اذا كان المطلوب هو

الحكم او عدمه والوجودية تكون اما اكثرية كوجود اللحية للرجل او مساوية كالذكورة للحيوان او اقلية كوجود الاصبع الزائد

للانسان مع ان قلة الوجود اكثر من العدم وهاهنا خلاف في ان الاكثر شامل للموجب والسالب ويكون الوجود بحسب الاعتبار اكثريا

والعدم مساويا او مقابلا في المطلوب والاقلي باعتبار الوجود فقيل يكون مطلوبا بتعذر الوقوف عليها اما المطالب العلمية اما

ضرورية واما وجودية اكثرية وذلك كالاغلب وعليه هذا ذهب بعض الى ان البرهان لا يستعمل الا الضروريات او الممكنات الاكثرية

واهل التحقيق فيتحقق ان الممكنة اذا كان الامكان فيه جهة والاقلي باعتبار الوجود وكذلك المساوي قد يكون ايضا مطلوبا

خارجيا وجعلها الجمهور محل التحقيق اذ هي اما ضرورية واما ممكنة واما وجودية والشيخ لم يورد للضروريات مثالا لاتفاق الجمهور

عليها في البرهان واما الممكنات فكونها باعتبار كالضروريات ومثل في الوجوديات بحالات اتصالات الكواكب وانفصالاتها

فان المطلوب يكون امكان وجودها للكواكب في نفس وجوده ما دام لا يدوم مادامت الكواكب موجودة بل يتعاقب فيها الى

تعاليم

من الوجوديات الصرفة ثم انه اشتغل ببيان حال المطالب الاستدلالية بناء على حال المقدمات وهو ان كل جزئي من المطالب [illegible]
وتعيينه نقيضا فالمبرهن ينتج الضروري بما يكون جميع مقدماته ضرورية وغير الضروري بما لا يكون كذلك بل يكون اما جميعها غير ضرورية
او بعضها ضرورية وبعضها غير ضرورية فان قيل السنتم حكمتم بان الصغرى المطلقة اذا انعكست مع الكبرى الضرورية كما في قولنا
كل انسان ضاحك وكل ضاحك حيوان ينتج ضرورية فلم لا يجوز لنا ان يستعملها المبرهن للمطالب الضرورية قلنا انما حكم بذلك
نظرا الى مجرد صورة القياس [illegible] فلو كانت المادة ايضا معتبرة فنقول [illegible] البرهان لا يتأتى [illegible]
المطالب الضرورية وذلك لانه وجود الضحك للانسان لو كان هو الذي بعد العلم بكونه ناطقا فقط لكان الحكم عليه
حال زوال الضحك كاذبا فلا يكون [illegible] الا اقتران [illegible] وايضا الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس [illegible]
[illegible] العقل [illegible] الا اذا استند الى علة موجبة اياه [illegible]
واحد من الاشخاص [illegible] بكونه ناطقا [illegible] انما يحكم بكونه ضاحكا بعد الحكم بكونه ناطقا فلا يكون الا اقتران [illegible]
[illegible] لكونه ضاحكا علته [illegible] غير كونه ناطقا وكان الحكم في الصغرى بجميع كل انسان بانه ضاحك [illegible]
بالنظر الى تلك العلة كانت الصغرى باعتبار [illegible] كل انسان [illegible] ضاحكا في بعض الاوقات
ممكنا [illegible] ضرورية لا وجودية فاذن غير الضرورية [illegible] غير الضرورية [illegible] ضرورية في البرهان اما الضرورية
في انتاج غير الضرورية [illegible] ذكر [illegible] القياس [illegible] والمطالب
قد يكون ضرورية وقد يكون غير ضرورية من الممكنات مع الوجوديات باصنافها وبعد ذلك فاراد ان [illegible]
على ما في المعنى [illegible] فقال [illegible] لا يلتفت الى من يقول انه لا يستعمل المبرهن الا الضروريات او الممكنات الاكثرية
دون غيرها بل اذا اراد ان ينتج صدق ممكن [illegible] استعمل الممكنات الاقلية ويستعمل في كل باب ما يليق به واما ما [illegible]
كان مصطلحا للاولين [illegible] قالوا ان المطلوب الضروري يستنتج في البرهان من
الضروريات وغير الضروري قد يستنتج من غير الضروريات [illegible] لم يرد [illegible] او اراد ان صدق مقدمات البرهان في
ضرورتها او امكانها او اطلاقها صدق ضروري ذكر المعلم الاول ان البرهان قياس مؤتلف من مقدمات يقينية
لمطلوب يقيني [illegible] بما يكون الحكم فيه ضروريا لا يزول [illegible] المبرهن لا يستعمل الا [illegible]

الضرورية

الضرورية كما مر ذكره ثم لما صار [illegible] اصحاب العلوم الطبيعية [illegible] يستعملون غير الضروريات [illegible]
[illegible] لا يستعمل الا الضروريات والممكنات الاكثرية [illegible] ذلك [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] مقدمة [illegible] الضرورة [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الكلام [illegible]
بعض مقدمات البرهان [illegible] الضروريات [illegible] المبرهن يستنتج الضروري [illegible] اصحاب [illegible]
من [illegible] يتعلق [illegible] المقدمات [illegible] الضرورة [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] البرهان ضرورة [illegible] العلم الضروري [illegible] ضرورية [illegible] الموضوع موصوفا [illegible] الضروري [illegible]
في مقدمات البرهان المحمولات الذاتية [illegible] في المقدمات [illegible] مقدمات البرهان [illegible]
ان يكون [illegible] بالطبع [illegible] العقل [illegible] يكون [illegible]
[illegible] يكون [illegible] محمولا [illegible] الموضوع [illegible] المذكورين [illegible]
[illegible] الذاتي [illegible] يكون [illegible] الوصف [illegible]
[illegible] المحمول [illegible] الموضوع [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] بزوال [illegible]
[illegible] فانه [illegible] بزوال [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] كونه موضوعا [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] الجميع [illegible] يكون [illegible] محمولا على جميع [illegible]
[illegible] الموضوع فان المحمول [illegible] الموضوع [illegible] الانسان لا يكون [illegible] الموضوع
فان المحمول [illegible] الضاحك [illegible] لا يكون محمولا على جميع [illegible]
[illegible] الشروط [illegible] بالمطالب الضرورية والكلية واقتصر الشيخ [illegible] شرطين [illegible] الرابع [illegible]
الاول [illegible] برهان اللم [illegible] عند ذكر اقسام البرهان والثاني يندرج بالقوة في الشرطين المذكورين [illegible]
الشرطين

محمول الاصلاح

[illegible]

بالحمل على جميع الاشخاص من حيث [illegible] وكونه في جميع الاوقات مندرج في ضرورة الحكم المذكورة وكونه اوليا مندرج في كونه ذاتيا

على بعض الوجوه قوله وكذا في المطالب فان الذاتيات المتقومة لا تطلب البتة وقد عرفت وكذا عرفت خطا من [illegible]

يطلب الذاتيات بالمعنى الآخر قد ذكر في النهج الاول ان الشيء يستحيل ان [illegible] معناه في الذهن خاليا عن [illegible]

او تبين من ذلك استحالة معرفته [illegible] فاذن لا يكون المقوم مطلوبا البتة [illegible] في ذلك

[illegible] لا وجوده للموضوع [illegible] في جواب [illegible]

ما من خطأ [illegible] المطالب [illegible] من الاعراض الذاتية المذكورة فان قيل [illegible] صورة جوهر [illegible] المطالب

[illegible] فانكم تقولون [illegible] ان [illegible] محمول على الحيوان [illegible]

[illegible] عرفت في اول الامر [illegible]

لهذا المفهوم [illegible]

في الصورة [illegible]

[illegible]

على احد المأخذين الذين ذكرناهما في النهج الاول في معرفات العلوم وموضوعاتها وفي بعض النسخ اشارة الى موضوعات المبادي

والمسائل في العلوم ولكل واحد من العلوم شيء او اشياء [illegible] عن احواله او عن احوالها [illegible]

الشيء موضوع ذلك العلم مثل المقادير للهندسة موضوع العلم هو الذي يبحث في ذلك العلم عن احواله او الاشياء [illegible] موضوع العلم

[illegible]

[illegible] موضوعات العلم الواحد [illegible]

موضوعات الهندسة [illegible]

[illegible] موضوعات علم [illegible]

[illegible]

[illegible]

في العلم [illegible] موضوع العلم [illegible] مسائل العلم [illegible]

بالنفس

ترجمة [illegible]

[illegible] العلوم

طلاق

[illegible]

الموضوعات هو المطالب [illegible] ولكل علم مبادي ومسائل فالمبادي هي الحدود والمقدمات التي منها تؤلف قياساته ومن المقدمات [illegible]

[illegible] العلوم [illegible]

[illegible] لموضوع الصناعة [illegible] اعراضه الذاتية [illegible] في العلوم

[illegible] المسلمات على سبيل حسن الظن [illegible] المسلمات [illegible] الموضوع

المسلمات [illegible] مصادرات [illegible] اذا كان العلم [illegible] فلا بد من تقديمها [illegible] العلم بها [illegible]

[illegible] استغنائه [illegible] الصناعة [illegible] المقدمات وكل اصل موضوع في علم

[illegible] في علم آخر المبادي هي الاشياء التي يبنى العلم عليها وهي اما التصورات واما التصديقات [illegible] التصورات

[illegible] ذلك العلم [illegible] موضوع العلم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] المقدمات التي منها تؤلف [illegible] العلم [illegible]

[illegible] المبادي [illegible] علم [illegible]

[illegible] العلم [illegible] موضوعه [illegible]

[illegible] مصادرات [illegible] موضوعا [illegible]

[illegible] العلوم [illegible]

[illegible] المسائل [illegible] العلم [illegible] الاصول الموضوعة [illegible]

المصادرات [illegible]

[illegible] العلوم [illegible]

يستعمل في الرياضيات والمورد من ذلك في فواتح العلوم بحسب تخصيص العلم والا فالتعقيد [illegible] قبيح والتخصيص قد يكون بالقرائن
جميعا كما في الهندسة للمقدار المشارك والمباين فخصص الموضوع الذي هو اشمل المقدار والمحمول الذي هو المثبت والمنفي
بالمشارك والمباين وبهذا التخصيص صارت المقالة العاشرة خاصة بالهندسة وصالحة لان تعد في مقدماتها وقد يكون بالموضوع
وحده كما في المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فخصص الموضوع الذي هو الاشياء بالمقادير وبقي المحمول العام [illegible]
فان المثلث وبة المقدارية غير المثلث وبة العددية فهذه مبادئ واما المسائل فهي التي يشتمل العلم عليها ويتبين فيه من مطالب
والفضل ان تحمل التصديقات اما واجبة القبول ويسمى [illegible] مع احد [illegible] ومنها مسلمة على سبيل حسن الظن بالمعلم
وهي تصدر في العلوم وهي التي تسمى مصادرات ومنها مسلمة في الوقت الى ان تتبين في موضع اخر وفي نفس المتعلم فيه شك في
تلك القضايا بانها كانت من موضوع تلك الصناعة وجب تخصيصه بابه وان كانت غير بينة بذاتها وجب بيانها في علم اخر وكل
في هذا الكلام خبط كثير فان واجبة القبول لا تسمى اوضاعا والمسلمة على سبيل حسن الظن لا تسمى مصادرة وجميع القضايا
تحتاج الى الواجب فيتعلمها وذلك حيث التصدير بها [illegible] يصدر بها [illegible] وضعها التي تعلق غرض المعلم
من غير تخصيص والا ورد [illegible] **اشارة** في نقل البرهان [illegible] العلوم علم [illegible]
موضوع علم ما اعم من موضوع علم اخر [illegible] بالتخصيص [illegible] يكون احدهما هو الاعم [illegible] يكون الموضوع
[illegible] مطلقة [illegible] مقيدا [illegible] العادة [illegible] موضوعا تحته [illegible]
ومثال [illegible] علم الاكر المتحركة تحت علم الاكر وقد يجتمع الوجهان في واحد [illegible] الموضوع تحت [illegible] علم [illegible]
وربما كان موضوع علم ما مباينا لموضوع علم اخر لكنه [illegible] موضوع ذلك العلم [illegible] موضوعا تحته
تحت علم اخر العلوم [illegible] موضوعاتها [illegible] يكون [illegible] موضوعا [illegible] فان كان
يكون [illegible] التحقيق [illegible] الذي يكون [illegible] العام [illegible]
التعليمي اللذين احدهما موضوع الهندسة والثاني موضوع الحساب والعلم [illegible] العالم [illegible]
[illegible] العموم والخصوص [illegible] الموضوع [illegible] العام مطلقا
[illegible] مقيدا [illegible] كالاكر مطلقة ومتحركة [illegible] موضوعا [illegible]

تخصص

برهم [illegible] الموضوع في كتاب البرهان

العام [illegible] موضوع [illegible] كالوجود والمقدار اللذين احدهما موضوع [illegible] والثاني موضوع الهندسة والعلم [illegible]
[illegible] الوجهين يكون تحت العلم العام لكنه لا يكون جزءا منه وقد يجتمع الوجهان [illegible] التخصيص والذي [illegible] يكون
[illegible] موضوع تحت العام [illegible] الوجهين [illegible] علم المناظر فان موضوعه تحت موضوع علم الهندسة
[illegible] موضوعه الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط المفروضة في سطح مخروط [illegible]
[illegible] ولذلك يكون العلم الباحث عنها تحت الهندسة [illegible] جزءا منها [illegible] مطلقا [illegible] بالنور المتصل بالبصر
فالعلم الباحث عنها [illegible] المقيد يكون داخلا تحت الاول ولا يكون جزءا [illegible] علم المناظر [illegible]
[illegible] الهندسة [illegible] يكون الموضوع تحت [illegible]
الذي [illegible] واحدا [illegible] الموضوع [illegible] عموم وخصوص [illegible] الموضوع شيئا واحدا [illegible]
[illegible] العالم [illegible] من حيث الشكل موضوعه [illegible] ومن حيث الطبيعة موضوعه [illegible] والعالم الطبيعي [illegible]
بعض المسائل [illegible] بالموضوع والمحمول واختلافهما بالبراهين كالقول بان الارض مستديرة [illegible] في وسط السماء [illegible]
[illegible] الموضوع شيئا واحدا [illegible] شيئين مختلفين [illegible]
[illegible] والاخلاق فان موضوعيهما [illegible] مختلفين [illegible]
[illegible] في الموضوع [illegible] العلمان متساويين [illegible]
[illegible] احدهما [illegible] الاعراض الذاتية تختص [illegible] الموضوع فان [illegible] العلم [illegible]
حيث يبحث عن تلك الاعراض موضوعا تحت العلم الباحث عن الاخر وذلك كالموسيقى [illegible] موضوع الموسيقى [illegible] النغم
من حيث يعرض لها التاليف [illegible] النغم المطلقة [illegible] العلم الطبيعي [illegible] الموسيقي [illegible] يعرض لها [illegible] تحت
[illegible] التاليف وكان [illegible] اذا كانت مجردة [illegible] علم [illegible] البحث
[illegible] الطبيعي [illegible] الموضوعين [illegible] الاعراض [illegible] الباحث عنهما علمان متباينان مطلقا
كالطبيعي [illegible] الذي [illegible] العلم [illegible] موضوع العالي
[illegible] الموضوع [illegible] لكنه [illegible] مطلقا [illegible] مقيدا [illegible]

بالمعنى الثاني فقط

[illegible] موضوعا [illegible] العلم [illegible] ويكون [illegible] علم [illegible] الموضوع [illegible]

العلم الاعلى والادنى

لئن يكون موضوع العالي عرضا فاما الموضوع للسافل من الجهة التي يكون البحث عنه موضوع السافل من حيث يعرض له عرض ذاتي

مسائل الاربعة بل نفسه المواضع فقوله واكثر الاصول الموضوعة في العلم الجزئي الموضوع تحت غيره انما يصح في العلم الكلي الموضوع فوق

علمه انه كثيرا ما يصح مبادي العلم الكلي الفوقاني في العلم الجزئي السفلاني العلم السفلاني يبين بالقياس الى الفوقاني والفوقاني

اليه اكثر المبادي الغير البينة للجزئي انما يكون من مسائل العلم الكلي مثل ذلك كقولنا ان ما يعرض مبدأ وصورة والعلل الاربع

منها في الطبيعي من مسائل الفلسفة الاولى وقد يكون بالعكس مثل اثبات ان الفلك كرة من اجزاء الجزئي من مسائل الطبيعي

في الالهي اثبات الهيولى على انه اصل موضوع ههنا ويثبت ههنا في هذا الموضوع لذلك يكون المسئلة في السافل بينة على ما بين ههنا

الفوقاني لكن الغير البينات دورا ربما كان العلم فوق علم وتحت علم آخر وينتهي الى العلم الذي موضوعه الموجود من حيث هو موجود

ويبحث فيه عن لواحقه الذاتية هو العلم المسمى بالفلسفة الاولى العلم الذي يكون فوق علم وتحت علم كالطبيعي الذي هو فوق الطب وتحت الفلسفة

الاولى والسبب فيه انه كلما على الوجوه المذكورة فالطب تحته يكون موضوعه بدن الانسان من حيث يصح ويمرض وكونه تحت

في الطبيعي وهو من الامور المذكورة وهي الاولى والرابع وذلك ان الانسان نوع من الحيوان وقد اخذ في الطب

ينظر فيه من حيث يعرض له بعض العوارض الذاتية للحيوان وعلم الحيوان يكون تحت علم الطبيعي او جزؤه ولذلك يعد في اجزائه

تحت الفلسفة بالوجه الثالث الذي هو ... والذي هو موضوع الفلسفة الاولى فلا علم اعلى منها

ويبحث فيها عن الاعراض الذاتية للموجود من حيث هو موجود كالواحد والكثير والقديم والمحدث وما يتعلق بها

الفصل مترجم في الكتاب بنقل البراهين ولم يذكر فيه نقل البرهان والفصل الذي قبله مترجم في بعض النسخ بتناسب العلوم

لم يذكر تناسب العلوم اصلا والفصل الذي ترجمه على الرواية ولم يذكر الوصل في ذلك فالقول اصح الروايات

ترجمتها ولنقل البرهان معنيان احدهما انه يكون علم مبنيا على اصول موضوعة تبين في علم آخر فيكون البرهان الذي

تبين به ذلك الاصل منقولا من العلم الاول الى العلم الآخر ويتم ذلك العلم به والثاني انه يكون المسئلة في علم والبرهان عليه

يكون من علم آخر فيكون في علم آخر مما تعلق به وكل العلمين فهذا العلم يبيان تلك المسئلة كمسائل المناظر والموسيقى فان من حق

براهينها انه يكون بعضها من علم الهندسة والحساب وذلك لان تلك المسائل ... من نور البصر ومن النغم

العلمين المذكورين ونذكر ان ... البراهين من مواضعها الى ... يكون الموسيقي

لا نسلم لكن ليس نقلا البرهان بل نقلا الاصل الموضوع الذي شرط فيه

يبين في علم آخر اقدم منه

الحساب

ان بعض الطبيعي ... ميلا لعين الشئ فاحوته بالذي قبله الا ان اشتمال الفصل على العين الاول الغرض

اشارة لا برهان لم هو برهان لمية لمكان الاوسط لمكان هو المتحقق في الامر الوجود الحكم وهو نسبة اجزاء الشئ

العمل كان البرهان برهان لم لانه يعطي السبب في التصديق بالحكم ويعطي السبب في وجود الحكم فهو مطلقا معطي السبب لم

برهان ان لسبب التصديق فقط فاعطي اللمية في التصديق ولم يعط اللمية في الوجود وهو المسمى برهان ان لانه دل على انية الشئ

الحكم في نفسه دون لميته في نفسه كان الاوسط في برهان ان مع انه سبب علة التصديق علة الشئ ... علة

لكنه عرف عند مسبب واما مثال ذلك فهو انه كان كسوف القمر موجودا فالارض متوسطة بين الشمس والقمر الكسوف

موجود فاذن الارض متوسطة واعلم انه لا استحالة ان الاوسط قد يثبت التوسط بالكسوف الذي هو معلول التوسط

هو برهان ان لانه يكون الامر بالعكس فيتبين الكسوف عيان توسط الارض والثاني ... ان القمر

بكرة الشمس ... الاصغر ... الاقران ... معلول

اكبر الاوسط في برهان ان ... يكون علة لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب في العقل والاقلم يكن البرهان برهانا

على ذلك المطلوب ... ان يكون مع ذلك علة لاجل الوجود ذلك الحكم في الخارج ولا يكون فان كان

فالبرهان هو المسمى برهان لم وهو المسمى برهان ان ... الاوسط فيه معلولا لوجود الحكم في الخارج والاكبر

فالاول ... والثاني لا يختص باسم ... برهان ان ... في وضع الاوسط الاكبر

واحوالهما ... هو برهان لم لانه معطي اللمية في الوجود والعقل والعلم اليقيني بالامر خارج على الحقيقة

المحصل الا به كما ذكرنا فقد ... اقدم في الوجود والعقل جميعا من الشئ لا ... ان فلا يعطي الا في العقل فقط

والعلم اليقيني يحصل به واذا كان اللمية في العقل مستندا الى اللمية في الوجود الا انه يكون غير مذكور في البرهان فالواقع في البرهان

يكون سببا في العقل فقط ويكون البرهان برهان ان ... البرهان اقدم في العقل لانهما ... عندنا ...

بالقدم في الطبع ... لان اللمية هي العلية والانية هي الثبوت وبرهان لم يعطي علة الحكم على الاطلاق وبرهان

ان لا يعطي علته في الوجود ولكنه يعطي شيئا في العقل والشيخ اورد مثالين احدهما ... الا ...

لمكان ... في برهان لم في الدليل باختلاف الوضع ... المثال ... توسط الارض

الحرارة م

تغاير شيء هو وراء الاخر انه فيه بطلان المراد من حجر الغب ان كان هو الغوايت التي تشبه في الاعضاء اثر تغاير وبعد دفع الحرارة مرة ومرة

علما بالمتعارف فليست من بعد تنتشر بعد بل بما معلول لعلة واحدة وهي الصفراء المتعفنة خارج العروق وتوضيح كون البرهان

فيه هو المذكور في الكتاب لما من برهان ان حجر الدليل ان كان المراد من حجر الغب هو الصفراء المتعفنة خارج العروق

على وجه تسمية العلة بمعلولها اما صح كان المثال صحيحا وان كان مخالفا للمتعارف من العبارة قوله واعلم انه لا يجوز ان يكون

الاوسط علة لوجود الاكبر مطلقا او معلولا له مطلقا وذلك لانه علة او معلول لوجود الاكبر في الاصغر فهما يغفلون عنه لكن

لا نعلم انه كثيرا ما يكون الاوسط معلولا للاكبر لكنه علة لوجود الاكبر في الاصغر ووجود الاكبر مطلقا غير وجود الاكبر في الاصغر والحكم

الثاني ومثله الاول ومثاله في الاوسط علة في برهان لم ومعلول في الدليل بالمعنى الثاني دون الاول واهل النظر من المنطقيين

غفلوا عن هذا الفرق في الشرح وضح الحال فيه بما نزيده بيانا ان الاوسط لكنه لم يكن مع كونه علة لوجود الاكبر في الاصغر معلولا للاكبر

كما انه كثيرا ما يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر انما معلول له فلا يكون هذا البرهان برهان لم ومن قولنا العالم مؤلف وكل مؤلف محدث

في الدليل الا انه لم يكن الاوسط مع كونه معلولا لوجود الاكبر في الاصغر علة لوجود الاكبر لانه يلزم من ذلك تقدم وجود الاكبر في الاصغر

مطلقا او موجودا لانه علة وجود الاكبر انما يكون علة لوجوده في الاصغر في بعض الصور لا يكون للاكبر وجود الا فيه

الذي لا يوجد الا في الفم فعلته علة لوجوده في الفم لانه لم يكن علة الاكبر علة لما وجدت كالصفراء المتعفنة خارج العروق في الترتيب

لحمى الغب انها وجدت في علة لوجودها فيه بل زيد ان في بعض الموضوعات فقط بما يتعلق بيان **اشارة** الا المطالب من امهات

المطالب مطلب ما الشارحة ومطلب هل البسيطة او موجود كما لا او المطالب التي يطلب بها طرفي النقيض المطالب العلمية ينحصر في اصول وفروع

الاصول هي الكلية التي لا بد منها ولا يقوم غيرها مقامها وقيل الامهات والفروع هي الجزئية التي يغني عنها في بعض المواضع ويمكن ان يقوم غيرها

مقامها والامهات قد قيل انها ثلثة وهي الواقعة في نسخة وهي مطلب ما وهل ولم لان كل واحد يشتمل على مطلبين وقد قيل انها اربعة

مطلب اي وهما في اختلاف ان التصور والتصديق انما هو اي واما ما هو ان التصديق به هل ولم فمطلب هل يشتمل على البسيطة كقولنا الموجود هل يوجد

كقولنا هل زيد موجود وعلى المركبة كقولنا هل زيد موجود في الدار قوله ومنها مطلب ما هو الشيء وقد يطلب به

ذات الشيء وقد يطلب بها ماهية مفهوم الاسم المستعمل ذات الشيء حقيقته والاطلاق على غير الموجود والمراد ان المطالب الاول

على ما هو كما في العبارة في الجواب كما تقدم ذكره وقد يقع الحد والحقيقة في جوابه وربما يقام الرسوم مقامها

او عند الاستفسار والطالب بما الثاني هو طالب على ما هيته مفهوم الاسم كقولنا ما الخلا او ما لم يتعين مفهوم الاسم في السؤال

مدلك

مطلب ما هل
مطلب ما

بذلك تصير لغو بل هو سائل من ان تحصيل ما دل عليه الاسم اجمالا فان حصل بجميع ما دخل في ذلك المفهوم الذات او الاعراض طلب بها بالحقيقة

والتفصيل كان الجواب حد الاسم ولذا وجب ان يشمل جميع ما دخل في ذلك المفهوم ولا عليه الالتزام على سبيل التعيين وان كان رسما بحسب الاسم قوله

ولا بد من ان يقدم مطلب ما الشارحة على مطلب هل البسيطة اذ ما لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل حد المطلوب مفهوما وكيف كان فان المطلوب في شرح

الاسم وفي بعض النسخ اذ ما لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل جزء المطلوب مفهوما المراد انه مطلب ما الذي يطلب شرح الاسم لا يستقيم

مطلب هل وهي تقول اذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل حدا فيه المطلوب بحيث دون تمييزه فان المقدم على مطلب هل هو الذي

يطلب شرح الاسم الذي لا يلزم مدلوله الا بعد دون الاخر وتقدير كلامه ان لم يكن مدلول الاسم المستعمل في المطلوب في بيانه

حد معنى ما الذي لا يكون مدلوله حدا معنى ما المطلوب بحيث السؤال عنه وانما قال ذلك لانه مدلول الاسم ان كان حدا او يكون

انما يكون بحسب الذوات المحصلة كان لحده وقت بحصر وانما كان المدلول مع كونه حدا معنى ما كان يحصل تلك الذوات

اخر وجودها انه معلوم فلا يكون السؤال بهل البسيطة في فايدة وح لا يكون السؤال بما قبل هل قوله وكيف كان فان كان

المطلوب شرح الاسم اي وكيف كان بما اي فان المطلوب في السؤال بلفظ ما هو الذي يتقدم على مطلب هل هو شرح الاسم ولا بد

بالرواية الاخرى فيكون معناه هكذا اذا لم يكن مدلول الاسم الذي يستعمل حدا انه جزء المطلوب معنى ما وذلك لانا اذا قلنا ما الخلا

فقد يستعمل الاسم كذا او حدا انه جزء المطلوب وذلك لان المطلوب مجموع المطلبين فاحدهما الجزء المجموع فيكون قولنا جزء المطلوب

في هذه الرواية نصبا على التميز عن المستعمل الصواب انه لو نصب على الحال عن المستعمل وقوله معنى بالنصب لانه خبر لم يكن

وانا اظن انه من الرواية تصحيف للاصل وكلاهما تصحيفان والاصل كان هكذا اذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل حدا المطلوب مفهوما

فانه مطلوب لو اراده مستغن عن المحاولات التي اوردناها وذلك على ما في النسخ قوله فان مطلب الشيء موجود صار ذلك بعينه حدا للذات

او رسما ان كان فيه تجوز معناه ظاهر ومثاله انا اذا قلنا في جواب من يقول ما المثلث المتساوي الاضلاع انه شكل يحيط به ثلثة

خطوط متساوية كان حدا بحسب الاسم ثم اذا بيناه بالشكل الاول من كتاب اقليدس صار قولنا الاول بعينه حدا بحسب الذات قوله

ومنها مطلب اي شيء ويطلب به تميز الشيء عما عداه وفي بعض النسخ ومنها مطلب اي شيء وهو يطلب به واصول المطالب

تميز الشيء عما عداه قد يكتب عن اي شيء بما يميزه ذاتيا وقد يجاب بما يميزه عرضيا والمراد هو الاول وقد لا يعد هذا

الاصول لان مطلب ما يغني عنه اذ جوابه يشتمل على جميع الذاتيات مميزة كانت او غير مميزة وقد يعد منها لانه لا يكون جوابا عما هو

للمطالب

حدا جزءا

في حال الشركة يتعين لطلب غير ذلك واحد من متعلقات التصديق بالفصول ولا التقوم غير صح مقامه فتوكد ومنها

مطلب لم الشيء وكانه نبأ إنما هو الحد الاوسط اذا كان الغرض حصول التصديق بجواب ما فقط او بسبب

عن ماهية السبب فان كان الغرض ليس هو حصول التصديق فقط وكيف كان هل مطلب سببية كان من الامر

ولا شك ان هذا المطلب بعد هل اما بالمرتبة بالقوة او بالفعل مطلب لم يطلب العلة اما في التصديق فقط

كما يقول لم صار الكل واحد واما في الوجود كما يقول لم يجذب المغناطيس الحديد وههنا نكتة وهي ان المطالب كما ذكرها

المذكورون فلمقلد ان يدعي ان تقليلها بان يجعلوا اصولها اثنين مطلب التصور ومطلب التصديق

بطلب ما قبله فيها او على هذا العقد لكنه ليس يطلب مطلب لم مطلب اخر لكون الامهات مطلب ما وهل فقط وقد اشار الشيخ

الى ذلك بقوله وكانه نبأ اي ما هو الحد الاوسط او عن ماهية السبب مطلب لم تابع لمطلب هل مرتبة اما بالفعل فكما قول الشيخ فان

قيل لم قبل اي اما بالقوة فكما قولهم تحت العقرب فان متضمنه الحكم بانه في القوة ومطلب العلة فقد تؤكد من المطالب الاربع كيف

الشيء وابن الشيء ومتى الشيء ومطلب جزئية ليس من الامهات بل تشير الى انه يتحد بها او يستغني عنها بها المطالب الكلية اذ المطلق

لذلك الكيف والاين والمتى والعلم الفسيح الموضوع المطلق فائدة لم يذكر الشيخ مطلب كم وكيف وما القسم من الحرجيات الشهود

لانها تطلب على ما هي عليه بالعقل بالحق المطالب المذكورة وما تقدم فانها لما كان حالا الكيف مثلا وابن الحق يكتب على ذلك

في الاصول ويستغنى عنها بطلب هل المركب اذا كان السؤال عنه معلوما بماهيته ومجهولا بانيته بالموضوع وفيق هل ابديه

بل هو الان فوكد فانه ليس يفطن لذلك ليس بحيل فيتم ذلك المطلب تمام هذا ان كان مطلبا خارجا عنه فذلك لان مطلب اي اذا وردت

يقوم مقامها فلذلك كيفية ان ترتيب الامور او ترتيب مقوم كما يكون كل واحد من المطالب مطلبا خارجا عنه

النهج العاشر في القياسات المغالطية اعلم ان الغلط قد يقع اما من جهة القياس وهو لا يكون المذكور قياسا بل شبيها في صورته

وهو لا يكون على صورة شكل منتج او يكون قياسا في صورته لكنه منتج في المطلوب فقط وقع وضع فيه المطلوب بعينه او لا يكون قياسا

ان ذلك اذا اعتبار الواجب في مادته اختل امر صورته واذا سلم ما فيه ما المحمول الذي قيل كان قياسا وكذلك غير واجب التسليم

فرتب بامور الاوسط في المقدمتين وامور الاطراف في النتيجة الشيء الحق يتشبه فلم يكن قياسا واجب القبول وكذلك قياسا في صورته

وقد عرف العرض بينهما اي وضع ما ليس بعلة علة من هذا القبيل والمصادرة على المطلوب الاول من هذا القبيل وكذا اذا كان حد ان مترادفان

هما الحكمان بعينه واحد فالواجب ان يكونا مختلفي المعاني فاذا وقع القياس صورته نحو الشرطية ان تحرك الاوسط ثم لم يقع خطا

في قول الجدل انما يقع من وضع ما ليس بعلة علة ومن المصادرة على المطلوب الاول الغلط يقع اما جميع الالات انما يقع القياس اما

الى اجزائه التي هي المقدمات ثم الحدود والشيخ بدا بالنقل الاعم فقال ان الغلط قد يقع اما لخطأ بسبب جملة القياس وانما الاقسام الكلام

ثم الذي يرجع الى اجزائه يكون اما يرجع الى صورة القياس واما الى مادته وبدا بالقسم الاول فقال وهو ان يكون من الاجزاء قياس بل قياسا في

صورته ثم الذي يرجع الى الصورة يكون لاجل نسبة بعض المقدمات الى البعض او نسبة الى الشيء الذي يكون بسبب المقدمات

الى البعض وهو انه لا يكون على شكل منتج وقد اشار اليه بقوله وهو انه لا يكون على سبيل شكل منتج والذي يكون نسبة المقدمات الى

النتيجة فلا تخلو اما ان يكون الى الحسب لان المقدمات يلزم منها غير المطلوب او يلزم لكن الاول لم يقل او المصادرة على المطلوب وذكره

الشيخ ههنا لانه يحتاج الى شرح فانه الا انه بفرغ من القسمة ويشتغل بشرحه والثاني انه هو وضع ما ليس بعلة علة لان وضع القياس الذي

الشيخ الغلط انما هو وضع ما ليس بعلة علة فان القياس علة الشيء واليه اشار بقوله او يكون قياسا في صورته لكنه ينتج غير المطلوب

اذ قد وضع فيه ما ليس بعلة علة واما الذي يرجع الى مادة القياس فهو انه يكون القياس مشتملا على مقدمات لو وضعت كيف كان

مسلمة لما كانت علة انية قياسية لو وضعت علة انية قياسية خرجت عن ان تكون مسلمة واليه اشار بقوله او لا يكون قياسا من جهة

المادة ولذلك كان قياسا في صورته ومثاله انه لو كان انسان ناطق من حيث هو ناطق ولا شيء من الناطق من حيث هو ناطق حيوان

وذلك لان القياس انما ينعقد كبرى الصغرى منه في الحدود واما مع اثبات الحد الذي هو قولنا من حيث هو ناطق في المقدمتين جميعا او

حذفه منهما جميعا لكن اثباته فيهما يقتضي كذب الصغرى وحذفه منهما يقتضي كذب الكبرى وبحذفه في الصغرى واثباته في الكبرى يكونا

صادقين اختلت صورة القياس فلم يكن الاوسط مشتركا فالقياس المنعقد منهما كاذب الصورة لا يكون قياسا واجب القبول بحسب

المادة ولهذا كان الشيخ في التقسيم جهة المادة فوكده ونظرت الفرق بينها من وبين القياسين المذكورين في قوله

او وضع ما ليس بعلة علة من هذا القبيل والمصادرة على المطلوب الاول من هذا القبيل اي مما يقع الغلط فيه من جهة صورة التأليف

لا من جهة المادة ثم اخذ في بيان المصادرة على المطلوب الاول بقوله وذلك فاذا كان حدان من حدود القياس الى قوله فالواجب

ان يكونا مختلفي المعنى فالمصادرة على المطلوب الاول انما تشتمل على حدين مترادفين كما مر ويلزم منه ان تكون احدى

المقدمتين خالية من الوضع ويكون هو الترتيب مصادرا كما مر وانما يتبين الشيء بعينها فيكون التأليف من مقدمة واحدة

بالحقيقة ويكون احد حدي النتيجة هو الاوسط فنا الكلام ان بشر وكل بشر ناطق فكل انسان ناطق وما يقع في قياس واحد

بل قد يكون خطأ لما اشتبه بعض الحق منهما بالآخر فيقع الغلط في القياس من مركبة يعتقد بها انه على الشبه بالمقدمة المنتجة [illegible]

بعلة علة قياس المصادرة على المطلوب الا ما لا يتعلق بالمادة [illegible] مسلم الانتاج [illegible]

عليها جهاتها الغير مع الشبه [illegible] وضع ما ليس بعلة علة [illegible] المصادرة

على المطلوب [illegible] الصورة دون المادة ولذلك جعل [illegible] من اسباب الاغلاط والمتعلقة بالنظر

القياس وقد ظهر [illegible] منها يتعلقان بنفس القياس [illegible] اختلال الصورة [illegible] المادة [illegible]

والآخران يتعلقان بكل القياس [illegible] ما وضع ما ليس بعلة علة والمصادرة على المطلوب [illegible] بما يليق القياس [illegible]

اشباه [illegible] الشيخ بقوله [illegible] القياس بصورته [illegible] احوال مادته لم ينتج [illegible]

ومن وضع ما ليس بعلة علة ومن المصادرة على المطلوب الاول [illegible] لا يكون منشأ الغلط في كون القياس قياسا [illegible]

القبول ولكنه [illegible] اليقينيات مقدمة مقدمة فانه يقع الغلط بسبب الاشتراك في مفهوم الالفاظ على بسائطها او على تركيبها [illegible]

ومن جملتها [illegible] بسبب الاشتباه [illegible] لفظ الجمع [illegible] كل واحد وبالعكس فيجعل ما يكون لكل واحد [illegible] للكل [illegible]

واحد ولا شك [illegible] بين الكل وكل واحد [illegible] فرقا وربما كان الاشتغال على سبيل [illegible] اللفظ [illegible] اذا جمع صادقا

فيظن انه اذا فرق كان صادقا [illegible] فيظن انه اذا صح [illegible] امرؤ القيس [illegible] امرؤ القيس [illegible]

شاعر [illegible] فانه اذا صح [illegible] زوج وفرد [illegible] انه زوج [illegible] وربما كان الاشتغال

العكس [illegible] امرؤ القيس شاعر [illegible] مجيد [illegible]

ما يكون [illegible] مغالطات [illegible] بسبب اللفظ [illegible]

[illegible] الغلط [illegible]

في [illegible] الغلط [illegible]

[illegible]

[illegible] اللفظ المفرد [illegible] التركيب [illegible]

المركب [illegible] اللفظ المفرد [illegible] فانه يقع الغلط [illegible]

في مفهوم

في مفهوم الالفاظ على بسائطها او على تركيبها على ما علمت [illegible]

[illegible] الاطلاق [illegible] على كل واحد [illegible]

بين الكل وبين كل واحد [illegible] الاشتراك في اللفظ المفرد [illegible]

اهل النظر [illegible] الكل [illegible] على كل واحد [illegible]

[illegible] كان الاشتغال على سبيل

[illegible] اللفظ ان يكون اذا جمع صادقا فيظن انه اذا فرق [illegible] كان صادقا [illegible]

[illegible] امرؤ القيس [illegible] شاعر او صح فيظن انه يصح قولنا امرؤ القيس [illegible]

القيس شاعر وذلك [illegible] على سبيل الاجتماع فيظن انه يصح [illegible]

[illegible] على سبيل الانفراد [illegible]

[illegible]

[illegible] على الارتباط [illegible]

[illegible] امرؤ القيس [illegible]

[illegible] زوج وفرد وصح فيظن انه يصح [illegible]

اذا قلنا [illegible] حلو [illegible] وربما كان الاشتغال على العكس [illegible]

[illegible] امرؤ القيس [illegible]

[illegible] الغلط [illegible]

[illegible] الموجود

[illegible] الغلط [illegible]

[illegible] مغالطات [illegible]

[illegible] الغلط [illegible]

فكان ما بالذات وما خذنا الاخير [illegible] فكان الشر وما خذنا بالقوة فكان ما بالفعل وما فعال القوابع [illegible] المذكورة وقد عرفت ذلك

[illegible] المتعلقة بافراد المقدمات [illegible] الذي يكون [illegible] وقد يقع الغلط بسبب [illegible]

فان يقع الغلط بسبب [illegible] الالفاظ [illegible] المعنوية [illegible]

صدر الكتاب [illegible] التاليف [illegible] او يكون بين القضايا [illegible]

[illegible]

[illegible] الاول [illegible] الصورة [illegible]

الصورة [illegible] وبالاعتبار الثالث [illegible]

[illegible] بالناطق [illegible] مركبا من الحيوان والناطق [illegible] حيوان

[illegible]

[illegible] الحيوان [illegible] الناطق [illegible] الحيوان [illegible]

[illegible]

الذي هو الجنس ... وجود الجنس في العقل ... على الصورة ... وان كان ... [illegible]

ان كانت ... الطبايع المذكورة ... [illegible]

ولكن ... المنطق ... [illegible]

بجاب عن كل واحد منها **النهج الثاني** في الالفاظ ... [illegible]

والمقول في جواب ... الذي هو النوع ... [illegible]

يكون العدد ... [illegible]

[illegible]

قوله ... [illegible]

وذلك ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله ... [illegible]

[illegible]

او نباتية وحيوانية وجمادية وهذه اين هي موجودات تحصيلها اكثر من نهاية حفظ ماهو كم دون ما لم يجمع بعلم النوع

ان يكون معرفة النوع وغيره كان ذلك كلام وغيره ليس طريق خروج عن الواجب الا انه لا بالقصور لمكان الاحتياج اليها

فوائد لا فقط الصورة والبرهان انما المنطق بل الامكان العلمي وجوه فوائد علمه وفوائد الصناعات

فانهم يضيفون الى الصناعات مباحث عن الحجة ثم تلك الصناعات ان كان خارجا عنها الا انهم يذكرونها للوصول الى الغاية

اشارة لا تظنن ان الذاتي الذي يصلح ان يقع على الكثرة في جواب ما هو مقولا في جواب ما هو على كثرة مختلفة الحقائق في جواب ما هو

الذي فيها مخالفات في الوجود او في شيء كل فان الذي يكون مقولا في جواب ما هو القول الذي لا يكون ذاتيا

لا انه يكون داخلا فيها فقال في جواب ما هو او يكون خارجا عنه لما كان المقول في جواب ما هو على الكثرة انما هو تمام ماهيتها

او تمام ماهيتها المشتركة بينها فالذاتي الخارج عنه في جواب ما هو لا يوجد الا في القسم الاخير يكون بعضها اكثر من بعض تلك الكثرة

وما يقوم البعض من الماهية المفيدة الاشارة ثم ماهيات ذكر هو صالح التمييز الذاتي الذي ذلك البعض والداخل في جواب ما هو

واقعا في جواب ما هو على كثرة اخرى قبل الفعل انما حكم المقول في جواب ما هو والمسلم الجنسية واقعا في حكم الخارج المذكور وقد يكون

لا يصلح للجواب به فهو صالح التمييز الذاتي هو الفصل والفصل قد يكون خاصا الجنس كالحس للانسان مثلا فانه لا يوجد في غيره

يكون كالناطق للحيوان عند من يجعله مقولا على غير الحيوانات كبعض الملائكة مثلا وعلى التقدير فان الجنس انما يحصل

نوعا وذلك النوع انما يتم بذلك الفصل الواقع على التقدير الاول فيعين كونها علة لما في الوجود ولا على التقدير الثاني

كما هيات ذكرها فقط فان الانسان لا يتميز بالناطق عن جميع ما في الوجود والانسان يتميز عن الملائكة بما عات ذكرها

فقط وهو المراد بقوله عما شاركها في الوجود او في جنس ما وقد ذهب الفاضل الشارح وغيره ممن سبقه الى ان الذاتي الا

لا يصلح للجواب بما هو لا يكون ان يكون اعم الذاتيات فهو اما مساو له او اخص منه والمساوي هو ما يصلح للتمييز عما شاركه في

الوجود والاخص منه هو ما يصلح التمييز بالجنس عما شاركه في الجنس الذي يعمها او لزمهم على ذلك تجويز تركيب اعم الذاتيات

الذي هو الجنس العالي من امرين متساويين لا شيء الا واحد منهما كالجنس بل يكون كل منهما فصلا وذلك غير مطابق للوجود

لا لاصولهم التي بنوا عليها او فيها ذهب الى غير ما يشترط من وضع الحملات دون قوله وان ذلك يصلح ان يكون مقولا في جواب

اي شيء هو فان اي شيء انما يطلب التمييز المطلق عما شاركه فيحتاج الى ما ذكره مما هو المسمى بالفصل

بما يلائك الفصل هو المقول في جواب اي شيء هو في ذاته ثم بين ان اي انما يطلق على الطرف الاقل كما في الخلق في جواب ما هو الفصل كما عرفت ان

يطلب به التمييز العام عن جميع الاشياء وذلك اذا اضيف الى شيء او ماهية لا يراد منها الا تميزه عما هو وقد يطلب التمييز الخاص عن بعضها

عما هو دون الشيء المطلق وذلك اذا اضيف الى شيء اخص منه كما يقال اي حيوان هو وهو غرض الشيخ من المتفق في الوجود وفي شيء

تعميم الاشياء التي يطلب التمييز عنها الا ملاحظة كون الوجود والشيء عارضين لما هيات على ما ذهب اليه الفاضل الشارح فانه لا فائدة

ان ذكره هنا قوله فقد يكون فصلا للنوع الاخير كالناطق مثل الانسان وقد يكون للنوع الاوسط فيكون فصلا لجنس النوع

الاخير مثل الحساس فانه فصل الحيوان وفصل الجنس للانسان وهو جنس الانسان كما عرفت ذاتيا له فهو منه اعلم ان الغرض من بيان ما هيته

الفصل هو احتياج الى اشارة التفصيل الى انه فصل كل واحد من الذاتيات التي لا يصلح للجواب بما هو القياس الى الشيء يكون وعند صاحب هو له

بالفصل الذي شار الى ما ذكره في مناقضة القائلين بان المقول في جواب ما هو هو الذاتي الاعم محمولا او اجمالا بيانا له في الموضع يعود له

فيعلم ان الذي يكون ذاتيا اعم من جنس او لا يكون مقولا في جواب ما هو فوقه وكل فصل فانه بالقياس الى النوع الذي هو فصله مقوم له وهو القياس

الى الجنس وذلك النوع مقسم اعلم ان بيان ان الفصل الذي يحصل الجنس نوعا انما يكون له اعتباران احدهما بالقياس الى الجنس المتحصل به

والثاني بالقياس الى النوع المتحصل منه والاول هو التقسيم فان الناطق يقسم الحيوان الى الانسان وغيره والثاني هو التقويم

فانه يقوم الانسان لكونه ذاتيا له ولا يقولهم الفصل مقوم مقسم من حيث هو فصل يكون المقوم غير ما يكون فيه فانه يعتبر كونه سببا لوجود

الجنس بالفعل كونه جزءا منه والتمييز بعد التقوم لا انه عارض بحسب اعتبار الشيء الى غيره فيكون متأخرا عن اعتباره ذاتيا والمقوم للنوع

العالي مقوم للسافل لانه مقوم مقومه ولا ينعكس لاحتمال ان يكون مقوم السافل هو ما يتفصل الى العالي والمقسم للسافل يقسم العالي لا

العالي لا مقوم لجميع السافل ولا ينعكس لاحتمال ان يكون مقسم العالي لا يقسم السافل **اشارة** لا لاجزاء هي العرض العام

لا الذاتية والعرض العام فهي المحمولات العرضية والخاصية منها ما كان من اللوازم والعوارض غير المقومة للكل واحد من حيث

الشيء سواء كان ذلك ينبغي عنه اخيرا او غير اخيره وسواء عم النوع او لم يعم اعلم ان الغرض من المحمولات الذاتية ذكر المحمولات العرضية

ان يقسم الكلي الى العرض العام ويصنع فيها والمعرف من اللوازم خاصة والثاني عرض عام ويشترط فيهما الذي يكون الموضوع كلها واحد

فيكون الجنس العالي كالوجود ولا يوجد في موضوع للجوهر والمتوسط كالملون للجسم والنوع الاخير كالكاتب للانسان وقد يكون لازمة كزوايا

المثلث الثلث ومفارقة كالماشي للحيوان وقد يكون عامة لاشخاص موضوعها كالضاحك بالطبع للانسان وخاصة النفس كالكاتب

بالفعل وقد يكون [illegible] كالكاتب بالفعل [illegible] الثانية بالاضافة [illegible] وقد يكون بالقياس الى الشي [illegible] يوجد في [illegible]

بالموضوع على الاطلاق [illegible] الضاحك للانسان بالقياس الى الفرس دون [illegible] بالقياس الى شي [illegible] الاطلاق [illegible]

نوع خاصة [illegible] لا يتعدى [illegible] عرضا عاما [illegible] وربما لا يكون [illegible] العرض العام [illegible]

في كل [illegible] الجزئيات [illegible] والعرض العام قد يكون [illegible] كالواحد [illegible] الا [illegible]

للانسان وقد يكون لازما كالزوج للاثنين ومفارقا كالنائم للانسان وقد يكون عاما للجزئيات كالمتحرك للحيوان [illegible]

كالابيض [illegible] وافضل الخواص ما [illegible] النوع واختص به وكان لازما له [illegible] في تعريف [illegible]

ومثال الخاصة الضاحك للانسان ويكون [illegible] المثلث [illegible] الخاصة قد تعتبر من حيث [illegible] خاصة [illegible]

من حيث [illegible] توجد الخواص متفاوتة [illegible] الاعتبارين [illegible] باعتبار [illegible]

ما يكون شاملا لاشخاص الموضوع خاصة [illegible] بالقياس الى [illegible] على الاطلاق [illegible] وبالاعتبار [illegible]

ما يكون مع ذلك [illegible] الوجود [illegible] مثال العرض العام الابيض [illegible] البيضاء

[illegible] وقد يذكر [illegible] في البياض [illegible] في السواد [illegible]

وربما قالوا العرض مطلقا [illegible] العام و[illegible] المنطقيين [illegible] العرض هو العرض الذي [illegible]

وليس [illegible] العرض هو العرض المشهور عند [illegible] اطلاق العرض على ما يوجد للموضوع [illegible]

والاطلاق [illegible] على ما يكون مع ذلك [illegible] العرض الذي هو قسيم الجوهر ما يوجد في الموضوع [illegible]

[illegible] ما يوجد للموضوع وبين ما يوجد فيه [illegible] من اختلاف معنى الموضوع فيهما [illegible]

الى انهما واحد وايضا فان العرض الذي هو قسيم الجوهر قد يمكن [illegible] على موضوعه حملا غير ذاتي [illegible]

[illegible] بالاشتقاق ووجوب كون العرض العام محمولا عليه بالمواطاة [illegible]

[illegible] بالقياس الى [illegible] بالقياس الى ما هو اخص منه عرضا عاما فان المشي [illegible] خواص الحيوان [illegible]

العامة بالقياس الى الانسان [illegible] واحد [illegible] انما يكون [illegible] بالقياس الى [illegible] جنس [illegible] والنوع

نوع [illegible] لا يكون [illegible] جنس [illegible] وقد [illegible] في هذا الموضع [illegible] اللون [illegible]

جنس

جنس للسواد وفصل [illegible] الكثيف [illegible] اللون [illegible] الحيوان [illegible]

[illegible] **تنبيه** [illegible] النوع [illegible] والفصل [illegible] العرض العام [illegible]

[illegible] انما يحمل على الجزئيات [illegible] بالاسم والحد [illegible] بالتنبيه [illegible] الاستقراء

[illegible] هذه الكتاب [illegible] من فصول تشتمل على احكام [illegible] من فصول [illegible]

ثبوت احكامها [illegible] وما سبق من الفصول [illegible] وهذا الفصل من النوع [illegible] المنطقيين

في هذا الموضع [illegible] والثلاثية والرباعية [illegible]

على ما [illegible] يحمل على جزئياتها بالاسم والحد [illegible] الحيوان [illegible]

[illegible] النوع الذي [illegible] المعنى

[illegible] الكليات [illegible] الاقسام [illegible] المحمولات [illegible] النوع [illegible] من حيث [illegible]

[illegible] محمولا من حيث [illegible] الشيخ [illegible]

في انها تحمل على الجزئيات [illegible] النوع [illegible] من حيث [illegible]

[illegible] المعنى [illegible] بالقوة [illegible]

من [illegible] الكليات المحمولة [illegible] والذاتية

[illegible] النوع [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] العرض [illegible]

[illegible] الكليات [illegible] الوقوع [illegible]

او الترتيب في العموم والخصوص فالعام [illegible] النوع [illegible]

[illegible] الفصل [illegible] العرض [illegible] بالقوة [illegible]

[illegible] النوع [illegible] بالقوة [illegible] ذلك

[illegible]

في كل قسمة تجري مجراها فما خرج الاضداد **اشارة** الى رسوم الخمسة فالجنس يرسم بانه الكلي المحمول على اشياء مختلفة
في جواب ما هو والفصل يرسم بانه الكلي المحمول على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره والنوع يرسم باحد المعنيين
بانه الكلي المحمول على اشياء لا تختلف الا بالعدد في جواب ما هو ويرسم بالمعنى الثاني بانه الكلي الذي يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملا ذاتيا اوليا
والخاصة ترسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا غير ذاتي والعرض العام يرسم بانه كلي يقال على
حقيقة واحدة وعلى غيرها قولا غير ذاتي الكلي هو جنس الخمسة ولذلك وضع اولا رسومها وهو الكلي [illegible]
على طبائع الموجودات وهو الطبيعي وعلى العموم الذي لا يلحقها اشتركت الجزئيات فيها وهو المنطقي و
الملحوق مع اللاحق وهو العقلي وقد مر ذكرها فالجنس المنطقي هو المنطقي لا غير وانما قال في رسم الفصل
يحمل في جواب اي شيء هو في جوهره لان الخاصة ايضا قد تحمل في جواب اي شيء هو الا انها انما تقال
عرضيا لا ذاتيا جوهريا وقال في رسم النوع الاضافي فان الجنس يحمل عليه حملا ذاتيا اوليا لان الجنس البعيد
يحمل على النوع حملا ذاتيا لكنه لا يكون اوليا وهو لا يكون نوعا الا بالقياس الى القريب والباقي ظاهر وانما
جعلها من الاقوال الرسوم لا الحدود لان الحمل على الاشياء امر عارض لماهية الكليات غير مقوم لها كما ان
فان الجنس في نفس معنى الكلي الذاتي المختلفات الحقائق بالاشتراك سواء حمل عليها او لم يحمل او كونه صالحا
لان يحمل فيها امر عرضي له بعد تقومه وكذا في البواقي وانما اورد الشيخ رسومها دون حدودها لانها اشد مناسبة لبيانها
المتقدمة **اشارة** الى ان الحد قول دال على ماهية الشيء [illegible] قول يقوم مقام الاسم المطابق في
الدلالة على الذات فالحد منه تام يشتمل على جميع المقومات كقولنا للانسان انه حيوان ناطق ومنه ناقص يشتمل على
بعضها فان كان مساويا للمحدود كقولنا انه جسم جوهر ناطق والتام لا يكون الا واحدا [illegible] والناقص قد يكثر
يفضل بعضها على بعض [illegible] دالة الاجزاء والاخص منها ما يكون [illegible] الماهية كما هو المراد
ههنا هو الذي [illegible] على التام والناقص لا اشتراك [illegible] على الماهية بالمطابقة كالاسم
الا انه الاسم مفرد والحد مؤلف والناقص [illegible] عليها لا بالمطابقة بل بالالتزام ويقع على الحد والناقص
بالتشكيك لان [illegible] يشتمل على اجزاء اكثر اولى بهذا الاسم المشتمل على اجزاء اقل فاذا اطلق الاسم فالواجب
ان يحمل

ليحمل على التام الذي هو كالمجموع من حده وايا ما عنى الشيخ في هذا الفصل قوله ولا تشك في انه يكون في مفهوم ما على
الجميع ويكون له [illegible] مركبة حيث يفصل [illegible] المشتركة [illegible] المفهوم [illegible] فصله [illegible]
[illegible] على الماهية انما يكون مشتملا على جميع المقومات واعلم ان الشيء الذي يراد تعريفه يكون اما بسيطا او
مركبا والتركيب اما ان يكون في العقل فقط واما ان يكون في العقل وفي خارجه والعقلي المحض هو التركيب الجنسي و
الفصلي ويختص بان يكون كل واحد من المركب واجزائه معقولا بالمواطاة على الباقي والتركيب الخارجي قد يكون من
اشياء متباينة [illegible] واحدا كالآحاد في العدد وكالهيولى والصورة في الجسم وغير متباينة [illegible] واحدا كالسواد
وغيره في البلقة او من شيء وما يحل فيه كالجسم والسواد في الاسود او من شيء واضافة الى غيره كالرجل والابوة
في الاب وقد يكون على انحاء غير ذلك مما يطول ذكرها وكل مركب خارج العقل مركب في العقل ولا ينعكس الى كل قسم
من هذه الاقسام تعريف يخصه اما البسيط فلا يعرف بالحد بل بالرسوم وما يجري مجراها واما المركبات العقلية فهي التي
تحد بالحدود التامة المذكورة وهي ذوات الماهيات على الاصطلاح المذكور قبل واما المركبات الباقية فحدود ما هو
[illegible] ذوات حدود [illegible] رسوم [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] الماهيات [illegible] المركبات العقلية [illegible] بعض ذلك [illegible]
[illegible] الشك [illegible] قولهم ان كل حد مركب من جنس وفصل قوله وما لم يجتمع [illegible]
[illegible] خاص [illegible] يريد بالمركب العقلي المعرف فان سائر المركبات لا [illegible] يكون
على [illegible] خاص قوله وما لم يكن [illegible] تركيب في حقيقته [illegible] بالقول يعني بالقول القول الذي
يكون حدا فان حقيقة البسيط قد يدل عليها بالقول لكنه لا يدل عليها بالقول الحدي [illegible] بالقول الذي
[illegible] وذلك القول في بعض الصور قاصرا عن الحدود في افادة التصور [illegible] تصوره وذلك اذا كان
مشتملا على لوازم تقتضي انتقال الذهن عنها الى حقيقته [illegible] فان ذلك القول يقوم مقام
الحد في افادة الغرض قوله فكل محدود مركب في المعنى [illegible] يريد التركيب العقلي [illegible]
[illegible] العرض في التحديد [illegible] التمييز كيف اتفق [illegible] الذاتيات من غير زيادة

اعتبار الحد بل انه يتصور به المعنى كما هو الظاهر يرون ان الغرض من التحديد هو التمييز فحسب ولذلك يكتفون
كل قول يطرد وينعكس على الشيء حدا له ثم انه تنبه بعضهم للذاتيات والعرضيات جعل المميز الذاتي يكتفي
حدا والشيخ رد عليهم جميعا وابان ان الغرض من التحديد تصور المعنى كما هو فان من يروم تحصيل الاشياء
لا تقف دون فهم واعلم انه طالب التمييز الكلي بالقصد الاول لا التحصيل فرضنا لا بعد انه يعرف الشيء بما يميزه
ثم الاشياء الغير المتناهية التي يريد التمييز عنها ما ساوى طالب تصور المعنى كما هو فقد يحصل له التمييز الكلي تابعا
لمقصوده بالقصد الثاني قوله واذا فرضنا انه شيئا من الاشياء له جنس وفصلان مساويان كما قد يظن
ان الحيوان له بعد كونه جسما ذا نفس فصلان كالحساس والمتحرك بالارادة فانا اوردنا احدهما وحده
في الحد الذي يراد به التمييز الذاتي فعلم يكف في الحد الذي يطلب فيه ان يتحقق ذات الشيء وحقيقته كما هو وقد مر
الكلام في كيفية اشتمال الشيء على فصلين متساويين فلا وجه لاعادته والمنطقي من حيث انه منطقي يجوز ذلك
لانه يحكم بوجوب ايراد الفصول بجميعها حتى تتم المقومات قوله ولو كان الغرض في التحديد التمييز بالذاتيات
كيف اتفق لكان قولنا الانسان جسم ناطق مائت حدا [illegible] العلوم فانهم يقنعون
بان الغرض في الحد هو التمييز بالذاتيات [illegible] وهو مناقض لقولهم والمائت [illegible]
اثر بعد النطق فان الانسان يشارك الافلاك والملائكة بزعمهم في كونه حيا ناطقا ويمتاز عنها بالمائت
لكن [illegible] عليها العينين **وهم وتنبيه** واذا كانت الاشياء التي تحتاج الى ذكرها في الحدود هي
مقومات الشيء كلها لم يحتمل التحديد الا وجها واحدا من العبارة فان تجمع المقومات على ترتيبها الجمع لم يكن
ولا انه يطول الا ان ايراد الجنس القريب يغني عن تعديدها واحدا واحدا من المقومات المشتركة اذ كان الجنس يتضمن
جميعها الا انه يتضمن ثم تتم الامر بايراد الفصول كلها واحد لم يخل بها او حذف اذ كان الغرض من التحديد تصور
كنه الشيء كما هو وذلك يتبعه التمييز الذاتي ثم لو تعمد متعمد او سها ساه [illegible] بدله
نقول انه يخرج عن ان يكون حدا [illegible] تطويل [illegible]
النطق [illegible] كان ذلك انه اذا حفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب اقول الوهم هو ان الفصل

جاء من

جاء من المتعسفين في تحديد الحدود وذلك قولهم الحد قول وجيز دال على تفصيل المعاني التي يشتمل عليها مفهوم الاسم
والتنبيه على فساد ذلك بما ذكره غني عن الشرح وقد افاد بقوله اذا حفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب فانه
وهو انه لم يجمع المقومات بل جمع مع ذلك [illegible] ترتيب فيقدم الاجناس ثم يقيد بالفصول [illegible]
مطابقة المحدود قوله وكثيرا ما يستعمل في الرسوم زيادة تعريف الى الكفاية في التمييز ويستعمل الرسوم عن ترتيب
اولى يريد بذلك الحد [illegible] زيادة وذكر بعض اللوازم او العيوب في الرسوم المميزة لقصد مزيد
الايضاح وسهولة الاطلاع على حقيقة المطلوب قوله ثم قول القائل ان الحد قول وجيز كذا وكذا [illegible]
[illegible]
[illegible] المتعلقة
بالحدود [illegible] واعلم
[illegible]
اشارة [illegible] بالاجماع فقد
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ساوية كانت اعم من غيره وبحدوده او مركبة واو وصل بعضها الى ذلك الشيء علم بعد ذلك انه كان مساويا له
اذ يعرف غيره بل يعرف مساواته ولا يحتاج ذلك الغير الى تقدم العلم بالمساواة وان علم انه الازم
وان كان مساويا فانه لا يكون من حيث هو واحد مساو لكل الفصل وحده لا يكون حدا تاما وذلك لان الدال
منها لا يدل على الشيء المطلوب بالمطابقة والا لكان اسما له بل انما يدل عليه بالالتزام وهو مشروط بقرينة عقلية موجبة
لتعقل الذهن منه الى لازمه الملزوم وتلك القرينة لم تصرح بها فيضمن لفظا اخر بازائه وكان الدال بالحقيقة
شيئين لا شيئا واحدا ولهذا الرسم بحد ولا الرسم في الاقوال دون المفردات من الالفاظ والانتقال
الذهني من شيء الى شيء على سبيل اللزوم امر غير الصناعة فيه حصول الانتقال فحد وكل الرسوم الى المطالب
صناعية فاما ما يتعلق بالصناعة فليس معتورا بها الا عند ما يكون الا مؤلفة قوله واجود الرسوم ما يوضع فيه
الجنس اولا ليقيد به ذات الشيء مثالها في الانسان انه حيوان ماش على قدميه عريض الاظفار ضحاك بالطبع
وفي المثلث انه الشكل الذي له ثلث زوايا وذلك لان اللوازم والخواص بل الفصول لا تدل بالوضع الا على
ما يتصف بها او يختص بها اما ذلك الشيء في ذاته وحقيقته فلا يدل عليها الا بالانتقال العقلي واذا وضع الجنس
اصل الذات ثم تمم التعريف بالحاق اللوازم والخواص به قوله ويجب ان يكون الرسم بخواص واعراض بينة للشيء
فان من عرف المثلث بانه الشكل الذي زواياه مثل قائمتين لم يكن بينة الا للمهندس اقول انما شرط ذلك في جودة الرسوم
وقد سبق ذكره ولما كان حال الشيء في البيان والخفاء مختلفا وربما كان البين عند شخص خفيا عند اخر يكون لبعض
الاقوال رسوما عند قوم غير رسوم عند اخرين وما مثل به في اخر الفصل هو لذلك الشيء بالاضافة الى الاول يكون
للمهندس فالصحيح انه يكون للمهندس اعم الاكثر الاسم دون الحد فان المهندس طالما يعرف حقيقة المثلث اكتسبه
يعرف حال زواياه وكما كان بين الحدود حدود شاذة كالاسم وحدود ومما انه لما لا ماهية لها فكذلك الرسوم

اشارة

الى اصناف من اخطاء تعرض في تعريف الاشياء بالحدود والرسوم اعرفت شغفت اتعبت بها ولتنبه على تسلكها في غيرها اقول
هذه اصول الخطاء ما يتعلق باكثر الحدود والرسوم من كتاب البرهان او شرح ومن اشارتها في ذلك الكتاب الجمع انشيع الموضوع
حكم تشعب عنه احكام اخر يكمل بها كل واحد منها مقدمة فمن هذه الاصول ما يتعلق بالالفاظ ومنها ما يتعلق
بالمعاني وقدم ما يتعلق بالمعاني قوله ومن الغلط ان يستعمل في الحدود الالفاظ المجازية والمستعارة او

الوحشية

[illegible]

الوحشية بل يجب ان يستعمل فيها الالفاظ المناسبة الناصة المعتادة وربما يحكم قواه اقول الرسم مطلق اللفظ المجازي
والمستعار ربما يطلق على غيرها وضع له او قرينة تقتضي العدول عنه الى الغير من غير تشابه او انه اعم عقلا او عرفا لكن
وتقابلها الحقيقة وبعض قال بان ذلك الاطلاق في المجاز يكون مستمرا وربما لا يلاحظ الحقيقة فيه وفي الاستعارة يكون
مستجدا وربما يلاحظ كون ذلك الاطلاق غير كثير فالمجاز في المفردات كالاطلاق النور على الهداية واللفظ على الكلام و
في المركبات كقوله تعالى واسئل القرية والمستعار في المفردات كتسمية الرجل بحرا على الصحيح الاول وفي المركبات كقوله تعالى
واخفض لهما جناح الذل والالفاظ الوحشية هي التي لا يكون استعمالها مشهورا او يكون كذلك عند قوم دون قوم ويقابلها المعتادة و
هو الذي يستعمل مما يرتكب يعرض الطبع عنه ويقابلها العذبة واذا اجتمعت الغرابة والوحشية بلفظ فقد يسمى معقدا في استعمال
الالفاظ في التعريفات قبيح لانها تحتاج الى تفسير ببيان فيلزم احتياج القول الشارح الى قول شارح اخر والالفاظ
المناسبة التي تعبر عن المقصود تحركها ونزل الاشتباه كما يكون في موضعه ويقابلها الموهمة او المغلطة وفي بعض النسخ
بدل المعتادة المعتدلة اي التي يتداولها العامة والناس اذ لا غرض من الرسم في التعريف الا تمهيد فهم المعاني الى النظر في اللفظ
قوله فان اتفق ان لا يوجد للمعنى لفظ مناسب معتاد فليخترع له لفظ من اشد الالفاظ مناسبة وليدل على ما اريد به ثم تستعمل
قد يتفق ذلك في المفردات وقد يتفق في المركبات وذلك لان من الناظر في العلوم ربما يدرك شيئا لم يدركه من وضع اللغة او يخترع من
تركيب يحتاج اليه بسبب ان واضع اللغة فلم يضع له اسما ويحتاج الناظر الى ان يعبر عنه فيضطر الى وضع الفاظ له وانما
لا بد من شرط المناسبة فيه لان الانتقال من المعاني الى ما يطلبه الى غيرها بسبب المناسبة كما في المجاز والاستعارة والتشبيه وغيرها
طريق مسلوك في جميع اللغات في المخترع لفظا على هذا الوجه لا يكون خارجا عن مذهب اللغة ومثال المخترعات
في المفردات العقل والنفس وفي المركبات العبارات عن الاستواء قوله وقد يتبعوا المعرفون في غلطهم من تعريف
الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة كمن يعرف الزوج بانه العدد الذي ليس بفرد وربما يخطئوا ان يقع فيها
تعرفوا الشيء بما هو اخفى منه كقول بعضهم ان النار هو الاسطقس الشبيه بالنفس والنفس اخفى من النار وربما عرفوا ذلك
تعرفوا الشيء بنفسه فقالوا ان الحركة هي النقلة وان الانسان هو الحيوان البشري وربما عرفوا واد تلك فعرفوا الشيء بما لا يعرف
الا به سواء كان مصرحا او مضمرا الا ان المصرح مثل قولهم ان الكيفية ما بها يقع المشابهة وخلافها ولا يكنهم ان تعرفوا

اى قوم دون قوم

المعاني بها

مخترعا

لك بهذا الا بانها اتفاق في الكيفية فانها تماثل في السواد والث كلا بانها اتفاق في الكيفية لا في الكمية النوع

وغير ذلك من انواع المضمر فيه لانه يكون المعرف به [illegible] الذي يعرف به الشيء المشتمل عليه الكثير ولكن في اول الاصل مثل

قولهم الاثنين زوج او انه يكون الزوج بانه عدد منقسم بمتساويين ثم يكون المتساويين بانهما شيئان كل

واحد منهما يطابق الاخر مثلا ثم يكون الشيئين انهما اثنان ولا بد من استعمال الاثنينية في حد الشيئين من حيث

هما شيئان [illegible] المعنوية فهذا النوع من تعريف الشيء بما هو اخفى منه في المعرفة [illegible]

المعرف الا به بمرتبة واحدة [illegible] المذكور فالنوع

بالمساوي [illegible] لا يفيد المطلوب [illegible] لانه لا يعد من الافادة [illegible] الاخفى

يمكن ان يصير [illegible] في بعض الصور [illegible] ولا يتصور ذلك في تعريف الشيء بالدور [illegible] الاول

[illegible] ان يكون الشيء [illegible] واحد والثاني [illegible] ان يكون له تقدمات [illegible] واحدة والدور

الشيء بالاخفى [illegible] والامثلة مذكورة في المتن [illegible] التعريف [illegible] تعريف الزوج بانه

ليس بفرد والفرد بانه [illegible] التضاد [illegible] الشيء وتقابل العدم والملكة [illegible] الحقيقة [illegible] تعريف

بالمساوي [illegible] الشيخ [illegible] العدم [illegible] الملكة [illegible] الملكة

دورا قوله وقد يسهو المعرفون فيكررون الشيء في الحد حيث لا حاجة اليه ولا ضرورة اعني الضرورة

تتفق في تحديد بعض المركبات والاضافيات على ما يعلم في غير هذا الموضع ومثال هذا الخطأ قولهم العدد

كثرة مجتمعة من الاحاد والمجتمعة من الاحاد هي الكثرة بعينها ومثل من يقول الانسان حيوان جسماني ناطق

والحيوان ماخوذ في حده الجسم [illegible] انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فيكونون قد كرروا التكرار قد

يقع للمحدود في الحد وقد يقع للحد وقد يقع لبعض اجزائه والكل قد يقع لحاجة اليه وقد يقع لغير الضرورة وقد

يقع لا لسبب ما والمراد [illegible] تكرار لا لحاجة اليه ولا ضرورة فمثال ما تكرر المحدود في الحد [illegible] الانسان حيوان

بشر ومثال ما تكرر الحد او بعض اجزائه ما ذكره الشيخ في تعريف العدد وهو الانسان والتكرار لحاجة كما يكون في

الجواب عن سؤال المشتمل على تكرار كمن يسال عن [illegible] الانسان الحيوان مثلا [illegible] الجواب في حد [illegible]

اسرا

[illegible]

للمطابقة ثم شرع في بيان ذلك بان المورد ان كان غير الحيوان فاما انه يكون اعم او اخص منه او مساو والاول كالجسم

والثاني [illegible] ذلك [illegible] بالارادة طبعا [illegible] انما

مساو [illegible] انما قال ذلك لانه [illegible] الجمهور فصلان متساويان [illegible]

الحيوان والحساس [illegible] الفصل الذي يحصل الجنس لا يكون [illegible] وفصلان [illegible] الجنس لا يكون فصلا او [illegible]

[illegible] فصلا [illegible] الفصول ماخوذة من [illegible] ان يكون الفصل الحقيقي

مجموعها [illegible] كل واحد منها [illegible] ربما يكون الفصل [illegible] الاسم [illegible] العرض

كالناطق المشتق من النطق الدال على فصل الانسان فان [illegible] كل

واحد منهما [illegible] من الاسمين فصلان [illegible] في هذا الموضع

[illegible] الفصل [illegible]

المحقق [illegible] الشيخ [illegible] ذلك مخالف للمحقق [illegible]

وذلك [illegible] الحساس والمتحرك بالارادة [illegible] المطابقة [illegible]

[illegible] الالفاظ الا على طريق الالتزام [illegible] خارج [illegible]

يكون الشيء [illegible] الفصول والعرضيات [illegible] الماهية [illegible] بالالتزام [illegible]

الفصول [illegible] والعرضيات [illegible] خارج عن [illegible]

اذا كانت [illegible] لفظا كذا

[illegible] الالتزام [illegible] الدلالة [illegible] المطابقة

المطابقة [illegible] الالتزام [illegible] المطابقة والتضمن

الدلالات لفظ [illegible] ثم [illegible] بالفصل [illegible] السؤال

[illegible] اللوازم غير مقصودة مطلقا قوله وكيف [illegible] الالتزام غير محدود [illegible] الذي

اشياء محدودة [illegible] الماهية [illegible] مفهوم [illegible] اللوازم [illegible] خارجة [illegible]

غير محدود فلا يجوز ان يكون مقصودة له وقوله لانه لو كان المدلول [illegible] الالتزام [illegible] لكان ما [illegible] الدلالة
ما هو مثل الضحاك مثلا فانه من طريق الالتزام يدل على الحيوان الناطق لكنه قد اتفق الجميع على انه ليس [illegible]
فقد بان انه ليس الذي يصلح [illegible] فيه يكون جوابا عن ما هو ان [illegible] لتلك الجماعة انها حيوانات وهو الفرق بين
الدلالة المذكورة بهذا الموضع ان ما [illegible] كالخواص فقد يكون صالحا للدلالة بالاتفاق في سائر المواضع [illegible]
[illegible] المذكورة على الاطلاق [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الحيوان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
قوله لان الذي [illegible] على الانسان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

لو كان حادثا مسبوقا بالعدم لكان وجوده من غيره ضرورة حتى وقع في كلام بعضهم
ان الواجب والقديم مترادفان لكنه ليس بمستقيم للقطع بتغاير المفهومين وانما
الكلام في التساوي بحسب الصدق فان بعضهم على ان القديم اعم لصدقه على صفات
الواجب ولا استحالة في تعدد الصفات القديمة وانما المستحيل تعدد الذوات
القديمة وفي كلام بعض المتاخرين كالامام حميد الدين الضرير رحمه الله عليه ومن
بعده تصريح بان الواجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته واستدلوا على
ان كل ما هو قديم فهو واجب لذاته بانه لو لم يكن واجبا لذاته لكان جائز العدم
في نفسه فيحتاج في وجوده الى مخصص فيكون محدثا اذ لا نعني بالمحدث
الا ما يتعلق وجوده بايجاد شيء اخر ثم اعترضوا بان الصفات لو كانت
واجبة لذاتها لكانت باقية والبقاء معنى فيلزم قيام المعنى بالمعنى فاجابوا بان
كل صفة فهي باقية ببقاء هو نفس تلك الصفة وهذا الكلام في غاية الصعوبة
فان القول بتعدد الواجب لذاته مناف للتوحيد والقول بامكان
الصفات ينافي قولهم بان كل ممكن فهو حادث فان زعموا انها قديمة بالزمان
بمعنى عدم المسبوقية بالعدم وهذا لا ينافي الحدوث الذاتي بمعنى الاحتياج الى
ذات الواجب فهو قول بما ذهب اليه الفلاسفة من انقسام كل من القدم والحدوث
الى الذاتي والزماني وفيه رفض لكثير من القواعد وسنشير لهذا زيادة تحقيق
الحي القادر العليم السميع البصير الشائي المريد لان بديهة العقل جازمة
بان محدث العالم على هذا النمط البديع والنظام المحكم مع ما يشتمل عليه
من الافعال المتقنة والنقوش المستحسنة لا يكون بدون هذه الصفات
على ان اضدادها نقائص يجب تنزيه الله تعالى عنها وايضا قد ورد الشرع
بها وبعضها مما لا يتوقف ثبوت الشرع عليها فيصح التمسك بالشرع فيها كالتوحيد
بخلاف وجود الصانع وكلامه ونحو ذلك مما يتوقف ثبوت الشرع
عليه ليس بعرض لانه لا يقوم بذاته بل يفتقر الى محل يقومه فيكون ممكنا
ولانه يمتنع بقاؤه والا لكان البقاء معنى قائما به فيلزم قيام المعنى بالمعنى وهو
محال لان قيام العرض بالشيء معناه ان تحيزه تابع لتحيزه والعرض لا تحيز له بذاته

حتى يحتج عليه بتعينه وهو مبنى على ان ب[…]
العام معناه المنسوب فى التحيز والحق ان البقا استمرار الوجود وعدم زوال
وحقيقته الوجود من حيث النسبة الى الزمان الثانى ومعنى قولنا وجد فلم يبق
انه حدث فلم يستمر وجوده ولم يكن ثابتا فى الزمان الثانى وان القيام هو الاختصاص
الناعت كما فى اوصاف البارى وان انتفا الاجسام فى كل آن ومشاهدة بقائها
بتجدد الامثال ليس بابعد من ذلك فى الاعراض نعم تمسكهم فى قيام العرض بالعرض
بسرعة الحركة وبطوها ليس بتام اذ ليس هنا شى هو حركة واخرى هو سرعة
او بطو بل هنا حركة مخصوصة تسمى بالنسبة الى بعض الحركات سريعة وبالنسبة الى البعض
بطيئة وبهذا تبين ان ليس السرعة والبطو نوعين مختلفين من الحركة اذ الانواع
الحقيقية لا تختلف بالاضافات ولا جسم لانه مركب ومتحيز وذلك امارة الحدوث
ولا جوهر اما عندنا فلانه اسم للجزء الذى لا يتجزى وهو متحيز وجزء من الجسم
والله تعالى متعال عن ذلك واما عند الفلاسفة فلانهم وان جعلوه اسما للموجود
لا فى موضوع مجردا كان او متحيزا لكنهم جعلوه من اقسام الممكن وارادوا به الماهية
الممكنة التى اذا وجدت كانت لا فى موضوع واما اذا اريد بهما القائم بذاته والموجود
لا فى موضوع فانما يمتنع اطلاقهما على الصانع من جهة عدم ورود الشرع بذلك
مع تبادر الفهم الى المركب […] وذهاب المجسمة والنصارى الى اطلاق
الجسم والجوهر عليه تعالى […] الذى يجب تنزيه الله تعالى عنه فان قيل
كيف يصح اطلاق الموجود والواجب […] القديم ونحو ذلك مما لم يرد به الشرع
[…] بالاجماع وهو من الادلة الشرعية وقد يقال ان الله تعالى والواجب
والقديم الفاظ مترادفة والموجود لازم للواجب واذا ورد الشرع باطلاق
اسم بلغة فهو اذن باطلاق ما يرادفه من تلك اللغة او من لغة اخرى
وما يلازم معناه ولا مصور اى ذى صورة وشكل مثل صورة الانسان
او فرس لان ذلك من خواص الاجسام تحصل لها بواسطة الكميات والكيفيات
واحاطة الحدود والنهايات ولا محدود اى ذى حد ونهاية ولا معدود
اى ذى عدد […] محلا للكميات المتصلة كالمقادير ولا المنفصلة

بالنعوت

موضوع

وورد

كالاعداد وهو ظاهر ولا متبعض ولا متجز اى ذى اجزا وابعاض ولا متركب
منها لما فى كل ذلك من الاحتياج المنافى للوجوب فما له اجزا يسمى باعتبار تألفه منها
متركبا وباعتبار انحلاله اليها متبعضا ومتجزيا ولا متناه لان ذلك من صفات
المقادير والاعداد ولا يوصف بالماهية اى المجانسة للاشيا لان معنى قولنا
ما هو من اى جنس هو والمجانسة توجب التمايز عن المجانسات بفصول
مقومة فيلزم التركيب ولا بالكيفية من اللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة وغير ذلك مما هو من صفات الاجسام وتوابع المزاج والتركيب
ولا يتمكن فى مكان لان التمكن عبارة عن نفوذ بعد فى بعد آخر متوهم
او محقق يسمونه المكان والبعد عبارة عن امتداد قائم بالجسم او بنفسه
عند القائلين بوجود الخلا والله تعالى منزه عن الامتداد والمقدار لاستلزامه
التجزى فان قيل الجوهر الفرد متحيز ولا بعد فيه والا لكان متجزيا قلنا المتمكن
اخص من المتحيز لان الحيز هو الفراغ المتوهم الذى يشغله شى ممتد او غير ممتد
فما ذكر دليل على عدم التمكن فى المكان واما الدليل على عدم التحيز فهو انه لو
تحيز فاما فى الازل فيلزم قدم الحيز او لا فيكون محلا للحوادث وايضا اما
ان يساوى الحيز او ينقص عنه فيكون متناهيا او يزيد عليه فيكون متجزيا
فاذا لم يكن فى مكان لم يكن فى جهة لا علو ولا سفل ولا غيرهما لانها
اما حدود واطراف للامكنة او نفس الامكنة باعتبار عروض
الاضافة الى شى ولا يجرى عليه زمان لان الزمان عندنا عبارة عن
متجدد يقدر به متجدد آخر وعند الفلاسفة عن مقدار الحركة
والله تعالى منزه عن ذلك واعلم ان ما ذكره فى التنزيهات بعضها يغنى
عن البعض الا انه حاول التفصيل والتوضيح قضا لحق الواجب فى باب
التنزيه وردا على المشبهة والمجسمة وساير فرق الضلال والطغيان
بابلغ وجه واكده فلم يبال بتكرير الالفاظ المترادفة والتصريح بما علم بطريق
الالتزام ثم ان مبنى التنزيه عما ذكر على انها تنافى وجوب الوجود لما فيها
من شائبة الحدوث والامكان على ما اشرنا اليه لا على ما ذهب اليه

بالماهية

وجه

التركيب

المشايخ من ان معنى العرض بحسب اللغة ما يمتنع بقاؤه ومعنى الجوهر ما يتركب عنه
غيره ومعنى الجسم ما يتركب هو عن غيره بدليل قولهم هذا اجسم من ذلك وان الواجب
لو تركب فاجزاؤه اما ان يتصف بصفات الكمال فيلزم تعدد الواجب او لا فيلزم النقص
والحدوث وايضا اما ان يكون على جميع الصور والاشكال والكيفيات فيلزم اجتماع
الاضداد او على بعضها وهي مستوية في افادة المدح والنقص وفي عدم دلالة
المحدثات عليه فيفتقر الى مخصص ويدخل تحت قدرة الغير فيكون حادثا بخلاف
مثل العلم والقدرة فانها صفات كمال تدل المحدثات على ثبوتها واضدادها
صفات نقصان لا دلالة على ثبوتها لانها تمسكات ضعيفة توهن عقائد الطالبين
وتوسع مجال الطاعنين زعما منهم ان تلك المطالب العالية مبنية على امثال
هذه الشبه الواهية واحتج المخالف بالنصوص الظاهرة في الجهة والجسمية
والصورة والجوارح وبان كل موجودين فرضا لا بد ان يكون احدهما متصلا بالاخر
مماسا له او منفصلا عنه مباينا في الجهة والله تعالى ليس حالا ولا محلا
للعالم فيكون مباينا للعالم في جهة فيتحيز فيكون جسما او جزء جسم مصورا
متناهيا والجواب ان ذلك وهم محض وحكم على غير المحسوس باحكام المحسوس
والادلة القطعية قائمة على التنزيهات فيجب ان يفوض علم النصوص
الى الله تعالى على ما هو دأب السلف ايثارا للطريق الاسلم او تاول
بتاويلات صحيحة على ما اختاره المتأخرون دفعا لمطاعن الجاهلين
وجذبا بضبع القاصرين سلوكا للسبيل الاحكم ولا يشبهه شيء اي
لا يماثله اما اذا اريد بالمماثلة الاتحاد في الحقيقة فظاهر واما اذا
اريد بها كون الشيئين بحيث يسد احدهما مسد الاخر اي يصلح كل
لما يصلح له الاخر فلان شيئا من الموجودات لا يسد مسده في شيء من
الاوصاف فان اوصافه من العلم والقدرة وغير ذلك اجل واعلى مما في
المخلوقات بحيث لا مناسبة بينهما قال في البداية ان العلم منا موجود
وعرض وعلم محدث وجائز الوجود ويتجدد في كل زمان فلو اثبتنا
العلم صفة لله تعالى لكان موجودا وصفة وقديما وواجب الوجود دائما

من الازل الى الابد فلا يماثله علم الخلق بوجه من الوجوه هذا كلامه وقد صرح بان
المماثلة عندنا انما تثبت بالاشتراك في جميع الاوصاف حتى لو اختلفا في وصف
واحد انتفت المماثلة وقال الشيخ ابو المعين في التبصرة انا نجد اهل اللغة لا
يمتنعون من القول بان زيدا مثل عمرو في الفقه اذا كان يساويه فيه ويسد
مسده في ذلك الباب وان كان بينهما مخالفة بوجوه كثيرة وما يقوله الاشعرية
من انه لا مماثلة الا بالمساواة في جميع الوجوه فاسد لان النبي صلى الله عليه وسلم قال
الحنطة بالحنطة مثلا بمثل واراد الاستواء في الكيل لا غير وان تفاوت الوزن
وعدد الحبات والصلابة والرخاوة والظاهر انه لا مخالفة لان مراد الاشعرية
المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة كالكيل مثلا وعلى هذا ينبغي ان يحمل كلام
البداية ايضا والا فاشتراك الشيئين في جميع الاوصاف ومساواتهما
من جميع الوجوه يرفع التعدد فكيف يتصور التماثل ولا يخرج عن علمه وقدرته
شيء لان الجهل بالبعض والعجز عن البعض نقص وافتقار الى مخصص مع ان النصوص
القطعية قاطعة بعموم العلم وشمول القدرة فهو بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير
لا كما زعم الفلاسفة انه لا يعلم الجزئيات ولا يقدر على اكثر من واحد والدهرية
انه لا يعلم ذاته والنظام انه لا يقدر على خلق الجهل والقبيح والبلخي انه لا يقدر على
مثل مقدور العبد وعامة المعتزلة انه لا يقدر على نفس مقدور العبد وله صفات
لما ثبت انه عالم قادر حي الى غير ذلك ومعلوم ان ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم
الواجب وليس الكل الفاظا مترادفة وان صدق المشتق على الشيء يقتضي ثبوت
مأخذ الاشتقاق له فثبت ان له صفة العلم والقدرة والحياة وغير ذلك لا كما زعم
المعتزلة انه عالم لا علم له قادر لا قدرة له الى غير ذلك فانه محال ظاهر بمنزلة قولنا
اسود لا سواد له وقد نطقت النصوص بثبوت علمه وقدرته وغيرهما ودل
صدور الافعال المتقنة على وجود علمه وقدرته لا على مجرد تسميته
عالما وقادرا وليس النزاع في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والملكات
لما صرح به مشايخنا رحمهم الله من ان الله تعالى حي وله حياة ازلية ليست بعرض ولا

ولا مستحيل البقاء والله تعالى عالم وله علم ازلي شامل ليس بعرض ولا مستحيل البقاء
ولا ضروري ولا مكتسب وكذا في سائر الصفات بل النزاع في انه كما ان للعالم مثلا
علما هو عرض قائم به زائد عليه حادث فهل لصانع العالم علم هو صفة ازلية قائمة
به زائدة عليه وكذا جميع الصفات فانكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا ان صفاته
عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالما وبالمقدورات قادرا
الى غير ذلك فلا يلزم تكثر في الذات ولا تعدد في القدماء والواجبات والجواب
ما سبق من ان المستحيل تعدد الذوات القديمة وهو غير لازم ويلزمكم كون
العلم قدرة وحيوة وعالما وحيا وقادرا وصانعا للعالم ومعبودا للخلائق ملا
وكون الواجب غير قائم بذاته الى غير ذلك من المحالات الازلية لا كما يزعم الكرامية
من ان له صفات لكنها حادثة لاستحالة قيام الحوادث بذاته قائمة بذاته
ضرورة انه لا معنى لصفة الشيء الا ما يقوم به لا كما يزعم المعتزلة انه متكلم بكلام
هو قائم بغيره لكن مرادهم نفي كون الكلام صفة له لا اثبات كونه صفة له غير قائم بذاته
ولما تمسكت المعتزلة بان في اثبات الصفات ابطال التوحيد لما انها موجودات
قديمة مغايرة لذات الله تعالى فيلزم قدم غير الله تعالى وتعدد القدماء بل
تعدد الواجب لذاته على ما وقعت الاشارة اليه في كلام المتقدمين والتصريح به
في كلام المتأخرين من ان واجب الوجود بالذات هو الله تعالى وصفاته وقد
كفرت النصارى باثبات ثلاثة من القدماء فما بال الثمانية او اكثر اشار الى
الجواب بقوله وهي لا هو ولا غيره يعني ان صفات الله تعالى ليست عين الذات
ولا غير الذات فلا يلزم قدم الغير ولا تكثر القدماء والنصارى وان لم يصرحوا
بالقدماء المتغايرة لكن لزمهم ذلك لانهم اثبتوا الاقانيم الثلاثة التي هي الوجود
والعلم والحياة وسموها الاب والابن وروح القدس وزعموا ان اقنوم
العلم قد انتقل الى بدن عيسى عليه السلام فجوزوا الانفكاك والانتقال
فكانت ذواتا متغايرة ولقائل ان يمنع توقف التعدد والتكثر على التغاير
بمعنى جواز الانفكاك للقطع بان مراتب الاعداد من الواحد والاثنين

والثلاثة الى غير ذلك متعددة متكثرة مع ان البعض جزء من البعض والجزء لا يغاير الكل
وايضا لا يتصور نزاع من اهل السنة والجماعة في كثرة الصفات وتعددها متغايرة
كانت او غير متغايرة فالاولى ان يقال المستحيل تعدد ذوات قديمة لا ذات وصفات
وان لا يجترأ على القول بكون الصفات واجبة الوجود لذاتها بل يقال هي واجبة
لا لغيرها بل لما ليس عينها ولا غيرها اعني ذات الله تعالى وتقدس ويكون هذا
مراد من قال الواجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته يعني انها واجبة
لذات الواجب تعالى وتقدس واما في نفسها فهي ممكنة ولا استحالة في قدم
الممكن اذا كان قائما بذات القديم واجبا له غير منفصل عنه فليس كل قديم
الها حتى يلزم من وجود القدماء وجود الالهة لكن ينبغي ان يقال الله تعالى
قديم بصفاته ولا يطلق القول بالقدماء لئلا يذهب الوهم الى ان كلا منها قائم
بذاته موصوف بصفات الالوهية ولصعوبة هذا المقام ذهبت المعتزلة
والفلاسفة الى نفي الصفات والكرامية الى نفي قدمها والاشاعرة الى نفي
غيريتها وعينيتها فان قيل هذا النفي في الظاهر رفع للنقيضين وفي الحقيقة
جمع بينهما لان نفي الغيرية صريحا مثلا اثبات العينية ضمنا واثباتها مع نفي العينية
صريحا جمع بين النقيضين وكذا نفي العينية جمع بينهما لان المفهوم من الشيء ان لم يكن
هو المفهوم من الاخر فهو غيره والا فعينه ولا يتصور بينهما واسطة قلنا
قد فسروا الغيرية بكون الموجودين بحيث يقدر ويتصور وجود احدهما مع
عدم الاخر اي يمكن الانفكاك بينهما والعينية باتحاد المفهوم بلا تفاوت اصلا
فلا يكونان نقيضين بل يتصور بينهما واسطة بان يكون الشيء بحيث لا يكون مفهومه
الاخر مفهوم ولا يوجد بدونه كالجزء مع الكل والصفة مع الذات وبعض الصفات
مع البعض فان ذات الله تعالى وصفاته ازلية والعدم على الازلي محال
والواحد من العشرة يستحيل بقاؤه بدونها وبقاؤها بدونه اذ هو منها
فعدمها عدمه ووجودها وجوده بخلاف الصفات المحدثة فان قيام الذات
بدون تلك الصفة المعينة متصور فيكون غير الذات كذا ذكره المشايخ وفيه نظر لانهم

ان اراد واما الانفكاك من الجانبين فبعض بالعالم مع الصانع والعرض مع المحل
اذ لا يتصور وجود العالم مع عدم الصانع لاستحالة عدمه ولا وجود العرض كالسواد
مثلا بدون المحل وهو ظاهر مع القطع بالمغايرة اتفاقا وان اعتبر الجانب الواحد
لزمت المغايرة بين الجزء والكل وكذا بين الذات والصفة للقطع بجواز وجود
الجزء بدون الكل والذات بدون الصفة وما ذكر من استحالة بقاء الواحد بدون
العشرة ظاهر الفساد لا يقال المراد امكان تصور وجود كل منهما مع عدم الآخر
ولو بالفرض وان كان محالا والعالم قد يتصور موجودا ثم يطلب بالبرهان
ثبوت الصانع بخلاف الجزء مع الكل فانه كما يمتنع وجود العشرة بدون
الواحد يمتنع وجود الواحد من العشرة بدون العشرة اذ لو وجد لما كان
واحدا من العشرة والحاصل ان وصف الاضافة معتبر وامتناع الانفكاك
حينئذ ظاهر لانا نقول قد صرحوا بعدم المغايرة بين الصفات
بناء على انها لا يتصور عدمها لكونها ازلية مع القطع بانه يتصور وجود البعض
كالعلم مثلا ثم يطلب اثبات البعض الآخر فعلم انهم لم يريدوا هذا المعنى
مع انه لا يستقيم في العرض مع المحل ولو اعتبر وصف الاضافة لزم عدم
المغايرة بين كل متضايفين كالاب والابن وكالاخوين وكالعلة والمعلول
بل بين الغيرين لان الغير من الاسماء الاضافية ولا قائل بذلك فان قيل لم لا يجوز
ان يكون مرادهم انها لا هو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب الوجود كما هو
حكم سائر المحمولات بالنسبة الى موضوعاتها فانه يشترط الاتحاد بينهما
بحسب الوجود ليصح الحمل والتغاير بحسب المفهوم ليفيد كما في قولنا الانسان
كاتب بخلاف قولنا الانسان حجر فانه لا يصح وقولنا الانسان انسان فانه
لا يفيد قلنا لان هذا انما يصح في مثل العالم والقادر بالنسبة الى الذات
لا في مثل العلم والقدرة مع ان الكلام فيه ولا في الاجزاء الغير المحمولة كالواحد
من العشرة واليد من زيد وذكر في التبصرة ان كون الواحد من العشرة واليد
من زيد غيرا لم يقل به احد من المتكلمين سوى جعفر بن حارث وقد خالف

وفي

[margin: الانفكاك [illegible]]

وفي ذلك جميع المعتزلة وعد ذلك من جهالاته وهذا لان العشرة اسم لجميع الافراد ومتناول
لكل فرد منها حادثة فلو كان الواحد غيرها لصار غير نفسه لانه من العشرة وان يكون
العشرة بدونه وكذا لو كان يد زيد غيره لكانت اليد غير نفسها هذا كلامه ولا يخفى
ما فيه وهي اي صفاته الازلية العلم وهي صفة ازلية تنكشف المعلومات
عند تعلقها بها والقدرة وهي صفة ازلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها
بها والحياة وهي صفة ازلية توجب صحة العلم والقوة هي بمعنى القدرة والسمع
صفة تتعلق بالمسموعات والبصر صفة تتعلق بالمبصرات فتدرك ادراكا تاما
لا على سبيل التخيل والتوهم ولا على طريق تأثر حاسة ووصول هواء ولا يلزم
من قدمهما قدم المسموعات والمبصرات كما لا يلزم من قدم العلم والقدرة
قدم المعلومات والمقدورات لانها صفات قديمة تحدث لها تعلقات
بالحوادث والارادة والمشيئة وهما عبارتان عن صفة في الحي توجب
تخصيص احد المقدورين في احد الاوقات بالوقوع مع استواء نسبة
القدرة الى الكل وكون تعلق العلم تابعا للوقوع وفيما ذكر تنبيه على الرد على من
زعم ان المشيئة قديمة والارادة حادثة قائمة بذات الله تعالى وعلى من زعم
ان معنى ارادة الله فعله انه ليس بمكره ولا ساه ولا مغلوب ومعنى ارادته فعل
غيره انه امر به كيف وقد امر كل مكلف بالايمان وسائر الواجبات ولو شاء لوقع
والفعل والتخليق عبارة عن صفة ازلية تسمى التكوين وسيجيء تحقيقه وعدل
عن لفظ الخلق لشيوع استعماله في المخلوق والترزيق هو تكوين مخصوص صرح به
اشارة الى ان مثل التخليق والتصوير والترزيق والاحياء والاماتة وغير ذلك
مما اسند الى الله تعالى كل منها راجع الى صفة حقيقية ازلية قائمة بالذات
هي التكوين لا كما زعم الاشعري من انها اضافات وصفات للافعال والكلام
وهي صفة ازلية عبر عنها بالنظم المسمى بالقرآن المركب من الحروف وذلك لان كل
من يأمر وينهى ويخبر يجد من نفسه معنى ثم يدل عليه بالعبارة او الكتابة او
الاشارة وهو غير العلم اذ قد يخبر الانسان عما لا يعلمه بل يعلم خلافه وغير الارادة
لانه قد يأمر بما لا يريده كمن امر عبده قصدا الى اظهار عصيانه وعدم امتثاله

[margin: والا لو كانت اليد غير زيد [illegible]]
[margin, red: التكوين]

لا وامره ويسمى هذا كلاما نفسيا على ما اشار اليه الاخطل بقوله ان الكلام لفي
الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا وقال عمر رضي الله عنه اني زورت
في نفسي مقالة وكثيرا ما تقول لصاحبك ان في نفسي كلاما اريد ان اذكره لك
والدليل على ثبوت صفة الكلام اجماع الامة وتواتر النقل عن الانبياء عليهم السلام
انه تعالى متكلم مع القطع باستحالة التكلم من غير ثبوت صفة الكلام فثبت ان لله تعالى
صفات ثمانية هي العلم والقدرة والحيوة والسمع والبصر والارادة والتكوين
والكلام ولما كان في الثلاثة الاخيرة زيادة نزاع وخفاء كرر الاشارة الى اثباتها
وقدمها وفصل الكلام بعض التفصيل فقال وهو اي الله تعالى متكلم بكلام
هو صفة له ضرورة امتناع اثبات المشتق للشيء من غير قيام ماخذ الاشتقاق امتناع
به وفي هذا رد على المعتزلة حيث ذهبوا الى انه متكلم بكلام هو قائم بغيره ليس
صفة له ازلية ضرورة امتناع قيام الحوادث به ليس من جنس الحروف
والاصوات ضرورة انها اعراض حادثة مشروط حدوث بعضها بانقضاء
البعض لان امتناع التكلم بالحرف الثاني بدون انقضاء الحرف الاول
بديهي وفي هذا رد على الحنابلة والكرامية القائلين بان كلامه عرض
من جنس الاصوات والحروف ومع ذلك فهو قديم وهو اي الكلام صفة
اي معنى قائم بالذات منافية للسكوت الذي هو ترك التكلم مع القدرة
عليه والآفة التي هي عدم مطاوعة الآلات اما بحسب الفطرة كما في
الخرس او بحسب ضعفها وعدم بلوغها حد القوة كما في الطفولية فان قيل
هذا انما يصدق على الكلام اللفظي دون الكلام النفسي اذ السكوت والخرس
انما ينافي التلفظ قلنا المراد السكوت والآفة الباطنيان بان لا يدبر
في نفسه التكلم او لا يقدر على ذلك فكما ان الكلام لفظي ونفسي فكذا ضده
اعني السكوت والخرس والله تعالى متكلم بها آمر ناه مخبر يعني انه صفة
واحدة تتكثر الى الامر والنهي والخبر باختلاف التعلقات كالعلم والقدرة
وسائر الصفات فان كلا منها واحدة قديمة والتكثر والحدوث انما هو
في التعلقات والاضافات لما ان ذلك اليق بكمال التوحيد ولانه دليل

على تكثر كل منها في نفسها فان قيل هذه اقسام للكلام لا يعقل وجوده بدونها
قلنا ممنوع بل انما يصير احد تلك الاقسام عند التعلقات وذلك فيما لا يزال واما
في الازل فلا انقسام اصلا وذهب بعضهم الى انه في الازل خبر ومرجع الكل اليه
لان حاصل الامر اخبار عن استحقاق الثواب على الفعل والعقاب على الترك
والنهي على العكس وحاصل الاستخبار الخبر عن طلب الاعلام وحاصل النداء
الخبر عن طلب الاجابة ورد بانا نعلم اختلاف هذه المعاني بالضرورة واستلزام
البعض للبعض لا يوجب الاتحاد فان قيل الامر والنهي بلا مامور ومنهي سفه وعبث
والاخبار في الازل بطريق المضي كذب محض يجب تنزيه الله تعالى عنه قلنا ان لم
نجعل كلامه في الازل امرا ونهيا وخبرا فلا اشكال وان جعلناه فالامر
في الازل لايجاب تحصيل المامور به في وقت وجود المامور وصيرورته اهلا
لتحصيله فيكفي وجود المامور به في علم الآمر كما اذا قدر الرجل ابنا له فامره
بان يفعل كذا بعد الوجود والاخبار بالنسبة الى الازل لا يتصف بشيء من الازمنة
اذ لا ماضي ولا مستقبل ولا حال بالنسبة الى الله تعالى لتنزهه عن الزمان كما ان لتنزهه
علمه ازلي لا يتغير بتغير الزمان ولما صرح بازلية الكلام حاول التنبيه على ان القرآن
ايضا قد يطلق على هذا الكلام النفسي القديم كما يطلق على النظم المتلو الحادث
فقال والقرآن كلام الله تعالى غير مخلوق وعقب القرآن بكلام الله تعالى لما
ذكر المشايخ من انه يقال القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ولا يقال القرآن لئلا غير مخلوق
يسبق الى الفهم ان المؤلف من الاصوات والحروف قديم كما ذهب اليه الحنابلة
جهلا وعنادا واقام غير المخلوق مقام غير الحادث تنبيها على اتحادهما وجريا
وقصدا الى جري الكلام على وفق الحديث حيث قال عليه السلام القرآن
كلام الله تعالى غير مخلوق ومن قال انه مخلوق فهو كافر بالله العظيم وتنصيصا
على محل الخلاف بالعبارة المشهورة فيما بين الفريقين وهو ان القرآن مخلوق
او غير مخلوق ولهذا تترجم هذه المسألة بمسألة خلق القرآن وتحقيق الخلاف
بيننا وبينهم يرجع الى اثبات الكلام النفسي ونفيه والا فنحن لا نقول
بقدم الالفاظ والحروف وهم لا يقولون بحدوث كلام نفسي ودليلنا

ما مر انه ثبت بالاجماع وتواتر النقل عن الانبياء عليهم السلام انه متكلم ولا معنى له سوى انه متصف بالكلام ويمتنع قيام اللفظي الحادث بذاته تعالى فتعين النفسي القديم واما استدلالهم بان القران متصف بما هو من صفات المخلوق وسمات الحدوث من التاليف والتنظيم والانزال والتنزيل وكونه عربيا مسموعا فصيحا معجزا الى غير ذلك فانما يقوم حجة على الحنابلة لا علينا لانا قائلون بحدوث النظم وانما الكلام في المعنى القديم والمعتزلة لما لم يمكنهم انكار كونه تعالى متكلما ذهبوا الى انه متكلم بمعنى ايجاد الاصوات والحروف في محالها او ايجاد اشكال الكتابة في اللوح المحفوظ وان لم تقرا على اختلاف بينهم وانت خبير بان المتحرك من قامت به الحركة لا من اوجدها والا لصح اتصاف البارى تعالى بالاعراض المخلوقة له تعالى عن ذلك علوا كبيرا ومن اقوى شبه المعتزلة انكم متفقون على ان القران اسم لما نقل الينا بين دفتي المصاحف تواترا وهذا يستلزم كونه مكتوبا في المصاحف مقروا بالالسن مسموعا بالاذان وكل ذلك من سمات الحدوث بالضرورة فاشار الى الجواب بقوله وهو اي القران الذي هو كلام الله تعالى مكتوب في مصاحفنا اي باشكال الكتابة وصور الحروف الدالة عليه محفوظ في قلوبنا اي بالفاظ مخيلة مقرو بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموع باذاننا بتلك ايضا غير حال فيها اي مع ذلك ليس حالا في المصاحف ولا في القلوب والالسنة والاذان بل معنى قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش وصور واشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا وحرفا وتحقيقه ان للشي وجودا في الاعيان ووجودا في الاذهان ووجودا في العبارة ووجودا في الكتابة فالكتابة تدل على العبارة وهي على ما في الاذهان وهو على ما في الاعيان فحيث يوصف القران بما هو من لوازم القديم كما في قولنا القران غير مخلوق فالمراد حقيقته الموجودة في الخارج وحيث يوصف بما هو من لوازم المخلوقات والمحدثات يراد به الالفاظ المنطوقة

المسموعة كما في قولنا قرات نصف القران او المخيلة كما في قولنا حفظت القران او الاشكال المنقوشة كما في قولنا يحرم على المحدث مس القران ولما كان دليل الاحكام الشرعية هو اللفظ دون المعنى القديم عرفه ائمة الاصول بالمكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر وجعلوه اسما للنظم والمعنى جميعا اي للنظم من حيث الدلالة على المعنى لا لمجرد المعنى واما الكلام القديم الذي هو صفة الله تعالى فذهب الاشعري الى انه يجوز ان يسمع ومنعه الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني وهو اختيار الشيخ ابي منصور رحمه الله تعالى فمعنى قوله تعالى حتى يسمع كلام الله يسمع ما يدل عليه كما يقال سمعت علم فلان فموسى صلوات الله عليه سمع صوتا دالا على كلام الله لكن لما كان بلا واسطة الكتاب والملك خص باسم الكليم فان قيل لو كان كلام الله تعالى حقيقة في المعنى القديم مجازا في النظم المولف لصح نفيه عنه بان يقال ليس النظم المنزل المعجز المفصل الى السور والايات كلام الله تعالى والاجماع على خلافه وايضا المعجز المتحدى به هو كلام الله تعالى حقيقة مع القطع بان ذلك انما يتصور في النظم المولف المفصل الى السور اذ لا معنى لمعارضة الصفة القديمة قلنا التحقيق ان كلام الله اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم ومعنى الاضافة كونه صفة لله تعالى وبين اللفظي الحادث المولف من السور والايات ومعنى الاضافة انه مخلوق الله تعالى ليس من تاليفات المخلوقين فلا يصح النفي اصلا ولا يكون الاعجاز والتحدي الا في كلام الله تعالى وما وقع في عبارة بعض المشايخ من انه مجاز فليس معناه انه غير موضوع للنظم المولف بل معناه ان الكلام في التحقيق وبالذات اسم للمعنى القائم بالنفس وتسمية اللفظ به ووضعه لذلك انما هو باعتبار دلالته على المعنى فلا نزاع لهم في الوضع والتسمية وذهب بعض المحققين الى ان المعنى في قول مشايخنا كلام الله تعالى معنى قديم ليس في مقابلة اللفظ والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات ومرادهم ان القران اسم للفظ والمعنى شامل لهما وهو قديم لا كما زعم الحنابلة من قدم النظم المولف المرتب الاجزا فانه بديهي الاستحالة للقطع بانه لا يمكن التلفظ بالسين من بسم الله الا بعد التلفظ بالبا بمعنى ان اللفظ القائم بالنفس ليس مرتبا الاجزا في نفسه كالقائم بنفس الحافظ

من غير ترتيب الاجزاء وتعقيب البعض على البعض والترتيب انما يحصل في التلفظ والقراءة
لعدم مساعدة الآلة وهذا معنى قولهم المقروء قديم والقراءة حادثة واما القائم بذات
الله تعالى فلا ترتيب فيه حتى ان من سمع كلامه سمعه غير مرتب الاجزاء لعدم احتياجه
الى الآلة هذا حاصل كلامه وهو جيد لمن يتعقل لفظا قائما بالنفس غير مؤلف من
من الحروف الملفوظة او المخيلة المشروط وجود بعضها بعدم البعض ولا من الاشكال
المرتبة الدالة عليه ونحن لا نتعقل من قيام الكلام بنفس الحافظ الا كون صور الحروف مخزونة
مرتسمة في خياله بحيث اذا التفت اليها كان كلاما مؤلفا من الفاظ متخيلة او نقوش
مرتبة واذا تلفظ كان كلاما مسموعا والتكوين وهو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل
والخلق والتخليق والايجاد والاحداث والاختراع ونحو ذلك ويفسر باخراج
المعدوم من العدم الى الوجود صفة لله تعالى لاطباق العقل والنقل على انه
خالق للعالم مكون له وامتناع اطلاق الاسم المشتق على الشيء من غير ان يكون
مأخذ الاشتقاق وصفا له قائما به ازلية لوجوه الاول انه يمتنع قيام
الحوادث بذاته تعالى لما مر الثاني انه وصف ذاته في كلامه الازلي بانه الخالق
فلو لم يكن في الازل خالقا لزم الكذب او العدول الى المجاز اي الخالق فيما يستقبل
او القادر على الخلق من غير تعذر الحقيقة على انه لو جاز اطلاق الخالق عليه
بمعنى القادر على الخلق لجاز اطلاق كل ما يقدر هو عليه من الاعراض
الثالث انه لو كان حادثا فاما بتكوين آخر فيلزم التسلسل وهو محال
ويلزم منه تكون العالم مع انه مشاهد واما بدونه فيستغني الحادث
عن المحدث والاحداث وفيه تعطيل الصانع الرابع لو حدث لحدث
اما في ذاته فيصير محلا للحوادث او في غيره كما ذهب اليه ابو الهذيل
من ان تكوين كل جسم قائم به فيكون كل جسم خالقا ومكونا لنفسه
ولا خفاء في استحالته ومبنى هذه الادلة على ان التكوين صفة حقيقية
كالعلم والقدرة والمحققون من المتكلمين على انه من الاضافات والاعتبارات
العقلية مثل كون الصانع تعالى وتقدس قبل كل شيء ومعه وبعده
ومذكورا بألسنتنا ومعبودا لنا ومميتا ومحييا ونحو ذلك والحاصل
في الازل هو مبدأ التخليق والترزيق والاماتة والاحياء وغير ذلك ولا دليل

على كونه صفة اخرى سوى القدرة والارادة فان القدرة وان كانت نسبتها الى وجود
المكون وعدمه على السواء لكن مع انضمام الارادة يتخصص احد الجانبين ولما استدل
القائلون بحدوث التكوين بانه لا يتصور بدون المكون كالضرب بدون المضروب فلو كان
قديما لزم قدم المكونات وهو محال اشار الى الجواب بقوله وهو اي التكوين تكوينه
للعالم ولكل جزء من اجزائه لا في الازل بل لوقت وجوده على حسب علمه وارادته فالتكوين
باق ازلا وابدا والمكون حادث بحدوث التعلق كما في العلم والقدرة وغيرهما من الصفات
القديمة التي لا يلزم من قدمها قدم متعلقاتها لكون تعلقاتها حادثة وهذا تحقيق
ما يقال ان وجود العالم ان لم يتعلق بذات الله تعالى او صفة من صفاته لزم تعطيل
الصانع واستغناء تحقق الحوادث عن الموجد وهو محال وان تعلق فاما ان يستلزم
ذلك قدم ما يتعلق وجوده به فيلزم قدم العالم وهو باطل او لا فليكن التكوين
التكوين ايضا قديما مع حدوث المكون المتعلق به وما يقال من ان القول بتعلق
وجود المكون بالتكوين قول بحدوثه اذ القديم ما لا يتعلق وجوده بالغير والحادث
ما يتعلق به ففيه نظر لان هذا معنى القديم والحادث بالذات على ما يقول
به الفلاسفة واما عند المتكلمين فالحادث ما لوجوده بداية اي يكون مسبوقا
بالعدم والقديم بخلافه ومجرد تعلق وجوده بالغير لا يستلزم الحدوث بهذا المعنى
لجواز ان يكون محتاجا الى الغير صادرا عنه دائما بدوامه كما ذهب اليه الفلاسفة
فيما ادعوا قدمه من الممكنات كالهيولى مثلا نعم اذا اثبتنا صدور العالم عن الصانع
بالاختيار دون الايجاب بدليل لا يتوقف على حدوث العالم كان القول
بتعلق وجوده بتكوين الله تعالى قولا بحدوثه ومن هنا يقال ان التنصيص
على كل جزء من اجزاء العالم اشارة الى الرد على من زعم قدم بعض الاجزاء كالهيولى
والا فهم انما يقولون بقدمها بمعنى عدم المسبوقية بالعدم لا بمعنى عدم تكونه
بالغير والحاصل انا لا نسلم انه لا يتصور التكوين بدون وجود المكون وان
وزانه معه وزان الضرب مع المضروب فان الضرب صفة اضافية لا يتصور بدون
المتضايفين اعني الضارب والمضروب والتكوين صفة حقيقية هي مبدأ الاضافة
التي هي اخراج المعدوم من العدم الى الوجود لا عينها حتى لو كان عينها على ما وقع في

في عبارة المشايخ لكان القول بحدوثه بدون المكون مكابرة وانكارا للضروري فلا يندفع بما
يقال من ان الضرب عرض مستحيل البقا فلابد لتعلقه بالمفعول ووصول الالم اليه من وجود
المفعول معه اذ لو كان متاخرا لانعدم بخلاف فعل الباري تعالى فانه ازلي واجب الدوام
يبقى الى وقت وجود المفعول وهو غير المكون عندنا لان الفعل يغاير المفعول بالضرورة
كالضرب مع المضروب والاكل مع الماكول ولانه لو كان نفس المكون لزم ان يكون المكون
مكونا مخلوقا بنفسه ضرورة انه مكون بالتكوين الذي هو عينه فيكون قديما مستغنيا
عن الصانع وهو محال وان لا يكون للخالق تعلق بالعالم سوى انه اقدم منه وقادر
عليه من غير صنع وتاثير فيه ضرورة تكونه بنفسه وهذا لا يوجب كونه خالقا
والعالم مخلوقا فلا يصح القول بانه خالق العالم وصانعه هذا خلف وان لا يكون الله
تعالى مكونا للاشيا ضرورة انه لا معنى للمكون الا من قام به التكوين والتكوين اذا كان
عين المكون لا يكون قائما بذات الله تعالى وان يصح القول بان خالق سواد هذا الحجر
اسود وهذا الحجر خالق السواد اذ لا معنى للخالق والاسود الا من قام به الخلق
والسواد وهما واحد ومحلهما واحد هذا كله تنبيه على كون الحكم بتغاير الفعل
والمفعول ضروريا لكنه ينبغي للعاقل ان يتامل في امثال هذه المباحث ولا ينسب
الى الراسخين من علما الاصول ما يكون استحالته بديهية ظاهرة على من له
ادنى تمييز بل يطلب لكلامهم محملا يصلح محلا لنزاع العلما وخلاف العقلا فان
من قال التكوين عين المكون اراد ان الفاعل اذا فعل شيا فليس ههنا الا
الفاعل والمفعول واما المعنى الذي يعبر عنه بالتكوين والايجاد ونحو ذلك
فهو امر اعتباري يحصل في العقل من نسبة الفاعل الى المفعول ليس امرا
محققا مغايرا للمفعول في الخارج ولم يرد ان مفهوم التكوين هو بعينه مفهوم
المكون ليلزم المحالات وهذا كما يقال ان الوجود عين الماهية في الخارج بمعنى
انه ليس في الخارج للماهية تحقق ولعارضها المسمى بالوجود تحقق اخر حتى يجتمعا
اجتماع القابل والمقبول كالجسم والسواد بل الماهية اذا كانت فكونها
هو وجودها لكنهما متغايران في العقل بمعنى ان للعقل ان يلاحظ
الماهية دون الوجود وبالعكس فلا يتم ابطال هذا الراي الا باثبات

ان تكون الاشيا وصدورها عن الباري تعالى يتوقف على صفة حقيقية قائمة
بالذات مغايرة للقدرة والارادة والتحقيق ان تعلق القدرة والارادة بوجود
المقدور على وفق الارادة بوجود المقدور لوقت وجوده اذا نسب الى القدرة
يسمى ايجابا له واذا نسب الى القادر يسمى الخلق والتكوين ونحو ذلك فحقيقته كون
الذات بحيث تعلقت قدرته بوجود المقدور لوقته ثم تتحقق بحسب خصوصيات
المقدور خصوصيات الافعال كالترزيق والتصوير والاحيا والاماتة وغير
ذلك الى ما لا يكاد يتناهى واما كون كل من ذلك صفة حقيقية ازلية فمما تفرد
به بعض علما ما ورا النهر وفيه تكثير للقدما جدا وان لم تكن متغايرة والا قرب
ما ذهب اليه المحققون منهم وهو ان مرجع الكل الى التكوين فانه ان تعلق
بالحياة يسمى احيا وان تعلق بالموت يسمى اماتة وبالصورة تصويرا وبالرزق
ترزيقا الى غير ذلك فالكل تكوين وانما الخصوص بخصوصية التعلقات والارادة
صفة لله تعالى قائمة بذاته كرر ذلك تاكيدا وتحقيقا لاثبات صفة قديمة
لله تعالى تقتضي تخصيص المكونات بوجه دون وجه وفي وقت دون وقت
لا كما زعمت الفلاسفة من انه تعالى موجب بالذات لا فاعل بالارادة والاختيار
والنجارية من انه مريد بذاته لا بصفته وبعض المعتزلة من انه مريد بارادة
حادثة لا في محل والكرامية من ان ارادته حادثة في ذاته والدليل على ما ذكرنا
الايات الناطقة باثبات صفة الارادة والمشية لله تعالى مع القطع بلزوم قيام
صفة الشي به وامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى وايضا نظام العالم العالم
ووجوده على الوجه الاوفق والاصلح دليل على كون صانعه قادرا مختارا وكذا
حدوثه اذ لو كان صانعه موجبا بالذات لزم قدمه ضرورة امتناع
تخلف المعلول عن العلة الموجبة ورؤية الله تعالى بمعنى الانكشاف التام
بالبصر وهو معنى اثبات الشي كما هو بحاسة البصر وذلك انا اذا نظرنا
الى البدر ثم غمضنا العين فلا خفا في انه وان كان منكشفا لدينا في الحالين الحالين
لكن انكشافه في حالة النظر اتم واكمل ولنا بالنسبة اليه حينئذ حالة
مخصوصة هي المسماة بالرؤية جائزة في العقل بمعنى ان العقل اذا خلي ونفسه

لم يحكم بامتناع رؤيته ما لم يقم له برهان على ذلك مع ان الاصل عدمه وهذا
القدر ضروري فمن ادعى الامتناع فعليه البيان وقد استدل اهل الحق
على امكان الرؤية بوجهين عقلي وسمعي وتقرير الاول انا قاطعون برؤية
الاعيان والاعراض ضرورة انا نفرق بالبصر بين جسم وجسم وعرض وعرض
ولا بد للحكم المشترك من علة مشتركة بينهما وهي اما الوجود او الحدوث او الامكان
اذ لا رابع يشترك بينهما والحدوث عبارة عن الوجود بعد العدم والامكان
عن عدم ضرورة الوجود والعدم ولا مدخل للعدم في العلية فتعين الوجود
وهو مشترك بين الصانع وغيره فيصح ان يرى من حيث تحقق علة الصحة
وهي الوجود ويتوقف امتناعها على ثبوت كون شيء من خواص الممكن شرطا
او من خواص الواجب مانعا وكذا يصح ان يرى سائر الموجودات من الاصوات
والطعوم والروائح وغير ذلك وانما لا نرى بناء على ان الله تعالى لم يخلق رؤيتها فينا بطريق
جري العادة لا بناء على امتناع رؤيتها حسن اعترض بان الصحة عدمية فلا تستدعي
علة ولو سلم فالواحد النوعي قد يعلل بالمختلفات كالحرارة بالشمس والنار
فلا يستدعي علة مشتركة ولو سلم فالعدمي يصلح علة للعدمي ولو سلم فلا نسلم
اشتراك الوجود بل وجود كل شيء عينه اجيب بان المراد بالعلة متعلق الرؤية
والقابل لها ولا خفاء في لزوم كونه وجوديا ثم لا يجوز ان يكون خصوصية
الجسم او العرض لان اول ما نرى شبحا من بعيد انما يدرك منه هوية
ما دون خصوصية جوهريته او عرضيته او انسانيته او فرسيته ونحو
ذلك وبعد رؤيته برؤية واحدة متعلقة بهويته قد نقدر على تفصيله الى ما
فيه من الجواهر والاعراض وقد لا نقدر فمتعلق الرؤية هو كون الشيء له هوية
وهو المعنى بالوجود واشتراكه ضروري وفيه نظر لجواز ان يكون متعلق
الرؤية هو الجسمية وما يتبعها من الاعراض من غير اعتبار خصوصية
وتقرير الثاني ان موسى عليه السلام قد سأل الرؤية بقوله رب
ارني انظر اليك فلو لم تكن ممكنة لكان طلبها جهلا بما يجوز في ذات الله تعالى
وما لا يجوز او سفها او عبثا وطلبا للمحال والانبياء منزهون عن ذلك وان الله

تعالى قد علق الرؤية [illegible] استقرار الجبل وهو امر ممكن في نفسه والمعلق بالممكن ممكن
لان معناه الاخبار بثبوت المعلق عند ثبوت المعلق به والمحال لا يثبت على شيء من
التقادير الممكنة وقد اعترض بوجوه اقواها ان سؤال موسى عليه السلام كان
لاجل قومه حيث قالوا لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فسأل ليعلموا امتناعها
كما علمه هو وبانا لا نسلم ان المعلق عليه ممكن بل هو استقرار الجبل حال الحركة
وهو محال واجيب بان كلا من ذلك خلاف الظاهر ولا ضرورة في ارتكابه
على ان القوم ان كانوا مؤمنين كفاهم قول موسى عليه السلام ان الرؤية
[illegible] وان كانوا كفارا لم يصدقوه في حكم الله بالامتناع واياما كان يكون
السؤال عبثا والاستقرار حال التحرك ايضا ممكن بان يقع السكون بدل الحركة
وانما المحال اجتماع الحركة والسكون [illegible] جبه بالنقل وورد الدليل السمعي بايجاب رؤية
المؤمنين الله تعالى في دار الاخرة اما الكتاب فقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها
ناظرة واما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام انكم سترون ربكم كما ترون القمر
ليلة البدر وهو مشهور رواه احد وعشرون من اكابر الصحابة واما
الاجماع فهو ان الامة كانوا مجمعين على وقوع الرؤية في الاخرة وان الايات
الواردة في ذلك محمولة على ظواهرها ثم ظهرت مقالة المخالفين وشاعت
شبههم وتأويلاتهم واقوى شبههم من العقليات ان الرؤية مشروطة
بكون المرئي في مكان وجهة ومقابلة من الرائي وثبوت مسافة بينهما بحيث
لا يكون في غاية القرب ولا في غاية البعد واتصال شعاع من الباصرة بالمرئي
وكل ذلك محال في حق الله تعالى والجواب منع هذا الاشتراط واليه اشار بقوله
لا في مكان ولا على جهة من مقابلة او اتصال شعاع او ثبوت مسافة بين الرائي
وبين الله تعالى وقياس الغائب على الشاهد فاسد وقد يستدل على عدم الاشتراط
برؤية الله تعالى ايانا وفيه نظر لان الكلام في الرؤية بحاسة البصر فان قيل لو كان
جائز الرؤية والحاسة سليمة وسائر الشرائط موجودة لوجب ان يرى والا
لجاز ان يكون بحضرتنا جبال شاهقة لا نراها وانه سفسطة قلنا ممنوع فان
الرؤية عندنا بخلق الله تعالى لا تجب عند اجتماع الشرائط ومن السمعيات

قوله تعالى لا تدركه الابصار والجواب بعد التسليم لكون الابصار للاستغراق
وافادته عموم السلب لا سلب العموم وكون الادراك هو الرؤية مطلقا لا الرؤية
على وجه الاحاطة بجوانب المرئي انه لا دلالة فيه على عموم الاوقات والاحوال
وقد يستدل بالآية على جواز الرؤية اذ لو امتنعت لما حصل التمدح بنفيها كالمعدوم
لا يمدح بعدم رؤيته لامتناعها وانما التمدح في ان يمكن رؤيته ولا يرى
للتمنع والتعزز بحجاب الكبرياء وان جعلنا الادراك عبارة عن الرؤية على وجه
الاحاطة بالجوانب والحدود فدلالة الآية على جواز الرؤية بل تحققها اظهر
لان المعنى انه مع كونه مرئيا لا يدرك بالابصار لتعاليه عن التناهي والاتصاف
بالحدود والجوانب ومنها ان الآيات الواردة في سؤال الرؤية مقرونة
بالاستعظام والاستنكار والجواب ان ذلك لتعنتهم وعنادهم في طلبها
لا لامتناعها والا لمنعهم موسى عليه السلام عن ذلك كما فعل حين سألوا ان
يجعل لهم آلهة فقال بل انتم قوم تجهلون وهذا مشعر بامكان الرؤية في الدنيا
ولهذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم في ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه ليلة
المعراج والاختلاف في الوقوع دليل الامكان واما الرؤية في المنام فقد حكيت
عن كثير من السلف ولا خفاء في انها نوع مشاهدة يكون بالقلب دون العين

والله تعالى خالق لافعال العباد من الكفر والايمان والطاعة والعصيان
لا كما زعمت المعتزلة ان العبد خالق لافعاله وقد كانت الاوائل منهم يتحاشون
عن اطلاق لفظ الخالق ويكتفون بلفظ الموجد والمخترع ونحو ذلك وحين رأى
الجبائي واتباعه ان معنى الكل واحد وهو المخرج من العدم الى الوجود تجاسروا
على اطلاق لفظ الخالق احتج اهل الحق بوجوه الاول ان العبد لو كان خالقا
لافعاله لكان عالما بتفاصيلها ضرورة ان ايجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا
يكون الا كذلك واللازم باطل فان المشي من موضع الى موضع قد يشتمل على سكنات
متخللة وعلى حركات بعضها اسرع وبعضها ابطأ ولا شعور للماشي بذلك وليس هذا
ذهولا عن العلم بل لو سئل لم يعلم وهذا في اظهر افعاله واما اذا تأملت
في حركات اعضائه في المشي والاخذ والبطش ونحو ذلك والاحتياج اليه من

حركات العضلات وتمدد الاعصاب ونحو ذلك فالامر اظهر والثاني النصوص
الواردة في ذلك كقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون اي عملكم على ان ما مصدرية لئلا يحتاج الى
لانا اذا قلنا افعال العباد مخلوقة لله تعالى او للعبد لم نرد بالفعل المعنى المصدري
الذي هو الايجاد والايقاع بل الحاصل بالمصدر الذي هو متعلق الايجاد والايقاع
اعني ما نشاهده من الحركات والسكنات مثلا وللذهول عن هذه النكتة
قد يتوهم ان الاستدلال بالآية موقوف على كون ما مصدرية وكقوله تعالى
خالق كل شيء اي ممكن بدلالة العقل وفعل العبد شيء وكقوله تعالى افمن يخلق كمن
لا يخلق في مقام التمدح بالخالقية وكونها مناطا لاستحقاق العبادة لا يقال
فالقائل بكون العبد خالقا لافعاله يكون من المشركين دون الموحدين لانا نقول
الاشراك هو اثبات الشريك في الالوهية بمعنى وجوب الوجود كما للمجوس
او بمعنى استحقاق العبادة كما لعبدة الاوثان الاصنام والمعتزلة لا يثبتون ذلك بل
لا يجعلون خالقية العبد كخالقية الله تعالى لافتقاره الى الاسباب
والآلات التي هي بخلق الله تعالى الا ان مشايخ ما وراء النهر قد بالغوا في تضليلهم
في هذه المسألة حتى قالوا ان المجوس اسعد حالا منهم حيث لم يثبتوا الا شريكا
واحدا والمعتزلة اثبتوا شركاء لا تحصى واحتجت المعتزلة بانا نفرق بالضرورة بين
حركة الماشي وحركة المرتعش وان الاولى باختياره دون الثانية وبانه لو كان
الكل بخلق الله تعالى لبطل قاعدة التكليف والمدح والذم والثواب والعقاب
وهو ظاهر والجواب ان ذلك انما يتوجه على الجبرية القائلين بنفي الكسب والاختيار
اصلا واما نحن فنثبته على ما نحققه ان شاء الله تعالى وقد يتمسك بانه لو كان
خالقا لافعال العباد لكان هو القائم والقاعد والآكل والشارب والزاني
والسارق الى غير ذلك وهذا جهل عظيم لان المتصف بالشيء من قام به ذلك الشيء
لا من اوجده اولا يرون ان الله تعالى هو الخالق للسواد والبياض وسائر
الصفات في الاجسام ولا يتصف بذلك وربما يتمسك بقوله تعالى فتبارك الله
احسن الخالقين واذ تخلق من الطين كهيئة الطير باذني والجواب ان الخلق ههنا بمعنى
التقدير وهي اي افعال العباد كلها بارادته ومشيئته قد سبق انهما عندنا

حذف الضمير او معمولكم على ان ما موصولة ويشمل الافعال

عبارة عن معنى واحد وحكمه لا يبعد أن يكون إشارة إلى خطاب التكوين وقضيته
أي قضائه وهو عبارة عن الفعل مع زيادة إحكام لا يقال لو كان الكفر بقضاء
الله تعالى لوجب الرضا به لأن الرضا بالقضاء واجب واللازم باطل لأن الرضا بالكفر كفر
لأنا نقول الكفر مقضي لا قضاء والرضا إنما يجب بالقضاء دون المقضي وتقديره
وهو تحديد كل مخلوق بحده الذي يوجد من حسن وقبح ونفع وضر وما يحويه
من زمان ومكان وما يترتب عليه من ثواب أو عقاب والمقصود تعميم
إرادة الله تعالى وقدرته لما مر أن الخلق الكل بخلق الله تعالى وهو يستدعي القدرة
والإرادة لعدم الإكراه والإجبار فإن قيل فيكون الكافر مجبورا في كفره والفاسق
في فسقه فلا يصح تكليفهما بالإيمان والطاعة قلنا إنه تعالى أراد منهما الكفر
والفسق باختيارهما فلا جبر كما أنه علم منهما الكفر والفسق بالاختيار ولم يلزم
تكليف المحال والمعتزلة أنكروا إرادة الله تعالى للشرور والقبائح حتى
أنه أراد من الكافر والفاسق إيمانه وطاعته لا كفره ومعصيته زعما منهم
أن إرادة القبيح قبيحة كخلقه وإيجاده ونحن نمنع ذلك بل القبيح كسب القبيح والاتصاف
به فعندهم يكون أكثر ما يقع من أفعال العباد على خلاف إرادته تعالى وهذا شنيع جدا
حكي عن عمرو بن عبيد أنه قال ما ألزمني أحد مثل ما ألزمني مجوسي كان معي
في السفينة فقلت له لم لا تسلم فقال إن الله تعالى لم يرد إسلامي أسلمت
فقلت للمجوسي إن الله تعالى يريد إسلامك ولكن الشياطين لا يتركونك فقال
المجوسي فأنا أكون مع الشريك الأغلب وحكي أن القاضي عبد الجبار الهمداني دخل على الصاحب
بن عباد وعنده الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني فلما رأى الأستاذ قال
سبحان من تنزه عن الفحشاء فقال الأستاذ على الفور سبحان
من لا يجري في ملكه إلا ما يشاء والمعتزلة اعتقدوا أن الأمر يستلزم الإرادة
والنهي عدم الإرادة فجعلوا إيمان الكافر مرادا وكفره غير مراد ونحن نعلم أن الشيء
قد لا يكون مرادا ويؤمر به وقد يكون مرادا وينهى عنه لحكم ومصالح يحيط بها
علم الله تعالى أو لأنه لا يسأل عما يفعل ألا ترى أن السيد إذا أراد أن يظهر على
الحاضرين عصيان عبده يأمره بشيء ولا يريد منه وقد يتمسك من الجانبين

بالإيمان وبابه تناول مصنوع على الفريقين وللعباد أفعال اختيارية يثابون بها
إن كانت طاعة ويعاقبون عليها إن كانت معصية لا كما زعمت الجبرية أنه لا فعل للعبد أصلا
وأن حركاته بمنزلة حركات الجمادات لا قدرة عليها ولا قصد ولا اختيار وهذا باطل لأنا
نفرق بالضرورة بين حركة البطش وحركة الارتعاش ونعلم أن الأول باختياره دون
الثاني ولأنه لو لم يكن للعبد فعل أصلا لما صح تكليفه ولا ترتب استحقاق الثواب
والعقاب على أفعاله ولا إسناد الأفعال التي تقتضي سابقة القصد والاختيار إليه
على سبيل الحقيقة مثل صلى وصام وكتب بخلاف مثل طال الغلام واسود لونه والنصوص
القطعية تنفي ذلك كقوله تعالى جزاء بما كانوا يعملون وقوله تعالى فمن شاء فليؤمن ومن
شاء فليكفر إلى غير ذلك فإن قيل بعد تعميم علم الله تعالى وإرادته الجبر لازم قطعا لأنهما
إما أن يتعلقا بوجود الفعل فيجب أو بعدمه فيمتنع ولا اختيار مع الوجوب والامتناع
قلنا يعلم ويريد أن العبد يفعله أو يتركه باختياره فلا إشكال فإن قيل فيكون فعله
الاختياري واجبا أو ممتنعا وهذا ينافي الاختيار قلنا ممنوع فإن الوجوب بالاختيار محقق
للاختيار لا مناف وأيضا منقوض بأفعال الباري فإن قيل لا معنى لكون العبد فاعلا
بالاختيار إلا كونه موجدا لأفعاله بالقصد والإرادة وقد سبق أن الله تعالى
مستقل بخلق الأفعال وإيجادها ومعلوم أن المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين
مستقلتين قلنا لا كلام في قوة هذا الكلام ومتانته إلا أنه لما ثبت بالبرهان
أن الخالق هو الله تعالى وبالضرورة أن لقدرة العبد وإرادته مدخلا في بعض الأفعال
كحركة البطش دون البعض كحركة الارتعاش احتجنا في التفصي عن هذا المضيق
إلى القول بأن الله تعالى خالق والعبد كاسب وتحقيقه أن صرف العبد قدرته وإرادته
إلى الفعل كسب وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد داخل
تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين فالفعل مقدور الله تعالى بجهة الإيجاد ومقدور
العبد بجهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري وإن لم نقدر على أزيد من ذلك
في تلخيص العبارة المفصحة عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الله تعالى وإيجاده مع ما فيه
للعبد من القدرة والاختيار ولهم في الفرق بينهما عبارات مثل أن الكسب ما وقع
بآلة والخلق لا بآلة والكسب مقدور وقع في محل قدرته والخلق لا في محل قدرته والكسب

لا يصح انفراد القدرة به والخلق يصح فان قيل فقد اثبتم ما نسبتم الى المعتزلة من اثبات
الشركة قلنا ان الشركة ان يجتمع اثنان على شيء وينفرد كل منهما بما هو له دون الاخر كشركاء
القرية والمحلة وكما اذا جعل العبد خالقا لافعاله والصانع خالقا لسائر الاعراض والاجسام
بخلاف ما اذا اضيف امر الى شيئين بجهتين مختلفتين كالارض تكون ملكا لله تعالى بجهة
التخليق وللعباد بجهة ثبوت التصرف وكفعل العبد ينسب الى الله تعالى بجهة الخلق
والى العبد بجهة الكسب فان قيل فكيف كان كسب القبيح قبيحا سفها موجبا لاستحقاق
الذم بخلاف خلقه قلنا لانه قد ثبت ان الخالق حكيم لا يخلق شيئا الا وله عاقبة حميدة
وان لم نطلع عليها فجزمنا بان ما نستقبحه من الافعال قد يكون له فيها حكم ومصالح كما في
خلق الاجسام الخبيثة الضارة المؤلمة بخلاف الكاسب فانه قد يفعل الحسن وقد يفعل
القبيح فجعلنا كسبه للقبيح مع ورود النهي عنه قبيحا سفها موجبا لاستحقاق الذم والعقاب
والحسن منها اي من افعال العباد وهو ما يكون متعلق المدح في العاجل والثواب
في الاجل والاحسن ان يفسر بما لا يكون متعلقا للذم والعقاب ليشمل المباح برضاء
الله تعالى اي ارادته من غير اعتراض والقبيح منها وهو ما يكون متعلق الذم في العاجل
والعقاب في الاجل ليس برضائه لما عليه من الاعتراض قال الله تعالى ولا يرضى لعباده
الكفر يعني ان الارادة والمشية والتقدير يتعلق بالكل والرضى والمحبة والامر
لا يتعلق الا بالحسن دون القبيح والاستطاعة مع الفعل خلافا للمعتزلة وهي
حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل اشارة الى ما ذكره صاحب التبصرة من انها
عرض يخلقه الله تعالى في الحيوان يفعل به الافعال الاختيارية وهي علة للفعل
والجمهور على انها شرط لاداء الفعل لا علة وبالجملة هي صفة يخلقها الله تعالى عند
قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الاسباب والالات فان قصد فعل الخير خلق
الله تعالى قدرة فعل الخير وان قصد فعل الشر خلق الله قدرة فعل الشر وكان
هو المضيع لقدرة فعل الخير فيستحق العقاب ولهذا ذم الكافرين بانهم لا يستطيعون
السمع واذا كانت الاستطاعة عرضا وجب ان يكون مقارنة للفعل بالزمان
لا سابقة عليه والا لزم وقوع الفعل بلا استطاعة وقدرة عليه لما مر من امتناع
بقاء الاعراض فان قيل لو سلم استحالة بقاء الاعراض فلا نزاع في تجدد امثالها

للقبيح

الامثال عقيب الزوال فمن اين يلزم وقوع الفعل بدون القدرة قلنا انما ندعي لزوم ذلك
اذا كانت القدرة التي بها الفعل هي القدرة السابقة واما اذا جعلتموها المثل المتجدد
المقارن فقد اعترفتم بان القدرة التي بها الفعل لا يكون الا مقارنة ثم ان ادعيتم انه لا بد لها
من امثال سابقة حتى لا يمكن الفعل باول ما يحدث من القدرة فعليكم البيان واما ما يقال
لو فرضنا بقاء القدرة السابقة الى ان الفعل اما بتجدد الامثال واما باستقامة
بقاء الاعراض فان قالوا بجواز وجود الفعل بها في الحالة الاولى فقد تركوا مذهبهم حيث
جوزوا مقارنة الفعل القدرة وان قالوا بامتناعه لزم التحكم والترجيح بلا مرجح اذ القدرة
بحالها لم تتغير ولم يحدث فيها معنى لاستحالة ذلك على الاعراض فلم صار الفعل بها
في الحالة الثانية واجبا وفي الحالة الاولى ممتنعا ففيه نظر لان القائلين بان الاستطاعة
قبل الفعل لا يقولون بامتناع المقارنة الزمانية بل بان كل فعل يجب ان يكون بقدرة سابقة
عليه بالزمان البتة حتى يمتنع حدوث الفعل في زمان حدوث القدرة مقرونة بجميع الشرائط
ولانه يجوز ان يمتنع في الحالة الاولى لانتفاء شرط او وجود مانع ويجب في الثانية لتمام الشرائط
مع ان القدرة التي هي صفة القادر في الحالين على السواء ومن ههنا ذهب بعضهم الى انه
ان اريد بالاستطاعة القدرة المستجمعة لجميع شرائط التاثير فالحق انها مع الفعل والا فقبله
واما امتناع بقاء الاعراض فمبني على مقدمات صعبة البيان وهي ان بقاء الشيء امر
محقق زائد عليه وانه يمتنع قيام العرض بالعرض وانه يمتنع قيامهما معا بالمحل ولما
استدل القائلون بكون الاستطاعة قبل الفعل بان التكليف حاصل قبل الفعل ضرورة
ان الكافر مكلف بالايمان وتارك الصلاة بها بعد دخول الوقت فلو لم تكن الاستطاعة محققة
حينئذ لزم تكليف العاجز وهو باطل اشار الى الجواب بقوله ويقع هذا الاسم يعني لفظ
الاستطاعة على سلامة الاسباب والالات والجوارح كما في قوله تعالى ولله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا فان قيل الاستطاعة صفة المكلف وسلامة الاسباب
والالات ليست صفة له فكيف يصح تفسيرها بها قلنا المراد سلامة اسبابه والاته والمكلف
كما يتصف بالاستطاعة يتصف بذلك حيث يقال هو ذو سلامة اسباب الالات لكن لتركبه
لا يشتق منه اسم فاعل يحمل عليه بخلاف الاستطاعة وصحة التكليف يعتمد هذه الاستطاعة
التي هي سلامة الاسباب والالات لا الاستطاعة بالمعنى الاول فان اريد بالعجز عدم الاستطاعة

يكون الاستطاعة

ويمكن ان بقاء العرض عرض فاذا حمل البقاء عرضا وقام العرض بالبقاء لزم القيام بمعنى العرض

[illegible]

بالمعنى الاول فلا نسلم استحالة تخلف العاجز وان اردنا المعنى الثاني فلا نسلم لزومه لجواز ان
تحصل جميع القدرة التي بها الفعل وقد يجاب بان القدرة صالحة للضدين عند ابي
حنيفة رضي الله عنه حتى ان القدرة المصروفة الى الكفر هي بعينها القدرة التي تصرف
الى الايمان لا اختلاف الا في التعلق وهو لا يوجب الاختلاف في نفس القدرة فالكافر
قادر على الايمان المكلف به الا انه صرف قدرته الى الكفر وضيع باختياره صرفها
الى الايمان فاستحق الذم والعقاب ولا يخفى ان في هذا الجواب تسليما لكون القدرة
قبل الفعل لان القدرة على الايمان في حال الكفر تكون قبل الايمان لا محالة فان
اجيب بان المراد ان القدرة وان صلحت للضدين لكنها من حيث التعلق باحدهما
لا تكون الا معه حتى ان ما يلزم مقارنتها للفعل هي القدرة المتعلقة بالفعل وما يلزم
مقارنتها للترك هي القدرة المتعلقة بالترك واما نفس القدرة فقد تكون متقدمة متعلقة
بالضدين قلنا هذا مما لا يتصور فيه نزاع بل هو لغو من الكلام فليتامل ولا يكلف
العبد بما ليس في وسعه سواء كان ممتنعا في نفسه كجمع الضدين او ممكنا كخلق الجسم
واما ما يمتنع بناء على ان الله تعالى علم خلافه او اراد خلافه كايمان الكافر وطاعة
العاصي فلا نزاع في وقوع التكليف به لكونه مقدور المكلف بالنظر الى نفسه
ثم عدم التكليف بما ليس في الوسع متفق عليه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا
وسعها والامر في قوله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء للتعجيز دون التكليف وقوله
تعالى حكاية ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ليس المراد بالتحميل هو التكليف بل ايصال
ما لا يطاق من العوارض اليهم وانما النزاع في الجواز فمنعه المعتزلة بناء على القبح العقلي
وجوزه الاشعري لانه لا يقبح من الله شيء وقد يستدل بقوله تعالى لا يكلف الله
نفسا الا وسعها على نفي الجواز وتقريره انه لو كان جائزا لما لزم من فرض
وقوعه محال ضرورة ان استحالة اللازم توجب استحالة الملزوم تحقيقا
لمعنى اللزوم لكنه لو وقع لزم كذب كلام الله تعالى وهو محال وهذه نكتة في بيان
استحالة كل ما يتعلق علم الله تعالى او ارادته او اخباره بعدمه ووقوعه وحله او اختياره
انا لا نسلم ان كل ما يكون ممكنا في نفسه لا يلزم من فرض وقوعه محال وانما يجب ذلك
لو لم يعرض له الامتناع بالغير والا لجاز ان يكون لزوم المحال بناء على الامتناع بالغير

الا ترى ان الله تعالى لما اوجد العالم بقدرته واختياره فعدمه ممكن في نفسه مع انه
يلزم من فرض وقوعه محال بالنظر الى ذاته واما بالنظر الى امر زائد على نفسه فلا نسلم
انه يستلزم المحال وما يوجد من الالم في المضروب عقيب ضرب انسان والانكسار في
الزجاج عقيب كسر انسان قيد بذلك ليصلح محلا للخلاف في انه هل للعبد فيه
صنع ام لا وما اشبهه كالموت عقيب القتل كل ذلك مخلوق الله تعالى لما مر ان الخالق
هو الله تعالى وحده وان كل الممكنات مستندة اليه بلا واسطة والمعتزلة لما اسندوا
بعض الافعال الى غير الله تعالى قالوا ان كان الفعل صادرا عن الفاعل لا بتوسط [illegible]
فعل آخر فهو المباشرة والا فبطريق التوليد ومعناه ان يوجب فعل لفاعله
فعلا آخر كحركة اليد توجب حركة المفتاح فالالم يتولد من الضرب والانكسار من
الكسر وليسا مخلوقين لله تعالى وعندنا الكل بخلق الله تعالى لا صنع للعبد في تخليقه
والاولى ان لا يقيد بالتخليق لان ما يسمونه متولدات لا صنع للعبد فيه اصلا
اما التخليق فلاستحالته من العبد واما الاكتساب فلاستحالة اكتساب
ما ليس قائما بمحل القدرة ولهذا لا يتمكن العبد من عدم حصولها بخلاف افعاله الاختيارية
والمقتول ميت باجله اي الوقت المقدر لموته لا كما زعم بعض المعتزلة من ان الله
تعالى قد قطع عليه الاجل لنا ان الله تعالى قد حكم باجال العباد على ما علم من
غير تردد وبانه اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون واحتج
المعتزلة بالاحاديث الواردة في ان بعض الطاعات تزيد في العمر وبانه لو كان ميتا
باجله لما استحق القاتل ذما ولا عقابا ولا دية ولا قصاصا اذ ليس موت المقتول بخلقه ولا موت
بكسبه والجواب عن الاول ان الله تعالى كان يعلم انه لو لم يفعل هذه الطاعة لكان
عمره اربعين سنة لكنه علم انه يفعلها ويكون عمره سبعين سنة فنسبت هذه الزيادة الى
تلك الطاعة بناء على علم الله تعالى انه لولاها لما كانت تلك الزيادة وعن الثاني
ان وجوب العقاب والضمان على القاتل تعبد لارتكابه المنهي عنه وكسبه
الفعل الذي يخلق الله تعالى عقيبه الموت بطريق جري العادة فان القتل فعل القاتل
كسبا وان لم يكن خلقا والموت قائم بالميت مخلوق الله تعالى لا صنع للعبد فيه تخليقا

ولا احساسا ومعنى هذا على ان الموت وجودي بدليل قوله تعالى خلق الموت والحياة والا على انه عدمي فمعنى خلق الموت قدّره والاجل واحد لا كما زعم الكعبي ان للمقتول اجلين القتل والموت وانه لو لم يقتل لعاش الى اجله الذي هو الموت ولا كما زعمت الفلاسفة ان للحيوان اجلا طبيعيا هو وقت موته بتحلل رطوبته وانطفاء حرارته الغريزيتين واجالا اخترامية بحسب الآفات والامراض والحرام رزق لان الرزق اسم لما يسوقه الله تعالى الى الحيوان فياكله وذلك قد يكون حلالا وقد يكون حراما وهذا اولى من تفسيره بما يتغذى به الحيوان لخلوه عن معنى الاضافة الى الله تعالى مع انه معتبر في مفهوم الرزق وعند المعتزلة الحرام ليس برزق لانهم فسروه تارة بمملوك ياكله المالك وتارة بما لا يمنع من الانتفاع به شرعا وذلك لا يكون الا حلالا لكن يلزم على الاول ان لا يكون ما ياكله الدواب رزقا وعلى الوجهين ان من اكل الحرام طول عمره لم يرزقه الله اصلا ومبنى هذا الاختلاف على ان الاضافة الى الله تعالى معتبرة في معنى الرزق وانه لا رازق الا الله وحده وان العبد يستحق الذم والعقاب على اكل الحرام وما يكون مستندا الى الله تعالى لا يكون قبيحا ومرتكبه لا يستحق الذم والعقاب والجواب ان ذلك لسوء مباشرة اسبابه باختياره وكل يستوفي رزق نفسه حلالا كان او حراما لحصول التغذي بهما جميعا ولا يتصور ان لا ياكل انسان رزقه او ياكل غيره رزقه لان ما قدره الله غذاء لشخص يجب ان ياكله ويمتنع ان ياكله غيره واما بمعنى الملك فلا يمتنع والله تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء بمعنى خلق الضلالة والاهتداء لانه الخالق وحده وفي التقييد بالمشية اشارة الى انه ليس المراد بالهداية بيان طريق الحق لانه عام في حق الكل ولا الاضلال عبارة عن وجدان العبد ضالا او تسميته ضالا اذ لا معنى لتعليق ذلك بمشية الله تعالى نعم قد تضاف الهداية الى النبي صلى الله عليه وسلم مجازا بطريق التسبب كما تسند الى القرآن وقد يسند الاضلال الى الشيطان مجازا كما يسند الى الاصنام ثم المذكور في كلام المشايخ ان الهداية عندنا خلق الاهتداء ومثل هداه الله فلم يهتد مجاز عن الدلالة والدعوة الى الاهتداء وعند المعتزلة بيان طريق الصواب وهو باطل لقوله تعالى انك لا تهدي من احببت ولقوله عليه

بيان لهداه الله

اهد قومي مع انه بين الطريق ودعاهم الى الاهتداء والمشهور ان الهداية عند المعتزلة هي الدلالة الموصلة الى المطلوب وعندنا الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء او لم يحصل وما هو الاصلح للعبد فليس ذلك بواجب على الله تعالى والا لما خلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا والآخرة ولما كان له منة على العباد واستحقاق شكر في الهداية وافاضة انواع الخيرات لكونها اداء للواجب ولما كان امتنانه على النبي عليه السلام فوق امتنانه على ابي جهل لعنه الله اذ فعل بكل منهما غاية مقدوره من الاصلح له ولما كان لسؤال العصمة والتوفيق وكشف الضر والبسط في الخصب والرخاء معنى لان ما لم يفعله في حق كل واحد فهو مفسدة له يجب على الله تعالى تركها ولما بقي في قدرة الله تعالى بالنسبة الى مصالح العباد شيء اذ قد اتى بالواجب ولعمري ان مفاسد هذا الاصل اعني وجوب الاصلح بل اكثر اصول المعتزلة اظهر من ان تخفى واكثر من ان تحصى وذلك لقصور نظرهم في المعارف الالهية ورسوخ قياس الغائب على الشاهد في طباعهم وغاية متشبثهم في ذلك ان ترك الاصلح يكون بخلا وسفها وجوابه ان منع ما يكون حق المانع وقد ثبت بالادلة القاطعة كرمه وحكمته وعلمه بالعواقب يكون محض عدل وحكمة ثم ليت شعري ما معنى وجوب الشيء على الله تعالى اذ ليس معناه استحقاق تاركه الذم والعقاب وهو ظاهر ولا لزوم صدوره عنه بحيث لا يتمكن من الترك بناء على استلزامه محالا من سفه او جهل او عبث او بخل او نحو ذلك لانه رفض لقاعدة الاختيار وميل الى الفلسفة الظاهرة العوار وعذاب القبر للكافرين ولبعض عصاة المؤمنين خص البعض لان منهم من لا يريد الله تعذيبه فلا يعذب وتنعيم اهل الطاعة في القبر بما يعلمه الله ويريده وهذا اولى مما وقع في عامة الكتب من الاقتصار على اثبات عذاب القبر دون تنعيمه بناء على ان النصوص الواردة فيه اكثر وعلى ان عامة اهل القبور كفار وعصاة فالتعذيب بالذكر اجدر وسؤال منكر ونكير وهما ملكان يدخلان القبر فيسألان العبد عن ربه وعن دينه وعن نبيه قال السيد ابو شجاع ان للصبيان سؤالا وكذا الانبياء عند البعض ثابت كل من هذه الامور بالدلائل السمعية لانها امور ممكنة اخبر بها الصادق على ما نطقت به النصوص قال الله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا

متشبثهم

ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون اشد العذاب وقال تعالى اغرقوا فادخلوا
نارا وقال النبي صلى الله عليه وسلم استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه
وقال عليه الصلاة والسلام يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت نزلت في عذاب القبر اذا
قيل له من ربك وما دينك ومن نبيك فيقول ربي الله وديني الاسلام ونبيي محمد صلى الله
عليه وسلم وقال عليه الصلاة والسلام اذا قبر الميت اتاه ملكان اسودان ازرقان
يقال لاحدهما المنكر وللآخر النكير الى آخر الحديث وقال عليه السلام القبر روضة
من رياض الجنة او حفرة من حفر النيران وبالجملة الاحاديث في هذا المعنى وفي كثير
من احوال الآخرة متواترة المعنى وان لم يبلغ آحادها حد التواتر وانكر عذاب القبر بعض
المعتزلة والروافض لان الميت جماد لا حياة له ولا ادراك فتعذيبه محال والجواب
انه يجوز ان يخلق الله تعالى في جميع الاجزاء او في بعضها نوعا من الحياة قدر ما يدرك
الالم او لذة التنعيم وهذا لا يستلزم اعادة الروح الى بدنه ولا ان يتحرك ويضطرب
او يرى اثر العذاب عليه حتى ان الغريق في الماء او المأكول في بطون الحيوانات
او المصلوب في الهواء يعذب وان لم نطلع عليه ومن تامل في عجائب ملكه وملكوته
وغرائب قدرته وجبروته لم يستبعد امثال ذلك فضلا عن الاستحالة واعلم
انه لما كان احوال القبر مما هو متوسط بين امر الدنيا والآخرة افردها بالذكر ثم
اشتغل ببيان حقية الحشر وتفاصيل ما يتعلق بامور الآخرة ودليل الكل انها امور
ممكنة اخبر بها الصادق ونطق بها الكتاب والسنة فتكون ثابتة وصرح بحقية
كل منها تحقيقا وتاكيدا واعتناء بشانه فقال والبعث وهو ان يبعث
الله الموتى من القبور بان يجمع اجزاءهم الاصلية ويعيد الارواح اليها حق لقوله
تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون وقوله تعالى قل يحييها الذي انشأها اول
مرة الى غير ذلك من النصوص القاطعة الناطقة بحشر الاجساد وانكره الفلاسفة
بناء على امتناع اعادة المعدوم بعينه وهو مع انه لا دليل لهم عليه يعتد به
غير مضر بالمقصود لان مرادنا ان الله تعالى يجمع الاجزاء الاصلية للانسان
ويعيد روحه اليه سواء سمي ذلك اعادة المعدوم بعينه او لم يسم
وبهذا يسقط ما قالوا لو اكل انسان انسانا بحيث صار جزءا منه فتلك الاجزاء اما

ان تعاد فيهما وهو محال او في احدهما فلا يكون الآخر معادا بجميع اجزائه وذلك
لان المعاد انما هو الاجزاء الاصلية الباقية من اول العمر الى آخره والاجزاء الماكولة فضلة
في الآكل لا اصلية فان قيل هذا قول بالتناسخ لان البدن الثاني ليس هو الاول
لما ورد في الحديث من ان اهل الجنة جرد مرد وان الجهنمي ضرسه مثل احد ومن
ههنا قال من قال ما من مذهب الا وللتناسخ فيه قدم راسخ قلنا انما يلزم
التناسخ لو لم يكن البدن الثاني مخلوقا من الاجزاء الاصلية للبدن الاول
وان سمي مثل ذلك تناسخا كان نزاعا في مجرد الاسم ولا دليل على استحالة اعادة الروح
الى مثل هذا البدن بل الادلة قائمة على حقيته سواء سمي تناسخا ام لا والوزن
حق لقوله تعالى والوزن يومئذ الحق والميزان عبارة عما يعرف به مقادير الاعمال
والعقل قاصر عن ادراك كيفيته وانكره المعتزلة لان الاعمال اعراض ان امكن
اعادتها لم يمكن وزنها ولانها معلومة لله تعالى فوزنها عبث والجواب انه قد ورد
في الحديث ان كتب الاعمال هي التي توزن فلا اشكال وعلى تقدير تسليم كون افعال الله تعالى
معللة بالاغراض لعل في الوزن حكمة لا نطلع عليها وعدم اطلاعنا على الحكمة لا يوجب العبث
والكتاب المثبت فيه طاعات العباد ومعاصيهم يؤتى للمؤمنين بايمانهم وللكافرين بشمائلهم
ووراء ظهورهم حق لقوله تعالى ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا وقوله تعالى
فاما من اوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا وسكت عن ذكر الحساب اكتفاء بالكتاب
وانكره المعتزلة زعما منهم انه عبث والجواب ما مر والسؤال حق لقوله عليه الصلاة والسلام
ان الله يدني المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره فيقول اتعرف ذنب كذا اتعرف
ذنب كذا فيقول نعم اي رب حتى اذا قرره بذنوبه وراى في نفسه انه قد هلك قال سترتها
عليك في الدنيا وانا اغفرها لك اليوم فيعطى كتاب حسناته واما الكفار والمنافقون
فينادى بهم على رؤوس الخلائق هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الا لعنة الله على الظالمين
والحوض حق لقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر ولقوله عليه السلام حوضي مسيرة شهر
وزواياه سواء وماؤه ابيض من اللبن وريحه اطيب من المسك وكيزانه اكثر من نجوم
السماء من يشرب منها فلا يظما ابدا والاحاديث فيه كثيرة والصراط حق وهو جسر
ممدود على متن جهنم ادق من الشعر واحد من السيف يعبره اهل الجنة وتزل به

ادام اهل النار واكره اكثر المعتزلة لانه لا يمكن العفو عليه وان امكن فهو تعذيب للمومن
والجواب ان الله تعالى قادر يمكن من العفو عليه ويسهله على المومنين حتى ان منهم من يكون
كالبرق الخاطف ومنهم كالريح الهابة ومنهم كالجواد الى غير ذلك مما ورد في الحديث والجنة حق
والنار حق لان الايات والاحاديث الواردة في اثباتهما اشهر من ان تخفى واكثر من ان تحصى تمسك
المثبتون بان الجنة عرضها كعرض السموات والارض وهذا في عالم العناصر محال وفي
عالم الافلاك او عالم اخر خارج عنه مستلزم لجواز الخرق والالتيام وهو باطل قلنا
هذا مبني على اصلكم الفاسد وقد تكلمنا عليه في موضعه وهما اي الجنة والنار مخلوقتان
الان موجودتان تكرير وتاكيد وزعم اكثر المعتزلة انهما انما يخلقان يوم الجزاء لنا قصة
ادم وحوى واسكانهما الجنة والايات الظاهرة في اعدادهما مثل اعدت للمتقين
واعدت للكافرين اذ لا ضرورة في العدول عن الظاهر فان عورض بمثل قوله تعالى تلك
الدار الاخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا قلنا يحتمل الحال
والاستمرار ولو سلم فقصة ادم عليه السلام تبقى سالمة عن المعارض قالوا لو كانتا
موجودتين لما جاز هلاك اكل الجنة لقوله تعالى اكلها دائم لكن اللازم باطل لقوله تعالى
كل شيء هالك الا وجهه ولا خفاء في انه لا يمكن دوام اكل الجنة بعينه وانما المراد بالدوام
انه اذا فني منه شيء جيء ببدله وهذا لا ينافي الهلاك لحظة على ان الهلاك لا يستلزم
الفناء بل يكفي الخروج عن حد الانتفاع به ولو سلم فيجوز ان يكون المراد ان كل ممكن
فهو هالك في حد ذاته بمعنى ان الوجود الامكاني بالنظر الى الوجود الواجبي بمنزلة
العدم باقيتان لا تفنيان ولا يفنى اهلهما اي دائمتان لا يطرأ عليهما عدم مستمر لقوله
تعالى في حق الفريقين خالدين فيها ابدا واما ما قيل من انهما يهلكان ولو لحظة
تحقيقا لقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه فلا ينافي البقاء بهذا المعنى على انك
قد عرفت انه لا دلالة في الاية على الفناء وذهب الجهمية الى انهما يفنيان
ويفنى اهلهما وهو قول باطل مخالف للكتاب والسنة والاجماع ليس عليه
شبهة فضلا عن حجة والكبيرة قد اختلفت الروايات فيها فروي عن ابن عمر رضي الله
عنهما انها تسعة الشرك بالله وقتل النفس بغير حق وقذف المحصنة
والزنا والفرار عن الزحف والسحر واكل مال اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين

والالحاد في الحرم وزاد ابو هريرة رضي الله عنه اكل الربوا وزاد علي رضي الله عنه
السرقة وشرب الخمر وقيل ما كان مفسدته مثل مفسدة شيء مما ذكروا او اكثر منه
وقيل كل ما توعد عليه الشارع بخصوصه وقيل كل معصية اصر عليها العبد فهي
كبيرة وكل ما استغفر عنها فهي صغيرة وقال صاحب الكفاية الحق انهما اسمان
اضافيان لا يعرفان بذاتيهما فكل معصية اضيفت الى ما فوقها فهي صغيرة وان
اضيفت الى ما دونها فهي كبيرة والكبيرة المطلقة هي الكفر اذ لا ذنب اكبر منه وبالجملة
المراد ههنا ان الكبيرة التي هي غير الكفر لا تخرج العبد المومن من الايمان لبقاء
التصديق الذي هو حقيقة الايمان خلافا للمعتزلة حيث زعموا ان مرتكب الكبيرة
ليس بمومن ولا كافر وهذا هو المنزلة بين المنزلتين بناء على ان الاعمال عندهم جزء من
حقيقة الايمان ولا تدخله اي العبد المومن في الكفر خلافا للخوارج فانهم ذهبوا
الى ان مرتكب الكبيرة بل الصغيرة ايضا كافر وانه لا واسطة بين الكفر والايمان
لنا وجوه الاول ما سيجيء ان حقيقة الايمان هو التصديق القلبي فلا يخرج المومن
عن الاتصاف به الا بما ينافيه ومجرد الاقدام على الكبيرة لغلبة شهوة او حمية
او انفة او كسل خصوصا اذا اقترن به خوف العقاب ورجاء العفو والعزم
على التوبة لا ينافيه نعم اذا كان بطريق الاستحلال والاستخفاف كان كفرا
لكونه علامة للتكذيب ولا نزاع في ان من المعاصي ما جعله الشارع امارة للتكذيب
وعلم كونه كذلك بالادلة الشرعية كالسجود للصنم والقاء المصحف في القاذورات
والتلفظ بكلمات الكفر ونحو ذلك مما ثبت بالادلة انه كفر وبهذا ينحل ما يقال
ان الايمان اذا كان عبارة عن التصديق والاقرار ينبغي ان لا يصير المقر المصدق كافرا
بشيء من افعال الكفر والفاظه ما لم يتحقق منه التكذيب او الشك الثاني الايات
والاحاديث الناطقة باطلاق المومن على العاصي كقوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب
عليكم القصاص يا ايها الذين امنوا توبوا الى الله توبة نصوحا وقوله تعالى وان طائفتان
من المومنين اقتتلوا الاية وهي كثيرة الثالث اجماع الامة من عصر النبي صلى الله
عليه وسلم الى يومنا هذا بالصلاة على من مات من اهل القبلة من غير توبة والدعا
والاستغفار لهم مع العلم بارتكابهم الكبائر بعد الاتفاق على ان ذلك لا يجوز لغير
المومن احتجت المعتزلة بوجهين الاول ان الامة بعد اتفاقهم على ان مرتكب الكبيرة
فاسق اختلفوا في انه مومن وهو مذهب اهل السنة او كافر وهو قول
الخوارج او منافق وهو قول الحسن البصري فاخذنا بالمتفق عليه وتركنا المختلف فيه

المخالف
وقلنا هو فاسق وليس بمؤمن ولا كافر ولا منافق والجواب ان هذا احداث
للقول لما اجمع عليه السلف من عدم المنزلة بين المنزلتين فيكون باطلا الثاني انه ليس
بمؤمن لقوله تعالى أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا جعل المؤمن مقابلا للفاسق
وقوله عليه السلام لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن وقوله لا ايمان لمن لا امانة له ولا
كافر لما تواتر من ان الامة كانوا لا يقتلونه ولا يجرون عليه احكام المرتدين ويدفنونه
في مقابر المسلمين والجواب ان المراد بالفاسق في الآية هو الكافر فان الكفر من
اعظم الفسوق والحديث وارد على سبيل التغليظ والمبالغة في الزجر عن المعاصي
بدليل الآيات والاحاديث الدالة على ان الفاسق مؤمن حتى قال عليه السلام لابي
ذر لما بالغ في السؤال وان زنى وان سرق على رغم انف ابي ذر واحتجت الخوارج بالنصوص
الظاهرة في ان الفاسق كافر كقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون
كقوله تعالى ومن كفر بعد ذلك فاولئك هم الفاسقون وكقوله عليه السلام من ترك
الصلاة متعمدا فقد كفر وفي ان العذاب مختص بالكافر كقوله تعالى ان العذاب على من
يصلاها
كذب وتولى لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولى ان الخزي اليوم والسوء على
الكافرين الى غير ذلك والجواب انها متروكة الظاهر للنصوص القاطعة على ان
مرتكب الكبيرة ليس بكافر والاجماع المنعقد على ذلك على ما مر والخوارج خوارج
عما انعقد عليه الاجماع فلا اعتداد بهم والله تعالى لا يغفر ان يشرك به باجماع المسلمين
لكنهم اختلفوا في انه هل يجوز عقلا ام لا فذهب بعضهم الى انه يجوز عقلا وانما علم عدمه
بدليل السمع وبعضهم الى انه يمتنع عقلا لان قضية الحكمة التفرقة بين المسيء
والمحسن والكفر نهاية في الجناية لا يحتمل الاباحة ورفع الحرمة اصلا فلا يحتمل
العفو ورفع الغرامة وايضا الكافر يعتقده حقا ولا يطلب له عفوا ومغفرة
فلم يكن العفو عنه حكمة وايضا هو اعتقاد الابد فيوجب جزاء الابد وهذا بخلاف
سائر الذنوب ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء من الصغائر والكبائر مع التوبة
او بدونها خلافا للمعتزلة وفي تقرير الحكم ملاحظة للآية الدالة على ثبوته والآيات
والاحاديث في هذا المعنى كثيرة والمعتزلة يخصصونها بالصغائر وبالكبائر المقرونة
بالتوبة وتمسكوا بوجهين الاول الآيات والاحاديث الواردة في وعيد
العصاة والجواب انها على تقدير عمومها انما تدل على الوقوع دون الوجوب
وقد كثرت النصوص في العفو فتخصص المذنب المغفور عن عمومات الوعيد .

وزعم بعضهم ان الخلف في الوعيد كرم فيجوز من الله تعالى والمحققون على خلافه
كيف وهو تبديل للقول وقد قال الله تعالى ما يبدل القول لدي الثاني ان المذنب
اذا علم انه لا يعاقب على ذنبه كان ذلك تقريرا له على الذنب واغراء للغير عليه وهذا
ينافي حكمة ارسال الرسل والجواب ان مجرد جواز العفو لا يوجب ظن عدم
العقاب فضلا عن العلم كيف والعمومات الواردة في الوعيد المقرونة بغاية
يرجح
من التهديد ترجح جانب الوقوع بالنسبة الى كل احد وكفى به زاجرا ويجوز
العقاب على الصغيرة سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة ام لا لدخولها تحت
قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ولقوله تعالى لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
الا احصاها والاحصاء انما يكون للسؤال والمجازاة الى غير ذلك من الآيات
والاحاديث وذهب بعض المعتزلة الى انه اذا اجتنب الكبائر لم يجز تعذيبه
لا بمعنى انه لا يجوز ان يقع لقيام الادلة السمعية على انه لا يقع كقوله تعالى ان
تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم واجيب بان الكبيرة المطلقة
هي الكفر لانه الكامل وجمع الاسم بالنظر الى انواع الكفر وان كان الكل
ملة واحدة في الحكم او الى افراده القائمة بافراد المخاطبين على ما تمهد
بالاحاد
من قاعدة ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الآحاد على الآحاد كقولهم ركب القوم
دوابهم ولبسوا ثيابهم والعفو عن الكبيرة هذا مذكور فيما سبق الا انه
اعاده ليعلم ان ترك المؤاخذة على الذنب يطلق عليه لفظ العفو كما يطلق عليه
لفظ المغفرة وليتعلق به قوله اذا لم يكن عن استحلال والاستحلال كفر
لما فيه من التكذيب المنافي للتصديق وبهذا تأول النصوص الدالة
على تخليد العصاة في النار او على سلب اسم الايمان عنهم والشفاعة ثابتة للرسل
والاخيار في حق اهل الكبائر بالمستفيض من الاخبار اي بالمشهور خلافا
للمعتزلة وهذا مبني على ما سبق من جواز العفو والمغفرة بدون الشفاعة
فبالشفاعة اولى وعندهم لما لم يجز لم تجز لنا قوله تعالى واستغفر لذنبك
وللمؤمنين والمؤمنات وقوله تعالى فما تنفعهم شفاعة الشافعين فان اسلوب
هذا الكلام يدل على ثبوت الشفاعة في الجملة والا لما كان لنفي نفعها عن الكافرين

عند القصد الى تقبيح حالهم وتحقيق بأسهم معنى لان مثل هذا المقام يقتضي ان يتموا
بما يخصهم لا بما يعمهم وغيرهم وليس المراد ان تعليق الحكم بالكافرين يدل على نفيه عما عداهم
حتى يرد عليه انه انما يقوم حجة على من يقول بمفهوم المخالفة وقوله عليه السلام شفاعتي
لاهل الكبائر من امتي وهو مشهور بل الاحاديث في باب الشفاعة متواترة المعنى
واحتجت المعتزلة بمثل قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل
منها شفاعة وقوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع والجواب بعد تسليم
دلالتها على العموم في الاشخاص والازمان والاحوال انه يجب تخصيصها بالكفار جمعا بين الادلة
ولما كان اصل العفو والشفاعة ثابتا بالادلة القطعية من الكتاب والسنة والاجماع
قالت المعتزلة بالعفو عن الصغائر مطلقا وعن الكبائر بعد التوبة وبالشفاعة لزيادة الثواب
وكلاهما فاسد اما الاول فلان التائب ومرتكب الصغيرة المجتنب عن الكبيرة لا يستحقان
العذاب عندهم فلا معنى للعفو واما الثاني فلان النصوص دالة على الشفاعة بمعنى
طلب العفو عن الجناية واهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في النار وان ماتوا من
غير توبة لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ونفس الايمان عمل خير لا يمكن ان يرى
جزاءه قبل دخول النار ثم يدخل النار لانه باطل بالاجماع فتعين الخروج من النار
ولقوله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات وقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا الى غير ذلك من النصوص الدالة على كون
المؤمن من اهل الجنة مع ما سبق من الادلة القاطعة على ان العبد لا يخرج بالمعصية
عن الايمان وايضا الخلود في النار من اعظم العقوبات وقد جعل جزاء الكفر الذي هو
اعظم الجنايات فلو جوزي به غير الكافر لكان زيادة على قدر الجناية فلا يكون عدلا وذهبت
المعتزلة الى ان من دخل النار فهو خالد فيها لانه اما كافر او صاحب كبيرة مات بلا توبة
اذ المعصوم والتائب وصاحب الصغيرة اذا اجتنب الكبائر ليسوا من اهل النار على ما
سبق من اصولهم والكافر بالاجماع وكذا صاحب الكبيرة بلا توبة لوجهين احدهما انه يستحق
العذاب وهو مضرة خالصة دائمة فينافي استحقاق الثواب الذي هو منفعة
خالصة دائمة والجواب منع قيد الدوام بل منع الاستحقاق بالمعنى الذي قصدوه وهو
الاستيجاب وانما الثواب فضل منه والعذاب عدل فان شاء عفى وان شاء عذبه
مدة ثم يدخله الجنة الثاني النصوص الدالة على الخلود كقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا
متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده
يدخله نارا خالدا فيها وقوله تعالى بلى من كسب سيئة واحاطت به خطيئته فاولئك

اصحاب النار هم فيها خالدون والجواب ان قاتل المؤمن لكونه مؤمنا لا يكون الا كافرا
وكذا من تعدى جميع الحدود وكذا من احاطت به خطيئته وشملته من كل جانب
ولو سلم فالخلود قد يستعمل في المكث الطويل كقولهم سجن مخلد ولو سلم فمعارض بالنصوص الدالة
على عدم الخلود كما مر والايمان في اللغة التصديق اي اذعان حكم المخبر وقبوله وجعله صادقا
افعال من الامن كأن حقيقة آمن به آمنه التكذيب والمخالفة يتعدى باللام كما في قوله
تعالى حكاية وما انت بمؤمن لنا اي بمصدق وبالباء كما في قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن
بالله الحديث اي تصدق وليس حقيقة التصديق ان يقع في القلب نسبة الصدق الى الخبر
او المخبر من غير اذعان وقبول بل هو اذعان وقبول لذلك بحيث يقع عليه اسم التسليم على
ما صرح به الامام الغزالي رحمه الله وبالجملة المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بگرويدن
وهو معنى التصديق المقابل للتصور حيث يقال في اوائل علم الميزان العلم اما تصور
واما تصديق صرح بذلك رئيسهم ابن سينا ولو حصل هذا المعنى لبعض الكفار كان
اطلاق اسم الكافر عليه من جهة ان عليه شيئا من امارات التكذيب والانكار كما اذا فرضنا
ان احدا صدق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم واقر به وعمل ومع ذلك شد الزنار
بالاختيار او سجد للصنم بالاختيار نجعله كافرا لما ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل
ذلك علامة التكذيب والانكار وتحقيق هذا المقام على ما ذكرت يسهل لك الطريق
الى حل كثير من الاشكالات الموردة في مسئلة الايمان واذا عرفت حقيقة معنى التصديق
فاعلم ان الايمان في الشرع هو تصديق بما جاء به النبي من عند الله اي تصديق النبي
صلى الله عليه وسلم بالقلب في جميع ما علم بالضرورة مجيئه به من عند الله اجمالا
وانه كاف في الخروج عن عهدة الايمان ولا تنحط درجته عن الايمان التفصيلي فالمشرك
المصدق بوجود الصانع وصفاته لا يكون مؤمنا الا ~~بحسب اللغة يكون مؤمنا~~
بحسب اللغة دون الشرع لاخلاله بالتوحيد واليه الاشارة بقوله تعالى
وما يؤمن اكثرهم بالله الا وهم مشركون والاقرار باللسان الا ان التصديق ركن
لا يحتمل السقوط اصلا والاقرار قد يحتمله كما في حالة الاكراه فان قيل قد لا يبقى التصديق
كما في حالة النوم والغفلة قلنا التصديق باق في القلب والذهول انما هو عن حصوله ولو سلم

فالشارع جعل المحقق الذي لم يطرا عليه ما ينافيه في حكم الباقي حتى كان المؤمن اسما لمن
آمن في الحال او في الماضي ولم يطرا عليه ما هو علامة التكذيب هذا الذي ذكره من ان
الايمان هو التصديق والاقرار مذهب بعض العلماء وهو اختيار الامام شمس الائمة
وفخر الاسلام رحمهما الله وذهب جمهور المحققين الى انه التصديق بالقلب وانما
الاقرار شرط لاجراء الاحكام في الدنيا لما ان تصديق القلب امر باطن لا بد له
من علامة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله وان لم يكن مؤمنا في
احكام الدنيا ومن اقر ولم يصدق بقلبه كالمنافق فبالعكس وهذا اختيار الشيخ ابي منصور
والنصوص معاضدة لذلك قال الله تعالى اولئك كتب في قلوبهم الايمان وقال تعالى
وقلبه مطمئن بالايمان وقال تعالى ولما يدخل الايمان في قلوبكم وقال عليه
السلام اللهم ثبت قلبي على دينك وقال لاسامة حين قتل من قال لا اله الا الله هلا
شققت قلبه فان قلت نعم الايمان هو التصديق لكن اهل اللغة لا يعرفون منه
الا التصديق باللسان والنبي عليه السلام والصحابة كانوا يقنعون من المؤمن بكلمة
الشهادة ويحكمون بايمانه من غير استفسار عما في قلبه قلت لا خفاء في ان المعتبر
في التصديق عمل القلب حتى لو فرضنا عدم وضع لفظ التصديق لمعنى او وضعه لمعنى
غير التصديق القلبي لم يحكم احد من اهل اللغة والعرف بان المتلفظ بكلمة صدقت
مصدق للنبي صلى الله عليه وسلم ومؤمن به ولهذا صح نفي الايمان عن بعض المقرين باللسان
قال الله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقال
تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا واما المقر باللسان وحده
فلا نزاع في انه يسمى مؤمنا لغة ويجري عليه احكام الايمان ظاهرا وانما النزاع في كونه
مؤمنا فيما بينه وبين الله والنبي عليه السلام ومن بعده كما كانوا يحكمون بايمان
من تكلم بكلمة الشهادة كانوا يحكمون بكفر المنافق فدل على انه لا يكفي في الايمان
فعل اللسان وايضا الاجماع منعقد على ايمان من صدق بقلبه وقصد الاقرار باللسان ومنعه
مانع من خرس ونحوه فظهر ان ليست حقيقة الايمان مجرد كلمتي الشهادة على
ما زعمت الكرامية ولما كان مذهب جمهور المتكلمين والمحدثين والفقهاء ان الايمان
تصديق

تصديق بالجنان واقرار باللسان وعمل بالاركان اشار الى نفي ذلك بقوله فاما الاعمال
اي الطاعات فهي تتزايد في نفسها والايمان لا يزيد ولا ينقص فههنا مقامان الاول
ان الاعمال غير داخلة في الايمان لما مر من ان حقيقة الايمان هو التصديق ولانه
قد ورد في الكتاب والسنة عطف الاعمال على الايمان كقوله تعالى ان الذين آمنوا
وعملوا الصالحات مع القطع بان العطف يقتضي المغايرة وعدم دخول المعطوف
في المعطوف عليه وورد ايضا جعل الايمان شرط صحة الاعمال كما في قوله تعالى
ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن مع القطع بان المشروط لا يدخل في الشرط لامتناع
اشتراط الشيء بنفسه وورد ايضا اثبات الايمان لمن ترك بعض الاعمال كما في قوله
تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا على ما مر مع القطع بانه لا تحقق للشيء بدون
ركنه ولا يخفى ان هذه الوجوه انما تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركنا من حقيقة
الايمان بحيث ان تاركها لا يكون مؤمنا كما هو راي المعتزلة لا على من ذهب الى انها ركن
من الاركان الكامل بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الايمان كما هو مذهب الشافعي رضي
الله عنه وقد سبق تمسكات المعتزلة باجوبتها المقام الثاني ان حقيقة الايمان لا تزيد
ولا تنقص لما مر من انه التصديق القلبي الذي بلغ حد الجزم والاذعان وهذا لا يتصور
فيه زيادة ولا نقصان حتى ان من حصل له حقيقة التصديق فسواء اتى بالطاعات
او ارتكب المعاصي فتصديقه باق على حاله لا تغير فيه اصلا والآيات الدالة على زيادة
الايمان محمولة على ما ذكره ابو حنيفة رضي الله عنه انهم كانوا آمنوا في الجملة ثم ياتي فرض
بعد فرض فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص وحاصله انه كان يزيد بزيادة ما يجب
الايمان به وهذا لا يتصور في غير عصر النبي صلى الله عليه وسلم وفيه نظر لان
الاطلاع على تفاصيل الفرائض يمكن في غير عصر النبي صلى الله عليه وسلم والايمان
واجب اجمالا فيما علم اجمالا وتفصيلا فيما علم تفصيلا ولا خفاء في ان التفصيلي ازيد بل اكثر وما
ذكر من ان الاجمالي لا ينحط عن درجته فانما هو في الاتصاف باصل الايمان وقيل ان
الثبات والدوام على الايمان زيادة عليه في كل ساعة وحاصله انه يزيد بزيادة الازمان
لما انه عرض لا يبقى الا بتجدد الامثال وفيه نظر لان حصول المثل بعد انعدام الشيء لا يكون
من الزيادة في شيء كما في سواد الجسم مثلا وقيل المراد زيادة ثمرته واشراق نوره وضيائه

في القلب فانه يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي ومن ذهب الى ان الاعمال من الايمان فقبوله
الزيادة والنقصان ظاهر ولهذا قيل ان هذه المسالة فرع مسالة كون الطاعات من الايمان
وقال بعض المحققين لا نسلم ان حقيقة التصديق لا يقبل الزيادة والنقصان بل تتفاوت
قوة وضعفا للقطع بان تصديق احاد الامة ليس كتصديق النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا
قال ابراهيم صلى الله عليه وسلم ولكن ليطمئن قلبي بقي بحث اخر وهو ان بعض القدرية ذهب
الى ان الايمان هو المعرفة واطبق علماؤنا على فساده لان اهل الكتاب كانوا يعرفون نبوة محمد
صلى الله عليه وسلم كما كانوا يعرفون ابناءهم مع القطع بكفرهم لعدم التصديق ولان من
الكفار من كان يعرف الحق يقينا وانما كان ينكر عنادا واستكبارا قال الله تعالى
وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم فلا بد من بيان الفرق بين معرفة الاحكام
واستيقانها وبين التصديق بها واعتقادها ليصح كون الثاني ايمانا دون الاول
والمذكور في كلام بعض المشايخ ان التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم من اخبار
المخبر وهو امر كسبي يثبت باختيار المصدق ولهذا يثاب عليه ويجعل راس العبادات
بخلاف المعرفة انه جدار او حجر وهذا ما ذكره بعض المحققين من ان التصديق هو ان
تنسب باختيارك الصدق الى المخبر حتى لو وقع ذلك في القلب من غير اختيار لم يكن تصديقا
وان كان معرفة وهذا مشكل لان التصديق من اقسام العلم وهو من الكيفيات
النفسانية دون الافعال الاختيارية لانا اذا تصورنا النسبة بين شيئين وشككنا
في انها بالاثبات او النفي ثم اقيم البرهان على ثبوتها فالذي يحصل لنا هو الاذعان والقبول
لتلك النسبة وهو معنى التصديق والحكم والاثبات والايقاع نعم تحصيل تلك الكيفية
يكون بالاختيار في مباشرة الاسباب وصرف النظر ورفع الموانع ونحو ذلك وبهذا
الاعتبار يقع التكليف بالايمان وكان هذا هو المراد بكونه كسبيا اختياريا ولا تكفي
المعرفة لانها قد تكون بدون ذلك نعم يلزم ان تكون المعرفة اليقينية المكتسبة بالاختيار
تصديقا ولا بأس بذلك لانه حينئذ يحصل المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بگرويدن وليس
الايمان والتصديق سوى ذلك وحصوله للكفار المعاندين المستكبرين ممنوع وعلى تقدير الحصول
فتكفيرهم يكون بانكارهم باللسان واصرارهم على العناد والاستكبار وما هو من علامات
التكذيب والايمان والاسلام واحد لان الاسلام هو الخضوع والانقياد بمعنى قبول

الاحكام والاذعان وذلك حقيقة التصديق على ما مر ويؤيده قوله تعالى فاخرجنا
من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين وبالجملة لا يصح في الشرع
ان يحكم على احد بانه مؤمن وليس بمسلم او مسلم وليس بمؤمن ولا نعني بوحدتهما سوى هذا
وظاهر كلام المشايخ انهم ارادوا عدم تغايرهما بمعنى انه لا ينفك احدهما عن الاخر
لا الاتحاد بحسب المفهوم لما ذكر في الكفاية من ان الايمان هو تصديق الله تعالى فيما
اخبر من اوامره ونواهيه والاسلام هو الخضوع والانقياد لالوهيته وهذا
لا يتحقق الا بقبول الامر والنهي فالايمان لا ينفك عن الاسلام حكما فلا يتغايران
ومن اثبت التغاير يقال له ما حكم من آمن ولم يسلم او اسلم ولم يؤمن فان اثبت لاحدهما حكما
ليس بثابت للاخر فبها والا ظهر بطلان قوله فان قيل قوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا
ولكن قولوا اسلمنا صريح في تحقق الاسلام بدون الايمان قلنا المراد ان الاسلام المعتبر
في الشرع لا يوجد بدون الايمان وهو في الاية بمعنى الانقياد الظاهر من غير
انقياد الباطن بمنزلة المتلفظ بكلمة الشهادة من غير تصديق في باب الايمان فان قيل
قوله صلى الله عليه وسلم الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم
الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا دليل
على ان الاسلام هو الاعمال لا التصديق القلبي قلنا المراد ان ثمرات الاسلام وعلاماته
ذلك كما قال صلى الله عليه وسلم لقوم وفدوا عليه اتدرون ما الايمان بالله وحده فقالوا
الله ورسوله اعلم قال شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة
وصيام رمضان وان تعطوا من المغنم الخمس وكما قال صلى الله عليه وسلم الايمان
بضع وسبعون شعبة اعلاها قول لا اله الا الله وادناها اماطة الاذى عن الطريق
واذا وجد من العبد التصديق والاقرار صح ان يقول انا مؤمن حقا لتحقق الايمان
ولا ينبغي ان يقول انا مؤمن ان شاء الله لانه ان كان للشك فهو كفر لا محالة وان
كان للتأدب واحالة الامور الى مشيئة الله تعالى او للشك في العاقبة والمآل
لا في الآن والحال او للتبرك بذكر الله تعالى او التبري عن تزكية نفسه والاعجاب بحاله فالاولى
تركه لما انه يوهم الشك ولهذا قال ولا ينبغي دون ان يقول لا يجوز لانه اذا لم يكن للشك
فلا معنى لنفي الجواز كيف وقد ذهب اليه كثير من السلف حتى الصحابة والتابعين رضي الله عنهم

بما تحقق

كفر

وليس هو امل قولنا انا شاب ان شا الله لان الشباب ليس من الافعال المكتسبة ولا مما
يتصور البقا عليه في العاقبة والمآل ولا مما يحصل به تزكية النفس بل مثل قولك
انا زاهد ومتق ان شا الله تعالى وذهب بعض المحققين الى ان الحاصل للعبد هو
حقيقة التصديق الذي به يخرج عن الكفر لكن التصديق في نفسه قابل للشدة والضعف
وحصول التصديق الكامل المنجي المشار اليه بقوله تعالى اولئك هم المومنون حقا لهم درجات
عند ربهم ومغفرة ورزق كريم انما هو في مشية الله تعالى ونقل عن بعض الاشاعرة
انه يصح ان يقول انا مومن ان شا الله بنا على ان العبرة في الايمان والكفر والسعادة والشقاوة
بالخاتمة حتى ان المومن السعيد من مات على الايمان وان كان طول عمره على الكفر والعصيان
والكافر الشقي من مات على الكفر نعوذ بالله وان كان طول عمره على التصديق والطاعة على
ما اشير اليه في حق ابليس وكان من الكافرين وقوله صلى الله عليه وسلم السعيد من سعد
في بطن امه والشقي من شقي في بطن امه اشار الى ابطال ذلك بقوله والسعيد قد يشقى
بان يرتد بعد الايمان نعوذ بالله والشقي قد يسعد بان يومن بعد الكفر والتغير يكون
على السعادة والشقاوة دون الاسعاد والاشقا وهما من صفات الله تعالى
لما ان الاسعاد تكوين السعادة والاشقا تكوين الشقاوة ولا تغير على الله تعالى ولا
على صفاته لما مر من ان القديم لا يكون محلا للحوادث والحق انه لا خلاف في المعنى
لانه ان اريد بالايمان والسعادة مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال وان اريد
ما يترتب عليه النجاة والثمرات فهو في مشية الله تعالى لا قطع بحصوله في الحال
فمن قطع بالحصول اراد الاول ومن فوض الى المشية اراد الثاني وفي ارسال
الرسل جمع رسول فعول من الرسالة وهو سفارة العبد بين الله وبين ذوي
الالباب من خليقته ليزيح بها عللهم فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح الدنيا والاخرة
وقد عرفت معنى الرسول والنبي صلى الله عليه وسلم في صدر الكتاب حكمة اي
مصلحة وعاقبة حميدة وفي هذا اشارة الى ان الارسال واجب لا بمعنى الوجوب
على الله تعالى بل بمعنى ان قضية الحكمة تقتضيه لما فيه من الحكم والمصالح وليس
بممتنع كما زعمت السمنية والبراهمة ولا بممكن يستوي طرفاه كما ذهب
اليه بعض المتكلمين ثم اشار الى وقوع الارسال وفائدته وطريق ثبوته
وتعيين بعض من ثبت رسالته فقال وقد ارسل الله تعالى رسلا من البشر
الى البشر مبشرين لاهل الايمان والطاعة بالجنة والثواب ومنذرين لاهل الكفر والعصيان

بالنار والعقاب فان ذلك مما لا طريق للعقل اليه وان كان فبانظار دقيقة لا
يتيسر الا لواحد بعد واحد ومبينين للناس ما يحتاجون اليه من امور الدنيا
والدين فان الله تعالى خلق الجنة والنار واعد فيهما الثواب والعقاب وتفاصيل
احوالهما وطريق الوصول الى الاول والاحتراز عن الثاني مما لا يستقل به العقل
وكذا خلق الاجسام النافعة والضارة ولم يجعل للعقول والحواس الاستقلال
بمعرفتهما وكذا جعل القضايا منها ما هي ممكنات لا طريق الى الجزم باحد
جانبيه ومنها ما هي واجبات او ممتنعات لا تظهر للعقل الا بعد نظر
دائم وبحث كامل بحيث لو اشتغل الانسان به لتعطل اكثر مصالحه
فكان من فضل الله تعالى ورحمته ارسال الرسل لبيان ذلك كما قال الله تعالى
وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وايدهم اي الانبيا بالمعجزات الناقضات
للعادات جمع معجزة وهي امر يظهر بخلاف العادة على يدي مدعي النبوة
عند تحدي المنكرين على وجه يعجز المنكرين عن الاتيان بمثله وذلك لانه
لولا التاييد بالمعجزة لما وجب قبول قوله ولما بان الصادق في دعوى الرسالة
عن الكاذب وعند ظهور المعجزة يحصل الجزم بصدقه بطريق جري العادة بان
الله تعالى يخلق العلم بالصدق عقيب ظهور المعجزة وان كان عدم خلق العلم
ممكنا في نفسه وذلك كما اذا ادعى احد بمحضر من جماعة انه رسول هذا الملك
اليهم ثم قال للملك ان كنت صادقا فخالف عادتك وقم من مكانك ثلاث مرات
ففعل يحصل للجماعة علم ضروري عادي بصدقه في مقالته وان كان الكذب
ممكنا في نفسه فان الامكان الذاتي بمعنى التجويز العقلي لا ينافي حصول العلم
القطعي كعلمنا بان جبل احد لم ينقلب ذهبا مع امكانه في نفسه
فكذا ههنا يحصل العلم بصدقه بموجب العادة لانها احد طرق العلم القطعي كالحواس
ولا يقدح في ذلك العلم امكان كون المعجزة من غير الله تعالى او كونها لا لغرض التصديق
او لغرض التصديق للكاذب الى غير ذلك من الاحتمالات كما لا يقدح في العلم الضروري
الحسي بحرارة النار امكان عدم الحرارة للنار بمعنى انه لو قدر عدمها لم يلزم

منه محال. واول الانبياء آدم وآخرهم محمد صلى الله عليهما وسلم اما نبوة آدم عليه
السلام فبالكتاب الدال على انه قد امر ونهي مع القطع بانه لم يكن في زمنه نبي
آخر فهو بالوحي لا غير وكذا السنة والاجماع فانكار نبوته على ما نقل عن البعض يكون
كفرا واما نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فلانه ادعى النبوة واظهر المعجزة اما دعوى
النبوة فقد علم بالتواتر واما اظهار المعجزة فلوجهين احدهما انه اظهر كلام الله تعالى
وتحدى به البلغاء مع كمال بلاغتهم فعجزوا عن معارضة اقصر سورة منه مع تهالكهم
على ذلك حتى خاطروا بمهجهم واعرضوا عن المعارضة بالحروف الى المقارعة بالسيوف
ولم ينقل عن احد منهم مع توفر الدواعي الاتيان بشيء مما يدانيه فدل ذلك قطعا
على انه من عند الله تعالى وعلم به صدق النبي صلى الله عليه وسلم علما عاديا لا يقدح (دعوى)
فيه شيء من الاحتمالات العقلية على ما هو شأن سائر العلوم العادية وثانيهما
انه نقل عنه من الامور الخارقة للعادة ما بلغ القدر المشترك منه اعني ظهور
المعجزة حد التواتر وان كانت تفاصيلها آحادا كشجاعة علي رضي الله عنه
وجود حاتم وهي مذكورة في كتب السير وقد يستدل ارباب البصائر على
نبوته بوجهين احدهما ما تواتر من احواله قبل النبوة وحال الدعوة وبعد
تمامها واخلاقه العظيمة واحكامه الحكمية واقدامه حيث تحجم الابطال
ووثوقه بعصمة الله تعالى في جميع الاحوال وثباته على حاله لدى الاهوال
بحيث لم تجد اعداؤه مع شدة عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه
مطعنا ولا الى القدح فيه سبيلا فان العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه الامور
في غير الانبياء وان يجمع الله هذه الكمالات في حق من يعلم انه يفتري عليه ثم يمهله
ثلاثا وعشرين سنة ثم يظهر دينه على سائر الاديان وينصره على اعدائه
ويحيي آثاره بعد موته الى يوم القيامة وثانيهما انه ادعى ذلك الامر العظيم
بين اظهر قوم لا كتاب لهم ولا حكمة معهم وبين لهم الكتاب والحكمة وعلمهم
الاحكام والشرائع واتم مكارم الاخلاق واكمل كثيرا من الناس في الفضائل
العلمية والعملية ونور العالم بالايمان والعمل الصالح واظهر الله دينه على الدين
كله كما وعده ولا معنى للنبوة والرسالة سوى ذلك واذا ثبت نبوته

وقد دل كلامه وكلام الله تعالى المنزل عليه على انه خاتم النبيين وانه مبعوث الى كافة
الناس بل الى الجن والانس ثبت انه آخر الانبياء وان نبوته لا تختص بالعرب كما زعم بعض
النصارى فان قيل قد ورد في الحديث نزول عيسى عليه السلام بعده قلنا نعم لكنه
يتابع محمدا صلى الله عليه وسلم لان شريعته قد نسخت فلا يكون اليه وحي ونصب
احكام بل يكون خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الاصح انه يصلي بالناس ويؤمهم
ويقتدي به المهدي لانه افضل فامامته اولى وقد روي بيان عددهم في بعض الاحاديث
على ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن عدد الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون (واربعة)
الفا وفي رواية مائتا الف واربعة وعشرون الفا والاولى ان لا يقتصر على عدد في التسمية
فقد قال الله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ولا يؤمن في ذكر
العدد ان يدخل فيهم من ليس منهم ان ذكر عدد اقل من عددهم يعني ان خبر الواحد
(ان ذكر عدد اكثر من عددهم او يخرج منهم من هو فيهم)
على تقدير اشتماله على جميع الشرائط المذكورة في اصول الفقه لا يفيد الا الظن
ولا عبرة بالظن في باب الاعتقادات خصوصا اذا اشتمل على اختلاف رواية (لا اعتقاد)
وكان القول بموجبه مما يفضي الى مخالفة ظاهر الكتاب وهو ان بعض الانبياء
لم يذكر للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل مخالفة الواقع وهو عد النبي من غير الانبياء
او غير النبي من الانبياء على ان اسم العدد اسم خاص في مدلوله لا يحتمل الزيادة ولا
النقصان وكلهم كانوا مخبرين مبلغين عن الله تعالى لان هذا معنى النبوة والرسالة
صادقين ناصحين للخلق لئلا يبطل فائدة البعثة والرسالة وفي هذا اشارة الى ان
الانبياء عليهم السلام معصومون عن الكذب خصوصا فيما يتعلق بامر الشرائع وتبليغ الاحكام
وارشاد الامة اما عمدا فبالاجماع واما سهوا فعند الاكثرين وفي عصمتهم عن
سائر الذنوب تفصيل وهو انهم معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالاجماع
وكذا عن تعمد الكبائر عند الجمهور خلافا للحشوية وانما الخلاف في ان امتناعه
بدليل السمع او العقل واما سهوا فجوزه الاكثرون واما الصغائر فيجوز عمدا
عند الجمهور خلافا للجبائي واتباعه ويجوز سهوا بالاتفاق الا ما يدل على الخسة
كسرقة لقمة والتطفيف بحبة لكن المحققين اشترطوا ان ينبهوا عليه فينتهوا
عنه هذا كله بعد الوحي واما قبله فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة وذهب المعتزلة

الى امتناعها توجب النفرة المانعة عن اتباعهم فتفوت مصلحة البعثة والحق منع ما
توجب النفرة كعهر الامهات والفجور والصغائر الدالة على الخسة ومنع الشيعة
صدور الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده لكنهم جوزوا اظهار الكفر تقية اذا تقرر
هذا فما نقل عن الانبيا مما يشعر بكذب او معصية فما كان منقولا بطريق الاحاد
فمردود وما كان بطريق التواتر فمصروف عن ظاهره ان امكن والا فمحمول على ترك
الاولى او كونه قبل البعثة وتفصيل ذلك في الكتب المبسوطة وافضل الانبيا محمد صلى الله
عليه وسلم لقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت ولا شك ان خيرية الامة بحسب كمالهم
في الدين وذلك تابع لكمال نبيهم الذي يتبعونه والاستدلال بقوله صلى الله عليه
وسلم انا سيد اولاد ادم ولا فخر ضعيف لانه لا يدل على كونه افضل من ادم بل
من اولاده والملائكة عباد الله تعالى العاملون بامره على ما دل عليه قوله تعالى
لا يسبقونه بالقول وهم بامره يعملون لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون
لا يوصفون بذكورة ولا انوثة اذ لم يرد بذلك نقل ولا دل عليه عقل وما زعم عبدة
الاصنام انهم بنات الله تعالى محال واقراط في شانهم كما ان قول اليهود ان الواحد
فالواحد منهم قد يرتكب الكفر ويعاقبه الله تعالى بالمسخ تفريط وتقصير
في حالهم فان قيل اليس قد كفر ابليس وكان من الملائكة بدليل صحة استثنائه
منهم قلنا لا بل كان من الجن ففسق عن امر ربه لكنه لما كان في صفة الملائكة في
باب العبادة ورفعة الدرجة وكان جنيا واحدا مغمورا فيما بينهم صح استثناؤه منهم
تغليبا واما هاروت وماروت فالاصح انهما ملكان لم يصدر عنهما كبيرة ولا كفر
وتعذيبهما انما هو على وجه المعاتبة كما يعاتب الانبيا على الزلة والمشهور
وكانا يعظان الناس ويقولان انما نحن فتنة فلا تكفر ولا كفر في تعليم السحر بل في اعتقاده
والعمل ولله تعالى كتب انزلها على انبيائه وبين فيها امره ونهيه ووعده ووعيده
وكلها كلام الله تعالى وهو واحد وانما التعدد والتفاوت في النظم المقروء المسموع
وبهذا الاعتبار كان الافضل هو القران ثم التورية ثم الانجيل ثم الزبور فكما ان القران
كلام واحد لا يتصور فيه تفضيل ثم باعتبار القراءة والكتابة يجوز ان يكون بعض
السور افضل من بعض كما ورد في الحديث وحقيقة التفضيل ان قراءته افضل لما انه
انفع

انفع او ذكر الله فيه اكثر الكتب قد نسخت بالقران تلاوتها وكتابتها وبعض احكامها
والمعراج لرسول الله صلى الله عليه وسلم في اليقظة بشخصه الى السماء ثم الى ما شاء الله تعالى
من العلى حق اي ثابت بالخبر المشهور حتى ان منكره يكون مبتدعا وانكاره وادعاء استحالته
انما يبتنى على اصول الفلاسفة والا فالخرق على السموات جائز والاجسام متماثلة
يصح على كل ما يصح على الاخر والله تعالى قادر على الممكنات كلها فقوله في اليقظة اشارة الى
الرد على من زعم ان المعراج كان في المنام على ما روي عن معاوية انه سئل عن المعراج
فقال كانت رؤيا صالحة وروي عن عائشة انها قالت ما فقد جسد محمد صلى الله عليه وسلم ليلة
المعراج وقد قال الله تعالى وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس واجيب
بان المراد الرؤيا بالعين والمعنى ما فقد جسده عن الروح بل كان معه الروح وكان المعراج للروح والجسد جميعا وقوله بشخصه اشارة الى الرد على من زعم
انه كان للروح فقط ولا يخفى ان المعراج في المنام او بالروح ليس مما ينكر كل الانكار
والكفرة انكروا امر المعراج غاية الانكار بل كثير من المسلمين قد ارتد بسبب ذلك
وقوله الى السما اشارة الى الرد على من زعم ان المعراج في اليقظة لم يكن الا الى
بيت المقدس على ما نطق به الكتاب وقوله ثم الى ما شاء الله اشارة الى اختلاف السلف
فقيل الى الجنة وقيل الى العرش وقيل الى فوق العرش وقيل الى طرف العالم فالا
سرا وهو من المسجد الحرام الى بيت المقدس قطعي ثبت بالكتاب والمعراج من الارض الى
السما مشهور ومن السما الى الجنة او العرش او غير ذلك احاد ثم الصحيح انه صلى الله عليه وسلم انما راى ربه بفؤاده لا بعينه وكرامات الاوليا
حق والولي هو العارف بالله تعالى وصفاته حسب ما يمكن المواظب على
الطاعات المجتنب عن المعاصي المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات
وكرامته ظهور امر خارق للعادة من قبله غير مقارن لدعوى النبوة فما لا يكون
مقرونا بالايمان والعمل الصالح يكون استدراجا وما يكون مقرونا بدعوى النبوة
يكون معجزة والدليل على حقية الكرامة ما تواتر عن كثير من الصحابة رضي الله عنهم
ومن بعدهم بحيث لا يمكن انكاره خصوصا الامر المشترك وان كانت التفاصيل
احادا وايضا الكتاب ناطق بظهورها من مريم ومن صاحب سليمان عليه السلام
وبعد ثبوت الوقوع لا حاجة الى اثبات الجواز ثم اورد كلاما يشير الى تفسير الكرامة

والى تفصيل بعض جزئياته المستبعدة جدًا فقال فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة للولي من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة كاتيان صاحب سليمان عليه السلام وهو آصف بن برخيا على الاشهر بعرش بلقيس قبل ارتداد الطرف مع بعد المسافة وظهور الطعام والشراب واللباس عند الحاجة كما في حق مريم فانه قال تعالى كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا قال يا مريم انى لك هذا قالت هو من عند الله والمشي على الماء كما نقل عن كثير من الاولياء وفي الهوى كما نقل عن جعفر بن ابي طالب ولقمان السرخسي وغيرهما وكلام الجماد والعجماء وغير ذلك من الاشياء مثل رؤية عمر رضي الله عنه وهو على المنبر بالمدينة جيشه بنهاوند حين قال لامير جيشه يا سارية الجبل الجبل تحذيرا له من وراء الجبل لمكر العدو هناك وسماع سارية رضي الله عنه كلامه مع بعد المسافة وكشرب خالد رضي الله عنه السم من غير تضرر به وكجريان النيل بكتاب عمر رضي الله عنه وامثال هذا اكثر من ان تحصى ولما استدل المعتزلة المنكرون لكرامات الاولياء بانه لو جاز ظهور خوارق العادات من الاولياء لاشتبه بالمعجزة فلم يتميز النبي من غير النبي اشار الى الجواب بقوله ويكون ذلك اي ظهور خوارق العادات من الولي الذي هو من آحاد الامة معجزة للرسول الذي ظهرت هذه الكرامة لواحد من امته لانه يظهر بها اي بتلك الكرامة انه ولي ولن يكون وليًا الا وان يكون محقا في ديانته وديانته الاقرار بالقلب واللسان برسالة رسوله مع الطاعة له في اوامره ونواهيه حتى لو ادعى هذا الولي الاستقلال بنفسه وعدم المتابعة لم يكن وليا ولم يظهر ذلك على يده والحاصل ان الامر الخارق للعادة فهو بالنسبة الى النبي معجزة سواء ظهر من قبله او من قبل آحاد امته وبالنسبة الى الولي كرامة لخلوه عن دعوى نبوة من ظهر ذلك من قبله فالنبي لا بد من علمه بكونه نبيا ومن قصده اظهار خوارق العادات ومن حكمه قطعا بموجب المعجزات بخلاف الولي وافضل البشر بعد نبينا والاحسن ان يقال بعد الانبياء لكنه اراد البعدية الزمانية وليس بعد نبينا صلى الله عليه وسلم نبي ومع ذلك لا بد من تخصيص عيسى عليه السلام اذ لو اريد كل بشر يوجد بعد نبينا صلى الله عليه وسلم انتقض بعيسى عليه السلام ولو اريد كل بشر يولد بعده لم يفد التفضيل على الصحابة ولو اريد كل بشر هو موجود على وجه الارض لم يفد التفضيل على التابعين ومن بعدهم ولو اريد كل بشر يوجد على وجه الارض في الجملة انتقض بعيسى عليه السلام ابو بكر الصديق رضي الله عنه الذي صدق النبي صلى الله عليه وسلم في نبوته من غير تلعثم وفي المعراج بلا تردد ثم عمر الفاروق الذي فرق بين الحق والباطل في القضايا والخصومات ثم عثمان ذو النورين لان النبي صلى الله عليه وسلم زوجه رقية ولما ماتت رقية زوجه ام كلثوم ولما ماتت قال صلى الله عليه وسلم لو كانت عندي ثالثة لزوجتكها ثم علي المرتضى رضي الله عنهم اجمعين من عباد الله تعالى وخلص اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا وجدنا السلف والظاهر انه لو لم يكن لهم دليل على ذلك لما حكموا بذلك واما نحن فقد وجدنا دلائل الجانبين متعارضة ولم نجد هذه المسئلة مما يتعلق بشيء من الاعمال او يكون التوقف فيه مخلا بشيء من الواجبات وكان السلف كانوا متوقفين في تفضيل عثمان رضي الله عنه حيث جعلوا من علامات السنة والجماعة تفضيل الشيخين ومحبة الختنين والانصاف انه ان اريد بالافضلية كثرة الثواب فللتوقف جهة وان اريد كثرة ما يعده ذوو العقول من الفضائل فلا وخلافتهم ثابتة اي نيابتهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اقامة الدين بحيث يجب على كافة الامم الاتباع على هذا الترتيب ايضا يعني ان الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لابي بكر ثم لعمر ثم لعثمان ثم لعلي رضي الله عنهم اجمعين وذلك لان الصحابة رضي الله عنهم قد اجتمعوا يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقيفة بني ساعدة واستقر رأيهم بعد المشاورة والمنازعة على خلافة ابي بكر رضي الله عنه فاجمعوا على ذلك وبايعه علي رضي الله عنه على رؤس الاشهاد بعد توقف كان منه ولو لم تكن الخلافة حقا له لما اتفق عليه الصحابة ولنازعه علي رضي الله عنه كما نازع معاوية ولاحتج عليهم لو كان في حقه نص كما زعمت الشيعة وكيف يتصور في حق اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الاتفاق على الباطل وترك العمل بالنص الوارد

ثم ان ابا بكر رضي الله عنه لما أيس من حياته دعا عثمان واملى عليه عهده لعمر رضي
الله عنه فلما كتب ختم الصحيفة واخرجها الى الناس وامرهم ان يبايعوا لمن في الصحيفة
فبايعوا حتى مرت بعلي رضي الله عنه فقال لمن فيها وان كان عمر وبالجملة وقع الاتفاق
على خلافته ثم استشهد عمر وترك الخلافة شورى بين ستة عثمان وعلي وعبد
الرحمن بن عوف وطلحة والزبير وسعد بن ابي وقاص رضي الله عنهم اجمعين
ثم فوض الامر خمستهم الى عبد الرحمن بن عوف ورضوا بحكمه فاختار عثمان
وبايعه بمحضر من الصحابة فبايعوه وانقادوا لاوامره وصلوا معه الجمع والا
فكان اجماعا ثم استشهد وترك الامر مهملا فاجمع كبار المهاجرين والانصار
على علي رضي الله عنهم والتمسوا منه قبول الخلافة وبايعوه لما كان افضل
اهل عصره واولاهم بالخلافة وما وقع من المخالفات والمحاربات لم يكن عن نزاع
في خلافته بل عن خطا في الاجتهاد وما وقع من الاختلاف بين الشيعة واهل
السنة في هذه المسألة وادعا كل فريق من الفريقين النص في باب الامامة
وايراد الاسئلة والاجوبة من الجانبين فمذكور في المطولات والخلافة ثلاثون
سنة ثم بعدها ملك وامارة لقوله صلى الله عليه وسلم الخلافة بعدي ثلاثون
سنة ثم تصير ملكا عضوضا وقد استشهد علي رضي الله عنه على راس ثلاثين
سنة من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعاوية ومن بعده لا يكونون
خلفا بل ملوكا وامرا وهذا مشكل لان اهل الحل والعقد من الامة
قد كانوا متفقين على خلافة الخلفا العباسية وبعض المروانية كعمر بن
عبد العزيز ولعل المراد ان الخلافة الكاملة التي لا يشوبها شي من المخالفة
وميل عن المتابعة تكون ثلاثين سنة وبعدها قد تكون وقد لا تكون ثم الاجماع
على ان نصب الامام واجب وانما الخلاف في انه يجب على الله تعالى او على
الخلق بدليل سمعي او عقلي والمذهب انه يجب على الخلق سمعا لقوله صلى الله
عليه وسلم من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية ولان
الامة قد جعلوا اهم المهمات بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم نصب
الامام حتى قدموه على الدفن وكذا بعد موت كل امام ولان كثيرا من الواجبات

الشرعية تتوقف عليه كما اشار اليه بقوله والمسلمون لا بد لهم من امام يقوم بتنفيذ
احكامهم واقامة حدودهم وسد ثغورهم وتجهيز جيوشهم واخذ صدقاتهم
وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق واقامة الجمع والاعياد وقطع المنازعات
الواقعة بين العباد وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج الصغار والصغائر
الذين لا اولياء لهم وقسمة الغنائم ونحو ذلك من الامور التي لا يتولاها آحاد الامة فان
قيل لم لا يجوز الاكتفاء بذي شوكة في كل ناحية ومن اين يجب نصب من له الرياسة
العامة قلنا لانه يؤدي الى منازعات ومخاصمات مفضية الى اختلال امر الدنيا
والدين كما نشاهد في زماننا هذا فان قيل فليكتف بذي شوكة له الرياسة
العامة اماما كان او غير امام فان انتظام الامر يحصل بذلك كما في عهد الاتراك قلنا
نعم يحصل بعض النظام في امور الدنيا ولكن يختل امر الدين وهو المقصود الاهم والعمدة
العظمى فان قيل فعلى ما ذكر من ان مدة الخلافة ثلاثون سنة يكون الزمان بعد
الخلفا الراشدين خاليا عن الامام فتعصي الامة كلهم وتكون ميتتهم ميتة جاهلية
قلنا قد سبق ان المراد الخلافة الكاملة ولو سلم فلعل دور الخلافة ينقضي دون دور
الامامة بنا على ان الامام اعم لكن هذا الاصطلاح مما لم نجده للقوم بل من الشيعة
من يزعم ان الخليفة اعم ولهذا يقولون بخلافة الائمة الثلاثة دون امامتهم واما
بعد الخلفاء العباسية فالامر مشكل ثم ينبغي ان يكون الامام ظاهرا ليرجع اليه فيقوم
بالمصالح ليحصل ما هو الغرض من نصب الامام لا مختفيا من اعين الناس خوفا
من الاعدا وما للظلمة من الاستيلا ولا منتظرا خروجه عند صلاح الزمان وانقطاع
مواد الشر والفساد وانحلال نظام اهل الظلم والعناد كما زعمت الشيعة خصوصا
الامامية منهم ان الامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم علي رضي الله عنه ثم
ابنه الحسن ثم اخوه الحسين ثم ابنه علي زين العابدين ثم ابنه محمد الباقر ثم ابنه
جعفر الصادق ثم ابنه موسى الكاظم ثم ابنه علي الرضا ثم ابنه محمد التقي ثم ابنه علي
النقي ثم ابنه حسن العسكري ثم ابنه محمد القائم المنتظر المهدي وقد اختفى خوفا
من اعدائه وسيظهر فيملأ الدنيا قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما ولا امتناع

في

في طول عمره وامتداد ايامه كعيسى والخضر عليهما السلام وانت خبير بان اختفاء الامام
وعدمه سواء في عدم حصول الاغراض المطلوبة من وجود الامام وان خوفه
من الاعداء لا يوجب الاختفاء بحيث لا يوجد منه الا الاسم بل غاية الامر ان يوجب
اخفاء دعوى الامامة كما في حق آبائه الذين كانوا ظاهرين على الناس ولا يدعون الامامة
وايضا فعند فساد الزمان واختلاف الآراء واستيلاء الظلمة احتياج الناس الى الامام
اشد وانقيادهم له اسهل ويكون من قريش ولا يجوز من غيرهم ولا يختص ببني
هاشم واولاد علي رضي الله عنه يعني يشترط ان يكون الامام قرشيا لقوله عليه
الصلاة والسلام الائمة من قريش وهذا وان كان خبر واحد لكن لما رواه ابو بكر
رضي الله عنه محتجا على الانصار ولم ينكره احد فصار مجمعا عليه لم يخالف
فيه الا الخوارج وبعض المعتزلة ولا يشترط ان يكون هاشميا او علويا لما ثبت
بالدلائل من خلافة ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم مع انهم لم يكونوا من بني
هاشم وان كانوا من قريش فان قريشا اسم لاولاد النضر بن كنانة وهاشم هو
ابو عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم فانه عليه الصلاة والسلام محمد بن
عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب
بن لوي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس
بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فالعلوية والعباسية من بني هاشم لان العباس
وابا طالب ابنا عبد المطلب وابو بكر قرشي لانه ابن ابي قحافة عثمان بن عامر
بن عمرو بن لؤي وكذا عمر لانه ابن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن
عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب وكذا عثمان لانه بن عفان بن ابي
العاص بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف ولا يشترط في الامام ان يكون معصوما
لما مر من الدليل على امامة ابي بكر مع عدم القطع بعصمته وايضا الاشتراط هو المحتاج الى الدليل
واما في عدم الاشتراط فيكفي عدم دليل الاشتراط احتج المخالف بقوله تعالى لا ينال عهدي
الظالمين وغير المعصوم ظالم فلا ينال عهد الامامة والجواب المنع فان الظالم من ارتكب معصية
مسقطة للعدالة مع عدم التوبة والاصلاح فغير المعصوم لا يلزم ان يكون ظالما وحقيقة
العصمة ان لا يخلق الله تعالى في العبد الذنب مع بقاء قدرته واختياره وهذا معنى قولهم هي لطف من الله تعالى
يحمله على فعل الخير ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقا للابتلاء ولهذا قال الشيخ ابو

منصور رحمه الله العصمة لا تزيل المحنة وبهذا يظهر فساد قول من قال انها خاصية في نفس
الشخص او في بدنه يمتنع بسببها صدور الذنب عنه كيف ولو كان الذنب ممتنعا لما صح تكليفه
بترك الذنب ولما كان مثابا عليه ولا يشترط ان يكون افضل اهل زمانه لان المساوي في الفضيلة
بل المفضول الاقل علما وعملا ربما كان اعرف بمصالح الامامة ومفاسدها واقدر على القيام
بمواجبها خصوصا اذا كان نصب المفضول ادفع للشر وابعد عن اثارة الفتنة ولهذا جعل
عمر رضي الله عنه الامامة شورى بين ستة مع انه لا يجوز نصب امامين في زمان واحد
القطع بان بعضهم افضل من بعض فان قيل كيف صح جعل الامامة شورى بين ستة مع القطع
انه لا يجوز نصب امامين في زمان واحد قلنا غير الجائز هو نصب امامين مستقلين
يجب طاعة كل واحد منهما على الانفراد لما يلزم من ذلك من امتثال احكام متضادة واما
في الشورى فالكل بمنزلة امام واحد ويشترط ان يكون من اهل الولاية المطلقة الكاملة
اي مسلما حرا ذكرا عاقلا بالغا اذ ما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والعبد
مشغول بخدمة المولى مستحقر في اعين الناس والنساء ناقصات عقل ودين
والصبي والمجنون قاصران عن تدبير الامور والتصرف في مصالح الجمهور سائسا اي مالكا للتصرف
في امور المسلمين بقوة رأيه ورويته ومعونة بأسه وشوكته قادرا بعلمه وعدله
وكفايته وشجاعته على تنفيذ الاحكام وحفظ حدود دار الاسلام وانصاف
المظلوم من الظالم اذ الاخلال بهذه الامور مخل بالغرض من نصب الامام ولا ينعزل
الامام بالفسق اي الخروج عن طاعة الله تعالى والجور اي الظلم على عباد الله تعالى لانه
قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الائمة والامراء بعد الخلفاء الراشدين والسلف
كانوا ينقادون لهم ويقيمون الجمع والاعياد باذنهم ولا يرون الخروج عليهم ولان العصمة
ليست بشرط للامامة ابتداء فبقاء اولى وعن الشافعي ان الامام ينعزل بالفسق والجور وكذا
كل قاض وامير واصل المسألة ان الفاسق ليس من اهل الولاية عند الشافعي لانه لا ينظر لنفسه
فكيف ينظر لغيره وعند ابي حنيفة هو من اهل الولاية حتى يصح للاب الفاسق تزويج ابنته
الصغيرة والمسطور في كتب الشافعية ان القاضي ينعزل بالفسق بخلاف الامام والفرق ان
في انعزاله ووجوب نصب غيره اثارة الفتنة لما له من الشوكة بخلاف القاضي وفي رواية
النوادر عن العلماء الثلاثة انه لا يجوز قضاء الفاسق وقال بعض المشايخ اذا قلد الفاسق ابتداء يصح
ولو قلد وهو عدل ينعزل بالفسق لان المقلد اعتمد عدالته فلم يرض بقضائه بدونها

وفي فتاوى قاضي خان اجمعوا على انه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى وانه اذا اخذ
القاضي القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه وتجوز الصلاة خلف
كل بر وفاجر لقوله عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر ولان علماء
الامة كانوا يصلون خلف الفسقة واهل الاهواء والبدع من غير نكير وما نقل عن بعض
السلف من المنع من الصلاة خلف المبتدع محمول على الكراهة اذ لا كلام في كراهة
الصلاة خلف الفاسق والمبتدع هذا اذا لم تؤد الفسق او البدعة الى حد الكفر
واما اذا ادى اليه فلا كلام في عدم جواز الصلاة خلفه لما ان شرط الامامة عندهم عدم
الكفر لا وجود الايمان بمعنى التصديق والاقرار والاعمال جميعا ويصلى على كل بر وفاجر
اذا مات على الايمان للاجماع ولقوله عليه السلام لا تدعوا الصلوة على من مات
من اهل القبلة فان قيل امثال هذه المسائل انما هي من فروع الفقه فلا وجه
لايرادها في اصول الكلام وان اراد ان اعتقاد حقية ذلك واجب وهذا من الاصول
فجميع مسائل الفقه كذلك قلنا انه لما فرغ من مقاصد علم الكلام من مباحث الذات
والصفات والمعاد والنبوة والامامة على قانون اهل الاسلام وطريق اهل
السنة والجماعة حاول التنبيه على نبذ من المسائل التي تتميز بها اهل السنة
من غيرهم مما خالف فيه المعتزلة او الشيعة او الفلاسفة او الملاحدة او غيرهم
من اهل البدع والاهواء سواء كانت تلك المسائل من فروع الفقه او غيرها من الجزئيات
المتعلقة بالعقائد ونكف عن ذكر الصحابة الا بخير لما ورد من الاحاديث
الصحيحة في مناقبهم ووجوب الكف عن الطعن فيهم لقوله عليه الصلاة والسلام
لا تسبوا اصحابي فلو ان احدكم انفق مثل احد ذهبا ما بلغ مد احدهم ولا نصيفه
ولقوله اكرموا اصحابي فانهم خياركم ولقوله عليه السلام الله الله في اصحابي لا تتخذوهم
غرضا من بعدي فمن احبهم فبحبي احبهم ومن ابغضهم فببغضي ابغضهم ومن اذاهم
فقد اذاني ومن اذاني فقد اذى الله ومن اذى الله فيوشك ان ياخذه ثم في مناقب كل من ابي بكر وعمر
وعثمان وعلي والحسن والحسين وغيرهم من اكابر الصحابة احاديث صحيحة وما وقع بينهم
من المنازعات والمحاربات فله محامل وتاويلات فسبهم والطعن فيهم ان كان
مما يخالف الادلة القطعية فكفر كقذف عائشة رضي الله عنها والا فبدعة وفسق

وبالجملة لم ينقل عن السلف المجتهدين والعلماء الصالحين جواز اللعن على معاوية
واحزابه لان غاية امرهم البغي والخروج على الامام وهو لا يوجب اللعن وانما
اختلفوا في يزيد بن معاوية حتى ذكر في الخلاصة ~~كتاب في فقه الحنفية~~ وغيرهما انه لا ينبغي
اللعن عليه ولا على الحجاج لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لعن المصلين ومن كان من
اهل القبلة فلما نعلم انه من احوال الناس ما لا يعلمه غيره وبعضهم اطلق اللعن عليه
لما انه كفر حين امر بقتل الحسين رضي الله عنه واتفقوا على جواز اللعن على من
قتله او امر بقتله او اجازه ورضي به والحق ان رضى يزيد بقتل الحسين رضي
الله عنه واستبشاره بذلك واهانته اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم مما
تواتر معناه وان كان تفاصيله احادا فنحن لا نتوقف في شانه لعنة الله عليه
وعلى انصاره واعوانه ونشهد بالجنة للعشرة المبشرة الذين بشرهم النبي صلى
الله عليه وسلم بالجنة حيث قال صلى الله عليه وسلم ابو بكر في الجنة وعمر في الجنة
وعثمان في الجنة وعلي في الجنة وطلحة في الجنة والزبير في الجنة وعبد الرحمن
بن عوف في الجنة وسعد بن ابي وقاص في الجنة وسعيد بن زيد في الجنة
وابو عبيدة بن الجراح في الجنة وكذا نشهد بالجنة لفاطمة والحسن والحسين
رضي الله عنهم لما ورد في الحديث الصحيح ان فاطمة سيدة نساء اهل الجنة وان الحسن
والحسين سيدا شباب اهل الجنة وسائر الصحابة لا يذكرون الا بخير ويرجى لهم
اكثر مما يرجى لغيرهم من المؤمنين ولا نشهد بالجنة والنار لاحد بعينه بل نشهد ان
المؤمنين من اهل الجنة والكافرين من اهل النار ونرى المسح على الخفين في الحضر
والسفر لانه وان كان زيادة على الكتاب لكنه ثابت بالخبر المشهور وسئل علي بن ابي طالب
رضي الله عنه عن المسح على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة
ايام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم وروى ابو بكرة رضي الله عنه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال ارخص للمسافر ثلاثة ايام ولياليهن وللمقيم يوما
وليلة اذا تطهر فلبس خفيه ان يمسح عليهما وقال الحسن البصري ادركت سبعين
نفرا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون المسح على الخفين ولهذا قال
ابو حنيفة رضي الله عنه ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار وقال الكرخي اخاف
الكفر على من لا يرى المسح على الخفين لان الاثار التي جاءت فيه في حيز التواتر وبالجملة من لا يرى
المسح على الخفين فهو من اهل البدعة حتى سئل انس بن مالك عن السنة والجماعة فقال

لكثرته د

واسمه نفيع بن الحارث

ان يحب الشيخين ولا يطعن في الختنين ويمسح على الخفين ولا يحرم نبيذ الجر النـ
الاسلام هو ان ينبذ تمرات او زبيبا في الما فيجعل في انا من الخزف فيحدث فيه لذع
كما في الفقاع وكانه نهي عنه في ابتدا الاسلام لما كانت الجرار اواني الخمور ثم نسخ
فعدم تحريمه من قواعد اهل السنة خلافا للروافض وهذا الخلاف ما اذا اشتد
وصار مسكرا فان القول بحرمة قليله وكثيره مما ذهب اليه كثير من اهل السنة
ولا يبلغ ولي درجة الانبيا لان الانبيا معصومون مامونون عن خوف الخاتمة مكرمون
بالوحي ومشاهدة الملك مامورون بتبليغ الاحكام وارشاد الانام بعد الاتصاف
بكمالات الاوليا فما نقل عن بعض الكرامية من جواز كون الولي افضل من النبي كفر
وضلال نعم قد يقع تردد في ان مرتبة النبوة افضل ام مرتبة الولاية بعد القطع
بان النبي متصف بالمرتبتين وانه افضل من الولي الذي ليس بنبي ولا يصل العبد
ما دام عاقلا بالغا الى حيث يسقط عنه الامر والنهي لعموم الخطابات الواردة
في التكاليف واجماع المجتهدين على ذلك وذهب بعض المباحين الى ان العبد
اذا بلغ غاية المحبة وصفا قلبه واختار الايمان على الكفر من غير نفاق سقط
عنه الامر والنهي ولا يدخله الله النار بارتكاب الكبائر وبعضهم الى انه يسقط عنه
العبادات الظاهرة وتكون عبادته التفكر وهذا كفر وضلال
فان اكمل الناس في المحبة والايمان هم الانبيا خصوصا حبيب الله تعالى مع ان التكاليف
في حقهم اتم واكمل واما قوله عليه الصلاة والسلام اذا احب الله عبدا لم يضره
ذنب فمعناه انه عصمه عن الذنوب فلم يلحقه ضررها والنصوص من الكتاب
والسنة تحمل على ظواهرها ما لم يصرف عنها دليل قطعي كما في الايات التي يشعر
ظواهرها بالجهة والجسمية ونحو ذلك لا يقال هذه ليست من النص بل
من المتشابه لانا نقول المراد بالنص ههنا ليس ما يقابل الظاهر والمفسر
والمحكم بل ما يعم اقسام النظم على ما هو المتعارف والعدول عنها اي عن
الظواهر الى معان يدعيها اهل الباطن وهم الملاحدة وسموا الباطنية
لادعائهم ان النصوص ليست على ظواهرها بل لها معان باطنة لا يعرفها
الا المعلم وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية الحاد اي ميل وعدول
عن الاسلام واتصال والتصاق بالكفر لكونه تكذيبا للنبي صلى الله عليه وسلم فيما علم
مجيئه به بالضرورة واما ما يذهب اليه بعض المحققين من ان النصوص على ظواهرها
ومع ذلك فيها اشارات خفية تنكشف على ارباب السلوك يمكن التطبيق بينها
وبين الظواهر المرادة فهو من كمال الايمان ومحض العرفان ورد النصوص بان
ينكر الاحكام التي دلت عليها النصوص القطعية من الكتاب والسنة كحشر الاجساد
مثلا كفر لكونه تكذيبا لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم فمن قذف عائشة رضي الله عنها
بالزنا كفر واستحلال المعصية صغيرة كانت او كبيرة كفر اذا ثبت كونها معصية
بدليل قطعي وقد علم ذلك فيما سبق والاستهانة بها كفر والاستهزاء على الشريعة كفر
لان ذلك من امارات التكذيب وعلى هذه الاصول يتفرع ما ذكر في الفتاوى من انه اذا اعتقد الحرام
حلالا او الحرام حلالا فانما يكفر اذا كان حرمته لعينه وقد ثبت بدليل قطعي يكفر
والا فلا بان تكون حرمته لغيره او ثبت بدليل ظني وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه
ولغيره فقال من استحل حراما قد علم في دين النبي صلى الله عليه وسلم تحريمه كنكاح ذوي
المحارم او شرب الخمر او اكل لحم ميتة او خنزير من غير ضرورة فكافر وفعل هذه الاشيا
بدون الاستحلال فسق ومن شرب النبيذ الى السكر كفر ولو قال لحرام هذا حلال
لترويج السلعة او بحكم الجهل لا يكفر ولو تمنى ان لا يكون الخمر حراما او لا يكون صوم رمضان
فرضا لما يشق عليه لا يكفر بخلاف ما اذا تمنى ان لا يحرم الزنا وقتل النفس بغير حق
فانه يكفر لان حرمة هذه ثابتة في جميع الاديان موافقة للحكمة ومن اراد الخروج
عن الحكمة فقد اراد ان يحكم على الله تعالى بما ليس بحكمة وهذا جهل منه بربه وذكر
الامام السرخسي في كتاب الحيض انه لو استحل وطء امرأته الحائض يكفر وفي النوادر
عن محمد انه لا يكفر وهو الصحيح وفي استحلال اللواطة بامرأته لا يكفر على الاصح
ومن وصف الله تعالى بما لا يليق به او سخر باسم من اسمائه تعالى او بامر
من اوامره وانكر وعده او وعيده يكفر وكذا لو تمنى ان لا يكون نبي من الانبيا
على قصد استخفاف او عداوة وكذا لو ضحك على وجه الرضى ممن تكلم بالكفر
وكذا لو جلس على مكان مرتفع وحوله جماعة يسألونه مسائل ويضحكون ويضربونه
بالوسائد يكفرون جميعا وكذا لو امر رجلا ان يكفر بالله او عزم على ان يامره
يكفر وكذا لو افتى لامراة بالكفر لتبين من زوجها وكذا لو قال عند شرب الخمر بسم الله
او الزنا

وكذا لو صلى لغير القبلة او بغير طهارة متعمدا يكفر وان وافق ذلك القبلة وكذا لو اطلق
كلمة الكفر استخفافا لا اعتقادا الى غير ذلك من الفروع واليأس من الله تعالى كفر
لانه لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون والامن من الله كفر اذ لا يأمن
مكر الله الا القوم الخاسرون فان قيل الجزم بان العاصي يكون في النار يأس من الله
تعالى وبان المطيع يكون في الجنة امن من الله فيلزم ان يكون المعتزلي كافرا مطيعا
كان او عاصيا لانه اما آمن او آيس ومن قواعد اهل السنة ان لا يكفر احد من
اهل القبلة قلنا هذا ليس بيأس ولا امن لانه على تقدير العصيان لا ييأس ان يوفقه
الله للتوبة والعمل الصالح وعلى تقدير الطاعة لا يأمن ان يخذله فيكتسب المعاصي
وبهذا ظهر الجواب عما قيل ان المعتزلي اذا ارتكب كبيرة لزم ان يصير كافرا ليأسه
من رحمة الله تعالى ولاعتقاده انه ليس بمؤمن وذلك لانا لا نسلم ان اعتقاد
استحقاق النار يستلزم اليأس وان اعتقاد عدم ايمانه المفسر بمجموع التصديق
والاقرار والاعمال بناء على انتفاء الاعمال يوجب الكفر هذا والجمع بين قولهم لا
يكفر احد من اهل القبلة وقولهم يكفر من قال بخلق القرآن او استحالة الرؤية
او سب الشيخين او لعنهما وامثال ذلك مشكل وتصديق الكاهن بما يخبره
عن الغيب كفر لقوله عليه الصلاة والسلام من اتى كاهنا فصدقه بما يقول
فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم والكاهن هو الذي يخبر عن الكوائن
في مستقبل الزمان ويدعي معرفة الاسرار ومطالعة علم الغيب وكان
في العرب كهنة يدعون معرفة الامور فمنهم من كان يزعم ان له رئيا من الجن
وتابعة يلقي اليه الاخبار ومنهم من كان يدعي انه يستدرك الامور
بفهم اعطيه والمنجم اذا ادعى العلم بالحوادث الآتية فهو مثل الكاهن
وبالجملة العلم بالغيب امر تفرد به الله سبحانه وتعالى لا سبيل اليه للعباد
الا باعلام منه والهام بطريق المعجزة او الكرامة او الاستدلال بالامارات
فيما يمكن ذلك فيه ولهذا ذكر في الفتاوى ان قول القائل عند رؤية هالة
القمر يكون مطر مدعيا علم الغيب لا بعلامة كفر والمعدوم ليس بشيء ان
اريد بالشيء الثابت المتحقق على ما ذهب اليه المحققون من ان الشيئية تساوق الوجود